
فالنتين كاتاسونوف
بريتون وودز
الأحداث المفصلية
في التاريخ المالي الحديث
ترجمة: عبد الله أحمد
kindle
مكتبة الحبر الإلكتروني
@bookkn
@d1 1 0d
أوغاريت



بريتون وودز

(الأحداث المفصليّة في التّاريخ الماليّ الحديث)

فلانتين كاتسونوف

بريتون وودز

(الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث)

ترجمة

عبدالله أحمد



Titre Orginal: Bretton Woods: A Key Event in Recent Financial History

Ecrivain: Valentin Katasonov

الطبعة الأولى ٢٠٢٠

حقوق النشر والترجمة محفوظة لِ

دار أوغاريت

للتَّأليف والتَّرجمة والنَّشر

هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢١٤٥١٧٦

فاكس: ٠٠٩٦٣١١٢١١٦٣٧٠

الحسكة ـ سوريا

ougarait@gmail.com

978-9933-638-24-5

9789933638245

مُقدِّمَة

«بريتون وودز»، هذه المدينة الصَّغيرة الخلَّابة الَّتي تقع في ولاية «نيو هامبشاير» في الولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة ؛ كثيراً ما يتردَّدُ اسمُها في وسائلِ الإعلام، وبينَ غاباتِها الوديعة؛ كان قد شُيِّد فندقُ «ماونت واشنطن» Washington Hotel " "Mount عام ١٩٠٢، ليصبحَ أساساً لمنتجع جبليّ يحمل الاسمَ نفسه، ومع ذلك؛ فالصَّحفيُّون والسِّياسيُّون والمؤرِّخون لا يهتمُّونَ كثيراً بالمناظرِ الطَّبيعيَّة الخلّابة لـ«بريتون وودز» أمامَ ذلكَ الحدثِ الَّذي وقعَ بين غاباتها في الفترة من ١ إلى ٢٢ تمُّوز عام ١٩٤٤، حيثُ كانَ الاسمُ الرَّسميُّ لهذا الحدَث: مؤتمرُ الأممِ المتَّحدة النَّقديِّ والماليِّ، إلا أنَّ هذا الاسم بدا لعامَّة الصَّحفيّينَ طويلاً، لذلكَ أطلقُوا عليهِ اسمَ: مؤتمر «بريتون وودز» نسبةً لاسمِ المدينة الَّتي عُقدَ فيها هذا المؤتمر».

حضرَ المؤتمرَ ٧٣٠ مندوباً من ٤٤ دولةً أعضاء في التَّحالفِ المناهضِ لـ«هتلر»، بالإضافة إلى وفدٍ من الاتِّحاد السُّوفييتيّ.

وكان الهدفُ من انعقادِ هذا المؤتمر هو تسويةَ العلاقاتِ النَّقديَّة والماليَّة الدُّوليَّة مع نهايةِ الحرب العالميَّة الثَّانية، مع العلم أنَّه في ذلكَ الوقتِ كانت مدافعُ الحرب العالميَّة الثَّانية لا تزالُ نشطةً، حيثُ فتحَ الحلفاءُ للتَّوِّ «جبهةً ثانيةً» (الإنزال على السَّاحل الفرنسيِّ)، ولكنْ لم تكن العمليَّات النَّشطة للجَيش الرُّوسيِّ ضدَّ اليابان قد بدأت بعد.

كانت بلدانُ التَّحالف المناهضة لـ«هتلر» تفكِّر بالفعلِ بإعادة هيكليَّة النِّظام العالميِّ لما بعدَ الحرب، إلّا أنَّ القرارات المتعلّقة بالهيكل السِّياسيِّ للعالم لما بعدَ الحرب العالميَّة الثَّانية؛ كانت قد اتّخِذت فعليَّاً في مؤتمر «يالطا» عام ١٩٤٥، ونعني بذلك: اجتماعَ قادة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العظمى والاتّحاد السُّوفييتيّ في مدينة «يالطا» السُّوفييتيّة في شباط من عام ١٩٤٥، ومؤتمر مؤسَّسةِ الأممِ المتَّحدة في «سان فرانسيسكو» الَّذي انعقدَ في شهرِ نيسان من العام نفسِه، ومؤتمر منظَّمة أوروبّا لما بعدَ الحرب، وقرار مصيرِ ألمانيا في

«بوتسدام» في الفترة من (تموز - آب) عام ١٩٤٥، حيثُ اتُّخذت القراراتُ المتعلِّقة بتنظيم النِّظام الماليِّ العالميّ قبلَ انتهاء الحرب؛ إذ اعتقد أولئك الَّذين رسمُوا مستقبلَ العالم «على ما يبدو» أنَّ أهمَّ شيءٍ هو وضعُ الأساس النَّقديِّ والماليِّ للنِّظام العالميِّ، وبالفعل وعلى هذا الأساس، وجدوا أنَّه سيكون من الأسهلِ بناءُ نظامٍ سياسيٍّ عالميٍّ جديد.

بالعودة إلى «بريتون وودز»؛ يرجعُ الاهتمامُ المتزايدُ حاليَّاً بـ«بريتون وودز» إلى سببين: السَّبب الرَّسميّ المرتبط بالذِّكرى السَّبعين للمؤتمر، والسَّبب الآخر غير الرَّسميّ النَّاتج عن الأزمةِ الحاليَّة للنِّظام الماليِّ العالميّ، ومساعي البحث عن مخرجٍ من هذهِ الأزمة، وفي هذا الصَّدد يتذكَّر الكثيرون مؤتمرَ «بريتون وودز» حيثُ سمحت القراراتُ المتَّخَذةُ في ذلكَ المؤتمرِ بتحقيقِ الاستقرارِ في العلاقاتِ النَّقديَّة والماليَّة الدُّوليَّة لبعضِ الوقت، ومع ذلكَ فقد اختفى النِّظامُ الماليُّ والنَّقديّ لِـ«بريتون وودز» في النِّصف الأوَّل من سبعينات القرنِ الماضي، وتمَّ استبدالُه بنظامٍ آخر يُسمَّى عادةً بالنِّظام الجامايكيّ (وذلكَ وفقاً لاسم المكانِ الَّذي عُقدَ فيه مؤتمرٌ دوليّ في عام ١٩٧٦، حيث تقرَّر إنشاءُ نظامٍ ماليٍّ عالميّ جديد)، ولا يزال النِّظامُ النَّقديُّ والماليُّ الجامايكيّ المشارُ إليه بِـ(JFS) قائماً حتَّى يومِنا هذا، برغم تصدُّعه يوماً بعدَ يوم، وقد اتَّضحَ ذلك جليّاً خلالَ الأزمةِ الماليَّة الَّتي اجتاحت العالَم بينَ عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ على وجهِ الخصوص، لذلكَ فمِن غيرِ المستبعد أن تبدأ «سلسلةٌ» جديدةٌ من الأزمات الماليَّة، ذلك لأنَّه لمْ يختفِ أيٌّ من الأسبابِ الأساسيَّة المؤدِّية للاختلالِ الاقتصاديِّ والماليّ العالميّ، ولهذا السَّبب تبدو النِّداءاتُ للعودةِ إلى النِّظام العالميِّ الَّذي تمَّ وضعُه قبل سبعين عامًا في «بريتون وودز» أكثرَ حيويَّةً.

في هذا الإطار عَقدَ الملياردير الشَّهير «جورج سوروس» في نيسان عام ٢٠١١ «بروفة» لِـ«بريتون وودز» الثَّاني في فندقِ «ماونت واشنطن» نفسِه، حيثَ قامَ بجمع السِّياسيِّين والاقتصاديِّين ورجالِ الأعمال ذوي السُّمعةِ الطَّيِّبة لبحث سبلِ الخروج من الأزمة الماليَّة الحاليّة، وقد أُقيمَ الحدثُ تحتَ رعايةِ معهد التَّفكيرِ الاقتصاديِّ الجَديد (INET) الَّذي أنشأهُ «سوروس».

برغمِ قربِ الحدث؛ إلَّا أنَّ جَوَّهُ العامَّ قد أصبحَ معروفاً، وذلك معَ استنتاجِ معظمِ المشاركينَ في «البروفة» أنَّ «بريتون ةأفضلَ من «بريتون وودز -١»، وبطبيعةِ الحال لم يكنِ المشاركونَ في هذهِ «البروفة»، يتحدَّثون عن نَسخٍ حرفيٍّ لقراراتِ مؤتمر عام ١٩٤٤.

بالنِّسبةِ لأولئكَ الَّذين درسُوا الاقتصاد؛ وخاصَّةً الاقتصادَ العالميّ؛ أصبحت كلمةُ «بريتون وودز» مألوفةً جدًّاً، بحيث أصبحَ ذِكْرُ هذا المؤتمر أمراً أساسيًّاً في أيِّ كتاب تَعْلِيمِيّ أو أكَادِيمِيّ متعلِّق بالنَّظريَّة الاِقتصاديّة والعلاقات الاِقتصاديَّة الدُّوليَّة والمال والائتمان والتَّاريخ الاقتصاديِّ وما إلى ذلك.

وبناءً على أهداف الكتابِ التَعْلِيمِيّ أو ألاكَادِيمِيّ وشكله، يتمُّ تقديمُ وصفٍ أكثرَ أو أقلَّ تفصيلاً للمعاييرِ الرَّئيسَة للنِّظامِ الماليّ والنَّقديِّ لِـ«بريتون وودز» حيثُ تَكشِفُ معظمُ الكتبِ التَعْلِيمِيّة الأساسيَّة عن الشُّروط المسبَقة لتشكيلِ نظامِ «بريتون وودز» (BVS) وأسباب أزمتهِ وانهيارهِ، ولكنْ حتَّى في معظمِ الكتبِ التَعْلِيمِيّة ذاتِ السُّمعة الطَّيِّبة، فإنَّ العديدَ من «التَّفاصيل الدَّقيقة» وتفاصيل الأسئلة المتعلِّقة بِـ (BVS) ظلّت «وراءَ الكواليس».

يهدفُ هذا العملُ إلى لفتِ انتباهِ المتخصّصينَ وجميعَ القُرَّاءِ إلى هذهِ «التّفاصيل»، فالشّيطانُ ـ كما نعلم ـ يكمُن في التَّفاصيل وفي «الأشياءِ الصَّغيرة»، كما أنَّ معرفةَ هذهِ التَّفاصيل و«التَّفاهات» سوفَ تُتيح لنا تصحيحَ الأفكار التَّقليديَّة حولَ هيكليَّة النِّظام الماليِّ العالميِّ، والقوى الدَّافعة والآليّات، ومنَ الأفضلِ أيضًا فهمُ السِّيناريوهاتِ المحتملةِ لمزيدٍ من التَّغييراتِ والإصلاحاتِ في النِّظامِ الماليِّ العالميِّ.

بشكل عام؛ يُقدِّم المؤلِّف فقط المعلومات الَّتي يمكنُ العثورُ عليها في الكتبِ التَعْلِيمِيّة عن الاقتصاد أو الأدب الخاصِّ حولَ «BVS» ويرُكِّز المؤلِّفُ على قضايا «بريتون وودز» الَّتي لم يتمَّ ذكرُها على الإطلاق، أو تلك الَّتي تمَّت تغطيتُها بشكلٍ ضئيلٍ ولم يتمَّ فهمُها بعُمق.

ولِسوء الحظِّ؛ فغالبًا ما يُكتَب وبدونِ تحفُّظ أنَّ «BVS» هو نوعٌ من المعيارِ الذَّهبيِّ، ونحنُ نحاولُ إظهارَ أنَّ «BVS» تُمثِّل اِسميَّاً فقط المعيارَ الذَّهبيَّ، لكنَّه في الواقع الفعليِّ كان نظاماً يعتمدُ على الدُّولارِ الورقيِّ، حيث بدأ الانفصالُ بينَ الدُّولار والذَّهب في منتصف السّتينات، وذلكَ حينَ رفضت واشنطن استبدالَ «الورقة الخضراء» بِـ«المعدنِ الأصفر» تحتَ ذرائعَ مختلفة، وتوقَّفتْ عن القيامِ بذلكَ (الاستبدال) بشكلٍ كامل منذُ عام ١٩٦٧، وحتّى قبلَ ذلكَ الوقت كانت «مطبعةُ» الاحتياطيّ الفيدراليِّ تعملُ بالفعل بسرعةٍ جيِّدة، وبالمعنى المجازيّ: فإنَّه مقابلَ كلِّ دولارٍ واحدٍ تمَّ استبدالُه «بالمعدن» من خلالِ «النَّافذةِ الذَّهبيَّة» لوزارةِ الخزانةِ الأمريكيَّة؛ كانَ مجلسُ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ يُصدرُ ١٠ دولارات جديدة تحتَ ستار «دولار الذَّهب»، و«بورصة الذَّهب» القياسيَّة، وهكذا تمَّ بالفعل تشكيلُ معيارِ الدُّولار الورقيّ.

واقعُ الأمر أنَّ العالمَ كان بدونِ نقودٍ ذهبيَّةٍ أو بدونِ معيارٍ ذهبيّ منذُ ما يقربُ من نصفِ قَرن، وفي القرنِ الحادي والعشرين؛ أصبحت دعواتُ «جورج سوروس» لاستعادةِ المعيارِ الذَّهبيِّ بشكلٍ ما؛ أكثرَ إصرارًا، وهكذا فإنَّ الشَّخص المعاصرَ قليلَ الثّقافةِ قد يقعُ بسرعةٍ تحتَ التَّنويم المغناطِيسيِّ لمنطقِ أنصارِ العودةِ إلى النُّقودِ الذَّهبيَّة، بما في ذلك الرُّوبل الذَّهبي.

بالنَّظرِ إلى هذا الوضع؛ فإنَّنا قد كرَّسنا جُزءاً من الكتابِ لشرحِ ماهيَّةِ المعيارِ الذَّهبيِّ، وأنواعِ المعاييرِ الذَّهبيَّةِ الَّتي سبقت نظامَ «بريتون وودز» بالإضافةِ إلى العواقبِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ والسِّياسيَّةِ المترتِّبةِ على إدخالِ المعيارِ الذَّهبيِّ في الدُّولِ المختارةِ وفي العالم، إلَّا أنَّ الأمرَ الأهمَّ من ذلك، أنَّنا حاولنا التَّعبيرَ للقارئ عن الحقيقةِ المبتذلةِ المتمثِّلةِ في أنَّ خياراتِ المعاييرِ الذَّهبيَّةِ والورقيَّةِ للنِّظام النَّقديِّ الدُّوليِّ، والَّتي نُوقِشَت في وسائلِ الإعلامِ والصَّالوناتِ «العلميَّة» ما هي إلَّا الاختيار بين «السَّيِّئ» و«الأكثر سوءاً» والَّتي ستكونُ دائمًا «سيِّئة» أوأكثرَ سوءاً للشُّعوبِ والمجتمعات، وما هي في الحقيقةِ إلَّا الاختيار بينَ «الجيِّد» و«الجيِّد جدَّاً» بالنِّسبةِ للعشائرِ الرَّائدة من الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة، ولكن من المعروفِ أنَّه إذا تمَّ اغتصابُ الأموال والحقِّ في إصدارها من قِبَل حفنةٍ من الأشخاصِ الَّذين يُطلقُ عليهم «الأوليغارشيَّة الماليَّة» فسوف يحصلونَ على سلطةٍ غيرِ محدودةٍ على المجتمع، وكلُّنا يذكرُ بالطَّبع عبارةَ «الصَّيد» أو الشِّعار الَّذي أطلقه «روتشيلد»: «أعطوني إدارةَ أموالِ البلدِ ولن يكونَ من المهمِّ لي مَنْ يضعُ القوانينَ هناك».

من الجديرِ ذكرُه، أنَّ الآليَّة النَّقديَّة لهذهِ القوَّة بسيطةٌ للغاية: توليدُ الانكماشِ المستمرِّ والتَّوسُّع في عرضِ النُّقود، وذلك من خلالِ دوراتٍ قصيرة وطويلة من التَّوسُّع في انكماشِ عرضِ النُّقود، وهكذا وفي غضونِ دوراتٍ قصيرةٍ يتمُّ إعدادُ الأزماتِ الاقتصاديَّة والماليَّة (في مرحلة التَّوسُّع) ويتمُّ تنفيذُها (في مرحلةِ الانكماش).

يتمُّ إعدادُ الحربِ وإدارتها كجزءٍ من الدَّورات الطَّويلة، وهكذا فإنَّه من دونِ فهمِ هذه الدَّورات يصعبُ فهمُ العديد من أحداثِ القرنِ العشرين المرتبطةِ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ بالحربِ العالميَّة الأولى والثَّانية، إذاً وباختصار؛فإنَّ المعيارَ الذَّهبيَّ يؤدِّي دائماً إلى تقلُّصِ المعروضِ النَّقديِّ، وإلى حدوثِ نقصٍ مصطنعٍ في النُّقود، كما أنَّ المعيارَ الورقيَّ يؤدِّي إلى التَّوسُّع في عرضِ النُّقودِ بالإضافة إلى فقدانِ المالِ القدرةَ على أداءِ وظائفِه الأساسيَّة

(مقياس للقيمة، وسيلة للتَّداول والدَّفع، وسيلة للتَّراكم)، وكلا المعيارين يدفعانِ المجتمعَ باتِّجاهِ أزمةٍ شاملة، وبالتَّالي فإنَّ الطَّريقة الأكثرَ وضوحاً للخروجِ منها هي الحرب.

يبدو أنَّ الاختيارَ بينَ النُّقودِ (السِّلعيَّة) الذَّهبيَّة والنُّقود الورقيَّة (الأوراق النَّقديَّة) هو البحثُ عن الإغاثةِ المؤقَّتة فقط، وليسَ حلَّ مشاكلِ المجتمع، إلَّا أنَّ الحلَّ الأساس يكمنُ في حرمانِ الأوليغارشيَّة الماليَّةِ من السُّلطة على «المطبعة»، ونقلِ سلطةِ إصدارِ الأموالِ إلى الدَّولة، وليس لكلِّ دولةٍ؛ ذلكَ لأنَّهُ قد يكونُ هناكَ نوعٌ من «رأسماليَّةِ الدَّولة»، ومن الأمثلة الحيَّةِ على هذه الرَّأسماليَّة هو الرَّايخُ الثَّالث وبنكُ الرَّايخ، الَّذي خدمَ مصالحَ الشَّركاتِ الألمانيَّةِ (وليس الألمانيَّة فقط)، بل والنُّخبة النَّازيَّة، ونحن بالطَّبع نعني دولةً تمثِّلُ مصالحَ الشَّعب (دولة على مستوى الأمَّة)، وبهذا المعنى، فإنَّ تجربةَ تنظيمِ العلاقاتِ النَّقديَّة في الاِتّحادِ السُّوفييتيّ السّابق خلالَ الفترة الممتدَّة من الثَّلاثينات إلى الخمسينات من القرنِ الماضي (نظام النَّقد والعملات «الاِقتصاد الستالينيّ») هي قَيِّمةٌ للغاية.

يمكنُ للمرءِ في كثير من الأحيان العثورُ في الكتبِ التَعْلِيمِيّة الحديثةِ (ليسَ فقط في الاقتصاد) على عباراتٍ مُنظَّمةٍ أو واجبة: «لأسباب موضوعيَّة»، «قوانين موضوعيَّة»، «عمليات موضوعيَّة»، وما إلى ذلك، إلَّا أنَّ عالمَ المالِ هو عالمُ العلاقات الإنسانيَّة، عالمُ المصالحِ، عالمُ النِّضالِ الشَّديد، والعباراتُ الَّتي تحتوي على كلمات «موضوعيّ» و «موضوعيّة» تُزيلُ فعليَّاً عبءَ التَّحقيق لفهمِ تلك النِّزاعات والمؤامراتِ الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة والشَّخصيَّة الحادَّة الَّتي سوف تصبحُ عاجلاً أم آجلاً أسباباً للأحداثِ المرئيَّةِ في عالمِ المال - بدونِ هذا الفهم يُصبحُ عالمُ المالِ مجموعةً من الأحداث العشوائيَّة و«حركة براونيّة»[١] تتحوَّل في بعض الأحيانِ إلى «فوضى».

يُعدُّ مؤتمرُ «بريتون وودز» حدثاً واضحاً ومهمَّاً للغاية في عالمِ المال، وقد تمَّ منذُ فترةٍ طويلة وصفُ الجزء الواضح من هذا الحدث، كما استمرَّت إعادةُ الكتابة الميكانيكيَّة له (علاوةً على ذلك؛ غالباً ما يوجدُ خلل في إعادةِ الكتابة، بالإضافة إلى وجودِ العديد من الأخطاء).

حاولَ المؤلِّفُ فهمَ بعض ما جرى «خلفَ الكواليس» من تعقيداتِ العلاقات الشَّخصيَّة والسِّياسيَّة الَّتي كانت متوقَّعةً والَّتي رافقت مؤتمرَ ١٩٤٤، حيث كانَ الرَّئيسُ الأمريكيّ

(١) الحركةُ البراونيَّة هي الحركة العشوائيّة للجزيئات المرئيّة المجهريّة لعائمةٍ صلبةٍ في سائلٍ أو غاز ناتجةٍ عن الحركة الحراريّة لجزيئاتِ السَّائل أو الغاز. الحركة البراونّية هي نتيجةٌ ودليلٌ على وجودِ الحركة الحراريّة.

«فرانكلين روزفلت» من أبطالِ هذهِ التَّعقيدات والحِيل، وكذلكَ كان وزيرُ الخزانةِ الأمريكيُّ «هنري مورجينثاو» والمسؤولُ الكبيرُ في وزارة الخزانة «هاري وايت» وبالطَّبع رئيسُ مجلسِ مفوضي الشَّعب في اِتّحاد الجمهوريّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة «ستين» والاقتصاديُّ الإنجليزيُّ «جون م. كينز» والعديدُ من الشَّخصيَّات الأُخرى، كما أنَّ المؤلِّفِينَ الأجانبَ الَّذينَ نشروا دراساتٍ عن «بريتون وودز» كانوا قد ناقشُوا بالتَّفصيل دور الشَّخصيَّات الواردة أعلاه، ودورَ العديدِ من الشَّخصيَّات الأخرى في بناءِ النِّظام الماليِّ العالميِّ لما بعدَ الحرب، ولكنْ دائماً ما يتمُّ تجاوز دور مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ ومساهمِيه وقادته، حيثُ تمَّ بالطَّبع إخفاءُ المعلومات المتعلِّقة بمشاركة مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في إعداد وتنفيذ قراراتِ «بريتون وودز»، وفي تلكَ الآونةِ كانَ «مارينر إكليس» رئيساً لمجلسِ محافظي الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، وكان قد شغلَ هذا المنصبَ بين عامي ١٩٣٤-١٩٤٨ وكثيراً ما كتبَ عنه الإعلامُ الأمريكيُّ.

من جهتِه؛ أعطى كاتبُ سيرةِ «إكليس» الكاتبُ «سيدني هيمان» تقييماً واضحاً لــبطلِه «مارينر إكليسفي» في كتابه: «هذا هو التَّاريخُ الاقتصاديُّ لأمريكا»، ولكنَّ «هيمان» كان قد وصفَ بشكل مُبسَّط حياةَ وعملَ «إكليس» أثناءَ الإعداد لعقدِ مؤتمر «بريتون وودز».

ولعلَّنا نأمل أنَّهُ مع مرورِ الوقت سيتمُّ رفعُ السِّريَّة عن أرشيفِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ ووزارة الخزانة الأمريكيَّة، وبالتَّالي سنتعرَّف على المزيد عن دور «إكليس» والمساهمين الأساسيِّين في مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ(١)؛ أيِّ عن الصَّفحة المهمَّة في التَّاريخ الاِقتصاديِّ لأمريكا والعالَم «بريتون وودز».

نودُّ لفتَ الانتباهِ إلى أنَّ «مارينر إكليس» كان قد عمل كمساعدٍ لوزيرِ الخزانةِ «هنري مورجينثاو» قبلَ تعيينه رئيساً لمجلسِ محافظي بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، كما أولينا في هذا الكتاب اهتماماً خاصَّاً بمساعدِ وزيرِ الخزانة «هاري وايت» الَّذي كانَ رئيسَ الوفدِ الأمريكيِّ في مؤتمر «بريتون وودز» والَّذي أصبحَ أوَّلَ مديرٍ أمريكيٍّ لصندوق النَّقد الدُّوليِّ الَّذي تمَّ إنشاؤُه على أساس قراراتِ المؤتمَر.

---

(١) الاحتياطيّ الفيدراليّ الأمريكيّ، راجع: كاتاسونوف فالنتين؛ أصحاب المال مئة عام من تاريخ الاحتياطيّ الفيدراليّ، ٢٠١٤.

ظهرت مؤخّراً في وسائلِ الإعلام بعضُ المنشوراتِ الَّتي تُكرّس شخصيَّة «وايت»، كما نُشرتْ بعضُ الكتبِ عنه في الغرب، ومن الّلافتِ أنَّ معظمَ المؤلِّفينَ يسمُّونَه «العميل السُّوفييتيّ» الأمرُ الَّذي يؤكِّدُ على أنَّه كانَ عميلاً «إيديولوجيَّاً»، عملَ عن عمدٍ لمصلحةِ الاِتِّحادِ السُّوفييتيّ،إلَّا أنَّنا لسنا ميَّالينَ إلى مثاليَّةِ تصنيف قائد الوفد الأمريكيّ وتمثيلِه «كصديقٍ» للاِتِّحاد السُّوفييتيّ، وبدلاً من ذلك؛ يمكنُ أن نتصوَّرهُ رجل المؤسَّسةِ الأمريكيَّة الَّذي راهنَ على الوصول إلى «تقارب» بينَ الولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة والاتّحاد السُّوفييتيّ، لكنَّه في الواقع كانَ يراهنُ على استيعابِ الغرب السِّلميّ للاتّحادِ السُّوفييتيّ.

ومِنَ الجديرِ ذِكرُه؛ أنَّه في تلكَ السَّنوات كان هناكَ الكثيرُ من هؤلاءِ الأشخاص في حكومة الولايات المتَّحدة، وجميعُهم كانوا بطريقةٍ أو بأخرى يشكِّلونَ «فريقَ فرانكلين روزفلت»، ومع ذلك، فإنَّنا ندَعُ القارئَ يستخلص الاستنتاجات حولَ شخصيَّة «وايت» على أساسِ الموادِّ المقدَّمة في هذا الكتاب.

عادةً ما تقولُ الكتبُ التَعْلِيمِيّة أنَّ المؤتمرَ ناقشَ مشاريعَ الهيكلِ النَّقديّ والماليّ لما بعدَ الحرب، أي الهيكلَ الَّذي قدَّمه الوفدان الأمريكيُّ والإنجليزيُّ (على التَّوالي، هاري وايت وجون كينيز)، حيثُ اقترحَ مشروعُ «كينز» إنشاءَ عملةٍ فوقَ وطنيَّة تُسمَّى «المصرفيّ»، وقد كانَ من المفترض أن تخدمَ مُعظمَ المدفوعاتِ الدُّوليَّة، كما كانَ من المقرَّر تنفيذُ إصداراتِ المصرفيِّين والتَّسويات من خلال غرفة المقاصَّةِ الدُّوليَّة، والَّتي سيكونُ لها أيضاً وضعٌ فوق وطنيّ.

وبرغمِ ذلك، فقد تمَّ اختيارُ مشروعِ الوفدِ الأمريكيّ، والَّذي يكمُنُ جوهرُهُ في تحديدِ أسعارِ صرفٍ ثابتة في العالم، واستعادةِ ربط الوحدات النَّقديَّة الوطنيَّة بالذَّهب، والحفاظِ على سعر الذَّهبِ عندَ مستوى ٣٥ دولاراً أمريكيَّاً لكلِّ أُوقيَّةٍ (أونصة)، أي إنّ الشَّيء الرَّئيس هو مساواةُ الدُّولار الأمريكيّ بالذَّهب، وبالتَّالي إعطاءُ العملة الأمريكيَّة وضعَ النُّقود الدُّوليَّة.

في الوقتِ نفسِه؛ اعتمد معيارُ الدُّولار الذَّهبيّ من أجلِ الحفاظِ على ارتباط النِّظامِ النَّقديِّ الدُّوليِّ بِـ «المعدنِ الأصفر»، حيثُ وعدَت واشنطن بتبادلِ الدُّولارِ مقابلَ الذَّهبِ من احتياطيَّاتِ وزارة الخزانةِ الأمريكيَّةِ (في ذلكَ الوقت كان ما يصلُ إلى ٧٠٪ من الذَّهبِ في العالم الرَّأسماليّ يتركَّزُ في هذهِ الاحتياطيَّات)، كما تقرَّرَ إنشاءُ صندوقِ النَّقدِ الدُّوليّ (IMF) للحفاظِ على استقرارِ أسعار صرفِ الوحداتِ النَّقديَّة، بحيثُ يُصدرُ هذا الصُّندوقُ قروضاً لتلكَ البلدان الَّتي أصابهَا عجزٌ كبيرٌ في ميزانِ المدفوعات، ومن أجلِ إحياءِ

الاقتصادِ الَّذي دمَّرتهُ الحربُ (في المقامِ الأوَّل اقتصادُ أوروبَّا الغربيَّة) تمَّ إنشاءُ البنكِ الدُّوليِّ للإنشاءِ والتَّعمير (IBRD)، وقد كانَ للولاياتِ المتَّحدةِ «حصَّةٌ مسيطرة» في كلتا المنظَّمتين الدُّوليَّتين، ممّا جعلَهما أداةً ملائمة لسياسة واشنطن.

معَ بدايةِ وجود الصُّندوق، حصلت الولاياتُ المتَّحدةُ على ٢٧ ٪ من الأصوات، وهكذا بدا الصُّندوق وكأنَّه فرعٌ من وزارة الخزانةِ الأمريكيَّة، كما أنَّ العمَّ «سام «كان سعيداً بمصالح بريطانيا العظمى «أقربِ منافسيه»، بعدَ أن كسبت ١٣ ٪ من الأصوات، وهكذا فقد كانَت أصواتُ هذينِ البلدينِ كافيةً لاستخدام الصُّندوقِ كأداةٍ فعَّالةٍ للنِّظامِ الماليِّ الدُّوليِّ، ومع ذلكَ فقد دفعت واشنطن بنسختِها من أجل بناءِ النِّظامِ الماليِّ العالميِّ، بعد أن وافقَت على بعضِ التَّنازلات غيرِ الأساسيَّة للندن، وعلى وجهِ الخصوص؛ تقرَّرَ أنَّ العُملةَ الرَّئيسَة (الاحتياطي) لن تكونَ فقط بالدُّولار الأمريكيِّ، ولكن أيضاً بالجنيه البريطانيِّ، كما أصرَّت واشنطن أيضاً على الاستعادةِ السَّريعةِ لقابليّةِ التَّحويلِ للعملات، مع الأخذِ في الاعتبار أنَّ من شأنِ ذلكَ تسهيل توسُّعِ الدُّولار في العالم.

وقد تمكَّنت دولٌ أخرى؛ بما في ذلك المملكةُ المتَّحدةُ بعد إصرارٍ؛على إدخالِ قابليَّةِ تحويلِ عملتِها تدريجيَّاً، علاوةً على ذلك؛ احتفظت الدُّول بحقِّ الاحتفاظِ (أو استعادة) قيودِ العملةِ على العمليَّاتِ الرَّأسماليَّةِ بحجَّةِ أنَّهُ بدونِ مثلِ هذهِ الأداةِ سيكونُ من الصَّعبِ أو المستحيلِ الحفاظُ على أسعارِ صرفٍ ثابتةٍ لعملاتِ الدُّولِ الأعضاءِ في الصُّندوق.

كانت تلكَ حلقةً موجزةً عن تلك القضايا الَّتي نُوقِشت والَّتي اتُّخذت بشأنها قراراتٌ في المؤتمر لمدَّةِ ثلاثةِ أسابيع، إلَّا أنَّ مشاكلَ أخرى كانت قد تمَّت مناقشتُها بحرارةٍ في فندق «ماونت واشنطن»، لكنْ نادراً ما يتمُّ ذكرُها اليوم، ولعلَّ أبرزَ تلكَ المشاكل؛ مصيرَ بنك التَّسويات الدُّوليَّة (بازل)، كونَ هذه المؤسَّسةِ الماليَّةِ الدُّوليَّة قد تلوَّثت من خلالِ التَّعاون الوثيقِ معَ النَّازيِّين.

وهكذا تقرَّرَ في «بريتون وودز»؛ وإن كانَ بصعوبةٍ كبيرةٍ؛ القضاءُ على بنكِ «بازل»، لكنْ ومع ذلك؛ فقد تبيَّن أنَّ المصالحَ الماليَّة الدُّوليَّة الَّتي أوصلت «هتلر» إلى السُّلطة ودفعته إلى الحربِ قد كانت أعلى وأكبر، حيث تجاهلت «الأوليغارشيَّةُ الماليَّةُ العالميَّة» قرارَ تصفيةِ بنكِ التَّسوياتِ الدُّوليَّة الصَّادرِ عن دولِ التَّحالفِ المناهضِ «لهتلر»،وهذا ما يمكنُ للقارئ أن يتعرَّفَ عليه في هذا الكتاب.

إنَّ قصصَ الكواليسِ الموصوفة في كتابِ «بريتون وودز» هيَ مجرَّدُ مثالٍ على حقيقةِ أنَّ عالمَ المال هو شخصيٌّ للغاية، وإنَّ ما يسمِّيه المؤلِّفون «موضوعيّاً» إنَّما هو فقط الجزءُ المرئيُّ من هذا العالم، حيث إنَّ معظمَ العالم الماليِّ كانَ ولا يزالُ غيرَ مرئيٍّ، وفي الوقتِ نفسِه؛ يمكنُ إعادةُ هيكلةِ المعالم العامَّةِ للجزءِ غيرِ المرئيِّ من العالم الماليِّ بالكامل،وذلك اِستناداً إلى المنشوراتِ المحليَّةِ، حيث إنَّ عمليَّةَ التَّصديقِ على الوثائقِ المعتمدةِ في المؤتمرِ في البلدانِ المشاركةِ (باستثناءِ اِتّحاد الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفييتيَّةِ) تمَّت دونَ عقبات، إلَّا أنَّ ذلكَ كان تبسيطاً كبيراً، حيثُ كانَ هناكَ العديدُ من المعارضينَ لقراراتِ المؤتمر في الولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى، وكانَ على فريقِ «روزفلت» الدَّفعُ بالموافقةِ على وثائقِ «بريتون وودز» في الكونغرس، بينما كانت المقاومةُ في البرلمانِ البريطانيِّ أكثرَ ضراوةً؛ حيث لم ترغبْ لندن في الاعترافِ بالهزيمةِ في ذلك المؤتمر، ومع ذلك لم تصادق الولاياتُ المتَّحدةُ على وثائقِ «بريتون وودز» حتَّى صيفِ عام ١٩٤٥، ولحقَتها بريطانيا العُظمى بالموافقة في الخريف من العامِ نفسِه.

عادةً ما تُردَّدُ جملةٌ واحدةٌ في الكتبِ التَعْلِيمِيّة: «إنَّ اِتِّحادَ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة قد شاركَ في مؤتمرِ عام ١٩٤٤، لكنَّه لم يصادقْ على وثائِقه».

لقد حاولنا من ناحيةٍ فكَّ رموزِ هذه الصِّيغة الموجزة؛ أي: شرحَ سببِ إرسالِ «ستالين» للوفدِ السُّوفييتيّ إلى «بريتون وودز» ومن ناحيةٍ أُخرى؛ بحثنا عن الأسبابِ الأساسيَّة الَّتي كانت لتجعل انضمامَ الاتّحاد السُّوفييتيّ إلى مؤتمرِ «بريتون وودز «بمثابةِ الموت !.

فبعدَ نهايةِ الحربِ العالميَّةِ الثَّانيةِ؛ وجدَ الِاتِّحادُ السُّوفييتيُّ نفسَه خارجَ «بريتون وودز» حيثُ كانَ يعمل بنشاطٍ من أجلِ تشكيلِ نظامِه الماليِّ والنَّقديِّ الوطنيِّ والدُّوليِّ البديل، وهكذا تمَّ إنشاءُ نظامٍ نقديٍّ وماليٍّ دوليٍّ جديد في إطارِ مجلسِ المساعدةِ الاقتصاديَّة المتبادلة (CEB) وأصبحَ «الرّوبلُ القابلُ للتَّحويل» يلعبُ دوراً خاصَّاً في هذا النِّظام، حيثُ كان عملةً إقليميَّةً فوقَ وطنيَّة، وبمثابةِ بديلٍ للدُّولارِ الأمريكيِّ الَّذي احتلَّ مركزَ العملةِ الاحتياطيَّة الدُّوليَّة في «بريتون وودز» ومع ذلك؛ فإنَّ الاتِّحادَ السُّوفييتيَّ لم ينغلقْ على نفسِه فقط ضمنَ إطار «CEB»، ولكنَّه حافظَ على مستوىً معين من العلاقاتِ التِّجارية والاقتصاديَّة والنَّقديَّة والماليَّة مع تلكَ البلدانِ الَّتي أصبحت جزءاً من مؤتمر «بريتون وودز» بعدَ الحرب.

يكشفُ لنا الكتابُ باختصارٍ عن مبادئ وآليَّاتِ التَّعايشِ بينَ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ ونظامِ «بريتون وودز» «BVS»، وعن أهمِّ تلكَ المبادئ الَّتي تمثَّلت في احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ وفي احتكارِ الدَّولة للعملةِ، كما تمثَّلت عناصرُ هذهِ الآليَّة من خلالِ التَّداولِ بدونِ العملاتِ (المقايضة، معاملات التعويض)، ومقاصّة العملات، والصَّيرفة بالعملاتِ الأجنبيَّة.

لا يمُكننا القولُ إنَّه تمَّ تفكيكُ نظام «BVS» بالكامل قبلَ أربعين عاماً، وذلك لأنَّه تمَّ الحفاظُ على صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ والبنكِ الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير، اللَّذينِ أُنشِئا بقرارٍ من مؤتمرِ «بريتون وودز» برغمِ كلِّ هذهِ التَّغيِّراتِ الكبيرةِ في أساليبِ عملِهما، وبالأخصِّ؛ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ «IMF».

نقدِّم ونشرح في هذا الكتابِ تلكَ التّحوّلات الَّتي حدثت مع الصّندوق بعدَ مؤتمرِ جامايكا عام ١٩٧٦. ولكن معَ كلِّ هذا، فإنَّ صندوقَ النَّقد الدُّوليّ لا يزالُ أداةً أساسيَّةً لسياسةِ واشنطن الدُّوليَّة، ولا يزالُ يعملُ للحفاظِ على دورِ الدُّولارِ الأمريكيِّ باعتبارِه العملة العالميِّة الرَّئيسَة، إلَّا أنَّه اليوم يعملُ بقسوةٍ أكثرَ من أيَّام نظام «بريتون وودز» ممَّا يتسبَّبُ في الجُوع والاضطراباتِ الاجتماعيَّة وإثارة الحروبِ الأهليَّةِ في البلدانِ المتلقِّية.

لقد تمكَّنَ صندوقُ النَّقدِ الدُّوليِّ من جذبِ بعضِ الدُّولِ الاشتراكيَّةِ، وأدَّى ذلكَ إلى نتائجَ كارثيَّة بالنِّسبةِ لتلك الدُّول، ومنَ الأمثلةِ الحيَّةِ - نذكر رومانيا - حيثُ انتهت عضويَّةُ رومانيا في الصُّندوقِ بالفشلِ ليس فقط بالنِّسبةِ للبلاد، ولكن أيضاً بالنِّسبةِ لزعيمها «نيكولاي تشاوشيسكو» الَّذي ماتَ مقتولاً.

إنَّ صندوق النّقد الدُّوليّ «والَّذي هو من بنات أفكار «بريتون وودز» هو اليوم في وضع يُرثى له للغاية، كما أنَّه من المستحيل استبعاد انهياره بشكل كامل، وهذا ما قد يدفع النِّظام النَّقديَّ والماليَّ الجامايكيَّ الحاليَّ إلى الانهيار أيضاً، ونحن لا نستبعدُ ذلك- ليس فقط انهيار صندوق النَّقد الدُّوليّ ـ ولكن قد ينهار النِّظام الجمايكيُّ «YAVS» بأكمله.

بكلِّ الأحوال، هناك جزء من «الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة» تكافح بشكل محموم للحفاظِ على هيمنة الدُّولار، وهو الجزء الَّذي يمكن تسميتُه بالمساهمين الأساسيِّين في الشَّركة الخاصَّة الَّتي تُسمَّى نظامَ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ «FRS»، والَّتي اعتادت على استخراج أرباحٍ هائلة من «مطبعة» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، - بِشُرُوط، يمُكن تسمية هذا الجزء

من المساهمين بـ «روكفيلر «Rockefellers».، ولكنّ هناك بعض مساهمي بنك الاحتياطيّ الفيدراليّ، الَّذين تعرَّضوا للضَّغط في السَّبعينات عند الانتقال الثَّوري من نظام «بريتون وودز» إلى «الجمايكيّ «BVS إلى YaVS»، وهم اليوم يتوقَّعون الانتقامَ من ذلك النِّضال السِّرِّيّ للأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة، بحيث يمكنهم القيامُ بذلك عن طريق الابتعاد عن نظام البترودولار الحاليّ إلى شيء ما من خيار المعيار الذَّهبيّ، وهكذا يمُكن تسميةُ هذا الجزء من الماليَّة الدوليَّة بشكل مشروط باسمِ «روتشيلد»، وهم الَّذين كانوا بعد حرب «نابليون» رُوَّاد المعيار الذَّهبيّ، ويعتبر «جورج سوروس» الَّذي ذكرناه سابقاً، والَّذي أجرى «بروفة» بريتون وودز في عام ٢٠١١ هو المتحدِّث الرَّسميَّ باسمِ هذه المجموعة من الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة.

في هذا الكتاب؛ يُمكن للقارئ أن يجدَ بعضَ الحقائق المثيرة للاهتمام وغير المعروفة للكفاح السِّرِّيّ المشار إليه، ويمكن أن نشاهد هذا الصراع من خلال عالَم الذَّهب، ففي هذا العالم يحدُثُ الكثير من الغرابة واللّامنطقيَّة، على عكس العقائد اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة، ولكنَّ كلَّ شيء يصبح واضحاً إذا نظرنا إلى هذا العالم من خلال كفاح «روتشيلد» لاستعادةِ المعيار الذَّهبيّ.

كان الاتِّحاد السوفييتيّ ـ كما أشرنا ـ خارج نظام «بريتون وودز» BVS لكنَّه كان ضمن نظام العملة الجامايكيّ، حيث دخل بصفة (الاتِّحاد الرُّوسيّ)، وقد حدث ذلك في صيف عام ١٩٩٢، عندما تمَّ قبولُ روسيا رسميَّاً في صندوق النَّقد الدُّوليّ، لتُرمَى في أحضان النِّظام الجمايكيّ «YaVS» وبدأت روسيا تَسمن بسرعة، وتتحوَّل إلى مستعمرة للموادِّ الخام، وتفقد استقلالها الماليّ السِّياسيّ والاقتصاديّ والنَّقديّ[١].

تتفاقم مشكلة انضمامِنا اليوم إلى نظام «YaVS» لحقيقةِ أنَّ الغرب قد بدأ بالفعل «يحاصرنا» بالعقوبات المختلفة، وذلك بحجَّة الأحداث في أوكرانيا وحول أوكرانيا، حيث شمل التَّهديدُ تجميدَ الأصول بالعملات الأجنبيَّة ومنع التَّسويات الدُّوليَّة، وبرغم محاولة سلطات الاتِّحاد الرُّوسيّ مواجهة هذه العقوبات؛ إلَّا أنَّ أفعالها كانت غير متَّسقة ومجزأة،

(١) كاتاسونوف فالنتين؛ سرقة روسيا. النظام العالمي الجديد. الاقتصاد الخارجي والظل. بدأت المصادرة النهائية! - م.: كتاب العالم، ٢٠١٤؛ كاتاسونوف فالنتين. أمريكا ضد روسيا. معاناة مخطط الهرم الفيدرالي. مضرب ومصادرة لجنة واشنطن الإقليمية. - م: كتاب العالم، ٢٠١٤.

وهناك عدَّة أسباب لذلك، بما فيها الطَّابع «الكومبرادوري» أو المورِّدين المحلِّيِّين الَّذين عملوا في شركات أجنبيَّة ومع رؤساء المكاتب التَّمثيليَّة المحليَّة للشَّركات الأجنبيَّة، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الفئة «الأرستقراطيَّة في الخارج»، ولكن هناك سبب آخر متمثِّل في جهل التَّجربة السُّوفييتيَّة في ظروف الحرب الاقتصاديَّة الغربيَّة الدَّائمة، وفي جهل تجربة ربع قرن من التَّعايش بين الاتِّحاد السُّوفييتيِّ و«بريتون ووذ».

في الجزء الأخير من الكتاب، قُمنا بصياغة بعض التَّوصيات حول بناء روسيا لحساب التَّسويات الدُّوليَّة، مع مراعاة تجربة الاتِّحاد السُّوفييتيِّ أثناء وجود نظام «بريتون وودز».



ماذا قبل بريتون وودز؟ التّاريخ الموجز للمعايير الذَّهبيَّة

تُشير جميع الكتب التَعْلِيميّة إلى أنَّ نظام العملة المبنيَّ على الدُّولار الذَّهبيِّ كان قد وُلد في مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤، إلَّا أنَّه لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الدُّولار الذَّهبيَّ هو نوع من معيار الذَّهب الدُّوليِّ، أي إنَّه ليس مجموعة متنوِّعة فقط، وإنَّما هو شكلٌ آخر لهذا المعيار.

ولفهم تفرُّد النِّظام النَّقديِّ لِـ«بريتون وودز» بشكل أفضل؛ سيكون من الجيِّد أن نفهم ذلك الدَّور الَّذي لعبه الذَّهب في التَّاريخ النَّقديِّ للبشريَّة

عالم المال: الذَّهب والأوراق النَّقدية

في هذا التاريخ، كان هناك نوعان من المال:

أ) السلع النَّقدية. ب) العلامات النَّقدية.

وكما تشير الكتب التَعْلِيميّة على أنَّ السِّلع النَّقديَّة هي مجموعة متنوِّعة من السِّلع الَّتي تميَّزت تلقائيَّاً عن عالم السِّلع المتنوِّع وبدأت في أداء وظائف مختلفة مثل مقياسِ القيمة ووسيلةِ التَّبادل،حيث إنّ السِّمة الرَّئيسَة لهذه السِّلع (المال) هو أنَّ لها قيمة جوهريَّة، وذلك بخلاف السِّلع النَّقديَّة الأساسيَّة، بينما لا تحتوي الأوراق النَّقديَّة على قيمة جوهريَّة، ولكن على الأقلّ تكون قيمتها الحقيقيَّة أقلَّ من القيمة الِاسميَّة، وبالتَّالي فإنَّ الأوراق النَّقديَّة هي مجرَّد ممثِّلة للقيمة، وفي هذا الصَّدد؛ عادة ما يتبادر إلى الذِّهن مفهوم الأموال الورقيَّة، حيث يتمُّ تحديد القيمة الجوهريَّة لها بتكلفة الورق والطِّباعة.

إنَّنا لو بحثنا في التَّاريخ؛ سيُمكِننا إيجاد أمثلة أخرى على الأوراق النَّقديَّة، فعلى سبيل المثال، استُخدمت جلود السِّنجاب في روسيا ليس فقط لخياطة معاطف الفرو، ولكن أيضاً كنقود، ومن الواضح أنَّه بعد بضعة أشهر فقط من استخدام الجلد كوسيلة للتَّبادل

(الصَّرف)، تحوَّلت إلى ورقة نقديَّة كلاسِّيكيَّة، ولكن عندما يتعلَّق الأمر بالسِّلع النَّقديَّة، جميعنا سيتذكَّر الذَّهب (على شكل سبائك، قضبان، رمل، عملات معدنيَّة).

مرَّةً أخرى، في أيِّ كتاب تَعْلِيمِي ستجد شرحاً لشعبيَّة استخدام الذَّهب كـ (مال)، كونَه محمول وموحَّد، ويمكن تقسيمه بسهولة إلى أجزاء، وهو مقاوم للتَّآكل ولَدِن (بحيث يمكنك سكُّ النُّقود المعدنيَّة ووضع علامات على السَّبائك..الخ)، بالإضافة إلى ذلك، ليس من الصَّعب التَّمييز بين الذَّهب الحقيقيِّ والمزيَّف، فالذَّهب نادر جدَّاً في الطَّبيعة، ولا يمكن زيادة حجمه بشكلٍ حادٍّ حتَّى مع وجود رغبة قويَّة (رغم أن الكيميائيِّين حاولوا على مدى قرون عديدة القيام بذلك).

لسوء الحظ؛ تستدعي الكتب التَّعْلِيمِيّة السِّلع النَّقديَّة الكلاسِّيكيَّة الذَّهبيَّة دون أيِّ تحفُّظات، وبما أنَّ الأموال أخذت شكلَ عملات ذهبيَّة؛ فنادراً ما كان الذَّهب هو السِّلعة النَّقديَّة «النَّقيَّة» في أنقى صورها، فكلُّ شيء بسيط للغاية، بحيث أنَّها دائماً ما كانت القيمة الِاسميَّة المسكوكة على العملة أكثر من القيمة الحقيقيَّة للذَّهب الموجود في العملة، وقد حصل أولئك الَّذين لديهم الحقُّ في سكِّ النُّقود بسبب هذا الاختلاف على ما يُسمَّى «علاوة الأسهم» مع انحرافات قويَّة عن المعيار الذَّهبيِّ، وقد تحدَّثوا غالباً عن «الأضرار الَّتي لحقت بالعملات المعدنيَّة»، وهكذا،فحتَّى في عصر هيمنةِ العملات المعدنيَّة؛ كان الذَّهب جزءاً من السِّلع النَّقديَّة ومن الأوراق النَّقديَّة جزئيَّاً.

لقد استدعى الحصولُ على حقِّ سكِّ النُّقود صراعاتٍ على مدى قرون من الزمن، ومن جهة أخرى؛ يحلم المقرِضون الَّذين تلقَّوا فائدة على توفيرِ الأموال في شكل قروض؛ بالحصول على الحقِّ في إصدار عملات معدنيَّة (على نطاقٍ أوسع، إصدار أموال)، وغالباً ما ينسى المؤرِّخون الَّذين يكتبون عن الثَّورات البرجوازيَّة القولَ إنَّ إحدى القوى الدَّافعة لهذه الثَّورات كانت هي الرَّغبة في أخذ حقوق سكِّ النُّقود المعدنيَّة من الملوك والأمراء والإقطاعيِّين.

بشكل عام؛ كان هناك في التَّاريخ النَّقديِّ للبشريَّة اتجاه ثابت نحو استبدالِ أموالِ السِّلع النَّقديَّة بأوراق نقديَّة، وذلك بسبب نموِّ الاقتصاد، ومن حيث المبدأ؛ فإنَّ مثل هذا الِاستبدال يُعتبر أمراً حيويَّاً؛ ذلك لأنَّ الزِّيادة في كمِّيَّات الذَّهب المستخرجة من باطن الأرض صغيرة جدَّاً، وأنَّ محاولة تلبية الِاحتياجات المتزايدة للمجتمع والاقتصاد بمساعدة أموالٍ سِلعيَّة

بشكل واسع يعني وضعَ نيرٍ ذهبيٍّ على المجتمع والاقتصاد، إلَّا أنَّ مثل هذه الأموال الذَّهبيَّة ستعمل جُزئيَّاً ككابح، كما أنَّها ستشكِّل خانقاً جزئيَّاً للمجتمع، بالإضافة إلى أنَّ الذَّهب سيكون نادراً للغاية، وبسبب هذه النَّدرة، يمكن لمالكيه الحصول على دخل رائع (ارتفاع أسعار الذَّهب، وزيادة قوَّتها الشِّرائيَّة،وإقراض الذَّهب بأسعار فائدة جيِّدة). أمَّا بالنِّسبة لقسط الأسهم الَّذي ينشأ من إصدار الأوراق النَّقديَّة، فإنَّه بالطَّبع، يمكن أن يصبح من الخصائص «المورفولوجيَّة والنَّحويَّة» الحقيقيَّة، وعلى هذه الخلفية، يتضاءل دخلُ أكثر عمَّال مناجم الذَّهب نجاحاً، وتنشأ جميع الشُّروط لممارسة «الكيمياء النَّقديَّة».

يُظهر التَّاريخ الحديث للبشريَّة جمعاء؛ ذلكَ التّعايشَ بين نوعين من المال: السِّلع النَّقديَّة (الذَّهب) والأوراق النَّقديَّة، حيث إنَّه لكلِّ نوعٍ من هذا المال مجموعةٌ من المصالح الخاصَّة به، وهكذا ففي بعض الفترات الزَّمنيَّة؛ تكتسب جماعاتُ المصالح المستحوذةُ على الذَّهب اليدَ العليا، وفي فترات أخرى، نجد أولئك الَّذين يحصلون على حقِّ الوصول إلى «المطبعة» المنتجة للأوراق النَّقديَّة، وكما يمكن أن تُكوِّن مجموعةٌ مَصلحةً واحدة، بحيث تعتمد على الذَّهب أولاً، وعندما تستنفد فرصَ جني الأرباح من الملكيَّة الاحتكاريَّة لِ «المعدن الأصفر» تتحوَّل إلى استخدام لأوراق النَّقديَّة، وعندما يتمُّ استنفاد قدرات «المطبعة»؛ تبدأ المحادثات مرَّةً أخرى في إطار أنّه «لا يوجد شيء أفضل من النُّقود الذَّهبيَّة»، و يمكن أن يُسمَّى هذا النَّوع من التَّحول بِ «التَّأرجح الماليّ».

لقد لعبت الأوليغارشيَّة العالميَّة على هذه «التقلُّبات» منذ فترة طويلة، حيث يمكن تعقُّب هذه اللُّعبة من زمن الثَّورات البرجوازيَّة في أوروبَّا، كما يمكن تحديد ثلاث مراحلَ أساسيَّة للتَّاريخ النَّقديِّ الجديد والحديث؛ وهي:

١ ــ الأوراق النَّقديَّة

٢ ــ السِّلع النَّقديَّة (الذَّهب)

٣ ــ الأوراق النَّقديَّة ونظام العملة المرتبط بالدُّولار الذَّهبيِّ «بريتون وودز»

إلَّا أنَّ ما ندرسه الآن هو الجزء الأخير من المرحلة الثَّانية (مرحلة النُّقود الذَّهبيَّة)، ولكي نفهم دور مؤتمر «بريتون وودز» في التَّاريخ النَّقديِّ الحديث للبشريَّة بشكل أفضل؛ دعونا نفكِّر فيما حدث قبله، لكن لن نغوص في أعماق التَّاريخ، بل سيقتصر الأمر على التَّاريخ الجديد والحديث.

المطبعة كأداة لبناء الرَّأسماليَّة

يمكننا أن نقرأ في أيِّ كتاب تَعْلِيمِي عن التَّاريخ الاقتصاديِّ أنَّه بعد بدء الثَّورات البورجوازيَّة في أوروبَّا أصبحت النُّقود الورقيَّة تُستَخدم على نطاق واسع، وقد كان البنك الملكيُّ في السُّويد أوّل من بدأ بإصدار النُّقود الورقيَّة في عام ١٦٦١، كما ظهرت العملات الورقيَّة في أمريكا الشَّماليَّة (ماساتشوستس) في عام ١٦٩٠، وفي إنجلترا في ١٦٩٤، والنُّرويج في ١٦٩٥، وفرنسا في ١٧٠٣، والدَّنمارك في ١٧١٣، والنِّمسا في ١٧٦٢، ولكن يجب ألَّا تعتقد أنَّ هذا يرجع إلى أيِّ انقلابات علميَّة أوتكنولوجيَّة، لقد تمَّت بالفعل طباعة الكتب في أوروبَّا، كما استُخدمت النُّقود الورقيَّة في الصِّين بنشاط في تلك الأوقات الَّتي أطلق عليها المؤرّخون اسم «العصور الوسطى المبكِّرة» (القرن الثَّالث عشر والقرن الرَّابع عشر)، لكنَّ الأمر كان أبسط من ذلك بكثير؛ فقد خرج مُقرضو الأموال من تحت الأرض، وقامُوا بثورات برجوازيَّة، وأنشأوا «مطابع» وقاموا بتنظيمِ الإنتاج الضَّخم للأوراق النَّقديَّة، حتى لو لم يكن المال ورقيَّاً، بل معدنيَّاً (فضّة، نحاس، ذهب)، فقد اكتسبوا بشكل متزايد علامات نقديَّة (نقود) لوجود «عملات معدنيَّة فاسدة»، وكان المقرِضون في البداية برغم عدم غطرستهم وغرورهم؛ يخشون الانخراط في «الكيمياء النَّقديَّة» العلنيَّة، ولأجل ذلك تمَّ فرضُ بعض القيود على استخدام «الماكينة الماليَّة».

كلُّ ذلك كان يتمُّ من خلال وضعِ معايير لتغطية العملة الورقيَّة بالذَّهب، ولحفظها في خزائن البنوك، بالإضافة إلى ذلك؛ كان المقرضون يشاركون بنشاط في برامج «إعادة تأهيل» للنُّقود الورقيَّة في المجتمع، بحجَّة أنَّه «لا يوجد شيء أفضلَ من النُّقود الورقيَّة»، وبهدف «إعادة التَّعليم»؛ بدؤوا بتشجيع إنشاء نظريَّات مختلفة؛ حيث أصبحت النَّظريَّة الاسميَّة للنُّقود واسعة الانتشار في القرنين السَّابع عشر والثَّامن عشر، وقد اعتقدَ مُنشئوها الفلاسفة (لوك و بيركلي و ستيوارت) أنَّ أسماء الوحدات النَّقديَّة (الجنيه الإسترلينيّ والفرنك والدُّولار، إلخ) تعني «ذرَّات القيمة المثاليَّة»، وعلامات القيمة، والوحدات التَّقليديَّة للحساب، ولاحقاً؛ قدم الأشخاص الَّذين ابتكروا ورشة العمل الاحترافيَّة تحت اسم «العلوم

الاقتصاديَّة» أو «الاقتصاد السِّياسيّ» لمساعدة الفلاسفة، حيث تمَّ تدريس مادَّة الاقتصاد من قِبَل الأساتذة في الجَامعات، وكذلك بَشَّرَ بها القساوسة في الكنائس البروتستانتيَّة.

وفي سياق هذا الموضوع الَّذي نناقشه؛ لا يسع المرءَ إلَّا أن يتذكَّر الفيلسوف وعالمَ الاقتصاد الاسكتلنديّ الشّهير «آدم سميث» (١٧٢٣-١٧٩٠)، «الأب المؤسِّس» للاقتصاد السِّياسيّ البريطانيِّ، وقد صرَّح «سميث» في القرن الثَّامن عشر بأنَّ الإنسانيَّة يمكن أن تستغني عن الذَّهب[١]، وهذه الفكرة الاقتصاديَّة البارعة معروفة لأيِّ شخص متعلِّم في روسيا، و قد نتذكَّر النُّصوص من «يوجين أونجين» للعبقريِّ «بوشكين»:

لكنني قرأت آدم سميث، كان هناك اقتصاديٌّ عميق، لقد عرف كيف يحكم وكيف تصبح الدَّولة أكثرَ ثراءً وكيف تعيش، ولماذا لا تحتاج إلى ذهب، ببساطة، عندما يكون لديكَ منتج.

فيما يتعلَّق بموضوع الذَّهب والأوراق النَّقديَّة؛ دعونا نذكر اسم رجل روسيٍّ متألِّق آخر، إنّه اللِّفتنانت جنرال «ألكسندر ديميتريفيش نيشفولودوف» (١٨٦٤-١٩٣٨)، وهو لم يكن رجلاً عسكريَّاً موهوباً فحسب، بل كان مؤرِّخًا واقتصاديَّاً أيضاً، ومن أهمِّ أعماله كتاب تحت عنوان «من الخراب إلى الازدهار» الَّذي صدر في عام (١٩٠٦).

سننتقل إلى عمل الجنرال الرُّوسيِّ لأكثر من مرَّة؛ كونَه كان أعمق من الآخرين في القدرة على اختراق أسرار الذَّهب، حيث يستذكر «نيتشولودوف» ممثِّلَي الاقتصاد السِّياسيِّ؛ الإنجليزيّ «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو»، ويلفت الانتباه بشكل خاصٍّ إلى التزام «آدم سميث» بالأموال الورقيَّة: «حتى آدم سميث، الَّذي يُسمِّي حُكَّام العصور الوسطى باللُّصوص؛ ذلك لأنَّهم أجبروا على زيادة عدد الأوراق النَّقديّة في ولاياتهم، ولجأوا قسراً إلى إعادة سكِّ العملات المعدنيَّة مع تخفيض محتواها المعدنيِّ الثَّمين، وفي الجزء الثَّاني من عمله؛ أي في (الصفحات من ٣٠ إلى ٣٧) يبرهن على أنَّ كلَّ ذلك كان بفضل مضاعفة الأوراق النَّقديَّة في البلاد عن طريق إصدار النُّقود الورقيَّة من قبل المصرفيِّين من القطَّاع الخاصّ، تلك النُّقود الَّتي سيتمُّ إقراضها بفائدة «

إليكم نقطة خفيَّة يتجاهلها العديد من المؤرِّخين والاقتصاديِّين: لقد قامت الثَّورة الصِّناعيَّة في إنجلترا بمساعدة «العملة الورقيَّة «أيّ بسبب استخدام العملة الورقيَّة بدلاً من

(١) يتم تقديم هذه الفكرة في أعمال أ. سميث، "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الشعوب" تم نشر الكتاب في عام ١٧٧٦.

النُّقود الذَّهبيَّة، وقد صاغَ «نيشفولودوف» هذه الفكرة بشكل أكثرَ صرامة: لو كان لدى إنجلترا عملة ذهبيَّة؛ لما حدثت ثورة صناعيّة هناك، ويعود الفضل في إدخال النُّقود الورقيَّة غير الثَّابتة إلى «وليام بيت جونيور» (١٧٥٩-١٨٠٦) الَّذي شغل مناصب رئيسةً في الحكومة البريطانيَّة في العقدين الأخيرين من القرن الثَّامن عشر وفي بداية القرن التَّاسع عشر (وزير المالية في ١٧٨٢-١٧٨٣، ورئيس وزراء بريطانيا العُظمى في الأعوام (١٧٨٣-١٨٠١، ١٨٠٤-١٨٠٦)

وبالمناسبة؛ يعود فضلُ انتقال إنجلترا إلى النُّقود الورقيَّة بشكل كبير إلى «نابليون بونابرت» الَّذي فرض الحصار القارِّيَّ على الجزر البريطانيَّة، وتؤرِّخ العديد من الكتب التَعْلِيمِية هذا الحصار في الفترة من عام ١٨٠٦الى عام ١٨١٤، ومع ذلك؛ فقد تمَّ اعتمادُ التَّدابير الأولى لمقاطعةِ البضائع الإنجليزيَّة بموجب الاتِّفاقيَّة الفرنسيَّة في عام ١٧٩٣،إلَّا أنَّ مرحلة النُّقود الورقيَّة في إنجلترا قد انتهت في عام ١٨٢١، حيث بدأت مرحلة النُّقود الذَّهبيَّة، وظهر المعيار الذَّهبيُّ في إنجلترا في البداية، ثمَّ امتدَّ بعدها إلى العديد من البلدان بحلول نهاية القرن ليصبح دُوليَّاً.

«ديفيد ريكاردو»؛ الإيديولوجيُّ المناصر للمعيار الذَّهبيّ

بعكس «آدم سميث» كان «ديفيد ريكاردو» الَّذي عاش من عام ١٧٧٢ إلى عام ١٨٢٣ كلاسِّيكيَّاً آخر من الاقتصاديِّين السِّياسيِّين البريطانيِّين، والَّذي لم يكن يميل فقط نحو العملة الذَّهبيَّة؛ بل أعطى أيضاً تبريراً نظريَّاً مفصَّلاً لمزاياها بالمقارنة مع النُّقود الورقيَّة. ـ ما الأمر إذاً؟

في الحقيقة؛ لقد عاش كلٌّ من «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» في أوقات مختلفة، وقد تغيَّر الوضع في البلاد بشكل كبير، ولكن؛ ما الجديد الَّذي حدث خلال فترة «ديفيد ريكاردو»؟ لقد كان ذلك بالفعل مرحلةَ ما بعد «حروب نابليون» حيث ظهرت عائلة «روتشيلدز» في أفق العالم الماليِّ، والَّذين آثروا أنفسهم بشكل خياليٍّ من خلال هذه الحروب، وفي الوقت نفسه؛ تمكَّنوا من الاستيلاء على معظم الذَّهب الأوروبيّ، حيث إنّ المعادن الثَّمينة؛وفقاً لِـ«روتشيلدز»؛ لا ينبغي لها أن تُخزَّن كَوزنٍ ميِّت، بل يجب أن تصبح رأساً للمال وتحقِّق أرباحًا، وللقيام بذلك؛ نحن بحاجة إلى ضمان الطَّلب المستمرِّ على الذَّهب، ولذلك يجب على المجتمع بدوره أن يقتنع بأنَّ أفضل النُّقود هي الذَّهب، والَّتي يمكن أن تقوم بدور مثاليٍّ غير وظيفة التَّراكم (تكوين الكنز) فحسب، بل أيضًا وظيفة كمقياس للقيمة (المكافئ العالمي)، ووسيلة للدَّفع و التَّداول (التَّبادل)، وهكذا؛ فقد ظهر في البداية الأساس المنطقيُّ «العلميُّ» للنُّقود الذَّهبيَّة، ومن ثمَّ الخطوات اللَّاحقة للتَّطبيق العمليِّ لمعيار الذَّهب.

عند الحديث عن تحوُّل الاقتصاد السِّياسيِّ البريطانيّ؛ يمكن للمرء أن يُضيفَ تفاصيل أخرى: «ديفيد ريكاردو» لم يكن عالماً ذا قيمة في المقام الأوَّل، لكنَّه كان على ما يبدو مضارباً للأوراق الماليَّة، تمامًا كـ «روتشيلد» وقد حصل هذا «الاقتصاديُّ السِّياسيُّ «على الكثير من الذَّهب من خلال الحروب والمضاربة، وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد تعرَّف «ديفيد ريكاردو» شخصيَّاً على «ناثان روتشيلد».

كرَّرَ «ريكاردو» في البداية (عن طريق القصور الذَّاتيّ) «عقيدة آدم سميث» وجادل بأنَّه من الممكن الاستغناءُ تماماً عن الذَّهب،ثم بدأ «ريكاردو» يميل نحو الفضَّة، إلَّا أنَّه غيَّر وجهةَ

نظره هذه في عام ١٨١٩، حيث يلفت خبير الذَّهب الرّاقي «بيتر بيرنشتاين» الانتباه إلى ذلك: «لقد غيَّرَ «ريكاردو» وجهة نظره في عام ١٨١٩ وتحدَّث لصالح الذَّهب، وذلك خوفاً من أن تؤدِّي التِّكنولوجيَّات الجديدة في مناجم الفضَّة إلى تكدُّس كمِّيَّاتٍ كبيرة منه، وقد يؤدِّي ذلك إلى تغيير في قيمتها»، وربما كان «كارل ماركس» هو المروِّج الأكثرَ ثباتاً للأموال الذَّهبيَّة بعد «ريكاردو» ولكنْ حول هذه «الكلاسِّيكيَّة» حديثٌ خاصّ.

لا ينبغي للمرء أنْ يعتقد أنَّ «آدم سميث» ينتمي إلى معسكر آخر من «الاقتصاديِّين السِّياسيِّين» مختلف عن «ديفيد ريكاردو» حيث قام سلف «دي ريكاردو» «فقط» بتبرير السِّياسة الِاقتصاديَّة الَّتي يحتاجها رأس المال في المرحلة الأولى من تطوُّر الرَّأسماليَّة الإنجليزيَّة، بينما يعتقد «نيشفولودوف» أنَّ فهم «آدم سميث» لم يكن أسوأ من فهم «ريكاردو»، وهنا يطرح السّؤال: ماذا يعني وجود الذَّهب في أيدي المقرِضين؟ لقد أخفى «آدم سميث» الطَّبيعة الرِّبويَّة لأموال الذَّهب عن عامَّة النَّاس من أجل تسهيل وصولِ الماسونيِّين إلى أهدافهم «أي إنشاء مملكة عالميَّة لحكَّام رؤوسِ الأموال على أنقاض الدُّول الحديثة»، وأجبر المصرفيُّون الماسونيُّون اليهودَ غيرَ الواعين لما يفعلونه على تدمير نظامهم السِّياسيِّ و قوَّتهم وصحَّتهم وأخلاقهم، حيث أقام المقرضون الدُّوليُّون نظاماً نقديَّاً كارثيَّاً، وقد تم إخفاء جوهره بواسطة جيش من المحتالين المخادعين والمضاربين الدُّوليِّين، ومن خلال تقديم رشاوى وشراء شخصيَّات في الدُّول، وهكذا صَهَر الماسونيُّون أخيراً البشريَّة على صليب ذهبيٍّ قويٍّ لدرجة أنَّه لا يمكن لأيِّ قوَّةٍ أن تقتلعه».

أي إنَّ المعيار الذَّهبيَّ هو نظامٌ نقديٌّ يتضمَّن استخدامَ الذَّهب ليس فقط كوسيلةِ تداولٍ مباشرة (عملات ذهبيَّة)، ولكن كوسيلة لضمان العملة الورقيَّة (الأوراق النَّقدية) الصَّادرة عن البنك المركزيِّ، حيث يوفِّر المعيار الذَّهبيُّ نسبةً ثابتةً من تغطية إصدار العملات الورقيَّة بالمعادن الثَّمينة، أي في تلك الَّتي تقع في احتياطيَّات البنك المركزيّ.

يبرِّر مؤيِّدو المعيار الذَّهبيِّ الحاجةَ إلى استخدامه بالقول: إنَّ هذا النِّظام النَّقديَّ يضمن الحمايةَ من إساءةِ استخدام السُّلطة من قبل «المطبعة» ويضمن ثقةَ الجمهور في الأوراق النَّقديَّة.

عن «سِرِّ الذَّهب»

يتخيَّل الكثير من النَّاس أنَّ المعيار الذَّهبيَّ هو نظام نقديٌّ يتمُّ فيه استبدالُ النُّقود الورقيَّة المتداولة بعملات معدنيَّة، ويتمُّ تداول قضبانِ الذَّهب القياسيَّة في التَّسويات الدُّوليَّة،وقد كانت مثل هذه الأفكار شائعةً في روسيا في نهاية القرن التَّاسع عشر، وقد أكد الجنرال «نيتشفولودوف» مِراراً وتكراراً أنَّ السِّمة الرَّئيسَة لمعيار الذَّهب إنَّما تكمن في أنَّ «هذا المعدن الأصفر» قد أصبح مقياساً قانونيَّاً للقيمة، أي؛ نوع من مقياس عالميٍّ للقيمة، ومع ذلك فهو ليس حاكماً للمعادن؛حيث إنَّ فكرة الذَّهب هذه على وجه التَّحديد هي الَّتي حاول «ماركس» تكوينها في العاصمة، واصفاً هذا المعدن بأنَّه «المكافئ العالميُّ للقيمة»، بينما أشار «نيتشفولودوف» إلى جداله المثير مع «ماركس» معتبراً الذَّهب مقياساً «مطَّاطاً»، إلَّا أنَّه مفيد للغاية لأصحاب الذَّهب، ومن الصَّعب التَّوصُّل إلى معيار أكثرَ موثوقيَّة للقيمة منه، بعد كلِّ شيء، فإنَّ تكلفة تعدين وحدة فيزيائيَّة من المعدن تعتمد اعتماداً كبيراً على الظُّروف الطَّبيعيَّة والجغرافيَّة للتَّعدين،

علاوةً على ذلك؛ وبخلاف منتجات العمل الأخرى؛ يُعدُّ الذَّهب مُنتجاً غيرَ قابل للتَّدمّي، حيث أشار «نيتشفولودوف» إلى أنَّ جميع السِّلع الأخرى يتمُّ استهلاكها بعد إنتاجها (على سبيل المثال، الخبز) أو امتلاكها (حتى الأهرامات المصرية)، لذلك؛ يجب ضرب تكلفة ١ غرام من الذَّهب المستخرج منذ مئات أو آلاف السِّنين بعدد العمليَّات المنفَّذة بهذا الذَّهب، وهكذا فإنَّ تكلفة ١ غرام سوف تصل إلى ما لا نهاية، حقَّاً لا يمكن الاعتبار أنَّ قيمته تساوي عدد ساعات العمل للعامل الَّذي قام بالتَّعدين.

لقد تخطَّى «ماركس» الشُّكوك وكذلك كلَّ هذه التَّفاصيل الدَّقيقة، وهذا أمرٌ مفهوم؛ لأنَّ هذه الكلاسِّيكيَّة قد حقَّقت النِّظام الاجتماعيَّ لِـ «روتشيلد»، وقد لفت «نشفولودوف» الانتباه إلى حقيقة أنَّه برغم تركيز معظم مخزون الذَّهب في أيدي حفنةٍ صغيرةٍ من المصرفيِّين العالميِّين؛ إلَّا أنَّ حصَّة الذَّهب في إجماليِّ ثروتهم كانت ضئيلة، حيث لعب الذَّهب دوره «كالمغناطيس» الَّذي اجتذب ثروة العالم بأسره، كما لفت «نيشفولودوف» الانتباه إلى حقيقة

أنَّه في بداية القرن العشرين؛ كان مجموع الالتزامات النَّقديَّة لجميع الدُّول تجاه المصرفيِّين العالميِّين أعلى مرَّتين من قيمة كلِّ الذَّهب الموجود على الكوكب.

وهكذا يمُكن تمثيلُ عالم الاقتصادِ بأكمله كجزأين أو كقطبين؛ قطب منه يمثِّل جميع منتجات العمل والبضائع الَّتي أنشأتها البشريَّة، والقطب الآخر هو الذَّهب الَّذي يحتفظ به المصرفيِّون،وبين هذين القطبين؛هناك توازن وتكافؤ في كلِّ لحظة من الزَّمن، كما أنَّ مخزون الذَّهب يكاد لا يزداد لسببٍ طبيعيٍّ؛كونَ المعادن الثَّمينة محدودة في العالم، إلَّا أنَّ إنتاج السِّلع ينمو، ويزداد الحجمُ المادِّيُّ لمنتجات العمالة الحيَّة كلَّ عامٍ تحتَ تأثيرِ النُّموِّ الدِّيموغرافيِّ والتَّقدُّم التِّكنولوجيِّ ولأسباب أخرى، ونتيجةً لذلك تزداد القوَّة الشِّرائيَّة لكلِّ غرام ولكلِّ أونصة من المعدن الثَّمين تلقائيَّاً، وهذا هو مبدأ تشغيل «المغناطيس الذَّهبيّ»، وهذا هو «سرُّ الذَّهب» في عرض بسيط ومفهوم من قبل الجنرال «نيشفولودوف».

المَرحلة الأولى من المعيار الذَّهبيّ: ١٨٢١-١٩١٤

يمكنُ تقسيم فترة المعيار الذَّهبيِّ إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: لها إطار زمنيٌّ واضح إلى حدٍّ ما: من عام ١٨٢١إلى عام ١٩١٤ (المعيار الذَّهبيّ)

المرحلة الثَّانية: من عام ١٩٢٥إلى عام ١٩٣٦ (معيار سبائك الذَّهب)

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٧١ (معيار الدُّولار الذَّهبيّ).

وقد اتَّضح أنَّ المدَّة الإجماليَّة لِـ «الفترة الذَّهبيَّة» من التَّاريخ النَّقديِّ الجديد والأخير للبشريَّة هي بالضَّبط قرن ونصف: من عام ١٨٢١الى عام ١٩٧١. ولكن في إطار هذه «الفترة الذَّهبيَّة»، كان هناك «ثَقبان كبيران»، وذلك عندما تمَّ إلغاءُ النُّقود الذَّهبيَّة أو «تعليق» المعيار الذَّهبيّ.

الثَّقب الأوَّل: في الفترة من عام ١٩١٤الى عام ١٩٢٥.

الثَّقب الثَّاني: من عام ١٩٣٦إلى عام ١٩٤٤، وفي المجموع عقدان من الزَّمن حيث حدثت الحرب، وكان لا بدَّ من استعادة الاقتصاد المُدمَّر ومعالجة الكساد، وتُسمّى هذه الفترات أيضاً في الكتب التَّعْلِيمِية حول الاقتصاد بـ«أزمات النِّظام النَّقديِّ العالميِّ».

وهكذا فإنَّ المخطَّط المقدَّم مُبسَّط إلى حدٍّ ما وفقاً للتَّسلسل الزَّمني لكلِّ مرحلة من المراحل الثَّلاثة، وسنبدي بعض التَّحفظات والتَّوضيحات لاحقاً، لذلك سنتحدث بالتفصيل عن المرحلة الأولى حيث يتمُّ التّركيز الآن على ما يُسمَّى المعيار الذَّهبيَّ،وبالتَّالي فإنَّ الملامح الرَّئيسَة لهذا المعيار الذَّهبيِّ المتنوِّع هي كما يلي:

١- الوحدة النَّقديَّة القياسيَّة:هي عملة ذهبيَّة ذات وزن معيَّن ومحتوى مُحدَّد من المعدن الثَّمين.

٢- يتمُّ تداول العملات الذَّهبيَّة على أساس عملاتٍ معدنيَّة حُرَّة، ويتمُّ التَّخزين (توفير الذَّهب الزَّائد على شكل كنز) بدون قيود.

٣- تقوم العملة الذَّهبيَّة بجميع الوظائف الأساسيَّة الخمسة للمال (مقياس القيمة، وسيلة تبادل، وسيلة للدَّفع،وسيلة اكتناز، نقود دوليّة).

٤- يتم تبديل أو صرف جميع أنواع أموال الائتمان على عملة ذهبيَّة بالقيمة الإسميَّة.

المعيار الذَّهبيُّ في إنجلترا

تمَّ تقديم أوَّل عملة ذهبيَّة في إنجلترا عام ١٨٢١، وقبل ذلك كما يقول الخبراء: كانت هناك أنظمةٌ نقديَّة قائمة على الفضَّة أو على ثنائيَّة المعدن (الفضَّة بالإضافة إلى الذَّهب)، وتشير بعض المصادر إلى تواريخَ سابقة لانتقالِ المملكة المتَّحدة إلى المعيار الذَّهبيِّ منذ عام ١٧٧٤. ومع ذلك، وحتى عام ١٨٢١، تمَّ اتِّخاذ القرارات فقط لإدخال المعيار الذَّهبيِّ، والَّتي تمَّ إلغاؤها، أوْلم يتمَّ تنفيذها لسببٍ أو لآخر، ووفقاً لِـ«بيتر بيرنشتاين»:

«كانت هناك أزمات، إشاعات، نقاش عام، تضخُّم، وحتى انكماش، حتى استعادَ البرلمان أخيراً قابليَّة تحويلِ الأوراق النَّقديَّة إلى ذهب، وفي إدارة إصدار النُّقود الوطنيَّة؛ تمَّ وضع المعدن (على الإنسان)»، وكان ذلك ممكناً لأنَّ «روتشيلد» ممثلةً في شخص «ناثان روتشيلد» الَّذي سيطر على بنك إنجلترا؛ كان له تأثير غيرُ محدود في هذا البلد، و حدث ذلك في ذروةِ الثَّورة الصِّناعيَّة؛ حيث استمرَّ الجمود في التَّطوِّر الصِّناعيِّ في إنجلترا لمدَّة ثلاثين عاماً، وبرغم أنَّ البلاد بدأت تدريجيَّاً تفقد موقعها كـ «ورشة عمل عالميَّة»، إلَّا أنَّ الميزان التِّجاريَّ بدأ في التَّدهور، وكان هناك تدفُّق «تسرُّب» للذَّهب من البلاد، كما تدهورَ الوضع الاقتصاديُّ في إنجلترا «بشكل خاص» عندما تمَّ إلغاءُ «قوانين الخُبز» خلال أربعينات القرن التَّاسع عشر؛ حيث فُرضت «رسوم حماية» لحماية السُّوق المحلِّيَّة.

بدأ عصر التِّجارة الحرَّة في عام ١٨٥٧؛ حيث واجهت إنجلترا أزمةً مصرفيَّة، وبدأ تدفُّق الذَّهب القويّ، وكان من الممكن إيقافُه فقط بعد زيادةِ أسعار الفائدة على الودائع المصرفيَّة، بينما أصبحت الأموالُ داخلَ الِاقتصاد الإنجليزيِّ مُكلِفةً للغاية، وفي تلك اللَّحظة الَّتي بدأ فيها الموت البطيء للصِّناعة البريطانيَّة؛ بدأت لندن تتحوَّل إلى مركز ماليٍّ عالميٍّ، وبدأت الرَّأسماليَّة الإنجليزيَّة في الحصول على علامات الرَّأسماليَّة الطُّفيليَّة،وباختصار؛وصفَ «نشفولودوف» تاريخ الرَّأسماليَّة الإنجليزيَّة، من خلال ربطِها بالمعيار الذَّهبيِّ.

مؤتمر باريس النَّقديّ والماليّ لعام ١٨٦٧

بالطَّبع؛ كان «روتشيلد» مهتمَّاً بجعل أكبر عددٍ ممكن من الدُّول تقبل المعيار الذَّهبيّ، لكن ومع ذلك؛ لم تكن تلك الدُّول على استعدادٍ لوضع «الحبل الذَّهبيّ» طواعيَّةً على رقبتها، وهنا لا بدَّ من التَّذكير بأنَّ بريطانيا العُظمى كانت في القرن التَّاسع عشر بالفعل الدَّولة الأمَّ الَّتي حكمت أكبر إمبراطوريَّة استعماريَّة في العالم، وذلك باستخدام «مواردها الإداريَّة»،كما تمكَّنت لندن من فرض معيارٍ ذهبيٍّ على دول مثل أستراليا في عام (١٨٥٢) وكندا في عام (١٨٥٤)، تلك الدُّول الَّتي كانت أعضاء في «الكومنولث البريطانيّ»، بالإضافة إلى ذلك؛ كان المعيار الذَّهبيُّ لا يزال قائماً في البرتغال في عام (١٨٥٤)، وهذا هو كلُّ شيء.

لم يكن هناك معيارٌ ذهبيٌّ على المستوى الدُّولي حتَّى بعد نصف قرنٍ من طرحه في إنجلترا، حيث ركَّزت معظم الدُّول في تنظيم نظامها النَّقديِّ في القرن التَّاسع عشر على الفضَّة أو على الاستخدامِ المتزامن لاثنينِ من المعادن «الذَّهب والفضَّة» (نظام المعدنَين)، وتألَّفت الكتلة الفضِّيَّة من بروسيا وروسيا والنّمسا وهولندا والدّنمارك والنّرويج والسُّويد والمكسيك والصِّين والهند واليابان،وكان جوهر الكتلة ثنائيَّة المعدنِ مبنيَّاً ومؤلَّفاً من الولايات المتَّحدة وبلدانِ ما يُسمَّى اِتحّاد العملة اللَّاتينيَّة: فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا ومنطقة البابوي واليونان أيضاً، وبعض البلدان الَّتي لم تكن تنتمي رسميَّاً إلى الِاتِّحاد النَّقديِّ اللَّاتينيّ، كانت تنتمي كذلك إلى كتلة ثنائيَّة المعدن: إسبانيا وبلغاريا ورومانيا وفنلندا.

في الكتب التَعْليمِيّة عن التَّاريخ الاقتصاديّ، يعود تاريخُ استخدام المعيار الذَّهبيِّ إلى عام ١٨٦٧. ولكن؛ ماذا حدث في تلك السَّنة؟ يذكر مؤلِّفو جميع الكتب التَعْليمِيّة بإيجاز أنَّ مؤتمراً دوليَّاً للعملة كان قد عُقِد في باريس، ونتج عن ذلك إطلاقُ المعيار الذَّهبيِّ في العالم، كما نتج عن ذلك؛ النِّظامُ النَّقديُّ الدُّوليُّ الَّذي كان قائماً في الفترة ما بين المؤتمر واندلاع الحرب العالميَّة الأولى،والَّذي كان يُطلق عليه اسم «باريس» فيما يلي، على سبيل المثال، ما هو مكتوب في الكتاب التَعْليمِي الرَّسميِّ «الائتمان النَّقديُّ الدُّوليُّ والعلاقات الماليَّة لِ«كارسافينا»:إنَّ أوَّلَ نظام نقديٍّ عالميٍّ تمَّ تشكيله تلقائيَّاً في القرن التَّاسع عشر بعد

الثَّورة الصِّناعيَّة على أساس معادن الذَّهب؛ تمَّ إعداده من خلال اِتفاقيَّةٍ بين الدُّول في مؤتمر باريس في عام ١٨٦٧، حيث اعترف المؤتمر أنَّ الذَّهب هو الشَّكل الوحيد للمالِ العالميِّ، يبدو أنَّ هذا النَّوع من العبارات يمكن أنْ يُعزَى إلى الفئة المزيَّفة، دعونا نتركُ جانباً الأُطروحة المشكوك فيها للمؤلِّفين والَّتي تقول إنَّ النَّظام النَّقديَّ العالميَّ قد تمَّ تشكيله «تلقائيَّاً» (وهذا يتناقض حتى مع أطروحة المؤلِّفين الَّتي تُحدِّد العلاقات بين الدُّول).

لقد تمَّ إجراء بعضِ الأبحاث حول مؤتمر باريس لعام ١٨٦٧ من قبل البروفِّيسور «بوتورينا» وفي مدوّنتها نقرأ:

«... في الأدب الاقتصاديِّ الأجنبيِّ؛ لم أقابل مطلقاً ذِكراً لمؤتمر باريس لعام ١٨٦٧ أو النِّظام النَّقديِّ الدُّوليِّ لباريس»، وتابعت قائلةً: «إنَّ البحث في «الإنترنت» لم يسفر عن شيء؛ حيث إنَّ البحث باستخدام كلمات «باريس، ١٨٦٧، مؤتمر» قد أشار فقط إلى المعرض العالميِّ في باريس في عام ١٨٦٧. ثم سألت زملائي سؤالًا، لكنَّهم لم يعرفوا الإجابة عنه؛ لمْ يرَ أيُّ أحدٍ الرَّوابط إلى مصدر هذا المخطَّط، ولمْ يقرأ أحدٌ وثائق هذا المؤتمر!، بدا وكأنَّه لغز، خاصَّةً وأنَّ بريطانيا العُظمى هي من اختارت المعيار الذَّهبيَّ في أوروبّا أولاً، وذلك في عام ١٨١٦، لذلك فإنَّها هي؛وليست فرنسا؛الَّتي لم تنتقل بعد إلى المعيار الذَّهبيِّ،فليس من المفترض أن تكون هي الجهة المنظِّمة لمثل هذا المنتدى».

لقد صادفتُ مؤخَّراً ثلاثة تقارير حول مؤتمر باريس لعام ١٨٦٧، أحدها كتاب «سي. إيجلتون، ج. ويليامز»: «المال، تاريخ الحضارات» حيث يذكر أنَّه في عام ١٨٦٧، تمَّ تقديم مُقترحاتٍ جريئة لإنشاء «نقود واحدة» لبريطانيا العُظمى وفرنسا وأمريكا على أساس العملات الذَّهبيَّة، لكن للأسف؛ لم يكن ذلك ممُكناً كما يذكر كتاب «أنيكين أ ف» الشَّهير «الذَّهب» أنَّه، وفقاً لِـ«جيه. جالبرايث» تمَّ الاعترافُ من النَّاحية القانونيَّة بأنَّ الذَّهبَ هو الشَّكلُ الوحيد للمال العالميِّ في مؤتمر واحدٍ غير معروف في باريس عام ١٨٦٧، ويخبرنا كتاب «سكوت» «النُّقود والبنوك لعام ١٩٠٣» المنشورُ على «الإنترنت» أنَّه في مؤتمر مُخصَّص للمعرض العالميِّ في باريس؛ دعت فرنسا الولاياتِ المتَّحدة وبريطانيا العُظمى لتقريب وزن العملات الذَّهبيَّة الَّتي تصدرها، حتَّى تصبحَ بمثابة وحدات نقدية عالمية، حيث أيَّدوا الفكرة، لكن لم يبدأ أحدٌ في تنفيذها».

لا أستطيع أن أتّفقَ مع ما سبق، ولكن أريد فقط أن أُكمل مادَّة «أو. بوتورينا» ببعضِ التَّفاصيل، حيث عُقِد قبل عامينِ من المؤتمر المذكور، أي في عام ١٨٦٥، مؤتمرٌ آخر في باريس،حيث تمَّ تأسيسُ اتحّادٍ لاتينيٍّ (نقديّ)، مما أضفى الشَّرعيَّة على ثنائيَّة المعدن في مجموعة من الدُّول الأوروبيَّة، وكان دورُ فرنسا في هذا الاتِّحاد جوهريَّاً، لذلك لا بدَّ من طرح سؤالٍ مشروع: كيف تمَّ عقدُ مؤتمرٍ بعد عامين «ليتغلَّب على المؤتمر الأوَّل «أي على قرارِ عام ١٨٦٥ بإنشاء معيارٍ ثنائيِّ المعدن على نطاق دوليّ؟ يمكن أن نتعرَّف على بعضِ تفاصيلِ مؤتمر ١٨٦٧ من بعض المؤلِّفين الرُّوس في أوقات ما قبل الثَّورة (أولاً وقبلَ كلِّ شيء.. أس أف شاربوف) حيث يذكر أنَّ دورَ مؤتمر باريس لعام ١٨٦٧ كان مبالغاً فيه بوضوح؛ لأنَّه كان مجرَّد «حدث جانبيّ» على هامش المعرضِ العالميِّ في باريس، وقد حضر المؤتمرَ ممثِّلون عن عشرين دولةً (بما في ذلك روسيا) وكان «نابّليون الثّالث» هو المتحدِّث الرَّئيسُ، والَّذي؛كما نعلم من مصادر مختلفة؛ كان عميلاً لِـ«روتشيلد» وكان يُستَخدم من قِبَلِهم كأداةِ ضغطٍ من أجل مصالحهم.

في مؤتمر عام ١٨٦٧؛ قام «نّابليون الثالث «بحملةٍ» لإنشاء معيار ذهبيٍّ على نطاقٍ دوليٍّ، ومع ذلك؛ كما كتب مؤلِّفونا في مرحلة ما قبل الثَّورة؛ استمعَ المشاركون في المؤتمر بأدبٍ إلى مبعوث «روتشيلد»، وقد صَوَّت معظم المندوبين؛ كما أشار الباحث الحديث «س. مويسيف» للذَّهب، لكنَّ هذا لم يكن سوى علامةِ مجاملةٍ، ولم يتمَّ إبرامُ أيِّ اتِّفاق دوليٍّ، حيث رفضت روسيا وهولندا دعمَ الذَّهب، فقد كانت روسيا وهولندا مع الالتزام بالمعيار الفضِّيّ،وعارضتَا الذَّهب المعدنيّ، وقد كانت للإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة علاقاتٌ تجاريَّة واسعة مع الدُّول الآسيويَّة من الكتلة الفضِّيَّة، وذلك أثَّرَ على موقف مندوبيها، كما اتَّخذَ ممثِّلو هولندا موقفاً أكثرَ مرونة، ووِفقاً لهم؛ إذا تحوَّل الشَّريك التِّجاريُّ الرَّئيس (ألمانيا) إلى الذَّهب؛ فستتبعه هولندا.

المستشار الذَّهبيّ بسمارك في خدمة «روتشيلد»

انتقلت العمليَّة من «مركز الموتى» فقط في أوائل السبعينات من العام قبل الماضي، حيث اندلعت الحرب الفرنسيَّة البروسيَّة في الأعوام ١٨٧٠-١٨٧١، وانتهت بانتصار بروسيا وإنشاء دولةٍ ألمانيَّة واحدة تحت قيادة المستشار الحديديّ «بسمارك»، «وسيكون من الأصحّ تسميتُه بالمستشار «الذَّهبيّ»، لأنَّه بدأ بإدخال العلامة الذَّهبيَّة في عام ١٨٧٣ بعد حصوله على الذَّهب الَّذي تلقَّتهُ ألمانيا على شكل تعويضاتٍ من فرنسا المهزومة ـ ما مجموعه ٥ مليارات فرنك ذهب ـ ومن المستَحسَن هنا الاِطّلاع على «سرد نيتشفولودوف» حول تاريخ انتقال ألمانيا إلى العملة الذَّهبيّة، وعلى المعلومات الَّتي نجدها في الأعمال المعاصرة لِـ «ألكسندر ديمترييفيتش»، والمشابه لِـ «اس.اف.شاربوف» حيث يكشف «سيرجي فيدوروفيتش» عن بعضِ التَّفاصيل الغامضة عن حرب «فرانكوبروس».

تُبيّن هذه التَّفاصيل أنَّ الحرب كانت مشروعاً شيطانيَّاً لِـ«روتشيلد»، وقد كان «بسمارك «تحت تأثيرهم؛ حيث عرضوا عليه صفقةً لا يمُكن أن يرفضها: ألمانيا مُوحَّدة مقابلَ عملةٍ ذهبيَّة، و بفضل الدَّعم غير المعلن من «روتشيلد» فاز «بسمارك» دون نصرٍ كبير على فرنسا، ولكنَّ ذلك أدَّى إلى انهيار فرنسا الَّتي لم تكن قادرةً على دفع ملياراتِ الدُّولارات كتعويضٍ عن الذَّهب.

مرة أُخرى،وبمساعدة «روتشيلد»، الذي رتَّب قرضاً أوروبيَّاً لصالح فرنسا المهزومة ونقل الذَّهب الَّذي تمَّ جمعُه إلى الرَّايخ الثَّاني المنشأ حديثاً، والَّذي بدوره لم يستطع إلا أن يفيَ بالوعد الَّذي قطعه على «روتشيلد»: إدخال العلامة التِّجاريَّة الذَّهبيَّة.

في الحقيقة؛ استبعدت أوروبَّا بأسرها إدخالَ معيار بسمارك الذَّهبيّ، و نقرأ أيضاً ما كتبه خبير الذَّهب المعاصر «بيتر بيرنشتاين»: «فرنسا لم تدفع التَّعويض ذهباً، لكنَّها أصدرت سنداتٍ دائمة (سندات بدون استحقاق) مضمونة من قبل «روتشيلد»، والَّتي وجدَ لها العديد من المشترين خارجَ فرنسا، ومن ثمَّ تمَّ تحويلُ العملة الأجنبيَّة النَّاتجة إلى ألمانيا»، بعد ألمانيا وأوروبَّا بدأ العالم بعمليَّةٍ عاصفةٍ من أجل الانتقال إلى المعيار الذَّهبيّ في العديد من

البلدان، و في كل مكان، كان هذا الانتقال مصحوباً بالوعظ، وتوزيع الوعود، وأحياناً التَّهديدات، وفي بعض الأماكن؛ حلَّ الذَّهب محلَّ نظامِ النُّقود الورقيَّة، وفي حالاتٍ أخرى؛ محلَّ نظام النُّقود الثُّنائيِّ المعدنيِّ (على أساس كلٍّ من الذَّهب والفضَّة)، وتمَّ استبدال المعيار الفضِّيِّ في بعض الحالات، و لكنَّ «روتشيلد» لم ينجح في كلِّ مكان من المرَّة الأولى، فعلى سبيل المثال؛ استمرَّ الكفاح في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة الشمالية من أجل معيار الذَّهب لأكثرَ من ٣٠ عامًا - وكان هناك مراكز قويَّة من مؤيِّدي المعيار الفضِّيّ ولم يتمَّ تأسيسُ العملة الذهبيَّة إلَّا في عام ١٩٠٠، وفي اليابان؛ كان من الممكن إدخالُ المعيار الذَّهبيِّ «بالقسر» فقط في عام ١٨٩٧، فالتَّبنّي «الإلزاميّ» من قبل «بلد الشَّمس المشرقة - (تسمية اليابان حينها)» لمعيار الذَّهب أدَّى إلى تفاقم حالةِ اليابان الِاقتصاديَّة على الفور، وقد ساعد ذلك المصرفيِّين العالميِّين على دفع اليابان للاستعدادِ للحرب مع جيرانها (روسيا، كوريا، الصين)، حيث كانت «أرض الشَّمس المشرقة» تأمل في الخروج من الوضع الاقتصاديِّ الصَّعب من خلال الاستيلاءِ على الأراضي والأسواق والحصول على تعويضات.

شنَّت بريطانيا العُظمى الحروبَ من أجل الحصول على الذَّهب، لذلك بدأت حروب الأفيون ضدَّ الصِّين في القرن التَّاسع عشر، وهكذا؛ كانت بريطانيا العُظمى تأمل في ضخِّ المعادن الثَّمينة المتراكمة على مدى قرون عديدة من «المملكة الوسطى» في مقابلِ الحصولِ على جرعة مخدِّرة.

في نهاية القرن التَّاسع عشر؛ أطلقت لندن حربَ البوير (وتعرف باسم حرب جنوب أفريقيا)بهدفِ إقامة سيطرة فعَّالة على احتياطياتِ الذَّهب في جنوب إفريقيا ـ بالمناسبة كان «روتشيلد» وراء حروب الأفيون وحرب البوير.

المعيار الذَّهبيُّ والكساد الاقتصاديُّ الكبير في الفترة من ١٨٧٣عام إلى عام ١٨٩٦.

تذكر كتبُ التَّاريخ الاقتصاديِّ أنَّ الكساد الاقتصاديَّ كانَ قد بدأ في أوروبّا في عام ١٨٧٣، ومع ذلك؛ نادراً ما يُذكر أنَّه انتهى بعد ٢٣ عاماً فقط، حيث شهد عام ١٨٩٦ الكسادَ العظيمَ الَّذي استمرَّ لفترةٍ أطول من الكساد الَّذي بدأ في الغرب «مع الذُّعر في بورصة نيويورك للأوراق الماليّة» في أكتوبر ١٩٢٩.

أكد «نيشفولودوف» أنَّ الكساد الَّذي حدث في الفترة ما بين عام ١٨٧٣ وعام ١٨٩٦ كان سببُه فقط؛انتقال الدُّول إلى العملة الذَّهبيَّة،حيث كانت الآثار المدمِّرة للعملة الذَّهبيَّة

واضحة، وكان «نيشفولودوف» قد جمع كمية كبيرة من الموادّ الإحصائيَّة الَّتي تبيِّن انكماشَ المعروض من النُّقود، وارتفاع البطالة، وانكماش الأسعار، وزيادة الإفلاس.

وفي الأدبيَّات المتخصِّصة، فإنَّ فترة التَّاريخ الاقتصاديِّ المشار إليها مُموَّهة بكلمة «انكماش» (انخفاض عامٌّ في الأسعار، ظاهرة معاكسة للتَّضخُّم).

إليكم ما قرأناه في كتابٍ اقتصاديٍّ حديث عن الفترة الَّتي يُطلِق عليها المؤلِّف زمن «المعيار الذَّهبيِّ الكلاسِّيكيّ» والَّذي يتضمَّن إطاراً زمنيَّاً من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣: «... اِتَّضح أنَّ المعيار الذَّهبيّ يعتمد على عوامل مثل التَّغيِّرات التِّكنولوجيَّة في صناعة التَّعدين، واستنزافِ الخامات عاليةِ الجودة ونقصِ الذَّهب كموردٍ ماديٍّ، ونظراً لحقيقة أنَّ المعروض من «المعدن الأصفر» محدودٌ للغاية، وأنَّ الرَّفاهيَّة الاقتصاديَّة لها اتِّجاهُ نموٍّ غيرُ محدود؛فإنَّ المعدن الذَّهبيَّ (أحاديَّة المعدن) ينتهي حتماً بالانكماش على المدى الطَّويل»، يشيرُ المؤلِّف، على وجه الخصوص، إلى أنَّ الانكماش المزعوم في إنجلترا قد استمرَّ خلال الفترة من عام ١٨٧٣ إلى عام ١٨٩٦،كما انخفض مستوى السِّعر العامِّ خلال هذا الوقت بمقدار الثُّلث في تسعِ دولٍ من الكتلة الذَّهبيَّة (إنجلترا وأستراليا وكندا والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وألمانيا وإيطاليا والدَّنمارك والنَّرويج والسُّويد)، ووفقاً لمؤلِّف الكتاب؛ لُوحِظ الانكماش من الثُّلث إلى النِّصف في تلك الكتلة الَّتي اعتمدت المعيارَ الذَّهبيَّ الكلاسِّيكيّ، ويخلص مؤلِّف الكتاب إلى أنَّ «استخدامَ المعيار الذَّهبيِّ (الأحاديّ) لم يؤدِّ فقط إلى انخفاضٍ طويلِ الأجل في الأسعار؛ بل أعاقَ أيضاً نموَّ الرَّفاهيَّة الاقتصاديَّة».

ونظراً لهذه العواقب السَّلبيَّة الواضحة لمعيار الذَّهب؛ أَطلق الاقتصاديُّ الإنجليزيُّ الشَّهير «جون كينز» في عام ١٩٢٣، على الذَّهب اسم «أثرٌ من الهمَجيَّة»، وحثَّ على التَّخلِّي عن النُّقود المعدنيَّة نهائيَّاً، وفي العقود الأخيرةِ من القرن التَّاسع عشر؛ مرَّت فترةٌ كان فيها أصحابُ الذَّهب الأغنياء للغاية في حالة الأزمة والاكتئاب.

وفي كتابه «الإمبرياليَّة باعتبارها أعلى مرحلة من الرَّأسماليَّة (١٩١٦) وصفَ «لينين» العقودَ الثَّلاثة الأخيرة من القرن التَّاسع عشر بفترة انتقال الرَّأسماليَّة إلى مرحلتها الاحتكاريَّة، حيث أشار إلى أنَّ هذه الفترة تتميَّز بازدياد العدوانيَّة تجاه الخارج، وإلى الميل إلى الاحتلال والحروب النَّاضجة، وإلى الرَّأسماليَّة الاحتكاريَّة.

من الصَّعب الاختلاف مع استنتاجات «لينين» ومع ذلك؛ فقد كانت هذه استنتاجاتٍ مُستمدَّة من مصادر أجنبيَّة موثوقة (أعمال «كاوتسكي» وَ «هيلفردينج» وَ «ج. هوبسون» وغيرها)، لكنَّ في الوقت نفسه؛ نجح «لينين» في عدم ملاحظة العلاقة بين التحوُّلات المستمرَّة للرَّأسماليَّة وإدخال العملات الغربيَّة على نطاق واسع من قِبَل تلكَ الدُّول من أجل خنْق اقتصاديَّات أوروبَّا الغربيَّة (الخنق الذَّهبيّ)، بهدف إضعافها بطريقة أو بأُخرى، حيث اتَّخذت الدُّول خطواتٍ مثل تخفيض مُعدَّل تغطية عرض النُّقود الورقيَّة مع احتياطيٍّ من المعادن الثَّمينة، و كان جوهر «الكتلة الذَّهبيَّة» لإنجلترا وألمانيا وفرنسا في «الكتلة الذَّهبيَّة» يميل إلى مستوىً منخفض،ففي عام ١٨٨٥ بلغ إجماليُّ المعروض النَّقديِّ لِ «الكتلة الذَّهبيَّة» بالإضافة إلى بلدان مثل بلجيكا وإيطاليا وهولندا وسويسرا وكندا واليابان والسُّويد ٨ مليارات دولار فقط (يشمل هذا المبلغ النُّقود المعدنيَّة والورقيَّة بالإضافة إلى الودائع المصرفيَّة عند الطَّلب). وكانت حصة الذَّهب في هذا العرض النَّقدي ٣٣٪، وفي عام ١٩١٣ ارتفع عرضُ النُّقود في هذه المجموعة من البلدان إلى ٢٦ مليار دولار، وانخفضت حصَّة النُّقود المعدنيَّة إلى ١٥ ٪ وبالتَّالي؛ لم يكن المعيارُ الذَّهبيُّ قويَّاً وثابتًا، خلافاً لذلك؛ فإنَّ اقتصاد أوروبَّا الغربيَّة كان سينهار من الخنْق الماليِّ ولن يتمكَّن من العيش حتَّى القرن العشرين.

حولَ الإصلاح النَّقديِّ: الرُّوبل الذَّهبيّ

كانت روسيا شاهداً ومراقباً للكساد الاقتصاديّ في البلدان الأوروبيَّة في العقود الأخيرة من القرن التَّاسع عشر، وممَّا يُثير الدَّهشة؛ اندفاعُ روسيا في نهاية القرن التَّاسع عشر بكامل طاقتها إلى الرُّوبل الذَّهبيّ.

يشرح الجنرال «نيتشولودوف» هذه الظَّاهرة المحزنة مبيِّناً عدداً من الأسباب، أوَّلها؛ خيانةُ العديد من ممثِّلي النُّخبة الحاكمة للإمبراطورية الرُّوسيَّة، الَّذين كانوا في الواقع عملاء للنُّفوذ ،و يتصرَّفون لصالح عشيرة «روتشيلد»، فقد اتَّهم «نيتشفولودوف» ووَطنيُّون روس آخرون وزيرَ الماليَّة آنذاك «إس. يو. ويت» بالخيانة، وبأنَّه كان الوكيلَ الرئيسَ للنُّفوذ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنُّزل الماسونيَّة والمصرفيِّين العالميِّين في الغرب.

لقد قام «إس. يو. ويت» بعمل تخريبيٍّ ضدَّ روسيا في العديد من المجالات، ولكنْ ربَّما كان الهدف الرَّئيس هو التَّحضير لإدخال الرُّوبل الذَّهبيِّ في روسيا.

ثانياً، لقد تمكَّن من ذلك لأنّه لم يكن لمعظم عامَّة النَّاس إلَّا فكرة غامضة حولَ ماهيَّة النُّقود والبنوك والذَّهب، طبعاً لم يكن ذلك مفاجئاً؛ وذلكَ نظراً لأنَّ جزءاً كبيراً من السُّكَّان الرُّوس كانوا أمِّيِّين،ولا يعرفون القراءة أو الكتابة.

ثالثًا، حقيقة أنَّ معظم المجتمع «المتعلِّم» قد تسمَّمَ بمختلف أنواع النَّظريَّات الاقتصاديَّة الَّتي أقنعته بأنَّ الذَّهب فقط هو المال الحقيقي، وهنا لا نعني فقط الِاقتصاد السِّياسيَّ الإنجليزيَّ الممثَّل في شخصيَّة «ديفيد ريكاردو»، ولكن أيضاً لعبت الماركسيَّة دوراً مهمَّاً،ففي «رأس المال» لماركس؛ يمرُّ هذا الفكر بخيط أحمر وهو أنَّ الذَّهب؛والذَّهب فقط؛ مناسب للعب دور كمكافئ للمال العالميِّ، وعلى أساس، كما يقولون، للذَّهب قيمة داخليَّة مستقرَّة، والَّتي يتمُّ التَّعبير عنها بتكلفة العمل الضَّروريِّ اجتماعيَّاً.

أعطى «نيتشفولودوف» في عمله انتقاداتٍ مقنعة لهذا الموقف الماركسيِّ الشَّرِّير؛ فلقد أظهر؛ كما قلنا بالفعل أنَّ منتج الذَّهب فقط (مقارنةً بالعديد من السِّلع الأخرى) تخضع تكاليف إنتاجه لتقلبات قويَّة، حيث يتمُّ تحديد هذه التَّكاليف حسب الظروف الجيولوجيَّة للمعادن.

يمكنك أيضاً أن تتذكّر ثورة الأسعار الّتي بدأت في أوروبا خلال عصر الاكتشافات الجغرافيَّة الكبرى، عندما تدفَّقت كميَّات كبيرة من الذَّهب من أمريكا.

ولفت «نشفولودوف» الانتباه أيضًا إلى أنَّ تفرُّد الذَّهب مقارنةً بالسِّلع الأخرى؛ إنَّما يكمن في عدم قابليَّته للتَّدمير، على عكس الخبز وحتَّى الأهرامات المصريَّة الّتي يتمُّ استهلاكها أو اهتلاكها، ويجب استبدالها بمنتجاتٍ أخرى مماثلة من العمالة.

كما أنَّه يمكن استخراج الذَّهب منذ عدة آلاف من السنين، وخلال هذه الفترة قد يصبح هدفاً لآلاف وآلاف المعاملات المختلفة، ويغيّر مالكيه ومستخدميه لآلاف المرَّات، لكنَّ التَّكاليف الأوليَّة لإنتاجه ستكون هي نفسها، و هذا ما يثير سؤالاً صعباً للغاية: ما هي القيمة الحقيقيَّة للذَّهب؟ هل يجب مضاعفة التَّكاليف الأوليَّة لإنتاجه بآلاف الثَّورات (المعاملات)؟ أو، على العكس، هل يجب تقسيم هذه التَّكاليف إلى آلاف المنعطفات (المعاملات)؟ بنهج واحد؛ يتمُّ الحصول على تكلفة كل غرام من الذَّهب، بقيمة متزايدة إلى ما لا نهاية،و في الحالة الثانية إلى قيمة متناقصة.

يتجنَّب «ماركس» كلَّ هذه الأسئلة، ولكنْ من الصَّعب التَّصديق أنَّ مؤسّسَ الماركسيَّة لم يفهم هذه التَّفاصيل الدَّقيقة. على الأرجح، استوفى النِّظام الاجتماعيُّ لِـ«روتشيلدز» للترويج للعملة الذَّهبيَّة، هذا هو استنتاج «نيتشفولودوف». بالمناسبة؛ يلفت «نشفولودوف» انتباه القارئ إلى خداع آخر لمؤسِّس الماركسيَّة؛ وفقاً لِـ«ألكساندر دميتريفيتش نشفولودوف»، يكمن هذا الخداع حقيقةً في أنَّ «قادة الاشتراكيَّة، كانوا ا يدعون البروليتاريِّين من جميع البلدان لمحاربة النِّظام الحاليِّ والرَّأسماليِّين،و يعني ذلك مُلَّاكَ الأراضي والمصَنِّعين فقط، لكنَّهم لا يقولون كلمةً واحدةً عن المصرفيِّين والبورصات، وفي نفس الوقت؛ فإنَّ النَّشاط التَّصنيعيَّ والعمل الجماعيَّ هو ضرورة اجتماعيَّة، وجزء منه موجود في المنتج النِّهائيّ. وبالتَّالي، فإنَّ الرَّأسماليِّين ليسوا المستغلِّين الَّذين يجب محاربتهم، وهكذا يمكن استنتاجَ مَنْ هم نفس المشاركين في القضيَّة المشتركة، وبالتَّالي؛ فمن الضَّروريِّ محاربة طفيليَّات العمل ـ تُجَّار الذَّهب ـ.

مرَّةً أُخرى؛ يشير الاستنتاج العامُّ إلى نفس النُّقطة: لقد كان «ماركس» بمثابة محرِّضٍ يعمل لصالح المصرفيِّين «مقرضي الأموال وتُجَّار الذَّهب »،وكان «نيشفولودوف» وغيره من الوطنيِّين مدركين جيِّداً أنَّ الماركسيَّة كانت تُشكِّل تهديداً للدَّولة الرُّوسيَّة بالقدر ذاته الَّذي يشكِّله الرُّوبل الذَّهبيّ.

سرُّ الرُّوبل الذَّهبيّ

دعا «نيتشفولودوف» يوم ٢٩ آب عام ١٨٩٧ بالتَّاريخ القاتل لروسيا، و في الواقع؛ لم يكن مصيرُ روسيا في ذلك الوقت أقلَّ أهميَّةً من مصيرها إبَّان ثورتَي شباط وتشرين الأول لعام ١٩١٧.

حتى لو كُتبت آلافُ الكتب حول الأحداث الأخيرة، ومع ذلك لم يكن أي شخص (حتى الشخص الأكثر تعليماً) يعرف بأحداث ١٩١٧. للأسف، حتّى الكثيرُ من أساتذة التَّاريخ والاقتصاد الحاليِّين لا يعرفون الكثير عمّا حدث في ٢٩ آب عام ١٨٩٧، ففي هذا اليوم؛ كان الإمبراطور «نيكولاس الثَّاني» يصطاد في «بيالويزا»، وعند ذلك تمكَّن «ويت» من تنفيذ الإصلاح النَّقديِّ من خلال إدخال تعديلات «تقنيَّة» على الميثاق النَّقديِّ للإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة.

استمرَّت المؤامرة الذَّهبيَّة لعدَّة سنوات، وفي ٢٩ آب ١٨٩٧ انتهت المؤامرة ووقعت المأساة؛ حيثُ وقَّعَ صاحب السُّموِّ الملكيِّ مرسوماً لتصبح التَّعديلات قانونيَّة، ومع ذلك؛ فإنَّ التَّعديلاتِ لم تكن بأيِّ حال من الأحوال «تقنيَّة».

في الواقع؛ تمَّ استبدال المعيار الفضِّيّ (كان ذلك اِسميَّاً، في الواقع كانت النقود ورقيَّة) في روسيا،وجاء المعيار الذَّهبيُّ، وتعيَّن معالجة هذه القضايا المشؤومة بطريقة مختلفة تماماً، فعلى سبيل المثال؛ كان ينبغي مناقشتها في مجلس الدَّولة، وكان هناك أشخاص يفهمون تماماً خطط وزير الماليَّة الماكرة والخطيرة، ومن بينهم الكونت «أليكسي بافلوفيتش إجناتيف»، الَّذي كان منافساً لِـ «ويت».

في أدبنا التَّاريخيّ؛ يتمُّ وصفُ العديد من التَّفاصيل الدَّقيقة من «المؤامرة الذَّهبيَّة» وراء الكواليس بشكلٍ سطحيٍّ للغاية أو بشكلٍ غير دقيق، حيث كان تاريخ توقيع المرسوم رمزيَّاً، ففي ذلك اليوم؛ افتُتح المؤتمر الصِّهيونيّ العالميّ في «بازل» برئاسة «تيودور هرتزل»، وَوفقاً لبعض التَّقارير؛ ولدت بروتوكولات صهيون (الاسم الكامل هو بروتوكولات حكماء صهيون).

بالمناسبة؛ في جزء كبير من «بروتوكولات حكماء صهيون»، تمَّ تكريس الذَّهب كأداة لتحقيق أهداف المقرضين العالميِّين من أجل السَّيطرة على الكوكب، لن نغرق في النِّقاش

حول أصلِ هذه الوثيقة، لكنَّ تاريخَ القرن العشرين يوضح أنَّ جميع أحكام بروتوكولات صهيون المتعلِّقة بالذَّهب والمال والبنوك اجتازت اختبارَ الزَّمن ويجب الاعتراف بها على أنَّها صحيحة.

اسمحوا لي أن أذكِّركم بأنَّه يوجد في المجموع ٢٤ بروتوكولاً في المستند، وبأنَّ للعديد من البروتوكولات إشاراتٍ مباشرة أو غير مباشرة إلى الذَّهب و إلى النُّقود الذَّهبيَّة، على سبيل المثال:

البروتوكول ١: «في عصرنا، كانت قوَّة الذَّهب نائبة للحُكَّام اللِّيبراليِّين».

البروتوكول ٥: «جميع عجلات آليَّات الحالة تخضع لتأثير محرِّك في أيدينا، وهو المحرِّك الذَّهبيّ....

لقد أشار علم الاقتصاد السِّياسيِّ، الَّذي ابتكره حكماؤنا، منذ فترة طويلة إلى المكانة الملكيَّة لرأس المال».

البروتوكول ٢٠: «أنت تعلم أنَّ العملة الذَّهبيَّة كانت موتاً للدُّول الَّتي قبلتها، لأنَّها لا تستطيع تلبية استهلاك المال، خاصَّة وأنَّنا أزلنا الذَّهب من التَّداول قدر الإمكان».

في المنفى؛ واصل «ألكساندر ديميتربيفيتش» دراسة مكثفة للقضايا المتعلِّقة بالتَّمويل والذَّهب والماسونيَّة، لقد فهم الأحداث الَّتي وقعت في التَّاريخ الحديث مثل الحرب العالميَّة الأولى وثورتي شباط وتشرين الأول لعام ١٩١٧، وصول البلاشفة إلى السُّلطة في روسيا (أي تلك الأحداث الَّتي حدثت بعد نشر أعماله)«من الرَّخاء إلى الخراب».

يُقال إنَّ الطَّابع باطنيٌّ وليس التَّوقيت فقط، ولكنْ أيضاً مكان الحدث، فقد تمَّ توقيع المرسوم المشؤوم في «بيالويزا»، وكما تعلمون، وبعد ٩٤ عاماً؛ تمَّ توقيع اتفاقيَّةٍ جنائيَّةٍ وغادرة هنا بين قادة الجمهوريَّات الحليفة الثَّلاثة، ممَّا أدَّى إلى انهيار الِاتحّاد السُّوفيتي؛ خليفة الإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة.

الرُّوبل الذَّهبيّ ـ حبل المشنقة لروسيا

تمَّ فرض الرُّوبل الذَّهبيّ على روسيا في عام ١٨٩٧ وذلك بفضل العلوم الماليَّة الغربيَّة الخبيثة، وبفضل الجهود الَّتي بذلها وزير المالية الماكر والنَّشط «إس يو ويت»، وقد كان «نيتشفولودوف، و س. شارابوف»، وغيرهم من الوطنيِّين الرُّوس قد حذَّروا من أنَّ هذا الإصلاح النَّقديَّ سيؤدِّي إلى كارثة.

وبعد انضمام عرش الإمبراطور «ألكساندر الثَّاني» إلى (المعيار الذَّهبيّ)، بدأت العديد من الإصلاحات في روسيا، والَّتي كشفت عن اتِّجاه التَّنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في البلاد، وشُرِّعت روسيا على طريق الرَّأسماليَّة، حيث تمَّ إلقاءُ كلٍّ من مُلَّاك الأراضي والعبيد السَّابقين في أحضان علاقات أموال السِّلع، ووفقاً لتقديرات مختلفة؛ بدأت الأموال في نفس نطاق الإنتاج والاستهلاك تتطلَّب ٢-٣ مَرَّات أكثر ممَّا كانت عليه في منتصف القرن التَّاسع عشر، إلَّا أنَّها أصبحت أقلَّ بعد بدء الإصلاحات الماليَّة.

كان الإصلاحيُّون يسترشدون بالنَّظريَّات الغربيَّة الَّتي تقول: إنَّ النَّقص في المال أفضلُ بكثيرٍ من فائضه، وهكذا أصبح الوضع سيِّئاً للغاية بعد انتقالِ روسيا إلى المعيار الذَّهبيِّ، وجاء الخراب النِّهائيُّ، ومن المثير للدَّهشة؛ أنَّ جهل قادتنا كان وراء ذلك؛ حيث اقتنعوا بسهولة أنَّ الرُّوبل الذَّهبيَّ سيسهم في التَّنمية الاقتصاديَّة لروسيا.

تلك النَّظريات جعلتهم يقتنعون أنَّه نتيجةً للإصلاح النَّقديِّ الَّذي تمَّ في عام ١٨٩٧، لا بدَّ من تخفيض قيمة الرُّوبل في البلاد، لأنَّ المحتوى المعدنيَّ في الرُّوبل الذَّهبيِّ الجديد كان أقلَّ ممَّا كان عليه قبل الإصلاح، إلَّا أنَّه لم يكن ممكناً مقارنةُ الرُّوبل الذَّهبيِّ لِـ «ويت« بالرُّوبل الذَّهبيِّ السَّابق، حيث إنَّ المعيار الرَّسميَّ في روسيا (وفقاً لميثاق العملة) كان فضِّياً، وكان ما يسمى «الرُّوبل الذَّهبيّ» بمثابة «لعبة»، حيث كان يعبِّر عن سعره بالرُّوبل الفضِّيّ - وهكذا اقْتُرح على السُّلطات آنذاك تخفيضُ قيمة الرُّوبل، لأنَّه وكما كانوا يقولون: هذا في مصلحتنا، لأنَّه سوف يُسهم في التَّرويج للبضائع الرُّوسيَّة في السوق العالميَّة.

في الحقيقة؛ كان الدَّين الخارجيُّ لروسيا بالرُّوبل الفضِّيِّ ذلك قبل الإصلاح قد تمَّ التَّعبير عنه، وفي الوقت الَّذي تمَّ فيه تخفيض الفضَّة على مدى العقدين الماضيين باستمرارِ

بالمقارنة بالذَّهب، وحدث ذلك عندما بدأ «موكب معايير الذَّهب» في أوروبَّا، حيث بدأت الفضَّة تنخفض أكثر، وبقيت القيمة الِاسميَّة لديون الدَّولة الرُّوسيَّة على حالها، وهي نفس الكمِّيَّة من الرُّوبل، ولكن الآن لم تكن الفضَّة، وإنما الرُّوبل الذَّهبيّ ـ وبالتَّالي أصبح الدَّين؛ وفقًا لِـ«نيتشفولودوف»؛ أثقلَ بنحو ١,٦ مرَّة من السَّابق، وحدثت إعادة تقييمٍ ضخمة للرُّوبل، فَبضربةٍ واحدة من ركلة جزاء؛ تمَّ وضعُ حبلٍ على رقبة الشَّعب الرُّوسيّ، وبالتَّالي؛ تمَّ سحبُ العديد من المليارات من الرُّوبل الفضِّيّ.

ولِلإيضاح؛ من أجل سداد الدَّين الثَّابت وقت الإصلاح؛ كان من الضَّروريّ بيعُ الخبزِ والأخشاب والقنَّب والنَّفط والفراء بكميَّات أكبر بِـ ١,٦ مرَّة من الحال قبل الإصلاح، وكان ذلك بالنِّسبة لحاملي الدُّيون المقوَّمة بالرُّوبل قبل الإصلاح؛ بمثابة هديَّة ملكيَّة، بالطَّبع كان هؤلاء مصرفيُّون أجانب مثل «روتشيلدز»، و محليُّونَ مثل «أدولف يوليفيتش روتشتاين، وأليكسي إيفانوفيتش بوتيلوف، وإخوان ريابوشينسكي أو عائلة رافالوفيتش».

لقد تقلَّص المعروض النَّقديُّ بعد إصلاح عام ١٨٩٧ في البلاد إلى كمِّيَّة الذَّهب المخزَّنة في أقبيةِ بنكِ الدَّولة للإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة.

كان معدَّلُ تغطية الأوراق النَّقديَّة الورقيَّة (الأوراق النَّقدية) مع احتياطيات الذَّهب في روسيا يقترب من ١٠٠ ٪ وكان الأعلى مقارنةً بالدُّول الأخرى من كتلة الذَّهب، وهكذا فقد أدَّى الانخفاضُ في النَّقد الورقيّ إلى نقصٍ حادٍّ في عرض النُّقود المتداولة بين السُّكَّان، ففي عام ١٨٩٩ كان عدد الأوراق النَّقدية لكلِّ مواطنٍ في الإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة «وفقاً لنيتشولودوف» ١٠ روبل (٢٥ فرنك)، بينما في النِّمسا ٥٠ فرنك،و في ألمانيا ١١٢ فرنك، وفي الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ١١٥ فرنك، وفي إنجلترا ١٣٦ فرنك، وفي فرنسا ٢١٨ فرنك، و للمقارنة؛ يُظهِر كتاب «من الِازدهارِ إلى الخراب» أرقام عام ١٨٥٧، عندما لم يكن الانتقال من اقتصاد الكفَافِ إلى الاقتصاد النَّقديِّ في روسيا قد تمَّ بعد، كانت قيمة الـ (٢٥ روبل) تعادل(٦٢,٥ فرنك).

بدأ الانكماش الَّذي أصاب المنتَج الزِّراعيّ بشكل خاص، وكان مطلوباً الحفاظ على احتياطيّ الذَّهب الَّذي كان يميل إلى «الذَّوَبان» للحفاظ على عرض النُّقود على مستوى كافٍ، ومن أجل البقاء على الأقل؛ كان الذَّهب على وجه الخصوص مطلوباً لتغطية العجز التِّجاريّ ودفعِ الفائدة على القروض وعلى أرباح الأسهم للمستثمرين الأجانب، ولكن كيف يمكن

لروسيا أن تدعمَ بقاء احتياطياتِ الذَّهب عند الحدِّ الأدنى؟ كان «نيتشفولودوف» قد ذكر ثلاثة أسباب:

أولاً، زيادة الصَّادرات، وخاصَّة تصدير الخبز، حتَّى إنَّ سلَفَ «ويت» وزير المالية «فيشنيغرادسكي» اعتاد أن يكرِّر:

«لن نأكل، لكنَّنا سنخرجُه»، وكان ذلكَ استعداداً لإدخال الرُّوبل الذَّهبيّ، وقد أظهرت أرقام «نيتشفولودوف» الصُّورة الرَّهيبة لسوء التَّغذية، والَّتي انعكست في الصِّحَّة البدنيَّة للشَّعب.

ثانياً: تعدينُ المعادن الثَّمينة في روسيا، حيث إنَّ روسيا بلدٌ غنيٌّ بالذَّهب وخام «الغرينية» على حدٍّ سواء، ولكنَّ حجم إنتاجه كان متواضعاً جدّاً (٣٠-٤٠ طنّاً سنويّاً) في بداية القرن العشرين.

بالإضافة إلى ذلك؛ ذهب جزء من الذَّهب المستخرج من الشَّرق الأقصى بشكلٍ غيرِ قانونيٍّ إلى الخارج عبر الصِّين إلى «هونج كونج» وانتهى به المطاف في خزائن بنك «روتشيلد»، حيث يصف «نشفولودوف» هذا التَّهريب بدقَّة وبمعرفة، لأنَّه كان مشاركاً في الحرب الرُّوسيَّة اليابانيَّة و،كان يعرِفُ الوضع في الشَّرق الأقصى وشرق آسيا جيِّداً.

ثالثاً: التَّقدُّم بطلبٍ للحصولِ على قروض ذهبيَّة لِـ«روتشيلدز»، واتَّضح أنَّ هذه الطَّريقة هي الطَّريقة الرَّئيسَة،وهذا ما دفع «نيتشولودوف» إلى اعتبارِ أنَّ المعيار الذَّهبيَّ أصبح «حبلَ مشنقة ذهبيّ» بالنِّسبة لروسيا؛حيث كان حجم ما دفعته روسيا من الفوائدِ والأرباح بالعملات الأجنبيَّة للأجانب في بداية القرن العشرين يقترب من مليار روبل ذهبيّ ١.

برغم حقيقة أنَّ الميزانيَّة السَّنويَّة للإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة في ذلك الوقت لم تكن تتجاوز ٢ مليار روبل ذهبيّ؛ إلا أنَّه كان هناك بعض الوهم بما يخصُّ التَّطوُّر الاقتصاديّ السَّريع لروسيا في العقود الأخيرة قبل الحرب العالميَّة الأولى، لكنَّه كان مجرَّد وهم، لأنَّ البلدَ عاش في الدُّيون، في حين كان يسير بشكل خاطئ تحتَ سيطرة رأس المال الأجنبيّ.

برغم تغطيةِ الرُّوبل الذَّهبيّ الشَّهير لِـ «ويت» بالذَّهب بنسبة ١٠٠ ٪، ولكن ليس بشكلٍ تلقائيٍّ وإنَّما عن طريق الاقتراض.

قبلَ الحرب العالميَّة الأولى؛ احتلَّت روسيا المركزَ الرَّابع في العالم في العديد من أنواع الإنتاج الصِّناعيّ والزِّراعيّ، ولكن فيما يتعلَّق بالدُّيون الخارجيَّة العامَّة؛ فقد احتلَّت المرتبة الأولى في العالم ١.



Книга А. Д. Нечволодова «От разорения к достатку»

إليكم ما كتبه «نيشفولودوف» عن الدَّين الخارجيّ لروسيا في كتابه «من الخرابِ إلى الازدهار»:

«من خلال حجم الدُّيون الخارجيَّة، تعدُّ روسيا القوَّة الأولى في العالم» ندفع للأجانب كلَّ ستِّ سنوات ونصف ما يساوي حجمَ التَّعويض الهائل الَّذي دفعته فرنسا لألمانيا الَّتي فازت في حرب ١٨٧٠-١٨٧١».

دعني أذكر أنَّ فرنسا دفعت ٥ مليار فرنك ذهبيّ، كما عرض «نيشفولودوف وشاربوف وبوتمي» وغيرهم من المفكِّرين والوطنيِّين الرُّوس؛ الرُّوبلَ الورقيَّ كبديل لا يتمُّ استبداله بالذَّهب، علماً أنَّ الدِّراسة الأكثر عمقاً لمثل هذا البديل للرُّوبل الذَّهبيّ موجودة في أعمال «شاربوف» ورقة الروبل» في عام ١٨٩٥»، وكحلٍّ وسط؛ تمَّ اقتراح نظامٍ نقديٍّ مرتبط بالفضَّة، وكذلك نظام نقديّ ثنائيّ المعدن (الاستخدام المتزامن للفضَّة والذَّهب)، ومع أنَّ خياراتِ التَّسوية هذه كانت بعيدةً عن المثاليَّة، لكنَّها كانت لتضعف طوق الذَّهب القياسيّ الضَّيق، ومع ذلك؛ لم تسمع السُّلطات الوطنيَّة الاقتصاديَّة الرُّوسيَّة بذلك، وكانت البلاد تتَّجه نحو الكارثة.

الذَّهب الكلاسِّيكيّ القياسيّ والجنيه البريطانيّ

كان النِّظام النَّقديُّ العالميُّ في عصر المعيار الذَّهبيّ الكلاسِّيكيّ بمثابة تسلسلٍ هرميٍّ محدَّد بوضوح، و لقد ذكرنا بالفعل البلدانَ الَّتي اعتمدت معيارَ العملة الذَّهبيَّة «النَّادي الذَّهبيّ» حيث شملت الدُّول «الأساسيَّة» إنجلترا وألمانيا وفرنسا والولايات المتَّحدة (منذ عام ١٩٠٠).

تبعَ ذلك معظمُ دول أوروبَّا الغربيَّة، وبعض دول أوروبا الشَّرقية، وروسيا، واليابان، والإمبراطوريَّة العثمانيَّة، ومصر، والعديد من بلدان أمريكا اللَّاتينيَّة.

وفي إطار المعيار الذَّهبيّ نفسِه ولكن خارج «النَّادي الذَّهبيّ»، كان لا يمكن للدُّول الَّتي اعتمدت ما يُسمَّى معيار تبادل الذَّهب استبدالَ عملاتِها بالذَّهب بشكل مباشر، لكن يمكن استبدالهُا بعملات بلدان «النَّادي الذَّهبيّ» (كانت احتياطيَّات هذه العملات تُسمَّى «الشِّعارات الذَّهبيَّة»)، وبالتَّالي؛ ظلَّ الاتِّصال غير المباشر للوحدات النَّقديَّة بِـ «المعدن الأصفر»، فعلى سبيل المثال؛ تمَّ تقديم معيار تبادل الذَّهب في الهند في عام ١٨٩٨، وكان ينصُّ على إمكانيَّة تبادل الرُّوبيَّة الهنديَّة مقابل الجنيه البريطانيّ، وفي دولة إريتريا الإفريقيَّة؛ تمَّ استبدال العملة المحليَّة باللِّيرة الإيطاليَّة، و في الفلبِّين؛ مقابل الدُّولار الأمريكيّ، ولكن في معظم الأحيان؛ تمَّ ربطُ الوحدات النَّقديَّة المحليَّة بالذَّهب من خلال الجنيه البريطانيّ، ومع ذلك، وحتَّى اندلاع الحرب العالميَّة الأولى؛ كان لا يزال هناك العديد من البلدان الَّتي لم تربُط وحداتها النَّقديَّة بالذَّهب؛ كانوا خارج المعيار الذَّهبيّ، حيث كان الجنيه البريطانيّ في قلب النِّظام النَّقديّ العالميّ في عصر معيار الذَّهب الكلاسِّيكيّ،

لقد كان الجنيه البريطانيّ، كما قالوا في القرن التَّاسع عشر «جيِّداً مثل الذَّهب»، وفي الواقع؛ يمكن أن يُسمَّى النِّظام النَّقديّ في ذلك الوقت بنظام الجنيه الذّهبيّ.

وبالفعل، في منتصف القرن التَّاسع عشر؛ تمَّت عمليَّة تحويل المملكة المتَّحدة من «ورشة عمل العالم» إلى مركزٍ ماليٍّ دوليٍّ، وكان التَّلاعب في سعر الفائدة المصرفيَّة لبنك إنجلترا هو الأداة الرَّئيسَة للسِّياسة الاقتصاديَّة من أجل جذب الذَّهب إلى البلاد.

في الأعوام ١٨٨٠-١٩١٣، غَيَّرَ بنكُ إنجلترا سعر الفائدة حوالي ٢٠٠ مرَّة!، و بدأت بريطانيا العُظمى تعاني من عجز تجاريٍّ ثابت، ممَّا أدَّى إلى تسرُّب الذَّهب من البلاد، ولكن

تمَّ تعويضه من خلال تدفُّق المعادن والعملات المكافئة لدول «النَّادي الذَّهبيّ»، الَّتي جذبتها معدَّلات الفائدة المرتفعة لبنكِ إنجلترا، وذلك بسبب الوثوق بالجنيه، وبرغمِ انخفاض درجة تغطية الذَّهب للعملة البريطانيَّة؛ فقد بدأت لندن في تغطيةِ العجز التِّجاريّ ليس فقط بالذَّهب المعدنيّ؛ وإنَّما بالجنيهات الورقيَّة كذلك.

في الواقع، كان الجنيه بديلاً كاملاً للأصول الاحتياطيَّة الرَّسميَّة «الذَّهب»، و سمح ذلك للمملكة المتَّحدة بتغطية العجز في ميزانِ المدفوعات على حساب العملة الوطنية.

من جهته؛ قام بنك إنجلترا «بهذا الطَّقس» في النِّظام النَّقديّ العالميّ، فقد غيَّرت البنوك المركزيَّة لبقيَّة بلدان الذَّهب المعدنيّ «الأحاديّ» أسعارَ الفائدةِ بعد بنك إنجلترا لمنع ظهور فرقٍ في أسعار الفائدة وتدفُّق رأس المال اللَّاحق، وبالتَّالي؛ تزامنت الدَّورات الماليَّة والتِّجاريَّة في العالم مع الدَّورة في المملكة المتحدة.

في عام ١٩١٣، وفقاً لمصادر مختلفة؛ بلغت حصَّة الجنيه في المدفوعات الدُّوليَّة حوالي ٨٠٪، كما أنَّ ومعظم الأصول الماليَّة المختلفة كانت مقوَّمة أيضاً بالجنيه البريطانيّ، ولسببٍ وجيه؛ يمُكن القول إنَّ فترة معيار الذَّهب الكلاسِّيكيّ (١٨٧٠-١٩١٣) كانت «الفترة الذَّهبيَّة» للجنيه البريطانيّ، حيث بلغت حصَّة الجنيه الإسترلينيّ في عام ١٩١٣ في احتياطيَّات العالم من العملاتِ الأجنبيَّة ٤٧ ٪، بينما احتلَّت عملات الدُّول الأخرى في «النَّادي الذَّهبيّ» مكانًا أكثر تواضعاً في احتياطيَّات العملة العالميَّة: الفرنك الفرنسيّ ٣٠٪، والمارك الألمانيّ ١٦٪، والدُّولار الأمريكيّ ٢٪ فقط، بينما كانت جميع العملات الأخرى تمثِّل ٥٪.

عندَ وصفِ المرحلة الأولى من تاريخ المعيار الذَّهبيّ؛ لا يمكن للمرءِ أن يتجاهل حدثَ إنشاءِ نظام الاحتياطيّ الفيدراليّ في الولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة، وهو نظيرٌ للبنوك المركزيّة، لقد اتَّخذ الكونجرس الأمريكيُّ قراراً بإنشائه في نهاية عام ١٩١٣، أي قبل بضعة أشهر فقط من الانتهاء الفعليّ من المرحلة الأولى من تاريخ المعيار الذَّهبيّ (فيما يتعلَّق بتفجُّر الحرب العالميَّة الأولى).

بعدَ إنشاءِ بنك الاحتياطيّ الفيدراليّ؛ استمرَّ الاحتياطيُّ الفيدراليُّ رسميَّاً في نظام الذَّهب القياسيّ، و استمرَّ الدُّولار الذَّهبيُّ في الولايات المتَّحدة عقدَين آخرين، ومع ذلك؛ فقد تبيَّن إلى حدٍّ ما أنَّ الاحتياطيَّ الفيدراليَّ كان «حفَّار القبور» لمعيار الذَّهب الكلاسِّيكيّ.

والسَّببُ الوحيد هو أنَّ المبادرين الأساسيِّين والمنظِّمين للحرب العالميَّة الأولى، والَّتي دمَّرت المعيارَ الذَّهبي في أوروبَّا؛ كانوا «هم أنفسُهم» أصحابَ أو (المساهمين) في بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، وبمعنى أوسع؛ أصبح الاحتياطيُّ الفيدراليُّ «مقبرةً» لمعيار الذَّهب ككلّ، و بكلِّ مظاهره.

اليوم وبوضوح واستشرافاً للمستقبل؛ نلاحظ أنّ مالكي الاحتياطيِّ الفيدراليِّ قد قاموا قبلَ أربعةِ عقود بتفكيك معيار الذَّهب بشكل تامّ، وقاموا بتشغيلِ «مطبعةٍ» لإنتاج الدُّولار الورقيّ (والإلكترونيّ) بالقدرة الكاملة.

الحرب العالميَّة الأولى و«تجميد» المعيار الذَّهبيّ

بمجرَّدِ بدء الحرب العالميَّة الأولى؛ أعلنت بلدان «النَّادي الذَّهبيّ» عن تعليقٍ مؤقَّتٍ لتبادل العملات الورقيَّة مقابل الذَّهب، ومع ذلك؛ فقد ظلَّت الإصدارات النَّقدية للبنوك المركزيَّة مرتبطة باحتياطيِّ الذَّهب. و لم يتمَّ إلغاء المعيار الذَّهبيّ.

في الوقت نفسه؛ كانت الحرب تتطلَّب الكثير من المال، وذلك يتطلَّب إصداراتٍ نقديَّةٍ كبيرة، وقد تعاملت الحكومات بشكلٍ مختلف مع القيود الذَّهبيَّة (الَّتي تربط الإصدارات النَّقدية باحتياطياتِ المعادن).

بادئ ذي بدء؛ فإنَّ معيار تغطية الذَّهب لإصدارات الأموال كان آخذاً في التَّناقص، وهكذا وبالإضافة إلى إصدار الأوراق النَّقديَّة؛ أصدرت البنوك المركزيَّة سنداتِ خزينة، وأخيراً؛ تمَّ استخدام تقنيَّة زيادة احتياطيِّ الذَّهب بشكل مصطنع، حيث لجأت روسيا على وجهِ الخصوص إلى هذا الأسلوب.

في الحقيقة، كانت الحكومة الرُّوسيَّة قد وقَّعت اتفاقيَّةً للحصول على قرض من إنجلترا، والَّتي بموجبها حصلت على الجنيهات البريطانيَّة، فتمَّ إدراجها في قائمة «الذَّهب الأجنبيّ». وتحت هذا الذَّهب الوهميّ (الَّذي كان موجوداً فقط على الورق)، أصدر بنك الدَّولة للإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة كميَّةً إضافيَّة من الرُّوبل.

بموجبِ هذا المخطَّط (الَّذي لم يتمَّ الإعلان عنه)؛ زادت روسيا من عرض النُّقود على حساب زيادةِ ديونها الخارجيَّة، كما كانت هناك زيادةٌ كبيرة (وأحيانا متعدِّدة) في المعروض من النُّقود في جميع البلدان المتحاربة، علاوة على ذلك؛ كانت وتيرةُ هذه الزِّيادة مختلفة؛ حيث أُدخلت قيودٌ على العملة أيضاً.

تمَّ كسرُ أسعار الصَّرف قبل الحرب، وبدأت أسعار الصَّرف القسريِّ،واحتلَّ الدُّولار الأمريكيُّ أقوى مركزٍ منذ أن كانت الولايات المتَّحدة بعيدةً عن منطقة الحرب،علاوة على ذلك؛ فقد جنَت واشنطن أموالاً جيِّدة بسبب توريد الأسلحة والذَّخيرة والسِّلع المختلفة إلى بلدان الوفاق، لكن لم تقمْ أمريكا رسميَّاً بتعليق المعيار الذَّهبيِّ خلال الحرب العالميَّة الأولى.

ومع حلول عام ١٩٢٠ انخفضَ الجنيه مقابل الدُّولار الأمريكيِّ بمقدار الثُّلث، والفرنك الفرنسيُّ واللَّيرة الإيطاليَّة بمقدار الثُّلثين،والمارك الألمانيُّ بمقدار ستة وتسعون في المئة!.

اِستعادة جزئيَّة للمعايير الذَّهبيَّة بعد الحرب العالميَّة الأولى

في أوائل سنوات ما بعدَ الحرب؛ كان المعيار الذَّهبيُّ موجوداً فقط في بلد واحد؛ هو الولايات المتَّحدة، حيث تمكَّنت الولايات المتَّحدة على مدار سنواتِ الحرب من أن تصبحَ قوَّةً اقتصاديَّةً عالميَّة، وتحوَّلت من مدين صافٍ إلى أكبر بنك (مُقرض) في العالم.

وبرغمِ وصول ديونِ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في عام ١٩١٣ إلى ٧ مليارات دولار، ووصولِ حجم المطالبات إلى ٢ مليار دولار؛ فقد أنخفض الدَّين الخارجيُّ للولايات المتَّحدة إلى النِّصف بحلول عام ١٩٢٦، وارتفعت المطالبات على الدُّول الأخرى بِـ ٦ أضعاف (أي إلى ١٢ مليار)، وهكذا؛ ارتفعَ صافي المطالباتِ إلى ما يقرب من ٩ مليارات دولار، وتمكَّنت الولايات المتَّحدة من زيادة احتياطيَّاتها من الذَّهب بشكل كبير بسبب تدفُّق المعدن الأصفر من أوروبَّا.

في الأعوام ١٩١٤-١٩٢١؛ بلغ صافي تدفُّق الذَّهب إلى الولايات المتَّحدة ما قيمته ٢,٣ مليار دولار، وبعد أن كانت حصَّةُ الولايات المتَّحدة من الاحتياطيَّات الرَّسميَّة للذَّهب في عام ١٩١٤ تبلغ ٢٣ ٪؛ فقد ارتفعت بحلول عام ١٩٢٤ إلى ٤٦٪.

كانت البلدان الأوربيَّة تعاني من الانهيار، وقد استخدمت تلك الدُّول طُرق «التَّضخُّم» صراحةً من أجل توفير الأموال لاقتصاديَّات هذه البلدان؛ وذلك باستخدام «المطبعة».

عند الحديث عن التَّضخُّم في فترة ما بعدَ الحرب؛ لا بدَّ من تذكُّر ألمانيا، حيث كان التَّضخُّم المفرط، لكنَّ الدُّول الأوروبيَّة الأخرى كانت تعمل أيضاً على طباعة النُّقود دونَ اعتبارٍ لاحتياطيَّات الذَّهب،لأنَّ احتياطيَّ الذَّهب في هذه البلدان قد انخفض بشكلٍ كبير على مدار سنوات الحرب، أو اختفى بشكلٍ عام.

وبحلولِ منتصف العشرينات من القرن العشرين؛ تمَّ تحديد عمليَّة استعادة النِّظام النَّقديِّ العالميِّ القائم على الذَّهب، حيث ارتبطت هذه العمليَّة بالمؤتمر الدُّوليّ لعام ١٩٢٢، وهكذا فإنَّ النِّظام الماليَّ الَّذي كان موجوداً من منتصف العشرينات إلى منتصف الثَّلاثينات من القرن العشرين؛كان مرتبطاً بنظام «جنوة»، وقد كان لهذا النِّظام أسماء أخرى: معيار

تبادل الذَّهب، معيار سبائك الذَّهب، إلَّا أنَّ تسمية نظام العملة بِ «جنوة» كان تعسُّفيَّاً إلى حدٍّ ما، برغم استخدامه في كتب الِاقتصاد والتَّاريخ الاقتصاديّ.

عُقد مؤتمر للشُّؤون الاقتصاديَّة والماليَّة في جنوة (إيطاليا) في ١٠ نيسان، واستمرَّ حتَّى ١٩ أيَّار عام ١٩٢٢ بمشاركة ممثِّلين عن ٢٩ دولة و ٥ مؤسَّسات بريطانيَّة.

حضر المؤتمرَ لأوَّل مرَّةٍ ممثِّلو حكومة جمهوريَّة روسيا الاتِّحاديَّة الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة، والَّتي لم يكن لها اعتراف دوليٌّ بعد، وكان ذلك ذا أهميَّة سياسيَّة كبيرة بالنِّسبة للبلاشفة، ومع أنَّه قد تمَّ تعيين «لينين» رئيساً لوفد جمهوريَّة روسيا الِاتحاديَّة الاشتراكيَّة السُّوفيتيَّة؛ لكنَّه لم يشارك في عملها، حيث ترأَّس الوفد «جورج تشيتشيرين» الَّذي شغل منصب نائب الوفد، ورفضت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة المشاركةَ في المؤتمر؛حيث كان لها وضعُ مراقبٍ فقط.

كان السَّبب الرَّسميُّ لعقد مؤتمر «جنوة» هو «إيجاد تدابير للانتعاش الاقتصاديّ في وسط وشرق أوروبَّا».



الوفد السوفيتي إلى المؤتمر

دعونا نترك جانباً الأسئلة المتعلِّقة بالعلاقات بين أوروبَّا والاتِّحاد السُّوفييتيّ؛ حيثُ نلاحظ فقط أنَّ الأطراف المشاركة قد فشلت في الاتفاق على أيِّ شي، إلَّا أنَّ الغرب قد أعلن فعليَّاً» الحصار الاقتصاديَّ على روسيا السُّوفيتيَّة، ولم يتمَّ التَّوقيع على معاهداتٍ أو اتفاقيَّات دوليَّة فيما يتعلَّق بتنظيم علاقات الصَّرف الأجنبيِّ خلال المؤتمر.

ولم يكن هناك سوى نقاشٍ حول مشاكل النِّظام النَّقديِّ لما بعد الحرب، حيث قُدِّمت توصيات مناسبة، وكان المشاركون الأساسيُّون في المناقشات من وفودِ أربع دولٍ؛ هي: بريطانيا العُظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان.

عقِبَ الاجتماع؛ تمَّ اعتماد ١٢ قراراً بشأن العملات، والَّتي سمحت باستخدام معيار الذَّهب لتوفير الاحتياطيَّات النَّقدية.

لقد كان دورُ مؤتمر «جنوة» في تشكيل النِّظام النَّقديِّ العالميِّ لما بعد الحرب مبالغاً فيه (على غرارِ الدَّور المبالغ فيه لمؤتمر باريس لعام ١٨٦٧ في تشكيل معيار الذَّهب قبل الحرب).

في الواقع؛ كان نظام العملة «جنوة» المزعوم يعتمد على قراراتِ سلطاتِ الدُّول المشاركة، والَّتي تمَّ اعتمادها بعد عدة سنوات من المؤتمر.

استجابت معظمُ البلدان للتَّوصيات وغيَّرت النِّظامَ الأساسيَّ للبنوك المركزيَّة، ممَّا سمح لها بتخزينِ العملات الأجنبيَّة كاحتياطيَّات، وفي الوقت نفسه؛ فَرضت بعضُ البلدان قيوداً عن طريق تحديدِ حدٍّ أدنى من الذَّهب في إجماليِّ الاحتياطيَّات.

في عام ١٩١٣؛ احتفظت البنوكُ المركزيَّة للبلدان الرَّئيسَة في «النَّادي الذَّهبيّ» بالذَّهب فقط في الاحتياطيَّات، وكان بنك الرَّايخ (البنك المركزيُّ لألمانيا) الاستثناءَ الوحيد؛ حيث تمَّ احتساب ١٣٪ من الاحتياطيَّات للعملات (والباقي للذَّهب)، وفي عام ١٩٢٨؛ كانت الصورة مختلفةً تماماً: ففي احتياطيَّات بنك فرنسا؛ بلغت العملة ٥١٪، وفي بنك الرَّايخ؛ كانت هذه الحصَّة تساوي ١٥٪، وفي بنك إنجلترا ١٠٪.

بقي نظام الاحتياطيِّ الفيدراليِّ (البنك المركزيُّ للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) كما كان من قبل، حيث شكَّلت احتياطيَّات الذَّهب نسبة ١٠٠ ٪.

بالنَّظر إلى الانخفاض الواضح في حصَّة الذَّهب في الاحتياطيَّات الدُّوليَّة والتَّسويات الدُّوليَّة، فقد أُطلقَ «في بعض الأحيان» على نظام العملة الَّذي تطوَّر منذ مؤتمر «جنوة»: «المعيار الذَّهبيّ الجزئيّ».

اتَّخذت سلطاتُ بريطانيا العُظمى وفرنسا (على التَّوالي، في عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٨) قراراتٍ بشأن تبادل وحدات العملة الوطنيَّة الخاصَّة بها بالذَّهب لكلٍّ من المقيمين (قابليَّة التَّحويل الدَّاخليَّة) وغير المقيمين (قابليَّة التَّحويل الخارجيَّة)، ولكن لم يكن ذلك يُعدُّ تبادلَ العملات، وإنَّما اعتُبر تبادلاً لسبائك الذَّهب، وإلَّا لماذا كان هذا النِّظام يُسمَّى في بعض الأحيان بشريط الذَّهب؟ لأنَّ تبديل الجنيه على الذَّهب كان على أساس محتواه من الذَّهب قبل الحرب.

بعدَ الحرب العالميَّة الأولى والَّتي كانت صعبةً للغاية بالنِّسبة لها؛ بدأت بريطانيا في الانتعاش، ولم تكن الصُّعوبة ناتجةً عن الخسائر العسكريَّة، ولكن لأنَّها اضطُرَّت إلى الاقتراض من العمّ «سام»، وبسبب تبديد جزءٍ كبير من احتياطيَّاتها من الذَّهب؛ إلَّا أنَّ لندن لم تكن لتفقُد الأمل في إحياء عظمةِ الجنيه البريطانيّ السَّابق.

بالمناسبة، في الفترة من عام ١٨١٥ إلى عام ١٩١٤، لم يكن في العالم سوى عملتين لم يُغيِّرا أبداً محتواهما الذَّهبيّ وهما: الجنيه البريطانيّ والفرنك الفرنسيّ.

قررَّت لندن ألّا تخفضَ قيمةَ الجنيه حتَّى في ظلِّ الظُّروف القاسية الحاليَّة والَّتي أدَّت إلى الدَّمار، وعلى عكس الجنيه البريطانيّ؛ تمَّ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسيّ بنسبة ٨٠ ٪ مقارنةً مع المحتوى المعدنيّ قبل الحرب.

لقد كان تبادلُ عملاتِ الذَّهب أمراً صعباً، وذلك نظراً لأنَّ لسبائكِ الذَّهبِ القياسيَّة وزنٌ كبيرٌ وقيمةٌ لا يمُكن تقسيمها إلى أجزاء، حيث كانت تكلفةُ السَّبائك في المملكة المتَّحدة ١٥٠٠ جنيه؛ وفي فرنسا ٢٢٥٠٠٠ فرنك. وهكذا؛ ففي الفترة ما بين الحربين العالميَّتين؛ كانت هناك ثلاثُ عملات ذهبيَّة عالميَّة: الدُّولار الأمريكيُّ،و الجنيه البريطانيُّ، والفرنك الفرنسيُّ، وكان يُطلق على نظام العملة في ذلك الوقت أيضاً؛ نظامَ تبادل الذَّهب، لأنَّ حوالي ٣٠ دولةً خلال فترة تثبيت العملة أعلنت عن تبادل وحداتها النَّقديَّة مع العملات الأجنبيَّة (عملات الولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى وفرنسا)، كما تمَّ إدراج ألمانيا أيضاً في قائمة الدُّول الَّتي أعلنت عن معيار تبادل الذَّهب، وقد كانت قبل الحرب العالميَّة الأولى تنتمي إلى «جوهر» «النَّادي الذَّهبيّ».

استخدمت بعضُ الدُّولِ العملاتِ الأجنبيَّة الثلاثة، وبعضها الآخر استخدم عملتين أو عملةً أجنبيَّة واحدة، كما لو أنَّه قد تمَّ وضعُ ملامح مناطق العملات النَّاشئة في وقت لاحق.

كانت عشريناتُ القرن الماضي؛ هي العقدَ الأخير للهيمنة العالميَّة للجنيه البريطانيِّ في هيكل احتياطيَّات العملات الأجنبيَّة العالميَّة، حيث كان الجنيه الإسترلينيُّ في المرتبة الأولى ٧٧٪ (للمقارنة: في عام ١٩١٣ كان هذا الرَّقم ٤٧٪ في المرتبة الثَّانية كان الدُّولار الأمريكيُّ ٢١٪ مقابل ٢ ٪ في عام ١٩١٣)، وكان الدُّولار الأمريكيُّ يستعدُّ لخوضِ معركةٍ حاسمةٍ من أجل الإطاحة بالجنيه البريطانيِّ من منصَّة العملة الرَّئيسَة ليأخذ مكانه.

أدَّت المبالغةُ في تقدير قيمة الجنيه البريطانيّ إلى حقيقةِ أنَّ الميزانَ التَّجاريَّ لبريطانيا كان يعاني من عجز، فانتقل الذَّهب إلى خارجِ البلاد، و لم يتطابق تألُّق الجنيه البريطانيِّ الخارجيِّ مع قوَّته الاقتصاديَّة (بما في ذلك الذَّهب)، وبحلول عام ١٩٢٨؛ بلغت ديونُ المملكة المتَّحدة من الذَّهب ما يقارب ٢,٤ مليار دولار، أيّ أكثرَ من ثلاثة أضعاف احتياطيَّات الذَّهب النَّادر (٧٥٠ مليون دولار) في بنك إنجلترا.

لقد تمَّت استعادة قابليَّة تحويل بعض العملات الوطنيَّة إلى الذَّهب في بعض البلدان الأخرى، ومع ذلك؛ كانت تلك قابليَّةً للتَّحويل الدَّاخليِّ فقط، ولا يمكن اعتبارُ الوحدات النَّقديَّة في هذه البلدان وحداتٍ نقديَّة متكاملة، ومع ذلك تمَّت استعادة قابليَّة التَّحويل الداخليَّة في السُّويد في عام (١٩٢٤) وفي أستراليا (١٩٢٥) وفي كندا (١٩٢٦) وفي سويسرا (١٩٢٥) وفي المكسيك (١٩٢٥) وفي عدَّة دولٍ أُخرى، وكانت تلك فترةَ استقرارٍ قصيرة جدَّاً للعملة.

انقطعت فترةُ الاستقرار تلك بسببِ الأزمة الاقتصاديَّة الَّتي بدأت في نهاية عام ١٩٢٩، وبرغم أنَّ بعضَ الكتب التَعْلِيمِيّة قد قامت بتحديد الإطار الزَّمنيِّ لنظام «جنوة» النَّقديّ في الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٤،إلَّا أنَّه لم يستمرَّ فعليَّاً لأكثر من عقد، وبرغم ذلك؛ فقد تمَّ تمديدُ وجودهِ بحُكْم الواقع حتَّى مؤتمر «بريتون وودز».

أزمةُ العملة وانهيارُ المعيار الذَّهبيِّ في الثَّلاثينات

كانت عملاتُ الدُّولِ الزراعيَّة والدُّول المستعمرة أوَّلَ ضحايا الأزمة الاقتصاديَّة، حيث لُوحظ أكبرُ انخفاضٍ في الأسعار في السُّوق العالميَّة لمجموعة السِّلع، كما كان هناك تدهورٌ حادٌّ في ميزان مدفوعات هذه الدُّول، ممَّا أدَّى بدوره إلى انخفاضٍ في قيمة عملاتها، وكانت عملات ألمانيا والنِّمسا هي الضَّحيَّة التَّالية.

في منتصف عام ١٩٣١؛ بدأ إفلاسُ البنوكِ الَّتي تمثِّل تدفُّقَ رأس المال والذَّهب، وتمَّ إيقافُ تبديلِ المارك الألمانيِّ على الذَّهب، كما تمَّ إيقافُ المدفوعات على الدُّيون الخارجيَّة، وفُرضتْ قيودٌ على العملة، وتمَّ تحديد سعرِ صرفٍ ثابت للمارك الألمانيّ عند مستوى عام ١٩٢٤.

في الواقع؛ لقد شَرَعَتْ ألمانيا في سَلكِ طريقِ الاكتفاء الذَّاتيّ، وأعلن التَّقصير عن الالتزامات الحكوميَّة ليس فقط في ألمانيا؛ وإنَّما في النِّمسا وتركيَّا ودولٍ أُخرى (أي ما مجموعه ٢٥ دولة).

وفي خريف عام ١٩٣١؛ انهارَ أحدُ أعمدة معيارِ بورصة الذَّهب؛ الجنيه الذَّهبيّ في ٢١ سبتمبر، حيث تمَّ إيقافُ صرفِ الجنيه مقابلَ سبائكِ الذَّهب، كما أنَّه ومن أجل زيادةِ القدرة التَّنافسيَّة لصادراتها؛ خفضت لندن في الوقتِ نفسِه الجنيهَ بنسبة ٣٠,٥ ٪، وقد أدَّى ذلك على الفور إلى انهيارِ بعض العملات المرتبطة بحيازاتِ الجنيه (كالهند وماليزيا ومصر وعددٍ من الدُّول الأوروبيَّة).

في عام ١٩٣٣؛ انهارَ الرُّكن الثَّاني لمعيار الذَّهب؛ الدُّولار الأمريكيّ، فهناك؛ لم يتمَّ إلغاءُ صرفِ الدُّولارات مقابلَ الذَّهب، ولكن ببساطة تمَّت مصادرة «المعدن الأصفر» الَّذي تمَّ الاستيلاء عليه من كل من الأفراد والكيانات القانونيَّة (البنوك في المقام الأول) لصالح وزارةِ الخزانة الأمريكيَّة، وفي كانون الثاني ١٩٣٤؛ تمَّ تغيير السِّعر الرَّسميّ للذَّهب من ٢٠,٦٧ دولار لكلِّ أُوقيَّة (الأونصة) إلى ٣٥ دولاراً، وفي الواقع؛ تمَّ تخفيض قيمة الدُّولار بِـ (حوالي ٤٠ ٪).

أخيراً؛ انهارَ الفرنك الذَّهبيُّ الَّذي كان العمودَ الأخير لمعيار بورصة الذَّهب في خريف عام ١٩٣٦، فاجتاحت الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة في وقت لاحق العديدَ من البلدان الأُخرى، ومن جهةٍ أُخرى ومع بداية أزمة العملة؛ قامت فرنسا بتبديلِ الجنيه الإسترلينيِّ والدُّولار على

الذَّهب في احتياطيَّاتها الدُّوليَّة؛ وبطبيعة الحال؛ تسبَّبَ ذلك في استياء لندن وواشنطن، حيث كان احتياطيُّ الذَّهب في فرنسا في صيف عام ١٩٢٩ يبلغ ٢٩ مليار فرنك، ثمَّ بعد ذلك بثلاث سنوات بلغ ٨٣ مليار فرنك، أي بزيادة قدرها ٢,٨٦ مرَّة.

لطالما كانت فرنسا كدولةٍ ريَعيَّة؛داعمةً للعملة الذَّهبية، حيث أصبحت في الثَّلاثينات من القرن الماضي؛ هي المعقِل الأخير لمعيار الذَّهب، و كانت تقود تكتُّلَ الذَّهب المزعوم، إلَّا أنَّه تمَّت المبالغة في تقدير قيمة الفرنك الفرنسيِّ مقارنةً بعملاتِ الدُّول الأُخرى الَّتي استخدمت بالفعل أسعارَ العملات الثَّابتة لوحداتها النَّقديَّة للحفاظ على الميزان التِّجاريِّ، وقد أدَّى ذلك إلى تقويضِ ميزان التِّجارةِ الخارجيِّ لفرنسا.

في الفترة بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٦؛ انخفضت الصَّادرات العالميَّة من حيثُ القيمة بنسبة ٣٦٪، وانخفضت الصَّادرات الفرنسيَّة بمقدار ٤ أضعاف !، و هذا ما جعل احتياطي الذَّهب المتراكم قليلاً في وقت مبكِّر يبدأ بالذَّوبان وبسرعة، ومن أجل إيقاف هذه العمليَّة؛ توقَّفت الحكومة الفرنسيَّة في ١ تشرين الأول ١٩٣٦ عن تبادل عملتها مقابل الذَّهب، مَّما قلَّل من قيمة الفرنك بنسبة ٢٥ ٪، وهكذا فمن المقبولِ القول إنَّ فرنسا وسويسرا كانتا آخر دولتين تلغيان قابليَّة تحويل عملاتهما مع الذَّهب.

ومع ذلك، وللدِّقَّة؛ كانت ألبانيا آخرَ بلدٍ يقول وداعاً للعملة الذَّهبيَّة، وقد حدث ذلك في عام ١٩٣٩ عندما كان هناك تهديد باحتلال هذا البلد الصَّغير من قبل القوَّات الإيطاليَّة، ومع ذلك فقد استمرَّت قابليَّة تحويلِ الذَّهب للجنيه البريطانيِّ ٦ سنوات فقط، وللفرنك الفرنسيِّ ٨ سنوات.

صحيحٌ أنَّه تمَّ إبرام اتِّفاقٍ بين البنوك المركزيَّة في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى وفرنسا، والَّذي سمح لهذه المنظَّمات بتبادل عملاتِ هذه الدُّول مقابلَ المعادن، إلَّا أنَّ العالم قد دخل في المرحلة الحادَّة من أزمة العملة في النِّصف الثَّاني من ثلاثينات القرن العشرين على خلفيةِ تقليص التِّجارة الدُّوليَّة.

ومن أجل دعم الصَّادرات الوطنيَّة؛ قامت السُّلطات النَّقديَّة بتخفيضِ عملاتها بشكلٍ دوريٍّ، لذلك؛ تمَّ تخفيضُ قيمة الفرنك الفرنسيِّ ثلاث مرَّات في الفترة من عام ١٩٣٦- إلى عام ١٩٣٨.

في الواقع؛ بدأت مرحلة حربِ العملاتِ، وقد كانت صناديقُ تثبيت العملة إحدى وسائلِ هذه الحرب، تلك الصَّناديق الَّتي تمَّ تصمُيمها لخفضِ قيمة العملات الوطنيَّة.

في (تموز ١٩٣٢) تمَّ إنشاء أوَّلِ صندوقٍ لتثبيت العملة في المملكة المتَّحدة، ومن ثم في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في (كانون الثاني عام ١٩٣٤)، وفي بلجيكا (آذار ١٩٣٥)، وفي كندا (حزيران ١٩٣٥)، وفي هولندا (أيلول ١٩٣٦)، وفي فرنسا وسويسرا (تشرين الأوَّل ١٩٣٦).

من ظواهر أزمة العملات في الثَّلاثينات من القرن الماضي؛ أدّت تجزئة النِّظام النَّقديِّ العالميِّ إلى تكتُّل للعملات (كلُّ تكتُّل عبارة عن مجموعة من الدُّول)، وعلى رأس كلِّ تكتُّل دولةٌ تُمثِّل (عاصمة العملات)، وعلى هذا الأساس؛كانت المدفوعات الدُّوليَّة تتمُّ بعملةِ الدَّولة الأمِّ، وتربط عملاتُ الدُّول الأعضاء أسعارَها بعملةِ الدَّولة الأمّ (عاصمة العملات في التَّكتُّل) كما أنَّ ضمانَ أمنِ عملاتِ الدُّولِ الأعضاء،كان يتمُّ من خلال سندات الخزينة (للدولة قائدة التَّكتُّل). حيث يتمُّ تخزينُ احتياطيَّات العملاتِ في الدُّول الأعضاء في النِّظام المصرفيِّ للتَّكتُّل (مركز وعاصمة العملات).

من الواضح أنَّ تكتُّلات العملات كانت أداةً مهمَّة للولايات الحضريَّة لتوسيع الأسواق للسِّلع ورأس مال التَّصدير وفرضِ سيطرتها على مصادر المواد الخام، وبالأخصّ بعد إلغاء المعيار الذَّهبيّ، حيث ظهر تكتُّل الجنيه الإسترلينيِّ في عام (١٩٣١) وتكتُّل الدُّولار في عام (١٩٣٣) في بريطانيا العُظمى والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وشملَ تكتُّل الإسترلينيِّ في الأصل دولَ كومنولث الأمم البريطانيَّة (باستثناء كندا)، وفي وقت لاحق؛ انضمَّت له دولٌ أخرى لها علاقاتٌ اقتصاديَّة وثيقة مع بريطانيا العظمى: مصر، العراق، البرتغال، الدَّنمارك، النَّرويج، السُّويد، فنلندا، اليابان، اليونان، إيران، وشمل تكتُّل الدُّولار بالإضافة إلى الولايات المتَّحدة؛كندا والعديد من بلدان أمريكا اللَّاتينيَّة.

وكان هناك كتلةٌ مهمَّة أخرى من العملات؛ وهي الكتلة الذَّهبيَّة الَّتي أُنشِئت في صيف عام ١٩٣٣ خلال مؤتمر لندن الاقتصاديِّ الدُّوليِّ، والَّتي شملت فرنسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا وإيطاليا، وفي وقتٍ لاحق كُلَّاً من تشيكوسلوفاكيا وبولندا، حيث التزمت الدُّول الأعضاء في الكتلة بالحفاظ على المحتوى الذَّهبيِّ بعملاتها الوطنيَّة دون تغيير، لكنَّ دولَ هذا التكتُّل بدأت تعاني من خسائر بسببِ حقيقةِ أنَّ البلدان الأخرى قد خفضت عمداً عملاتها للحفاظ على التَّوازن التِّجاريّ.

في تشرين ألاول ١٩٣٦؛ بدأت الدُّول المشَارِكة في الكتلة الذَّهبيَّة بالتَّخلِّي عن التزاماتها، وقامت بتخفيض قيمةِ عملاتها الوطنيَّة، وبعد أن تخلَّت فرنسا عن المعيار الذَّهبيّ؛ اختفت الكتلةُ عن الوجود.

علاقات التَّبادل النَّقديِّ خلال الحرب العالميَّة الثَّانية

خلالَ الحربِ العالميَّة الثَّانية؛ انخفض مستوى العلاقات التِّجاريَّة والاقتصاديَّة الدُّوليَّة بشكلٍ ملحوظ، مع العلم أنَّ الجزء الأكبر من هذه العلاقات كان يشمل تدفُّقَ الأسلحة والمعدَّات العسكريَّة والذَّخيرة، بينما كانت السِّلع المدنيَّة، باستثناء المواد الغذائيَّة، تحتلُّ مكاناً ثانويَّاً، ومع ذلك؛ لم يكن هناك معياراً ذهبيَّاً، وكانت أسعار الصَّرف مجمَّدة، وبقيت خلال الحرب على حالها تقريباً، كما أنَّ الدُّول وفي ظلِّ الحرب «السَّاخنة» لم تعد مُنشغلةً بحرب العملات الَّتي، كما أشرنا، قد تكشَّفت في ثلاثينات القرن العشرين.

وبرغمِ عدمِ وجود معيار الذَّهب في العالم؛ إلَّا أنَّه في الوقت نفسه أصبح الذَّهب العملة الرَّئيسَة في التَّسويات الدُّوليَّة (الذَّهب «كأموال غير عادية»)، ففي المرحلة الأولى من الحرب؛ دفعت بريطانيا العُظمى والاِتِّحاد السُّوفييتيّ ثمنَ البضائع الَّتي تمَّ استلامُها من الولايات المتَّحدة بالذَّهب (بدأت عمليات التَّسليم في وقت لاحق على أساس ما يُسمَّى «الإعارة والتَّأجير».

بدورها؛ تلقَّت الولايات المتَّحدة الموادَّ الخام والموادَّ الغذائيَّة من أمريكا اللَّاتينيَّة مقابل «المعدن الأصفر»، ولكنْ وفي الوقت نفسه، تمَّ إيداع الذَّهب بعد الحرب في البنكِ الاحتياطيِّ الفيدرالي في نيويورك، ليتمَّ دفعُه مقابلَ مستورداتِ دول أمريكا اللَّاتينيَّة من الولايات المتَّحدة.

من ناحية أُخرى؛ أودعت العديدُ من البلدان في المرحلة الأولى من الحرب الذَّهبَ في نفس البنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، ليتمَّ دفعُ هذا الذَّهب إلى المورِّدين الأمريكيِّين مقابل الصَّادراتِ الَّتي قاموا بها لتلك الدول.

هكذا، و بعد أن أصبح الذَّهب أمريكياً؛ هاجر هذا الذَّهب إلى قبوِ «فورت نوكس»، حيث كان احتياطيُّ الذَّهب الرَّسميِّ الأمريكيِّ مُخَزَّناً.

بقيت كتلُ العملة الَّتي تمَّ إنشاؤها في النِّصف الأوَّل من الثَّلاثينات خلال الحرب كما كانت، حيث دفعت المملكة المتَّحدة، على وجه الخصوص، مقابلَ الوارداتِ من دول كتلة

الجنيه الإسترلينيّ بالجنيه الإسترلينيّ، ولكنَّ هذه العملة المتراكمة في شكل أصول؛ لم يكن مُمكناً تحويلُها من قِبَل البلدان الأعضاء في الكتلة إلى الذَّهب أو إلى العملات الأخرى.

خلال سنواتِ الحرب؛ بدأت مناطق العملة (الجنيه الإسترلينيّ والدُّولار) في التَّبلور على أساس كتل العملة قبل الحرب، وبالإضافة إلى ذلك؛ ظهرت مناطقُ عملات جديدة: الفرنك الفرنسيّ، اسكودو البرتغاليّ، البيزيتَّا الإسبانيَّة، الجيلدر الهولنديّ، كما ظهرت في مناطق العملات تلك؛ إدارةٌ مركزيَّةٌ للعلاقاتِ النَّقديَّة والماليَّة، وفي منطقة الفرنك الفرنسيّ على سبيل المثال؛ تمَّ إنشاءُ لجنةٍ نقديَّةٍ لهذا الغرض، وتمَّ تطوير وتنسيق السِّياسة النَّقديَّة من قِبَلِ بنك إنجلترا ووزارة الخزانة البريطانيَّة في منطقة الجنيه الإسترلينيّ، وقد تميَّزت مناطق العملة بتوحيدِ تنظيم العملة ومراقبتها، وكذلك بإنشاءِ مجموعةٍ مركزيَّة من احتياطيَّات الذَّهب.

كانت الولايات المتَّحدة قد أخذت بعينِ الِاعتبار مشاكلَ سدادِ الدُّيون من قِبَل حلفائِها في فترة الحرب العالميَّة الأولى، لذلك فقد امتنعتْ عن تقديم قروضٍ كبيرة لحلفائها خلال الحرب العالميَّة الثَّانية، واستخدمت توريدَ السِّلع بموجب الإعارة والتَّأجير، وهكذا وعلى أساس الإيجار؛ بلغت قيمةُ هذه الإمداداتِ خلالَ سنوات الحرب حوالي ٥٠ مليار دولار، بما في ذلك ٣٠ مليار دولار لبريطانيا ودول أخرى في دول الكومنولث البريطانيّ، وبلغت قيمة عمليَّات الإقراض من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إلى الِاتِّحاد السُّوفييتيّ حوالي ١٠ مليارات دولار.

من الجدير بالذِّكر؛ تمكَّنت ألمانيا من تنظيم عمليَّة سَطْوٍ على الدُّول المحتلَّةِ باستخدام عدد من الأساليب النَّقديَّة والماليَّة، وذلكَ أولاً؛ بمساعدة أموال الاحتلال العسكريِّ غير المضمونة، ثانياً؛ من خلال إثبات المبالغة في تقدير قيمة المارك الألمانيّ بالنِّسبة للوحدات النَّقديَّة في الدُّول المحتلَّة، ثالثاً؛ من خلال استخدام مقاصَّة العملة، والَّتي بموجبها كان لدى ألمانيا رصيد سلبيٌّ ومتزايد باستمرار، وبطبيعة الحال؛ فإنَّ هذا الرَّصيد لم يُدفَع أبداً (لم تتمَّ تسويته)، وبحلول نهاية الحرب؛ بلغ إجماليُّ الرَّصيد السَّلبيِّ لتسوية المقاصَّة لألمانيا مع «شركائها» التجاريِّين ما قيمته ٤٢ مليار مارك ألمانيّ.

سرقت ألمانيا من الأراضي المحتلَّة ليس فقط الموادَّ الخام والموادَّ الغذائيَّة والمنتجات الصِّناعيَّة، بل أيضا الذَّهب، وفي المجموع؛ تمَّ سحبُ ١,٣ ألفَ طنٍّ من الذَّهب من البنوك

المركزيَّة في الدُّول المحتلَّة، وتمَّ استخدامُ بعضٍ من هذا الذَّهب لدفع استحقاقاتِ بعضِ عقود التِّجارة الخارجيَّة، وتمَّ إيداعُ جزءٍ آخر في حساباتٍ سِريَّة لدى البنوك في سويسرا وبلدان أخرى. وفي ذلك الوقت؛ وعندما كانت الحرب تتصاعد في ساحاتِ القتال خلالَ الحرب العالميَّة الثَّانية؛ كان خبراءٌ من الدُّول الغربيَّة الرَّائدة - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العظمى - يُعدُّون بالفعل مشاريعَهم لتشكيل الهيكل النَّقديّ والماليّ لما بعد الحرب في العالم.

عن تواريخ جولتَين من التَّاريخ الماليِّ العالميِّ

مؤتمر «بريتون وودز»

بالعودةِ إلى موضوع هذا المؤتمر؛ حيث اتُّخِذت قراراتٌ حدَّدت بنيةَ النِّظام الماليِّ العالميِّ خلال العقود الثَّلاثة التَّالية، حيث كان يُطلق على النِّظام الماليِّ العالميِّ في فترة ما بعد الحرب اسم «بريتون وودز»، إلَّا أنَّه يمكن أن يُطلق عليه اسم «نظام الدُّولار الذَّهبيّ»، وكما تحدَّثنا سابقاً؛ كان الدُّولار الأمريكيُّ مساوياً لِـ «المعدن الأصفر»، وقد ضمِنت واشنطن للسُّلطات النَّقديَّة في الدُّول الأُخرى (أي الخزينة والبنوك المركزيَّة) التَّبادلَ الحرَّ للدُّولار مقابل الذَّهب بسعرٍ ثابت قدره ٣٥ دولاراً لكلِّ أُوقيَّة (الأونصة).

أخيراً؛ اتَّخذ الدُّولار الأمريكيُّ عام ١٩٤٤ مركزاً احتكاريَّاً في العملة الدُّوليَّة، ودُفع الجنيه البريطاني إلى الخلف، بعد أن استمرَّت المنافسة بين الدُّولار والجنيه الإسترلينيِّ منذ نهايةِ القرن التَّاسع عشر إلى بداية القرن العشرين،أي إلى أن احتلَّت الولاياتُ المتَّحدة مكان الصَّدارة في جميع المؤشِّرات الاقتصاديَّة الرَّئيسَة في العالم، ومع ذلك؛ فقد استغرقَ الأمر نصفَ قرنٍ تقريباً (الفترة الزَّمنيَّة الَّتي مرَّت خلالها حربان عالميَّتان) ليكونَ الدُّولار في قمَّة النِّظام الماليِّ العالميِّ.

مصادرة وتأميم الذَّهب في الولايات المتحدة

بعد ٨٠ عاماً من مصادرة وتأميم الذَّهب في الولايات المتَّحدة؛ كان آخرُ موعدٍ للجولة منذ ٨٠ سنة، عندما اعتمدت الولايات المتَّحدة قانونَ احتياطيِّ الذَّهب في عام ١٩٣٤، وقد كان القانون المذكور الفعلَ الأخير في عمليَّة ما يُسمَّى «مصادرة وتأميم الذَّهب»، ومن الجدير ذكره أنَّ خطوات العمليَّة المذكورة كانت على الشَّكل التَّالي:

الخطوة الأولى: في ٦ مارس ١٩٣٣؛ أغلقَ الرَّئيس الأمريكيُّ مصارف البلاد وحظر عليها سدادَ المدفوعات أو تصديرَ العملات الذَّهبيَّة والسَّبائك، وذلك باستخدام الصَّلاحيَّات الاستثنائيَّة المنصوص عليها في قانون التِّجارة مع الدُّول المعادية، والَّذي تمَّ تبنِّيه خلالَ الحرب العالميَّة الأولى.

الخطوة الثَّانية: صدورُ القانون التَّشريعيِّ بشأن تهيئة الظُّروف للتَّغلُّب على حالة الطَّوارئ في النِّظام المصرفيِّ للدَّولة في ٩ مارس ١٩٣٣، و«لأغراض أُخرى» منح الكونغرس الأمريكيُّ الرئيسَ «فرانكلين روزفلت» سلطةَ منعِ «تراكم» الذَّهب.

الخطوة الثَّالثة: عَملاً بالقانون المذكور أعلاه؛ أصدر «فرانكلين روزفلت» المرسوم رقم ٦١٠٢ في ٥ نيسان ١٩٣٣ بشأن المصادرة الفعليَّة للذَّهب في السَّبائك والعملات المعدنيَّة من الجمهور والمنظَّمات، وقد تمَّت مطالبةُ جميع الأفراد والكيانات القانونيَّة الموجودة في الولايات المتَّحدة (بما في ذلك الرَّعايا الأجانب والشَّركات الَّتي تخزن الذَّهب في الولايات المتَّحدة)، باستثناءِ حالاتٍ نادرة؛ بتبديلِ الذَّهب مقابلَ النُّقود الورقيَّة بحلول ١ مايو ١٩٣٣ بسعر ٢٠,٦٧ دولار للأُوقيَّة (الأونصة) في أيِّ بنك في الولايات المتَّحدة لديه الحقُّ في قبول الذَّهب.

كما تمَّ اعتبار أيِّ عقود وأوراق ماليَّة يتمُّ ربطها أو تسعيرها بالذَّهب غيرَ قانونيَّة، وقد تمَّ تحديدُ المبالغ الواجبِ دفعُها بالأموال الورقيَّة وفقاً لسعر الصَّرف المحدَّد، على أن يتمَّ تسليمُ الذَّهب بسرعة وقبل ١ أيَّار من عام ١٩٣٣.

بدءاً من هذه اللَّحظة؛ أصبحت مُلكيَّة المواطنين الأمريكيِّين الخاصَّة للذهب غيرَ قانونيَّة؛ حيث يُعتَبر ذلك تخزيناً غيرَ مشروع للذَّهب، و يُعاقَبُ عليه بغرامة قدرها ١٠ آلاف دولار، و ١٠ سنوات سجن.

وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤؛ تمَّ اعتمادُ قانونِ احتياطيِّ الذَّهب لعام ١٩٣٤ المذكور أعلاه؛حيث تمَّ إيقافُ سكِّ العملة الذَّهبيَّة، وكان من المقرَّر تخزينُ كلِّ الذَّهب في الخزينة على شكل سبائك، وتمَّ نقل ملكيَّة احتياطيَّات الذَّهبِ النَّقديَّة في البلاد إلى وزارة الخزينة الأمريكيَّة، بما في ذلك الذَّهب الَّذي تحتفظ به البنوك الاحتياطيَّة الفيدراليَّة والَّذي تُقدَّر قيمته بـ ٣,٥ مليار دولار.

الخطوة الرَّابعة: بالإضافة إلى ذلك؛ أعطى القانونُ رئيسَ الولايات المتَّحدة سلطةَ إعادةِ تقييم الدُّولار في حدود ٥٠-٦٠ ٪ من محتوى الذَّهب الذي أنشأه قانونُ عام ١٩٠٠ (القانون الَّذي وضع معيار الذَّهب في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) وأكَّده قانون عام ١٩١١.

الخطوة الخامسة: في اليوم التَّالي لاعتمادِ قانون احتياطيِّ الذَّهب، أي في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٤ وقَّع رئيس الولايات المتَّحدة مرسوماً يقضي بتخفيض محتوى الذَّهب من الدُّولار من ١٠/٢٥٨ حُبَيبَة إلى ٢١/١٥٥ حُبَيبَة من الذَّهب في اختبار «الـ٩٠٠»،

وهكذا؛ ارتفع سعر الذَّهب في الدُّولار بنسبة ٥٩,٠٤ ٪ مقارنةً بالمساواة الَّتي حدَّدها قانون الذَّهب القياسيِّ لعام ١٩٠٠، كما ارتفع سعر الذَّهب الثَّابت من ٢٠,٦٧ إلى ٣٥,٠٠ دولار للأونصة.

كما تمَّ تفويضُ الرَّئيس بصلاحياتٍ غيرِ عاديَّة لتغيير المحتوى الذَّهبيِّ للدُّولار حتَّى الأوَّل من يوليو عام ١٩٤٣، ولكن لم تكن هناك مراجعاتٌ أخرى لمحتوى الذَّهب في الدولار.

ولكن؛ ما هي النَّتائج العمليَّة لتدابير إزالةِ الذَّهب الَّتي اتخذت في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في الأعوام ١٩٣٣ و ١٩٣٤؟ يمكن القول في البداية؛ إنَّه تمَّ تفكيك المعيار الذَّهبيِّ في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

بالمناسبة؛ كانت الولايات المتَّحدة هي الدَّولة الوحيدة الَّتي لم تقُمْ بإلغاء هذا المعيار أو حتَّى تعليقه أثناءَ أو بعد الحرب العالميَّة، وقد استعادت الدُّول الأوروبيَّة الرَّائدة بصعوبةٍ كبيرة المعيارَ الذَّهبيَّ، ولكن بشكلٍ مقتطِّع (مثل سبائك الذَّهب)، بينما استمرَّ العمل بالمعايير «الكلاسِّيكيَّة» للذَّهب (تبادل الأوراق النَّقدية للعملاتِ الذَّهبيَّة) في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة حتَّى عام ١٩٣٣.

فورت نوكس كرمزٍ لمصادرةِ الذَّهب والتَّأميم

في الحقيقة؛ لا بدَّ من السُّؤال: لماذا كان اتِّخاذ مثل هذه التَّدابير ضروريَّاً؟ يُقال عادةً: إنَّهُ من أجل اكتسابِ القدرة على تنفيذ المسار الاقتصاديِّ الَّذي كان يُسمَّى بالـ«صفقة الجديدة» (حسب تسمية روزفلت)، ومن الجدير ذكره أنَّ هذه الدَّورة الاقتصاديَّة قد اعتمدت على أفكارِ الاقتصاديِّ الإنجليزيِّ «جون كينيز»، وهكذا؛لم تسمح «الكينزيّة» بالاستهلاك الحكوميّ بل شجَّعته أيضاً، فقد صُمِّمَت هذه الدورة كحلٍّ بديلٍ للتَّعويض عن الطَّلب غير الكافي من جهة القطَّاع والسُّكَّان.

اعتبرَت «الكينزيَّة» أنَّ تمويل العجز في الميزانيَّة، واستخدام الاقتراض الحكوميّ، ونموَّ الدَّين العامِّ كقاعدة؛ يجعل تنفيذَ السِّياسية الاقتصاديَّة «الكينزيَّة» مستحيلاً في ظلِّ وجود المعيار الذَّهبيّ.

بكلِّ الأحوال؛ ما هي نتائج مصادرة «روزفلت» للذَّهب؟

في ممارسة للسُّلطة غيرِ المسبوقة و الممنوحة للحكومة الفيدراليَّة خلال إدارة روزفلت؛ تمَّت مصادرة حوالي ٥ ملايين أوقيَّة ذهبيَّة من سبائك الذَّهب من مواطنيها في الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٥٤، والَّتي تُقدَّر قيمتها رسميَّاً بنحو ١,٦ مليار دولار، ومن ثمَّ قامت وزارة الخزينة بصياغة العملات الذَّهبيَّة والأشياء الأخرى المصادرة من المواطنين الملتزمين بالقانون على شكلِ قضبانٍ ذهبيَّة، بالإضافة إلى ذلك؛ زادت احتياطيَّات الذَّهب في خزينة الدَّولة بمليارات الدُّولارات بسببِ المعدن الَّذي حصلت عليه من البنوك مقابل ما يُسمَّى «شهادات الذَّهب»..

وهكذا؛ نمت أصول الذَّهب الحكوميَّة من النَّاحية الماديَّة، ولكن؛ نمت أكثر من حيث القيمة،كما أدَّى التَّغيُّر في السِّعر الرَّسميّ للذَّهب إلى زيادة القيمة الاسميَّة لاحتياطيَّات الذَّهب الحكوميَّة، مما سمح للحكومة؛ وفقاً لوزارة الخزانة الأمريكيَّة، بإصدار ٣ مليارات دولارٍ إضافيَّة من العملات الورقيَّة، كما تمَّ تخفيض قيمة الدُّولار؛ فاستقرَّ النِّظام النَّقديُّ، وارتفعت أسعارُ الجملة بنسبة تزيد عن ٣٣ ٪.

حرفيَّاً وقبل يومٍ واحد؛ قام هؤلاء المواطنون والمصرفيُّون الَّذين عرفوا شيئاً عن القرارات القادمة لرئيسِ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بتهريبِ الذَّهب إلى خارج الولايات المتَّحدة، وهذا ما جعلهم يحقِّقون أرباحاً كبيرة، وفي الوقت نفسه؛ جلَبت هذه التَّدابير خسائرَ لمالكي الذَّهب وحرمتهُم من المعدن الَّذي قاموا بتخزينه لتأمين مستقبلهم الماليّ.

من جهة أُخرى، ومن أجل تخزين الاحتياطيَّات المصادرَة من المعادن الثَّمينة؛ بدأت وزارةُ الخزينة الأمريكيَّة في بناءِ أكبر منشأةِ تخزينٍ في البلاد في «فورت نوكس»، وهذا البناء كان واحداً من المباني الأكثرَ تحصيناً،والَّذي يتعذَّر وصولُ المواطنين الأمريكيِّين إليه (حتَّى أعضاء الكونغرس الأمريكيّ)، وقد احتاج بناءُه إلى ١٦٠٠٠ قدم مُكعَب من الجرانيت و ٤٢٠٠ متر مُكعَب من الخرسانة و ٧٥٠ طنّاً من حديد التَّسليح و ٦٧٠ طنَّاً من حديد البناء.

عند المدخل الرُّخاميّ؛ كُتِبَتْ كلمات: «مدفنُ الولايات المتَّحدة» بأحرفٍ ذهبيَّة محفورة، وكذلك مع ختم الخزينة الذَّهبيّ؛ حيث كُتِبَ: «تمَّ الانتهاء من إنشاء منشأة التَّخزين في كانون الأوَّل عام ١٩٣٦»، وخلال النِّصف الأوَّل من عام ١٩٣٧؛ شاركت وزارة الخزينة في نقل المعادن المصادرة إليه.

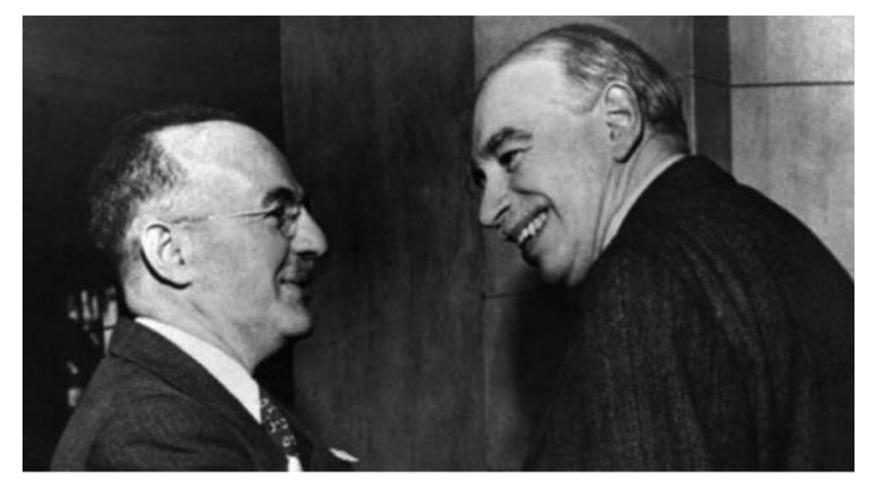
المرحلة الأولى من إعداد «بريتون وودز»: إنشاء «فورت نوكس»



فورت نوكس

تحتَ قيادةِ «روزفلت»؛ زادت الولايات المتَّحدة بحماس احتياطيَّاتها من الذَّهب، إذ كانت احتيَّاطاتُ الولايات المتَّحدة في عام ١٩٢٨ تمثِّل ٣٧,٧٪ من احتياطيِّ الذَّهب الرَّسميِّ في البلدان الرَّأسماليَّة، بينما ارتفعت هذه الحصَّة في عام ١٩٣٦ إلى ما يقرب من ٥٠٪، وللمقارنة: في نفس عام ١٩٣٦؛ كانت حصَّة فرنسا ١٣,٢٪، والمملكة المتَّحدة ١١,٤ ٪، وبحلول نهايةِ الحرب العالميَّة الثَّانية؛ كانت خزائنُ الذَّهب في الدُّول الأوروبيَّة الرَّائدة خاليةً تماماً، وارتفعت حصَّة الولايات المتَّحدة في احتياطيِّ الذَّهب العالميِّ في العالم الرَّأسماليِّ وفقاً لتقديراتٍ مختلفةٍ إلى ما يقارب ٧٥ إلى ٨٠٪.

بالعودةِ إلى مؤتمر «بريتون وودز» الَّذي عُقِد قبل ٧٠ عاماً؛ كان النِّقاش حادَّاً في هذا المؤتمر بين الوفدين الأمريكيِّ والإنجليزيِّ، وقد أرخى بظلاله على الاجتماع بأكمله، وكان الاجتماعُ الأوَّل بقيادة مساعد وزير الخزانة «هاري وايت»، والثَّاني؛كان من قِبَل الاقتصاديِّ الشَّهير «جون م. كينز»، وبرغم أنَّ الاقتصاديَّ الإنجليزيَّ الشَّهير قام بالرَّدِّ على خصمه بمنطقٍ فكريٍّ؛ إلَّا أنَّ الموقفَ الأمريكيَّ قد فاز بالنِّهاية، وهكذا؛ فإنَّ النِّظام الماليَّ العالميَّ الَّذي تمَّ إنشاؤه بعد المؤتمر كان مشروع «وايت» بنسبة ٩٠٪، فما هو سبب هذه النَّتيجة؟



هاري وايت وجون كينز

كان السَّببُ بسيطاً جدَّاً؛ حيث تمكَّنت أمريكا من إقناع جميع المشاركين في المؤتمر (ما مجموعه ٤٤ دولة) بأنَّ «الدُّولار جيِّدٌ مثل الذَّهب».

وحتَّى لا يكونَ لدى أحدٍ أيُّ شكوك حول هذا الأمر؛ وعدت أمريكا بتبديلِ الدُّولارات الورقيَّة مقابل «المعدن الأصفر» للسُّلطات النَّقديَّة في البلدان الأخرى بعد «بريتون وودز» مباشرة،حيث كانت قيمة احتياطيّ الذَّهب في الولايات المتَّحدة بالنِّسبة للكتلة الدُّولاريَّة كبيرةً وبنسبة تصل إلى ٧٥٪. (نسبة التَّغطية النَّقديَّة) وكان ذلك مؤشِّراً كبيراً، ممَّا دفع الجميعَ على التَّصويت لصالح مقترحات «ج. وايت».

وهكذا؛ وُلِد نظام «بريتون وودز»، والَّذي استمرَّ حتَّى ١٥ آب عام؛ عندما أعلن الرَّئيس الأمريكيُّ «ريتشارد نيكسون» إنهاء صرفِ الدُّولار مقابل الذَّهب.

في ذلك الوقت؛ انخفضَ احتياطيُّ الذَّهب في وزارة الخزينة الأمريكيَّة، حيث كان «المعدن الأصفر» يُشكِّل ما نسبته ١٦٪ فقط بالمقارنة بالكتلة الدُّولاريَّة الَّتي تمَّ تداولها في الولايات المتَّحدة وخارجها، وبالتَّالي؛ أغلَقت «النَّافذة الذَّهبيَّة» لخزينةِ الولاياتِ المتَّحدة أبوابَها قبل ٤٣ عاماً.

للمفارقة؛ فإنَّ المعيار الماليَّ العالميَّ الحاليَّ يعتمد على معيار الدُّولار الورقيِّ، وهذا المعيار الَّذي تعمل فيه «مطبعة» نظامِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ دونَ أيِّ قيود؛ قد أدَّى إلى انهيارِ الاقتصاد العالميِّ.

اليوم؛ هناك حديثٌ «مرَّة أُخرى» حول الحاجة إلى العودة إلى شكلٍ من أشكال المعايير الذَّهبيَّة القياسيَّة، ويتمُّ استذكار مؤتمر «بريتون وودز» بحنين؛ حيث إنَّ المسؤولين الحكوميِّين من مختلف البلدان يُلمِّحون بشكلٍ متزايد إلى أنّ «بريتون وودز ٢ شيءٌ ضروريٌّ.

مؤتمر بريتون وودز:

وبالعودةِ مجدداً إلى موضوع «مصادرة الذَّهب» في الولايات المتَّحدة: سُئِل الرَّئيس «ف. روزفلت» عدَّة مرَّاتٍ عن الأسباب الَّتي أدَّت إلى إصدار قرارِ مصادرةِ الذَّهب في عامي ١٩٣٣-١٩٣٤، إلَّا أنَّ الرَّئيس لم يستطع تقديمَ توضيحٍ مناسب، فعلى ما يبدو؛كان هناك شخصٌ ما وراءَ الكواليس في السُّلطة وراء هذا القرار، وهكذا؛ يذكر العديد من المؤلِّفين الَّذين يكتبون عن مواضيع التَّاريخ الماليّ والتَّاريخ الأمريكيّ والتَّاريخ الاقتصاديّ هذه الأحداثَ ببساطةٍ دون توضيحِ معناها.

كما يَفترضُ البعض أنَّ المعيار الذَّهبيَّ قد أعاق تنفيذ دورة «روزفلت» الجديدة الَّتي تستند إلى الـ«كينزيَّة»، ولكنْ بعد كلِّ شيء؛ فمن الملفت أنَّه تمَّ إلغاء المعاييرِ الذَّهبيَّة في أوروبا أيضاً بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٦، ولكن دونَ مصادرةِ أو تأميمِ الذَّهب هناك،بينما كان هناك تأميمٌ في الولايات المتَّحدة.

مازالت هناك شكوكٌ حول وجود شخصٍ معينٍ «قبل ١٠ سنوات من بدء بريتون وودز»، كان يجهِّز الولايات المتَّحدة لهذا الحدث، ومن الواضح أنَّه لولا تركيزِ كلِّ الذَّهب في يد وزارة الخزانة الأمريكيَّة؛ لما كانت واشنطن قادرةً على فرض نظامٍ ماليٍّ وفقاً لمعيار الدُّولار الذَّهبيّ على العالم بعد الحربِ العالميَّة الثَّانية.

المرحلة الثَّانية من إعداد «بريتون وودز»: الذَّهب الأجنبيُّ في مانهاتن

كانت الأوليغارشيَّة الماليَّة تعمل من أجل بناءِ النِّظام الماليِّ العالميِّ لما بعد الحرب بشكلٍ دقيقٍ ومتنوِّع ومستمرّ، ووفقاً للتَّعبير المجازيِّ للخبير الاقتصاديِّ الغربيِّ الشَّهير «موراي روثبارد»؛ تمَّ تقسيم السِّياسة النَّقديَّة من أجل «الصَّفقة الجديدة» لإدارة «ف. روزفلت» إلى مرحلتين:

١- انعزاليَّة الدُّولار. ٢- الدُّولار الإمبرياليّ.

استمرَّت المرحلة الأولى حتَّى الأعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩، أي؛حتَّى اندلاعِ الحربِ العالميَّة الثَّانية، ومن ثمَّ بدأت المرحلة الثَّانية الَّتي استمرَّت حتى وفاةِ «روزفلت» ووصول الرَّئيس «ترومان» إلى البيت الأبيض، وقد كان «م. روثبارد» متأكِّداً من أنَّ الهدف النِّهائيَّ لسياسة الصَّفقة الجديدة؛لم يكن فقط وليس فقط «توجيه النِّظام الاقتصاديِّ» داخل البلاد (كما هو معتاد)، وإنَّما تحويلُ الولايات المتَّحدة إلى «القطب» الاقتصاديِّ والماليِّ الرَّئيسِ والوحيد في العالم.

بكلِّ الأحوال؛ لم تكن مُصادرة «المعدن الأصفر» في الأعوام ١٩٣٣ و ١٩٣٤ قضية محدودة، فقد قُدِّرت احتياطيات الذَّهب الرَّسميَّة في وزارة الخزانة الأمريكيَّة لعام ١٩٣٥ بنحو ٩ مليارات دولار، وكان يتمُّ توحيد الذَّهب خلال مرحلة «انعزاليَّة الدُّولار» الأمريكيِّ في إطار «إمبرياليَّة الدُّولار»، وهكذا واصلت واشنطن مسيرتها نحوَ بناءِ احتياطيِّها من الذَّهب على حسابِ ذهبِ الآخرين.

وبالفعل؛ ارتفعت قيمة احتياطيَّات الذَّهب في عام ١٩٤٠ إلى ٢٠ مليار دولار، أي إنَّها تضاعفت أكثر من الضِّعف مقارنةً بعام ١٩٣٥، وكان ذلك نتيجةً لتدفُّق الذَّهب إلى الولايات المتَّحدة لشراء السِّلع الأمريكيَّة من قبل الدُّول الأُخرى خلال فترة التَّحضير للحرب.

كما استمرَّ الذَّهب بالتَّدفُّق من بريطانيا لبعض الوقت بعد اندلاع الحرب؛ إلى أن تمكَّنت لندن من إبرام اتفاق إعارة وتأجير (Lend-Lease).

في بداية الحرب؛ دفع الاتِّحاد السُّوفييتيُّ للولاياتِ المتَّحدة بالذَّهب أيضاً؛ حيث تمَّ إرسال أوَّل سفينةٍ تحمل شحنةً من ١٠ أطنانٍ من الذَّهب من الاتِّحاد السُّوفييتيّ إلى الولايات المتَّحدة في أيلول عام ١٩٤١، إلَّا أنَّه لم يتمَّ الإعلان عن إجماليِّ كميَّة شحناتِ الذَّهب من الاتِّحاد السُّوفييتيّ إلى الولايات المتَّحدة خلال سنوات الحرب.

مع اندلاع الأعمالِ العدائيَّة النَّشطة في أوروبَّا؛ زاد تدفُّق الذَّهب إلى الولايات المتَّحدة، «لقد كان بالفعل الذَّهب الَّذي يبحث عن ملاذ آمن» فقد استلمت الولايات المتَّحدة، فقط، في الفترة من١٠ إلى ١٤ أيَّار عام ١٩٤٠؛ ٤٦ مليون دولار من الذَّهب، وعندما أصبح واضحاً أنَّ فرنسا ستنهار؛ أخذ الذَّهب يتدفَّق إلى الولايات المتَّحدة على نطاق واسع، ففي ٣-٤ حزيران عام ١٩٤٠ وحده؛ وصلت قيمة الذَّهب المشحون إلى الولايات المتَّحدة إلى ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار، هذا لم يكن سِرّاً، حتَّى إنَّ الصُّحف الإقليميَّة السُّوفييتيَّة كتبت عن هذه الأحداث عشيَّة الحرب، وهنا على وجه الخصوص، رسالة جريدة «أمرسكايا برافدا» المؤرَّخة في ١٠ يونيو ١٩٤٠: تفيد صحيفة «اكسلسيور» بأنَّ احتياطيَّات الذَّهب في إنجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا قد تمَّ شحنها إلى الولايات المتَّحدة، حيث تمَّ تحويل ما تُقدَّر قيمته بِـ ٧١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينيّ إلى بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، وهكذا فإنَّ قيمة احتياطيِّ الذَّهب الأجنبيِّ في الولايات المتَّحدة الآن تُقدَّر بِـ ٥٦ مليار ونصف الفرنك، ووفقاً للخبراء؛ فإنَّ عدَّة أطنان من الذَّهب قد «هاجرت» من بلدان مختلفة إلى أمريكا خلال سنوات الحرب، إلَّا أنَّ المعلوماتِ حول هذا الذَّهب الأجنبيِّ في الولايات المتَّحدة مجزأةٌ للغاية وغير دقيقة.

والأهمُّ من ذلك كلِّه؛ بدأ الذَّهب النَّازيُّ في الوصول إلى الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة منذ عام ١٩٤٤، على شكل جوائز، وقد أصبحت المعلومات حوله أكثرَ ندرة و«متناقضة».

بالطَّبع؛ لا يمكن أن يكونَ الذَّهب الَّذي تمَّ استلامه في الولايات المتَّحدة من دول أخرى جزءاً من الاحتياطيَّات الرَّسميَّة للخزانة الأمريكيَّة، فقد كانت أمريكا مجرَّد «غرفة تخزين» لذلك الذّهب، ومع ذلك؛ فبعضُ الحقائق من عالم الذَّهب تجعلنا نفكِّر اليومَ مليَّاً؛ وخاصّةً بعد الفضائح المستمرَّة المتعلِّقة بالذَّهب الألمانيِّ، والَّتي ظهرت منذ عامين،بعد أن طالبت ألمانيا باستعادة الذَّهب الَّذي تمَّ تخزينه في الولايات المتَّحدة منذ عقود، إلَّا أنَّ مسار تلك المطالبات كان يُشبه الدراما؛ مطالبة ألمانية باستعادته، تهرُّبٌ أمريكيٌّ، انسحاب وعودة إلى المفاوضات بعد سنة لتعرض الولايات المتحدة استعادة أشبه

بـ«ملعقة الشَّاي» وبشكل مختلف عن الشَّكل الَّذي تمَّ فيه تخزين الذَّهب في الأصل!.

وبالنَّظر إلى الأحداث الجارية في عالم الذَّهب، يتساءل المرء: هل كانت أرقام احتياطيّ الذَّهب الأمريكيّ الرَّسميّ الَّذي استخدمه الوفد الأمريكيُّ في مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤ حقيقيَّةً بالفعل؟ألم تكن هناك «هوامش»؟ ألم يُؤخذ بعين الاعتبار حجمُ الذَّهب الأجنبيّ الَّذي كان مخزَّناً في الولايات المتَّحدة في هذه الأرقام؟

في الواقع؛ تشير الكثيرُ من الحقائق إلى أنّ العمَّ «سام» كان مخادعاً؛ وبالأخصّ في مجال المال والذَّهب،

في الحقيقة، توجد مخازن الذَّهب الرَّئيسة الأمريكيَّة في «فورت نوكس» (كنتاكي) وفي جزيرة «مانهاتن» (نيويورك)، كما أنَّ المخازن الثَّانية المملوكة من قِبَل بنك الاحتياطيّ الفيدراليّ في نيويورك،وهو أحد البنوك الـ ١٢ الَّتي تُشكِّل مجلس الاحتياطيّ الفيدراليّ الأمريكيّ، فإذا كان أوَّل مرفق من مرافق التَّخزين هذه مخصَّصاً لاحتياطيَّات الذَّهب الخاصَّة بالولايات المتَّحدة؛ فإنَّ المرفق الثَّاني؛ مخصَّص للذَّهب الَّذي ينتمي إلى دول أخرى.

في الثَّمانينات من القرن الماضي؛ وصف الاختصاصيُّ المعتمد في مجال الذَّهب «إ. ف. أنكين» مستودع الذَّهب في نيويورك على النَّحو التَّالي: «غرفة تخزينٍ في أحشاءِ «مانهاتن» (أكبر مستودع للذَّهب ليس فقط في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ولكن أيضاً في العالم) نشأ في الثَّلاثينات؛ وذلك حين تعرَّضت العديد من الدُّول الأوروبيَّة للتَّهديد بسبب العدوان النَّازيّ، وبدأت في الاحتفاظ بجزء من احتياطيَّها من الذَّهب في نيويورك.

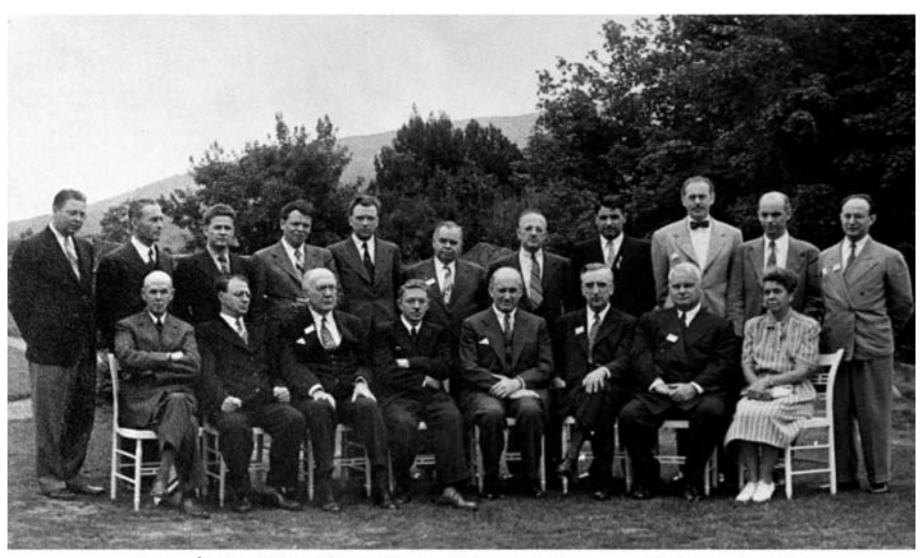
وعندما حصلت أوروبَّا الغربيَّة وبعض الدُّول الأخرى في الخمسينات من القرن الماضي على فرصةٍ لاستبدالِ مدَّخراتها المتنامية بالدُّولار مقابل الذَّهب؛ فإنها في الغالب لم تقم باستردادِ المعدن الأصفر إلى أراضيها، لكنَّها تركته للتَّخزين في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

وفي نهاية عام ١٩٧٢؛ بلغت كميَّة ذهبِ الدُّول الأخرى في الولايات المتَّحدة حوالي ١٢,٧ ألف طنّ، وترجع أسبابُ قيامِ العديد من الدُّول بتخزينِ احتياطيِّها من الذَّهب في الولايات المتَّحدة إلى أسباب اقتصاديَّة وسياسيَّة؛ حيث إنَّ معظم دول أوروبا الغربيَّة الَّتي تمتلك احتياطيَّات كبيرة من الذَّهب تُخزِّن جزءاً كبيراً منه في نيويورك باستثناء فرنسا الَّتي، وفقاً للتَّقاليد ولسياسة حكومتها، تُخزِّن احتياطيَّها من الذَّهب في أراضيها، وفي المجموع؛

يوجد ما يصل إلى ٢٠ ألف طنٍّ من الذَّهب النَّقديِّ في موقع ماديٍّ في الولايات المتَّحدة، وهذا يشكِّل حوالي ٦٠٪ من الاحتياطيَّات المركزيَّة للعالم الرَّأسماليِّ، علماً أنَّ هذه الكمِّيَّة لم تتغيَّر كثيراً في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كما أنَّ ذهب صندوق النَّقد الدُّوليِّ مخزَّن في قبوِ «مانهاتن».

مرَّةً أُخرى؛ وبالعودة إلى الأحداث الَّتي وقعت قبل ٧٠ عاماً، إلى مؤتمر «بريتون وودز» حيث صوَّت مندوبو ٤٤ دولة مشارِكة بالتَّوافق؛ على المقترحات الَّتي قدَّمها الوفد الأمريكيُّ؛ أي لصالح مقترحاتِ تحويل الدُّولار إلى عملة عالمية، فهل كانت حُجج الأميركيِّين، وخاصةً حجج رئيس الوفد الأمريكيِّ«ج. وايت» مقنعةً ولا يمكن إنكارها؟ بالطَّبع لا، وسَنُبيِّن أدناه أنَّ المشروع الأمريكيَّ للنِّظام الماليِّ والنَّقديِّ العالميِّ «برمَج» حدوث «التشوُّهات» وظواهر الأزمة والانهيار اللَّاحق في نفس النِّظام.

لكنَّ المندوبين في تلك اللَّحظة لم يكونوا يفكِّرون في المستقبل الضَّبابيِّ، وإنَّما في مشاكل اليوم الملحَّة، حيث سعت جميع دول العالم تقريباً لتلقِّي القروض الأمريكيَّة مقابل ولائِها في المؤتمر،وقد وعد العمُّ «سام» الجميعَ، كما قدَّم بعض القروض بعد الحرب (بطبيعة الحال، قروض بالدُّولار للتَّرويج للعملة الأمريكيَّة في العالم).



أعضاء وفود اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر عقد في بيرتون ووزد في العام 1944

ويمكن قراءة ذلك في أيِّ كتاب تَعْلِيمِيّ؛ فبعد الحرب العالميَّة الثَّانية، وحتَّى منتصف الخمسينات من القرن الماضي؛كانت الولايات المتَّحدة مُقرضةً احتكاريَّةً للقروض الحكوميَّة الدوليَّة، وبلغ حجم القروض الحكوميَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وغيرها من البلدان المتقدِّمة خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ ما قيمته ٣٠,٢ مليار دولار، ثلثيها لبلدان أوروبَّا الغربيَّة، وكان أكبرَها قرضٌ حكوميٌّ أمريكيٌّ للمملكة المتَّحدة بقيمة ٣,٧٥٠ مليون دولار، ولمدَّة ٥٠ عامًا،وبنسبة فائدةٍ بمقدار ٢٪ سنويَّاً.

كما ترافقت الشُّروط التفضيليَّة للقرض مع متطلباتِ الولايات المتَّحدة للمملكة المتَّحدة؛ مثل إلغاءِ قيودِ العملة وغيرها من الحواجز الَّتي تحُول دونَ اختراق رأسِ المال الأمريكيِّ لمنطقة الجنيه الإسترلينيّ.

في أيار ١٩٤٦، قدَّمت الولايات المتَّحدة قرضاً حكوميَّاً إلى فرنسا بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار(لمدَّة ٣٥ عاماً) بشرط استخدامِ نصف هذا المبلغ لدفع ثمن الموادِّ العسكريَّة الأمريكيَّة المتبقِّية بعد الحرب، وفي فرنسا أيضاً؛ تمَّ تقديم القروض بموجب «خطَّة مارشال» خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٥، وقد بلغ إجماليُّ المساعدات الأمريكيَّة لـ ١٧ دولة في أوروبَّا الغربيَّة حوالي ١٧ مليار دولار، وبلغت قيمة القروض الممنوحة لها حوالي ٦ مليارات دولار، ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن العمَّ «سام» كان دائماً (وما زال حتَّى يومنا هذا) مصرفيَّاً حذِراً، بل وحذِراً للغاية.

قدَّمت الولايات المتَّحدة قروضاً إلى دول أُخرى مقابل الذَّهب الأجنبيِّ الَّذي تمَّ تخزينه في أقبية بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، هذه الحقيقة واضحةً تماماً، لكنَّ الباحثين المحليِّين لا يذكرونها، في حين أنَّ الباحثين الأجانب يتحدَّثون عنها على مضضٍ للغاية وبشكلٍ مقتَضب، وبالتَّالي؛ لا تعتقد أنَّ حركة «المعدن الأصفر» في الولايات المتَّحدة انتهت بنهاية الحرب العالمية الثَّانية؛ لا على الإطلاق، وبالمناسبة؛ ظهر في ألمانيا في عام ٢٠٠٧ كتاب تحت عنوان: «الخريطة الألمانيَّة، لعبة الخدمات السِّريَّة المغلقة» كتبه الجنرال المتقاعد من البوندستاغ والرَّئيس السَّابق للمخابرات العسكريَّة الألمانيَّة «ج. كوموسوي»، نتعلَّم منه أنَّه في ٢١ أيَّار عام ١٩٤٩؛ أجبرت الولايات المتَّحدة مع حلفائها، ألمانيا على التَّوقيع على اتِّفاقٍ صنَّفه جهاز المخابرات الألمانيِّ بأعلى درجة من السرِّيَّة، حيث فرضت على جمهورية ألمانيا الاتِّحاديَّة بموجب هذه المعاهدة قيوداً شديدة على سيادتها حتى عام ٢٠٩٩، وعلى وجه الخصوص؛ كانت ألمانيا مُلزمةً بالاحتفاظ باحتياطيِّ الذَّهب في الخارج حتَّى يتمكَّن الحلفاء من ممارسة رقابةٍ فعَّالة على استخدامه.

ومن جهة أُخرى؛ من المعتقد أنَّه ومنذ بداية السِّتينات؛ بدأت الولايات المتَّحدة تفقد احتياطيَّاتها من الذَّهب، لأنَّ ميزان مدفوعاتها أصبح سلبيَّاً بشكل مطَّرد، ولكنَّ العديد من شركائها التجاريِّين والاقتصاديِّين بدؤوا في تجميع هذا الذَّهب. (صحيح، وذلك مكتوب في الكتب، لكنه غير كامل).

والحقيقة هي أنَّ ذهبَ العديد من الدُّول، ببساطة، سافر مئات الكيلومترات دونَ مغادرة الولايات المتَّحدة، ممَّا زاد من احتياطيَّاتها الرَّسميَّة على الورق.

إليكم ما كتبه خبير الذَّهب الشَّهير «بيتر بيرنشتاين» حول هذا الموضوع في فترة السِّتينات من العقد الماضي: «تمَّ نقل قضبان الذَّهب من احتياطيِّ الذَّهب الأمريكيِّ في «فورت نوكس» إلى خزائن بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك الَّتي صمِّمت لتخزين الذَّهب الأجنبيِّ».

صحيح، يضيف: «إذا تمَّ نقل الذَّهب إلى الفرنسيين (إلى البنك الفرنسي)»، أي إنَّ فرنسا كانت الدَّولة الوحيدة الَّتي لم ترغب في المشاركة في هذا المخطَّط الَّذي سمح للعم «سام» بإبقاء الدُّول الأخرى «مقيَّدة».

ولكن ماذا عن اليوم؟ باعتبار الذَّهب الأجنبيِّ «حُجَّة» قويَّة للسِّياسة الماليَّة الدوليَّة، هل بقي الذَّهب الأجنبيُّ في الولايات المتَّحدة في القرن الحادي والعشرين؟ في الواقع كانت المنشورات حولَ مكانِ وكيفيَّة تخزين الذَّهب من الاحتياطيَّات الرَّسميَّة لكلِّ دولة على حدة؛ قليلةً للغاية بشكل عامٍّ،كما أنَّ المعلومات الواردة عنها ما تزال نادرة جدَّاً، فعلى سبيل المثال؛ قال عضوُ مجلسِ إدارة البنك المركزيِّ الألمانيِّ في مقابلة مع «هامبورغ ويكلي ستيرن» في نشرة أخباريَّة عمرها عشر سنوات عن الذَّهب «الخارجيِّ» لألمانيا؛ الدَّولة الَّتي لديها ثاني أكبر احتياطيٍّ للذَّهب (بعد الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة): «إن معظم الذَّهب «احتياطيَّات» ألمانيا، والَّذي تمَّ شراؤه على شكلِ سبائك ذهبيَّة هو خارج البلاد، ويتمُّ تخزينه في بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، وفي بنك إنجلترا في لندن، وفي بنك فرنسا الوطنيِّ في باريس (ما مجموعه ٢٧٤٧٠٨ قطعة بوزن ١٢,٥ كيلغرام لكلٍّ منها)، و يتمُّ تخزين الجزء الأكبر من السَّبائك في مخبأٍ آمن في «مانهاتن» تحت إدارة الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الَّذي يدير أكبر مستودعٍ للذَّهب في العالم، كما أنَّ هناك ما مجموعه ٥٥٠ ألف قضيبِ ذهب ينتمي إلى ٦٠ دولة في العالم يتمُّ تخزينها هناك».

اليوم، هناك المزيد من المنشورات عن الذّهب الأجنبيّ في الولايات المتّحدة، وقد أثار الموضوع اهتمامَ وسائل الإعلام العالميَّة وبالأخصّ ما يتعلّق بـ« الفضيحة الذهبيَّة»، الّتي أطلقها البوندستاغ منذ عامين.

في نهاية عام ٢٠١٢؛ تمَّ تخزين أكثرَ من ثُلثي إجماليّ احتياطيَّات الذّهب الألمانيَّة الرَّسميَّة خارج البلاد، أي إنّ ما يقرب من ٣,٤ ألف طنٍّ موزَّع على الشكل التَّالي: ١,٥٣٦ طنّ في أقبية بنك الاحتياطيّ الفيدرالي في نيويورك، ٣٧٤ طنّ في أقبية في بنك فرنسا، ٤٥٠ طنّ في أقبية بنك إنجلترا، وعندما طالبت ألمانيا باستعادة الذَّهب من الولايات المتَّحدة؛ لجأت واشنطن إلى الحِيَل المختلفة حتَّى لا تفي بهذا المطلب، ولاقت القصَّةُ ضجَّةً كبيرة.

إليكم أحدث المعلومات حول الذَّهب الأجنبيّ المخزَّن في بنك الاحتياطيّ الفيدراليّ في نيويورك: استشهد الخبير الغربيُّ في مجال الذَّهب «دانييل ترديمان» في عام ٢٠١٣ بالمعلومات التَّالية: «اِعتباراً من منتصف عام ٢٠١٠ عهدت ٣٦ دولة أجنبيَّة اليوم على الأقلّ بجزء من احتياطيَّها من الذَّهب إلى الاحتياطيّ الفيدراليّ، ووفقاً للاحتياطيّ الفيدراليّ؛ تثق هذه الحكومات في احتياطيّ «نيويورك»، حيث إنَّها راضية عن الأمان الَّذي يوفِّره، والخدمات الَّتي يقدِّمها، وكذلك عن موقعه المناسب في وسط الحيّ الماليّ في نيويورك.

ويُعتَقد أنَّ بنك الاحتياطيّ الفيدراليّ في «نيويورك» يحتفظ بـ ٢١٦ مليون أونصة «تروي» (المصدر: بنك الاحتياطيّ الفيدراليّ في نيويورك)، و بلغ إجماليُّ الودائع في القبو(السّرداب) في عام ٢٠٠٨ - ٢١٦ مليون أونصة، ومع العلم أنَّ أونصة «تروي» من الذَّهب (أُوقيَّة «تروي») أثقل بـ ١,١ مرَّة من الأُونصة القياسيَّة، وإجمالاً؛ كان هذا يمثِّل ٢٢٪ من جميع احتياطيّ الذَّهب على الأرض، ومع الأخذ في الاعتبار سعرُ السُّوق البالغ ١٨١،١ دولار؛ فقيمة هذا الذَّهب حوالي ٢٥٥ مليار دولار».

يجب أن يكونَ القارئ قد لاحظ أنَّ منشور ٢٠٠٤ المذكور أعلاه يقول إنَّ ٦٠ دولة قد خزَّنت الذَّهب في الاحتياطيّ الفيدراليّ بنيويورك، ولكنَّه لم يتمَّ ذكر سوى ٣٦ دولةً في منشور ٢٠١٣.

أعتقد أنَّه ليس هناك الكثير من الدّقة هنا، فكلُّ شيءٍ تقريباً، وفي الواقع، تنصُّ منشورات المؤسَّسة المذكورة صراحةً على ما يلي: «يُقدِّم بنكُ الاحتياطيّ الفيدراليّ في نيويورك «سردابه» للبنوك المركزيَّة والمؤسَّسات الرَّسميَّة الدُّوليَّة لإيداع وتخزين الذَّهب، ويقوم البنك بتخزين البيانات عن جميع أصحاب الحسابات والمعاملات بشكلٍ سرِّي».

وبالتَّالي؛ يتمُّ تصنيفُ قائمة الدُّول العميلة، ولكنْ لا يُمكن الإبلاغ عن ذلك إلَّا من قِبَلِ الدُّول العميلة نفسها.

- بالمناسبة، هناك معلوماتٌ تفيد بأنَّ الِاتِّحاد الرُّوسيِّ هو أيضاً عميلٌ لبنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك.

على الأقل؛ هذه المعلومات موجودةٌ في منشورٍ حَسَن السُّمعة بعنوان «ذهبُ روسيا»، للمؤلِّف «فاليري فلاديميروفيتش روداكوف»، الَّذي شغل منصبَ نائبِ وزير الماليَّة في الِاتِّحاد الرُّوسيِّ في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، والَّذي كان بالفعل قد أشرف على قضايا الذَّهب.

اليوم؛ تُعتبر الولايات المتَّحدة، وأيضاً المملكة المتَّحدة وفرنسا وسويسرا بمثابةِ «الحافظ» أو «الحارس» للذَّهب الأجنبيِّ، علاوةً على ذلك؛ فإنَّ «البنك الوطنيَّ السُّويسريَّ» (البنك المركزيّ للبلاد) لا يؤدِّي وحدَه دورَ «الحارس»؛ بل يؤدِّيه أيضاً بنكُ التَّسويات الدُّوليَّة (BIS) الموجود في سويسرا.

في هذه القائمة القصيرة؛ يقع نصيب الأسد من كلِّ الذَّهب الأجنبيِّ على دولتين؛ الولايات المتَّحدة وبريطانيا العُظمى.

يلخِّص الجدول ٢,١ أحدثَ البيانات المتاحة لهذين البلدين (الجدول ٢,١).

احتياطيَّات الذَّهب الموجودة في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى (اعتبارًا من ١ أكتوبر ٢٠١٢، بالطن المتري)

	الولايات المتَّحدة وبريطانيا	بريطانيا العظمى	الولايات المتَّحدة
الذَّهب الخاصّ	٨,٤٤٣,٨	٣١٠,٣	٨,١٣٣,٥
الذَّهب الأجنبيّ الموجود للتَّخزين	١١٢٦٥,٢	٥٠٦٧,٧	٦،٢٠٠،٥
إجماليّ الذَّهب الخاصّ والأجنبيّ	١٩,٧١٢	٥,٣٧٨	١٤,٣٣٤
نسبة حجم الذَّهب الأجنبيّ المخزَّن	٥٧,٢٪	٩٤،٣٪	٤١,١٪

تُخزِّنُ الولايات المتَّحدة وبريطانيا العُظمى في أقبية بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك وفي بنك إنجلترا؛ الذَّهب الأجنبيَّ بكميَّات تتجاوز ١١ ألف طنّ، ويُشارُ إلى أنَّ

الذَّهب الأجنبيّ في المملكة المتَّحدة يفوق ١٦ ضعفَ الذَّهب الخاصّ بها (الَّذي تملكه)، كما يبلغ الذَّهب الأجنبيُّ في الولايات المتَّحدة ما نسبته ٧٦٪ من احتياطيَّاتها من الذَّهب، حيث يُخزِّن بنك إنجلترا الذَّهب من مختلف البلدانِ الأعضاءِ في «الكومنولث» البريطانيّ (أستراليا وكندا والهند وغيرها)، ويلعب بنك إنجلترا اليومَ دوراً كبيراً؛ ليس فقط بالنِّسبة لدول «الكومنولث»، ولكن أيضاً لدول أوروبَّا القاريَّة، حيث تُخزِّن النِّمسا على سبيل المثال ٨٠٪ من احتياطيَّاتها من الذَّهب في بنك إنجلترا، وهولندا ١٨٪، وألمانيا ١٣٪، و هناك عملاء من دول أخرى،على سبيل المثال، ويخزِّن بنكُ المكسيكِ المركزيُّ ٩٥٪ من احتياطيَّاته من الذَّهب في بنك إنجلترا، و تضع المنظَّمات الَّتي تُدعى بنوك السَّبائك (بنوك السبائك الذَّهبيَّة الخاصَّة) الذَّهب أيضاً في بنك إنجلترا، كما يتمُّ وضع جزءٍ من الذَّهب الأجنبيِّ في بنك إنجلترا على أساس اتفاقيَّات التَّخزين، ويدفع العملاءُ الأجانب مقابلَ هذه الخدمة، وهكذا يتمُّ وضعُ جزءٍ من الذَّهب في حسابات الودائع الَّتي يتمُّ استحقاقُ الفائدة عليها.



لذلك فإنَّ موضوع الذَّهب الأجنبيِّ في الولايات المتَّحدة هو من المحرَّمات للغاية، حيث إنّه ومنذ انعقاد مؤتمر «بريتون وودز»، أصبح هذا الذَّهب أقوى وسيلةٍ تتَّبعها الولايات المتَّحدة للضَّغط، كما تواصل اِتِّباعَها من خلال ما يُسمَّى سياسة «باكس أمريكانا»[1]، و في

(١) باكس أمريكانا: حالة من السَّلام الدُّولي النِّسبيِّ الَّذي تعتبره الولايات المتَّحدة (أو المملكة المتَّحدة يتمُّ تحت إشرافِها).

الوقت نفسه؛ نرى أنَّ الولايات المتَّحدة في القرن الحادي والعشرين لم تعد مُحتكِراً في توفير «خدمات التَّخزين» لِـ «المعدن الأصفر» للدُّول الأُخرى كما كان الحال أثناء مؤتمر «بريتون وودز»، ومن المهمِّ مراعاةُ ذلك لفهمِ الألعابِ الَّتي يتمُّ لعبها حول مشروع «بريتون وودز٢»، فهل تستعدُّ لندن للانتقامِ من واشنطن الَّتي هزمتهَا في مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤؟

مؤتمر «بريتون وودز» وَالاتِّحاد السُّوفييتيّ

كما قلنا بالفعل؛ يصادف هذا العامُ مرورَ ٧٠ عاماً على مؤتمر «بريتون وودز»، والَّذي شكَّلت قراراته أساسَ النِّظام النَّقديِّ والماليِّ العالميِّ بعد الحرب، وقد شارك الاِتِّحادُ السُّوفييتيُّ في هذا المؤتمر، وفي هذا الصدد، تُثار العديدُ من الأسئلة: ماذا يعني قرارُ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ المشاركةَ في أعمال المؤتمر؟ وماذا عن موقف الوفد السُّوفييتيِّ؟ هل وقَّع اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة على وثائق المؤتمر؟ كيف أثَّرت قراراتُ المؤتمر على الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ؟

وللتَّذكير؛ عُقد المؤتمر في الفترة من ١ تموز إلى ٢٢ تموز ١٩٤٤ في الولايات المتَّحدة في مكان يُسمَّى «بريتون وودز» (في ولاية «نيو هامبشاير»)، وكان الهدف من المؤتمر هو تسوية العلاقات النَّقديَّة والماليَّة الدُّوليَّة مع نهايةِ الحربِ العالميَّة الثَّانية، وكان الاسمُ الرَّسميُّ الكامل للمؤتمر هو: مؤتمرُ الأممِ المتَّحدة النَّقدي والماليِّ، وحضر المؤتمر ٧٣٠ مندوباً من ٤٤ دولة أعضاء في التَّحالف المناهض لِـ«هتلر».

شارك الاِتِّحاد السُّوفييتيُّ في أعمال المؤتمر الَّذي ترأَّسه وزير الخزانةِ الأمريكيُّ «هنري مورجينثاو»، بينما ترأَّس الوفدَ الأمريكي مسؤول كبير من وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة «هاري وايت»، وترأَّس الوفدَ البريطانيَّ الاقتصاديُّ الشَّهير والمسؤول بوزارة الماليَّة في المملكة المتَّحدة «جون م. كينز»، وترأَّس وفدَ اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة نائبُ وزير الخارجيَّة «م. ستيبانوف»، بينما ترأَّس الوفدَ الصِّينيَّ «تشيانغ كاي شيك».

من الجدير ذكرُه أنَّ نبرةَ وسياقَ المؤتمر قد تحدَّدا من قِبَل وفدي الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى، حيث كان «ه. وايت» وَ«ج. كينز» قد أعدَّا مقترحاتٍ مُسبقة للنِّظام النَّقديِّ والماليِّ العالميِّ لما بعدَ الحرب.

وخلالَ المؤتمر؛ تلاقت مواقفُ «وايت وكينز» في بعض النُّقاط، ولكنْ كانت هناك اختلافاتٌ جوهريَّةٌ، حيث اقترح «كينز» إنشاءَ غرفةِ مقاصَّة دوليَّة وإدخالَ وحدةٍ نقديَّة فوقَ

وطنيَّة للتَّسويات بينَ الدُّول؛ تُسمَّى «مصرفي»، وأوصى برفض استخدام الذَّهب كأموالٍ عالميَّة، بينما اقترح «وايت» استخدامَ الدُّولار الأمريكيِّ كأموال عالميَّة، وقد تمَّ التَّعامل مع هذه القضيَّة منذُ عام ١٩١٤ من قِبَل مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، لذلك؛ فقد كانت أمريكا مستعدَّة لتوفير التَّبادل الحرِّ للدُّولار مقابلِ «المعدن الأصفر» على أساسِ معادلٍ ثابت من الذَّهب.

ومن أجلِ الحفاظ على ميزان مدفوعاتِ الدُّول الفرديَّة والمحافظة على استقرار أسعار الصرف (مقابلَ الدُّولار الأمريكيِّ)، اُقتُرحَ إنشاءُ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ (IMF)، والَّذي سيصدر قروضاً من أجل الاستقرار في الدُّول.

كما أنَّه وبهدف إصلاح اقتصادِ ما بعد الحرب؛ تمَّ اقتراحُ إنشاءِ البنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير (IBRD)، والَّذي سيصدر القروضَ والائتمانَ لتنفيذ المشروعات الاستثماريَّة.

بطبيعة الحال؛كانت مقترحاتُ «كينز» تعكس مصالحَ بريطانيا العُظمى في المقام الأوَّل، وكذلك كانت مقترحات «وايت» مكرَّسة لخدمة مصالح الولاياتِ المتَّحدة.

في النِّهاية؛ فاز موقف الولايات المتَّحدة، ليس لأنَّ «وايت» كان أكثرَ إقناعاً، ولكنْ بسبب القوَّة العسكريَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة الأمريكيَّة والَّتي مثَّلها «وايت».

نكرِّرُ أنَّه بحلول هذا الوقت؛كان حوالي ٧٠ ٪ من احتياطيَّات الذَّهب في العالم (بدون الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ) مخزَّناً في أقبية وزارة الخزانة الأمريكيَّة.

رجلُ الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ في وزارة الخزانة الأمريكيَّة!

بطبيعة الحال؛ اِتَّخذ «ستالين» القرارَ بشأن مشاركة اِتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة، لكنَّ القرار كانَ أبعدَ ما يكون عن البساطة، وكان من الواضح أنَّ واشنطن سوف تستخدم المؤتمر لتكريس هيمنتِها الماليَّة والاقتصاديَّة في عالم ما بعد الحرب، فبرغمِ أنَّ الحرب كانت لا تزال مستمرَّة، وكان الحلفاء لا يزالون يستعدُّون لفتح جبهة ثانية؛ إلَّا أنَّ نتيجة الحرب كانت واضحةً، ولم تُثِر الهيمنة الأمريكيَّة أيَّ شكوك، كما كان من الواضح أيضاً أنَّ بريطانيا ستضطرُّ إلى التَّخلِّي عن الولاياتِ المتَّحدة في المؤتمر، ذلك لأنَّ بريطانيا العُظمى كانت تكافح بالفعل حتَّى لا تفقدَ نظامها الاستعماريَّ ولا تصبح دولةً من الدَّرجة الثَّانية.

في ذلك الوقت؛ لم تكن الأمم المتَّحدة قد أُنشِئت بعد، وهكذا اتَّخذت واشنطن بالفعل مبادرةَ الدَّعوة إلى تسمية مؤتمر «بريتون وودز» بمؤتمر الأمم المتَّحدة من أجل رفع أهميَّة تلك القرارات على ما يبدو، بحيث يتمُّ اعتماد القرارات بدون إيِّ تشكيك.

كان لِـ«ستالين» علاقة جيِّدة (ربمَّا يقول المرء؛ ثقة) مع الرَّئيس الأمريكيِّ «فرانكلين روزفلت»، فخلالَ الاجتماعاتِ الشَّخصيَّة لِـ«ستالين» مع «روزفلت»؛ كان من الممكن الاتِّفاقُ على الكثير، كما أنَّ «روزفلت» ذهب للقاء الزَّعيم السُّوفييتيِّ من أجل مناقشة العديد من القضايا، ولكنْ لا توجد علامات على أنَّ «روزفلت» شارك بنشاطٍ في التَّحضير لمؤتمر «بريتون وودز»، ويُعتَقد أنَّ مقترحات الوفد الأمريكيَّ أعدَّها شخصيَّاً مسؤولٌ كبير في وزارة الخزانة الأمريكيَّة (وزارة الخزانة) «هاري وايت» (الَّذي عُيِّن بعد ذلك رئيساً لهذا الوفد).

ومن المثير ذكره؛ أنَّه تمَّت دراسة شخصيَّة «هاري وايت» بنشاط، ونوقِشت من قبل العديد من الاقتصاديِّين والمؤرِّخين ومُنظِّري نظريَّة المؤامرة لعدة عقود، وهناك جدل حول ما إذا كان «وايت» جاسوساً سوفييتيَّاً أم لا.

في دراسة لسيرة «وايت» الشخصيَّة؛ يُذكِّر «ريز» بعلاقات «وايت» السرِّية مع الحزب الشُّيوعيِّ الأمريكيِّ، وحتَّى يُشتبه في قيامه بالتَّجسُّس لصالح الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ. كما أنَّ المنشقَّ الفارَّ «أوليغ جورديفسكي» يُصرِّح بثقة أنَّه تمَّ تجنيد «وايت» في الأعوام ١٩٣٥

و١٩٣٦، من قبل جهاز الاستخبارات السُّوفييتيّ «NKVD»، على ما يبدو؛ كان «وايت» متعاطفاً مع الِاتِّحاد السُّوفييتيّ، وكان يحلم أن يعتمَد عالمٌ ما بعد الحرب على علاقة تحالف مستقرَّة بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والِاتِّحاد السُّوفييتيّ، وربَّما ساهم «وايت» في اعتمادِ بعض القرارات لصالح الِاتِّحاد السُّوفييتيّ (في وزارة الماليَّة، كان مسؤولاً عن التَّعاون الماليّ الدُّوليّ)..

كما أنَّ هناك أيضاً أدلَّة دامغة على أنَّ «وايت» قد نقل وثائقَ سريَّة إلى موسكو من خلال وسطاء سوفييت يقيمون في الولايات المتَّحدة، وهكذا؛ فإنَّه انتهكَ القوانين الأمريكيَّة، وتلك حقيقةٌ مثبتة تماماً، و لكنْ هل كان جاسوساً محترِفاً؟ ذلك يبقى هذا السُّؤال الكبير.

في الواقع؛ لا يتعلَّق الأمر بِـ «تجسُّس وايت» أو في أيِّ نشاطٍ غيرِ قانونيٍّ آخر، ولكنْ حول مصالحِ الِاتِّحاد السُّوفييتيّ الَّتي أخذها «وايت» في الاعتبار من خلال البرنامج الَّذي قدَّمه لمؤتمر «بريتون وودز».

من الواضح أنَّ دور ومكانة الِاتِّحاد السُّوفييتيّ لم تتوافق مع وضعه كقوَّة عُظمى في نموذج الهيكل الماليّ والنَّقديّ للعالم الَّذي دفعه «وايت» في المؤتمر لفترةٍ ما بعد الحرب، علاوةً على ذلك، وبسبب وجوده داخل هذا النِّظام النَّقدي والماليّ؛ فقد خسر الِاتِّحاد السُّوفييتيُّ هذا الوضع بسرعة كبيرة.

كان النِّظام يركِّز على الولايات المتَّحدة، وبشكل أكثرَ تحديداً؛ فقد تمحور هذا النِّظام حول الدُّولار، وهكذا لم يكن ممكناً لِلِاتِّحاد السُّوفييتيّ أن يكون في مثل هذا النِّظام حتَّى كشريكٍ صغيرٍ لواشنطن (مثل بريطانيا العُظمى)، ولكنْ فقط كدولة من الدَّرجة الثَّانية.

وبمجرَّد إلقاءِ نظرةٍ على المعالم الكميَّة البحتة للنِّظام في المستقبل، والَّذي صِيغ تحتَ ضغط من الولايات المتَّحدة في المؤتمر، حيث تمَّ اعتماد تقسيمات الحصص والتَّصويت لصالح صندوق النَّقد الدُّوليّ.

في الواقع؛ تمَّ تحديدُ إجماليّ حصصِ صندوقِ النَّقدِ الدُّوليّ ممثَّلة بمبلغ ٨,٨ مليار دولار، وفيما يلي بيان لكيفيَّة توزيع هذه الحصص في إطار الخمسة الكبار (مليار دولار):

- الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ٢,٧٥.
- إنجلترا ١,٣.
- الِاتِّحاد السُّوفييتيّ ١,٢.
- الصِّين ٠,٥٥.
- فرنسا ٠,٤٥.

كما تحصل كلُّ دولة عضو في الصَّندوق «تلقائيَّاً» على ٢٥٠ صوتاً، بالإضافة إلى تصويتٍ إضافيٍّ مقابل كلِّ ١٠٠ ألف دولار(الحصَّة الخاصَّة).

ونتيجة لذلك؛ بلغ إجماليُّ الأصوات ٩٩ ألفَ صوت، حيث حصلت الولايات المتَّحدة على ٢٨,٠، وبريطانيا العظمى ١٣,٤، والِاتِّحاد السُّوفييتيُّ ١٢,٠، والصِّين ٥,٨، وفرنسا ٤,٨ ٪، بينما حصلت ثلاثُ دول فقط من الخمسة الكبار؛ الولايات المتَّحدة و «شركاؤها» الصِّغار» بريطانيا العظمى وفرنسا على ٤٦,٢٪ من الأصوات، وكان هذا أكثر من كافٍ لحثِّ واشنطن على اتِّخاذ أيِّ قرارات تحتاجها في الصَّندوق.

المصمُّمون الحقيقيُّون لِـ«بريتون وودز»

بالمناسبة؛ أعتقدُ أنَّ العديد من الباحثين يبالغون في تقدير دور «ه. وايت» في إنشاء النِّظام النَّقديِّ والماليِّ بعد الحرب، وبادئ ذي بدء؛ فإنَّ الكلمة الأخيرة في وزارة الخزانة الأمريكيَّة لم تكن مُلكاً لِـ«هاري هيكستر وايت»، ولكن للوزير «هاري مورغينثاو».

شغل «مورغينثاو» منصبه كوزيرٍ منذ عام ١٩٣٤، ولم يكن أسوأ من «وايت»، فلقد كان ضليعاً في تعقيدات التَّمويل العالميِّ، وقد أشرف «مورغينثاو» على عمل «وايت» بشأن إعداد المقترحات الأمريكيَّة، وعلى الأرجح؛ يمكن أن يُسمَّى الأخير كفنَّانٍ مؤهَّل.

ومع ذلك؛لم يكن «مورغينثاو» هو الملاذ الأخير، فاليوم؛ نادرا جدا ما نتذكَّر «مارين إكليس»؛ هذه الشخصيَّة الَّتي كانت تشكِّل رقماً خطيراً للغاية مثل «مورغينثاو»، كان «إكليس» في أعلى مستويات السُّلطة منذ عام ١٩٣٤، أي إنَّه أصبح رئيسَ مجلسِ محافظي نظام الاحتياطيِّ الفيدراليِّ.



مور غنثاو وكينز على هامش المؤتمر

عمل «مورغينثاو» و«إكليس» معاً، واستقال الأوَّلُ فقط في عام ١٩٤٥، والثَّاني في عام ١٩٤٨، ويمكن القول إنَّ «إكليس» جاء لِـ«أوليمبوس»[١] من خلفيَّة القوَّة النَّقديَّة لرجال الأعمال، حيث إنّه كان مليارديراً من «الصَّفِّ الأوَّل». ولكنَّه في الوقت نفسه؛ ظلَّ دائماً شخصيَّة عامَّةً صغيرة، وهذا ليس مفاجئاً، وقد حافظ على أوثق العلاقات مع بنوك «وول ستريت»، والَّتي كانت،كما تعلمون، المساهمةَ الرَّئيسةَ في الاحتياطيّ الفيدراليّ.

وهكذا؛ فإنَّ الأفكار الرَّئيسَة لهيكل ما بعد الحرب للعالم الماليِّ جاءت من المصرفيِّين ومن الاحتياطيِّ الفيدراليّ؛ أيْ من ممثِّلي القلَّةِ الماليَّة العالميَّة الَّذين كانوا يستعدُّون لمشروع يُسمَّى «الحرب العالميَّة الثَّانية» وأرادوا الآن جنيَ فوائدِ هذا المشروع، أمَّا بالنِّسبة لِ «وايت»؛ فقد تمَّ وضعُه على الورق فقط ليعبِّر عن خطط المصرفيِّين لمنظَّمة ما بعد الحرب العالميَّة.

بالمناسبة؛ لم يكن الرَّئيس «ف. روزفلت» مقبولاً كثيراً في هذا «المطبخ» الَّذي كان يتمُّ فيه إعداد النِّظام الماليِّ العالميِّ المستقبليّ.

(١) أوليمبوس: منزل للآلهة الرَّئيسَة الاثني عشر، الَّتي تمَّ تحديدها في العصور القديمة في جبل «أوليمبوس» شمال اليونان.

لماذا ذهب «ستالين» إلى المؤتمَر؟

أعتقد أنَّ «ستالين» كان يعرف نتائج أعمالِ المؤتمر المخطَّط له قبل وقتٍ طويل من بدء عمله، ليس فقط لأنَّ «وايت» أو بعض «الجواسيس» الآخرين من وزارة الخزانة الأمريكيَّة قاموا بنقلِ برنامج الوفد الأمريكيِّ ومشاريع قراراتِ المؤتمر إلى موسكو من خلال تلك القنوات. من الجدير ذكرُه؛ أنَّه في وقت مبكِّرٍ من عام ١٩٤٣؛ عبَّرَ «كينز» وَ«وايت» في كثير من الأحيان وبصراحةٍ عن أفكارهم ومقترحاتهم بشأن الهيكل المستقبليّ للنِّظام الماليّ العالميّ، ولمْ تخَفْ واشنطن كثيراً من الكشف عن طموحاتها الإمبرياليَّة وخططها لتحويلِ الدُّولار إلى عملة عالميَّة، ومع ذلك؛ فقد قررَّ «ستالين» مشاركة الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ في أعمال المؤتمر، حيث كان يسترشدُ بالاعتباراتِ التَّكتيكيَّة البحتة، فلماذا لا تشارك إذا أراد الحلفاء الأمريكيُّون ذلك؟.

في المقابل؛ اعتمد «ستالين» على مجاملات مقابلة من «روزفلت»، وبالطَّبع؛ من الأسباب الَّتي دفعت «ستالين» إلى المشاركة نرى:

أولاً: توقَّع أن تفتح أمريكا أخيراً جبهةً ثانية وأن تتصرَّف بنشاطٍ في ساحة المعركة، فمن المؤكَّد أنَّ ألمانيا النَّازيَّة سوف تُهزَم بدون أمريكا، لكن؛ مع فتح الجبهة الثَّانية؛ يمكن أن تنتهي الحرب في وقتٍ مبكِّر، وستكون خسائرنا البشريَّة أقلَّ (حسبَ تصوّر ستالين).

ثانياً: استمرارُ برنامج الإقراض الأمريكيِّ الإقراض والتَّأجير (American Lend-Lease)» الَّذي بموجبه تصل الأسلحة والمعدَّات والموادُّ الغذائيَّة وغيرها من السِّلع إلى الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيثُ تمَّ تمديد فترات البرنامج المذكور بشكل دوريٍّ، وكان «ستالين» يعتمد على هذه الإمدادات المستمرَّة.

ثالثًا: كان «ستالين» كذلك يأمل في الحصول على مساعدات من الولايات المتَّحدة في نهاية الحرب.

من الجدير ذكره؛ أنَّه وفي نهاية عام ١٩٤٣؛ عُقِد اجتماع بين «ستالين» وَ«روزفلت» في طهران، وعد فيه الأخيرُ تزويد الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ قرضاً بقيمة ٦ مليارات دولار.

إذاً وباختصار؛ أجبرت «العلاقات مع الحلفاء» ستالين على «الالتحاق» بمؤتمر «بريتون وودز».



جوزيف فيساربونوفيتش ستالين

أخيراً؛ تمَّ تعزيز قرارِ «ستالين» بالمشاركة في ربيع عام ١٩٤٤، عندما تلقَّت موسكو تقريراً سريَّاً من عميل المخابرات السُّوفييتيِّ «دونالد ماكلين» (كامبريدج ٥) في واشنطن (عمل دونالد هناك كسكرتيرٍ أوَّل في السَّفارة البريطانيَّة) حيث أفاد برنامج التَّشفير أنَّ واشنطن مستعدَّة لزيادة القرض إلى ١٠ مليارات دولار.

وعلى هذا الأساس؛ أبلغ مفوَّض الشَّعب للشُّؤون الخارجيَّة «فياتشيسلاف مولوتوف» (من خلال السَّفير السُّوفييتيِّ «أندريه جروميكو» في واشنطن) مباشرةً وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة باستعدادِ الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ المشاركةَ في المؤتمر.

لم تكنْ موسكو لا تعرف «إلى أين سيؤدِّي هذا المنحنى» في النهاية، ولكن من أجل ١٠ مليارات دولار؛ يمكنك أن تشعر بحاجةِ وضرورةِ المشاركة.

مراقبون متواضعون

في المؤتمر نفسه، كان أداء الوفد السوفيتي «سلبياً» حيث فضل الوفد الاستماع أكثر من المشاركة الفعليَّة، كما راقب المعارك الأنجلو أمريكيَّة، بالمناسبة ترأس الوفد، السَّيد ستيبانوف، نائب المفوض الشَّعبي للتِّجارة الخارجيَّة، وهو شخصيَّة غير معروفة (مقارنة مع شخصيَّات معروفة مثل «جون كينز» أو «هاري وايت» أو «شيانج كاي شيك»)، إلا أنَّ الوفد لم يتعرض لمضايقات من أي وفد آخر (تصرف الوفد كمراقب متواضع).

يعتقد بعض الخبراء أنَّ برنامج العمل البريطانيّ كان أكثر موضوعيَّة وفائدة بالنِّسبة للاتِّحاد السوفييتي من البرنامج الأمريكي، ولكن وكما يقال: «جذر الفجل ليس أكثر حلاوة».

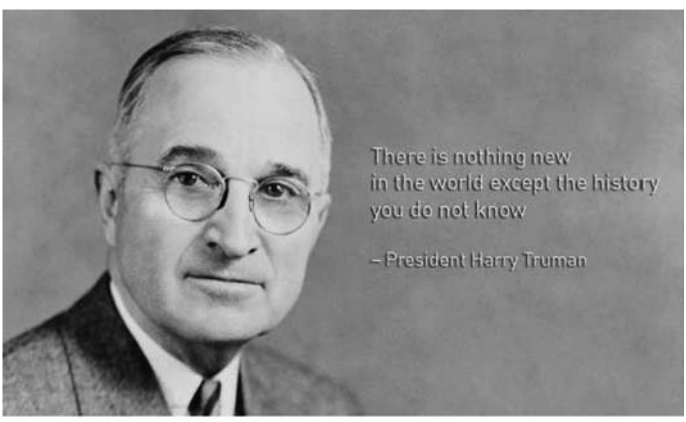
في الواقع، تطَّرق الوفد السوفييتي «خلال المؤتمر» إلى القضايا الخاصَّة فقط، حيث شارك في مناقشة أسئلة حول المساهمات في الصندوق (صندوق النقد الدولي). مع أنه قد كتب في مسودة ميثاق معدة سلفا للصندوق، أن المساهمات تتم بالذهب وبالعملة الوطنية الخاصة، ويجب أن يكون الجزء الذهبي من المساهمة مساوياً لـ ٢٥٪ من الحصة، ومع ذلك قدم الوفد السوفييتي اقتراحًا بتحديد مساهمات الذَّهب للدول التي تعرضت أراضيها لأضرار كبيرة من الأعمال العدائيَّة أو الاحتلال بمقدار ثلاثة أرباع المعايير المقترحة، لكن المؤتمر رفض ذلك، عموماً، كان هناك شرط آخر يتعلَّق بالذَّهب أيضاً ينصُّ على أنَّه يجب وضع الجزء المادي «المعدني» من المساهمة في الصندوق في مخازن الولايات المتَّحدة الأمريكية بكل الأحوال تمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق امتياز خاص سمح له بالاحتفاظ بالجزء الذهبي من المساهمة على أراضيه.

في النِّهاية، وقَّع الوفد السوفييتي على بيان المؤتمر، وتم الاتفاق على جميع القرارات الأخرى، وغادر الوفد مدينة بريتون وودز الهادئة بأدب.

بعد «بريتون وودز»

كان يتعيَّن على الدُّول المشاركة التَّصديقُ على القرارات المتَّخذة في المؤتمر بحلول نهاية عام ١٩٤٥، ولم يكن لدى «ستالين» وقت للتَّفكير بعناية في خطواتنا التَّالية بعد «بريتون وودز»، حيث تمَّ إرسالُ جميع القوَّات لإنهاء الحرب، ومن أجل النَّصر على ألمانيا النَّازيَّة، لقد حكمت الحياة بهذه الطريقة، ولم يكن لدى «ستالين» ما يدعو للقلق بشكل خاصٍّ حول التَّصديق على الوثائق المتعلِّقة بصندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير.

في نيسان عام ١٩٤٥؛ توفِّي الرَّئيس الأمريكيُّ «ف. روزفلت»، وتولَّى «ج. ترومان» مكانه، وهكذا انتهت فترةُ علاقاتِ التَّحالف بين الاتِّحاد السُّوفييتيّ والولايات المتَّحدة بشكلٍ حادٍّ، وفي فترة قصيرة من الزَّمن بعد تولِّى الرَّئيس الجديد «ترومان» السُّلطة في واشنطن؛ تحوَّلت هذه العلاقةُ إلى مواجهة.



لا يوجد شيء جديد في العالم باستثناء الشيء الذي لا نعرفه (ت. ترومان)

لنأخذ على الأقلِّ الجانبَ الاقتصاديَّ لعلاقتنا، ففي صيف عام ١٩٤٥ (حتَّى قبل أن يبدأ الاِتِّحاد السُّوفييتيُّ عمليَّاته العسكريَّة ضدَّ اليابان في آب، وفقاً لاتفاقيَّة طهران بين «ستالين وروزفلت»)؛ أعلن «ترومان» إنهاءَ برنامج الإقراض لبلدنا، وفي العام التَّالي؛ بدأت واشنطن الطَّلبَ من الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ مدفوعاتٍ غير مبرَّرة تماماً لسداد ديوننا بموجب قرضٍ قدره ٦ مليارات دولار (وهو القرض نفسه الَّذي وعد به «روزفلت» لِـ«ستالين» في طهران عام

١٩٤٣)، و في ظلِّ هذه الظُّروف الجديدة؛ أصبح من الواضح لِـ«ستالين» أنَّ العضويَّة في صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير يمكن أن تتسبَّبَ في أضرار لا يمكن إصلاحها للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، لذلك رفض الاتِّحاد السُّوفييتيُّ في كانون الأول ١٩٤٥ التَّصديق على وثائق مؤتمر «بريتون وودز».

إلَّا أنَّه وبحلولِ نهاية عام ١٩٤٥؛ تمَّ التَّصديق على اتفاقيَّة إنشاء صندوق النَّقد الدُّوليِّ من قِبَل ٢٩ دولة، وفي مارس ١٩٤٦ و في الجلسة التَّأسيسيَّة لمجلس محافظي صندوق النَّقد الدوليِّ؛ تمَّ اتِّخاذ قراراتٍ إضافيَّة تحكم أنشطةَ صندوق النَّقد الدُّوليِّ، كما بدأ الصُّندوق في ١ آذار ١٩٤٧ في تنفيذ عمليَّاته، وكذلك باشرَ البنك الدُّوليُّ للإنشاء والتَّعمير عمله في عام ١٩٤٦.

في شباط ١٩٤٦؛ طلبت واشنطن من السَّفارة الأمريكيَّة في موسكو تقديمَ معلوماتٍ تحليليَّة حول أسباب رفضِ اتحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة التَّصديق على وثائق صندوق النَّقد الدُّوليِّ و البنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير (IBRD)، حيث تمَّ إعداد الإجابةِ من قبَل المستشار «جورج كينان»، الَّذي كان الشَّخص الثَّاني بعد السَّفير الأمريكيِّ، وسُمِّيت إحاطة «كينان» تلك بـِ«البرقيَّة الطَّويلة»، وذلك كان الاسم الرَّاسخ للبرقيَّة رقم ٥١١ للسَّفارة الأمريكيَّة في موسكو، والَّتي أُرسلَت إلى واشنطن في ٢٢ شباط عام ١٩٤٦، والَّتي أشار فيها «كينان» إلى استحالة التَّعاون مع الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

نُشرَتْ في وقتٍ لاحق النُّقاط الرَّئيسَة لِـ «البرقيَّة الطَّويلة» لِـ«ج. كينان» في مجلَّة الشؤون الخارجيَّة تحت توقيع «السيِّد ١٠» حيث أصبحت وجهاتُ نظر «كينان» عاملاً حاسماً في مقاربة الولايات المتَّحدة للعلاقاتِ مع الاتِّحاد السُّوفييتيِّ لتكونَ مبرِّراً «نظريَّاً» للحرب الباردة؛ وأصبح «كينان» نفسه معروفاً باسم «مهندس الحرب الباردة» (جنباً إلى جنب مع تشرشل).

قام «ج. كينان» أولاً بتطبيق مصطلح «الكبْح»، ثمَّ أصبحَ «الاحتواء»، وهما المبدأ الأهمّ للسِّياسة الأمريكيَّة تجاه الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

يقول المؤرخون: إنَّ «البرقيَّة الطَّويلة» شكَّلت أساس ما يُسمَّى «عقيدة ترومان»، والَّتي كانت تهدف إلى «احتواء» الاتِّحاد السُّوفييتيِّ في أوروبَّا، وخاصةً في الجزء الجنوبيِّ منه، وبعد اعتمادِ هذا المبدأ في آذار ١٩٤٧؛ قدَّمت واشنطن مساعداتٍ عسكريَّة واقتصاديَّة لليونان وتركيا.



جورج كينان

أخيراً؛ تمَّ وضع النُّقاط على الحروف في ٥ آذار عام ١٩٤٦، عندما أعلن الغرب بدايةَ الحرب الباردة عبر مصارِعه المحاربِ السِّياسيِّ البريطانيِّ «ونستون تشرشل» (في خطابه الشَّهير في فولتون)، ومع ذلك؛ يعتبرُ بعض المؤلِّفين أنَّ خطاب «تشرشل» في فولتون كان مجرَّدَ إعلانٍ رسميٍّ عن الحرب الباردة، وفي رأيهم؛ فقد بدأت الحرب الباردة ضدَّ الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ في آب ١٩٤٥، عندما ألقت الولايات المتَّحدة قنبلتين ذريَّتين على «هيروشيما وناغازاكي» في اليابان، حيث لم يكن لهذه التَّفجيرات الذريَّة أيَّ أهميَّة عسكريَّة، لكنَّها شكَّلت سلاحاً رادعاً للاِتِّحاد السُّوفييتيِّ.



ونستون تشرشل

صحيحٌ أنَّ واشنطن استمرَّت لبعض الوقت في إطلاق «بالونات اختبار» تجاه موسكو، على أمل أن يقوم «الإتِّحاد السُّوفييتيُّ» بالموافقة على مقترحات «التَّعاون» الاقتصاديِّ مع الغرب، لذلك؛ دعا الغربُ الإتِّحاد السُّوفييتيِّ في عام ١٩٤٦ للمشاركة في الاتفاقيَّة العامَّة للتَّعريفات الجمركيَّة والتِّجارة (GATT)، ولكنَّ «ستالين» رفض هذا الاقتراح.

في الواقع؛ بدأ إعدادُ برنامج الإنعاش الأوروبيِّ في واشنطن في عام ١٩٤٧، والَّذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم خطة مارشال (على اسم مؤلِّفها، وزير الخارجيَّة الأمريكيِّ جورج مارشال)، حيث اتَّجهت واشنطن إلى موسكو بعرضٍ رسميٍّ للمشاركةِ في هذا البرنامج، وقد ألمحت الولايات المتَّحدة إلى أنَّ اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة سيكون قادراً على الحصول على مساعدة ماليَّة، ولكنَّ؛كانت هناك حاجة لتقديم تنازلات، منها: زيادةٌ حادَّة في توريد الموادّ الخام إلى أوروبَّا الغربيَّة، وكذلك فتح أسواقِها أمام البضائع الغربيَّة (الأمريكيَّة)، بطبيعة الحال؛ لم يوافق «ستالين» على هذا الاقتراح، من جهة أخرى؛ اكتسب مبدأُ «احتواء» الإتِّحاد السُّوفييتيِّ الَّذي وُلد عام ١٩٤٦؛ «روحاً جديدة» في عام ١٩٤٨؛ وذلك عندما دخل الاقتصاد الأمريكيُّ في حالة من الرُّكود الحادِّ، ومنذ تلك اللَّحظة؛ أصبحت هذه العقيدة هي الأساس الأيديولوجيِّ لسباقِ التَّسلُّح في الولايات المتَّحدة، وبمساعدة هذه العقيدة؛ أملت الدَّوائر الأمريكيَّة الحاكمةُ في القدرة على تصحيح الوضع الاقتصاديِّ في البلاد.

من الآن فصاعداً؛ بدأت واشنطن في اعتبارِ الإتِّحاد السُّوفييتيِّ الخصمَ العسكريَّ الرئيسَ للولايات المتَّحدة، وبدلاً من الاقتراحاتِ الجريئَّة «للتَّعاون» مع الإتِّحاد السُّوفييتيِّ؛ بدأت بفرضِ عقوباتٍ اقتصاديَّة مختلفة.

أكَّدت الأحداثُ العالميَّة والسِّياسات العمليَّة لصندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير في السَّنوات الأولى بعد الحرب صحَّة قرارِ «ستالين»، الَّذي رفض الانضمامَ إلى قرارات مؤتمر «بريتون وودز».

من أنتَ يا دكتور «هاري دكستر وايت»؟

في وقتٍ من الأوقات ظهر فيلمُ المخرج الفرنسيِّ «إيف تشامبي»: «من أنت يا دكتور سورج؟» وقد عُرض على شاشاتِ السِّينما السُّوفييتيَّة بنجاح كبير، حيث كان الصَّحفيُّ الألمانيُّ «ريتشارد سورج» المتواجد في اليابان خلال الحرب العالميَّة الثَّانية هو الشخصيَّة الرَّئيسَة في الفيلم.

في الواقع؛ كان «سورج» هو «رامزي» الغامض الَّذي طالما كانت المخابراتُ الألمانيَّة تبحث عنه، ولكنْ تبيَّن أنَّ «سورج» كان من عملاء المخابراتِ العسكريَّة السُّوفييتيَّة، وكان في الوقت ذاته؛ يترأَّس شبكةَ مخابراتٍ واسعة لمحاربة الإتِّحاد السُّوفييتيِّ.

وبرغمِ معرفة استخبارات العدوِّ لِـ«سورج»؛ فقد كان قلَّة منهم يعتقدون أنَّ «ريتشارد» البهيج المؤنس والنَّاجح يعمل لصالح المخابرات السُّوفييتيَّة.

«هاري دكستر» الغامض، والمخابراتُ السُّوفييتيَّة

تذكَّرت هذا الفيلم أثناء تأمُّلي لحدثٍ تاريخيٍّ مثل مؤتمر «بريتون وودز»، والَّذي يصادف هذا العام مرور ٧٠ عاماً على انعقاده، حيث كان «هاري دكستر وايت» الَّذي قاد الوفد الأمريكيَّ في المؤتمر أحدَ الشَّخصيَّات الرَّئيسَة في هذا الحدث، واليوم، كثيرون مقتنعون بأنَّ الدُّكتور «ج. وايت» (نعم، نعم؛ كان يحمل درجة الدُّكتوراه في الاقتصاد) كان عميلاً للمخابرات السُّوفييتيَّة خلال الحرب العالميَّة الثَّانية.

الكثيرُ من الوثائقِ والحقائقِ تشهدُ على ذلك، ولكنْ عندما أُبلِغ الرَّئيس الأمريكيُّ «ف. روزفلت» بوجود شكوك بأنَّ «ج. وايت» كان يعمل لصالح المخابرات السُّوفييتيَّة؛ رفض الرَّئيس هذه الشُّكوك.

لقد توفِّي «روزفلت» كما تعلمون في نيسان عام ١٩٤٥، ولكنَّه حتَّى اليومِ الأخيرِ كان يثق تماماً بالمسؤول الأمريكيِّ رَّفيع المستوى «ه.وايت».

لم يستطعِ الكثيرون في واشنطن أن يؤمنوا بخيانة «وايت» حتَّى بعد أنْ بدأت «السُّلطات المختصَّة» في الولايات المتَّحدة باستجوابه كمشتبهٍ بالتَّعامل مع المخابرات السُّوفييتيَّة.

دعنا نحاول معرفةَ هذه القصَّة الغامضة، إذ لا يزال الجدل لا يهدأ حول «ج. وايت» برغم أنَّ اسمه معروف جيِّداً للمؤرِّخين والاقتصاديِّين والصحفيِّين، وقد كُتبت عنه عدَّةُ كتب.

اليوم؛ أصبح من المنطقيِّ أن نتذكَّر «ه. وايت» فيما يتعلَّق بتاريخ جولة «بريتون وودز»، حيث كان للمؤتمر الَّذي كان فيه «وايت» شخصيَّةً رئيسةً؛ تأثيرٌ كبير على هيكل النِّظام الماليِّ الدُّوليِّ لفترة ما بعد الحرب.

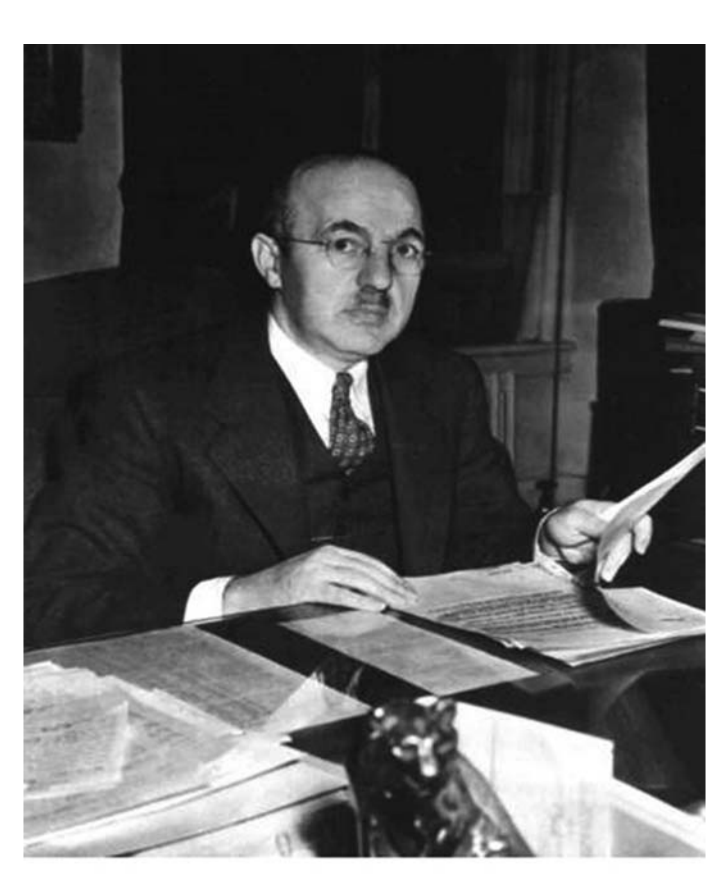
مع خلال التَّفكير بـِ» ه. وايت»؛ نتذكَّر مرَّةً أُخرى المؤتمرَ وأهدافه والمشاركين والقرارات الَّتي صدرت عنه، ونحاول أيضاً استخلاصَ الاستنتاجاتِ الَّتي قد تكون مفيدةً لروسيا في الوضع الدُّولي الصَّعب.

السِّيرة الشَّخصيَّة لِ «هـ. وايت»

سنقدِّم لأولئكَ الَّذين ليسوا على درايةٍ بهذا الشَّخص سيرةً ذاتيَّةً قصيرة لِ«وايت»:

لقد وُلد والدُ ووالدةُ «هاري ديكستر وايت» في بلدة يهوديَّة في «ليتوانيا»، وتلك البلدة كانت آنذاك جزءاً من الإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة، وفي نهاية القرن التَّاسع عشر؛ كان هناك هجرةٌ جماعيَّةٌ لليهود من روسيا إلى أمريكا، وانتهى الأمر بوالدي «وايت»، اللَّذَينِ غادرا الإمبراطوريَّة الرُّوسيَّة في عام ١٨٨٥ في الولايات المتَّحدة.

وُلد «هاري» في أمريكا عام ١٨٩٢ (في بوسطن)، وأصبح الطِّفلَ السَّابع في الأسرة، وكانت أسرته تعاني من ظروف ماديَّة شديدةَ الصُّعوبة، ونظراً لامتلاكه قدراتٍ استثنائيَّة؛ بدأ «هاري» في تسلُّقِ السُّلَّم الاجتماعيِّ بقوَّة، و في السَّنوات ١٩١٧ و ١٩١٨ شارك في الحرب العالميَّة الأولى برتبة ملازم.



هاري دكستر وايت

وبعد تخرُّجِه في سنِّ الثَّلاثين؛ بدأ الدِّراسة في قسم الاقتصادِ في جامعة «كولومبيا»، وتخرَّج من جامعة «ستانفورد»، كما حصل على الدُّكتوراه في الاقتصاد من جامعة «هارفارد» في عام ١٩٣٠

لأطروحة في المحاسبةِ القوميَّة الفرنسيَّة (الحسابات الدوليَّة الفرنسيَّة ١٨٨٠-١٩١٣)، وقد نشرت جامعةُ «هارفارد» عمله هذا في عام ١٩٣٣.

درس «وايت»؛ دكتورُ الاقتصادِ الشَّابُّ أربعَ سنواتٍ في جامعة «لورنس» في «أبليتون، ويسكونس»، وقد نسجَ خلال هذه السَّنوات علاقاتٍ وثيقة مع الأساتذة في جامعة شيكاغو.

كانت أمريكا تعاني من الكسادِ العظيم،حيث قفزت البطالة بشكلٍ حادٍّ في جميع قطاعات الاقتصاد، وكان هناك تقليص وتخفيضات في الوظائف في جهاز الدَّولة، ولكن، وكما لاحظنا في السِّيرة الشخصيَّة لِ«هـ. وايت»، أنَّه برغم هذه الظُّروف الصَّعبة؛ فقد حصل على وظيفةٍ مثيرة للاهتمام وذات شهرة في وزارة الخزانة، وذلك بفضل رعاية أساتذته من جامعة شيكاغو، ومن الجدير بالاهتمام أنَّ جامعة «شيكاغو» في عام ١٩٣٤ لم تكن حصناً للِّيبراليَّة الاقتصاديَّة (كما هو الحال في الوقت الحالي)، ولكنَّها كانت تمثِّل وجهات نظر يساريَّة وحتَّى اشتراكيَّة مفتوحة، كما كانت وزارة الخزانة الأمريكيَّة أيضاً مرتكزة على أشخاص ذوي ميول يساريَّة، وهكذا؛ فقد انجذب «وايت» على الأرجح إلى أفكار الاشتراكيَّة، لذلك لم يكن من الصَّعب عليه الحصول على التَّوصيات اللَّازمة، ومن ثم قام بتعزيز قناعاته الاشتراكيَّة من داخل وزارة الماليَّة وحيثما كان ذلك ممكناً، وحاول التَّأثير على اعتمادِ القرارات الَّتي ساهمت في تنفيذ «المسار الجديد» للرَّئيس «روزفلت»، حيث كانت السِّياسة الَّتي يُطلق عليها «الصَّفقة الجديدة» تستند إلى أفكار الخبير الاقتصاديِّ الإنجليزيِّ «ج. إم كينز»، وتمَّ اعتمادها لكي تتدخَّل الدَّولة بشكلٍ نشط في الحياة الاقتصاديَّة، وفي تلك الأيام؛ كان يتمُّ اعتبار هذه السِّياسة بالسِّياسية اشتراكيِّة تقريباً.

بالإضافة إلى ذلك؛ كانت عمليَّات التَّصنيع في الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ في ثلاثينات القرن الماضي تحقِّق نجاحاتٍ كبيرةً، بينما كان الغرب يعاني من الكساد الاقتصاديِّ، وذلك كان مثيراً للإعجاب، وهكذا؛ أدرك العديد من المفكِّرين الاقتصاديِّين في الولايات المتَّحدة تفوُّق النَّموذج الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ على النَّموذج الرَّأسماليِّ، رغم أنَّهم حاولوا عدم التَّحدُّثِ عن ذلك بصوت عالٍ، ويمكن القول إنَّ «وايت» كان أحد هؤلاء المفكِّرين الاقتصاديِّين، حيث إنَّ نجاحات البناء الاقتصاديِّ في الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ لم تستطع إلَّا أن تعزِّز وجهات نظر «وايت» الاشتراكيَّة.

بكلِّ الأحوال؛ فقد احتفظ «وايت» بالإعجاب «العلني» بالإتِّحاد السُّوفييتيِّ والاشتراكيَّة حتَّى نهاية حياته.



جي مور غنثاو وج. وايت في المؤتمر

في الوقت الَّذي جاء فيه «وايت» إلى وزارة الماليَّة كان «هنري مورجينثاو» (الابن) قد أصبح الوزير الجديد الثَّاني والخمسين، رئيساً لهذه الدَّائرة.

وهكذا؛ فقد كان الوزير الجديد أحد الشخصيَّات الرَّئيسَة في فريق الرَّئيس «روزفلت»، وظلَّ في منصبه حتَّى صيف عام ١٩٤٥، أي إنَّ حياته المهنية تزامنت تماماً مع رئاسة «روزفلت»، وكان «وايت» منسجماً تماماً مع فريق «جي مورغنثاو»، وبعد استلامِ «جي مورغنثاو»؛ تمَّ إنشاء قسمٍ للبحوث النَّقديَّة داخل الوزارة، وقد كان «وايت» أوَّل رئيس لهذه الوحدة الجديدة، حيث تمَّ تعين «وايت» كمساعد لوزير الخزانه منذ كانون الأوَّل عام ١٩٤١ (مباشرةً بعد «بيرل هاربور» ودخول الولايات المتَّحدة الحرب)، وقد بدأ في الإشراف على القضايا المتعلِّقة بالشُّؤون الدُّوليَّة ونسَّق عن كثب عمل وزارة الخزانة ووزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة.

تجدر الإشارة بشكلٍ خاصٍّ إلى أنَّ «وايت» أشرف على عمل صندوق الاستقرار النَّقديّ، وعلى تنفيذ برامج الإقراض وتمويل العمليَّات السِّياسيَّة الحسَّاسة والاستخباراتيَّة والتخريبيَّة

والعسكريَّة خارج الولايات المتَّحدة، وكان لديه إمكانيَّة الوصولِ إلى كمٍّ كبيرٍ من المعلومات السِّريَّة حول الاقتصادِ والمال في الولايات المتَّحدة وفي دول أُخرى.

في الواقع؛ لقد كانت الصَّفحة الأخيرة من سيرة «وايت» الرَّسميَّة هي عمله كمدير لصندوق النَّقد الدُّوليّ من الولايات المتَّحدة (في حين استمرَّ في منصبه كموظَّفٍ في وزارة الخزانة الأمريكيَّة)؛ حيث استمرَّ في هذا المنصب لمدَّة عامين تقريباً، ولكن لم تكن تلك الفترة هي أفضلَ فترةٍ لعمل «وايت» في مجال التَّمويل.

تُوفِّي الرَّئيس «ف. روزفلت» الَّذي كانت أفكاره متوافقة مع «وايت»، و استقال رئيسه «هنري مورجينثاو» كوزير، فاختفى «الغطاء» الموثوق، وكانت الغيومُ تلوح فوق رأس «وايت»، ففي ١٩ تموز ١٩٤٧؛ تمَّ استدعاءُ «وايت» من منصب مدير صندوق النَّقد الدُّوليّ، وقبل ذلك بقليل؛ تمَّ طرده من وزارة الماليَّة بسبب الشُّكوك حول تعاونه مع المخابرات السُّوفييتيَّة، وبدأت تحقيقاتٌ لا نهاية لها.

كان «وايت» يخضع لضغط نفسيٍّ كبير، وهكذا و في ١٦ أب عام ١٩٤٨، وعن عمر ٥٥ عامًا؛ تُوفِّي «هاري وايت» بأزمة قلبيَّة في منزله الرِّيفيِّ في «نيو هامبشاير» (في الولاية الَّتي عُقد فيها مؤتمر «بريتون وودز»).

ويُعتقد أنَّه بالفعل، كان يمكن إدانته بالتَّجسُّس لصالح الِاتِّحاد السُّوفييتيّ في خريف ذلك العام، وهكذا كانت وزارة الماليَّة هي الوظيفة الرَّئيسَة والأخيرة لِـ» وايت».

لقد بقيَ داخلَ أسوارِها لمدَّة ١١ عاماً، وإذا عُدَّت السَّنتان الأخيرتان من عمله في صندوق النَّقد الدُّوليّ؛ يكون المجموع ١٣ عاماً، وذلك ليس كثيراً على الإطلاق، فقد كانت سنوات مزدحمة للغاية، حيث تمكَّن «وايت» في هذه الفترة القصيرة من ترك علامةٍ في تاريخ العالم الحديث (وليس الماليّ فقط)، ويرجع ذلك أساساً إلى اثنين من الإجراءات الرَّئيسَة الَّتي ميَّزت دورَ «وايت» بشكلٍ خاصٍّ وهما:

الإجراء الأوَّل: تطوير ما يُسمَّى بخطَّة «جي مورغنثاو»، الَّتي حدَّدت هيكل ألمانيا بعد الحرب، ومن ثمَّ متابعة إجراءات الخطَّة.

الإجراء الثَّاني: المشاركة في مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤.

دعونا نلقي نظرةً فاحصةً على هذين المخزونين.

خطَّة «مورغنثاو» وَ «هاري وايت»

خطَّة وزير الخزانة الأمريكيِّ «هنري مورغينثاو» و برنامج إعادة هيكلة ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثَّانية.

قد يكون العنوانُ الأكثر تفصيلاً لهذه الوثيقة هو «برنامج منع ألمانيا من إشعال الحرب العالميَّة الثَّالثة»، وبرغمِ أنَّ الوثيقة قد سُمِّيت باسم «مورغينثاو»؛ إلَّا أنَّ مساعد الوزير «هاري وايت» كان المبادر والمطوِّرَ الفعليَّ لها.

لقد كانت الخطَّة سريَّةً وقاسية للغاية، وقد نصَّت على تقطيع أوصال ألمانيا، ونقل المناطق الصِّناعيَّة الهامَّة الخاضعة للمراقبة الدُّوليَّة والقضاءِ على الصِّناعات الثَّقيلة وتجريدِ ألمانيا من السِّلاح وتحويلها إلى بلد زراعيٍّ، ويمكن القول إنَّها كانت مُماثلةً لمعاهدة «فرساي» للسلام مع ألمانيا في نهاية الحرب العالميَّة الأولى.

يمكن القول إنَّ الخطَّة في هذه الوثيقة قد وصلت إلى العبثيَّة، حيث نصَّت على خفض مساحة جميع الغابات في ألمانيا، وكذلك على «تقليصِ عدد سكَّان ألمانيا بمقدار ٢٥ مليون شخص» (كيف يمكن «تقليص عدد السُّكان»! يمكن للمرء أن يخمِّن فقط).

بكلِّ الأحوال؛ تمَّ اقتراح الورقةِ للمناقشة الخاصَّة في أيلول ١٩٤٤ في مؤتمر «كيبيك» الثَّاني، والَّذي شارك فيه كلٌّ من: «وينستون تشرشل» وَ «فرانكلين روزفلت»، ورئيسُ وزراءِ كندا، ولم يكن «ستالين» يعلم بالخطَّة، واعتبر أنَّه من غير المناسب إبلاغه بهذه الخطَّة، وقد تمَّ تصنيف الوثيقة بِـ «سريٍّ للغاية» بحيث لا يعرفها «هتلر» ولا «ستالين».

في النِّهاية؛ وقَّع قادةُ الولايات المتَّحدة وبريطانيا مذكِّرة أقرَّت بالفعل بخطَّة «مورغنثاو»، وتشير سيرةُ حياة «وايت» إلى أنَّ مساعد الوزير كان خائفاً من النَّازيَّة، وبسبب هذا الخوف، كما يقولون، تمَّ تطوير مثل هذه الخطَّة البغيضة لتحطيم ألمانيا، لكنَّه في الوقت نفسه؛ دعم بقوَّةِ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

كان يشعر بقلقٍ شديد إزاءَ الأنباءِ الَّتي تفيد بأنَّ الولايات المتَّحدة وبريطانيا العُظمى قد بدأتا محادثاتِ سلام منفصلة مع «هتلر» (بدون الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ)، وهذا ما دفع «هـ. وايت»

إلى التَّضحية بخطَّة «مورغنثاو» من أجل إحباطِ المفاوضات المنفصلة، لذلك أرسلها من خلال قنواته الوثيقة إلى موسكو، ثمَّ وجدت طريقَها إلى مقرِّ الرَّايخ الثَّالث.

وهكذا؛ اندلعت فضيحة في برلين، حيث صرَّح وزير الدِّعاية الألمانيُّ «غوبلز» لوسائل الإعلام أنَّ «اليهوديَّ مورغنثاو» يريد تحويلَ ألمانيا إلى حقل بطاطس ضخم، كما نشرت صحيفة «فيليشر بيوباتشر» «Felkisher Beobachter» الخبرَ تحت عنوان: «روزفلت وتشرشل يوافقان على خطَّة القتلِ اليهوديَّة».

بطبيعة الحال؛ كان وزير الخزانة الأمريكيُّ ومساعده يأسفان لأنَّ خطة «مورغنثاو» أصبحت في «القمامة»، لكنَّهما حاولا على الأقلِّ التَّعويض ولو جزئيّاً عن الأضرار النَّاجمة عن «تسرُّب» المعلومات من خلال إعداد خططٍ ووثائق أُخرى.

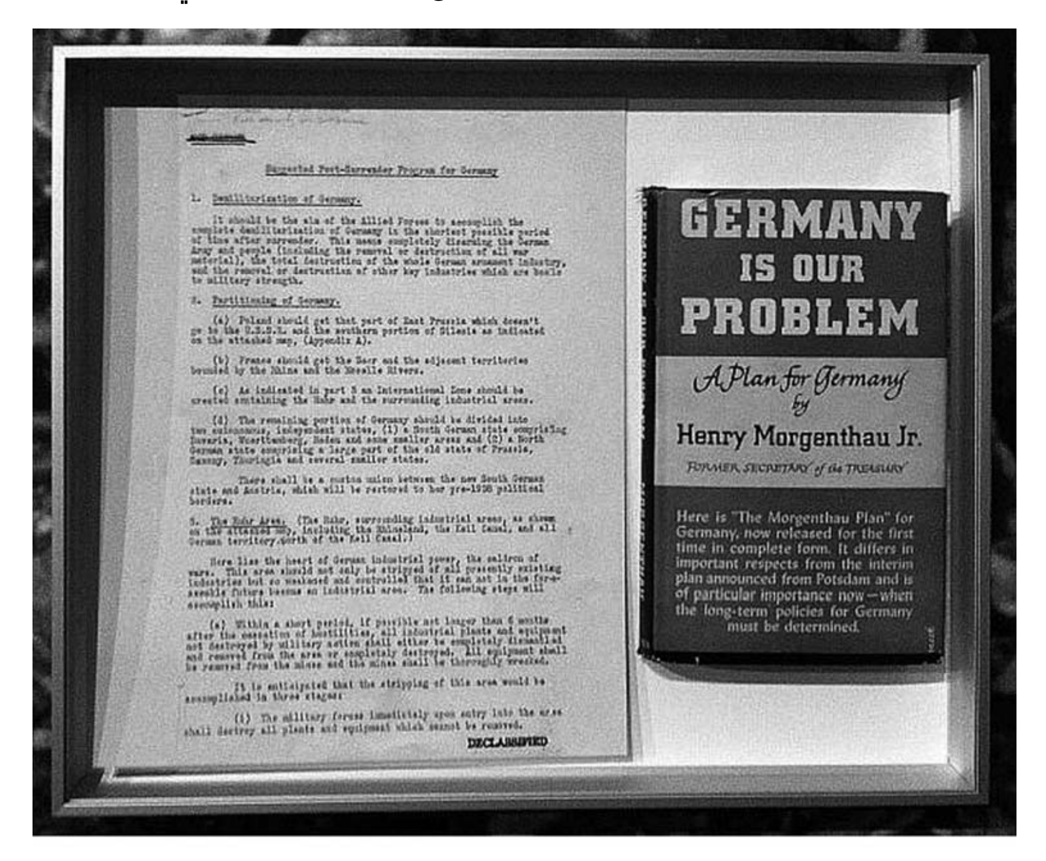
كان «مورغنثاو» ما يزال قادراً على التَّأثير على سياسة الاحتلالِ الغربيَّة النهائيَّة، و ذلك بفضل قرارِ الاحتلال رقم JCS 1067 الَّذي كان سارياً حتَّى صيف عام ١٩٤٧، ومنع أيَّ محاولات لاستعادةِ القدرة الاقتصاديَّة لألمانيا.

تُبيِّن سيرةُ حياةِ «وايت» بأنَّ مساعد الوزير قد نجح في وضع يدهِ على إعدادِ وتوجيه وصياغةِ قراراتِ مؤتمر «بوتسدام»، وبتأثيرٍ من وزارة الخزانة الأمريكيَّة،كما تعلمون، فإنَّ هذه القرارات شَرَّعت في تفكيك الصِّناعات الثَّقيلة في غرب ألمانيا، واستمرَّ ذلك حتَّى عام ١٩٥١.

في عام ١٩٤٩؛ تمَّ توقيع معاهدةِ استعبادٍ بين الولايات المتَّحدة وألمانيا الغربيَّة بالطَّبع؛ لم يشارك «وايت» في إعداد هذه الوثيقة، والَّتي غالباً ما تُسمَّى «قانون المستشار»، تلك المعاهدة الَّتي بقيت سريَّة حتَّى وقتٍ قريب، وخلف سبعة أبواب !، بالإضافة إلى ذلك؛ تنصُّ هذه الاتفاقيَّة على مرشَّح واشنطن الصَّارم لمنصب «المستشار» في ألمانيا، وكذلك على توفيرٍ غير مشروطٍ للأراضي اللَّازمة لبناء قواعد عسكريَّة للولايات المتَّحدة وحلف شمال الأطلسيِّ، إضافةً إلى تخزين احتياطيَّات ألمانيا من الذَّهب خارج البلاد، وما إلى ذلك.

من الجدير ذكرُه؛ أنَّ موقف «ميركل» فيما يتعلَّق بالأحداث في أوكرانيا يجعلنا نفترض أنَّ «قانون المستشار» مازال سارياً،

لكنْ ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ تلك الوثائقَ الَّتي أعدَّها سابقاً مع رئيسه «مورغينثاو»؛ جعلت «وايت» مؤثِّراً أساسيَّاً فيما يتعلَّق بالسِّياسة الأمريكيَّة تجاه ألمانيا.



كتاب «ألمانيا مشكلتنا»، الذي يحدد خطة مورغنثاو

وبرغمِ إعجاب «وايت» بالإتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيث أيَّد عموماً المبادراتِ السِّياسيَّة لِـ«ستالين» والقيادة السُّوفييتيَّة، ومع ذلك، وباستخدام موقفِ «وايت» تجاه ألمانيا كمثال؛ كان من الواضح أنَّ بعض تصرُّفات «وايت» كانت تتناقضُ بوضوح مع نوايا «ستالين»، (ستالين، كما تعلمون، لم يدعم خُططَ الغرب لتحويل ألمانيا إلى مستعمرة، لقد تذكَّر «ستالين» جيِّداً مأساة معاهدة «فرساي» ضدَّ ألمانيا المهزومة، وما آلت إليها في ذلك الوقت).

مؤتمر «بريتون وودز» وَ«هاري وايت»

ليس فقط كُتَّابُ السِّيرة الذَّاتيَّة لِـ «هاري وايت»؛ بل حتَّى أولئك الَّذين درسوا تاريخَ تحضير وعقدِ المؤتمر في «بريتون وودز»؛ يقولون في كثير من الأحيان: إنَّ المؤلِّف الرَّئيس للهندسة الماليَّة العالميَّة بعد الحرب هو «هاري دكستر وايت».

بالطَّبع، لقد كان هناك العديد من المؤلِّفين، بعضُهم بشكلٍ عامٍّ كان وراء الكواليس، إ لَّا أنَّه ليس هناك مبالغةً في القول بأنَّ «وايت» هو المؤلِّف الرَّئيسُ.

في كتابه «معركة بريتون وودز: جون ماينارد كينيز، وهاري ديكستر وايت وتشكيل نظام عالمي جديد» كتب المؤرِّخ «بن ستييل» بأنَّ «دكستر وايت» قد تصوَّر هذا المنتدى الدُّوليَّ منذ عام ١٩٣٦، وذلك من أجلِ جعل الدُّولار عملةً عالميَّة تحلُّ محلَّ منافسه؛ الجنيه الاسترلينيِّ.

يعتقد «بن ستييل» وغيره من مؤلِّفي سيرة «هاري وايت» أنَّ أحد الأهداف الرَّئيسَة الَّتي اتَّبعها بَطلُهم؛ هو ضمانُ تحالف مستقرٍّ بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتِّحاد السُّوفييتيِّ في عالم ما بعد الحرب، بحيثُ يكون هذا التَّحالف ضماناً للسَّلام لعدَّة عقود.

ومن المحتمل أيضاً؛ أنَّ الرَّئيس الأمريكيَّ «ف. روزفلت» لم يعِدْ «ستالين» بتقديم قرضٍ بعد ملياراتٍ من الدُّولارات بعد الحربِ مباشرةً في مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ من دونِ ضغطِ وتأثيرِ «هاري. وايت».

في الوقت نفسه؛ كان «وايت» حذِراً للغاية من بريطانيا العُظمى، وفعلَ كلَّ ما في وسعِه حتَّى تخسر موقعَها كقوَّة عُظمى كنتيجةٍ للحرب، حتَّى أنَّ كُتَّاب السِّيرة يزعمون أنَّ «هاري وايت»، بصفته المسؤول الَّذي أشرف على الشؤونِ الدُّوليَّة في وزارة الخزانة الأمريكيَّة؛ قد حدَّ من المساعداتِ الماليَّة لبريطانيا في أوائل الأربعينات، «لقد كانت محاولةً متعمَّدة لإثارة التَّصفية القسريَّة للإمبراطوريَّة البريطانيَّة بعد الحرب».

من جهته؛كتب «بن ستييل»: في مؤتمرٍ عُقِد في «بريتون وودز»، أعلن «وايت» عن مقترحاتٍ أمريكيَّة لترتيب النِّظام الماليِّ العالميِّ لما بعد الحرب.

يكمُنُ جوهر هذا النِّظام في إنشاء معيارٍ ذهبيٍّ مرتبطٍ بالدُّولار، وينصُّ على معادلة الدُّولار المطبوع من قبل نظام الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ بِـ «المعدن الأصفر»، وقد

التزمت الولايات المتَّحدة (ممثَّلة في وزارة الخزانة، الَّتي جمعت ٧٠ ٪ من احتياطيِّ الذَّهب في العالم الرَّأسماليِّ) بتبديل الدُّولارات للسُّلطات النَّقديَّة في البلدان الأُخرى بحريَّة بالذَّهب.

كما قلنا؛ كان من المقرَّر إجراءُ التَّبادلِ بسعرٍ ثابت قدره ٣٥ دولاراً لكلِّ أونصةِ تروي (أي بالسِّعر الَّذي تمَّ تحديده في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وفقاً لمرسوم الرئيس «ف. روزفلت» في عام ١٩٣٤)، أي إنَّ النِّظام ينصُّ على أسعار الصَّرف الثَّابتة (معادل الذَّهب)، وفي حالةِ وجودِ انحرافاتٍ خطيرةٍ في أسعار الصَّرف عن القيَم الثَّابتة؛ فإنَّه يمكن إعادة التَّقييم أو تخفيض قيمة العملة، و القيام بتغييراتٍ ثابتة في أسعار الصَّرف وأسعار الذَّهب، لكنَّ ذلك كان من التَّدابير المتطَرِّفة (عند الضرورة).

من جهةٍ أُخرى، ومن أجلِ الحفاظ على المعدَّلات الثَّابتة؛ اقتُرح استخدامُ قروضِ مؤسَّسةٍ دوليَّة خاصَّة «لاحقاً، كانت هذه المؤسَّسة تُدعى صندوق النَّقد الدُّوليِّ (IMF)»، ومع ذلك؛كان لرئيسِ الوفد البريطانيِّ؛ الاقتصاديِّ الشَّهير «جون م. كينز» خياراً مختلفاً؛ ليس هناك مجالٌ لشرحه بالتَّفصيل.

خلاصةُ القول؛ إنَّ المدفوعاتِ الدُّوليَّة ينبغي أنْ تتمَّ بمساعدة عملةٍ معيَّنة تتجاوز الحدودَ الوطنيَّة، ويجب أن (تصدر) من قِبَل غرفة المقاصَّة الدوليَّة، وهكذا؛لم يعد بإمكانِ البريطانيِّين أن يأملوا في أن يكون الجنيه بمثابةِ عملة دوليَّة عالميَّة، وحتَّى لم يأملوا في أن يكون الجنيه هو العملة رقم ٢ بعد الدُّولار، لذلك فإنَّ العرض البريطانيَّ البديل، وإن كان أكثرَ ديمقراطيَّة، لكنَّه لم يكن مثيراً للاهتمام بالنِّسبة للولايات المتَّحدة.

وهكذا سَعَتْ واشنطن إلى الضَّغط بكلِّ شيء ممكن من أجل تطبيقِ المخطَّط السَّائد في العالم، حيث تبيَّن أنَّها من المستفيدين الأساسيِّين من الحرب العالميَّة الثَّانية، إذاً؛ لقد هزمَ «وايت» النُّسخة الإنكليزيَّة، ولكنْ يجب إلَّا نبالغَ في تقدير دوره، حيث إنَّ الوفود صوَّتت لصالح خيار «وايت» على أمل الحصولِ على مكاسب من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة الغنيَّة على شكل مساعداتٍ ماليَّة.

كما يعتقدُ بعضُ المؤلِّفين أنَّ «هاري وايت» لا يمكن أن يُسمَّى المهندسَ الرَّئيس للنِّظام النَّقديِّ لما بعد الحرب، فقد كان يعرض الخطط الَّتي ولدت في عالم الأوليغارشيَّة الماليَّة.

لفتَ عددٌ من المؤرِّخين الانتباه إلى شخصيَّة «الكاردينال الرَّماديِّ مارين إكليس»، ولكنْ: من هو «إكليس»؟

إنَّه رئيس مجلسِ محافظي الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، والَّذي شغل هذا المنصب من ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٤ إلى ٣١ كانون الثاني عام ١٩٤٨، وبرغم أنَّ بعض المؤرِّخين والسِّياسيُّون والاقتصاديُّون الَّذين درسوا عصر «ف. روزفلت» والسِّياسة الاقتصاديَّة للصَّفقة الجديدة يقلِّلون من شأن «مارين إكليس»، إلَّا أنَّ النَّجاح الرَّئيس الَّذي يعزيه كثير من المؤرِّخين والسِّياسيِّين والاقتصاديِّين لِـ«إكليس»، هو في أنَّ هذا الزَّعيم قد استطاع تحقيقَ الإدارة المركزيَّة للنِّظام المصرفيِّ.

على وجه التَّحديد؛ نحن نتحدَّث عن القانون المصرفيِّ لعام ١٩٣٥، الَّذي روَّج له «إكليس» بقوَّة، حيث كانت النُّقطة الأكثر أهميَّة في هذا القانون هي أنْ يتمَّ نقلُ مركز اتِّخاذ القرار للنِّظام المصرفيِّ الأمريكيِّ بأكمله (في المقام الأوَّل؛ عمليَّات البنوك في السُّوق المفتوحة) من بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك إلى مجلسِ محافظي بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في واشنطن.



وفد الولايات المتحدة الأمريكية في بريتون وودز

لقد كان «إكليس» منسجماً مع فريق «ف. روزفلت»، إلَّا أنَّ تأثيره لم يكن أدنى من «ج. مورغينثاو»، ولكنَّه فضَّلَ البقاءَ في «الظِّلّ»؛ لقد بقي في الظِّلِّ خلالَ مؤتمر «بريتون وودز»، حيث حضر اجتماعاتِ المؤتمر، ولكنْ كعضوٍ في وفد الولايات المتَّحدة فقط، إلَّا أنَّ رئيسَ الوفد الأمريكيِّ «وايت» كان يتراجع إلى الخلف أثناء المؤتمر بشكلٍ متكرِّر؛ لإجراءِ محادثاتٍ مع «إكليس».

ومع ذلك؛ ينبغي الاعترافُ بأنَّ نموذج النِّظام الماليِّ العالميِّ الَّذي اقترحه الوفد الأمريكيُّ قد عزَّزَ بحدَّةٍ أهميَّة وسلطة الخزانة الأمريكيَّة، لقد ألزمت الولاياتُ المتَّحدة نفسَها بالتَّبادل الحرِّ للدُّولار مقابل الذَّهب، وكانت ذلك بمثابةِ الضَّامن الرَّئيس لاستقرار نظام «بريتون وودز»، ضامن أكثر أهميَّة من صندوق النَّقد الدوليّ، بينما كانت شهيَّة بنوك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ محدودة، أذكر أنَّ البنوك الأمريكيَّة قد وضعت منذ عام ١٩١١ معيار تغطية الذَّهب بنسبة ٤٠ ٪ من إصدارات المال، وتمَّ تخفيضه إلى ٢٥ ٪ في عام ١٩٤٥، أي في العام الَّذي تلا مؤتمر «بريتون وودز»، ولم تعد تغطيةُ الذَّهب هي السائدة في عام ١٩٤٥، ولكنْ شهادات الذَّهب، بينما كان المعدن الأصفر نفسُه يهاجر من خزائن البنك إلى وزارة الخزانة الأمريكيَّة.

بكلِّ الأحوال؛ لا تزال هناك قيود خطيرة على رأس المال المصرفيِّ الأمريكيِّ، حيث تبلورَ هذا النَّوع من القيود من خلال تحالفِ الخزانة الفيدراليَّة الأمريكيَّة في ظلِّ الظُّروف الَّتي سادت فيها «الكينزيَّة» في العالم، ممَّا زاد من سلطةَ خزانة الدَّولة.

أيَّد «هاري وايت» بشدَّةٍ الوفد السُّوفييتيَّ في المؤتمر، حيث كان يأمل بشدَّة أن يُصادق الاِتِّحاد السُّوفييتيُّ على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليِّ، وبالتَّالي؛ يصبح عضواً كامل العضويَّة في نظام عملة «بريتون وودز»، ومن أجل هذا؛ ضغطَ باستمرارٍ من أجل قرارِ منح الاتِّحاد السُّوفييتيِّ قرضاً بعد نهاية الحرب.

للأسف؛ لم تكنْ آمالُ «وايت» قابلةً للتَّحقيق، ولم يعِش الرَّئيس «ف. روزفلت» لرؤيةِ نهاية الحرب، ولم تُمنَح أيُّ ائتمانات للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، ولم يتمَّ التَّصديق على ميثاق صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ من قبَل الاتحادِ السُّوفييتيِّ، فوجد الاتِّحادُ السُّوفييتيُّ نفسَه خارجَ نظام «بريتون وودز» النَّقديِّ.

لقد أصبحَ العالم ثنائيَّ القطب، وأُزيل «وايت» نفسه بعد ثلاث سنواتٍ من المؤتمر، ومن جميع الشُّؤون في وزارة الخزانة.

الحياةُ السِّريَّة لِـ«هاري وايت»

لقد أثبتَ عددٌ كبير من الَّذين بدؤوا العمل لصالح الاتِّحاد السُّوفييتيِّ ومن ثمَّ تحوَّلوا إلى جانب العدوِّ؛ أنَّ «هاري وايت» كان يعمل لصالح الاستخباراتِ السُّوفييتيَّة، وقد كان «ويتاكر تشامبرز» من بين هؤلاء المنشقِّين، فقد كان ناشطاً شيوعيَّاً في أمريكا في ثلاثينات القرن العشرين، وقام بتجنيدِ عملاء لصالح الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ على أساسٍ أيديولوجيٍّ، وبحسَبِ تصريحاته؛ فإنَّ توقيعَ المعاهدة السُّوفييتيَّة الألمانيَّة في آب ١٩٣٩ قد أغضبته، فتوقَّف عن التَّعاون مع المخابراتِ السُّوفييتيَّة.

لم يكتفِ «تشامبرز» بذلك، وإنَّما بدأ بالكشفِ عن الوكلاءِ والأسرارِ المختلفة، وَوفقاً لشهادته؛ فقد أصبح «وايت» جاسوساً في عام ١٩٣٩.

كما أنَّ مصدراً موثوقاً آخر هو الجاسوسة السُّوفييتيَّة «ليز بنتلي» (إليزابيث بنتلي) قد انشقَّت في ٧ تشرين ألاول ١٩٤٥، وتحوَّلت إلى العملِ لصالح الولاياتِ المتَّحدة، وقد كشفَتْ بالكامل «تقريباً» شبكةَ الاستخباراتِ الَّتي تعمل لصالح الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيث كان «وايت» العميل رقم ٢ في قائمتها، لكنْ لم يتمَّ هذه المرَّةَ توجيهُ الاتِّهام إلى «وايت»، والمثير للدَّهشة أنَّه حتَّى في رسالة «ليز بنتلي»؛ لم يكن هناك أيُّ ردٍّ فعلٍ من جانب السُّلطات الأمريكيَّة، رغم أنَّ «وايت» كان في ذلك الوقت قد فقدَ رُعاته الأساسيِّين بالفعل.

يجادلُ مؤلِّفو سيرةِ «وايت» بأنَّ تقارير «بنتلي» لم تكن مقنعةً للغاية، ولم توفِّر أسباباً كافيةً لبدء دعوى جنائيَّة، بينما يجادل البعضُ الأخر أنَّ «وايت» كان تحت «غطاء» أجهزة المخابرات الأمريكيَّة في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٧، حيث كانت قد كشفت طوال هذا الوقت عن صلاته.

اليوم؛ يتمُّ تأكيد أدلَّة تلك السَّنوات الطَّويلة، بالإضافة إلى ذلك ومن خلال موادَّ رُفعت عنها السرِّيَّة من أرشيف FBI و CIA و KGB؛ تبيَّن في تلك الوثائق السِّريَّة أنَّه تمَّ تسميةُ «هاري وايت» بالعميل المحامي، و«ريتشارد والمحامي»، وكنَّا قد ذكرنا بالفعل جزءاً من الحياة السريَّة لِـ«هاري وايت» الَّذي نقل وثيقةً سريَّةً تُسمَّى «خطة مورغنثاو» إلى الاستخبارات السُّوفييتيَّة.

ولعلَّ هذا يكفي للقولِ بأنَّ مساعد وزير الخزانة الوكيل كان الأكثر قيمةً لنا (للسُّوفييت)، إضافة إلى ذلك؛ يُسمِّي كُتَّاب سيرة «ج. وايت» أيضاً عدداً من الأجزاء، وفي معظم الأحيان يتذكَّرون الحلقة التَّالية: وفقاً لشهادة العميل «بنتلي»؛ فإنَّ «وايت» كان مسؤولاً عن نقل «الكليشيهات» المطبوعة إلى العملاء السُّوفييت، علماً أنَّ وزارة الخزانة الأمريكيَّة قد استخدمت هذه «الكليشيهات» لطباعة طوابع الحربِ للحلفاء في ألمانيا المحتلَّة.

وهكذا؛ سمحت هذه «الكليشيهات» لاتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السوفييتيَّة بطباعةِ النُّقود في حجمٍ غير محدود (شراء البضائع من المنطقة الأمريكيَّة، ومن أجل الدَّفع للوكلاء)، وَوفقاً لتقديراتٍ مختلفة؛ تمكَّن الاتِّحاد السُّوفييتيُّ في السَّنوات الأولى بعد الحرب من طباعة وبيع الطَّوابع بمبلغ يعادل ٢٠٠-٤٠٠ مليون دولار.

يعتقد الصَّحفيُّ الإنجليزيُّ «دوغلاس ريد» كما أظهر في حواره الشَّهير (خلافٌ حولَ صهيون)؛ أنَّ أوَّل نتيجةٍ رئيسةٍ لعمل «وايت «كعامل للتَّأثير؛ كان استفزاز «بيرل هاربور»، حيث يلاحظ «دوغلاس ريد» تدخُّلَ السيِّد «وايت» الحاسم في السِّياسة العامَّة الأمريكيَّة في عام ١٩٤١.

وفقاً لمصدرَين اثنينِ بلا شكٍّ (البروفِّيسور ويليام لانجر والبروفِّيسور إس. إيفريت غليسون من جامعة هارفارد، في كتابهما «الحرب غير المعلنة»)؛ فإنَّ «وايت» هو الَّذي صاغ نصَّ الإنذار الأمريكيِّ الصَّادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، والَّذي جذب بموجبه اليابان لإطلاق الطَّلَقة الأولى في «بيرل هاربور» (على حدِّ تعبير وزير الحرب الأمريكيِّ ستيمسون).

ويعتقدُ مؤلِّفو السِّيرة الذَّاتيَّة أنَّ «وايت» كان بمثابة وكيل للنُّفوذ عندما استطاع تعطيلَ المفاوضات مع القوميِّين الصينيِّين خلال عام، وذلك بما يتعلَّق بإصدار قرضٍ بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٣، وقد كان هذا الانهيار مفيداً لموسكو والشيوعيِّين الصينيِّين.

كعميل مخبِر؛ لم يكن بوسع «وايت» التَّنافس إلَّا مع عميل مخابرات سوفييتيٍّ كبير يعمل في وزارة الخارجيَّة «الجير هيس» إلَّا أنَّه لم يتلقَّ إلَّا القليلَ من المساعدة من هذا المسؤول.

خلال الحرب؛ شغل «هيس» منصبَ مساعدِ وزيرة الخارجيَّة، وكان له تأثيرٌ كبير على إنشاء وأنشطة الأمم المتَّحدة (UN) في المرحلة الأوليَّة، وكان «هيس»، الأمينَ العامَّ للمؤتمر المعنيَّ بإنشاء الأمم المتَّحدة في «سان فرانسيسكو» ١٩٤٥.

وقد أُدينَ بعدَ الحرب بسبب أنشطته التجسُّسيَّة (وفقاً لمصادر مختلفة، أمضى في السِّجن من ٤ إلى ٥ سنوات) حتَّى نهايةِ حياته (توفِّيَ عن عمر يناهز ٩٢ عاماً في التِّسعينات)، لكنَّه اعتبرَ نفسَه بريئاً وغير متورِّط في العمل لصالح المخابرات السُّوفييتيَّة، بكلِّ الأحوال؛ كان هناك عملاء استخباراتٍ سوفييت آخرون مرتبطون بحكومة الولايات المتَّحدة، على سبيل المثال؛ عمل «لوكلين كيري» المسمَّى بـ «الصفحة» في القطَّاع الماليِّ من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩، ومساعدَ مديرِ مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في وزارة الخزانة الأمريكيَّة؛ من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٤، ومساعداً إداريَّاً أقدم للرَّئيس «روزفلت»، الَّذي قام بمهام خاصَّة مختلفة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٥، ومساعدَ رئيس قسم العلاقات الاقتصاديَّة الخارجيَّة،وكان هناك العميل «لورانس دوجان» في وزارة الخارجيَّة («الأمير»، «فرانك»).

وفقاً للمؤرِّخ «ف. بوزنياكوف»؛ فقد عمل في الفترة من ١٦ تشرين الأول عام ١٩٤١ إلى ٢١ شباط عام ١٩٤٦ من ٤٢ إلى ٦٣ موظَّفا «عميلاً» للمخابرات السُّوفييتيَّة بشكلٍ قانونيٍّ وغيرِ قانونيٍّ في الولايات المتَّحدة، كما أنَّه وأثناءَ الحربِ العالميَّة الثَّانية؛كان يتمُّ التَّحكُّم بعملِ من ٣٧٢ إلى ٥٤٨ عميل.

للمقارنة؛ كان لدى المخابرات الأجنبيَّة السُّوفييتيَّة ٢٢١ عميلاً في نيسان عام ١٩٤١، وقد اعترف نائب الرَّئيس الأمريكيِّ «هنري والاس» (الَّذي شغل هذا المنصب في الأعوام ١٩٤١ و ١٩٤٥) بعد سنواتٍ عديدة بأنَّه فيما إذا توفي الرَّئيس الأمريكيُّ المريض «روزفلت» خلال هذه الفترة وأصبح رئيساً؛ فإنَّ نائب الرَّئيس السَّابق كان يعتزم تعيينَ «إل دوجان» في منصب وزير الخارجيَّة، و«ج. وايت» وزيراً للماليَّة.

وبمجرَّد أن تولَّى «هاري ترومان» منصب نائب الرَّئيس في كانون الثَّاني عام ١٩٤٥ قبل وفاةِ «روزفلت» بثلاثة أشهر؛لم يُسمح لمخابراتنا بتنفيذ أكثر العمليَّات الفريدة في تاريخها، بعد أن أصبحَ اثنان من عملائِها أعضاء في حكومة الولايات المتَّحدة.

ولأسبابٍ مختلفة؛ كان على «وايت» التَّواصلُ مع سفيرِ الدَّولة آنذاك «كورديل هول» الَّذي شغل هذا المنصب في الفترة ما بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤٤، ومع نائب الرَّئيس «هنري والاس» الَّذي شغل هذا المنصب بين عام ١٩٤١ و عام ١٩٤٥.

أبلغ «وايت» موسكو بانتظامٍ عن محادثاته مع كبار المسؤولين، وكذلك عن محادثاتهم مع بعضهم ومع الأطرافِ الأُخرى، وهكذا؛لم يعدْ من الضَّروريِّ أن نقولَ إنَّ موسكو لم تكن

تعرف فقط كلَّ خطوةٍ من خطوات وزير الماليَّة «جي. مورغينثاو»، ولكنْ أفكارَه أيضاً؛ حيث إنَّ العديد من الأفكار الَّتي كانت تدور في رأس «مورغنثاو» كانت قد ظهرت كنتيجةٍ لمحادثاته مع مساعده الموهوب.

لم يكن «وايت» وحدَه يعمل لصالح موسكو، ولكنْ بمرورِ الوقت وتحتَ قيادته؛ كان هناك العديدُ من موظَّفي وزارة الماليَّة الَّذين عملوا «بشكلٍ أعمى» أو عن وعيٍ لصالح موسكو، حيث قام «هاري وايت» بتغطية فريقه الَّذي يُشبهه في التَّفكير.

في الخمسينات (خلال حقبة «المكارثيَّة») تمَّ تشكيلُ لجنةِ عمل لتحديدِ الانتهاكات والإساءات في جهاز الدَّولة بقيادة السِّناتور «ويليام جينر»(وليام عزرا جينر)، ومن الموادِّ الَّتي تمَّ جمعها في وزارة الماليَّة؛ مجموعة تحت عنوان «يوميَّات مورغنثاو».

إليكم ما قرأناه في هذه الوثيقةِ حولَ أنشطة «هاري وايت» وزملائه في وزارة الخزانة الأمريكيَّة:

«لقد تمَّ الآن تركيزُ مؤيِّدي الشُّيوعيَّة على وزارة الخزانة، وخاصَّة في قسم البحوثِ النَّقديَّة بالكامل، وكان «وايت» أوَّل مديرٍ للقسم، كما كان خلفاؤه «فرانك كو» وَ «هارولد جلاسر» أيضاً في قسم البحوث النَّقديَّة، وَ «ويليام لودفيج أولمان وإيرفينج كابلان وفيكتور بيرلو».

لقد وجد أنَّ «وايت وكابلان وجلاسر وكو وبيرلو» هم أعضاء في المؤامرة الشُّيوعيَّة، مواطنونا الأكبر سنَّاً؛ خاصَّة أولئك المهتمُّون بالاقتصاد الأمريكيِّ، يدركون جيِّداً اسمَ أحدِ مسؤولي وزارة الخزانة المذكورة أعلاه، هذا هو «فيكتور بيرلو» (١٩١٢-١٩٩٩)؛ الَّذي كتب بنشاط كبيرٍ في الصَّحافة السُّوفييتيَّة،كما نُشِرَت كتُبه باللُّغة الرُّوسيَّة في الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ وفي الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وكان ينتمي إلى فئة الاقتصاديِّين اليساريِّين.

في الواقع، كان ماركسيَّاً وعضواً في الحزب الشُّيوعيِّ الأمريكيِّ، وكان ينتمي إلى مجموعةِ أعضائه النَّشطين، حيث عمل في وزارة الماليَّة في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧، وعلى ما يبدو؛ كانت تتشكل هناك وفي النِّهاية وجهاتُ نظره الشِّيوعيَّة، كما كان على اتِّصال مع «هاري وايت»، ولاحقاً، تمَّ فصله من الوزارة مع «وايت» للاشتباه في قيامه بالتجسُّسِ لصالح الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، ومع ذلك؛ فإنَّ القضيَّة لم تصل إلى المحكمة.

المعارضة الأمريكيَّة لبريتون وودز

في الحقيقة؛لم يكن الجزء النَّشط سياسيَّاً من المجتمع الأمريكيِّ خلال سنواتِ الحرب وبعد نهايتها يتكوَّن أساساً من «الأحمر» و «الورديّ»؛ فقد كان الطَّيف السِّياسيُّ للمجتمع الأمريكيِّ غنيَّاً جدَّاً، ومُشَكِّلاً من معارضين صريحين لاتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السوفييتيَّة؛ المتحمِّسين ضدَّ السُّوفييت.

والبعضُ الرَّماديُّ أو «المعزول» الَّذي لا يهتمُّ مطلقاً بالأحداث على المسرح الخارجيِّ، وإنَّما ينتقد الحكومةَ لتورُّطها في الحرب، كما كان هناك عددٌ معيَّن من «أنجلوفيل» وحتَّى «ألمانوفيل» (المؤيِّدين للإنكليز، والمؤيِّدين للألمان) وهذا خارج موضوع الكتاب، حيث إنَّ موضوعَنا كان مرتبطاً بـ«بريتون وودز» وَردَّةِ الفعل الأمريكيَّة على قراراته.

نؤكِّد مرَّةً أُخرى أنَّ المجتمع آنذاك لم يكن يتكوَّن من «الأبيض» فقط، فقد كان هناك سياسيِّون ورجال أعمال لم يتبنَّوا هذه القرارات، وقد تمَّ توضيح ذلك بالتَّفصيل الكافي من قبل «موراي روثبارد» في كتابه «تاريخُ تداولِ النُّقود والمصارف» في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وهنا سأقدِّم بعضَ الاقتباسات والحقائق من هذا الكتاب حول هذه المسألة.

«لقد قوبِلَ اقتراحُ إنشاء صندوق النَّقد الدُّوليِّ في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بموجة انتقاداتٍ من الدَّوائر المحافظة»، يلاحظ «م. روثبارد» أنَّ الاعتراضَ على مشروع صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ قد تشكَّل من مجموعتينِ أساسيَّتين: محافظِي البنوك من ساحل المحيط الأطلسيِّ، ومن الغرب الأوسط المعزول.

كان المصرفيُّون غاضبين بشكلٍ خاصٍّ من حقيقة أنَّ البلدانَ المقترضة «المدينة» يمكن أن تشارك في قرارات الصُّندوق بشأن منح القروض، حيث وصفَ رئيس الجمعيَّة المصرفيَّة الأمريكيَّة «راندولف برجس» هذا البندَ من ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليِّ بأنَّه «مثيرٌ للاشمئزاز».

كما هاجمت الصَّحيفةُ الأمريكيَّة الرَّائدة «نيويورك تايمز» الصُّندوق، معتقدةً أنَّه ينبغي على البلدان المنتصرة؛ أمريكا والمملكة المتَّحدة؛ التَّركيز على بناء العلاقاتِ الثنائيَّة،

وتعزيز التَّحالف النَّقديّ والاقتصاديّ والتِّجارة في المحيط الأطلسيّ، بدلاً من التَّلويح باستعادة النِّظام الماليّ والاقتصاديّ العالميّ.

وحثَّت الصَّحيفة الإدارةَ الأمريكيَّة على تقديمِ قرضٍ إلى لندن؛ مقابلَ إزالةِ القيود المفروضة على العملة البريطانيَّة، ورفض القيودِ الكميَّة على الواردات في العلاقات مع الولايات المتَّحدة.

كما تَبنَّى هذا الموقفَ مجموعةٌ من المصرفيِّين الأمريكيِّين منهم: «جون ويليامز»؛ نائب رئيسِ بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، وَ«ليون فريزر» رئيس بنك «فيرست ناشيونال» في «نيويورك «، وَ«ينثروب الدريتش»؛ رئيس بنك «تشيس مانهاتن».

لقد توصَّلوا إلى مشروع «العملة الرَّئيسة»، وكان جوهرَه الاستقرارُ الثُّنائيُّ لأسعار صرفِ الدُّولار الأمريكيِّ والجنيه البريطانيِّ، ومن أجل القيام بذلك؛ اقترحوا تزويدَ المملكة المتَّحدةِ بقرضٍ أو حتَّى بمنحة.

وكخيار؛ تمَّ النَّظر في فكرة إنشاء صندوقٍ نقديٍّ أمريكيٍّ بريطانيٍّ ثنائيٍّ بدلاً من صندوق النَّقد الدُّوليِّ، ولم يكن مؤيِّدو هذا الخيار قلقينَ من أنْ يظلَّ العالمُ في هذه الحالة (باستثناءِ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى)؛ أيّ في حالة تفكُّكٍ اقتصاديٍّ كان قد نشأ في الثَّلاثينات.

من وجهة نظر الانعزاليَّة؛ تحدَّث السِّيناتور «روبرت تافت» (جمهوريٌّ من أوهايو)؛ حيث كان غاضباً من أنَّ معظمَ رأسِ مالِ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ سوف يتمُّ توليدُه من مساهماتٍ بالدُّولار الأمريكيِّ، لكنَّ أمريكا لن تحصل على الأرباح الضَّروريَّة في شكل رفع القيود المفروضة على صرف العملات الأجنبيَّة وتعريفات الاستيراد.

بينما رأى «هاري وايت» وغيره من مهندسي «بريتون وودز» في وزارة الخزانة والحكومة الأمريكيَّة أنَّ منتقدِينَ مثل «ر. تافت» لا يفهمون تماماً نيَّتهم، وهي أنَّه على صندوق النَّقد الدُّوليِّ أن يصبحَ أداةً فعَّالة للسِّياسة النَّقديَّة والماليَّة الأمريكيَّة في العالم.

لم يرغبْ «هاري وايت» و المسؤولون في وزارة الخزانة الأمريكيَّة في التَّعبير عن ذلك بشكل خاصّ، ولكنْ من أجلِ التَّصديق على وثائقِ «بريتون وودز» في الكونغرس؛ كان عليهم البدءُ بحملةٍ دعائيَّة واسعة؛ توضِّح أنَّ واشنطن ستكون قادرةً على السَّيطرة الفعَّالة على

صندوق النَّقد الدُّوليِّ، وقد شارك «هاري وايت» وموظَّفون آخرون في وزارة الخزانة و«هنري مورغينثاو» نفسُه في الحملة.

إليكم ما كتبهُ «م. روثبارد» في هذه المناسَبة:

«المسؤولون الَّذين بالغوا في تقديرهم،كما اتَّضح لاحقاً، توصَّلوا إلى العديدِ من الأحكام المشكوكِ فيها في هذا الاتِّفاق، وأصرُّوا على أنَّ تخصيصَ القروض للمدينينَ لن يحدث تلقائيَّاً، وأنَّ مراقبة العملات وأسعار الصَّرف ستبقى في الماضي.



موراي روثبارد

لقد طوَّرت الإدارة بشكلٍ مكثَّفٍ فكرةً غامضةً مفادُها أنَّ الصُّندوق سوف يُسهِّل التَّعاون الدُّوليَّ في حفظ السَّلام.

وممَّا يُثيرُ الاهتمامَ بشكلٍ خاصٍّ؛ حجَّةُ «ويل كلايتون» (مالك الشَّركة الأمريكيَّة الَّتي كانت في ذلك الوقت أكبرَ مُصَدِّر للقطن في العالم) أنَّ اتفاقيَّة «بريتون وودز» ستزيل القيودَ والحواجزَ التِّجاريَّة أمام الصَّادرات الأمريكيَّة، وبالتَّالي ستزيدُ من كفاءةِ الاقتصاد السِّياسيِّ.

نعم؛ في هذه التَّصريحات؛ كان هناك الكثيرُ من «الانتهاك»، ولكن تمَّ تحقيق هدفِ الحملة والدِّعاية؛ ففي صيف عام ١٩٤٥؛ أيّ بعدَ مرورِ عامٍ على المؤتمر؛ تمَّ التَّصديق على وثائق «بريتون وودز»، ومع ذلك؛ كان من المبكِّر للغاية بالنِّسبة لِـ«هاري وايت» وَمسؤولين آخرين في وزارة الخزانة الأمريكيَّة الاسترخاء !.

في الواقع؛كانت معارضةُ التَّصديق على الوثائق في المملكة المتَّحدة قويَّة، وبدونها؛ لم يكن وجود «بريتون وودز» مُكتملاً.

أبلغ السَّفيرُ الأمريكيُّ لدى المملكة المتَّحدة «جون وايت» واشنطن أنَّ معظمَ مدراء بنك إنجلترا كانوا غيرَ راضين إطلاقاً عن اتفاقيَّة «بريتون وودز»، ولقد فهموا أنَّه «إذا تمَّ اعتماد هذه الخطَّة؛ فستفقد لندن مركزها كمركزٍ ماليٍّ، وسيحِلُّ الدُّولار محلَّ الجنيه»، ومع ذلك؛ كانت لندن قادرةً أيضاً على «القمع»، فقد صدَّق البرلمان البريطانيُّ على اتفاقيَّة «بريتون وودز» في خريفِ عام ١٩٤٥، وكان ذلك «جزئيَّاً» بسبب «هاري وايت».

«هاري وايت» وَ«مطاردةُ السَّاحرات»

يعزو بعضُ المؤلِّفين النَّتيجةَ المأساويَّة لحياة «ج. وايت» إلى ما يُسمَّى «المكارثيَّة»، والَّتي تُسمَّى أيضاً «مطاردة السَّاحرات»، ومع ذلك؛ فإنَّ الحملة المناهضة للشِّيوعيَّة ومعاداة الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، بقيادة السِّيناتور «جوزيف مكارثي»؛ تعود رسميَّاً إلى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٤، حيث عانى منها «هيس» حقَّاً، في الوقت الَّذي لم يعد «هاري وايت» على قيد الحياة.

في الواقع؛ بدأت الهستيريا المناهضةُ للشُّيوعيَّة والسُّوفيتيَّة «مطاردة الساحرات» تنتفخُ في أمريكا حتَّى قبل ظهور «مكارثي» على السَّاحة السِّياسيَّة، حيث بدأها الرَّئيس «ترومان» نفسُه، بعد أنْ استبعدَ كلَّ نتائج التَّعاون السُّوفييتيِّ الأمريكيِّ الَّذي حقَّقهُ «ف. روزفلت» وَ «ستالين».

بالكاد توقَّفَ آخرُ وابلٍ للنِّيران في الحرب العالميَّة الثانيَّة؛ لتكونَ واشنطن، في شخص الرَّئيس الجديد «ترومان» تفكِّر بالفعل في توجيه ضرباتٍ ضدَّ حليفِها الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيث أعدَّ رؤساءُ الأركان الأمريكيَّة التَّوجيه السرِّيَّ رقم ١٥١٨ في وقت مبكِّر من ٩ تشرين ألاول ١٩٤٥ «المفهومُ الاستراتيجيُّ والخطَّة لاستخدام القوَّات المسلَّحة الأمريكيَّة» والَّذي نصَّ على قيامِ الولايات المتَّحدة بضربةٍ نوويَّةٍ وقائيَّةٍ ضدَّ الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ، بعد ذلك؛ تمَّ إعطاءُ التَّوجيهات والخطط والاستراتيجيَّات الأُخرى، والَّتي كان جوهرُها هو نفسه؛ تدمير الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ أو التَّسبُّب بأضرار جسيمة له.

ولكنْ؛ وبفضل العمل الرَّاسخ للمخابراتِ السُّوفييتيَّة؛ أصبحت كلُّ هذه الوثائق معروفةً على الفور لموسكو، وهذا هو السَّببُ الَّذي جعل واشنطن تبدأ بعمليَّة «تطهير» هائلة لجهاز الدَّولة، حيث تواجد معظمُ عملاءِ المخابرات السُّوفييت.

لذلك يمكننا القول: إنَّ عصر «المكارثيَّة» في الولايات المتَّحدة؛ قد سبقه عصرٌ لا يقلُّ قسوةً عن عصر الـ«ترومانيَّة»..

علاوة على ذلك؛ يجب الأخذُ في الاعتبار أنَّ هناك اختلافاتٍ بين «الترومانيَّة» و«المكارثيَّة»؛ حيث كانت «الترومانيَّة» موجَّهةً أكثرَ إلى خارج البلاد، وكان لها توجُّه معادٍ

للسُّوفييت، وكانت أداةً لاندلاع الحربِ الباردة، بينما كانت «المكارثيَّة» أكثرَ توجُّهاً لداخل البلاد، وكانت شعاراتُها تضمن الأمنَ الدَّاخليَّ، وتسعى لتحديدِ ممثِّلي «الطَّابور الخامس» في المجتمع الأمريكيِّ.

لقد عاد موضوع التَّعاون المحتمل من قِبَل «هاري وايت» وَ«هيس» وعدد من كبار المسؤولين في الإدارة الرِّئاسيَّة لِـ«روزفلت» مع المخابراتِ السُّوفييتيَّة (سواءً من خلال نشرها بشكلٍ دوريٍّ في وسائل الإعلام الأمريكيَّة أو في الكونغرس الأمريكيِّ)، و تتمثَّل أسبابُ هذه العودةِ الدَّوريَّة؛ إلى قصصِ التَّجسُّس في ثلاثينات القرن الماضي والحرب العالميَّة الثَّانية وإلى ظهور وثائقَ وحقائقَ جديدة، بالإضافة إلى تحوُّلاتٍ ومنعطفاتٍ مختلفة في السِّياسة الدَّاخليَّة والخارجيَّة للولايات المتَّحدة، لذلك؛ فحصَتْ لجنةُ مجلس الشُّيوخ الأمريكيِّ تاريخ «ه. وايت» و«إيه هيس» للمرَّة المائة في عام ١٩٩٧، وتوصَّلت مرَّةً أُخرى إلى استنتاج مفادهُ أنَّ ذنْبَ كلا المسؤولَين كان لا يمكن إنكاره.

حتَّى أولئك السِّياسيِّين الَّذين يزعُمون أنَّ «وايت و هيس» ليسا عميلين تمَّ تجنيدُهما رسميَّاً، يعترفان بأنَّهما، بمبادرة خاصَّة منهما، توجَّها إلى أشخاص على صلة بموسكو وقدَّما «خدماتٍ» مختلفة إلى موسكو، وفي لغة الذَّكاء؛ يُطلَق على هؤلاء الأشخاص اسم «المؤيِّدين»؛ حيث إنَّ العلاقات بين «وايت وهيس وموسكو» ليست مؤهَّلة «لبرامج التجسُّس»، بل يمكن اعتبارها «علاقات ثقة».

إلَّا أنَّ تقييم أنشطتِهم خارج النِّطاق القانونيِّ والجنائيِّ، ولكنَّ السِّياسيَّ؛ لا يزال مختلفاً تماماً، حيث كتب «ستيفن شليزنجر»: «لا يوجد حتَّى الآن إجماعٌ بين المؤرِّخين حول «وايت»، لكنَّ الكثير منهم يميلون إلى الاعتقاد بأنَّه حاول مساعدة الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ، لكنَّهم لم يعتبروا تصرُّفاته تجسُّسيَّة».

هل يُمكن أن يظهرَ «وايت» الجديد في الغرب؟

أعرف العديد من الأميركيّين الَّذين ما زالوا يصنِّفون هذا النَّشاط بأنَّه إيجابيٌّ للغاية، واليوم؛ في ظلِّ ظروف التَّدهور الحادِّ في العلاقاتِ بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وروسيا، وبدايةِ سلسلةٍ جديدةٍ من الحرب الباردة (بسبب الأحداث في أوكرانيا وحول أوكرانيا)؛ فإنّه من الخطر التَّعبيرُ عن مثل هذه التَّقييمات للمواطنين الأمريكيِّين، ففي أمريكا الآن؛ هناك موجةٌ جديدة من «المكارثيَّة»، حيث أفاد أصدقائي في أمريكا أنَّه حتَّى التَّعاطفُ المعتاد مع روسيا وانتقاد السِّياسة الأمريكيَّة تجاه الِاتِّحاد الرُّوسيِّ يتمُّ البدء بتقييمه باستخدام القانونِ الجنائيِّ، ومع ذلك؛ فإنَّ تلك الفترات من التَّاريخ الأمريكيِّ الَّتي سبقت عصور «الترومانيَّة» و المكارثيَّة»؛ لم تكن مثاليَّة.

في الثَّلاثينات من القرن الماضي؛ تصاعدت المشاعر المعادية للسُّوفييت والشُّيوعيَّة في السِّياسة الأمريكيَّة والحياة العامَّة، لكنَّ فعاليَّة هذه الحملات كانت منخفضةً للغاية.

وبرغمِ حقيقة أنَّه في تلك الأيام لم يكن هناك «إنترنت»، وكانت الصَّحافة الأمريكيَّة تحت السَّيطرة الصَّارمة لواشنطن ومالكي الاحتياطيِّ الفيدراليِّ؛ إلَّا أنَّ المعلوماتِ حول نجاحاتِ الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ في البناء الاشتراكيِّ قد وصلت إلى الشَّعب الأمريكيِّ بطرقٍ غير معروفة.

وقد شهدَ الأمريكيُّون آنذاك إخفاقاتِ النَّموذج الرَّأسماليِّ للمجتمع في كلِّ يوم بأعينهم، حيث استمرَّ الكساد الاقتصاديُّ في البلاد حتَّى اندلاع الحرب.

كانت ثلاثيناتُ القرن العشرين في الولايات المتَّحدة هي فترة المشاعر المناهضة للرَّأسماليَّة والتَّعاطف مع الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وعلى الأقل؛ كانت هذه المشاعر سائدةً بين الأمريكيِّين المتعلِّمين الَّذين اعتادوا التَّفكير والمقارنة.

وكما يكتب مؤرِّخنا «ن. بونتسيفيتش»:

«بدأت الأفكار الاشتراكيَّة تنتشر بنشاطٍ في الأوساط اللِّيبراليَّة الأمريكيَّة منذ منتصف الثَّلاثينات، وبدأ ظهور أنصارِ الإصلاح الاشتراكيِّ كطريقةٍ للخروج من الأزمة، وهكذا؛ فقد

ساهم «العقد الأحمر» (٣٠-٤٠) في نموِّ الحزب الشُّيوعيِّ الأمريكيِّ، الَّذي ارتفع عدد أعضائه من ٢٥ ألف في عام ١٩٣٤ إلى ٧٥ ألف في عام ١٩٣٨.

لذلك؛ ليس من المستغرب أن يَظهرَ حلفاءُ للاتِّحاد السُّوفييتيِّ مثل «هاري وايت» في أمريكا، «بالمناسبة؛ ظهر هؤلاء في بلدان غربيَّة أخرى، وبادئ ذي بدء، يتبادر إلى الذِّهن «كامبردج فايف»؛ جوهر شبكة العملاء السُّوفييت في المملكة المتَّحدة».

نحن نتحدَّث عن عملاء تمَّ تجنيدُهم في ثلاثينات القرن الماضي في جامعة «كامبريدج»، والَّذين شغلوا في وقتٍ لاحق مناصب عُليا في أجهزة الاستخبارات البريطانيَّة ووزارة الخارجيَّة البريطانيَّة، هؤلاء العملاء هم:

- كيم فيلبي: الاسمُ الرَّمزيُّ «ستانلي»، وقد شغل مناصب عليا في (SIS MI-6) و(MI-5).
- دونالد دوارت ماكلين: الاسمُ الرَّمزيُّ «هوميروس»، وقد عمل في وزارة الخارجيَّة.
- أنتوني بلانت: الاسمُ الرَّمزيُّ «جونسون»، وقد عمل في الاستخبارات العسكريَّة المضادَّة ومستشار الملك جورج السَّادس.
- غاي بورغيس: الاسمُ الرَّمزيُّ «هيكس»، وقد عمل في المخابرات العسكريَّة وَوزارة الخارجيَّة.

تختلفُ الآراءُ حول العضو الخامس في الفريق، ولكنْ غالباً ما يُطلق على «جون كيرنكروس» لقب وزارة الخارجيَّة والمخابرات العسكريَّة، وبالمناسبة؛ فقد انتقل هذا العميل فيما بعد إلى وزارة الماليَّة في المملكة المتَّحدة، حيث لم يكن لدى المخابرات السُّوفييتيَّة أيُّ مصادر هناك من قبل.

وَوصفَ مديرُ وكالة المخابرات المركزيَّة السَّابق «ألن دالاس» مجموعةَ «كامبريدج فايف» بأنَّها «أقوى مجموعةٍ استخباراتيَّة منذ الحرب العالميَّة الثَّانية»، علماً أنَّه قد تمَّ تجنيدُهم جميعاً من قِبَل عميل المخابرات السُّوفييتيِّ من أصل نمساويٍّ «آرنولد دويتش» (١٩٠٤-١٩٤٢) على أساسٍ إيديولوجيٍّ.

بالمناسبة؛ حتَّى أولئك الَّذين يُصرُّون على أنَّ «وايت» كان لا يزال عميلاً كاملاً للمخابرات السُّوفييتيَّة؛ يعترفون بأنَّ تجنيده يمكن أن يحدث فقط على أساس إيديولوجيٍّ.

أشار كاتب سيرة وايت «بن ستيل»، الَّذي سبق ذكرُه أعلاه إلى ما وجده في أرشيف «وايت»:

«لقد وجدتُ في أرشيف «وايت» مقالاً مكتوباً بخطِّ اليد في عام ١٩٤٤؛ حيث يُدين نفاقَ الولايات المتَّحدة في العلاقات مع الِاتِّحاد السُّوفييتيّ ويُشيد بمزايا الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة».

ويخلص «ستيل» إلى ما يلي:

«كان وايت والعديد من رجال الدَّولة الأميركيِّين والبريطانيِّين يعتقدونَ بعد ذلك أنَّ الاقتصادَ الاشتراكيَّ كان فعَّالاً، وأنَّ العالم يتطوَّر في اتِّجاهه».

اليوم؛ في عام ٢٠١٤؛ بدأت روسيا في الحصول على السُّلطة المفقودة في العالم، إنَّها «تكتسب نقاطاً »، ويرجع ذلك في المقام الأوَّل إلى الِاجراءات السِّياسيَّة والدُّبلوماسيَّة الخارجيَّة، ويشمل ذلك المشاركةَ الفعَّالة في حلِّ الأزمة المحيطة بسوريا، وعودة القرم إلى روسيا، والخطواتِ نحوَ التَّكامل الاقتصاديِّ الأوروبيِّ الآسيويِّ.

هذا شرطٌ ضروريٌّ ولكنَّه غيرُ كافٍ لعمليَّة تعزيز سلطة روسيا في العالم بشكل مُستدام، حيث نحتاج إلى تحوُّلاتٍ اجتماعيَّةٍ اقتصاديَّةٍ داخليَّةٍ أساسيَّة.

هذه التَّحوُّلات الَّتي من شأنها أن تسمحَ لروسيا بإظهار تفوُّقها على الغرب الرَّأسماليِّ المتدهور، وعلاوة على ذلك؛ هناك جزء من المجتمع الغربيِّ يتوقَّع مثل هذه التَّحوُّلات مِنَّا.

وبعد ذلك؛ ليس هناك شكٌّ بأنَّه سوف يظهر أشخاصٌ في نفس الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة على جميع مستويات الحكومة؛ على استعدادٍ لمساعدة بلدنا، كما فعل «هاري وايت».



«بريتون وودز»: جملةٌ لم تُنفَّذ

بريتون وودز: بندٌ واحدٌ «حسَّاس» من جدول الأعمال

في «بريتون وودز»؛ اتُّخذت القرارات أيضاً لإنشاء صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير، وتمَّ تنفيذُ هذه القرارات في النِّصف الثَّاني من الأربعينات، وبدأت كلْتا المؤسَّستين الماليَّتين الدَّوليَّتين عملها.

تصفُ العديدُ من الكتب تفاصيلَ مؤتمرٍ مدَّتهُ ثلاثة أسابيع؛ عُقد في «بريتون وودز»، ويتمُّ تقيم القراراتِ المتَّخذة، وتحليلُ اتِّجاهات تطوُّر نظام عملة «بريتون وودز» الَّذي دام ما يقرب من ثلاثة عقود.

ولكنّ وراء الكواليس في معظم الدِّراسات؛ لا تزال هناك قضيَّةٌ حادَّةٌ واحدة، نوقِشَت بحرارة في المؤتمر، والَّتي في النِّهاية تمَّ اتِّخاذُ قرارٍ بشأنها، لكنَّ القرار لم يُنفَّذ، تتعلَّق هذه القضيَّة بمصرف التَّسويات الدُّوليَّة ومصيره في المستقبل.

تاريخُ بنك التَّسويات الدُّوليَّة

نحتاج إلى تقديمِ لمحةٍ موجزة عن تاريخ بنك التَّسويات الدُّوليَّة «BIS»، والَّتي بدونها يصعبُ فهمُ سببِ شغَفِ مؤتمر «بريتون وودز» بمناقشة المصير المستقبليِّ لهذه المنظَّمة.

للقيام بذلك؛ سيتعيَّن علينا العودة إلى الحرب العالميَّة الأولى، أو بالأحرى؛ إلى مؤتمر باريس للسَّلام عام ١٩١٩، والَّذي تناول قضايا الهيكل العالميِّ لما بعد الحرب.

في مؤتمر باريس، بالإضافة إلى كلِّ شيء؛ تقرَّرَ أن تدفعَ ألمانيا المهزومة تعويضاتٍ للفائزين، وقد كانت مبالغُ التَّعويضات هائلة، وتمَّ تمديد تواريخ الدَّفع حتَّى نهاية القرن العشرين.

حدَّدت معاهدة «فرساي» في البداية قيمةَ التَّعويضات بمبلغ ٢٦٩ مليار مارك ذهبيٍّ (ما يعادل ١٠٠ ألف طنٍّ من الذَّهب)، إلَّا أنَّ لجنة التَّعويضات نقَّحت المبلغَ في وقتٍ لاحق، ممَّا قلَّلَ من حجمَ التَّعويضات إلى ١٣٢ مليارِ ماركٍ ذهبيٍّ (ما يعادل ٢٢ مليار جنيه)، في الواقع؛ دفعت ألمانيا تعويضاتٍ في عشرينات القرن الماضي، لكن بأحجام أقلَّ بكثير ممَّا نصَّت عليه قرارات مؤتمر باريس، إلَّا أنَّ واشنطن بدأت تتدخَّل بنشاط في عمليَّة رصد وفاءِ ألمانيا لالتزاماتِ دفع التَّعويضات، وتمَّ اعتماد خطَّة تقضي بتخفيف عبء التَّعويض عن ألمانيا في عام ١٩٢٤، وذلك بناءً على مبادرة نائب رئيس الولايات المتَّحدة» تشاليز دويز»، ومن جهةٍ أُخرى؛ بدأ رأس المال الأنجلو أمريكيِّ بالمساعدة في التَّنمية الاقتصاديَّة لألمانيا.

وَوفقاً لـِ «خطَّة دويز»؛ تلقَّت ألمانيا في الأعوام ١٩٢٤-١٩٢٩ قروضاً من الولايات المتَّحدة بقيمة ٢,٥ مليار دولار، ومن المملكة المتَّحدة بقيمة ١,٥ مليار دولار.

في عام ١٩٢٩؛ تمَّ استبدال هذه الخطَّة بخطَّة «يونج» (الَّتي سُمِّيت باسم المموِّل الأمريكيِّ)، والَّتي نصَّت على إدخال رأس المال الأمريكيِّ في الاقتصاد الألمانيِّ بشكل أكثر نشاطاً، وذلك بحجَّة مساعدتها في دفع التَّعويضات بموجب شروطِ معاهدةِ باريس للسَّلام (في ذلك الوقت كان على ألمانيا أن تدفعَ فقط ١١٢ مليار مارك ذهبيَّة؛ وتمَّ حساب جدول الدَّفع حتَّى عام ١٩٨٨).

نصَّت خُطَّة «Jung» يونج، من بين أمورٍ أُخرى، على إنشاء بنك التَّسويات الدُّوليَّة «BMR»، والَّذي؛ وفقاً للبيانات الرَّسميَّة، كان من المفترض أن يضمن نقلَ التَّعويضاتِ من ألمانيا إلى البلدان المنتصرة، وهكذا؛ وُلد بنك التَّسويات الدُّوليَّة «BMR» في عام ١٩٣٠ في مدينة «بازل» السُّويسريَّة (المقرِّ الرَّئيس للبنك)، ومع ذلك؛ أعلنت ألمانيا في ١٥ تموز ١٩٣١ من جانبٍ واحدٍ وقفَ جميع مدفوعاتِ التَّعويضات بسببِ اندلاع الأزمة الاقتصاديَّة، ومن المثير للدَّهشة تَفهُّم الأنجلو سكسونيِّين لبيان ألمانيا !، وبرغم ذلك؛ استمرَّ عمل البنك ولم يُغلق، كما ذهبت التَّدفُّقات الماليَّة من خلال بنك التَّسويات الدُّوليَّة في الاتجاه المعاكس.

يتعلَّق الأمرُ أولاً وقبل كلِّ شيء برؤوسِ الأموال الأمريكيَّة والبريطانيَّة (القروض والاستثمارات المباشرة) الَّتي تمَّ إرسالها إلى الاقتصاد الألمانيِّ، علاوة على ذلك؛ فقد لوحِظَ بالعين المجرَّدة أنَّ هذه القروض والاستثمارات كانت لا تهدف لإعادةِ تنشيط الاقتصاد الألمانيِّ من أجل ضمان دفع التَّعويضات، وبرغمِ أنَّ فرنسا كانت «المستفيد» الرَّئيس في مدفوعات التَّعويض واستمرت بتلقِّي الفتات؛ إلَّا أنَّ الأموال «الأنجلوسكسونيَّة» قد ساهمت فعليَّاً في عسكرة ألمانيا برغمِ انتهاكِها لشروط معاهدة فرساي.

أصبح بنكُ التَّسويات الدُّوليَّة جزءاً من المشروع «الأنجلوسكسونيِّ» العالميِّ لاستعادة إمكانات ألمانيا العسكريَّة والاقتصاديَّة، وإعدادها للحرب ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

كما أصبح بنكُ التَّسويات الدُّوليَّة مركزاً لرؤوس الأموال الأمريكيَّة في أوروبَّا، ورابطاً بين «الأنجلوسكسونيَّة» والأموال الألمانيَّة، وهو نوع من رأس المال العالميِّ (الخارجيِّ)، وذلك؛ فإنَّه يوفِّر الحماية من الرِّياح السِّياسيَّة المختلفة والحروب والعقوبات وما إلى ذلك، كما يَشكِّل حصانةً من تدخُّل الحكومة وحتَّى الضَّرائب في وقت الحرب والسِّلم، وتمَّ ضمان ذلك بموجب معاهدة دوليَّةٍ وُقِّعَت في عام ١٩٣٠ في «لاهاي».

يمكننا أن نضيفَ أنَّ المبادرِينَ الأساسيِّين لإنشاء بنك التَّسويات الدُّوليَّة هم القلَّة الماليَّة العالميَّة: المصرفيُّون في بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك من الدَّائرة الداخليَّة لِـ«مورغان» ومديرُ بنك إنجلترا «نورمان مونتاج»، والمموِّلون الألمان، وأشهرهم «هيلمار شاخت» (في ذلك الوقت كان رئيس بنك الرَّايخ، ثمَّ وزير الاقتصاد النَّازيِّ، وكان له صلات قويَّة في «وول ستريت»).

وقَّع مؤسِّسو بنك التَّسويات الدُّوليَّة على ميثاق البنك، وشمل ذلك البنوك المركزيَّة في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا، بالإضافةِ إلى عدد من البنوك الخاصَّة، ولم يتمَّ تضمينُ بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، الَّذي شارك بنشاط في إنشاء بنك التَّسويات الدُّوليَّة لأسباب سياسيَّة.

تمَّ توقيعُ ميثاق BIR في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من قِبَل البنك الوطنيِّ الأوَّل في نيويوريك و«بي مورغان وشركاه» وَ«بنك شيكاغو الوطنيِّ الأوَّل» وكانوا جميعُهم جزءاً من إمبراطوريَّة «مورغان».

كما مثَّلت البنوك الخاصَّةُ اليابانَ أيضاً في بنك التَّسويات الدُّوليَّة، وفي الفترة من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٣٢، انضمَّ ١٩ بنكٍ مركزيٍّ من البلدان الأوروبيَّة إلى بنك التَّسويات.

وكان المصرفيُّ «روكفلر غيتس ماكغري» أوَّل رئيسٍ لبنك التَّسويات الدُّوليَّة، وفي عام ١٩٣٣ غادر هذا المنصب، وتمَّ استبدالُه بالأمريكيِّ «ليون فريزر»؛ أحدِ أعوان «مورغان»، وخلال الحرب العالميَّة الثَّانية؛ كان «توماس هارينجتون ماكيتريك» رئيس البنك الأمريكيِّ مرَّة أُخرى.

بنك التَّسويات الدُّوليَّة في خدمة الرَّايخ الثَّالث

هناك الكثيرُ من المعلومات عن كيفيَّة عمل بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة لمصلحة الرَّايخ الثَّالث، وقد لاحظنا بالفعل أنَّه قبلَ اندلاع الحرب العالميَّة الثَّانية (أو بالأحرى؛ قبل دخولِ الولايات المتَّحدة الحرب بعد «بيرل هاربور»)؛ عمل بنك التَّسويات الدُّوليَّة بنشاط كقناة دخلت من خلالها رؤوس الأموال الأمريكيَّة في اقتصاد الرَّايخ الثَّالث.

وخلال سنواتِ الحرب؛ نفَّذ البنكُ العمليَّات المصرفيَّة لألمانيا بشأن توريد البضائع مع مختلف البلدان، بما في ذلك تلك الدُّول الَّتي كانت خصماً عسكريًّا لألمانيا.

بعد «بيرل هاربور»، وطوال سنواتِ الحرب؛ كان بنك التَّسويات الدُّوليَّة مذكوراً في جميع الأدلَّة الرَّسميَّة كبنكٍ مراسلٍ لبنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك.

وأخيراً؛ في كلٍّ من سنوات ما قبل الحرب وخلال سنوات الحرب (١٩٣٩-١٩٤٤)؛ كان بنك التَّسويات الدُّوليَّة المكان الَّذي يتدفَّق إليه الذَّهب الَّذي سرقته ألمانيا من بلدان مختلفة من أوروبَّا.

وفي آذار ١٩٣٨،و بعد أن دخل النَّازيُّون فيينَّا؛ هاجر معظم الذَّهب النِّمساوي الَّذي تمَّت سرقته إلى خزائن بنك التَّسويات الدُّوليَّة، كما تعرَّض احتياطيُّ الذَّهب في البنك الوطنيِّ التشيكيِّ (٤٨ مليون دولار) لنفس المصير.

كان هذا قبلَ بدءِ الحرب العالميَّة الثَّانية، وبعد إطلاق العنان له؛ تدفَّق الذَّهب إلى بنك التَّسويات الدوليَّة، والَّذي «استخرجه» الرَّايخ الثَّالث من معسكرات الاعتقالِ ونتيجةً للغارات المختلفة لسرقة المدنيِّين، وعمليّات النّهب والسّرقة الممنهجة للمدنيين في البلدان المحتلَّة (المجوهرات، التِّيجان الذَّهبية، علب السَّجائر، الأطباق... إلخ).

نحن نتحدَّث عن ما يُسمَّى بِ «الذَّهب النَّازيِّ»، وعادةً ما تتمُّ معالجته من «الموادِّ الأوليَّة» إلى السَّبائك القياسيَّة وإرساله إلى بنك التَّسويات الدُّوليَّة أو البنوك السُّويسريَّة الأخرى أو خارج أوروبَّا.

ووفقاً لتعليمات بنك الرَّايخ؛ يمكن لبنك التَّسويات الدُّوليَّة نقلُ سبائكِ الذَّهب إلى منشآت التَّخزين في مختلف البلدان، وكذلك بيع المعادن.

بعد «بيرل هاربور»، أي بعدَ دخولِ الولايات المتَّحدة الحرب، وفقاً للباحث الأمريكيِّ «سي. هايم»؛ استلمَ بنك التَّسويات الدُّوليَّة الذَّهبَ من النَّازيِّين لأجلِ التَّخزين بما قيمتة ٣٧٨ مليون دولار، و لم يكن سِرَّاً أنَّ بنك التَّسويات كان تحت السَّيطرة النَّازيَّة خلال سنوات الحرب، ولكن، وفي الوقت نفسه؛ كان الأمرُ الأكثرُ إثارةً للاهتمام هو أنَّ رئيسَ بنك التَّسويات الدُّوليَّة كان الأمريكيِّ «توماس هارينجتون ماكيتريك» الَّذي سبق ذكره أعلاه.

في الوقت الَّذي كانَ فيه جنود وضباط جيوش الحلفاء يموتون على جبهات مختلفة؛ عُقدت أربعة اجتماعاتٍ لقيادة بنك التَّسويات الدُّوليَّة في «بازل» بمشاركة مصرفيِّين من ألمانيا واليابان وإيطاليا وبلجيكا وإنجلترا والولايات المتَّحدة، وهنا في «الأعمال المصرفيَّة الخارجيَّة» السُّويسريَّة؛ كان هناك تفاهمٌ متبادل كامل وعملٌ شاقٌّ لممثِّلي البلدان المتحاربة.

دعونا نتحدَّث بمزيد من التَّفاصيل عن سرقة الرَّايخ الثَّالث للذَّهب التشيكيِّ بمساعدة واستخدام بنك التَّسويات الدُّوليَّة:

في الواقع؛ إنَّ تفاصيلَ هذه العمليَّة أصبحت واضحةً بعد قيام بنك إنجلترا بإزالة السرِّيَّة عن جزء من أرشيفه في عام ٢٠١٢، ففي آذارِ عام ١٩٣٩؛ استولت القوَّات النَّازيَّة على براغ، وتمَّ احتجازُ أعضاء مجلس إدارة البنك الوطنيِّ التشيكيِّ،ثمَّ طالب النَّازيُّون تحتَ تهديد السِّلاح تسليمَهم الكنز الوطنيّ للبلاد؛ احتياطيَّات الذَّهب المقدَّرة بِــ ٤٨ مليون دولار، عندها؛ أقرَّ الأعضاء الخائفون في مجلس إدارة البنك أنَّ الذَّهب قد تمَّ نقلُه بالفعل إلى بنك التَّسويات الدُّوليَّة كما اتَّضح فيما بعد، فقد هاجر الذَّهب من «بازل» إلى قبوِ بنك إنجلترا.

وبناءً على أمرٍ من برلين؛ تمَّ نقل الذَّهب إلى حسابِ بنك الرَّايخ في بنك التَّسويات الدُّوليَّة، وبقي فعليَّاً في بنك إنجلترا. علاوةً على ذلك؛ بدأ بنكُ إنجلترا بتنفيذ عمليَّاتٍ متنوِّعة على الذَّهب بناءً على أوامر من بنك الرَّايخ إلى بنك التَّسويات الدُّوليَّة، و إلى لندن.

في الواقع؛ كانت هناك مؤامرةٌ إجراميَّة لثلاثة أطراف: بنكِ الرَّايخ،وبنكِ التَّسويات الدُّوليَّة،وبنكِ إنجلترا.

بالمناسبة؛ اندلعت فضيحةٌ في إنجلترا عام ١٩٣٩؛ حيث أجرى بنكُ إنجلترا عمليَّاتٍ على الذَّهب التشيكيِّ بناءً على أوامر من برلين وبازل، وليس من الحكومة التشيكيَّة، وعلى وجه الخصوص، وفي يونيو ١٩٣٩،أي قبلَ ثلاثة أشهرٍ من إعلان الحرب بين بريطانيا

العظمى وألمانيا، وقد ساعد بنك إنجلترا الألمانَ على بيع الذَّهب بسعر ٤٤٠ ألف جنيه، ونقلوا جزءاً من احتياطيِّ الذَّهب الألمانيِّ إلى «نيويورك» (كان الألمانُ متأكِّدين من أنَّه في حالة غزوِهم لبولندا؛ لن تعلنَ الولايات المتَّحدة الحرب)، واتَّضح أنَّ بنك إنجلترا قام بعمليَّات غيرِ قانونيَّة مع الذَّهب التشيكيِّ بموافقةٍ ضمنيَّةٍ من الحكومة البريطانيَّة الَّتي كانت على دراية بذلك.

كان رئيس الوزراء «نيفيل تشامبرلين» وَوزير الخزانة «جون سيمون»، ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى يدورون كالمجانين في مقلاة، ويلجأون إلى أكاذيبَ صريحة (يقولون إن الذَّهب قد أُعيد إلى مالكه الشَّرعيِّ أو لم يتمَّ نقلُه إلى بنك الرَّايخ على الإطلاق).

تؤكِّد المحفوظات السريَّة لبنك إنجلترا، والَّتي تمَّ الكشفُ عنها مؤخَّراً؛ أنَّ كبار المسؤولين في البلاد كذبوا، وقاموا بتغطيةِ أنفسهم، وكذلك بنكُ إنجلترا وبنكُ التَّسويات الدُّوليَّة.

بالمناسبة؛ كان من المناسبِ تنسيقُ الأنشطة الإجراميَّة المشتركةِ لبنك إنجلترا و بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة، و نظراً لأنَّ «نورمان مونتاج» مدير بنك إنجلترا؛كان رئيساً لبنك التَّسويات الدُّوليَّة طوالَ الحرب، وبالمناسبة؛ لم يكنْ يُخفي تعاطفَه وتأييدَهُ للفاشيَّة.

إدانةُ بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة

كانت روابطُ بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة مع النازيِّين والرَّايخ الثَّالث خلالَ الحرب واضحةً إلى درجة أنَّه لا يمكن إلَّا أن تسبِّب الحيرة والسَّخطَ بين السِّياسيِّين في تلك الدُّول الَّتي قاتلت ألمانيا؛ ذلك لأنَّها كانت ممثَّلة في نفس الوقت في بنك التَّسويات الدُّوليَّة، وهنا نتكلَّم بوجه التَّحديد عن المملكة المتَّحدة والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

أجبرَ التَّاريخ المتعلِّق بالذَّهب التشيكيِّ،الَّذي تحدَّثنا عنه سابقاً، السياسيِّينَ البريطانيِّينَ على إثارة مسألةِ مدى مُلاءمةِ البقاءِ الإضافيِّ لبنكِ إنجلترا كجزءٍ من المساهمين في بنك التَّسويات الدُّوليَّة.

وفي أيَّار عام ١٩٤٢؛ قدَّم عضوٌ في البرلمان من حزب العمل في إنجلترا «ج. شتراوس» طلباً إلى وزير الماليَّة بشأن أنشطةِ بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة، وفي ٢٦ من آذار عام ١٩٤٣؛ قدَّم عضوُ الكونغرس «د. فورهيس» مشروعَ قرارٍ إلى مجلس النُّواب في كونغرس الولاياتِ المتَّحدة لإجراء تحقيق، ومع ذلك؛ فقد تمَّ حظرُ المزيد من التَّرويج للقرار.

من ثمَّ قدَّم عضوُ الكونغرس من واشنطن «جون كوفي» مشروعَ قرارٍ إلى الكونغرس في كانون الثَّاني عام ١٩٤٤، وقال بسخرية في الاجتماع:

«لدى الحكومة النَّازيَّة ٨٥ مليون فرنكٍ سويسريٍّ في حساباتِ بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة، وإنَّ معظمَ أعضاءِ مجلس الإدارة هم من النازيِّين !،كيف يُمكن أن تبقى الأموالُ الأمريكيَّةُ في هذا البنك؟».

علاوةً على ذلك؛ لفت «كوفي» الانتباهَ إلى حقيقة أنَّ المساهمين الأمريكيِّين والبريطانيِّين يواصلون تلقِّي أرباح الأسهم من أيدي الألمانِ واليابانيِّين، وهم بدورهم يستفيدون من رأس المالِ هذا، والَّذي يتمُّ وضعه بشكل مربح في أمريكا، ومع ذلك؛ تمَّ وضعُ مشروع القرار في الدُّرج.

تحدَّى وزيرُ الخزانة الأمريكيِّ «جي. مورغينثاو» مِراراً وتكراراً مدى ملائمةِ وجود البنوك الأمريكيَّة ضمن المساهمين في بنك التَّسويات الدُّوليَّة، وفي مؤتمرٍ عقده في «بريتون وودز»؛ «ظهرت» مسألة بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة عند مناقشة مشروع صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ.

في البداية؛ لفت بعض المندوبين الانتباه إلى حقيقةِ أنَّ صندوق النَّقد الدُّوليِّ و بنك التَّسويات الدُّوليَّة، في بعض الحالات، يمكن أن يُكرِّرَ كلٌّ منهما الآخر أو يتنافسان، ومن ثمَّ ذهب الحديثُ إلى الطَّبيعة الإجراميَّة لأنشطة بنك التَّسويات الدُّوليَّة والحاجة إلى الإغلاق المبكِّر لهذا البنك.

كان الاقتصاديُّ النَّرويجيّ النَّشِط «ويلهيلم كيلاو» قد صعَّدَ لهجة النِّقاش؛ حيث أعربَ عن سخطِه من حقيقة أنَّ واشنطن واصلت الحفاظ على العلاقاتِ مع بنك التَّسويات الدُّوليَّة، وبالتَّالي مع أعداءِ بلاده.

وفي اجتماع لمؤتمرٍ عُقِد في ١٠ تمّوز ١٩٤٤؛ قدَّم «كيلاو» مشروع قرارٍ ينصُّ على حلِّ «BIS» في أقرب وقت ممكن. علاوةً على ذلك؛ أعدَّ «كيلاو» مشروع قرارٍ ثانٍ يقترح إجراءَ تحقيقٍ إضافيٍّ يتضمَّن تقارير وَوثائق «كيلاو» لفترة الحرب، إلَّا أنَّه بدأ ضغطٌ نفسيٌّ قويٌّ يُمارَس على الاقتصاديِّ النَّرويجيّ، ونتيجةً لذلك؛ سحب «كيلاو» مشروع القرارِ الثَّاني من المناقشة.

وصلت خُطَبُ «كيلاو» إلى «واشنطن وول ستريت»، حيث توتَّر المصرفيُّون والمموِّلون الأمريكيُّون؛ مدركينَ أنَّ تبنِّي مثل هذا القرار يمكن أن يتسبَّب في ضررٍ كبيرٍ لمكانتهم، أو حتَّى أنَّ ذلك سوف يَخلقُ عواقب قانونيَّة غيرَ مرغوبٍ فيها بالنِّسبة لهم.

من جهة أُخرى؛ اتَّخذ كلٌّ من المصرفيَّينِ «وينثروب ألدريتش» و«إدوارد براون»، عضوي الوفد الأمريكيِّ الَّذي يمثِّل بنكَ «تشيس» الوطني والبنك الوطني الأول في نيويورك، خطواتٍ لرفض مشروع القرارِ المقدَّم، وقد أيَّدهم الوفدُ الهولنديُّ، وَ«جي باين»؛ الرَّئيس السَّابق لبنكِ التَّسويات الدُّوليَّة والوسيط في تحويل الذَّهب التشيكيِّ إلى البنك الَّذي سرقه النَّازيُّون، كما وقف «ليون فريزر» الَّذي يمثِّل البنكَ الوطنيَّ الأوَّل في نيويورك إلى جانبهم.

لسوء الحظ؛ اتَّخذ الوفدُ البريطانيُّ الموقفَ نفسَه بدعمٍ كاملٍ من «أنتوني إيدن» وَوزارة الخارجيَّة، بعد ذلك؛ انتقل الخبيرُ الاقتصاديُّ البارز «اللُّورد كينز»؛ الَّذي أيَّد القرارَ في البداية؛ إلى الموقف الرَّسميِّ للوفد البريطانيِّ، مطالباً بتأجيل حلِّ بنك التَّسويات الدُّوليَّة (BMR) حتَّى نهايةِ الحرب، أي؛ إلى أن يكتملَ إنشاءُ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ.

مثَّل وكيلُ وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة «دين أتشسون» وزارةَ الخارجيَّة الأمريكيَّة في الوفد الأمريكيِّ، وقد كان بلا شَكٍّ ينتمي إلى معسكرِ «وينثروب ألدريتش» كونه كان محامٍ سابق لِـ«ستاندرد أويل»، وقد اتَّبع تكتيكَ التَّسويف كداعمٍ للحلول التَّوفيقيَّة.

تؤكِّد محاضرُ اجتماعاتِ «مورغينثاو» مع «إدوارد براون» وَ«أكيسون» وأعضاء آخرين من الوفد، والَّتي عُقدَت في الفترة من ١٨-١٩ تموز عام ١٩٤٤ في فندق «ماونت واشنطن» في «بريتون وودز»، أنَّ «أتشيسون» ناضلَ من أجل فكرة الحفاظ على BIS حتَّى نهايةِ الحرب.

حاول «أتشسون» أيضاً إثبات أنَّ البنكَ العالميَّ سوف يكون بمثابة وسيلةٍ ماليَّةٍ مريحة للتَّأثير الأمريكيِّ على عمليَّة الانتعاشِ الصِّناعيِّ في ألمانيا ما بعد الحرب، وهنا يجب أن أعترفَ أنَّه كان على حقٍّ تماماً في هذا الصَّدد.

و إذا حكمنا على محاضرِ الاجتماعاتِ في جبل واشنطن؛ فإن السِّيناتور «تشارلز توبي» من «نيو هامبشاير» قد اتَّخذ موقفاً وطنيَّاً للغاية في اجتماع يوم ١٨ تمُّوز؛ حيثُ صبَّ جامَ غضبِه على كلِّ المجتمعِين:

«صمتُك وتقاعسُك مساهمةٌ لصالح العدوِّ».

وافقَ «مورغنثاو» وأعربَ عن اعتقاده أنَّ حلَّ بنك التَّسوياتِ سيكون خطوةً دعائيَّةً مهمَّةً، وستفيد الولايات المتَّحدة، وقال «أتشسون»:

«إنَّه ينبغي الحفاظ على بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة «كأداةٍ للسَّياسة الخارجيَّة».

لقد تمَّ حذْفُ العديدِ من التَّفاصيل المثيرة للاهتمام من تلك المناقشةِ السَّاخنة، ونلاحظ أنَّه في النِّهاية؛ قرَّرَ مؤتمر «بريتون وودز» الماليُّ والنَّقديُّ في ١٠ تمُّوز ١٩٤٤ تصفيةَ بنكِ التَّسوياتِ الدُّوليَّة.

حياةُ بنك التَّسويات الدُّوليَّة (BMR) بعد عقوبةِ الإعدام

بكلِّ الأحوال؛لم يتمَّ تنفيذُ قرار تصفية بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة، وقد تمَّ نسفُ القرار من قبل المصرفيِّين في العالم «الأنجلوسكسونيِّ»؛ الَّذين كانوا خائفين ليس فقط من إغلاق بنك التَّسويات الدُّوليَّة، ولكن من التَّحقيقات المحتملة الَّتي من شأنها أن تكشفَ عن الدَّور غير الصَّحيح لهؤلاء المصرفيِّين في التَّحضير للحربِ العالميَّة الثَّانية، وعن تعاونهم مع النَّازيِّين، بالإضافة إلى ذلك؛ يعتقد العديد من السِّياسيِّين أنّ BMR كان لا يزال مفيداً للَّعبِ خلفَ الكواليس، وللمشاريع الماليَّة المختلفة في عالم ما بعد الحرب.

في الواقع؛ شارك البنك في عمليَّاتٍ مختلفة في إطار خطَّة «مارشال»، وقدَّم المساعدة إلى صندوق النَّقد الدُّوليِّ، ثمَّ إلى البنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير، ونفَّذ المقاصَّة متعددَّة الأطراف للمدفوعاتِ في الاِتِّحاد الأوروبيِّ.

حيث كان بنكُ التَّنمية الدُّوليُّ هو الوكيل الماليّ للرَّابطة الأوروبيَّة للفحم والصُّلب والصَّليب الأحمر الدُّوليِّ والاتِّحاد البريديِّ العالميِّ والمنظَّمات الدُّوليَّة الأخرى،كما أنَّه وعندما هُوجِمَ الدُّولار في السِّتينات؛ جاء بنك التَّسويات الدُّوليَّة لإنقاذ العملة الأمريكيَّة من خلال تنظيمِ مقايضاتٍ نقديَّة وذهبيَّة واسعة النِّطاق.

ممَّا لا شكَّ فيه؛ كان هناك بعضُ المفارقة في حقيقة أنَّه،كما أشار رئيس البنك، «إنَّ الولايات المتحدة، الَّتي أرادت القضاء على بنك التَّسويات الدُّوليَّة؛ أصبحت تحتاجه فجأة «.

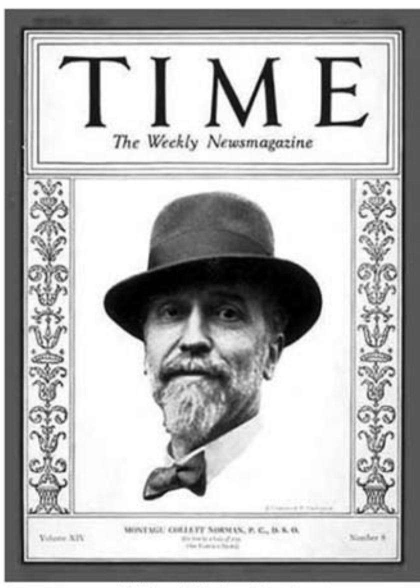
إنِّ الشَّيء الأكثر أهميَّة هو أنَّ BMR أصبح «نادي» للبنوك المركزيَّة، بل إنَّ البعضَ يسمُّونه «بنكَ البنوكِ المركزيَّة»، حيث يتمُّ تمثيلُ البنوكِ المركزيَّة في ٥٥ دولةً والبنك المركزيِّ الأوروبيِّ في بنك التَّسويات الدُّوليَّة.

كما أصبح بنك روسيا عضواً في بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة في عام ١٩٩٦، حيث إنَّ «بازل» تعالج أهمَّ قضايا النِّظام النَّقديِّ والماليِّ في العالم الحديث.

علاوةً على ذلك؛ يتمُّ حلُّ القضايا بسرعة وكفاءة أكبر من صندوق النَّقد الدُّوليِّ؛ فكلُّ شيءٍ بسيطٌ للغاية !؛ ذلك لأنَّ صندوق النَّقد الدُّوليِّ هو منظَّمة دوليَّة تسيطر عليها (حتَّى اِسميَّاً) حكوماتُ الدُّول المعنيَّة، ففي هذه المنظَّمة تكون إجراءاتُ اتِّخاذ القرار معقَّدةً للغاية

وتستغرق وقتًا طويلاً؛ بينما تُعتبر BIS منظمة فوقَ وطنيَّة، ولا تسيطر عليها الحكومات، وتُدارُ مباشرةً من قِبَل مجموعةٍ ضيِّقةٍ جدَّاً من المصرفيِّين من القطاع الخاص، حيث يُعتَقد اليومَ أنَّ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ الَّذي تمَّ إنشاؤه في مؤتمر «بريتون وودز» يُعتبر أهمَّ منظَّمة ماليَّة دوليَّة، ومع ذلك؛ في ظلِّ الظُّروف الحاليَّة؛ يعاني صندوقُ النَّقد الدُّوليِّ من أزمةٍ حادَّةٍ إلى حدٍّ ما، والَّتي قد تنتهي بانهياره الكامل.

وفقاً لبعض الخبراء؛ لا يمكن لبنك التَّسوياتِ الدُّوليَّة في «بازل» البقاءُ على قيد الحياة فقط لأجل صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ، ولكنْ في حالةِ «وفاةِ» الصُّندوق؛ يصبح المنظَّمةَ الماليَّةَ الدُّوليَّةَ رقم ١ في النِّظام الماليِّ العالميِّ، وفي هذه الحالة، ولأوَّل مرَّة في تاريخ البشريَّة؛ سوف نخضعُ لسيطرة منظَّمةٍ فوق وطنيَّة.



نورمان مونتاج على غلاف مجلة تايم

كما تحوَّلت قصَّةُ الذَّهب البلجيكيِّ إلى فضيحة أكبر، كان ذلك بعد اندلاع الحرب؛ ففي تمُّوز عام ١٩٤٠؛ أصبحَ من المعروف أنَّ «ألكساندر غالوبين» الَّذي مثَّل «بنك بلجيكا» في مجلس إدارة بنكِ التَّسويات الدُّوليَّة قد اعترض ٢٢٨ مليون دولار (بالذَّهب)؛ نقَلَتْهُ الحكومة البلجيكيَّة إلى بنك فرنسا، وأرسلتها عبر «داكار» إلى بنك «الرَّايخ».

جملة بنك التسويات الدولية (BIS)

كانت علاقات بنك التسويات الدولية خلال الحرب واضحة للغاية مع النازيين والرايخ الثالث لدرجة أنه لا يمكن إلا أن ذلك كان يسبب حيرة وسخط السياسيين في تلك البلدان التي حاربت ألمانيا، وكانت بنفس الوقت ممثلة في بنك التسويات الدولية ـ يتعلق الأمر على وجه التحديد بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

في الواقع، أجبر تاريخ الذهب التشيكي، الذي تحدثنا عنه أعلاه، الساسة البريطانيين على إثارة مسألة صوابية بقاء بنك إنجلترا من المساهمين في بنك التسويات الدولية.

في أيار ١٩٤٢، قدم النائب من حزب العمل الإنجليزي، جيه ستراوس، طلبًا إلى وزير المالية بشأن أنشطة بنك التسويات الدولية، وفي ٢٦ اذار ١٩٤٣، قدم عضو الكونغرس د. فورهيس مشروع قرار إلى مجلس النواب في الكونغرس الامريكي، والذي دعا من خلاله إلى إجراء تحقيق. ومع ذلك، لكن مشروع القرار لم يمر. كما قدم عضو الكونغرس من واشنطن جون كوفي مشروع قرار إلى الكونغرس في يناير ١٩٤٤ بخصوص بنك التسويات.

وقال بسخط في الاجتماع: «الحكومة النازية لديها ٨٥ مليون فرنك سويسري في حساب بنك التسويات الدولية و معظم أعضاء مجلس الإدارة هم من النازيين! كيف يمكن أن تبقى الأموال الأمريكية في هذا البنك؟» علاوة على ذلك، لفت كوفي الانتباه إلى حقيقة أن المساهمين الأمريكيين والبريطانيين ما زالوا يتلقون أرباحا من أيدي الألمان واليابانيين، والذين بدورهم، يستفيدون من رأس المال الذي يجني الأرباح في الولايات المتحدة. ومع ذلك، تم وضع مشروع القرار «في الدرج».

كما طعن وزير الخزانة الأمريكي ج. مورغنثاو مرارًا في صوابية أن تكون البنوك الأمريكية من بين مساهمي بنك التسويات الدولية. في مؤتمر عقد في بريتون وودز، «ظهرت» مسألة بنك التسويات الدولية عند مناقشة مشروع صندوق النقد الدولي. في البداية، لفت بعض المندوبين الانتباه إلى حقيقة أن صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية يمكن أن يكررا بعضهما البعض أو يتنافسان في بعض الحالات، ثم دار الحديث حول الطبيعة الإجرامية لبنك التسويات الدولية وضرورة إغلاق البنك في أقرب وقت ممكن.

عموماً، أثار الاقتصادي النرويجي النشط فيلهلم كيلاو النقاش الحاد. وأعرب عن سخطه على حقيقة أن واشنطن واصلت الحفاظ على علاقاتها مع بنك التسويات الدولية، وبالتالي مع أعداء بلاده.

في اجتماع للمؤتمر في ١٠ تموز ١٩٤٤، قدم كيلاو مشروع قرار، ينص على حل بنك التسويات الدولية BIS في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، أعد كيلا ومشروع قرار ثان يقترح إجراء تحقيق إضافي يشمل تقارير ووثائق البنك لفترة الحرب.

ومع ذلك بدأ ضغط نفسي قوي يمارسه على الاقتصادي النرويجي، وبالنتيجة سحب كيلاو مشروع القرار الثاني من المناقشة، كل ذلك حدث يبعد أن صلت خطاباتكيلاوإلى واشنطن ووال ستريت حيث توتر المصرفيين والممولين الأمريكيين، مدركين أن اعتماد مثل هذا القرار يمكن أن يسبب ضرراً كبيراً لهيبتهم أو حتى قد يخلق عواقب قانونية غير مرغوب فيها بالنسبة لهم.

من جهة أخرى، اتخذ المصرفيان وينثروب ألدريتش وإدوارد براون، أعضاء الوفد الأمريكي الذي يمثل بنك تشيس الوطني وبنك نيويورك الوطني الأول، خطوات لرفض المسودة المقدمة بالفعل. وقد دعمهم الوفد الهولندي الممثل بـ «وجيه بيين»، الرئيس السابق لبنك التسويات الدولية والوسيط في نقل الذهب التشيكي إلى البنك الذي سرقه النازيون. كما انحاز إليهم ليون فريزر، الذي يمثل أول بنك وطني في نيويورك. لسوء الحظ، اتخذ الوفد البريطاني نفس الموقف بدعم كامل من أنتوني إيدن ووزارة الخارجية، كما انتقل الاقتصادي البارز اللورد كينز، الذي أيد القرار في البداية، إلى الموقف الرسمي للوفد البريطاني، داعياً إلى تأجيل حل بنك التسويات الدولية حتى نهاية الحرب، أي حتى الانتهاء من إنشاء صندوق النقد الدولي.

من جهته، مثل مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية دين أتشيسون وزارة الخارجية الأمريكية في الوفد الأمريكي(المحامي السابق في ستاندرد أويل) وكان بلا شك ينتمي إلى معسكر وينثروب ألدريتش، أي مؤيدًا للحلول الوسط، وقد اتبع أسلوب التسويف.

تؤكد محاضر اجتماعات مورغنثاو مع إدوارد براون وأتشيسون وأعضاء آخرين من الوفد، والتي عقدت في ١٨-١٩ تموز ١٩٤٤ في فندق ماونت واشنطن في بريتون وودز، أن أتشيسون قاتل من أجل فكرة الحفاظ على بنك التسويات الدولية حتى نهاية الحرب. حيث

حاول أتشيسون أيضًا إثبات أن البنك العالمي سيكون بمثابة رافعة مالية ملائمة لتأثير الولايات المتحدة على عملية الانتعاش الصناعي في ألمانيا بعد الحرب. ـ يجب الاعتراف بأنه كان على حق في هذا الصدد.

بينما اتخذ السناتور تشارلز توبي من نيو هامبشير (حسب محاضر الاجتماعات في جبل واشنطن) موقفاً وطنياً للغاية. في اجتماع عقد في ١٨ تموز، ألقى بغضب على جميع الذين تجمعوا: «صمتك وتقاعسك يسهمان في تقوية العدو». وقد وافق مورغنثاو على ذلك، وقد كان يعتقد أن حلَّ بنك التسويات الدولية سيكون خطوة دعائية مهمة وسيفيد الولايات المتحدة. من جهته تحدث أتشيسون غاضبًا مؤكداً على أنه يجب الحفاظ على بنك التسويات الدولية «كأداة للسياسة الخارجية». ومع حذف العديد من التفاصيل المثيرة للاهتمام لتلك المناقشة الساخنة، نلاحظ أنه في النهاية قرر مؤتمر بريتون وودز النقدي والمالي في ١٠ تموز ١٩٤٤ تصفية بنك التسويات الدولية.

حياة بنك التسويات الدولية بعد حكم الإعدام، قرار لم ينفذ قط:

عموماً، نسف المصرفيين الأنجلو ساكسونيين القرار، حيث كانوا يخشون ليس فقط إغلاق بنك التسويات الدولية، ولكن من التحقيقات المحتملة التي من شأنها أن تكشف عن الدور غير السليم لهؤلاء المصرفيين في التحضير للحرب العالمية الثانية وتعاونهم مع النازيين. بالإضافة إلى ذلك، اعتقد العديد من السياسيين أن بنك التسويات الدولية لا يزال مفيدًا لألعاب الكواليس والمشاريع المالية المختلفة في عالم ما بعد الحرب.

وبالفعل، شارك البنك بعملياتٍ في إطار خطة مارشال، وقدم المساعدة لصندوق النقد الدولي، ثم للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ونفذ مقاصَّة متعددة الأطراف لاتحاد المدفوعات الأوروبي. كان بنك التسويات الدولية وكيلاً مالياً لجمعية الفحم والفولاذ الأوروبية والصليب الأحمر الدولي وللاتحاد البريدي العالمي ومنظمات دولية أخرى.

عندما تعرض الدولار للهجوم في الستينات، جاء بنك التسويات الدولية لإنقاذ العملة الأمريكية من خلال تنظيم مقايضات نقدية وذهبية واسعة النطاق.

مما لا شك فيه أن هناك نوع من السخرية في حقيقة أنه، وكما لاحظ رئيس البنك، «الولايات المتحدة، التي أرادت القضاء على بنك التسويات الدولية، تحتاج إليه فجأة» الشيء

الأكثر أهمية هو أنَّ بنك التسويات الدولية قد أصبح «نادٍ» للبنوك المركزية. البعض يسميه «بنك مركزي». وحيث أن البنوك المركزية لـ٥٥ دولة، وكذلك البنك المركزي الأوروبي ممثلة في بنك التسويات الدولية.

أصبح بنك روسيا عضواً في بنك التَّسويات الدَّوليَّة عام ١٩٩٦ في الواقع يهتم بازل بقضايا النظام النقدي والمالي للعالم الحديث. علاوة على ذلك، يعمل على حل أهم القضايا بشكل أسرع وأكثر كفاءة من صندوق النقد الدولي. كل شيء بسيط للغاية: صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تسيطر عليها (وإن كانت اسميا) حكومات الدول المعنية. وبالتالي فإن إجراءات صنع القرار فيها معقدة للغاية وتستغرق وقتًا طويلاً. بينما يعتبر بنك التسويات الدولية منظمة فوق وطنية لا تسيطر عليها الحكومات، وتديرها مباشرة مجموعة ضيقة للغاية من المصرفيين الخاصين.

يعتقد اليوم أن أهم منظمة مالية دولية هي صندوق النقد الدولي، الذي تم إنشاؤه في مؤتمر بريتون وودز. ومع ذلك، في الظروف الحالية، يعاني صندوق النقد الدولي من أزمة حادة إلى حد ما، والتي يمكن أن تنتهي بانهياره الكامل.

وفقا لبعض الخبراء، لا يمكن لبنك التسويات الدولية الموجود في «بازل» البقاء على قيد الحياة فقط من أجل صندوق النقد الدولي فقط، ولكن، في حالة «وفاة» الصندوق، يصبح منظمة مالية دولية ـ النظام المالي العالمي في هذه الحالة ولأول مرة في تاريخ البشرية تسيطر عليه منظمة فوق وطنية.

اِتِّحادُ الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة تجربةُ التَّعايشِ مع العالمِ الماليِّ الدُّوليِّ

بريتون وودز؛ بدايةُ بناءِ النِّظام الماليِّ الدُّوليِّ لما بعد الحرب

قامت الماليَّة الدُّوليَّة (الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة) ابتداءً بمؤتمر «بريتون وودز» لعام ١٩٤٤ في بناءِ نظامٍ اقتصاديٍّ وماليٍّ عالميٍّ جديد، وفي أواخر الأربعينات من القرن الماضي؛ كانت المؤسَّسات الماليَّة الدُّوليَّة الَّتي تُسيطر عليها الولايات المتَّحدة وشريكها الأصغر بريطانيا العُظمى (صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير)؛تعمل بالفعل،وكذلك الاتفاقيَّة العامَّة بشأن التَّعريفات الجمركيَّة والتِّجارة (GATT) أيضاً.

وأكثر من ذلك؛ فقد قرَّر المشاركونَ في مؤتمر «بريتون وودز» في عام ١٩٤٤؛ أنَّهُ بالإضافة إلى صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير؛ ينبغي أيضاً إنشاء منظَّمة التِّجارة الدُّوليَّة (MTO).

عُقِد مؤتمرٌ دوليٌّ حول التِّجارة والتَّوظيف في «هافانا» عام ١٩٤٦ بهدف إنشاءِ منظَّمة التِّجارة العالميَّة، ولكنْ بسببِ خلافاتٍ كبيرةٍ بين المشاركين في المؤتمر؛ لم يتمَّ إنشاءُ المنظَّمة، وفي تشرين الأوَّل من العام التَّالي؛ تمكَّنت الدُّول الــ ٢٣ من الاتِّفاق،وَوقَّعت الاتِّفاقيَّة العامَّة للتَّعريفات الجمركيَّة والتِّجارة المذكورة أعلاه، ومنذ ١ كانون الثَّاني عام ١٩٤٨؛ دخلت الاتفاقيَّةُ حيِّزَ التَّنفيذ.

كان الإتِّحادُ السُّوفييتيُّ الَّذي رفضَ قبل ذلك المشاركةَ في صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير غيرَ مُنضَمٍّ إلى «**الغات**»، حيث كان الهدف الرئيسُ من «**الغات**»؛ تحقيق تخفيضٍ في الحواجز الجمركيَّة للدّول رسميَّاً من أجل «تعزيز التَّنمية الاقتصاديَّة

للدُّول المشاركة»، إلّا أنَّ هدفه في الواقع؛كان تمكين الاحتكاراتِ العالميَّة من الاستيلاء بحريَّةٍ على الأسواق الوطنيَّة لكلِّ دولةٍ على حدة.

لقد تعلَّم النَّقد الدُّوليُّ من أزمة عام ١٩٢٩، عندما «أغلقت» جميع الدول، وبدأت التِّجارة الدُّوليَّة تتقلَّص بشكلٍ مفاجئ، وكان من الصَّعب على الغربِ الخروجُ من الكساد دونَ الأسواقِ الأجنبيَّة، وهكذا؛ فقد كانت «خطَّة مارشال» أحدَ العناصر المهمَّة للنِّظام العالميِّ لما بعدَ الحرب.

تمَّ تقديمُ «خطَّة مارشال» كخطَّة مساعدة أمريكيَّة للدُّول الأوروبيَّة، وقد تمَّ تصميمُها مبدئيَّاً لمدَّة أربع سنوات، و بدأ العمل بها في نيسان ١٩٤٨، وكان المتلقون من ١٧ دولة، بما في ذلك ألمانيا الغربيَّة.

بلغ إجماليُّ المبلغِ المخصَّص بموجب خُطَّة «مارشال» (من ٤ نيسان ١٩٤٨ إلى كانون الأول ١٩٥١) حوالي ١٣ مليار دولار، حيث أتَتْ غالبيَّة المساعداتِ (٧٠ ٪) من الدُّول الخمسةِ التَّالية: إنجلترا (٢,٨ مليار دولار)، فرنسا (٢,٥ مليار)، إيطاليا (١,٣ مليار دولار)، ألمانيا الغربيَّة (١,٣ مليار دولار)، هولندا (١ مليار دولار).

في الوقتِ نفسِه؛ طالبت واشنطن،كشرطٍ مُسبَقٍ لتقديمِ المساعدة، بسحب (طرد) الشُّيوعيِّين من حكوماتِ الدُّول الَّتي وقَّعت على المعاهدة، وهكذا وبحلول عام ١٩٤٨؛ لم تكن حكومات أوروبَّا الغربيَّة تضمُّ أيَّ شيوعيّ.

ساعدَ جزءٌ كبيرٌ من المساعدات في تخفيفِ نقصِ الغذاءِ في أوروبَّا الغربيَّة، علماً أنَّ هذا العجز قد أدَّى إلى توتُّرٍ اجتماعيٍّ كبيرٍ، وظروفٍ مواتيةٍ لوصولِ القِوَى اليساريَّة إلى السُّلطة، ومع ذلك؛ فقد تمَّ تخصيص ٢٥ ٪من جميع الأموالِ في إطار «خطة مارشال» للأغذيةِ والأعلافِ الحيوانيَّةِ والأسمدة، ومثل الوقود ١٤ ٪، والمواد الخام والمنتجات نصف المصنَّعة؛ ٣٠ ٪، ولكنْ و بالإضافةِ إلى الأهداف السِّياسيَّة؛ سعتْ واشنطن أيضاً لتحقيق أهدافٍ اقتصاديَّة تجلَّت في:

أولاً: دعم الاقتصادِ الأمريكيِّ من خلال طلبيَّات البضائع الَّتي يتمُّ تسلميها إلى أوروبَّا، والحفاظ على فرص العملِ في البلاد،وَبهذه الطَّريقة (بدأ الاقتصاد الأمريكيُّ بالتَّراجع بعد انتهاء الحرب).

ثانياً: ربط أوروبَّا بالاقتصادِ الأمريكيِّ، وبالتَّالي؛ بالدُّولار.

كانت الصِّناعة والزِّراعة في أوروبَّا الغربيَّة في أمسِّ الحاجةِ إلى الآلاتِ والمعدَّات،ومع ذلك؛ شكَّلت المعدَّات الصِّناعيَّة فقط ٨ ٪ من المساعدات، والآلاتِ الزراعية ٢ ٪.؛ حيث لم ترغبْ أمريكا في خلقِ منافسين لشركاتها في أوروبَّا الغربيَّة.

علاوةً على ذلك؛ أدت الإمداداتُ الأمريكيَّة إلى إغلاقِ العديد من المؤسَّسات الصَّغيرة والمتوسِّطة الحجم؛ والَّتي لا تستطيع منتجاتُها منافسةَ البضائع الَّتي يتمُّ استيرادها من الخارج، وبالنَّتيجة؛ اشترت الاحتكاراتُ الأمريكيَّة الشَّركاتِ الأوروبيَّة الغربيَّة المغلقة مقابلَ لا شيء ١.

في الحقيقة؛ لم يتمَّ الإعلانُ عن بعض الشُّروط المرتبطة بتقديمِ واشنطن للمساعدة، إلَّا أنَّ تنفيذ هذه الشُّروط أو عدم الامتثال لها من قِبَل الدَّولة المشمولة في البرنامج؛ أثَّرَ بشكل كبير على حجم المساعدة، ولكن ما هي هذه الشُّروط؟

❖ رفضُ تأميمِ الصِّناعة.

❖ الحفاظُ على حريَّة المشاريع الخاصَّة.

❖ تفضيلُ الدَّولة الأكثر رعايةً للاستثمار والسِّلع الأمريكيَّة، وبطبيعة الحال؛ تقييد (أو وقف) التِّجارة مع الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ والبلدان الاشتراكيَّة الأُخرى.

❖ أخيراً؛ لم يكن الهدف المنشود لخطَّة «مارشال» يتضمَّن تقوية الصِّناعة العسكريَّة في أوروبَّا الغربيَّة.

في تشرين الأول عام ١٩٥١؛ لم تعُدْ خطَّة «مارشال» موجودة، واستُعيضَ عنها ببرنامج المساعدة العسكريَّة الأمريكيَّة لحلفائها في كتلة «النَّاتو» العدوانيَّة، ولكن ما هي العواقب الجيوسياسيَّة لهذه الخطَّة؟

أولاً: وضعُ الأساس للانقسام الأوروبيِّ بعد الحرب.

ثانياً: المساعدة في تشكيل كتلة عدوانيَّة لشمال الأطلسيِّ (النَّاتو).

ثالثًا: المساهمة في تكثيف التَّوتُّر الدُّوليِّ وزيادة تضخيم الحرب الباردة ضدَّ الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ والدُّول الاشتراكيَّة الأُخرى.

يجب أن نضعَ في اعتبارنا أيضاً أنَّ واشنطن كانت تُعِدُّ دائماً نُسَخاً مختلفة من الحرب ضدَّ الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيث لم تكن الحربُ تهدف إلى تغيير النِّظام السِّياسيِّ في بلدنا فقط؛ ولكن إلى تحويله إلى إقليمٍ تابع اقتصاديَّاً ومناسبٍ للاستغلال من قِبَلِ رأسِ المال الكبير، خُذْ على سبيل المثال توجيهَ مجلس الأمن القوميِّ الأمريكيِّ الَّذي تمَّت الموافقة عليه في ١٨ آب عام ١٩٤٨، تحت عنوان «أهداف الولايات المتَّحدة فيما يتعلَّق بروسيا» (SNB 20/1)؛ حيث أكَّد التَّوجيه على حتميَّة انتصارِ الولايات المتَّحدة على الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

نصُّ التَّوجيه: «بغضِّ النَّظر عن الأساسِ الإيديولوجيِّ لأيِّ نظامٍ غيرِ شيوعيٍّ (يجب أن يحلَّ محلَّ النِّظام الشِّيوعيِّ الحاليِّ بقيادة «ستالين») وبغضِّ النَّظر عن مدى استعدادهِ لفظيَّاً الثناءَ على الدِّيمقراطيَّة واللِّيبراليَّة؛ يجب أن نحقِّق أهدافنا، يجب أن نخلقَ ضماناتٍ تلقائيَّة لضمان أنَّه حتَّى النِّظام غيرُ الشُّيوعيِّ والصَّديق اِسميَّاً:

أ) لا يملك قوَّةً عسكريَّة.

ب) يعتمد اقتصاديَّاً وَبشدَّة على العالم الخارجيِّ.

ج) ليس لديه سلطةٌ جديَّةٌ على الأقليَّات القوميَّة الرَّئيسَة.

د) لا يقوم ببناءِ أيِّ شيءٍ مماثل للسِّتار الحديديِّ.

وهكذا؛ كانت معاداةُ الشُّيوعيَّة مجرَّد شمَّاعةٍ للغرب؛ حيث كانت تخفي الرَّغبةُ في إقامةِ سيطرةٍ سياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ فعَّالةٍ على الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

لا أعرف ما إذا كانت استخباراتُنا قد تمكَّنت من تسليمِ المستند السرِّيِّ المحدَّد إلى «ستالين»، لكنَّني أعتقد أنَّ «ستالين» حتَّى بدون هذه الوثيقة؛كان يفهم تماماً التطلُّعات الحقيقيَّة للأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة.

المساعدة الاقتصاديَّة المتبادَلة:

الرَّدُّ على إعلانِ «الحربِ الاقتصاديَّة»

لفت «ستالين» الانتباهَ مراراً وتكراراً إلى حقيقة أنَّ الظُّروف الدُّوليَّة لبناء الاشتراكيَّة في الاِتَّحاد السُّوفييتيِّ بعدَ الحرب العالميَّة الثَّانية قد تغيَّرت جذريًّاً؛ مقارنةً بفترة ما قبل الحرب.

فقبلَ الحرب؛ كان الاِتِّحاد السُّوفييتيُّ الدَّولة الوحيدة في بيئةٍ رأسماليَّة معادية، ولكن بعد الحرب؛ ظهرت عدَّةُ دولٍ اختارت طريقَ بناءِ الاشتراكيَّة جنباً إلى جنب مع الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ، وبدأت مجموعة من الدُّول في بناء علاقاتٍ اقتصاديَّة وثيقة؛ بناءً على مبادئ مختلفة عن تلك المبادئ الرَّأسماليَّة المهيمنة على الاقتصادِ العالميِّ، حيث إنَّ مبادئ النَّوع الأوَّل مبنيَّةٌ على علاقة التَّعاون والمساعدة المتبادلة، بينما مبادئ النَّوع الثَّاني مبنيَّةٌ على علاقة المنافسة والافتراس!.

لاحظ «ستالين» في كتابه «المشكلات الاقتصاديَّة للاشتراكيَّة في الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ (١٩٥٢)»؛ تشكُّلَ نظامينِ اقتصاديَّين عالميَّين: «ينبغي اعتبار أهمِّ نتيجةٍ اقتصاديَّةٍ للحرب العالميَّة الثَّانية وعواقبها الاقتصاديَّة؛ انهيار السُّوق العالميَّة الواحدة والشَّاملة».

في هذا الظرف؛ تعمَّقت الأزمة العامَّة للنِّظام الرَّأسماليِّ العالميِّ، كما أنَّ الحرب العالميَّة الثَّانية نفسها نتجت عن هذه الأزمة، وبكلِّ الأحوال؛ كان كلٌّ من الائتلافين الرَّأسماليَّين اللَّذَين تمسَّكا ببعضهما البعض خلال الحرب؛ يأملان في هزيمةِ العدو وتحقيقِ السَّيطرة العالميَّة، لأجل ذلك؛ فقد سَعَيا من أجلِ الخروج من الأزمة، حيث كانت الولايات المتَّحدة تأمل في إزاحة منافسيها الأكثر خطورة؛ ألمانيا واليابان، والاستيلاءِ على الأسواق الخارجيَّة، وموارد المواد الخام العالميَّة وتحقيق السَّيطرة على العالم.

ومع ذلك؛ فإنَّ الحرب لم ترقَ إلى مستوى هذه الآمال، فصحيحٌ أنَّ ألمانيا واليابان عجزتا عن منافسة البلدان الرَّأسماليَّة الرَّئيسَة الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا؛ ولكن إلى جانب هذا؛ فإنَّ الصِّين والدُّول الديمقراطيَّة الأخرى في أوروبا قد ابتعدت

عن النِّظام الرَّأسماليّ، حيث شكَّلت مع الاِتِّحاد السُّوفييتيّ معسكراً اشتراكيَّاً واحداً وقوياً معارضاً للمعسكر الرَّأسماليّ.

وكانت النَّتيجة الاقتصاديَّة لظهور معسكرَين متناقضَين: حقيقة أنَّ السُّوق العالميَّ الشَّامل الوحيد قد انهار، ونتيجةً لذلك؛ أصبح لدينا الآن سوقان عالميَّان متوازيان،و يعارضان بعضَهما البعض أيضاً.

إلَّا أنَّ النِّظام الاقتصاديَّ الاشتراكيَّ العالميَّ (MOSS) لم يتطوَّر بشكلٍ تلقائيٍّ، وإنَّما نتيجةً للعملِ الشَّاق، حيث اعتقد «ستالين» أنَّ هذا النِّظام سيكون نظامَ علاقاتٍ تجاريَّةٍ واقتصاديَّةٍ وماليَّةٍ ونقديَّةٍ وإنتاجيَّةٍ وثيقة في البلدان الاشتراكيَّة، و تمَّت الدَّعوة لإنشاء النِّظام الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ العالميِّ لضمانِ الاستقلال الاقتصاديِّ للبلدان الاشتراكيَّة عن الرَّأسماليَّة العالميَّة، وكذلك أمنُهمُ العسكريُّ في ظروف الحربِ الباردة، والَّتي يمكن أن تتحوَّل في أيَّةِ لحظةٍ إلى حرب ساخنة.

كان الاِتِّحاد السُّوفييتيُّ خلال الأعوام ١٩١٧-١٩٤١؛ هو البلد الوحيد الَّذي يتبنَّى الاشتراكيَّة الحقيقيَّة، وفي ذلك الوقت؛ لم تجرِ دراساتٌ نظريَّةٌ جادَّةٌ حولَ مشاكلِ اتِّحاد النِّظام الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ العالميِّ في بلدنا، لقد انطلقنا من حقيقةِ أنَّه لا يزال يتعيَّن على الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ أن يظلَّ الجزيرة الوحيدة للاشتراكيَّة المنتصرة في العالم.

ومع ذلك، غيَّرت الحرب العالميَّة الثَّانية الصُّورة الجيوسياسيَّة والاجتماعيَّة الاقتصاديَّة للعالم، وساهم الاِتِّحاد السُّوفييتيُّ في النِّصف الثَّاني من أربعينات القرن العشرين في انتقالِ عددٍ من الدُّول الأوروبيَّة إلى الاشتراكيَّة، بعد أن كان بناءُ الاشتراكيَّة في هذه البلدان غيرَ وارد، وهكذا؛ فإنَّ طبيعةَ الحياةِ استدعتْ إنشاءً عاجلاً لاتِّحاد النِّظام الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ العالميِّ.

كان إنشاءُ مجلسِ المساعدةِ الاقتصاديَّةِ المتبادلة (CMEA) يمثِّل أخطرَ خطوةٍ في هذا الاتِّجاه، حيث تمَّ التَّوقيع على الوثائق المتعلِّقة بإنشاء هذه المنظَّمة في اجتماعٍ عُقِد في «صوفيا» في كانون الثَّاني عام ١٩٤٩، في الوقت الَّذي أطلَقَ فيه الغرب «بكامل طاقته» فعليَّاً الحربَ الباردةَ والحصار الاقتصاديَّ على الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ.

بالطَّبع؛ أصبحَ اتِّحادُ الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة جوهرَ CMEA وشملت المنظَّمة أيضاً: بلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي عام ١٩٥٠؛ دخلت الجمهوريَّة

الدِّيمقراطيَّة الألمانيَّة الَّتي تمَّ تشكيلُها حديثاً إلى CMEA، و جمهوريَّة منغوليا الشَّعبيَّة في عام ١٩٦٢، وكوبا في عام ١٩٧٢، وجمهوريَّة فيتنام الاشتراكيَّة في عام ١٩٧٨.

وهكذا؛ شملت CMEA بالفعل عشرة بلدان من ثلاثة أجزاء من العالم (أوروبا، آسيا، أمريكا).

لم تكن يوغسلافيا عضواً، لكنَّها شاركت في CMEA وبالطَّبع؛لم تكن CMEA أوَّل منظَّمةٍ اقتصاديَّة دوليَّة في العالم.

يكفي أن نتذكَّر مؤتمر «بريتون وودز» لعام ١٩٤٤، والَّذي تقرَّر فيه إنشاء مؤسَّستين ماليَّتين دوليَّتين هامَّتين هما؛ صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير، حيث بدأت هاتان المنظَّمتان عملَهما في عام ١٩٤٧، وبالمناسبة؛ شارك الاتِّحاد السُّوفييتيُّ في مؤتمر «بريتون وودز»، لكنَّه لم يصادقْ على الوثائق، ولم يصبح عضواً في صندوق النَّقد الدُّوليّ وبنك الإنشاء والتَّعمير، وكانت كلتا المؤسَّستين خاضعتَين لرقابةٍ صارمة من الولايات المتَّحدة، وكما كانتا أداتينِ لفرض سيطرة البنوك والشَّركات الغربيَّة على الاقتصاد العالميِّ.

كان من مظاهرِ سيطرة واشنطن الفعَّالة على أنشطة صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير؛ إرساءُ مبدأ اتِّخاذ القرارات «على رأس المال».

كان هذا المبدأ طبيعيَّاً بالنِّسبة للرَّأسماليَّة، وهكذا كانت تُحكم أيَّ شركة مساهمة، وبالتَّالي؛ تمَّ تحديدُ المبلغ الإجماليّ لحصصِ صندوقِ النَّقد الدُّوليّ في مؤتمرٍ عُقِدَ في «بريتون وودز» بمبلغ ٨,٨ مليار دولار.

تمَّ توزيع الحصصِ والأصواتِ لصالحهم بطريقة مكَّنت واشنطن (بمساعدة «الشُّركاء الصِّغار»؛ بريطانيا العُظمى وفرنسا) بشكلٍ أكثر من كافٍ «للدَّفع» باتِّجاه أيةِ قراراتٍ تحتاجها من خلال الصُّندوق.

رفض «ستالين» المشاركة في مثل هذه المنظَّمة، والَّتي لن تساعدَ على الانتعاشِ الاقتصاديِّ للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، بل على العكس من ذلك؛ ستحوِّله بسرعةٍ إلى مستعمَرة غربيَّة، ومن الجدير ذكره؛ أنَّه على خلفيَّة قرارات «بريتون وودز» الأخيرة؛ ظهر نوعٌ جديدٌ من المنظَّمات.

استندَ نشاط CMEA إلى مبادئ الأمميَّة الاشتراكيَّة والمساواةِ والصَّداقة والمساعدة المتبادلة، وتنعكس الشَّخصيَّة المختلفة جوهريَّاً للمنظَّمة الدُّوليَّة الجديدة حتَّى في اسمها،

وبرغمِ أنَّ اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة يمتلك إمكانات اقتصاديَّةً وأراضٍ وسكَّان وقوَّة عسكريَّة تتجاوز ما لدى جميع البلدان الأخرى الَّتي كانت جزءاً من CMEA؛ لكن كان له نفسُ وزنِ أيِّ بلدٍ آخر؛ مبدأ «دولة واحدة - صوت واحد».

تمَّ اِتِّخاذُ جميع القراراتِ على أساس توافقِ الآراء (الاتِّفاق العامّ) لجميع الأطراف، وقد تمَّ تطبيق مبادئ التَّكافؤ في جميع هيئات إدارة CMEA، وتناوبِ (تحوُّلِ) المسؤوليَّات العليا بصرامة، وكما تعلمون؛ لم تظهرْ مجموعةُ تكاملٍ مماثلة لِ CMEA في أوروبَّا الغربيَّة إلَّا بعدَ ثماني سنوات؛ حيث كانت المجموعة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة (EEC) الَّتي أُنشِئَت في عام ١٩٥٧ على أساسِ معاهدةِ روما الَّتي أبرمتها ستُّ دول.

ربَّما كانت هذه أوَّلَ منظَّمةٍ اقتصاديَّةٍ في العالم الرَّأسماليِّ، حيث تمَّ استخدامُ مبدأ «دولة واحدة - صوت واحد»،وسنرى أنَّه في العقود التَّالية؛ تمَّ إنشاءُ العشراتِ من مجموعات التَّكامل الدُّوليَّة في العالم، وذلك بناءً على المبدأ الَّذي برَّره واقترحه «ستالين».

برغمِ حقيقة أنَّ اِتِّحادَ الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة نفسه قد واجه صعوباتٍ في استعادة الاقتصاد؛ إلَّا أنَّ خُطَط التَّنمية الاقتصاديَّة لبلدنا كانت تحت الضَّغط، فقد ذهب «ستالين» نحو البلدان الَّتي تتبنَّى الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة، وقد تجلَّى ذلك في تسعير تجارتِنا المتبادلة (الأسعار التَّفضيليَّة لعدد من السِّلع، وخاصَّة المواد الخام والطَّاقة).

كما انضمَّت ألبانيا أيضاً إلى CMEA في ١ شباط ١٩٤٩، ومع ذلك؛ توقَّفت عن المشاركة بنشاطٍ في CMEA منذ النِّصف الثَّاني من الخمسينات؛ وذلك بسبب الخلافاتِ الأيديولوجيَّة الخطيرة مع الاِتِّحاد السُّوفييتيِّ (رفضِ انتقادِ «عبادة الشَّخصيَّة» من قبل ستالين وخروتشوف)، وفي عام ١٩٦١؛ توقَّفت ألبانيا بحكم الواقع عن المشاركة في CMEA.

بالإضافة إلى ذلك؛ رفضَ اِتِّحادُ الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة في الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ مدفوعات التَّعويضات والتَّسليمات من المجر ورومانيا وبلغاريا (الحلفاء السَّابقين لألمانيا النَّازيَّة) ومن جمهورية ألمانيا الدِّيمقراطيَّة في عام ١٩٥١، حيث كان المبلغ الإجماليُّ لهذا «الرَّفض» بالأسعار الحاليَّة يتجاوز ١٣٠ مليار دولار.

خطط «ستالين» لتشكيل نظامٍ ماليٍّ واقتصاديٍّ عالميٍّ بديل

يجب ألَّا يغيبَ عن البالِ أنَّ اهتماماتِ «ستالين» لم تقتصرْ على CMEA فقط، فقد تجسَّد التَّأثير السِّياسيُّ والأخلاقيُّ للإتِّحاد السُّوفييتيِّ ولِـ«ستالين» إلى أبعد من حدودِ المعسكر الاشتراكيِّ،حيث كان العالَم يراقب كلماتِ وأفعال «ستالين»، بما في ذلك الأعداء والأصدقاء، فعلى سبيل المثال؛ يمكننا أنْ نتذكَّر المحادثةَ بين «ستالين» وسفير الأرجنتين «ليوبولدو برافو» في ٧ شباط عام ١٩٥٣، أي قبلَ أقلَّ من شهر من وفاة «ستالين»، وقد تمَّ نشرُ نسخةٍ من هذه المحادثة (أقرَّها وزيرُ الخارجيَّة «أ. ي. فيشنسكي» الَّذي حضر الاجتماع) بعدَ نصفِ قرنٍ في جريدة «نيزافيسيمايا».

نلفت الانتباهَ إلى أنَّ «ل. برافو» كان السَّفير الَّذي يمثِّل حكومة الرَّئيس «خوان دومينغو بيرون».

وقفَ «بيرون» في مواقفَ معاديةً للإمبرياليَّة وللولايات المتَّحدة، وقاتل من أجل الاستقلال عن رأس المال الأجنبيِّ، وهذا ما حدَّدَ فهماً مُسبَقاً تامَّاً لطرفي هذه المحادثة:

أولاً: تمَّ تخصيصُ معظم المحادثة لقضايا الاستقلالِ الاقتصاديِّ للدُّول بشكل عام، وللأرجنتين بشكل خاص،وقد اتَّفق المشاركون في المحادثة على أنَّ تحقيق الاستقلالِ الاقتصاديِّ هو شرطٌ أساسيٌّ للاستقلال السِّياسيِّ، وإليكم جزءٌ من النَّص: رأى «برافو» أنَّه بدون الاستقلالِ الاقتصاديِّ لا توجد حريَّة، وكان «ستالين» متَّفقاً معه في ذلك؛ حيث يقول: إنَّ الأميركيِّين يدركون جيّداً أنَّ أولئك الَّذين يمتلكون اقتصادَ البلاد يمتلكون أيضاً استقلالَه، وإنَّه سيكون من الجيِّد للأرجنتين إذا تمَّ تأسيسُ الاستقلالِ الاقتصاديِّ، على الأقلِّ تدريجيّاً.

ويردُّ «برافو»: إنَّ هذا بالضَّبط ما يفعله «بيرون» وأنصارُه الآن، إنَّهم يسعون إلى الاستقلالِ الاقتصاديِّ من أجل تحقيق الاستقلالِ السِّياسيِّ.

ثانياً: في الكفاح من أجلِ الاستقلالِ الاقتصاديِّ، فإنَّ المجالَ الأكثرَ أهميَّة هو تأميمُ العديد من الصِّناعات، خاصَّة تلك الَّتي يتمُّ الاستيلاءُ عليها باستخدامِ رأس المال الأجنبيِّ؛ وهنا أقتبس: يردُّ «برافو»: أطلق الرَّئيس «بيرون» حملةً من أجل تأميم الشَّركات الأجنبيَّة،

وقام بالفعلِ بتأميمِ بعضِها، ولا سيما السِّكك الحديديَّة والموانئ والصِّناعة الكهربائيَّة والنَّقل الحضريِّ واللُّحوم والمسالخ ...، ويستطرد «برافو»:

«إنَّ صناعة النِّفط في الأرجنتين مؤمَّمة، تنتمي إلى الدولة ... يقول «ستالين»: إنَّ هذا جيِّد، جيِّد جدَّاً «..

ثالثاً: تشكِّل الولاياتُ المتَّحدة وإنجلترا (الأنجلو سكسون) تهديداً خاصَّاً للاستقلالِ الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ للأرجنتين وجميع دول العالم، وهنا أقتبس: «يسأل «ستالين» السَّفير: ما هو الوضع مع الاستقلال الاقتصاديِّ للمكسيك؟، فيجيب «برافو» بأنَّه، في رأيه، لا يمكن للمكسيك أن تتطوَّر بحريَّة بسبب اعتمادِها القويِّ على الولايات المتَّحدة».

يقول «ستالين»: إنَّ هذا صحيح ... إنَّ «الأنجلوسكسونيِّين» يحبُّون الجلوس على ظهورِ الآخرين، يجب أن ننهي ذلك».

رابعاً: برغمِ موقفِ بريطانيا الضَّعيف للغاية بعد الحرب العالميَّة الثَّانية، إلَّا أنَّ المرءَ لا يمكنه أن يقلِّل من عدوانيَّتها ورغبتيها في الحفاظ على نفوذها المفقود، أقتبس: «يقول «برافو»: لحسن الحظِّ؛ إنَّ هناك حركة من أجل الاستقلال الوطنيِّ تتطوَّر في جميع البلدان، وأنَّه سيتعيَّن على إنجلترا قريباً الجلوس في منزلها فقط.

«ستالين»: دعها تجلس في منزلها، لكنَّنا «إنَّنا» لا ننوي غزوَ منزلِها.

يعتقد «برافو» أنَّ إنجلترا في الوقت الحاليِّ، فيما يتعلَّق بنموِّ حركة التَّحرير الوطنيِّ في جميع أنحاء العالم؛ لا تجرؤ على غزو البلدان الأجنبيَّة.

«ستالين»: لا، هناك مناطق تغزو فيها إنجلترا: الملايو وإفريقيا وأماكن أخرى، كما أنَّ المصالح البريطانيَّة قويَّة أيضاً في بلجيكا وهولندا.

ويشير إلى أنَّه لا تزال هناك أماكن في العالم يمكن أن تنهبَها إنجلترا، لكنَّها تصبح أصغرَ كلَّ يومٍ.

خامساً: يلفِت «ستالين» الانتباهَ إلى الإمكانات الكبيرة الَّتي تكمُن في الاِتِّحاد السِّياسيِّ والاقتصاديِّ للبلدان (بما في ذلك في أمريكا اللَّاتينيَّة)، حيث إنَّ مثلَ هذا الاتِّحاد ضروريٌّ؛ ليس فقط لتنظيم نضال التَّحرير الوطنيِّ ضدَّ الإمبرياليَّة الأنجلو أمريكية؛ ولكن من أجل التَّنمية الاقتصاديَّة الوطنيَّة أيضاً؛ وهنا أقتبس: «يقول «ستالين» إنَّه ينبغي على دول أمريكا

اللَّاتينيَّة أن تتَّحد»، حيثُ يلاحظ أنَّه ربَّما كان ينبغي على دول أمريكا اللَّاتينيَّة أن تشكِّل شيئاً ما مثل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة الجنوبية، يقول «برافو»: لحسن الحظِّ؛ فإنَّ الحركة في دول أمريكا اللَّاتينيَّة تتَّحد ضدَّ الإمبرياليَّة الأجنبيَّة، كما أنَّ الأرجنتين تُشكِّل مثالاً في الحصول على الاستقلال الاقتصاديِّ .. يشير «ستالين» إنَّنا بحاجة إلى إنشاءِ نوع من اتِّحاد دولِ أمريكا اللَّاتينيَّة لأغراضٍ إيجابيَّة، لأغراض البناء الاقتصاديِّ، وليس فقط لتنظيم المقاومة».

سادساً: لا يمكن حمايةُ الاستقلالِ الاقتصاديِّ للعديد من البلدان النَّامية إلَّا من خلال التَّصنيع؛ أقتبس:

يقول «ستالين»: إنَّ قوَّة (الأنجلوأمريكيِّين) تكمن في حقيقة أنَّه بينما كانت إسبانيا، على سبيل المثال، تهتمُّ في المقام الأوَّل بالكاثوليكيَّة؛ كان (الأنجلوأمريكيُّون) يسعون لتطوير صناعتهم.

يلاحظ «ستالين» أنَّه لكي تصبح مستقلَّاً؛ يجب أن يكونَ لديك صناعتُك الخاصَّة، ويؤيِّد «برافو» ذلك تماماً؛ حيث يقول: إنَّ هذا هو بالضَّبط سببُ قتالِهم في الأرجنتين من أجل الاستقلال الاقتصاديِّ، ولهم بعض النَّجاح في هذا الأمر. ويؤكِّد «ستالين» أنَّه بدون هذا الشَّرط؛ لا يمكن تحقيق الاستقلال، وهنا يشير «برافو» أنَّه في هذا العام؛ قد أنتجت المصانعُ الأرجنتينيَّة لأوَّل مرَّةٍ الجرَّارات والشَّاحنات من أجل تطويرِ إنتاجها الزِّراعيِّ.

سابعًا: أكَّد «برافو» أنَّه في الأرجنتين على الأقلِّ؛ هناك تقدير عالي كبير للِاتِّحاد السُّوفييتيِّ ولِـ«ستالين»، وإنَّ للتَّجربة السُّوفييتيَّة تأثيراً ملهِماً بالنِّسبة للشَّعب الأرجنتينيِّ، يقول «برافو»: إنَّ حركةَ الاستقلال الاقتصاديِّ تتطوَّر في جميع بلدان أمريكا اللَّاتينيَّة، وإنَّ شعب الأرجنتين مُتعاطِفٌ للغاية مع الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيث يرى أنَّه الطَّليعة في الكفاح من أجل استقلال الشُّعوب.

ثامناً: يمكن للاتِّحاد السُّوفييتيِّ أنْ يُقدِّمَ مساعدةً كبيرةً لبلدانٍ مثل الأرجنتين من أجل الكفاح للحصول على الاستقلال الاقتصاديِّ، ليس فقط في المجالِ المعنويِّ والسِّياسيِّ؛ ولكن أيضاً من خلال توفير السِّلَع الضَّروريَّة المكرَّسة في المقام الأوَّل لأغراض الاستثمار، أقتبس: «يسأل ستالين برافو: ما هو موضوع التِّجارة الممكن بين الأرجنتين والِاتِّحاد السُّوفييتيِّ؟ ماذا تودُّ الأرجنتين أن تشتريَه من الاتِّحاد السُّوفييتيِّ؟ وما الَّذي يمكن أن تبيعَه إلى الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ؟.

يردُّ «برافو»: إنَّ وزارة الشؤون الخارجيَّة الأرجنتينيَّة قد سلَّمت إلى سفير الاتِّحاد السُّوفييتي «ريزانوف» مذكِّرةً تضمُّ قائمةً بالسِّلع الَّتي ترغب الأرجنتين في شرائها من الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وكذلك قائمةً بالسِّلع الَّتي يمكن للأرجنتين تزويدُها للاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

بادئ ذو بدء؛ ترغب الأرجنتين في شراء معدَّات الحفر الخاصَّة بصناعة النَّفط، وكذلك والآلات الزِّراعيَّة من اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة،ومن جانبها؛ يمكن للأرجنتين تقديمُ الجلود والصُّوف والزَّيت النَّباتيِّ وغيرها من المنتجات، يقول «ستالين»: إنَّ الحكومة السُّوفييتيَّة ستنظر في هذا الاقتراح، وإنَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ مهتمٌّ بالتِّجارة مع الأرجنتين.

علاوة على المحادثة؛ يعود الطَّرفان مرَّةً أُخرى إلى قضايا التِّجارة المتبادلة؛ حيثُ يجيب «برافو» بأنَّ السِّكك الحديديَّة والموانئ تابعة للدَّولة، إلَّا أنَّ الأرجنتين تعاني من نقصٍ في العربات ومعدَّات السِّكك الحديديَّة، وقد قال «ستالين» إنَّه سيكون لدى الأرجنتين عرباتٌ وسيَّارات.

في الواقع؛ لقد أظهر «ستالين» خلال المحادثة استعدادَه لتزويد الأرجنتين بمجموعةٍ واسعةٍ من المنتجات الهندسيَّة، وفي الختام؛ أودُّ أن أُشيرَ إلى أنَّه لولا موتُ ستالين؛ فلَربَّما كان مسارُ التَّنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للأرجنتين قد سلك طريقاً مختلفاً، وبرغمِ إعلان «خوان بيرون» أنَّ الأرجنتين سوف تسلك «الطَّريق الثَّالث» (وليس الرَّأسماليَّة والاشتراكيَّة)؛ فمن النَّاحية الموضوعيَّة؛ كان للاتِّحاد السُّوفييتيِّ وللأرجنتين أرضيَّة مشتركة كبيرة، وتجدر الإشارة هنا؛وعلى سبيل المثال؛ أنَّه تمَّ تأميمُ الموارد الطَّبيعيَّة في كلا البلدين، وبينما كان الاتِّحاد السُّوفييتيُّ دولةً صناعيَّة؛ كانت الأرجنتين الَّتي تعتمد على الزِّراعة قد بدأت تسلكُ طريقَ التَّصنيع، وكان كلا البلدين هدفاً لِ «الحرب الاقتصاديَّة» الَّتي تقودها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا العُظمى.

وكما فعل الاتِّحاد السُّوفييتيُّ؛ لم تنضمَّ الأرجنتين إلى صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير،وقد استرشدت الأرجنتين بالدَّورة الَّتي سُمِّيتْ فيما بعد بالتَّنمية غير الرَّأسماليَّة؛ حيث فكَّر «بيرون» و«ستالين» وتصرَّفا بنفس الطَّريقة، لذا؛ فقد تحدَّث «ستالين» إلى السَّفير «برافو» عن الحاجة إلى إنشاء نقاباتٍ اقتصاديَّة في أمريكا اللَّاتينيَّة، لكنَّ «بيرون» كان يفكِّر في كيفيَّة إنشاءِ تحالفٍ بمشاركة الأرجنتين والبرازيل وتشيلي.

بالمناسبة؛ في ٢١ شباط عام ١٩٥٣، وبعد أيَّامٍ قليلة من المحادثة مع «ستالين»؛ تمَّ توقيع اتِّفاقٍ حولَ تحالفٍ بين الأرجنتين وتشيلي (ما يسمى قانون «سانتياغو») في «سانتياغو» عاصمة تشيلي.

لقد ذكرنا مقتطفاتٍ من محادثةٍ مع ممثِّلٍ لبلدٍ واحد فقط، بينما بنى «ستالين» علاقات مع العديد من البلدان الَّتي يمكن تصنيفها على أنَّها ناميةٌ واشتراكيَّة (لسبب أو لآخر لم تكن مدرجة في CMEA)، وحتَّى مع بعض الدُّول الرَّأسماليَّة، حيث حاول بناءَ دائرةٍ أوسع من البلدان التي يُمكنُ في النِّهاية إخراجها من تأثير العالَم الماليِّ الدُّوليِّ.

اجتماعُ «موسكو» الدُّولي عام ١٩٥٢، ردُّنا على الدُّوليَّة الماليَّة

لم تكن خططُ الماليَّة الدُّوليَّة مفهومةً تماماً من قِبَل «ستالين» أو من قِبَل رئيس الأرجنتين «خوان بيرون» المذكور أعلاه فحسب؛ بل كانت مفهومةً أيضاً من قِبَل قادة الدُّول الأخرى الَّتي لا تنتمي إلى مجموعة الدُّول المتقدِّمة اقتصاديَّاً (المجموعة الَّتي تُسمَّى الآن «المليار الذَّهبيّ»)، حيث تمَّ جذبُ هؤلاء القادة إلى الاِتِّحاد السُّوفييتيّ، وبدت اتفاقيَّة CMEA جذَّابةً لهم، وقد توجد بعضُ الإشارات الَّتي تدلُّ على أنَّ بعض بلدانِ «العالم الثَّالث» طلبت الانضمامَ إلى اتفاقيَّة «CMEA»، لكنَّ «ستالين» رفض هذه الطَّلبات بلطف، فقد تصوَّر على ما يبدو مجموعةً واسعةً من البلدان، بشكلٍ مشابهٍ للاتِّحاد الجمركيِّ، بحيث يشمل جميع البلدان الَّتي قاومت الديكتاتوريَّة الأنجلوسكسونيَّة، ويمكن للاتِّحاد السُّوفييتيّ أيضاً أن يكونَ قائداً غيرَ رسميٍّ للبلدان المشمولة في هذه الدَّائرة الواسعة.

في خريف عام ١٩٥١؛ أعلنت الدُّول الأعضاء في CMEA والصِّين بشكلٍ مشترك حتميَّة التَّعاونِ الوثيق بينَ جميع البلدان الَّتي لا تميل إلى إطاعة الدَّولَرة (المعيار الذَّهبيِّ المرتبط بالدُّولار) ودكتاتوريَّة الهياكل التِّجاريَّة والماليَّة المؤيِّدة لأمريكا، وفقاً لهذا البيان، وَخلافاً لذلك «فإنَّ جميع المعارضين للمستعمرين الجُدُد، أوَّلاً، سيحاربون بعضَهم البعض، وثانياً، سيكونون عُرضةً لأيِّ شكلٍ من أشكال العدوان والتَّمييز».

كما تحدَّث البيان عن الحاجة لعقد منتدىً دوليٍّ من أجل التَّعاون الاقتصاديِّ و مواجهة الدِّيكتاتوريَّة الإمبرياليَّة.

في الحقيقية؛ فقد تمَّ طرحُ اقتراح اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة لعقد اجتماع اقتصادي دوليٍّ في خطابات ممثِّلي السُّوفييت في الأمم المتَّحدة في الأعوام ١٩٥١ و ١٩٥٢، ولم يكن هذا الطَّرح مدعوماً من البلدان النَّامية فقط، ولكن أيضاً من قِبَل الدُّول الغربيَّة الَّتي رفضت «مشروع مارشال» (السُّويد، النِّمسا، فنلندا، أيرلندا، أيسلندا) الَّذين أرسلوا وزراء تجارتهم الخارجيَّة أو وزراء الخارجيَّة إلى الاجتماع الَّذي عُقِد في موسكو في الفترة من ٣ إلى ١٢ نيسان عام ١٩٥٢.

اقترحَ اتِّحادُ الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة و CMEA؛ على عكسِ التَّوسُّع الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ للولايات المتَّحدة؛ سوقاً مشتركاً للسِّلع والخدمات واستثمارات رأس المال للدُّول الاشتراكيَّة والنَّامية.

في النِّهاية؛ شارك في هذا المنتدى ٤٩ دولةً؛ يمثِّلها ٦٨٠ مسؤولاً ورجل أعمال وخبير، حيث أرسلت الهند ٢٨ شخصاً، والأرجنتين وإندونيسيا؛ ١٥ شخصاً لكلٍّ منهم (كان هؤلاء أكبرَ وفود من الدُّول غيرِ الاشتراكيَّة)،كما شارك العديد من حلفاءِ الولايات المتَّحدة أيضاً في هذا المنتدى على شكل وفودٍ من رجال الأعمال والخبراء وكبار المسؤولين من بريطانيا العُظمى وفرنسا وإيطاليا والدّنمارك والنَّرويج وكندا وتركيَّا وألمانيا واليابان والبرازيل والسُّعوديَّة وأستراليا وليبيريا واتحاد البنلوكس، وَهو اتِّحادٌ سياسيٌّ واقتصاديٌّ وتعاونٌ حكوميٌّ دوليٌّ رسميٌّ لثلاثِ دول مجاورة في أوروبَّا الغربيَّة: بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وكان هؤلاء مخوَّلين بتوقيع وثائق التِّجارة والتَّعاون مع الدُّول الأخرى.



الاجتماع الاقتصادي الدولي في موسكو 1852

خلالَ الاجتماع وحتَّى نهايةَ نيسان عام ١٩٥٢؛ تمَّ توقيعُ أكثر من ٦٠ اتفاقاً تجاريَّاً واستثماريَّاً وعلميَّاً لمدَّة ٣ إلى ٥ سنوات، كما وقَّع الاتِّحاد السُّوفييتيُّ ١٩ اتفاقيَّة، بينما كانت بقيَّةُ الاتِّفاقات «مختلفةً»؛ بين البلدان النَّامية؛ وبينها وبين الدُّول الاشتراكيَّة؛ وبمشاركة بعض الدُّول والمصارف الغربيَّة إلخ.

كانت المبادئُ الأساسيَّة لهذه الوثائق تشمل: الجمارك ومزايا الأسعار للبلدان النَّامية أو سلعها الفرديَّة؛ والمعاملة التفضيليَّة للدُّول المتبادلة في التِّجارة والقروض والاستثمارات ورأس المال والتَّعاون العلميِّ والتِّقنيِّ؛إضافةً إلى تنسيق السِّياسات في المنظَّمات الاقتصاديَّة الدُّوليَّة وفي السُّوق العالميَّة؛وفرص المقايضة (بما في ذلك سداد الدُّيون)، والأسعار المتَّفق عليها بصورة متبادلة، واستبعاد المدفوعات بالدُّولار، وباختصار؛ بدأ تشكيل سوقٍ مشترَكٍ لا يعتمد على الدُّولار للدُّول الاشتراكيَّة والنَّامية[١]، كما وجَدت الأفكار الـ«ستالينيَّة» الَّتي تمَّ التَّعبير عنها في اجتماع موسكو دعماً حتَّى في المملكة المتَّحدة، وَإليكم إحدى رسائل ذلك الوقت:

«تمَّ إنشاءُ شركةٍ تُدعى شركة التِّجارة الدُّوليَّة المساهمة في لندن لتنفيذ الاتفاقيَّات التِّجاريَّة الَّتي أبرمها المندوبون البريطانيُّون في الاجتماع الاقتصاديِّ الدُّوليِّ الَّذي عُقِد في «موسكو» في نيسان عام ١٩٥٢.

كان اللُّورد «بويد أور» أوَّل رئيسٍ لهذه الجمعيَّة، وقد ترأَّس الوفدَ الإنجليزيَّ في المؤتمر الاقتصاديِّ الدُّوليِّ، حيث ذكر أنَّ الغرضَ من الشَّركة المساهمة هو «تشجيعُ وتسهيلُ تنفيذِ الاتفاقيَّات التجاريَّة الَّتي أُبرِمت فيما يتعلَّق بالمؤتمر الاقتصاديِّ الدُّوليِّ في موسكو عام ١٩٥٢، كما أنَّه سيتمُّ استخدامُ جميع إيراداتِ وممتلكات هذه الشَّركة حصريَّاً لتحقيق هذه الأهداف».

وفقاً للوثائقِ المحفوظة؛ فمنذُ خريفِ عام ١٩٥٢؛ طلب «ستالين» باستمرارِ الحصول على معلومات عن الخطط التِّجاريَّة للبلدان الأجنبيَّة والشَّركات والبنوك فيما يتعلَّق بالاتِّحاد السُّوفييتيِّ و CMEA والصِّين، وكذلك عن المنشورات والكتب والتَّعليقات الإذاعيَّة حول هذا الموضوع في الدُّول الغربيَّة، كما كان مهتمَّاً أيضاً بديناميكيَّة ونطاق الصَّادرات الصِّناعيَّة الغربيَّة إلى البلدان النَّامية، وتقديرات حول طلباتِ الدُّول النَّامية على القروض الأجنبيَّة، و على استثماراتِ رأس المال، والمنتجات النِّهائيَّة.

بعدَ الاجتماع الدُّوليِّ لعام ١٩٥٢؛ بدأ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ بالتَّرويج لمشروع نظامٍ اقتصاديٍّ جديد في العالم على المستوى الإقليميِّ، حيث كانت «موسكو» مدعومةً من جميع

---

(١) انظر: «قبلَ نصفَ قرن في موسكو؛ بحثوا عن بديلٍ للعولمة المؤيِّدة لأمريكا» (٢٠١١/٠٨/٠٦) المصدر: http://prioratos.blogspot.com/.

الدُّول الاشتراكيَّة (باستثناء يوغوسلافيا) ومن العديد من الدُّول النَّامية وبعض الدُّول الغربيَّة (خاصةً فنلندا).

وفي هذا الإطار؛كان مؤتمرُ لجنةِ الأمم المتَّحدة الاقتصاديَّة لآسيا والشَّرق الأقصى (ECADW) هو الإجراء الأخير لـ«ستالين» في هذا الاتِّجاه، والَّذي عُقِد من ٢٣ شباط إلى ٤ آذار عام ١٩٥٣ في عاصمة الفلبِّين «مانيلَّا».

انعقدَ المؤتمر بمبادرة من الاتِّحاد السُّوفييتيِّ وبدعمٍ من الصِّين ومنغوليا والهند وإيران وإندونيسيا وبورما وفيتنام الشَّماليَّة، وقد تمَّ دعمُ مقترحاتِ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ من قِبَل غالبيَّة المشاركين الآخرين (وفود من ٢٠ دولة)، وقد أيَّدوا ضرورةَ إنشاءِ نظامِ تجارةٍ حرَّةٍ في آسيا وحوض المحيط الهادئ، وتمَّ تسجيلهم في الوثائق النِّهائيَّة.

كما تمَّ دعمُ فكرة إدخال نظام التَّسويات بينَ الدُّول باستخدام الوحدات النَّقديَّة الوطنيَّة، كما أنَّه وخلال اجتماع مانيلَّا وقَّعت أكثرُ من عشرةٍ بلدان على عقودٍ تجاريَّة أو استثماريَّة مع الاتحاد السُّوفييتيِّ، ووفقاً للتَّقارير؛ أبلغ الوفد السُّوفييتيُّ «ستالين» في ٢ آذار بالتَّفصيل عن هذه النَّجاحات.

بالمناسبة؛ وفي عام ١٩٥٣؛ تمَّ التَّخطيط لعقد منتديات إقليميَّة مشتركة برعاية «موسكو» بين الدُّول بشكلٍ مشابه لاجتماع مانيلَّا في عددٍ من المناطق الأخرى في العالم، وعلى وجه التَّحديد: في الشرق الأوسط (طهران)، في إفريقيا (أديس أبابا)، في أمريكا الجنوبيَّة (بوينس آيرس)، في شمال أوروبَّا (هلسنكي)، ومع ذلك؛ فإنَّ هذه الأحداث لم تحدث بسبب موت «ستالين»؛ حيث إنَّه وبعد ٥ آذار عام ١٩٥٣؛ لم يتذكَّر أحدٌ في الكرملين مبادرات «ستالين»، و ابتعد حكَّام الاتِّحاد السُّوفييتيِّ ومعظم دول CMEA تدريجيَّاً عن الأيديولوجيَّة الاقتصاديَّة الخارجيَّة لعام ١٩٥٢، مفضِّلين التَّعاونَ الاقتصاديَّ والسِّياسيَّ الثُّنائيَّ بشكلٍ شبه حصريٍّ مع البلدان النَّامية، وبحسب العوامل السِّياسيَّة والأيديولوجيَّة السَّائدة، بالإضافة إلى ذلك؛ بدأ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ في منتصف السِّتينات بتزويدِ الغرب بالطَّاقة الرَّخيصة والمواد الصناعيَّة الخام، بعد أن أُودعت تلك الأفكار في الأرشيف؛ إلا أنَّ الأفكار الَّتي تمَّ الإعراب عنها في مؤتمر «موسكو» الاقتصاديِّ عام ١٩٥٢ حولَ الحاجةِ إلى إقامة نظام اقتصاديٍّ عالميٍّ جديد وإنشاء مناطق تجارة حرَّة إقليميَّة؛لم تفقد أهميَّتها حتَّى اليوم.

مجلسُ المساعَدة الاقتصاديَّة المتبادلة «CMEA» بعدَ وفاةِ «ستالين» والرُّوبل القابل للتَّحويل

إنَّ موضوع CMEA واسعٌ للغاية ويتجاوز نطاق هذا الكتاب، ولكنَّنا نلاحظُ هنا جانباً مُهمَّاً واحداً فقط من نشاط CMEA، وهو أمرٌ يصعُب تذكُّره اليوم؛ أي: الرُّوبل القابل للتَّحويل.

تمَّ إعطاءُ زخم مهمٍّ لتطوير التَّعاون التِّجاريِّ والاقتصاديِّ في CMEA من خلال الانتقال؛ في عام ١٩٦٤؛ إلى نظام المدفوعات الماليَّة بين الدُّول الأعضاء باستخدام «روبل» قابل للتَّحويل.

لقد كان الرُّوبل القابل للتَّحويل عملةً تتجاوز الحدود الوطنيَّة، ولكنْ لم يتمَّ إلغاءُ استخدام النُّقود الوطنيَّة لكلِّ دولةٍ على حدة.

وُلد نظامُ المدفوعات الدُّوليَّة القائم على الرُّوبل القابل للتَّحويل قبل ٣٥ عاماً من ظهور المدفوعات الدُّوليَّة غير النَّقديَّة في أوروبا بالـ«يورو» (في عام ١٩٩٩)، وحتَّى قبل ١٥ عاماً من ظهور وحدةٍ نقديَّةٍ أوروبيَّةٍ (في عام ١٩٧٩) سلف الـ«يورو».

في الوقت نفسه؛ أدَّى الـ «يورو»، كما تعلمون، إلى حرمان البلدان المشاركة في منطقة الـ «يورو» من سيادتها النَّقديَّة (القضاء على العملات الوطنيَّة)، بينما تحدَّث «ستالين» مراراً وتكراراً عن الحاجة إلى وحدة نقديَّة فوق وطنيَّة في CMEA وأصرَّ على ظهورها في منتصف الخمسينات.

عملت آلية التَّوفيق بين المصالح الاقتصاديَّة في إطار CMEA بفعاليَّة حتى منتصف سبعينات القرن الماضي، أي حتَّى الفترة الَّتي بدأ فيها الاتِّحاد السُّوفييتيُّ يتحوَّل بسرعةٍ وبشكل حصريٍّ تقريباً إلى مورِّد لدول CMEA للمواد الخام، لا سيما النَّفط والغاز.

خطَّطَ «ستالين»، في إطار CMEA، إلى أن تتخصَّص كلُّ دولةٍ على حدة في أنواع معيَّنة من المنتجات، مع مراعاة خبرتها التَّاريخيَّة والظروف الطبيعيَّة والجغرافيَّة ومتطلَّبات السَّلامة، كما خصَّصَ مكاناً مميَّزاً للاتِّحاد السُّوفييتيِّ في CMEA، معتقداً أنَّه على أيَّة حال؛ يجب أن يظلَّ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ دولةً تتميَّز بطيفٍ واسع من المجالات الاقتصاديَّة، ولا ينبغي تحويلها فقط إلى مورِّد للنِّفط والغاز الطَّبيعي والموادِّ الخام الأخرى للدُّول الأعضاء في CMEA.

أشار «ستالين» في اجتماع لزعماءِ دول أوروبَّا الشَّرقيَّة في أوائل كانون الثاني ١٩٤٩ في موسكو، والَّذي أعلن فيه إنشاء CMEA، إلى أنَّه «على ما يبدو»: ستزيد دولكم الطَّلب على النِّفط والغاز والموادِّ الخام الصِّناعيَّة والطَّاقة الأُخرى، بالطَّبع، سنزوِّدها بشروط مواتية، لكن لديك مواردك الخاصَّة من هذه المواد الخام، خاصةً في ألبانيا ورومانيا، قد لا يكون ذلك كما هو الحالُ في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، ولكنْ يجب استخدامُها وإعادةُ تدويرها إلى الحدِّ الأقصى، وإجراء استكشاف شامل.

إنَّ بناءَ خطوط أنابيبٍ طويلة إلى أوروبَّا الشرقيَّة من بلدنا يُعَدُّ مُكلفاً وطويلاً وسيؤدِّي بالتَّأكيد إلى اعتيادكم على هذه الإمدادات، مع التخلِّي عن صناعاتِكم لمعالجة مثل هذه الموادِّ الخام،كما التخلِّي عن الاستكشاف، وإذا كانت لدينا مشاكل مؤقَّتة في الإنتاج أوالنَّقل، أو إذا قفزَ استهلاكُكم بشكلٍ حادٍّ؛ فمن المحتملِ اتِّهامُ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ بتعطيلِ الإمدادات، والمطالبة بزيادة في الإمداد، في أيِّ حال؛ من الأفضلِ نقلُ الموادِّ الخام للصِّناعة والطَّاقة إلى بلدانكم بوسائلِ نقلٍ مختلفة، حتَّى لا تصبحَ مرتبطةً بوسيلةِ نقلٍ واحدة، على سبيل المثال؛ خطُّ الأنابيب، لأنَّه ضارٌّ لأسبابٍ عديدة.

ولكنْ لا ينبغي أنْ ينمو حجمُ مثل هذه المواصلات مثل الفِطْر بعد المطر، يجب أن تعتمدَ هذه الكميَّات على حجم طلباتكم، وعلى كيفيَّة ارتباطها بقطاع الطَّاقة المحليِّ والإمداداتِ المطلوبة، وبالتَّوازي مع الاستكشاف.

كانت رؤية «ستالين» واضحةً، ففي أوائل سبعينات القرنِ العشرين؛ ظهر نوعٌ من الخللِ داخل CMEA، بما في ذلك تخصُّص اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة بالوقود والموادِّ الخام في إطار التَّكامل الاشتراكيِّ، ومع ذلك؛ كان هيكلُ الصَّادرات السُّوفييتيَّة في المرحلة الأولى من التَّكامل الاشتراكيِّ ضمن إطار CMEA متنوِّعاً للغاية.

خُذْ بولندا كمثال؛ حيث بلغت الصَّادرات السُّوفييتيَّة إلى هذا البلد في عام ١٩٥٦ ما قيمته ٣٢١,٥ مليون روبل، وفي الوقت نفسه؛ بلغت صادراتُ بعضِ مجموعاتِ المنتجات (الارقام بمليون روبل)، **وهي على الشَّكل التّالي:**

الآلات والمعدَّات ٦٧,٩ (٢١,١ ٪).

معدَّات كاملة لإنشاء المشاريع ٣٣,٩ (١٠,٦ ٪).

ناقلات الطَّاقة (النفط والغاز الطَّبيعي والمنتجات النَّفطيَّة) ٢٠,٨ (٦,٥ ٪).

خام المعادن (الحديد والمنغنيز) ٣٥,٢ (١١ ٪).

القطن ٥٣,٤ (١٦,٦ ٪).

السِّلع الثقافيَّة والأُسريَّة ٧,١ (٢,٢ ٪)، الحبوب ٦,٨ (٢,١ ٪).

كما ترون، فقد احتلَّ توريد الآلات والمعدَّات مكاناً مهمَّاً في تصدير الاتِّحاد السُّوفييتيِّ إلى البلدان الاشتراكيَّة؛ ممَّا ساهم في تحوُّلها إلى التَّصنيع؛حيث إنَّه من بين جميع الدُّول الأعضاء في CMEA؛كان هناك دولتان فقط تنتميان إلى فئة الدُّول الصِّناعيَّة قبل الحرب: جمهوريَّة ألمانيا الدِّيمقراطيَّة (ألمانيا الشَّرقيَّة) وتشيكوسلوفاكيا، وقد أصبحت باقي الدُّول صناعيَّة فقط بفضل مساعدة الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

إذا قارَنَّا الوضع الاقتصاديَّ في بلدان أوروبَّا الشَّرقيَّة في عام ١٩٢٨ (ذروة الانتعاشِ الاقتصاديِّ قبلَ الحرب) وفي عام ١٩٧٠ (الفترة الأكثر نجاحاً في CMEA))؛ يتَّضح أنَّ حصَّة أوروبَّا الشرقيَّة في الإنتاج الصَّناعيِّ العالميِّ قد زادت من ٦,٦ إلى ٨، ٦٪، وفي الوقت نفسه؛ ارتفعت حصَّة رومانيا من ٠,٣ إلى ١,٠ ٪، وبلغاريا من ٠,١ إلى ٦,٠٪، وهنغاريا من ٠,٣٦ إلى ٦٠,٠٪، و أصبحت الدُّول الأعضاء في CMEA من الشُّركاء التجاريِّين الأساسيِّين للاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

(الجدول ٦,١) يتداول اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة مع البلدان الاشتراكيَّة (CMEA) حجم التَّداول، مليون روبل، بالأسعار الحاليَّة)

السنة	التجارة مع بلدان CMEA	التجارة مع دول العالم	حصة دول CMEA في الدورات العامة للتجارة الخارجية ٪
١٩٥٠	١٦٧٨,٦	٢٨٢٥,٥	٥٧,٤
١٩٥٣	٣٠٤٩,٣	٥١٤٥,١	٥٩,٣
١٩٥٥	٣١٠٩,٤	٥٨٣٥,٥	٥٣,٣
١٩٦٠	٥٣٤٣,٣	١٠٠٧٢,٩	٤٩,٨
١٩٦٦	٨٤٣٧,٦	١٥٠٧٨,٦	٥٦,٠

المصدر: التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ ١٩١٨-١٩٦٦. الملخَّص الإحصائيُّ.:العلاقات الدُّوليَّة ١٩٦٧.

كما نرى؛ فإنَّ الشُّركاء الأعضاء في التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ (CMEA) يمثِّلون ٥٠ إلى ٦٠ ٪ من حجم التِّجارة، والباقي إلى البلدان الاشتراكيَّة الأُخرى (الَّتي لم تكنْ مدرجةً في CMEA)، وإلى البلدان النَّامية، والبلدان المتقدِّمة الاقتصاديَّة في الغرب (البلدان الرَّأسماليَّة)،ففي عام ١٩٥٥ على سبيل المثال؛ كان ما نسبتُه ٢٦,٢ ٪ يذهب إلى دولٍ اشتراكيَّة أُخرى؛ وإلى البلدان النَّامية ٥,٢ ٪، وإلى البلدان المتقدِّمة اقتصادياً في الغرب ١٥,٣٪.

ووفقاً لمعدَّل نموِّ الإنتاج الصِّناعيِّ والزِّراعيِّ، فقد تمَّ ضَمُّ دولِ أوروبَّا الشرقيَّة والشَّرق الأوسط وإفريقيا الشَّرقيَّة في الخمسينات والسَّبعينات في ١٥ دولة مهمة في العالم.

في نهايةِ العقد الماضي؛ تمَّ إنشاءُ ما لا يقلُّ عن من قدرات الإنتاج والنَّقل والطَّاقة العاملة في بلدان CMEA السَّابقة في الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٧٠ بمساعدة الاتِّحاد السُّوفييتيِّ أو حصريَّاً من قِبَلِ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

في الفترة حتَّى أوائل السبعينات؛ تمَّ التَّعبير عن التَّعاون بين الدُّول الأعضاء في CMEA في المقام الأوَّل على شكل تنميةِ التِّجارة البينيَّة التبادليَّة، ومنذ أواخر السِّتِّينات؛ بدأت قيادةُ هذه البلدان تتحدَّث عن الحاجة للوصول إلى مستوىً جديد من التَّعاون، حيث كان المصطلح الرئيسُ عبارةَ «التَّكامل الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ»، وكان التَّكاملُ الاقتصاديُّ ينطوي بالفعل على تعاونٍ وثيقٍ على مستوى الصِّناعات الفرديَّة والشَّركات، وعلى مستوى علاقاتِ الإنتاج المباشر.

كما نصَّ على التَّنفيذ المشترك للبرامج الَّتي تستهدف الإنتاج والبرامج العلميَّة والتقنيَّة، وتنفيذ المشاريع الاستثماريَّة المشتركة، وقد تمَّ تأكيدُ المسارِ نحو التَّكامل الاقتصاديِّ في قراري الدَّورتين ٢٣ (نيسان ١٩٦٩) و ٢٤ (أيار ١٩٧٠) وفي الدَّورة الخامسة والعشرين للمجلس، حيث اعتُمِد بموجبِ هذه القرارات (تموز ١٩٧١) برنامجٌ شاملٌ لزيادةِ وتعميقِ وتحسينِ التَّعاون وتطوير التَّكامل الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ للبلدان الأعضاء في CMEA، وتمَّ تصميم برنامج للتَّنفيذ التَّدريجيِّ على مدى فترة ١٥-٢٠ سنة.

في سبعينات القرن العشرين؛ وصلت أنشطةُ ونجاحاتُ CMEA إلى ذروتها في الأعوام ١٩٧٢ -١٩٧٤، كما تمَّ إنشاء المنظَّمة الاقتصاديَّة الدوليَّة «Interelectro» والجمعيَّات الاقتصاديَّة (Interatomenergo, Intertekstilmash, Interkhimvolokno, Interatominstrument) وفـــــي

تشرين الأول ١٩٧٤؛ حصلت CMEA على صفةِ مراقبٍ في الأمم المتَّحدة، وفي عام ١٩٧٥؛ بلغت حصَّة بلدان CMEA في الإنتاج الصِّناعي العالميِّ الثُّلث، ويزعمُ بعض المشكِّكينَ اليوم أنَّ هذا الرَّقم مبالغٌ فيه، لكنَّه، بالمناسبة، ظهرَ في وثائقِ الأمم المتَّحدة الرَّسميَّة.

ومن المفارقات أنَّه لم يمضِ وقتٌ طويلٌ على تبنِّي البرنامج الشَّامل؛ حتّى برزت العديدُ من المشاكل والتَّناقضات في أنشطة (CMEA)، وكان سببها الخروج من الدَّورة الَّتي حددها «ستالين».

وقد تحوَّل هذا الخروج إلى خطورةٍ خاصَّةٍ على خلفيَّة «الحرب الاقتصاديَّة» المكثَّفة ضدَّ الاتَّحاد السُّوفييتيِّ والدُّول الاشتراكيَّة الأُخرى.

الماليَّة الدُّوليَّة:

سياسةُ الإنهاك الاقتصاديّ للاتِّحاد السُّوفييتي

بعد وفاة «ستالين»؛ استمرَّت «الحرب الباردة» الَّتي بدأها الغرب ضدَّ الاتَّحاد السُّوفييتيّ، وكذلك استمرَّت «الحرب الاقتصاديَّة»، بالإضافة إلى الأساليب التِّجاريَّة التَّقليديَّة (الحصار، العقوبات)؛ كان سباق التَّسلُّح من أهمِّ أدوات «الحرب الاقتصاديَّة» الَّذي فرضه الغربُ على الاتِّحاد السُّوفييتيّ وعلى الدُّول الاشتراكيَّة الأخرى الَّتي تُشكِّل جزءاً من كتلة «وارسو»، والَّتي عارضت التَّطلُّعات العدوانيَّة لكتلة «الناتو».

اتَّبع الغربُ ذلك بهدف الإرهاقِ الاقتصاديّ للاتَّحاد السُّوفييتيّ، حيث كان من الصَّعب للغايةِ تحديدُ المبلغِ الَّذي أنفقَه الاتِّحاد السُّوفييتيُّ للأغراض العسكريَّة خلال سنواتِ الحرب الباردة، ولا سيما بالدُّولار، حيث ينبغي أن يُؤخذَ في الاعتبار أنَّ حصَّة الاتَّحاد السُّوفييتيّ في كتلة «وارسو» من النَّفقات العسكريَّة كانت حوالي ٩٠٪، بينما كانت حصَّة الولايات المتَّحدة من نفقات النَّاتو حوالي ٥٠٪.

بطبيعة الحال؛ تمكَّن الاتَّحاد السُّوفييتيُّ في الستينات وحتى الانهيار؛ من الحفاظ على التكافؤ العسكريّ مع الولايات المتَّحدة وحلفائها، وذلك برغم الاختلاف في الإمكانات الاقتصاديَّة للبلدين، حيث كان على الاتِّحاد السُّوفييتيّ إنفاقُ ١٥-٢٠ ٪ من النَّاتج المحلِّيّ الإجماليّ للأغراض العسكريَّة، بينما أنفقت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من ٥-٧ ٪ من ناتجها المحلِّي الإجمالي.

انضمَّت الاستخبارات الغربيَّة، وخاصةً وكالة الاستخبارات المركزيَّة للولايات المتَّحدة (CIA)، إلى «الحرب الاقتصاديَّة» ضدَّ الاتَّحاد السُّوفييتيّ من خلال سباق التَّسلُّح التَّقليديّ؛ مستخدمةً بعضَ الطُّرقِ الخاصَّةِ من أجل الإنهاك الاقتصاديّ للاتِّحاد السُّوفييتيّ، وقد بدأت هذه الأساليبُ تُمارَس بالفعل مع وصول «ريغان» إلى البيت الأبيض.

في أوائل عام ١٩٨٤؛ أطلقت وكالة المخابرات المركزيَّة و«البنتاغون» برنامجاً طموحاً للتَّضليل التِّكنولوجيّ.

اليوم؛ ليس سراً القول إنَّه ومنذ بداية السَّبعينات؛ ثبت تأخُّر الاتِّحاد السُّوفييتيِّ في مجال التَّقدم العلميِّ والتِّكنولوجيِّ، وتعود أسبابُ هذا التَّأخير إلى عواملَ داخليَّة تتعلَّق بآليَّات العمل الاقتصاديَّة للاتَّحاد السُّوفييتيِّ.

وبتعبير أدقّ؛ بدأ الاضطراب في عمله بسبب الخروج عن النَّموذج الـ«ستالينيِّ» للاقتصاد، ومع رهان الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة على الحصول على التَّطورات العلميَّة والتقنيَّة الغربية الجديدة (في المقام الأول العسكرية) وذلك بمساعدة المخابرات (الاستخبارات العلميَّة والتقنيَّة).

بالمقابل؛ بدأت وكالاتُ الاستخباراتِ الغربيَّة لعبَ نوعٍ من «الألعاب» مع الاستخبارات السُّوفييتيَّة، حيث سرَّبت أفكاراً وتطوُّرات «تؤدِّي إلى طريق مسدود»، وقد تسبَّب ذلك في أضرارٍ جسيمة لاقتصادنا.

كان البرنامجُ المذكور أعلاه ينصُّ على تزويدِ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ «ببياناتٍ ومعلوماتٍ خاطئة أو خاطئة جزئيَّاً، ممَّا أجبرَ المتخصِّصين السُّوفييت على اتِّخاذ القراراتِ التكنولوجيَّة الخاطئة»، وقد أدَّى ذلك إلى تفاقمِ إخفاقاتِ الاقتصادِ السُّوفييتيِّ.

من جهتها؛ قامت وكالةُ المخابرات المركزيَّة بتنسيقِ هذا البرنامج من خلال قنواتٍ مختلفة، «إطلاق بياناتٍ غير كاملة وخاطئة، وقد باعت بعض شركات CIA الوهميَّة في الخارج «ببساطة» معلوماتٍ مشوَّهة لوكلاءِ الاتَّحاد السُّوفييتيِّ، مثل تصميم «توربينات» الغاز، وتكنولوجيا حفر النفط، ودارات الكمبيوتر، والمركَّبات الكيميائيَّة.

كانت المعلومات كقاعدة عامَّة؛ نصفَ صحيحة، أو نصفَ ميِّتة، لكنَّها كانت كافية للمهندسينَ السُّوفييت لابتلاع الطُّعم، «وقد أدَّى تطبيقُها في الشَّركات السُّوفييتيَّة للصِّناعات الكيميائيَّة والهندسيَّة الَّتي تستخدمُ التِّكنولوجيا الغربيَّة إلى خسائر بملايين الدُّولارات».

صحيحٌ أنَّ الاتَّحاد السُّوفييتيِّ استخدمَ الوسطاءَ لتجاوز العقوبات، وتمَّ تأمينُ بعضِ المكوِّنات التَّالفة من «توربينات» الغاز، وأجزاء الكمبيوتر التَّالفة، وما إلى ذلك؛ إلَّا أنَّ البنتاغون؛ قد قام بحملاتِ تضليلٍ خطيرة.

فيما يلي بعضُ الأمثلة الَّتي ذكرها الباحث الأمريكيُّ «بيتر شفايتزر» في كتابه عن استخدام المعلوماتِ التكنولوجيَّة المضلِّلة:

استخدم مصنعٌ للمواد الكيميائيَّة في«أومسك» المعلومات الخاطئة في خططه التَّوسعيَّة، حيث بلغت الأضرار الَّتي لحقت بالمصنع قبلَ تحديدِ الخطأ ما بين ٨ و ١٠ ملايين دولار،

كما حاول مصنعٌ آخر تصنيعَ الجرَّارات في أوكرانيا (من الواضح أنَّه مصنعٌ في «خاركوف») وإنتاج أدواتٍ تعتمد على الوثائق التقنيَّة الَّتي وضعتها وكالة المخابرات المركزيَّة،وقد عمل المصنع بنصف طاقته لمدَّة ١٦ شهراً، حتَّى وجد المهندسون أخيراً أنَّ الوثائق كانت مزوَّرة.

في أوائل عام ١٩٨٤؛ تمَّ تسليم «التوربينات» لمحطَّات ضخِّ أنابيبِ الغازِ في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ. وقد تبيَّن وجودُ أخطاءٍ (عيوب خفيَّة) في تلك التُّوربينات، وأدَّى ذلك إلى توقُّفها عن العمل بعد فترةٍ قصيرة، ونتج عن ذلك تأخيرٌ في بدء تشغيل خطوط أنابيب الغاز (نحن نتحدث عن خطوط الأنابيب في إطار مشروع أنابيب الغاز، والتي سنناقشها أدناه).

في النِّصف الأوَّل من الثَّمانينات؛ استخدم المعارضون السِّياسيُّون لاتَّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السوفييتيَّة مشروعاً أُطلق عليه: «مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI)»، ولكنَّ المشروع لم يكن عسكريَّاً تقنيَّاً بقدر ما كان ذا طبيعة إعلاميَّة نفسيَّة، حيث قامتْ قنوات وسائلِ الإعلام العالميَّة والخدمات الخاصَّة؛ بإطلاقِ حملةٍ إعلاميَّة تُسمَّى «البطَّة»، ويقوم جوهرها على النَّحو التَّالي: تقوم الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بإجراء بحث وتطوير «اختراق» يسمحُ لها بتدمير التَّكافؤ الاستراتيجيِّ العسكريِّ بينَ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من خلالِ استخدام أنظمةِ اعتراضٍ فضائيَّةٍ للصَّواريخ البالستيَّة السُّوفييتيَّة.

قبِلت قيادة اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة مشروع SDI بالقيمة الاسميَّة، ووجَّهت مجمع صناعة الدِّفاع لدينا لتطوير استجابةٍ كافية للتَّحدي الأمريكيِّ، وهكذا فقد تمَّ إنفاق مبلغ كبير من المال على تطوير الوسائل المضادَّة لــ SDI، ولكن تبيَّن في وقتٍ لاحقٍ أنَّ SDI كان خدعةً كبيرة.

لسوء الحظ؛ كانت السِّياسة العسكريَّة التِّقنيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ في السَّبعينات والثَّمانينات من القرن الماضي مقتصرةً بشكل أساسيٍّ على الاستجابة للتَّحدِّيات الأمريكيَّة، وذلك بعد ظهورِ أنواع جديدة من الأسلحة والمعدَّات في ترسانة «البنتاغون» وحلف «النَّاتو».

تمَّ توجيهُ القليل من الاهتمام إلى التَّصاميم الأصليَّة الَّتي كان من الممكن أن توفِّر حلولاً غير متماثلة وتحافظ على التكافؤ الاستراتيجيِّ العسكريِّ على أساس قراراتٍ «رخيصة» من شأنها أن تحيدَ سياسةَ الغربِ الَّتي كانت تهدف إلى الإرهاقِ الاقتصاديِّ للاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

الغربُ مقابلَ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ:

بين سياسة «التَّقارب» و«الحرب الاقتصاديَّة»

حاول الغرب اتِّباعَ سياسةٍ مرنة تجاه الاتِّحاد السُّوفييتيِّ بالتَّناوب،حيث تخلَّلَ المواجهةَ العسكريَّة الصَّعبة فتراتٌ من «الانفراج»، لذلك؛ فقد كان هناك «انفراج» نسبيٌّ وتطبيعٌ نسبيٌّ في سبعينات القرن العشرين، ويمكن تفسيرُ هذا «الانفصال» جزئيَّاً بحقيقةِ أنَّه في السَّبعينات؛ انهار نظام «بريتون وودز»، ولم يتمَّ إنشاءُ نظامٍ جديدٍ بعد.

لقد كان وقتاً عصيباً من التَّشويش والتَّذبذُب بالنِّسبة للنِّظام الماليِّ العالميِّ، من حيثُ البحث عن صيغة جديدة للنِّظام العالميِّ (السِّياسيِّ والاقتصاديِّ والماليِّ)، وقد شعر الغرب أنَّه كان يخسر المنافسةَ الاقتصاديَّةَ أمام الاتَّحاد السُّوفييتيِّ والمعسكر الاشتراكيِّ، وكان يبحث عن طُرقٍ لعكس ذلك الاتِّجاه الخطير.

في الواقع؛ كانَ الغربُ يعتمدُ على استخدامِ «الانفراج» لخنقنا من خلال هذا «العناق» العنيد؛ حيث سعى الغربُ من خلال حديثه بلغة أكاديميَّة إلى ضمانِ «التَّقارب» بين النِّظامين العالميَّين (الرَّأسماليِّ والاشتراكيِّ) و «الاستيعاب» السِّلميِّ للاتِّحاد السُّوفييتيِّ والدُّول الاشتراكيَّة الأُخرى.

ولكنْ بعد ذلك، ومن أواخرِ سبعينات القرن العشرين؛ بدأت موجةٌ جديدةٌ من سباق التَّسلُّح استمرَّت حتَّى منتصفِ الثَّمانينات، كما بدأت جولةٌ جديدة من الحرب التِّجاريَّة ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

علاوةً على ذلك، وبحجَّة «عدوانِ» موسكو على أفغانستان؛ استخدمت واشنطن مجموعةً من الإجراءات من أجلِ مراقبةِ الصَّادرات للاتِّحاد السُّوفييتيِّ عُرِفت باسمِ «CoCom» والَّتي أدَّت إلى:

أولاً: تمَّ توسيعُ قوائمِ «الحظر».

ثانياً: أصرَّت واشنطن على أن تقوم «CoCom» بإبداء رأيها في أيِّ عقدٍ للاتِّحاد السُّوفييتيِّ وللدُّول الاشتراكيَّة الأُخرى مع الدُّول الغربيَّة بمبلغ يزيد على ١٠٠ مليون دولار،

وقد أدَّى ذلك إلى انخفاضٍ في مبيعات السِّلع التِّكنولوجيَّة الفائقة إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ بشكل حادٍّ.

ويمكن ملاحظةُ ذلك بالمقارنة مع قائمةِ السِّلع الصِّناعيَّة الَّتي باعتها الولايات المتَّحدة إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ في عام ١٩٧٥ حيث شكَّلت منتجاتُ التِّكنولوجيا الفائقة ٣٢,٧ ٪ (بقيمة ٢١٩ مليون دولار)، بينما انخفضَ بيعُ منتجاتِ التكنولوجيا الحديثة في عام ١٩٨٣ إلى ٥,٤ ٪ (بمبلغ ٣٩ مليون دولار)، وبكلِّ الأحوال؛كانت تلك الإجراءات ذاتَ طبيعةٍ سريَّة.

إلَّا أنَّ حظْرَ الحبوب عن الاتِّحاد السُّوفييتيِّ قد لاقى صدىً واسعاً في وسائل الإعلام العالميَّة؛ حيث إنَّه في عام ١٩٧٩ كان محصولُ الحبوبِ في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ في مستوىً منخفض للغاية، وذلك بسبب الظُّروف الجويَّة السيِّئة، لذلك قامت منظَّمات التِّجارة الخارجيَّة في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ بالتَّفاوض على شراء الحبوب من الولايات المتَّحدة بإحمالي ١٧ مليون طن(حبوب الأعلاف، الذُّرة والقمح الطَّريّ، وكذلك مركزات الصُّويا)، وقد تزامنت المفاوضاتُ مع حدثِ دخولِ القوَّاتِ السُّوفييتيَّة إلى أفغانستان.

في الواقع؛ تسبَّبَ دخولُ أفغانستان في «هستيريا» حقيقيَّة في وسائل الإعلام الغربيَّة؛ حيث فسَّروا هذه العمليَّة العسكريَّة كخطوةٍ أولى في اندفاع الاتِّحاد السُّوفييتيِّ إلى المحيط الهنديِّ، والسَّيطرة على الهند وإيران وبلدان أُخرى في جنوب آسيا والشَّرق الأدنى والشَّرق الأوسط، الخ..

لقد قُلنا بالفعل إنَّه على هذه الخلفيَّة؛ بدأ تشديدٌ جديدٌ للسِّياسة التِّجاريَّة والاقتصاديَّة للغرب فيما يتعلَّق بالاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وكان من مظاهر ذلك؛ إعلان الرَّئيس الأمريكيِّ «كارتر» فرضَ حظرٍ على توريد الحبوب من الولايات المتَّحدة إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

من جهته؛ أصدر «كارتر» في ٤ كانون الأول عام ١٩٨٠ بياناً شهيراً فرضَ من خلاله حظراً على مبيعات الحبوب إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ: «... لن يتمَّ إرسالُ الـ ١٧ مليون طنٍّ من الحبوب الَّتي طلبها الاتِّحاد السُّوفييتيُّ، بالإضافة إلى كميَّات الحبوب الَّتي تعهَّدنا بتزويدها إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ على أساسِ اتِّفاقٍ مدَّتهُ خمس سنوات، ... هذه الحبوب ليست مخصَّصةً للتَّغذية، بل يجب استخدامها كعلفٍ للماشية ... وأعتزمُ أيضاً الحدَّ من التَّأثير السَّلبيِّ لهذا القرار على المزارعين الأمريكيِّين ... ستتمُّ إزالةُ الحبوب المعدَّة للبيع من سوق التَّصدير إلى الاحتياطيِّ الحكوميِّ، وسندفع لهم بأسعار السُّوق ..كما سيتمُّ استخدامُه

لمساعدة الدُّول الفقيرة وإنتاج البنزين في الولايات المتَّحدة .. نأمل أن لا تعوِّضَ الدُّول المصدِّرة للحبوب عن هذه الكميَّات من الإمدادات .. والبيع إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ».

ومع ذلك؛ فقد كانَ الانخفاضُ في الأسعار العالميَّة لأعلافِ الحبوبِ بنسبة ١٠-١٥ ٪ من النَّتائج المباشرة لبيان «كارتر»، وقد أثَّر ذلك بشكلٍ رئيسٍ على المزارعين الأمريكيِّين والكنديِّين، كما لم تتحقَّقْ آمالُ الرَّئيس في أن يحذو المصدِّرون الآخرون للحبوب حذوَ الولايات المتَّحدة.

من جهتها وحتَّى نهاية كانون الأول؛ وقَّعت وزارة التِّجارة الخارجيَّة في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ عقوداً لِاسْتِيراد القمح من الأرجنتين وفرنسا، والذُّرة من أستراليا، وفول الصُّويا من البرازيل.

في الواقع؛ تمَّ رفعُ الحظرِ المفروضِ على الحبوب بعدَ وصولِ الرَّئيس الجديد «ريغان» إلى البيت الأبيض في كانون الأول عام ١٩٨١، إلَّا أنَّه ومن المثير للاهتمام؛ أنَّ حجم الواردات السُّوفييتيَّة من الحبوب الأمريكيَّة لم تعد كما كانت سابقاً.

وبرغمِ وصفِ «ريغان» بالسِّياسيِّ ذي التوجه الواضح ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ؛ فقد فهم أنَّ محاولةَ سلفِه قد فشلت بالكامل.

«معاملات التّعويض»، نصرٌ سوفييتيٌّ أم فخُّ التّعايش؟

كانت العقوبات الّتي فرضتها واشنطن فيما يتعلّق بمشروع إنشاءِ خطِّ أنابيبٍ للغاز من الاتّحاد السُّوفييتيِّ (منطقة يورنغوي) إلى أوروبًا الغربيّة (فرنسا وألمانيا الغربيّة وإيطاليا) أكثرَ جديَّةً واستمراراً، فبالطَّبع؛ سيُساهم هذا المشروع في التّعزيز الاقتصاديّ للاتّحاد السُّوفييتيِّ، وفي التَّقارب الاقتصاديّ للاتّحاد السُّوفييتيّ مع أوروبًا الغربيَّة، ووفقاً لبعض التَّقديرات؛ يجب أن يجلبَ خطُّ أنابيب الغاز سنويّاً إلى الاتّحاد السُّوفييتيّ من ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار.

كان هذا المشروع يُسمَّى «صفقة القرن»، وكذلك «صفقة أنابيب الغاز»،حيث بدأ المشروع في عام ١٩٧٠؛ عندما تمَّ توقيعُ العقد الأوَّل بين ألمانيا والاتّحاد السُّوفييتيّ.

بالمناسبة؛ كانت فكرة المشروع قديمةً منذ أيام «ستالين»، ومع ذلك؛ كانت شدَّة الحرب الباردة والحرب الاقتصاديَّة في ذلك الوقت كبيرة للغاية.

في السّتينات من القرن الماضي؛ تمَّ توقيعُ عقودٍ لتوريد أنابيب مع شركات ألمانيَّة، لكنَّ الحكومة الألمانيَّة ألغتها تحتَ ضغط واشنطن.

بعد «الاختراق» في عام ١٩٧٠؛ وُقِّعت عقودٌ جديدة في (١٩٧٢، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨١)، وبكلِّ الأحوال؛ كانت صفقةُ القرن مفيدةً لأوروبًا الغربيَّة، لأنَّ الاتفاق نصَّ على توفير الغاز بأسعار ثابتة لمدَّة ٢٥ عاماً.

كانت هذه ظروفاً غيرَ مسبوقة في الممارسة العالميَّة، حيث تعهَّد الغرب بتزويدِ الاتّحاد السُّوفييتيّ بالمواسير والضَّواغط والمعدَّات الأُخرى، كما وافقت البنوك الأوروبيَّة على تمويل هذه الإمدادات، وهكذا؛ فقد قوَّضت«صفقةُ القرن» بشكل خطيرٍ جهود واشنطن في مجال «الحرب الاقتصاديَّة».

بالمقابل؛ مَنعت واشنطن بشدَّةٍ توريدَ المعدَّات الأمريكيَّة الصُّنع للمشروع (وكذلك المعدَّات الأوروبيَّة المصنَّعة بناء على ترخيص من الشَّركات الأمريكيَّة)، في الوقت نفسه؛ بدأت واشنطن الضَّغط على حلفائِها الأوروبيِّين، مهدِّدةً بفرض عقوبات على الشرَّكات والبنوك الأوروبيَّة الّتي ستشارك في المشروع.

في اجتماع سرِّيٍّ لـِ KOCOM في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٢؛ حاولت واشنطن أن تفرضَ على حلفائها قراراً ينصُّ على أنَّه لا ينبغي إدراج البضائع «ذات الاستخدام المزدوج» فقط في قوائم الحظر (على سبيل المثال؛ أجهزة الكمبيوتر القويَّة)، ولكنْ أيضاً المعدَّات اللَّازمة لاستخراج ونقلِ النَّفط والغاز الطَّبيعيِّ، إلَّا أنَّ هذا الاقتراحَ قُوبِل بمقاومةٍ من الحلفاء الأوروبيِّين، حتَّى أنَّ «مارغريت تاتشر» عبَّرت عن سخَطها من محاولات واشنطن إبطاءَ تنفيذ «صفقة القرن».

بشكل عام؛ أدَّت الإجراءات الَّتي اتَّخذتها واشنطن إلى صعوبةِ تنفيذ مشروع بناءِ خطوط أنابيبِ الغاز من الاتِّحاد السُّوفييتيِّ إلى أوروبَّا الغربيَّة، وزيادة تكاليفه، وتغيير جداولِ العمل قليلاً، لكن؛ تمَّ تنفيذُ المشروع بالنِّهاية.

وفقاً لتقديراتٍ مختلفة؛ تمَّ إنفاقُ ما بين ١١ إلى ١٥ مليار دولار على شراء الأنابيب (الألمانيَّة بشكل أساسيٍّ) والضَّواغط والمعدَّات الأُخرى من الخارج، ومع ذلك؛ سرعان ما كانت هذه التَّكاليف تؤتي ثمارها، حيث تمَّ ضخُّ ٣٢ مليار متر مكعب من الغاز الطَّبيعي في خط الأنانبيب الَّذي أُنشئ بطول ٤,٥ ألف كيلومتر.

من جهةٍ أُخرى؛ بدأت الحرب الاقتصاديَّة ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ تتصاعد منذ بداية عام ١٩٨٥، ولم تعد موسكو تحصل على القروضِ والعملة الصَّعبة والتِّكنولوجيَّة من الغرب، ومع ذلك؛ استمرَّ إنشاءُ خطِّ أنابيب الغاز في سيبيريا، لكونه مهمَّاً بشكل أساسيٍّ للحصول على العملة الصَّعبة، ولكنْ تمَّ تأجيل تاريخ الانتهاء لمدَّة عامين، حيث كان الفشل في الوفاء بالمواعيد النهائيَّة لإطلاق خطِّ أنابيب الغاز بمثابة ضربةٍ خطيرة لموسكو.

في عام ١٩٨٠؛ كان من المفترض أن يجلب خطُّ «يورنغوي ٦» من ٨ إلى ١٠ مليارات دولار سنويَّاً، ومن ١٥ إلى ٣٠ مليار دولار بعد عام ١٩٨٥ (اعتماداً على أسعار النَّفط) بعد تنفيذ المرحلة الثَّانية، ومع ذلك،وبسبب الحرب الاقتصاديَّة ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ الَّتي شنَّتها الولايات المتَّحدة؛ لم يتمَّ بناءُ خطِّ أنابيبٍ ثانٍ، وعوضاً عن ذلك؛ فَقَدَ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ بالفعل من ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار، وذلك بسببِ فشل المرحلة الأولى من العمليَّة (تأخُّر المشروع، عدم الوفاء بالمواعيد النِّهائيَّة).

يجب التَّأكيد على أنَّه خلالَ الحرب الاقتصاديَّة؛ لجأت الولايات المتَّحدة أيضاً إلى الإرهاب الصِّناعيِّ، وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى ما كتبه «توم ريد»، القائد السَّابق لسلاح الجوِّ الأمريكيِّ، في كتابه «فوق الهاوية»..

حيث يعرض فيه «تاريخ الحرب الباردة» وخطَّة وكالةِ المخابرات المركزيَّة، الَّتي وافق عليها «ريغان» لتنظيم أعمالٍ تخريبيَّة ضدَّ الاقتصاد السُّوفييتيِّ.

تضمنَّت هذه الخطَّة، على وجه الخصوص، استخدامَ برامج حاسوبيَّة، مما أدَّى في وقت لاحق إلى انفجار خطِّ أنابيب الغازِ في سيبيريا في عام ١٩٨٢، و قد أشار «ريد» إلى أنَّ انفجار خطِّ أنابيب الغاز كان مجرَّد مثال على «حرب اقتصاديَّة بدمٍ بارد» ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ بقيادة «ويليام كيسي» من وكالة المخابرات المركزيَّة.

ومن الأمثلة الأُخرى: صفقة أنابيب الغاز ومخطَّط لتنفيذ معاملاتِ التَّعويض الأُخرى، حيث جرت صفقة مع شركة (Occidental Petroleum Armand Hammer) لتوريد معدَّات لمصانع «الأمّونيا» إلى الاتِّحاد السُّوفييتيِّ وتحصل الشَّركة بالمقابل على منتجات «الأمونيا».

ومع ذلك؛ كانت معاملات التَّعويض هذه بمثابة ميداليَّة ذاتِ وجهين؛ فمن ناحية؛ أعطونا إيرادات صرف العملات الأجنبيَّة، والَّتي سرعان ما سُدِّدت، كما عزَّزوا التوجُّه السِّلعيَّ لصادراتنا، وقد أدَّى ذلك إلى إضعاف الأمن الاقتصاديِّ للبلاد من النَّاحية الاستراتيجيَّة.

يعتقد بعض المحلِّلين أنَّ هذا بالضَّبط ما انطلقت منه السُّلطات الأمريكيَّة عندما أعطت الضوءَ الأخضر بسهولة وبشكل مفاجئ لصفقةٍ مع شركة أمريكيَّة لبناء مصانع «الأمونيا» في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

سعت السِّياسة الاقتصاديَّة العامَّة للغرب في توجيه بلدنا نحوَ التَّخصُّص في الموادِّ الخام، وقد حدث هذا التَّطوُّر من خلال ما يُسمَّى «معاملات التَّعويض» في إنشاء المشاريع المشتركة الَّتي يلعب فيها رأس المال الأجنبيُّ الدَّور الرَّئيسِ.

وكما صرَّح مدير احتكار الأعمال الدُّوليَّة «جورج سكينر» في أواخر الثَّمانينات:

«إن الشَّركات الغربيَّة المهتمَّة بإنشاء مشاريع مشتركة كبيرة لها هدفان أساسيَّان: اختراقُ السُّوقِ السُّوفييتيِّ، ومعالجة الموارد الطَّبيعيَّة هناك، تليها الصادرات».

في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦؛ عملت حوالي ١٠٠ شركةٍ غربيَّة من «نوع التَّعويض» في اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة، ٣١ شركة منها مخصَّصة لإنتاج

الأسمدة، و٤٩ لإنتاج المنتجات الكيماويَّة والبتروكيماويَّة الأُخرى (الكيمياء على نطاق واسع)، والباقي في صناعات معالجة الغاز والفحم والخشب.

وقد شكَّلت «معاملات التَّعويض» في الخطَّة الخماسيَّة الحادية عشرة ١٠٠٪ من صادرات الغاز السُّوفييتيِّ إلى الغرب، ٦٧٪ من الأمّونيا، ٤٠٪ من الأخشاب التِّجاريَّة، ٧٥٪ من الميثانول، ٣٥٪ من الفحم، إلخ)..

وهكذا؛ استمرَّ ازدياد الصَّادرات؛ ففي عام ١٩٧٦ بلغت الصَّادرات ٠,٢ مليار روبل فقط، وفي عام ١٩٨٥ بلغت ٤,٠ مليار بالفعل، وخلال العقد (١٩٧٦-١٩٨٥)؛ تمَّ إرسال ٢٢,٥ مليار روبل من الوقود والموادِّ الخام والسِّلع الكيميائيَّة إلى الغرب «كتعويض»، وبالتَّالي ذهبت الموارد إلى الخارج دون مقابل، حيث لم تتمَّ معالجة معظمها على الإطلاق «٨٤ ٪ من شحنات التَّصدير كانت الغاز الطَّبيعيَّ والفحم والخشب الصِّناعيَّ المركزيَّ».

الاتّجاهات الخطرة

في المجال الاقتصاديّ الخارجيّ للاتّحاد السُّوفييتيّ

وهكذا؛ فإنَّ الحرب الاقتصاديَّة في المراحل المتأخِّرة من وجود الاتِّحاد السُّوفييتيّ لم تقتصر فقط على العقوبات التِّجاريَّة والحصار، ولكن أيضاً على مجموعة من التَّدابير الَّتي عزَّزت التَّوجُّه الاقتصاديَّ السُّوفييتيَّ المعتمِد على الموادِّ الخام.

يوضح الجدول ٦,٢ أنَّه ونتيجة لتوجُّه «ستالين» نحو التَّصنيع وتحديث الاقتصاد، والَّذي استمرَّ بعد الحرب؛ تغيَّر هيكل صادرات الاتِّحاد السُّوفييتيّ، إلَّا أنَّه لم يكن هناك تقريباً سيَّارات ومعدَّات ومركبات في قائمة تصدير البضائع من البلاد.

وفي عشية الحرب؛ كانت حصتها (برغم التَّصنيع الَّذي تمَّ تنفيذه) لا تزال ضئيلة للغاية.

في صادرات ما قبل الحرب؛ واصلت الموادُّ الخام، والطاقة، والمعادن، والغذاء، والخشب سيئة المعالجة أو غير المجهَّزة احتلالَ المكان الرَّئيسِ، و ذلك لم يكن مفاجئاً؛ حيث ظلَّ الغرب يحتكر إنتاج وتصدير الآلات والمعدَّات والسيَّارات، بينما غطَّى الغرب احتياجاته من السِّلع الاستثماريَّة من خلال إنتاجه الخاص.

وبعد الحرب العالميَّة الثَّانية؛ قام الاتِّحاد السُّوفييتيُّ بتغطيةِ احتياجاتِ البلدان الَّتي شرعت في طريق بناء الاشتراكيَّة وبالأخصِّ المنتجات الهندسيَّة، وكانت حصَّة الآلات والمعدَّات والمركبات في الصَّادرات السُّوفييتيَّة من أواخر الخمسينات إلى السنوات الأولى من سبعينات القرن الماضي حوالي ٢٠٪.، ومن ثمَّ بدأ التَّراجع، وقد حدث هذا النَّقص على خلفيَّة زيادة في الثقل النَّوعيِّ لعدد من مجموعات المنتجات الأُخرى مثل الوقود والكهرباء.

من الجدول ٦,٢ يوضح أنَّه حتَّى السَّنوات الأولى من السَّبعينات؛ كانت حصَّة مجموعةِ المنتجات هذه معتدلة.

نسبة مجموعات معينة من البضائع في صادرات الاتحاد السُّوفييتي (٪)

السنوات	سيارات معدات وسائط نقل	الوقود والكهرباء
٢٣/١٩٢٢	٠,٢	٧,٨
١٩٤٠	٢,٠	١٣,٢
١٩٥٠	١١,٨	٣,٨
١٩٦٠	٢٠,٥	١٦,٣
١٩٧٠	٢١,٥	١٥,٥
١٩٧٥	١٨,٧	٣١,٤
١٩٨٠	١٥,٨	٤٦,٨
١٩٨٥	١٣,٩	٥٢,٧

ثمَّ بدأت زيادة مطَّردة في حصة الوقود والكهرباء في الصَّادرات السُّوفييتيَّة، وبحلول منتصف الثَّمانينات؛ وتجاوزت.

وهكذا؛ فقد أخفت مجموعة السِّلع «الوقود والكهرباء» تصدير سلعتين أساسيَّتين هما؛ النِّفط والغاز الطَّبيعيِّ.

خلال فترةِ ما يُسمَّى «الرّكود»؛ كانت صادرات اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة معتمدة بشكل واضح على الوقود والموادِّ الخام وتصدير خام (الحديد والمنغنيز والمعادن الأخرى) والمعادن الحديديَّة وغير الحديديَّة والأسمدة المعدنيَّة والمعادن غير المعدنيَّة والأخشاب ومنتجات صناعة الحراجة، والموادَّ الخام الزراعيَّة منخفضة المعالجة في الثمانينات؛حيث بلغت حصَّة شركات الطَّاقة والموادِّ الخام والمنتجات ذات درجة المعالجة المنخفضة في تصدير الاتَّحاد السُّوفييتيِّ ما نسبته ٤/٥.

كان هناك اتِّجاهٌ آخر في مجال العلاقات الاقتصاديَّة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، تمثَّل في أنَّ دوران التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ أدَّى إلى زيادة حصَّة البلدان المتقدِّمة اقتصاديَّاً، بينما انخفضت حصَّة الدُّول الاشتراكيَّة (الجدول ٦,٣).

نسبة مجموعات معينة من البلدان في التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي (٪)

السنوات	الدول النامية	الدول الرأسمالية المتطورة	الدول الاشتراكية
١٩٥٠	٣,٩	١٥,٠	٨١,١
١٩٦٠	٧,٨	١٩,٠	٧٣,٢
١٩٧٠	١٣,٥	٢١,٣	٦٥,٢
١٩٧٥	١٢,٥	٣١,٢	٥٦,٣
١٩٨٠	١٢,٧	٣٣,٦	٥٣,٧
١٩٨٥	١٢,٢	٢٦,٧	٦١,٤
١٩٩٠	١١,٦	٣٨,٠	٥٠,٤

عندما تمَّ إنشاء CMEA؛ كان من المفترض أنَّه في سياق التَّكامل الاقتصاديِّ الاشتراكيِّ؛ سوف ينمو معدَّل التَّبادل التِّجاريِّ المتبادل في البلدان الاشتراكيَّة بوتيرة متسارعة، بالمقابل؛ فقد أدَّت الزِّيادة في حصَّة البلدان الرَّأسماليَّة (ليس فقط في التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، ولكن أيضاً في البلدان الاشتراكيَّة الأُخرى) إلى تآكلٍ محدَّد للاندماج الاشتراكيِّ، حيث كانت العلاقات التِّجاريَّة بالنِّسبة لبعض الدُّول الاشتراكيَّة مثل (يوغوسلافيا ورومانيا) مع الدُّول الغربيَّة أكثرَ أهميَّةً من التِّجارة مع بلدان من المعسكر الاشتراكيِّ.

يتَّضح من الجدول ٦,٣ انخفاضٌ في حصَّة البلدان الرَّأسماليَّة المتقدِّمة اقتصاديَّاً في النِّصف الأوَّل من الثَّمانينات وزيادة في حصَّة الدُّول الاشتراكيَّة في التِّجارة الخارجيَّة للاتَّحاد السُّوفييتيِّ،وقد كانت هذه التَّغييرات نتيجةً للتَّكثيف الحادِّ لِـ «الحرب الاقتصاديَّة الغربيَّة «ضدَّ اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة خلال فترة رئاسة «ريغان»، وقد وصفنا أعلاه هذه الفترة من «الحرب الاقتصاديَّة».

في النِّصف الثَّاني من الثَّمانينات، بدأت عمليَّة انخفاضٍ قويٍّ في حصَّة الدُّول الاشتراكيَّة وزيادة حصَّة البلدان الرَّأسماليَّة المتقدِّمة في التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وقد كان ذلك نتيجةً لعوامل داخليَّة وخارجيَّة.

من جهة أُخرى؛ يُشير بعض الخبراء إلى «العوامل الخارجيَّة» باعتبارها عمليَّات «موضوعيَّة» (مستقلَّة عن إرادة النَّاس)؛ حدثت في الاقتصاد والتَّمويل العالميِّ، بينما يعتقد آخرون أنَّ «العامل الخارجيَّ» هو العمل الأساسيُّ المتعمد من قِبَلِ الغرب لتدمير الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وهذا هو كلُّ شيء، أي «الحرب الاقتصاديَّة»، نحن نلتزم بوجهة النَّظر الثَّانية.

اِتّحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السُّوفييتيّة وضربةُ النِّفط

يُمكن اعتبار الفترة من منتصف الثّمانينات وحتّى انهيار الاتّحاد السُّوفييتيّ المرحلةَ الأخيرة من «الحرب الاقتصاديَّة» للغرب ضدَّ الاتَّحاد السُّوفييتيّ، وَخلال هذه الفترة؛ استمرَّت الأدوات الَّتي سبق إطلاقها لمثل هذه الحرب؛ كالحظر التِّجاريّ، وسباق التَّسلُّح والإرهاق الاقتصاديّ، والتَّضليل التِّكنولوجيّ، والتَّخريب في الاقتصاد المحليّ، إضافة إلى ذلك؛ فقد لجأ الغرب بشكل متزايدٍ إلى أساليب أكثر دقَّة.

ظاهريّاً؛ بدأ الغرب وكأنَّه يسعى لتطوير «التَّعاون الاقتصاديّ الدُّوليّ»، لكنَّه في الحقيقة كان يهدف إلى جذب الاتّحاد السُّوفييتيّ والبلدان الاشتراكيَّة الأُخرى إلى «مصائد» مختلفة.

على سبيل المثال؛ قام الغرب بإغراء البلدان الاشتراكيَّة بقوَّة في المنظَّمات الدوليَّة التَّابعة لصندوق النَّقد الدُّوليّ، والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير «الغات»، وقدَّم قروضاً كبيرة للبلدان الاشتراكيَّة بشكل منفصل.

في الواقع؛ كان أحدُ أهداف هذه السِّياسة هو تقسيم مجموعة البلدان المدرجة في CMEA، وقد تمكَّن الغرب من جذب رومانيا إلى صندوق النَّقد الدُّوليّ في عام ١٩٧٢، حيث حصلت على قروض من الصَّندوق، وبحلول بداية الثمانينات؛ ترتَّبت على هذا البلد ديونٌ خارجيَّة للصُّندوق وغيره من المقرضين الغربيِّين بقيمة تزيد على ١٠ مليارات دولار، وانتهى الأمر برومانيا إلى سقوطٍ اقتصاديٍّ سريع وكامل.

بردت علاقاتُ رومانيا مع الغرب، لكنَّ رومانيا لم تعد إلى المشاركة الكاملة في CMEA، كما أنَّ البلدان الأُخرى الأعضاء في CMEA؛لم تتعلَّم الدروس اللَّازمة من «تجارب» إقامة رومانيا «تعاون متبادل المنفعة» مع المنظَّمات الماليَّة الدُّوليَّة والمقرِضين الغربيِّين.

لم يحاول الغربُ جذبَ الاتّحاد السُّوفييتيّ إلى صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير «الغات»، مدركاً عدم جدوى هذه المحاولات، إلَّا أنَّه استخدم أسلحة أُخرى ضدَّه، هي «أسلحة النَّفط»، ومن أجل فهم كيفيَّة استخدام الغربِ للنَّفط؛ ينبغي أن نشرحَ بإيجاز بعض الأحداث الَّتي شهدها العالم في سبعينات القرن الماضي؛ فقد نشأت أزمة

الطّاقة المزعومة في عام ١٩٧٣، وذلكَ خلال الحرب العربيَّة الإسرائيليَّة (ما يُسمَّى «حرب يوم القيامة») في خريف عام ١٩٧٣،حيثُ قفزت أسعار «الذَّهب الأسود» في السُّوق العالميَّة أربع مرَّات على مدى فترة زمنيَّة قصيرة، حدث هذا الارتفاع في الأسعار نتيجةً لحقيقةِ أنَّ دول أوبك أوقفت بشكل حادٍّ إمدادات النَّفط إلى الولايات المتَّحدة وهولندا، والَّتي دعمت إسرائيل بشدَّة في حرب يوم القيامة.

من المعروف اليوم أنَّ الغرب هو من أشعل الحرب، وبشكل أكثر تحديداً: كان البادئ بالحرب هو الماليَّة الدُّوليَّة

«Financial International»، الَّتي أنشأت نظاماً جديداً يمكن أن يُطلَق عليه نظام «البترودولار»، على أنقاض نظام عملة دولار «بريتون وودز»، حيث كانت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة أحد المساعدين النَّشطين للغرب في بناء نظام نقديٍّ عالميٍّ جديد، ومع أنَّها شاركت بفعاليَّة في «حظر» النَّفط عن راعيها الرَّئيس «الولايات المتَّحدة»، ومن ثمَّ كانت أوَّل من يفرض على مشتري نفطها دفعَ جميع العقود بالدُّولار مهما كان الأمر، وكان الاتِّحاد السُّوفييتيّ في تلك اللَّحظة هو الفائز.

يحتلُّ النَّفط مكانة بارزة في تصدير الاتِّحاد السُّوفييتيّ، وهكذا وفي سياق «ثورة الأسعار» في سوق «الذَّهب الأسود»؛ تمَّ إغراءُ قيادة الاتِّحاد السُّوفييتيّ بزيادة صادرات النَّفط، وبفضل البترودولار؛ استطاع الاتِّحاد السُّوفييتيُّ حلَّ معظمَ مشاكلِه دون الكثير من الجهد، لكنَّه وقعَ في الفخِّ النَّفطيِّ «اِلتَهم الطُّعم».

قفزت أرباحُ صرف العملات الأجنبيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيّ منذ منتصف سبعينات القرن الماضي بشكل حادٍّ، وبدأت إمدادات «النَّفط، ثمَّ الغاز الطَّبيعيّ» إلى الغرب في النُّموِّ بسرعة، وقد كتب «بيتر شويتزر»:

«في السَّبعينات، عندما بلغ سعر النَّفط ذروته؛ ارتفعت إيراداتُ العملة الصَّعبة للاتِّحادِ السُّوفييتيّ بنسبة ٢٧٢٪،كما نمت الصَّادرات بنسبة ٢٢٪تقريباً، ومع كلِّ دولار واحد؛ زيادةٌ في سعر البرميل، وقد تلقَّت موسكو حوالي مليار دولار سنويَّاً، وهكذا ازدادت نشوة «النَّجاحات» الاقتصاديَّة في فترة «الانفراج» الَّتي بدأت في السبعينات».

في فترة النَّشوة تلك والَّتي استمرَّت حوالي عقدٍ كامل؛ كان لدى القيادة السُّوفييتيَّة وهمُ بناءِ نظامٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ عالميٍّ جديدٍ قائمٍ على التَّعاون مع الغرب، إلَّا أنَّ أسعار النَّفط

انهارت في منتصف الثَّمانينات، ولا يزال بعضُ الخبراء يجادلون بأنَّ هذا الانهيار كان «نتيجة لعبة قوى السوق»، وفي رأينا؛ هو نتيجة لجهود الغرب المتعمدة، والجهود الرَّامية إلى تقويض الاقتصاد في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

خلالَ عامين من رئاسة «ريغان»؛ عمل البيت الأبيض مع العائلة المالكة السُّعوديَّة على خفض أسعار النَّفط العالميَّة، وفي آب ١٩٨٥؛كما كتب الصَّحفيُّون الغربيُّون؛ «تمَّ طعنُ الاقتصادِ السُّوفييتيِّ بسكِّينٍ في القلب؛ حيث فتحت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الأبواب «للفيضان»، وأغرقت السُّوق العالميَّة بالنَّفط»، فحتَّى منتصف الثَّمانينات؛ كان متوسِّط إنتاج النَّفط السُّعوديِّ اليوميِّ مليوني برميل، وفي صيف عام ١٩٨٥ نمى إلى ما يقرب من ٦ ملايين برميل، وبحلول الخريف - كان قد صل إلى ٩ ملايين برميل، وفي أوائل عام ١٩٨٦ استخرج السعوديون ١٠ ملايين برميل يوميَّاً، مما أدَّى إلى انخفاضٍ في أسعار النَّفط العالمية، ففي تشرين الثَّاني عام ١٩٨٥ كان سعر النَّفط الخام ٣٠ دولار للبرميل، وبعد خمسةِ أشهرٍ فقط أصبح سعر البرميل ١٢ دولار، وهذا يعني أنَّ الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ كان يخسر سنويَّاً ١٠ مليارات دولار، أي ما يقرب من نصفِ جميع عائدات النَّقد الأجنبيِّ من الصَّادرات، وكان ذلك كارثيَّاً للاقتصاد السُّوفييتيِّ، وبكلِّ الأحوال؛ فقد استمرَّ انخفاضُ أسعارِ النَّفط ومصادر الطَّاقة الأُخرى حتَّى نهاية الِاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

يوضِّح الجدول ٦,٤ مؤشِّرات أسعار التَّصدير للِاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

مؤشر أسعار تصدير الاتحاد السوفيتي في الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٠ (١٩٨٥ = ١٠٠)

مجموعة المنتجات	١٩٨٩	١٩٩٠
الوقود والكهرباء	٥٧,٥	٤٧,٦
المنتجات الكيماوية والأسمدة	٩٤,٢	٨٨,٣
السيارات والمعدات	١٠٨,٨	١١٤,٣

في عام ١٩٩٠؛ بلغت أسعارُ مجموعة المنتجات «الوقود والكهرباء» ما نسبته ٤٧,٦ ٪ فقط، وذلك مقارنة بمستوى عام ١٩٨٥، لكنَّ الأسعار كانت منخفضة أيضاً بالنِّسبة لبعض المنتجات الأخرى،وبالأخصِّ تلك المتعلِّقة بإنتاج النَّفط والطَّاقة.

وفي عام ١٩٩٠؛ كان مؤشّر الأسعار لمجموعةِ المنتجات الكيماويَّة والأسمدة يشير إلى ٨٨,٣ ٪ (عنصرٌ تصديرٍ سوفييتيٍّ رئيس أيضاً).

وعلى خلفيَّة انخفاض أسعار النَّفط وموادِّ الطَّاقة الأخرى والمنتجاتِ كثيفة الاستهلاكِ للطَّاقة؛ لوحِظَ زيادة في أسعار السّلع ذات درجة المعالجة العالية (القيمة المضافة)، حيث إنَّه في عام ١٩٩٠ كان مستوى أسعار الآلات والمعدَّات في صادرات الإتِّحاد السُّوفييتيِّ يمثِّل ١١٤,٣ ٪ نسبةً إلى مستوى الأسعار عام ١٩٨٥.

لكنَّ مكاسب الإتِّحاد السُّوفييتيِّ من هذه الزِّيادة في الأسعار كانت صغيرة، حيث كانت حصَّة الآلات والمعدَّات في الصَّادرات السُّوفيتيَّة منخفضة.

في الحقيقة؛ تسبَّب انخفاضُ أسعار النَّفط بأضرارٍ غير مباشرة للإتِّحاد السُّوفييتيِّ، حيث إنَّ العديد من الشُّركاء التِّجاريِّين للاتِّحاد السُّوفييتيِّ كانوا ينتمون إلى فئة المصدِّرين للنَّفط، وقد عانوا أيضاً من انخفاض أسعار الذَّهب الأسود.

اشترت بعضُ الدُّول المصدِّرة للنَّفط من الشَّرق الأدنى والشَّرق الأوسط الأسلحة التَّقليديَّة من الإتِّحاد السُّوفييتيِّ، وقد زاد بيعُ الأسلحة السُّوفييتيَّة إلى بلدان هذه المنطقة خلال الطَّفرة النَّفطية في السَّبعينات خمسةَ أضعاف،ومنذ منتصف الثَّمانينات؛ أُجبرت هذه الدُّول على خفضِ مشتريات الأسلحة،حيث انخفضت إيراداتُ مبيعات النَّفط في بلدان مثل إيران والعراق وليبيا بمقدار النِّصف تقريباً في النِّصف الأوَّل من عام ١٩٨٦ نتيجة لذلك،وفي نفس العام؛ انخفضت مبيعاتُ الأسلحة لهذه البلدان بنسبة ٢٠ ٪، أو بمقدار ٢ مليار دولار.

ومن المنطقيِّ أن نتذكَّر حدثاً آخر في منتصف الثَّمانينات؛ إنَّها اتفاقيَّة «بلازا» الَّتي وُقِّعَت في ٢٢ أيلول ١٩٨٥ في فندق «بلازا نيويورك» بين رؤساء الخزينة والبنوك المركزيَّة في الدُّول الغربيَّة، حيث قامت دول غربية أخرى بزيادة معدَّل صرفِ عملاتها مقابل الدُّولار، وقد أدَّى هذا الانخفاض المنسَّق للعملة الأمريكيَّة على أعلى مستوى إلى خسائر فادحة للإتِّحاد السُّوفييتيِّ، الَّذي تلقَّى إيراداتٍ كبيرةً من صادرات النَّفط فقط بالدُّولار، ووفقاً لبعض التَّقديرات؛ فإنَّ خسائر الإتِّحاد السُّوفييتيِّ بسبب اتفاقِ «بلازا» بلغت ٢ مليار دولار سنويَّاً !.

بالطَّبع؛ لا يمكن اعتبارُ اتِّفاق «بلازا» بمثابة مشاركةٍ في إطار «الحرب الاقتصاديَّة» ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، بدلاً من ذلك؛ كان إجراءً موجَّهاً ضدَّ جميع المنافسين للولايات المتَّحدة، لكنَّ (الاتفاقيَّة) أدَّت إلى تفاقم وضع العملة في بلدنا بشكلٍ كبير.

المرحلةُ الأخيرةُ من الحرب الاقتصاديَّة ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ

طوالَ فترةٍ ما بعد الحرب تقريباً؛ انخفضَ ميزان التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وسمح ذلك للاتِّحاد السُّوفييتيِّ بتراكم احتياطيَّات النَّقد الأجنبيِّ، وكذلك بتقديم المساعدة وتقديم القروض إلى العديد من دول العالم؛ الاشتراكيَّة والنَّامية على حدٍّ سواء.

ولكنّ؛ نتيجةً لانخفاض الصَّادرات في السَّنوات الأخيرة من الاتِّحاد السُّوفييتيِّ؛ أصبح من الصَّعب الحفاظُ على ميزان تجاريٍّ نشط.

ووفقاً للإحصاءات الرَّسميَّة؛ تمَّ في عام ١٩٨٩ تخفيضُ الميزان التِّجاريِّ لاتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة مع عجزٍ قدره ٣,٣ مليار دولار، وفي العام التَّالي؛ بلغ هذا العجز تقريباً مستوى ١٠ مليار دولار. (الجدول ٦,٥)

تصدير واستيراد الاتحاد السوفياتي بين العامين ١٩٨٨ـ١٩٩٠ (مليار روبل)

	ميزان التجارة الخارجية	الاستيراد	التصدير
١٩٨٨	+٢,١	٦٥,٠	٦٧,١
١٩٨٩	-٣,٣	٧٢,١	٦٨,٨
١٩٩٠	-٩,٩	٧٠,٧	٦٠,٨

في الواقع؛ ربَّما نشأ العجزُ التِّجاريُّ حتَّى قبل ذلك، «لكنَّه كان مخفيَّاً»، بحقيقة أنَّ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ بدأ في بيع الذَّهب من الاحتياطيَّات الرسميَّة المتراكمة في السَّنوات «السَّمينة» بنشاط؛ حيث كانت فترة الثَّمانينات وقتاً لم يعدّ فيه المعيار الذَّهبيُّ ساري المفعول في العالم، ولم يعد الذَّهب يُعتبر نقوداً، بل سلعة تبادلٍ عاديَّة، لذلك فقد سُجِّلت مبيعات «المعدن الأصفر» في الميزان التِّجاري«كما تعلمون».

في وقت وفاة «ستالين»؛ بلغ احتياطيُّ الذَّهب في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ ٢٠٥٠ طنَّاً، واستمرَّ هذا المخزون بالنُّموِّ لبعض الوقت ووصل إلى ٢٥٠٠ طنٍّ بحلول عام ١٩٥٦، ووفقاً لبعض التَّقديرات؛ فقد بدأ «ذوبانه» البطيء عشيَّة الطَّفرة النَّفطيَّة؛ حيث تقلَّص احتياطيُّ الذَّهب في عام ١٩٧٢ إلى ما يقارب ١٥٠٠ طنٍّ.

وبعد ذلك؛ وبرغم التّدفُّق الوفير للعملة في السّنوات «السّمينة»؛ استمرَّ احتياطيُّ الذَّهب في الانخفاض، حيث تمَّ تصدير ٧٥٠ طنٍّ من الذَّهب في عهد «غورباتشوف» «فترة البيريسترويكا»، إذن؛ ووفقاً لتقديراتنا؛ تمَّ تصدير حوالي ١,٥ ألف طنٍّ من «المعدن الأصفر»، في الوقت نفسه؛ تمَّ تصدير ٧٩٠ طنّاً في العامين الأخيرين من وجود الاتّحاد السُّوفييتيّ.

عشيَّة انهيارِ الاتِّحاد السُّوفييتيّ؛ بلغ احتياطيُّ الذَّهب في البلاد ٢٤٠ طنّاً فقط، ولم يكن الذَّهب بالفعل كافياً لتغطية نفقاتِ صرف العملات الأجنبيَّة على الواردات، لذلك بدأ الاتِّحاد السُّوفيتي باستخدامِ القروض الغربيَّة أيضاً، ومع ذلك؛ تعلَّم الاتِّحاد السُّوفييتيُّ العيش على الائتمان في عقد السَّبعينات (عقد الوفرة)، حيث اعتقدت إدارتنا أنَّ لديها مصدراً موثوقاً للعملات الأجنبيَّة على شكل صادرات نفطيَّة لتغطية التزامات القروض، لذلك أقرضتها المؤسَّسات الماليَّة بكلِّ سرور؛ معتبرين أنَّ الاتِّحاد السُّوفييتيَّ هو العميل الأكثر موثوقيَّة في العالم (بعد كل شيء، هذه ليست شركة خاصَّة، بل هي الدَّولة الَّتي أنشأت احتكارها في مجال التِّجارة الخارجيَّة والعملة).

من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠؛ نما الدَّين الخارجيُّ للبلاد ١٦ ضعفاً (من ١,٦ إلى ٢٥,٢ مليار دولار)، ومع ذلك فقد كان حجم الدُّيون معتدلاً مقارنةً مع عدد من البلدان، لكنَّ الوضعَ أصبح أكثر تفاقماً بعد عام ١٩٨٥،إذ احتلَّ الاتِّحاد السُّوفييتيُّ في بداية عام ١٩٨٦ المركز الثَّاني عشر من حيثُ الدَّين الخارجيّ (بعد بولندا والأرجنتين ومصر والهند والمكسيك والبرازيل والصِّين وفنزويلا وإندونيسيا وكوريا الجنوبيَّة وتركيا)، ومن ثمَّ الثَّاني (بعد البرازيل) بحلول انهيار الاتِّحاد السُّوفييتيّ.

كانت مدفوعاتُ الدُّيون في ربيع عام ١٩٩٠ معقَّدة، عندما تأخَّرت اتحادات التِّجارة الخارجيَّة في جميع دول الاتِّحاد لأوَّل مرَّةٍ في سداد التزاماتها، ونتيجة لذلك؛ طلبت الشَّركات الأجنبيَّة التحوُّل إلى خطاب التَّسويات الائتمانيَّة مع منظَّمات التِّجارة الخارجيَّة السُّوفييتيَّة.

أعلن بنك الاتِّحاد الاقتصاديِّ السُّوفييتيِّ الخارجيِّ الَّذي خدم عمليَّات التَّجارة الخارجيَّة في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، عن تعسُّرٍ في السَّداد في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٩١، وهكذا؛ توقَّفت البنوك التِّجاريَّة الأجنبيَّة عمليّاً عن تقديم القروضِ دونَ ضماناتٍ حكوميَّة.

في عام ١٩٩٠، وفي النِّصف الأوَّل من عام ١٩٩١؛ تمَّ استلامُ قروضٍ أجنبيَّةٍ بقيمة ٧,٥ مليار دولار، ولكن بضمانة، كما ارتفعت نسبة الدَّين الخارجيِّ إلى النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ من ٨ ٪ في عام ١٩٨٧ إلى ٢٥ ٪ بحلول الوقت الَّذي انهارت فيه البلاد، ووفقاً لبعض التَّقديرات؛ بلغت التزاماتها الماليَّة الدُّوليَّة ٩٣,٧ مليار دولار في وقت انهيارِ الاتحاد السُّوفييتيِّ.

نتائجُ «الحرب الاقتصاديَّة»

كانت النَّتائج النِّهائيَّة الَّتي حقَّقها الغرب من «الحرب الاقتصاديَّة» المكتملة، والَّتي شُنَّت ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ لأكثر من سبعةِ عقود (مع بعض الانقطاع)؛ على النَّحو التَّالي:

أولا: انهيار الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

ثانياً: انهيار المعسكر الاشتراكيِّ وَ CMEA.

ثالثاً: اختفاءُ العدوِّ الجيوسياسيِّ العسكريِّ «الاتِّحاد السُّوفييتيِّ» في ظلِّ الضَّعف العسكريِّ الحادِّ لتلك الدُّول الَّتي تشكَّلت على حطام الاتِّحاد، كما تحوَّلت الولاياتُ المتَّحدة إلى المركز «الوحيد» المهمِّ للقوَّة العسكريَّة في العالم.

رابعاً: استخدمت الموارد الاقتصاديَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ السَّابق لتعزيز المواقف العسكريَّة والسياسيَّة للغرب، وإلى تطهير البيئة لإنشاءِ نظام عالميٍّ جديد.

بالطَّبع؛ إنَّ هذه النَّتائج المذكورة أعلاه؛ لا يمكن أن تُعزى فقط إلى «الحرب الاقتصاديَّة».

تلك هي نتائجُ انتصار الغرب في الحرب الباردة، والَّتي شملت، كما ذكرنا أعلاه، ليس فقط «حرباً اقتصاديَّة»، ولكن أيضاً حرباً نفسيَّة وإعلاميَّة، وعمليات استخباراتيَّة، وأعمالاً عسكريَّة باستخدام أسلحة تقليديَّة (غير نوويَّة)، الاكما أنَّ هناك صلة وثيقة بينَ انتصار الغرب في «الحرب الاقتصاديَّة» ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ وانهيار الاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

لا يخفى على أحد أنَّ الضَّعف الاقتصاديَّ كان أحدَ الأسباب الرَّئيسَة لانهيار الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وأصبح من الواضح اليومَ أنَّ العديد من جمهوريَّات الاتِّحاد أعطت «المرجل المشترك» للاتِّحاد أقلَّ ممَّا أخذت منه، بينما كانت جمهوريَّة روسيا الاتِّحاديَّة الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة الجمهوريَّة الوحيدة الَّتي عملت دائماً كجهةٍ مانحة أساسيَّة.

عندما بدأت الفرص لإطعام جمهوريَّات الاتَّحاد من «المرجل المشترك» في الانخفاض؛ شعرت بعضُ دول الاتِّحاد بعدم وجود أيِّ معنىً في ربط أنفسها أكثر بالاتِّحاد، وفي الثَّمانينات؛ اِعتَقدَ عددٌ من الشَّخصيَّات السِّياسيَّة والعامَّة في جمهوريَّات الاتَّحاد أنَّ بإمكانهم الإبحار بمفردهم، بينما؛ اعتقد قادة آخرون أنَّه ينبغي عليهم البحث عن رعاةٍ أقوى يمكنهم

إطعامهم من «المرجل المشترك»، مثلما أطعمهم الاتِّحاد السُّوفييتيُّ، وفي «مولدوفا»؛ دعا بعض النُّشطاء في ذلك الوقت إلى الانفصال عن الاتِّحاد السُّوفييتيِّ والانضمام إلى رومانيا، كما أرادت جمهوريَّات البلطيق الانضمامَ إلى الاتِّحاد الأوروبيِّ (ثمَّ إلى المجموعة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة)، وبالطَّبع؛ كانت هذه الاعتبارات الاقتصاديَّة مُموَّهة في الغالب بدوافع ذاتِ طابعٍ وطنيٍّ وثقافيٍّ وتاريخيٍّ وجغرافيٍّ سياسيٍّ.

أمَّا بالنِّسبة إلى انهيار CMEA؛ فقد حدث رسميَّاً قبل ستَّة أشهر من انهيار الاتِّحاد السُّوفييتيِّ، وبالفعل في أواخر الثَّمانينات؛ بدأ تغيير الأنظمةِ في البلدان الأعضاء في CMEA حيث لم تعد تلك الأنظمةُ مرتبطةً بالاشتراكيَّة، أو على الأقل بنموذج الاشتراكيَّة الذي كان آباء CMEA يفكِّرون فيه في أواخر الأربعينات.

لقد بدأت في إجراء تحوُّلاتٍ حاسمة في بناء «اقتصاد السُّوق» وفي دمج اقتصادها في الاقتصادِ العالميِّ، وفي الوقت نفسه؛ بدأ نقدٌ حادٌّ وغير مسبوق لِـ CMEA، وظهرت دعواتٌ للقيام بإصلاح جذريٍّ أو حتَّى إلغاء CMEA، وهكذا عُقِدت جلسةٌ للدُّول الأعضاء في CMEA في «صوفيا» عام ١٩٩٠، وإليكم كيفَ يصفها الاقتصاديُّ البلغاريُّ «فاليري نايدنوف»: «أتذكَّر آخرَ جلسة تاريخيَّة لِـ CMEA في عام ١٩٩٠ في صوفيا؛ ترأَّس «نيكولاي ريجكوف» الوفد السُّوفييتيَّ الَّذي صرَّح بهدوء أنَّه تمَّ إنهاءُ التِّجارة بالرُّوبل القابل للتَّحويل بين دول CMEA، ويجب أن يكون الدُّولار هو العملة البديلة، وألَّا يقلَّ سعر أيِّ منتج عن سعره في العالم .. كان النَّاس في القاعة حائرين».

قال الوفد التشيكيُّ المذهول: «لكن في هذه الحالة؛ سيتعيَّن علينا مغادرة CMEA !»، فأجاب «ريجكوف»:

«حسناً، اخرج، نعم، من فضلك !، وبعد سنوات قليلة من انهيار كتلة أوروبا الشَّرقيَّة؛ أصبحت بلغاريا تحتَ الأنقاض».

في ٥ كانون الثاني ١٩٩١، وفي اجتماع اللَّجنة التَّنفيذيَّة لمجلس المساعدة الاقتصاديَّة المتبادلة الذي عُقِدَ في موسكو؛ تقرَّر تحويل CMEA إلى منظَّمة للتَّعاون الاقتصاديِّ الدُّوليِّ، وفي ٢٨ حزيران ١٩٩١؛ وقَّعت الدُّول الأعضاء في CMEA «بلغاريا، هنغاريا، فيتنام، كوبا، منغوليا، بولندا، رومانيا، اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة وتشيكوسلوفاكيا» في

الجلسة ٤٦ للمجلس الَّتي عُقِدت في «بودابست» على بروتوكول حلِّ المنظَّمة، وهكذا انتهى التَّكامل الاقتصاديُّ الاشتراكيُّ.

من الواضح أنَّ الضَّعف الاقتصاديَّ لروسيا كخليفةٍ للاتَّحاد السُّوفييتيِّ قد غيَّر نسبةَ المركزين الرَّئيسَين للقوَّة العسكريَّة في العالم لصالح الولايات المتَّحدة، وأخيراً؛ أدَّى انتصار الغرب في «الحرب الاقتصاديَّة» ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ إلى تحويل الاقتصاد الروسيِّ إلى «غنيمة» للغرب.

ومع ذلك؛ فإنَّ اقتصاديَّات الدُّول «ذات السِّيادة» الأخرى الَّتي نشأت على حطام الاتِّحاد السُّوفييتيِّ أصبحت كذلك «جوائز» للغرب، حيث كان الغربُ يسعى إلى إخضاع أصولِ الاقتصادِ الرُّوسيِّ لسيطرة رأس المال الأجنبيِّ، وهكذا؛ تحوَّلت العديد من الشَّركات العاملة فعليَّاً على أراضي الاتِّحاد الرُّوسيِّ إلى شركات خارجيَّة بحكم القانون، وهذا كان يعني أنَّها قد تخرج عن السَّيطرة الرَّسميَّة للسُّلطات الرُّوسيَّة، وتجد نفسها في ولايات قضائيَّة أجنبيَّة، ويمكن أن يكتسبَها غير المقيمين دون أيِّ إشعار من السُّلطات الرُّوسيَّة.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنَّ احتياطيَّات الذَّهب والعملة الأجنبيَّة في روسيا، والتي راكمتها سلطاتنا النَّقديَّة وتنتمي رسميَّاً إلى الاتِّحاد الرُّوسيِّ؛ كانت بمثابة «الجائزة «بالنِّسبة للغرب الَّذي راح يستخدمها في الواقع لتغذية ميزانيَّاتِ واقتصاديَّاتِ البلدان الأخرى (كقروض معفاة من الفائدة تقريباً).

أخيراً؛ فإنَّ السُّوق المحليَّ لروسيا، والَّذي كان مفتوحاً أمام الاحتكارات الغربيَّة في أوائل التسعينات؛كان هو كذلك «جائزة»، حيث تمَّ توحيد عمليَّة «فتح» السُّوق بتوقيع روسيا على بروتوكول الانضمام إلى منظَّمة التِّجارة العالميَّة في عام ٢٠١٢.

نحن نتحدَّث عن تصديرِ رأس المال الخاصِّ إلى الخارج (وليس بالضَّرورة إلى الولايات القضائيَّة الخارجيَّة) على شكل إيداع الأموالِ على الودائع المصرفيَّة، والحصول على العقارات، وشراء الأسهم، والأوراق الماليَّة الأخرى.

اليوم؛ ليس هناك شكٌّ في أنَّ كلَّ ذلك يخضع للمصادرة لصالح الماليَّة الدُّوليّة (مصادرة الودائع في البنوك في قبرص ليست سوى «الابتلاع» الأول).

دروسٌ لروسيا الحديثة

من الواضح أنَّ المسألتين الأكثر أهميَّة بالنِّسبة لروسيا الَّتي خسرت الحربَ الباردة والحرب الاقتصاديَّة هما: استعادة السِّيادة السِّياسيَّة، والسَّيادة الاقتصاديَّة، إلَّا أنَّ روسيا الرسميَّة لا تفكِّر بهذه القضايا على الإطلاق، وذلك انطلاقاً من حقيقة أنَّ كلَّ شيء في البلاد على مايُرام، وأنَّه ينبغي للمرء أن يقاتل فقط مع «أوجه العيوب الفرديَّة»، وقد كان ذلك واضحاً في خطاباتِ رئيسِ وزرائنا «د. أ. ميدفيديف»، ومع ذلك؛ فإنَّ من الواضح لحكومتنا ـ بما في ذلك لرئيس الوزراء ـ أنَّه مجرَّد مظهرٍ واضح لحقيقة أنَّنا دولةٌ خسِرت «الحرب الاقتصاديَّة»، فإنَّ مثل هذه الدَّولة، وفقاً للقواعد الغربيَّة القديمة، تُحضر لتكون مستعمرة.

من الواضح أيضاً، أنَّه في مثل هذا البلد لا يمكن أن تكون هناك سلطة ذاتُ سيادة، بينما القوَّة الحقيقيَّة في العاصمة «واشنطن»، وفي روسيا هناك إدارة استعماريَّة تسعى إلى تحقيقِ البنود الثَّلاث التَّالية:

أولاً: حلُّ بعض القضايا الحاليَّة،وتنفيذ الأوامر القادمة من واشنطن.

ثانياً: مراقبةُ الوضع في البلد من أجلِ منع أيِّ خطاب غيرِ مُصرَّح به للسكَّان، ناهيك عن الاضطرابات الاجتماعيَّة الخطيرة

ثالثاً: خلقُ وهمٍ بين السُّكَّان بأنَّ البلد يتمتَّع بالسِّيادة، لأنَّه يتمتَّع بسلطة «دستوريَّة».

لذلك يمكن لقوى المعارضة الوطنيَّة وحدها أن تفكِّر في القضايا المتعلِّقة بالتَّغلُّب على عواقب «الحرب الاقتصاديَّة»، ووضع استراتيجيَّة لاستعادة السِّيادة الاقتصاديَّة، وتنظيم حركة تحرُّرٍ وطنيٍّ واسعة وربَّما دوليَّة، ويمكن لروسيا أيضاً أن تكون «قاطرة» لمثل هذه الحركة الدُّوليَّة،خاصَّةً عندما يتعلَّق الأمر بالكفاح من أجل السَّيادة الاقتصاديَّة، ولكن؛ لماذا؟

أولاً: لأنَّ روسيا (مثل الاتِّحاد السُّوفييتيِّ) هي دولة فريدة في مواردها الطَّبيعيَّة وحجمها، وربَّما تكون الدَّولة الوحيدة القادرة على تنظيم اقتصادٍ وطنيٍّ مستقلٍّ عن الاقتصاد العالميِّ، حيث لا توجد دولة أُخرى في العالم (حتَّى الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وكندا

والصِّين والهند) قادرةٌ على إنشاء مثلِ هذا الاقتصاد المبنيِّ على الاكتفاء الذَّاتيِّ «الاقتصاد المكتفي ذاتيّاً هو ضمانٌ موثوق لسيادةِ البلد الاقتصاديَّة».

ثانياً: لأنَّ روسيا هي خليفة الاتِّحاد السُّوفييتيِّ الَّذي تمكَّن من تنفيذ التَّصنيع، والتَّحوُّلات الاقتصاديَّة الأخرى وتحقيق الاستقلال الاقتصاديِّ عمليَّاً؛ الاستقلال الَّذي صمدَ أمام اختبارِ الحرب العالميَّة الثَّانية، الاستقلال الَّذي سمح للاتِّحاد السُّوفييتيِّ بجمع كلِّ القوى المعادية للإمبرياليَّة حوله، وخلقِ نظام دوليٍّ للتَّكامل الاشتراكيِّ، وساعد العديدَ من دول العالم الثَّالث على السَّير في طريق التَّنمية غير الرَّأسماليَّة.

حتَّى في ظلِّ الظُّروف الصَّعبة الَّتي تمرُّ بها روسيا اليوم؛ يجب أن نذكِّر الشَّعب الرُّوسيَّ بأنَّ النَّموذج الاجتماعيَّ ـ الاقتصاديَّ الَّذي تمَّ تنفيذه عمليَّاً في بلدنا؛ لا علاقةَ له بالنَّموذج الحاليِّ للرأسماليَّة التَّابعة، والَّتي يُطلِق عليها أيديولوجيُّو اللِّيبراليَّة «اقتصاد السُّوق».

لا يعرف الكثيرونَ من الجيل الجديد أيَّ شيء عن النَّموذج السَّابق (دعنا نسمِّيه «النَّموذج الستالينيِّ بشروط»)، حيث تضمَّن النَّموذج الستالينيُّ للاقتصاد عناصرَ أساسيَّة مثل:

- التَّخطيط الموجَّه و الإدارة المركزيَّة للاقتصاد.
- احتكارُ الدَّولة للتِّجارة الخارجيَّة (والنَّشاط الاقتصاديَّ الأجنبيَّ بشكلٍ عامٍّ).
- احتكارُ الدَّولة للعملة.
- نظامُ تداولٍ ثنائيُّ الدَّائرة (دائرة نقديَّة ودائرة نقود غير نقديَّة مع قيودٍ صارمة على حركة الأموال من دائرة إلى أُخرى).
- نظامٌ مصرفيٌّ أُحاديُّ المستوى (بنكٌ حكوميٌّ وعدَّة بنوك متخصِّصة لها شبكة فروع واسعة).
- صناديقُ الاستهلاكِ العامِّ.
- تنظيمُ الدَّولةِ للأسعار والتَّعريفات وما إلى ذلك.
- ومن جهة أُخرى؛فإنَّ أهمَّ المبادئ لتشغيل النَّموذج الستالينيَّ للاقتصاد تكمن في:
- توجيه جميع قطاعات الاقتصادِ نحو النَّتيجة الاقتصاديَّة الوطنيَّة النهائيَّة، والَّتي كانت تهدف إلى تحقيقِ أقصى قدرٍ من تلبية الاحتياجات الاجتماعيَّة والحيويَّة لكلِّ فرد من أفراد المجتمع.

- ❖ مزيج من المبادئ القطاعيَّة والإقليميَّة للإدارة الاقتصاديَّة مع الدُّور المهيمن للمبدأ القطاعيِّ.
- ❖ الدَّور المهيمن للمؤشِّرات الطَّبيعيَّة على مؤشرات التَّكلفة في نظام إدارة وتخطيط الاقتصاد.
- ❖ عدم جوازِ استخدام الرِّبح كمؤشِّر التَّكلفة الأساسيِّ (قد يكون مؤشِّرُ التَّكلفة الأساسيِّ انخفاضاً في تكلفة الإنتاج).
- ❖ ملكيَّة الدَّولة للموارد الطَّبيعيَّة ووسائل الإنتاج.
- ❖ الدَّور التَّبَعيّ للعلاقات بين النُّقود السِّلَعيَّة (ويقتصر تأثيرها فقط على مجالِ التِّجارة في السِّلع والخدمات ذات الاستهلاك النِّهائيِّ).
- ❖ الإقصاء التَّام للموارد الطَّبيعيَّة ووسائل الإنتاج من علاقات النُّقود السِّلَعيَّة (توزيعها التَّوجيهيِّ على أساس الخطط).
- ❖ مزيج متناغم من المصالح العامَّة والشَّخصيَّة.
- ❖ توزيع المنتج الاجتماعيِّ بين أعضاء الشَّركة على مبدأ المشاركة في العمل (وبالتَّالي؛ قمعٌ صارمٌ لأيَّة حالاتِ دخلٍ غير مُكتَسب).
- ❖ تغلب الحوافز المعنويَّة للعمل على الحوافز الماديَّة.
- ❖ افتراض إنتاج السِّلَع الصَّغيرة والملكيَّة التَّعاونيَّة.
- ❖ مواءَمة مستويات التَّنمية الاقتصاديَّة للمناطق الفرديَّة.
- ❖ الدَّور المتزايد لصناديقِ الاستهلاك العامِّ في توزيع المنتجات الاجتماعيّة.
- ❖ الأمن الاقتصاديُّ للدَّولة (أي قدرة التَّنمية الاقتصاديَّة للبلد، إذا لزم الأمر، اعتماداً على المصادر الدَّاخليَّة).
- ❖ الحفاظ على القدرة الدِّفاعيَّة للبلاد على أساس مبدأ «الاكتفاء المعقول»، وما إلى ذلك.

إلَّا أنَّ انتهاكَ أو تشويه أحدِ المبادئ على الأقلِّ قد يؤدي إلى تدميرِ النَّموذج الكامل للاقتصاد الـ«ستالينيِّ»، ثمَّ الدَّولة بأكملها، لأنَّ النَّموذج الـ«ستالينيَّ» ليس مجرَّد مجموعةٍ ميكانيكيَّة من العناصر والمبادئ الفرديَّة، ولكنَّه نظام متكامل و متوازنٌ ومتطوِّر باستمرار، مع مراعاة التَّغيرات الداخليَّة في المجتمع والتَّغيرات الخارجيَّة (الدُّوليَّة).

في الواقع؛كان نظامنا الاقتصاديُّ يخضع لمراقبة مستمرَّة من قبل خصمنا الجيوسياسي، الَّذي كان يبحث عن نقاطِ الضَّعف فيه من أجل اختراقه، وهكذا فقد شهدت «الحربُ الاقتصاديَّة» ضدَّ الاتِّحاد السُّوفييتيّ والدُّول الاشتراكيَّة الأخرى تعديلاتٍ وتحسيناتٍ مختلفة، حيث انتقلَ الغربُ من الحصار والحظر المعتاد إلى أساليب متطوِّرة مثل سباق التَّسلُّح، والتَّضليل والتَّلاعب في أسعار الصَّرف والأسعار في أسواق السِّلع الأساسيَّة في العالم، وجذب البلاد إلى بعضِ أشكالِ «التَّعاون» الاقتصاديِّ الَّتي عزَّزت توجُّه اقتصادِنا واعتماده على الموادِّ الخام.

مرَّةً أُخرى نكرِّر أنَّ احتكارَ الدَّولة للتِّجارة الخارجيَّة يمكن وينبغي أن يصبح حاجزاً فعَّالاً أمامَ الهجمات الاقتصاديَّة على بلدنا.

كما تجدرُ الإشارةُ أيضاً، إلى أنَّ الأهداف الرَّئيسَة للتَّصنيع في عهد «ستالين» لم تكن من أجل توسيع الصَّادرات وزيادة إيرادات النَّقد الأجنبيَّ فقط؛ بل من أجل خلقِ صناعاتٍ بديلة للاستيراد كأساس للسِّيادة الاقتصاديَّة للاتِّحاد السُّوفييتيِّ.

وهكذا؛ فقد تمَّ تقليصُ دور التِّجارة الخارجيَّة في اقتصاد الاتِّحاد السُّوفييتيِّ عشيَّة الحرب، وكان هذا ضماناً لاستقرارها خلال الحرب الوطنيَّة العُظمى في الأعوام ١٩٤١ - ١٩٤٥.

بعد ظهور المعسكر الاشتراكيِّ العالميِّ في أواخر الأربعينات؛ تغيَّر دورُ ووظائفُ التِّجارة الخارجيَّة للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ،

وبدأت فترةٌ من التَّراكم النَّشط والمكثَّف للعلاقات الاقتصاديَّة المتبادلة بين الدُّول الاشتراكيَّة، وأصبحت التِّجارة الخارجيَّة وغيرها من أشكالِ العلاقات الاقتصاديَّة الخارجيَّة أداةً قويَّةً للتَّكامل الاشتراكيِّ الدُّوليّ،ومن المهمِّ التَّأكيد على أنَّ طبيعةَ العلاقات الاقتصاديَّة في إطار المعسكر الاشتراكيِّ كانت تختلف اختلافاً جذريَّاً عن العلاقاتِ الاقتصاديَّة في إطار النِّظام الاقتصاديِّ الرأسماليِّ، ففي الحالة الثَّانية؛ كانت علاقةً تنافسيَّة واستغلالاً للدُّول الضَّعيفة من قِبَل الدُّول القويَّة، بينما كانت الحالة الأولى علاقةَ تعاونٍ متبادل المنفعة.

من المهمِّ اليومَ بالنِّسبة لنا، ليس فقط فهمُ جوهر نموذج الاقتصادِ الـ«ستالينيِّ» لمعرفة طرقِ مواجهة الاتِّحاد السُّوفييتيِّ لِـ«الحرب الاقتصاديَّة» في الغرب، وفهمُ أسبابِ توسُّع

النُّفوذ الاقتصاديِّ للاتِّحاد السُّوفييتيِّ في العالم في العقدين الأوَّلين بعد الحرب، ولكن من المهمِّ لنا أيضاً؛ أن نفهمَ أسبابَ نفادِ هجومنا الاقتصاديِّ العالميِّ، وأسباب ضعفِ دفاعنا خلال «الحرب الاقتصاديَّة» ولماذا هُزِمنا في هذه الحرب.

باختصار؛ فإنَّ أسبابَ هزيمتنا كانت نتيجةَ خروجنا عن مبادئ الاقتصادِ الـ«ستالينيِّ»، وفي الواقع؛ إنَّ تعريف الـ«ستالينيِّ» مشروط، إنَّه نموذج للاقتصاد الأكثر اتِّساقاً مع «القالب الجيني» الثَّقافيِّ التَّاريخيِّ والرُّوحيِّ والأخلاقيِّ للشَّعب الرُّوسيِّ.

وفاةُ «بريتون وودز» وَولادة «الرَّأسماليَّة الماليَّة»

وقائعُ ميلاد وحياة وموت نظام «بريتون وودز» النَّقديِّ والماليِّ

نُقدِّم لمحةً عامَّةً وموجزة عن الأحداث المتعلِّقة بفترة إعداد وإنشاء وتشغيل وتصفية نظام «بريتون وودز» (BWS) الماليِّ كما سيسمَح هذا الاستعراضُ بفهمٍ أفضل لمنطق الأحداث وأسباب وفاة (BWS).

١. الإعدادُ المفاهيميُّ:

في صيف عام ١٩٤١؛ أعدّ الاقتصاديُّ الإنجليزيُّ «ج. م. كينز» مذكِّرةً إلى وزارة الخزانة البريطانيَّة، يقترح فيها إنشاء اتِّحاد مقاصَّة دولي وعملة جديدة تدعى «المصرف»، وفي أواخر عام ١٩٤١ وأوائل عام ١٩٤٢؛ قامَ مساعدُ وزير الخزانة الأمريكيّ «هاري وايت» بإعداد مذكِّرة لوزير الخزانة «ج. مورغينثاو» بعنوان «خطَّة لصندوقِ الأمم المتَّحدة وبنك إعادة الأعمار لتحقيق الاستقرار للبلدان الحليفة والمنتسبة»، إلَّا أنَّ بداية الحوار الأمريكيِّ البريطانيّ حولَ الهيكل النَّقدي والماليِّ لما بعدَ الحرب كانت في صيف عام ١٩٤٢.

٢. التَّحضير العمليُّ للمؤتمر:

بدأت الولايات المتَّحدة وبريطانيا العُظمى في ربيع عام ١٩٤٣ العملَ من أجل التَّحضير العمليِّ للمؤتمر، حيث كانت الاتِّصالاتُ نشطةً بين المنسِّقَين الأساسيَّين (هاري وايت من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) و(ج.كينز من بريطانيا العُظمى) وقد تمَّ إعداد الوثائق التَّحضيريَّة، وأُرسلت الدَّعوات إلى الدُّول الأعضاء في التَّحالف المناهض لـ«هتلر»، وذلك نيابةً عن الأمم المتَّحدة للمشاركةِ في المؤتمر، كما عُقِد اجتماعٌ تحضيريٌّ لممثِّلي ٤٤ دولةً في حزيران عام ١٩٤٤ في «أتلانتيك سيتي» في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. مؤتمر في «بريتون وودز»:

كان الاسم الرَّسميُّ للمؤتمر «مؤتمر الأمم المتَّحدة النَّقدي والماليِّ»، وقد تمَّ عقدُه في «بريتون وودز»، بولاية «نيو هامبشاير» (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة من ١ تمُّوز إلى ٢٢ تمُّوز عام ١٩٤٤، وحضر المؤتمر ٧٣٠ مندوباً من ٤٤ دولةً، وانعقد المؤتمر على شكل جلساتٍ عامَّة، وكان العمل يتمُّ من خلال اللِّجان، حيث ترأَّس اللَّجنةَ الأولى لصندوق النَّقد الدُّوليِّ ممثِّل الولاياتِ المتَّحدة «هاري ديكستر وايت»، وترأَّس اللَّجنة الثَّانية للبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير (بنك التَّعمير والتَّنمية) مُمثِّل بريطانيا «ج.م. كينيز»، بينما ترأَّس اللَّجنة الثَّالثة للتَّعاون الماليِّ الدُّوليِّ مُمثِّل المكسيك«إدوارد سواريز»، وتمَّ في المؤتمر توقيع «الوثيقة الختاميَّة»، والَّتي تضمَّنت مواثيق صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير.

٤. بداية صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير:

كان الموعدُ الرَّسميُّ لإنشاء صندوق النَّقد الدُّوليِّ هو ٢٧ أيلول ١٩٤٥، عندما صادقت أوَّلُ ٢٩ دولةً مشاركةً في مؤتمر «بريتون وودز» على ميثاق الصُّندوق، وعُقِد الاجتماع التَّنظيميُّ لمجلس محافظي صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ في ٨ آذار عام ١٩٤٦، كما عُقِدت الجلسة الأولى لمجلس المحافظين في ٦ آيار من نفس العام، وفي ١٨ كانون الأوَّل عام ١٩٤٦؛ أعلن صندوق النَّقد الدُّوليِّ عن تأسيس تعادل الذَّهب والدُّولار بعملات ٣٢ دولةً عضواً، إلَّا أنَّ تاريخ البدء الرسميِّ لصندوق النَّقد الدُّوليِّ كان في ١ آذار عام ١٩٤٧، وعادةً ما يُعتَبر هذا التَّاريخ بداية للنِّظام الماليِّ والنَّقدي لِـ«بريتون وودز».

ومن الجدير ذكرُه أنَّ صندوق النَّقد الدُّوليِّ قد أصدر القرض الأوَّل (إلى فرنسا)في عام ١٩٤٧، وبالتَّزامن أُنْشِئ البنك الدُّوليُّ للإنشاء والتَّعمير، وبدأ العمل به، وصدر أوَّلُ قرضٍ من البنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير في عام ١٩٤٧ (لفرنسا).

٥. محاولة المملكة المتَّحدة إدخالَ الجنيه كعملةِ تبادلٍ وتحويلٍ للعملات:

لم تنجح لندن في الحفاظ على الجنيه كعملةِ تبادل للعملات، حيث تخلَّت عن ذلك لصالح الدُّولار تحتَ ضغطٍ من واشنطن، «كثمن» مقابلَ قرضٍ تمَّ استلامه من الولايات المتَّحدة في عام ١٩٤٦، وتسبَّب هذا الإجراء في أزمة نقديَّة في البلاد في تمُّوز ١٩٤٧، وفي النَّتيجة؛ تمَّ وضع قيودٍ أكثر صرامةً على العملة في آب ١٩٤٧، وبعد هذه السَّابقة؛ رفضت

بلدانٌ أوروبيَّة أخرى إدخالَ قابليَّة تحويل العملات مجَّاناً، حسب ما نصَّ عليه مؤتمر «بريتون وودز».

٦. انخفاضٌ كبير في قيمة العملات في عام ١٩٤٩:

تمَّ تخفيضُ قيمة عملات ٣٧ دولةً، تُمثِّل ٦٠-٧٠ ٪ من التِّجارة الرأسماليَّة العالميَّة،ولكن من بينِ عملات الدُّول الرأسماليَّة الرَّئيسَة،لم يتمَّ تخفيضُ قيمة الدُّولار الأمريكيِّ، وظلَّ محتواه من الذَّهب على حاله (عند مستوى عام ١٩٣٤، عندما انخفضت قيمة العملة الأمريكيَّة)

٧. إنشاء الاتِّحاد الأوروبيِّ للمدفوعات (ENP):

تمَّ إنشاء المقاصَّة متعدِّدة الأطراف بمشاركة ١٧ دولةً من أوروبا الغربيَّة في تمُّوز ١٩٥٠، وهكذا تمَّ القضاء على سياسة الجوار الأوروبيَّة في كانون الأوَّل عام ١٩٥٨، ومنذ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨؛ تمَّ استبدالُ سياسة الجوار الأوروبيَّة باتفاقيَّة العملة الأوروبيَّة (EMU)، والَّتي تتمثَّل مهمَّتها الرَّئيسَة في الحفاظ على أسعار صرفٍ مستقرَّة لوحدات العملة الأوروبيَّة.

٨. إدخال بلدان أوروبَّا الغربيَّة لقابليَّة تحويل عملاتها في العمليَّات الحاليَّة:

حدث هذا في وقتٍ واحد مع توقُّف عمل سياسة الجوار الأوروبيَّة، بينما كانت قابليَّة التَّحويل هذه مطلوبةً بموجب ميثاق صندوق النَّقد الدُّولي، ومع أخذ بذلك في الاعتبار؛ يمكننا القول إنَّ نظام «بريتون وودز» الماليِّ والنَّقديِّ قد بدأ يعمل بحكم الواقع فقط منذ أواخر الخمسينات.

٩. إنشاء «غولدن بول» (GP - 1961)

وهي منظَّمة خاصة أنشأتها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة و ٧ دول من أوروبا الغربيَّة للعمليَّات المشتركة في سوق الذَّهب في لندن من أجل الحفاظ على سعرٍ رسميٍّ ثابت للذَّهب (٣٥ دولاراً للأوقيَّة)، ومع خروج فرنسا من المنظمة في عام ١٩٦٧؛ انتهت الاتفاقيَّة في آذار عام ١٩٦٨، وعقب ذلك ظهور سوق الذَّهب من مستويين (سوق مع أسعار حرَّة، وسوق مع سعرٍ ثابت رسميٍّ).

١٠. تبادل فرنسا للدُّولار مقابل الذَّهب مع وزارة الخزانة الأمريكيَّة:

تمَّ تنفيذ العديدِ من عمليَّات التَّبادل في الأعوام ١٩٦٥-١٩٦٧ بمشاركة نشطةٍ من الرَّئيس الفرنسيِّ «شارل ديغول»، ونتيجةً لذلك؛ تمَّ نقل حوالي ٣ آلاف طنٍّ من الذَّهب من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إلى فرنسا، بعد ذلك؛ تقدَّمت ألمانيا بطلبٍ إلى وزارة الخزانة الأمريكيَّة، إلَّا أنَّ الولايات المتَّحدة رفضت تبادل الذَّهب بذرائع مختلفة.

١١. انخفاضُ قيمة وإعادة تقييم العديدِ من العملات الأوروبيَّة في أواخر السِّتينات وبداية السَّبعينات:

في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٧؛ تمَّ تخفيضُ قيمةِ الجنيه البريطانيِّ (تخفيض الذَّهب في الجنيه بنسبة ٣, ١٤ ٪) وبعد بريطانيا العُظمى؛ خفَّضت ٢٥ دولةً أخرى (الشُّركاء التجاريُّون في لندن) عملاتها بنسب مختلفة، وفي ٨ آب عام ١٩٦٩، تمَّ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسيَّ (بنسبة ١, ١١ ٪)، وفي الوقت نفسه؛ تمَّ تخفيض قيمة عملات ١٤ من الشُّركاء التجاريِّين لفرنسا (الدُّول الأفريقيَّة)، كما تمَّ تنفيذ إعادة تقييم المارك الألمانيِّ في ٢٤ تشرين الأوَّل عام ١٩٦٩ (زيادة في محتوى الذَّهب بنسبة ٣, ٩٪). وفي أيَّار عام ١٩٧١، وتحتَ ضغطٍ من الولايات المتَّحدة؛ تمَّت إعادةُ تقييم «الفرنك السُّويسريِّ» و«الشلن النِّمساويِّ».

١٢. الإصدار الأوَّل لحقوق السَّحب الخاصَّة (SDR) لصندوق النَّقد الدُّوليِّ في كانون الثاني ١٩٧٠:

تُعدُّ حقوق السَّحب الخاصَّة، أو «الورقة الذَّهبيَّة»؛ وحدةً نقديَّةً فوقَ وطنيَّة، بدأ الصُّندوق في إصدارها للتَّغلُّب على نقص السُّيولة الدُّوليَّة وتحقيق التَّوازن في ميزان مدفوعات الدُّول المشاركة، ومن أجل البدء في إصدار حقوق السَّحب الخاصَّة؛ تمَّ إجراء التَّعديلات اللَّازمة على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليِّ في ٢٨ تموز ١٩٦٩.

١٣. إدخال نظام سعرٍ عائم لبعض العملات الأوروبيَّة في آيار ١٩٧١:

بناءً على إصرار الولايات المتَّحدة؛ تمَّ تقديم معدَّلٍ عائم للـ«مارك الألمانيِّ» و«الجيلدر الهولنديِّ»، حيث انخفض الدُّولار في الواقع مقابلَ هذه العملات بنسبة ٦-٨ ٪، وقد كان تخفيض قيمة العملة الأمريكيَّة قد تمَّ بشكل سرِّيٍّ.

١٤. إنهاء صرف الدُّولار الأمريكيّ للذَّهب في ١٥ أغسطس ١٩٧١:

أعلن الرَّئيس الأمريكيُّ «ريتشارد نيكسون» أنَّ وزارة الخزانة الأمريكيَّة أوقفت مؤقَّتاً تبادل الدُّولارات مقابل الذَّهب، كما أعلن الرَّئيس خطَّةً لتعزيز الدُّولار الأمريكيّ، والَّتي نصَّت على وجه الخصوص على إدخال رسوم استيرادٍ إضافيَّة بنسبة ١٠٪.

١٥.انتقال عملات أوروبَّا الغربيَّة واليابان إلى معدَّلٍ عائم حرٍّ خريفَ ١٩٧١:

كان ذلك ردَّة فعلٍ لإيقاف تبادل الدُّولارات مع الذَّهب، وبدأ الدُّولار بالانخفاض مقابل هذه العملات.

١٦. اتفاقيَّة «سميثسونيان» في ١٨ كانون الأوَّل ١٩٧١:

تمَّ التَّوصُّل إلى هذا الاتِّفاق في اجتماع لِـ «مجموعة العشرة» في معهد «سميثسونيان» في (واشنطن).

بادئ ذو بدء؛ فقد نصَّ الاتَّفاق على تخفيض قيمة الدُّولار الأمريكيّ (بنسبة ٧,٨٩ ٪).

كما تمَّ التَّوصُّل إلى اتِّفاق لزيادة السِّعر الرَّسميَّ للذَّهب من ٣٥ إلى ٣٨ دولار للأونصة التروية، وعلى توسيع حدود التقلُّبات في أسعار الصَّرف (من + ١ إلى + ٢,٢٥ ٪)، وعلى إعادة التقييم لعملاتِ العديد من البلدان،وفي الوقت نفسه؛ رفضت واشنطن أن تستعيدَ على الفور قابليَّة تحويل الدُّولار إلى ذهب، وكذلك رفضت إجراءَ تدخُّلاتٍ في العملاتِ للحفاظِ على نِسَبِ صرفٍ مستقرَّة بين الدُّولار والعملات الأخرى، وهكذا؛كانت ردَّة فعلِ معظم الدُّولِ الأعضاء في صندوق النَّقد الدُّوليّ على اتِّفاق «سميثسون»؛ إجراء تخفيضات قيِّمة أو إعادة تقييم لعملاتها في الأيَّام الأخيرة من عام ١٩٧١.

١٧. اتفاقُ بلدانِ المجموعة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة على تضييق نطاق التقلُّبات في أسعار الصَّرف في ٢٤ نيسان ١٩٧٢:

نصَّت الاتفاقيَّة على نطاقِ تقلُّبٍ قدره ٢٥ ١,١٢٥٪. ومع ذلك؛ انتهكت بريطانيا العُظمى هذا الاتِّفاق من خلالِ إدخال معدَّلٍ عائم للجنيه الإسترلينيّ في صيف عام ١٩٧٢، وكان ذلك يعني تخفيضَ قيمة العملة إلى ٦-٨ ٪ مقابل عملات بلدان المجموعة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة.

١٨. إعادة تخفيض قيمةِ الدُّولار الأمريكيِّ في ١٢ شُباط عام ١٩٧٣:

تمَّ تخفيضُ قيمةِ العملة بنسبة ١٠ ٪، وفي الوقت نفسه؛ ارتفعَ سعرُ الذَّهب الرسميِّ من ٣٨ دولار إلى ٤٢,٢٢ دولار.

١٩. التَّقلُّب الهائل للعملات:

انتقل أعضاءُ صندوق النَّقد الدُّوليِّ إلى نظام أسعار الفائدة العائمة في آذار ١٩٧٣، وفي الحقيقة، ومنذ تلك اللَّحظة؛ تمَّ دفنُ المبدأ الرَّئيس «استقرار أسعار الصَّرف» في «بريتون وودز» وتمَّ إعدادُ مشروع إصلاح النِّظام النَّقديِّ العالميِّ في الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٥، حيث قامت «لجنة العشرين» بالتَّحضير للمشروع في إطار صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

٢٠. المؤتمر الدُّوليُّ الماليُّ والنَّقديُّ للدُّول الأعضاء في صندوق النَّقد الدُّوليِّ في «كينغستون» (جامايكا) في كانون الثَّاني عام ١٩٧٦:

حيث عقَدت لجنة العشرين في المؤتمرِ مناقشةً حول مشروع إصلاح النِّظام النَّقديِّ العالميِّ والتَّعديلات على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

٢١. الإنهاء القانونيُّ للنِّظام الماليِّ والنَّقدي لِـ«بريتون وودز» في نيسان عام ١٩٧٨:

حدث ذلك بسببِ حقيقة أنَّه بعد التَّصديق من قِبَل العدد الضَّروريِّ من البلدان؛ أُدخلَت التَّعديلاتُ على ميثاقِ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ حيِّزَ التَّنفيذ، وفي هذه المرحلة؛ تمَّ الانتقالُ النِّهائيُّ إلى النِّظام «الجمايكيِّ» YAVS.

مفارقةُ «تريفين»: التَّشخيص القاتل لنظام بريتون وودز

لم تنتهِ الحرب العالمية الثَّانية بعد، عندما قام القلَّة الماليُّون بوضع «قنبلة موقوتة» في الاقتصاد العالميِّ من خلال الدُّولار الأمريكيِّ، الَّذي كان في الأصل وسيلةَ دفع وطنيَّة، إلى أن تمَّ تخصيصُه لوظائف المالِ العالميِّ قسراً، حيث أشار «ج. كينز»، الَّذي قاد الوفدَ البريطانيَّ في «بريتون وودز» (والَّذي اقترحَ إدخالَ عملةٍ فوق وطنيَّة تُسمَّى «المصرفي») إلى المخاطر الَّتي يحملها معيار الدُّولار الذَّهبيِّ.



روبرت تريفين

كان بعضُ الاقتصاديِّين الآخرين يشاركون مخاوف الاقتصاديِّ الإنجليزيِّ، ولكنْ في ذلك الوقت؛لم يكن الجميع يستمعون للاقتصاديِّين، ولكن للسِّياسيِّين، وبالأخصِّ؛ الأمريكيِّين.

وعندما بدأ نظام «بريتون وودز» بالانهيارِ في أوائل السِّتينات؛ حصل الاقتصاديُّون على حقوق التَّصويت، وبدأوا في شرح أوجهِ القصور في BVS علناً، حيث قام «روبرت تريفين»

(١٩١١-١٩٩٣)، وهو خبيرٌ اقتصاديٌّ أمريكيٌّ من أصل بلجيكي؛ بصياغة التَّناقضات الرَّئيسَة لِ BVS بشكل مُقتَضب.

وُضِعت مفاهيمُ «معضلة تريفين «إو «مفارقة تريفين» في التَّداول، حيث تتكوَّن الصِّيغة من جزأين مترابطين:

١. من أجل تزويدِ الاقتصادِ العالميِّ بمبلغ كافٍ لخدمة التِّجارة الدُّوليَّة وغيرها من التَّسويات؛ كان من الضَّروريِّ أن يكون لدى الولايات المتَّحدة باستمرارٍ عجزٌ في ميزان المدفوعات، إلَّا أنَّ عجز ميزان المدفوعاتِ يقوِّض الثِّقة بالدُّولار ويقلِّل من قيمته كأصل احتياطيٍّ.

٢. يجب أن تتوافق مسألةُ العملة الرَّئيسَة (الدُّولار) مع احتياطيِّ الذَّهب في البلد المصدِّر (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) ويمكن للانبعاثات المفرطة، غير المزوَّدة باحتياطيَّات الذَّهب، أن تقوِّض قابليَّة تحويل العملةِ الرَّئيسَة إلى ذهب، ممَّا يتسبَّب في أزمةِ ثقةٍ بها، وفي الواقع كان النِّظام شرِّيراً منذ البداية؛حيث إنَّه وفقاً لاتفاقيَّات «بريتون وودز»؛ يجب أن يكون لدى الولايات المتَّحدة ميزان مدفوعات خاسر من أجل إشباع العالم بالدُّولار، بما أنَّه الوسيلة الوحيدة المعترف بها للمدفوعات الدُّوليَّة، وبمعنى آخر؛ كلَّما أصبح الدُّولار عملة احتياطيَّة؛ كانت مصداقيَّته أقلَّ.

٣. هذه المفارقة الَّتي يُطلق عليها «معضلة تريفين»، والَّتي صاغها الاقتصاديُّ البلجيكيُّ؛اكتسبت أهميَّةً بالغة برغم أنَّ الأزمة لم تصل إلى ذروتها، كما يصف الكاتبُ والمصرفيُّ الفرنسيُّ «جاك أتالي» ذلك، مع حل الأزمة الماليَّة الأخيرة، ووفقاً لما قاله «أتالي»؛ نلاحظ أنَّه لم نصل إلى ذروته بعد، وهذا يعني أنَّ انفجاراً كاملًا لِ «القنبلة» الَّتي زُرعت في بلدة «بريتون وودز» الأمريكية الصغيرة عام ١٩٤٤لم يحدث بعد، يبدو أنَّ الكاتب الفرنسيَّ كان يعني أنَّه لم تنهار بعد الثِّقة التَّامَّة في الدُّولار.

تمَّ إنشاءُ نظام «بريتون وودز» الماليِّ والنَّقديِّ في تلك اللَّحظة من تاريخ العالم عندما أثبتت الولايات المتَّحدة أنَّها قوَّةٌ عُظمى مقابلَ دولِ العالم الأُخرى الَّتي أضعفتها الحرب، ومن الجدير ذكره؛ أنَّ الولايات المتَّحدة في عام ١٩٤٩ شكَّلت ٥٤,٦ ٪من الإنتاج الصِّناعي للعالم الرأسماليِّ، و٣٣ ٪ من الصَّادرات، وكان لديها ما يقرب من ٧٥ ٪ من احتياطيِّ الذَّهب، بينما كانت أوروبَّا في ذلك الوقت؛ تبدو بشكل مثيرٍ للشَّفقة، فعلى سبيل المثال؛ كانت

حصَّة جميع دولِ أوروبا الغربيَّة في الإنتاج الصِّناعيِّ للعالم الرأسماليِّ في عام ١٩٤٨ تساوي ٣١٪ (للمقارنة: ٣٨,٣٪ في عام ١٩٣٧) وحصَّة في الصَّادرات بنسبة ٢٨٪ (٣٤,٥٪)، بينما كانت احتياطيَّات الذَّهب في أوروبَّا الغربيَّة في ذلك الوقت أقلَّ بستِّ مرَّاتٍ من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

ولم يكن الجنيه البريطاني «أقرب منافس للدُّولار الأمريكيِّ» بعد الحرب للوهلة الأولى سيِّئاً للغاية: لقد خدم ٤٠٪ من التِّجارة العالميَّة، لكنَّها كانت تجارةً داخل النِّظام الاستعماريِّ البريطانيِّ بشكل أساسيٍّ، وبالتَّالي؛ فقد كان بالفعل على وشك الانهيار.

ولم يشكِّل الذَّهبُ الموجود في أقبية بنك إنجلترا سوى ٤٪ من احتياطيَّات العالم الرأسماليِّ، وبرغمِ تلقِّي الجنيه البريطانيِّ لقبَ «عملة الاحتياط» رسميَّاً في مؤتمر «بريتون وودز»؛ فقد كان من الواضح أنَّ «لندن» لن تكون قادرةً على تأكيد هذا اللَّقب على الأرجح.

ذلك، فإنَّ تصميم BVS يعكس توازنَ القوى في البلدان في وقت نهاية الحرب، وقد رافق التَّطوُّرَ الاقتصاديَّ العالميَّ الَّذي تلا ذلك تغييرٌ في موقف الولايات المتَّحدة ودول العالم الرأسماليِّ الأُخرى في النِّظام الماليِّ الدُّوليِّ.

نعم، ففي عالم ما بعد الحرب؛ استمرَّ قانون التَّطوُّر الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ غير المتكافئ للرَّأسماليَّة الَّذي صاغه كلاسيكيُّ الماركسيَّة اللِّينينيَّة في عام ١٩١٦؛ العملَ بلا هوادة، وقد كتب «ف. لينين» في عمله «الإمبرياليَّة باعتبارها أعلى مرحلة من الرأسماليَّة»:

«في ظلِّ الرَّأسماليَّة؛ هناك أساسٌ مختلفٌ لتقسيم مجالات النُّفوذ والمصالح والمستعمرات، أمرٌ لا يمكن تصوُّره، باستثناء مراعاة قوَّة المشاركين في التَّقسيم وقوَّة الاقتصاد العامِّ والماليِّ والعسكريِّ وما إلى ذلك، كما أنَّ القوَّة لا تتغيَّر بالتَّساوي بين هؤلاء المشاركين في «التَّقسيم»؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون هناك تطوُّر مُوحَّد للشَّركات الفرديَّة والصَّناديق والصِّناعات والبلدان الخاضعة للرأسماليَّة».

وهكذا؛ فإنَّ «عدمَ المساواة» تسبَّبت حتماً في إجهاد نظام «بريتون وودز»، وبالطَّبع؛ قدَّم «بريتون وودز» بعض آليَّات التكيُّف، ولكنَّ إمكانيَّات هذه الآليَّات كانت محدودةً للغاية.

في الواقع؛ كان ذلك السَّببَ الرئيسَ لحدوث الأزمة وانهيار «بريتون وودز»، كما أدَّى ذلك إلى الأزماتِ الاقتصاديَّة الدَّورية، والَّتي كانت تعكس وجودَ أزمة معيَّنة في المجال النَّقديِّ والماليِّ.

قبلَ انهيارِ نظام «بريتون وددز»، كانت هناك ستُّ أزمات من هذا القبيل على نطاقٍ دوليٍّ: (١٩٤٨-١٩٤٩، ١٩٥٣-١٩٥٤، ١٩٥٧-١٩٥٨، ١٩٦٠-١٩١٩، ١٩٦٩-١٩٧٠، ١٩٧٣-١٩٧٥)

خلالَ الفترة الأولى من وجود BVS؛ لم تكن هناك ظواهرُ أزمةٍ خاصَّة في مجال التَّمويل الدُّوليَّة، وذلك لسببٍ بسيط هو أنَّه لم يكن هناك مساحةٌ نقديَّة وماليَّة واحدة في العالم الغربيِّ، إلَّا أنَّ مناطق العملة (الجنيه الإسترلينيِّ، الدُّولار، الفرنك الفرنسيِّ، إسكودو البرتغاليِّ، بيزيتَّا الإسبانيَّة، الغيلدر الهولنديَّة) قد نجت، لأنَّ الانهيارَ الكامل للنِّظام الاستعماريِّ لم يكن قد حدث بعد.

استمرَّت القيود المفروضة على العملة الَّتي طبَّقتها الدُّول قبل الحرب العالميَّة الثَّانية (ليس فقط على رأس المال، ولكن أيضاً على العمليَّات الحاليَّة)، ويمكننا القولُ إنَّ قانون BVS نشأ مباشرة بعد الحرب العالميَّة الثَّانية، لكنَّه في الواقع؛ بدأ العمل فقط في عام ١٩٥٩، ومن هذه اللَّحظة؛ أَدخلت دول أوروبَّا الغربيَّة قابليَّة التَّحويل لعملاتها في العمليَّات الحاليَّة، وقبل ذلك؛ تمَّ بناءُ علاقاتهم الاقتصاديَّة بشكل أساسيٍّ على أساس المقاصَّة الدُّوليَّة (الاتِّحاد الأوروبيّ للدَّفع).

كانت كندا وبعض دول أمريكا اللَّاتينيَّة فقط، من الدول الَّتي اعتادت على تداولِ الدُّولار، وكان لدى معظم بلدانِ العالم الرَّأسماليِّ الَّتي كانت في أمسِّ الحاجة إلى الدُّولارات فُرَصاً تجاريَّة محدودة للغاية مع دول في منطقة الدُّولار، وذلك برغم المساعدة الأمريكيَّة الكبيرة (خطَّة «مارشال» في المقام الأوَّل)، وقد حافظت بريطانيا العُظمى على درجة عالية من الحريَّة في التِّجارة، وعلى تدفُّقات رأس المال؛ «لكن فقط» داخل منطقة الجنيه الإسترلينيِّ، وفي الوقت نفسه؛اضطُرَّت إلى فرض قيودٍ صارمة على التِّجارة مع البلدان «الخارجيَّة»، بينما رفضت الدُّول الأُخرى قبولَ المدفوعات بالجنيه غير القابل للتَّحويل، وقد ظهرت في أوَّل سنوات ما بعدَ الحرب في العالم الرَّأسماليِّ «مجاعةُ الدُّولار».

أجبرَ استنفادُ احتياطيَّات النَّقد الأجنبيِّ والعجز المستمرِّ في ميزان المدفوعات البلدانَ على الحفاظ على القيودِ المفروضة على العملة و«تشديدها»؛ كما كان الوضع في فترة الثَّلاثينات.

وبينما تجنَّبت الولايات المتَّحدة وكندا وسويسرا ذلك، بحيث لم يكن لأسعارِ الصَّرف الرسميَّة علاقةٌ بأسعار السُّوق، وكانت أسواقُ العملات الأجنبيَّة رماديَّة، وازدهر التَّهريب،

واستخدمت السُّلطات النَّقديَّة عدداً متنوعاً من أسعار الصَّرف (التَّمايز حسب البلدان ومجموعات المنتجات وأنواع العمليَّات).

في عام ١٩٤٩، وتحتَ تأثير الأزمة الاقتصاديَّة؛ تمَّ إجراء تخفيضٍ كبير في قيمة العملات (وشمل ذلك ما مجموعه ٣٧ دولة، والَّتي تُمثِّل ٦٠-٧٠ ٪ من التِّجارة الرأسماليَّة العالميَّة)، بينما تمكَّنت الولايات المتَّحدة فقط من تجنُّب تخفيض قيمة عملتها، وبالتَّالي؛ كان هناك إعادةٌ تقييم مخفية للدُّولار دون تغيير محتواه من الذَّهب، إلَّا أنَّ ذلك لم يؤثِّر على القدرة التَّنافسيَّة للصَّادرات الأمريكيَّة (كان للاقتصاد الأمريكيِّ مزايا تنافسيَّة لا يمكن إنكارُها)، ولكنَّ مثلَ هذا التَّقييم الخفيِّ للدُّولار؛ ساهم في شراءِ الأصولِ الأجنبيَّة بواسطة رأس المال الأمريكيِّ، حيث بدأ الدُّولار الأمريكيُّ بغزو العالم بنشاطٍ منذ أواخر الخمسينات، وذلك عندما تمَّ رفعُ قيودِ العملة على العمليَّات الحاليَّة في معظم الدُّول الأعضاء في صندوق النَّقد الدُّوليِّ، وبالمناسبة؛ تمَّ في الوقت نفسه تحديدُ عمليَّة انهيارِ مناطق العملة الأخرى نتيجةً لانتهاء الاستعمار، وأخيراً، وبعدَ عقْدٍ ونصفِ العقدِ من مؤتمر «بريتون وودز»؛ بدأ النِّظام النَّقديُّ والماليُّ العالميُّ يتماشى مع المعايير الَّتي صِيغَت عند إنشائه.

«بريتون وودز» وَمرحلةُ تفاقم المرض

إنَّ التَّأثير الإيجابيَّ لِـ«بريتون وودز» على الاقتصاد العالميِّ لم يدُمْ طويلاً، واستمر ذلك حتى منتصف الستينيات تقريبًا، حيث بدأ الاختلال العالميُّ القويُّ يتشكَّل في النِّظام الماليِّ العالميِّ، وسرعان ما تعزَّزت القدرة التَّنافسيَّة لاقتصادات أوروبَّا الغربيَّة واليابان، ونمت حصَّتها في الإنتاج والصَّادرات الصِّناعية الرَّأسماليَّة؛وبدأ ميزان المدفوعات في هذه البلدان بالانخفاض بشكل متزايد، وفي الوقت نفسه؛ بدأ انخفاضُ ميزان المدفوعات في الولايات المتَّحدة بسبب العجز الَّذي سبَّبه انبعاث الدُّولار.

في الواقع؛ كان هناك المزيدُ والمزيدُ من العملة الأمريكيَّة المتراكمة خارج الولايات المتَّحدة بسبب «الجوع للدُّولار»، ولكن في السِّتينات؛ اختفى هذا الجوع، وجاء «الشَّبع الدولاريِّ».

كانت الأحداث تتطوَّر تماماً وفقاً لصِّيغة أو لِـ «مفارقة تريفين»، ومع ذلك؛ فإنَّ توقُّعات الاقتصاديِّ والصَّحافيِّ «هنري هازليت» لصحيفة «نيويورك تايمز» بدأت تتحقَّق، وكان «هازلت» هو نفس الشَّخص الَّذي يُعدُّ منشورات صحفيَّة تنتقد سحرَ إدارة «روزفلت» بأفكار «كينز» خلال مؤتمر «بريتون وودز»، حيث تنبَّأ بأنَّ آلية «بريتون وودز» ستشجِّع واشنطن على مواصلة سياسة «كينز» المتمثِّلة في العجز في الميزانيَّة والدَّين العامِّ، و دعا «هازليت» اتفاقيَّة «بريتون وودز» بالخيال الكامل للمعيار الذَّهبيِّ.

في الواقع؛ شجَّع «بريتون وودز» الولاياتِ المتَّحدة على إساءة استخدام «المطبعة»، الأمر الَّذي سيؤدي في النَّهاية إلى الانهيارِ الاقتصاديِّ لأمريكا، إلى جانب انهيار «بريتون وودز».

لقد تمَّ وصفُ عواقبِ BWS على أمريكا بشكل جيِّد من قِبَل الباحث الأمريكيِّ «ويليام إنجدل» في كُتبه: «Century of War»، «سياسة النَّفط الأنجلوأمريكيَّة والنِّظام العالميِّ الجديد»، «الطَّيف الكامل للهيمنة: الدِّيمقراطيَّة الشموليَّة في النِّظام العالميِّ الجديد»، «آلهة المال»، «وول ستريت وموت العصر الأمريكي»؛ حيث فكَّر «إنجل» بشكل بسيط: بدأت الشُّقوق في بريتون وودز تظهر لأنَّ مؤسَّسة «الاقتصاد الأمريكيِّ»، بدأت تضعف، وبدأ الاقتصاد في التَّلاشي لأنَّ الولايات المتَّحدة بدأت في استبدال صناعة الطِّباعة التَّنافسيَّة بتقنيَّات جديدة، وسوف أقتبس اقتباساً واحداً فقط من كتابه الأخير: «خلال الحرب الكوريَّة؛ بدأت الولايات

المتَّحدة في تشويه قواعدها الخاصة لمعيار بورصة «بريتون وودز»، حيث اختارت واشنطن مبدأ «السِّلاح والنَّفط»؛ وذلك لتغطية نفقاتها العسكريَّة الضَّخمة المتنامية.

ولم تقم الولاياتُ المتَّحدة بتغطية ديونها الخارجيَّة المتزايدة بالذَّهب، كما هو مطلوب بموجب القواعد، ولكنْ من خلال إصدار سنداتِ الخزانةِ الأمريكيَّة الخاصَّة وسندات الخزانة الأمريكيَّة قصيرةِ الأجل، وبمجرَّد أن أصبحَ واضحاً أنَّ بقيَّة العالم مستمرٌّ في قبول الأوراق النَّقديَّة الفيدراليَّة كما لو كانت «جيِّدة» مثل الذَّهب؛ قرَّرت السُّلطات الماليَّة الأمريكيَّة مواصلةَ زيادةِ تدفُّق الدولاراتِ الورقيَّة في العالم دون زيادةٍ متناسبة في احتياطيَّاتها من الذَّهب، وفي الواقع؛ كانت واشنطن تخفض ببطء جودةَ عملتها فيما يتعلَّق بشركائها التِّجاريِّين الآخرين، خاصَّةً فيما يتعلَّق بأوروبَّا الغربيَّة، دون ضوضاء غير ضروريَّة.



وليم إنجدل

وهكذا؛ فقد تفاقم «تشبُّع» الاقتصاد العالميّ بالعملة «الخضراء» بشكلٍ كبيرٍ في أواخر الخمسينات بسبب ظهورِ سوقِ «الدُّولار الأوربيّ»، والَّذي بدأ ينمو بسرعة، وكان ذلك نوعاً ما من سوق «الدُّولارات بدون وطن»، والَّتي لم تخضع للتَّنظيم أو الرَّقابة من قبل السُّلطات النَّقديَّة الأمريكيَّة.

في الواقع؛ نحن نتحدَّث عن الدُّولارات، والَّتي بدأت تُصدَر على شكل قروضٍ من البنوك الأوروبيَّة بالدُّولار الأمريكيِّ المودَع في حسابات ودائِعها، كما بدأت العديدُ من البنوك الأمريكيَّة في إنشاءَ فروعها في أوروبَّا، وخاصَّةً في مدينة «لندن»، والَّتي أصبحت فرعاً خارجيَّاً لها في الحقيقية، ولقد تخلَّصوا من القيود النَّاظمة للدَّولة الأمريكيَّة، وحصلوا على فوائدَ ماليَّة ملموسة من خلال العمل في سوق الـ«يورو دولار»، وذلك لأسباب مُتعدِّدة؛ منها:

أولاً: لم يكن عليهم إجراء خصوماتٍ للاحتفاظ بالتزاماتهم (نوع من الضَّرائب على البنوك، الَّتي يدفعونها إلى الصَّناديق المركزيَّة).

ثانياً: تجنَّبوا دفعَ ما يُسمَّى «ضريبة المعادلة»، الَّتي تمَّ تشريعها في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في عام ١٩٦٤ من أجل كبح التَّدفُّق غير المنضبط لرأس المال من أمريكا.

وبالنَّتيجة، أدَّى هروبُ رؤوسِ الأموال من الولايات المتَّحدة، إلى حقيقة أنَّ الخارج كان ينمو بسرعة «متراكمة بالدولار»، والَّذي كان أعلى بعدَّة مرَّات من احتياطيِّ الذَّهب في «فورت نوكس»، وبالتَّالي؛ذهب رأس المال الأمريكيُّ إلى الخارج ليس فقط إلى القطاع الحقيقيِّ لاقتصاد البلدان الأُخرى.

كلُّ ذلك أدَّى إلى ازديادِ حركة المضاربة لرأس المال، حيث كان هناك هروبٌ من الدُّولار إلى تلك العملات الَّتي كانت أسعارُها قويَّة، والَّتي أُعيد تقييمها من وقت لآخر (على سبيل المثال؛ المارك الألمانيُّ والينُّ اليابانيُّ)، حيث لجأ حاملو الدُّولارات الرسميُّون (سندات الخزانة والبنوك المركزيَّة) بشكل متزايدٍ إلى استبدال العملة الأمريكيَّة بالذَّهب من الخزانة الأمريكيَّة.

ومع ذلك؛ فقد كانت تكلفة الذَّهب في أقبية وزارة الخزانة الأمريكيَّة في عام ١٩٦٠ مساويةً لحجم الكتلة الدُّولاريَّة خارجَ البلاد، ولكن أعقب هذا التَّوازن غيرَ المستقرِّ زيادةٌ أُخرى في كتلة الدُّولار وذوبان احتياطيِّ الذَّهب، وانخفضت احتياطيَّات الذَّهب الرسميَّة في الولايات المتَّحدة للفترة ١٩٤٩-١٩٧١ بنسبة ٢,٤ مرَّة، حيث كانت الصُّورة مذهلة.

في الواقع؛ فقد بدأ **تطبيقُ** نظام «بريتون وودز» بالفعل منذُ عام ١٩٥٩، عندما تخلَّت دول أوروبَّا الغربيَّة عن قيود العملة، ومع نهاية عام ١٩٦٠؛ كان هناك خللٌ بين احتياطيّ الذَّهب في وزارة الخزانة الأمريكيَّة وحجم العملة الأمريكيَّة المتداولة في الاقتصاد العالميّ.

ويمكنُ القول إنَّ نظام «بريتون وودز» في شكله «النَّقيّ»؛ استمرَّ عامين بحدٍّ أقصى، حيث كان العصرُ الذَّهبيُّ لِـ«بريتون وودز» في السَّنوات «١٩٥٩-١٩٦٠»، قبل ذلك لم يكن «بريتون وودز» قد وُلد بعد، وبعد هذه الفترة القصيرة أصبح بالفعل «شخصاً مُعاقاً» مصاباً بأمراض غير قابلة للشِّفاء.

في نهاية الخمسينات والسِّتينات من القرن الماضي؛ كان على الولايات المتَّحدة أن تتعامل مع هذه الظَّاهرة غيرِ السَّارَّة وغير العاديَّة لها، بسبب العجز في ميزان المدفوعات، حيث بدأ هذا «الثَّقب» المتنامي يُغلَق بكميَّات متزايدة من «الورق الأخضر» من «مطبعة» الاحتياطيّ الفيدراليّ.

في رسالتهِ الأولى إلى الكونغرس الأمريكيّ «حول وضع البلد» في كانون الثَّاني عام ١٩٦١؛ لفت الرَّئيس الأمريكيُّ الجديد «جون ف. كينيدي» الانتباهَ إلى «نقطة التَّحوُّل» الخطيرة في التَّنمية الاقتصاديَّة الأمريكيَّة: «منذ عام ١٩٥٨ .. زاد العجز الكلِّيُّ في ميزان مدفوعاتنا بمقدار ١١ مليار دولار تقريباً على مدى ٣ سنوات، وحوَّلها أصحابُ الدُّولارات في الخارج إلى ذهبٍ بكميَّات كبيرة؛ ممَّا تسبَّب في تدفُّقٍ كامل للذَّهب من احتياطيَّاتنا بنحو ٥ مليارات دولار ...كان عجزُ عام ١٩٥٩ ناتجاً إلى حدٍّ كبير عن فشل صادراتنا في اختراق الأسواق الأجنبيَّة، سواءً كنتيجة للقيود المفروضة على منتجاتنا، أوعلى أسعارنا غير التَّنافسيَّة .. من ناحية أخرى؛ كان عجز عام ١٩٦٠ أكثر، نتيجةً لزيادة تدفُّق رأس المال الخاصّ بحثاً عن فرص جديدة وأرباح أعلى بكثير أو عن ميِّزات المضاربة في الخارج».

حاول «جون ف. كينيدي» تصحيحَ هذا الوضع غير المناسب، إلَّا أنَّه لم ينجح فقط في هذا المجال؛ بل تمكَّن من إفساد العلاقات مع العديد من ممثِّلي المؤسَّسة الأمريكيَّة ومالكي الاحتياطيّ الفيدراليّ، وكانت النَّتيجة أنَّه دفع حياتَه ثمناً لذلك.

في أواخر الخمسينات وأوائل السِّتينات من القرن الماضي، ومع تبلور نموذج التَّنمية «الاقتصاديَّة» العالميَّة؛ كانت رفاهيَّة أمريكا تعتمدُ إلى حدٍّ كبيرٍ على «المطبعة» وليس على الذَّهب أو على الإنتاج الوطنيّ، بينما أُجبرت دول أُخرى على العمل الشَّاق من أجلِ ضمان رفاهيَّتها، وللمفارقة أنَّ هذا العمل الشَّاق؛ لم يكن لنفسها فقط،وإنَّما للعمَّ «سام» أيضاً.

في منتصف السِّتينات؛ شرح وزير الماليَّة جوهرَ هذا النَّموذج جيِّداً لرئيس فرنسا آنذاك، الجنرال «شارل ديغول»؛ حيث أعطى الوزيرُ المثالَ التَّالي: «تخيَّل أنَّ لوحةً رسمها «رافائيل» قد عُرضت للبيع في مزادٍ علنيٍّ، وهناك معركة من أجلها بين الألمانيِّ «فريدريك»، والعربيِّ «عبد الله»، والرُّوسيِّ «إيفان»، و«يانكيز جون»، حيث يعرض كلٌّ منهم بضاعته في مقابل الحصول على الصُّورة: العربيُّ يعرض النَّفط، الألمانيُّ يعرض المعدَّات، والرُّوسيُّ يعرض الذَّهب، بينما يعرض «يانكيز جون» سعراً مضاعفاً مع ابتسامة مبهجة، ويُخرِج من محفظته حزمةً بمئات الدُّولارات .. ويشتري اللَّوحة، ويلتقط صورةً ويغادر»... «أين الخدعة؟» سأل الجنرال؟..



الجنرال شارل ديغول

أجاب الوزير: «الخدعة» هي أنَّ «اليانكيِّين» دفعوا مائة دولار من سنداتهم، لكنَّهم دفعوا في الواقع ثلاثةَ دولارات!، لأنَّ سعرَ ورقةِ ١٠٠ دولار هو ثلاثةُ سنتات، وهذا يعني أنَّ كلَّ ثروة العالم وذهبه؛ قد تمَّ استبدالهُا بقطع من الورق الأخضر، والَّتي لا تتجاوز قيمتها الحقيقيَّة تكلفةَ الورقِ والطِّلاء!.

لم يحاول رؤساء الولايات المتَّحدة اللَّاحقين بعد «جون كينيدي» حتَّى «ريتشارد نيكسون» إنقاذَ الاقتصاد الأمريكيِّ، ولا نظام «بريتون وودز»، فقد اتَّخذوا بعضَ القرارات الَّتي خلقت مظهراً مفادُه أنَّ الاقتصاد الأمريكيَّ يتمتَّع بصحَّة جيِّدة، وأنَّ الدَّولة الأمريكيَّة تفي بالتزاماتها الَّتي قطعتها في مؤتمر «بريتون وودز».

أذكرُ أنَّه في عام ١٩٤٥، ودعماً لالتزاماته بموجب نظام «بريتون وودز»، اعتمد الكونغرس الأمريكيُّ قانونَ النَّقد الَّذي ينصُّ على أنَّه يجب أن يكون للمعروض النَّقدي تغطيةٌ ذهبيَّةٌ بنسبة ٢٥٪ على الأقلِّ، وعلاوةً على ذلك؛ فإنَّ المعروض من النُّقود لا يعني فقط الأوراق النَّقديَّة الفيدراليَّة (النَّقدية)، ولكن أيضاً؛ النُّقود على ودائع البنوك الأعضاء في الاحتياطيِّ الفيدراليِّ (النُّقود غير النَّقديَّة).

كما تعلمون؛ لم يكن لدى البنوك الأعضاء في بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الذَّهب بشكلٍ فعليٍّ، فقد تمَّ تحويلُه من قِبَلهم إلى وزارة الخزانة الأمريكيَّة في ١٩٣٣-١٩٣٤)، وتمَّ توفير التَّغطية من خلال ما يُسمَّى «شهادات الذَّهب»؛ وهي الإيصالات الَّتي وردت من وزارة الخزانة.

في عام ١٩٤٩؛ بلغت قيمة احتياطيِّ الذَّهب الأمريكيِّ الرسميِّ ٢٣ مليار دولار، وبلغ عرض النُّقود (أوراق الاحتياطيِّ الفيدراليِّ المتداولة بالإضافة إلى الودائع المصرفيَّة) ٤١ مليار دولار، وهكذا؛ كان الغطاء الذَّهبيُّ للعرض النَّقديِّ بالدُّولار ٥٧ ٪، وقد شكَّل تغطيةً قويَّة للغاية، وملهمة للثِّقة المشرفة للعملة «الخضراء».

ولكنْ في عام ١٩٦٥؛ انخفض احتياطيُّ الذَّهب إلى ١٥ مليار دولار، وتضخَّم المعروض النَّقديُّ إلى ٥٥ مليار دولار، وبالتَّالي؛ فقد كانت درجة التَّغطية ٢٧٪، وكان المؤشِّر قريباً من «الخطِّ الأحمر» البالغ ٢٥٪، ولكنْ وبدلاً من اتِّخاذِ خطواتٍ عمليَّةٍ لتحسينِ ميزان مدفوعاتِ البلاد؛ بدأت إدارةُ الرّئيس «ليندون جونسون» الّذي خَلَفَ «جون إف كينيدي»، تحت ضغطِ

المصرفيِّين في «وول ستريت»؛ بالسَّعيِ لإلغاء معيار الغطاء الذَّهبيِّ للدُّولار بنسبة ٢٥ ٪، وبالنَّتيجة؛ قرَّر الكونغرس إلغاءَه في آذار عام ١٩٦٥، وهكذا؛ لم تتمَّ إزالة «الكابح الذَّهبيِّ» من «مطبعة» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في أوائل السَّبعينات، ولكن في منتصف الستينات، وفي ١٥ آب عام ١٩٧١؛ أعلن الرَّئيس «نيكسون» القرارَ «الخارجيَّ» المتمثِّل في إنهاءِ تبديل الدُّولارات مقابل الذَّهب لحاملي العملة الأمريكيَّة الرسميَّة.

لكنَّ السَّياسيِّين والمموِّلين المميَّزين خارج الولايات المتَّحدة فهموا تماماً معنى إلغاءِ قانونِ النَّقد الأمريكيِّ لعام ١٩٤٥.

كيف تمَّ علاج المريضُ المُسمَّى «بريتون وودز»؟

وسطَ تزايدِ انعدام الثِّقة بالدُّولار؛ ارتفع سعر الذَّهب بثباتٍ في الستينات، وذلك في ظلِّ انخفاضِ قيمة الدُّولار وتراجع تعادله مع الذَّهب، ومع ذلك؛ حوَّلت الولايات المتَّحدة عبءَ الحفاظ على أسعار الصَّرف الثَّابتة إلى دول أُخرى أعضاء في صندوق النَّقد الدُّوليِّ، وبكلِّ طريقةٍ مُمكنة؛تركت التَّبادلَ الحرَّ للدُّولار مقابل الذَّهب؛ وذلك بعد أن قامت فرنسا بتبادل ٣,٤ ألف طنٍّ من الذَّهب مع الولايات المتَّحدة للحصول على «الورقة الخضراء» في ١٩٦٥-١٩٦٧، ومن ثمَّ رفضت واشنطن، بحجج مختلفة، محاولةَ السُّلطات النَّقديَّة في البلدان الأُخرى إجراءَ مثل هذه العمليَّة.

ومن أجل إزالةِ جزء من العبء من احتياطيَّها من الذَّهب؛ مارست «واشنطن» ضغوطاً على شركائها الحلفاء، وأجبرتهم على تشكيل ما يُسمَّى «التجمُّع الذَّهبيّ» (ZP)، الَّذي تحدَّثنا عنه بالفعل.

في الواقع؛ كان ذلك رفضاً جزئيَّاً من قِبَلِ «واشنطن» لالتزاماتها المفترضة رسميَّاً في عام ١٩٤٤: صرف الدُّولار مقابلَ الذَّهب بشكل فرديٍّ.

سبق إنشاءَ «التَّجمُّع الذَّهبيَّ» الحدثُ التَّالي: ففي ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٠؛ وصل سعر الذَّهب في «لندن» إلى مستوى ٤٠ دولاراً للأُوقيَّة، وكان ذلك يُهدِّد استقرارَ الدُّولار، حيث كانت السُّلطات النَّقديَّة تبيع وتشتري الذَّهب من خلال بنك إنكلترا «وكيل أعضاء المجموعة» (اعتماداً على الاتِّجاهات الَّتي تطوَّرت في السُّوق)، بينما يتمُّ توزيع النَّتيجة الإجماليَّة للعمليَّات بين المشاركين في المجمع وفقاً لحصَصِهم، ولكنْ كان بيعُها في كثير من الأحيان أكثرَ من شرائها، لذلك؛ فقد كانت احتياطيَّاتُ الذَّهب تذوبُ ليس فقط في الولايات المتَّحدة (كدولةٍ تضمن التَّبادل الحرَّ للدُّولار مقابل الذَّهب)، ولكن أيضاً في الدُّول الرَّائدة في أوروبَّا الغربيَّة.

لذلك، بعدَ انخفاض قيمة الجنيه الإسترلينيِّ في نوفمبر ١٩٦٧؛ نشأت «حُمَّى الذَّهب»، وكان التَّجمُّع الذَّهبيُّ مُجبراً على إنفاقِ ثلاثة آلاف طنٍّ من الذَّهب، وكانت فرنسا، الَّتي تمتلك ثاني مخزونٍ من الذَّهب بعد الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في العالم الرأسماليِّ؛ مثقلةً

بعُضويَّتها في «التَّجمُّع الذَّهبيّ»، لذلك فقد انسحبت بحكمةٍ منه في منتصف عام ١٩٦٧، وهكذا؛ انهارّ التَّجمُّع تماماً في آذار ١٩٦٨.

بعد ذلك؛ ظهرَ سوقُ الذَّهب الحُرِّ، وأصبح السّعر تحت تأثير العرض والطَّلب، حيث إنَّه في ١٩٧٠-١٩٧١؛ كان سعر الذَّهب في السُّوق الحرَّة أعلى بحوالي ١٥-٢٥ ٪ من السِّعر الرسميّ.

بطبيعة الحال؛ فإنَّ المسؤوليَّة الرَّئيسَة عن موازنة الاختلال في التَّمويل الدُّوليّ كانت تقع على عاتقِ صندوق النَّقد الدُّوليّ، ومع ذلك؛ فإنَّ دور صندوق النَّقد الدُّوليّ في الحفاظ على الاستقرار الماليّ العالميّ كان مُبالَغاً فيه في بعض الأحيان، حيث كانت الفرصةُ الائتمانيَّة محدودةً للغاية، لذلك؛ خلال السَّنوات الخمسَ عشرةَ الأولى من تشغيله (١٩٤٧-١٩٦١)؛ أصدر الصُّندوق قروضاً بلغ مجموعها أكثرَ قليلاً من ٨ مليارات دولار، (في السَّنة الواحدة يتمُّ الحصول على حوالي ٠,٥ مليار دولار)، وللمقارنة؛ في إطار خطَّة «مارشال»؛ قدَّمت الولايات المتَّحدة المساعدةَ بين نيسان ١٩٤٨ وكانون الأول ١٩٥١ بمبلغ إجماليٍّ قدرُه ١٣ مليار دولار. وبمتوسِّط ٣-٤ مليارات دولار في السَّنة، وبالإضافة إلى ذلك؛ ركَّز الصُّندوق في عصر «بريتون وودز» على مجموعة ضيِّقة إلى حدٍّ ما من البلدان، وقد شكَّلت حصَّةُ الدُّول الغربيَّة المتقدِّمة اقتصاديَّاً في الفترة ١٩٤٧-١٩٧٦ ما نسبته ٦٠,٦٪ من قروض صندوق النَّقد الدُّوليّ، وقد حصلت ٥ دولٍ رائدةٍ (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، المملكة المتَّحدة، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا) على نسبة ٤٨,٧٪ من تلك القروض.

بالمناسبة؛ جاء ثلثُ جميع القروضِ إلى بلدين اثنين، وهما من أسَّس الصُّندوق وسيطر عليه بشكلٍ فعليٍّ (السيطرة متواصلة على الصندوق)، فحصَّة المملكة المتَّحدة من جميع قروض صندوق النَّقد الدُّوليّ للفترة ١٩٤٧-١٩٧٦ كانت ٢٤,٩٪، بينما كانت حصَّة الولايات المتَّحدة ٨,٦ ٪، وكما يقول المثل: «يدُك هي العليا».

معاناة «بريتون وودز» في أواخر السِّتِّينات

في النِّصف الثَّاني من السِّتينات؛كانت أزمةُ «بريتون وودز» واضحةً بالفعل، حيث ظهرت تجلِّياتها بأشكال متنوِّعة للغاية، منها:

ـ عمليَّات إعادة التَّقييم الجماعيَّة وانخفاض قيمة العملات.

ـ نوباتُ الهلع على البورصات بسبب توقُّعات التغيِّرات في أسعار الصَّرف.

ـ تزايد العجز في سيولة العملات الدُّوليَّة.

ـ قرار صندوق النَّقد الدُّوليّ في عام ١٩٦٩ ببدء إصدار وحدةٍ نقديَّة جديدة لحقوق السَّحب الخاصَّة للتَّغلُّب على العجز في سيولة العملات الدوليَّة.

ـ حُمَّى الذَّهب (تقلُّبات قويَّة في أسعار الذَّهب باتجاه تصاعديٍّ طويل الأجل في الأسعار، يتجاوز بكثير السِّعر الرسميَّ للذَّهب).

ـ ظهور سوقٍ مزدوج للذَّهب (منذ عام ١٩٦٨).

ـ حُمَّى العملة (عمليَّات المضاربين تحسُّباً لخفض قيمة العملة وإعادة تقييمها؛ وتفعيل تحويلات رأس المال عبر مضاربي العملات).

ـ التَّشديد فيما يتعلَّق بتنظيم العملة الوطنيَّة (في بعض الأحيان اعتماد تدابير تتعارض مع ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليّ ومبادئ «بريتون وودز»).

ـ زيادةٌ حادَّة في الطَّلب على قروض صندوق النَّقد الدُّوليّ،وعدم قدرة الصُّندوق على تلبية هذا الطَّلب.

ـ زيادة وتيرةِ وحجمِ التَّدخُّل النَّقديّ من قِبَل السُّلطات النَّقديَّة

ـ استنفاد احتياطيَّات النَّقد الأجنبيّ...إلخ.

في الواقع؛ كان الجنيه البريطانيُّ الرُّكنَ الثَّاني في «بريتون وودز» بعد الدُّولار، وكان الوهم المتعلِّق بقوَّته مدعوماً بحقيقة أنَّه في الخمسينات من القرن الماضي؛ تمَّ الحفاظ على منطقة عملة الجنيه، وكانت تُستَخدم كعملة للتَّسويات في المساحة الواسعة لدول «الكومنولث».

مع بداية السِّتينات؛ كان تآكل منطقةِ العملة بالجنيه يقترب من نهايته، علماً أنَّه قد تمَّ دعم «وهم قوَّة العملة البريطانيَّة» في النِّصف الأوَّل من السَّتينات بالفعل، وبمساعدة قروضِ

صندوق النَّقد الدُّوليِّ (حيث كانت بريطانيا العُظمى المتلقِّي الرئيس للمساعدة من الصندوق في ذلك الوقت)، وكان آخر ما حصل عليه الجنيه البريطانيُّ قرضاً بقيمة ١٠٤ مليون دولار، قدَّمه البنك السُّويسريُّ UBS في تشرين الأول ١٩٦٧.

وكانت الحكومة البريطانيَّة بقيادة حزب العمل «هارولد ويلسون»، تجري محادثات مع البنوك السُّويسريَّة بشأن قرض جديد بمبلغ يتراوح بين ١ و ٣ مليارات دولار، ولكنْ بعد فوات الأوان، ففي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧؛ تمَّ تخفيضُ قيمة الجنيه (تخفيض قيمة الذَّهب فيه بنسبة ١٤,٣ ٪)، وقد أدَّى انخفاضُ قيمة العملة (الجنيه) إلى انخفاضِ قيمة عملات ٢٥ دولة (جميعها تقريباً كانت في وقت واحدٍ تابعةً لمنطقة عملات الجنيه).

ومن الجدير ذكره؛ أن المضاربين بالعملات توقَّعوا تخفيضَ قيمة العملة البريطانيَّة، وحاولوا التَّحول إلى الذَّهب، ولكن؛ نظراً لوجود حواجز خطيرة؛ فقد اضطرُّوا إلى خيار الدُّولار.

في عام ١٩٦٧، وفي إطار «بريتون وودز»؛ لوحظَ ارتفاعٌ قويٌّ في قيمة العملة الأمريكيَّة للمرَّة الأخيرة، لكنَّه كان ارتفاعاً مصطنعاً، حيث كان من المنطقيِّ أن نفترض أنَّه بعد تخفيض قيمة الجنيه، سيبدأ الدُّولار بالضغط، غير أنَّ العديد من المحلِّلين كانوا مخطئين، وذلك كان غريباً كما قد يبدو، فقد تعرَّض الفرنك الفرنسيُّ لهجوم على خلفيَّة ضعفِ الجنيه البريطانيِّ، علماً أنَّ العملة الفرنسيَّة كانت جيِّدة للغاية؛ حيث نما احتياطيُّ الذَّهب الفرنسيِّ بشكل جيِّد للغايةِ بسبب الهجوم الجريء لِـ«تشارلز ديغول» على الولايات المتَّحدة.

ارتفع محتوى «طلاء الذَّهب» للفرنك إلى ٨٠٪ بحلول عام ١٩٦٧، وفي كانون الثاني ١٩٦٧؛ أصدر البرلمانُ الفرنسيُّ قانوناً بشأن قابليَّة التَّحويل الكاملة للفرنك، إضافةً إلى ذلك، ومن أجل تعزيز موقفِ الفرنك؛ غادرت باريس منطقة «التَّجمُّع الذَّهبيِّ» في صيف عام ١٩٦٧، وذلك لمنع تعرُّض المعدنِ الأصفر لمزيدٍ من الخسائر.

علاوةً على ذلك؛ ازداد إصرار باريس على إصلاح النِّظام النَّقدي والماليِّ العالميِّ، متوقِّعةً أنَّه خلاف ذلك؛ سوف ينهار «بريتون وودز» في المستقبل القريب،إلَّا أنَّ الشَّركات والبنوك متعدِّدة الجنسيَّات وبالأخص الأمريكية لم يعجبها هذا الإصرار، فشنَّت حرباً على العملة الفرنسيَّة، وتقرَّر معاقبةَ عضو «بريتون وودز» غير المريح لها، وذلك في ١٩٦٨-١٩٦٩،

وقد تمَّ إثارة لعبة مضاربة كبيرة لخفض الفرنكِ الفرنسيّ ورفع المارك الألمانيِّ، حيث كان وراء هذه اللُّعبة بنوك «وول ستريت» والاحتياطيُّ الفيدراليُّ الأمريكيُّ ووكالاتُ الاستخباراتِ الأمريكيَّة، وقد تمَّ استخدام أساليبِ حربِ المعلوماتِ ضدَّ فرنسا بشكل نشط، وكانت الشَّائعات تُروِّج أنَّ اقتصادها ضعيف، وأنَّ الفرنك لا يُمكن الاعتمادُ عليه.

في الوقت نفسه؛ تمَّ تقديم تلميحاتٍ ما إلى جار فرنسا؛ ألمانيا، وذلك من أجل التَّخطيط لإعادة تقييم المارك، ولتتويج كلِّ ذلك؛ تمَّ إثارة اضطرابات الطُّلاب في باريس، وذلك في أيار عام ١٩٦٨ كنوع من ميدان فرنسي.

رافق لعبةَ المضاربةِ حركةُ رأس المال من فرنسا إلى ألمانيا في المقام الأوَّل، وثانياً إلى الولايات المتَّحدة، ونتيجةً لذلك؛ انخفض احتياطيُّ الذَّهب والعملة الأجنبيَّة في فرنسا للفترة من أيار إلى آب من ٦,٦ إلى ٢,٦ مليار دولار، وانتهت هذه اللُّعبة في ٨ آب ١٩٦٩ بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسيِّ بنسبة ١١,١٪؛ ممَّا أدَّى إلى انخفاضِ قيمةِ عملات بلدان منطقة الفرنك السَّابقة (أي ما مجموعه ١٤ دولة)، حيث تمَّت إعادة تقييم المارك بنسبة ٩,٣٪.

وهكذا؛ انخفض الفرنك الفرنسيُّ بنسبة ٢٠ ٪ مقابل المارك الألمانيِّ في عام ١٩٦٩، وبعد هذه اللُّعبة الكبيرة في أسواق العملات الأجنبية؛ كان هناك هدوء نسبيٌّ لمدَّة ٢٠ شهراً تقريباً.

تجدر الإشارة إلى أنَّه وفقاً لمنطق واشنطن؛ كان ينبغي على أيَّة دولة عضوٍ في صندوق النَّقد الدُّوليِّ، باستثناء الولايات المتَّحدة، إجراء عمليَّات إعادةِ تقييم وخفض قيمة عملاتها، لذلك اعتبر العمُّ «سام» نفسَهُ «ضابط الإيقاع»، وبموجب ذلك؛ يجب تعديل «نظام الشَّركة بأكملها»، أي في جميع البلدان الأخرى؛ أعضاء الصُّندوق، وفي الوقت نفسه؛ كان العمُّ «سام» بحاجة إمَّا إلى تصحيح عجزِ ميزانِ المدفوعات، أو إجراءِ تخفيض في قيمة الدُّولار، وقد طالبت العديد من الدُّول بذلك، لكنَّ فرنسا كانت مُصرَّة بشكل خاصٍّ، وعلى سبيل المثال؛ كتب «جاك روف» الاقتصاديُّ الفرنسيُّ ومستشار الرئيس «ديغول» في صحيفة «وول ستريت جورنال» في ٩ حزيران ١٩٦٩:

«تمَّ تحديدُ سعر الذَّهب عند المستوى الحاليِّ من قبل الرَّئيس «روزفلت» في عام ١٩٣٤، ومنذ ذلك الحين؛ ارتفعت جميعُ الأسعار في الولايات المتَّحدة بأكثر من الضِّعف».

بناءً على هذا التَّقييم؛ طالبت فرنسا بأن تجري واشنطن تخفيضاً بنسبة ١٠٠٪ على قيمة الدُّولار، وبالتَّالي؛ كان من المفترض أن يرتفعَ سعر الذَّهب من ٣٥ إلى ٧٠ دولار لكلِّ أوقيَّة تروي (الأونصة).

في الواقع؛ كان هذا المطلب غيرَ مقبول بالنِّسبة للشَّركات متعدِّدة الجنسيَّات والبنوك الأمريكيَّة، بل كان مثيراً للغضب، فقد كانوا؛ وبعدَ كلِّ شيء؛ قد وضعوا نُصبَ أعينهم منذُ فترة طويلة الوصولَ إلى استبدالِ تصدير البضائع بتصدير رأس المال، ولهذا كانوا بحاجة إلى دولارٍ مبالغ فيه.

«بريتون وودز»: الموت السَّريريُّ ومحاولات الإنعاش

إنَّ الحدث الأهمَّ الَّذي وضع حدَّاً لِـ«بريتون وودز» كان في ١٥ آ ١٩٧١، ذلك التَّاريخ لا يمكن للمضاربين في العملات شطبه، لقد كان قراراً مدروساً (وليس بسيطاً جدَّاً) اتخذته «الأوليغارشيَّة» الماليَّة العالميَّة، وعَبَّر عنه الرَّئيس الأمريكيُّ «ريتشارد نيكسون» خلال خطابِه الَّذي بُثَّ على شاشات التِّلفزيون.

في الواقع؛ فقد تمَّ تخصيص معظم خطابِ الرئيس للحديث عن قرار الإدارة الأمريكيَّة بفرض رسوم إضافيَّة بنسبة ١٠ ٪ على البضائع الَّتي تستوردها أمريكا، وقد تمَّ إخبارُ الجمهور الأمريكيِّ أنَّ هذا الإجراء كان ضروريَّاً لموازنة الميزان التِّجاريِّ، والَّذي أصبح في حالةِ «عجز» وعدم توازن لأوَّل مرَّةٍ في القرن العشرين.

تلقَّى الأمريكيُّون هذه المعلومات بشكل مؤلم؛ فذلك يعني زيادةً في أسعار التَّجزئة في السُّوق المحليَّة لأنواع معيَّنة من السِّلع الاستهلاكيَّة، وفي الجزء الأخير من خطابه التِّلفزيونيِّ؛ قال «ر. نيكسون» إنَّ الولايات المتَّحدة تُعلِّق مؤقَّتاً صرفَ الدُّولارات من الخزانة مقابل الذَّهب للسُّلطات النَّقديَّة في البلدان الأُخرى.

من جهتهم؛ كان قادة الدُّول والخزائن والبنوك المركزيَّة في البلدان الأُخرى في غاية القلق، فهذه ضربةٌ للمبدأ الرَّئيسِ في «بريتون وودز» ! وبدون ذلك؛ ينهار نظام «بريتون وودز» بأكمله ! ... استطردَ الرَّئيس الأمريكيُّ «..هذا تعليقٌ مؤقَّت ...»، لكنَّ الأشخاص المطَّلعين فهموا: «هذا إلى الأبد!..»، وأساس هذه الجملة غير السَّارَّة (لأصحاب الدُّولارات) هو الأرقام الَّتي لم تحاول السُّلطات الأمريكيَّة حتَّى إخفاءها، فاعتباراً من شهر آب عام ١٩٧١،ووفقاً لتقديرِ الرَّئيس الأمريكيِّ «ر. نيكسون»؛ فالدُّولارات «بلا مأوى» بقيمة حوالي ٥٥ مليار دولار تتجوَّل حول بلدان أوروبا الغربيَّة، وعلى نطاقٍ عالميٍّ (بالإضافة إلى أوروبا الغربيَّة) بقيمة أكثر من ٨٠ مليار دولار!.

كانت هذه الكتلة من «الورقة الخضراء» أعلى بعدَّة مرَّاتٍ من احتياطيِّ الذَّهب الأمريكيِّ، وقد أظهرت الأحداث اللَّاحقة أنَّ إغلاق «النَّافذة الذهبيَّة» في صيف عام ١٩٧١ كان إلى الأبد.

وفي الخريف؛ اجتمع ممثِّلو «مجموعة العشرة» في معهد «سميثسونيان» في واشنطن لاتِّخاذ قراراتٍ بشأن إنقاذ «بريتون وودز»، حيث جلسوا طويلاً، لم يتمَّ التَّوصُّل إلى اتِّفاق إلَّا بمشقَّة، كما أنَّه لم يُوقَّع إلَّا في نهاية العام (ما يسمى باتفاقيَّة «سميثسونيان» في ١٨ كانون الأول ١٩٧١)، ومجموعة العشرة هي «جوهر» البلدان الَّتي تُشكِّل الحضارة الغربيَّة: بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، بريطانيا العُظمى، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، السُّويد، ألمانيا، وقد نشأت هذه المجموعة المؤلَّفة من عشر دول (أصلاً) في عام ١٩٦٢.

لاحقاً؛ اجتمعت هذه الدُّول في باريس للتَّوقيع على الاتفاقيَّة العامَّة للقروض، حيث نصَّ الاتِّفاق العامُّ على قيام صندوق النَّقد الدُّوليِّ بتجديد أمواله من خلال قروض من حكومات الدُّول الأعضاء في المجموعة، بحيث تكونُ الأموال مخصَّصةً للإقراض إلى الدُّول الأخرى الأعضاء في صندوق النَّقد الدُّوليِّ، وفي عام ١٩٦٤؛ انضمَّت «سويسرا» إلى المجموعة، مع ١١ عضواً، لكنَّ اسم المجموعة لم يتغيَّر.

في اجتماع عُقِد في معهد «سميثسونيان»؛ تمكَّن شركاءُ واشنطن من إقناعها بخفض قيمة الدُّولار ورفع سعر الذَّهب (من ٣٥ إلى ٣٨ دولاراً للأوقيَّة)؛ لكنَّهم لم يستطيعوا إجبارَ العمِّ «سام» على استعادة قابليَّة تحويلِ الدُّولار إلى ذهب، كما تمَّ إيقافُ جميع المحاولات لإعادة تنشيط «بريتون وودز» في مارس ١٩٧٣، وذلك حين قامَ جميع أعضاءِ صندوق النَّقد الدُّوليِّ تقريباً بتعويم عملاتهم.

تمَّ وضع علامة «X» عريضة على المبدأ الرَّئيسِ لبريتون وودز، أي: «الحفاظ على أسعار صرف مستقرَّة».



علامة جبل واشنطن التذكارية

علاوةً على ذلك، وعلى مدار السَّنوات الأربع القادمة (بعد الاجتماع الَّذي عُقد في معهد «سميثسونيان»)؛كانت هناك محادثاتٌ ومفاوضات حول كيفيَّة التَّغلُّب على الأزمة النَّقديَّة والماليَّة، وإلى حدٍّ كبير؛ كان هناك خياران فقط؛ إمَّا إصلاح وإعادة تنشيط وإحياء «بريتون وودز»، أو إنشاءُ نظام نقديٍّ وماليٍّ جديد، وهكذا، وفي إطار الخيار الثَّاني؛ كان هناك الكثير من الخيارات، وبعد أربع سنوات؛ تمَّت الموافقة على أحد هذه الخيارات، وذلك خلال مؤتمر «كينغستون» في (جامايكا)، وقد تمَّت تسميتُه باسم نظام العملة الجامايكيِّ (YaVS).

عرَّاب البترودولار «هنري كيسنجر»

بالعودةِ إلى مسألة أسباب الأزمة وانهيار نظام «بريتون وودز»؛ أُكرِّر مرَّة أُخرى: إنَّ السَّبب الجذريَّ هو تغيير ميزانِ القوى في العالم، ولكن ليس فقط توازن القوى بين الدَّول، وإنَّما أيضاً بين عشائر العالم الأوليغارشيَّة الماليَّة، فالكتب التَعْلِيمِيّة لا تخبرنا أنَّه عند اختيار الخيارات في عالم التَّمويل؛ فإنَّ الحُجج المنطقيَّة لا تُؤخَذ وحدها بعين الاعتبار فحسب، بل هناك قوَّة مجموعاتٍ معيَّنة من المصالح في الماليَّة الدُّوليَّة.

قد تكون القوَّة سياسيَّة وعسكريَّة واقتصاديَّة، إلَّا أنَّ حُجَّة القوة في عالم المال تُعتبر أكثرّ أهميَّة من قوَّة الحُجَّة !.

بعد اتِّفاقِ «سميثسونيان» (كانون الأول ١٩٧١) وَعقْدِ مؤتمرِ جامايكا (كانون الثاني ١٩٧٦)؛كان العالمُ في حالةٍ غير مفهومة للغاية، وعلى مُفترقِ طرق؛ فهناك العديدُ من الخيارات من أجلِ تطوير النِّظام النَّقديِّ العالميِّ، إلَّا أنَّ استعادة «بريتون وودز» ظلَّ هو الخَيار الرئيس، بينما كان الخَيار الآخر هو الانتقالُ إلى الاستخدام الواسع للأموال الَّتي تتجاوز الحدودَ الوطنيَّة على شكل حقوق السَّحب الخاصَّة، وإلى تحويل صندوق النَّقد الدُّوليِّ إلى بنكٍ مركزيٍّ عالميٍّ، بالإضافة إلى ذلك؛ كانت هناك خياراتٌ مختلفة لتقسيم النِّظام النَّقديِّ العالميِّ إلى كُتل ومناطق عمل منفصلة ومشابهة للنِّظام الماليِّ الذي نشأ بعد انهيار المعيار الذَّهبي في العالم في الثلاثينات.

ومنذُ أربع سنوات؛ تدورُ معركة سريَّة بين العشائر، وكانت قد بدت وكأنَّها مجرَّد نقاشٍ فكريٍّ، لكن على ما يبدو؛ كان هناك صراعٌ بين تلك العشائر المرتبطة بالذَّهب (المشروط باسم «مجموعة روتشيلد») والعشائر المرتبطة بالزَّيت، أو «الذَّهب الأسود» (مجموعة روكفلر) في النِّصف الأوَّل من سبعينات القرن الماضي، وهو صراعٌ بين مشروعين: الدُّولار الذَّهبيُّ والبترودولار، ومرَّةً أُخرى في منتصف عام ١٩٧٣؛ كان من الصَّعب معرفةُ لمن تميل كفَّة الصِّراع، وفقط في خريف عام ١٩٧٣؛ بدأ مشروع البترودولار في اتِّخاذ أشكال محدَّدة للغاية.

فلو كان مؤتمر «بريتون وودز» قد اتَّخذ قراراً بوضع معيار الدُّولار الذَّهبي أوَّلاً، ثمَّ قام المشاركون بالفعل بتنفيذ هذا القرار؛ فعندئذٍ يكون العكسُ هو الصَّحيح مع نظام العملة الجامايكيّ (أي مرتبط بالدولار الذهبي) إلَّا أنَّ ذلك لم يحدث، ولذلك؛ أنشأت مجموعةٌ ضيِّقة من النَّاس معيارَ البترودولار في البداية، وبعد ذلك فقط تمَّ عقدُ مؤتمر (جامايكي)، والَّذي أجاز هذا المعيار، دعنا **نشرح** هذه القصَّة بمزيدٍ من التَّفصيل، سيكون ذلك مُفيداً؛ لأنَّه مازال قائماً الآن.

منذ عام ٢٠١٤؛ هناك صراع سريٌّ دائرٌ بين عشائر الأوليغارشيَّة الماليَّة الدُّوليَّة لإقامة نظام ماليٍّ عالميٍّ جديد، و«المطبخ» هو نادي «بيلدربيرج».

لقد كان تنظيم نادي «بيلدربيرج» وراءَ الخطوةِ الأولى لإنشاء معيار البترو دولار، حيث عُقِد الاجتماع السِّريُّ في أيار ١٩٧٣ في مدينة «سالتسجوبادن» السُّويديَّة، في جزيرة «منتجع» منعزل ينتمي إلى عشيرة المصرفيِّين السُّويديِّين.

ونادي «بيلدربيرغ» هو مجموعة غيرُ رسميَّة من النُّخب العالميَّة، وهم في المقام الأوَّل ممثِّلون عن الأوليغارشيَّة المالية العالميَّة، الَّتي تناقش القضايا الرَّئيسَة للسِّياسة والاقتصاد الدُّوليَّين، وتتَّخذ القراراتِ المناسبة،ثمَّ تنفِّذ تلك القرارات باستخدام قدراتِ أعضائِها، وهي نموذج لحكومة الظِّلِّ العالميَّة، وتعقد اجتماعاتها مرَّةً واحدة في السَّنة لحياكةِ المؤامرات!.

عُقد أوَّل اجتماع من هذا النَّوع في عام ١٩٥٤ في هولندا في فندق Bilderberg حيث وُلد اسم المجموعة.

تضمُّ أصول النَّادي حاليَّاً ٣٨٣ شخصاً؛ ١٢٨ منهم أو ثلثهم أمريكيُّون، والباقي من الأوروبيِّين والآسيويِّين (اليابانيُّون والكوريُّون والسَّنغافوريُّون وممثِّلو تايوان وهونج كونج).

تتمُّ دعوةُ حوالي مائة شخص (أكثر أو أقل) لحضورِ كلِّ اجتماع سنويٍّ، مع مراعاةِ جدول الأعمال المخطَّط.

وفي كلِّ عام يوجد على جدول أعمال اجتماعات BC أسئلةٌ مباشرة مرتبطة بشكل مباشرٍ أو غير مباشر بالنِّظام الماليّ والنَّقديِّ العالميّ، وخلاصه، وتعزيزه، أو إعادة هيكلته.

لم يكن اجتماعُ «بليدربيرغ» في السُّويد في أيار ١٩٧٣ استثناءً؛ فقد ضمَّ هذا الاجتماع ٨٤ ضيفاً؛ معظمهم يمثِّلون العالمَ الماليَّ والمصرفيَّ وعالم النَّفط، وقد كان «ديفيد روكفلر»

من بنك «تشيس مانهاتن» أهمَّ شخصٍ في الاجتماع، وقد أُطلق عليه آنذاك «رئيس مجلس إدارة» المؤسَّسة الأمريكيَّة.

ومن الشَّخصيَّات الرَّئيسَة الأُخرى الَّتي حضرت الاجتماع؛ «روبرت أندرسون» (أتلانتيك ريتشفيلد أويل)؛ «اللُّورد جرينهيل» (شركة البترول البريطانيَّة)؛ «السِّير إريك رول» («.ES. J Warburg»)؛ «جورج بول» (ليمان براذرز)؛ «والتر ليفي» (ستاندرد أويل)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ «زبيجنيو بريجنسكي» كان من بين الشَّخصيَّات السِّياسيَّة الرَّئيسَة الَّتي حضرت الاجتماع، وبالمناسبة؛ بعد وقتٍ قصير من هذا الاجتماع؛تمَّ تعيينه مستشارَ الأمنِ القوميِّ للرَّئيس الأمريكيِّ «جيمي كارتر».

تمَّ إعدادُ أجندة اجتماع نادي «بيلدربيرج» في عام ١٩٧٣؛ كما لاحظ المحلِّل الغربيُّ الشَّهير «ويليام ف. إنجدل»؛ من قِبَلِ المخضرم الأمريكيِّ «روبرت دي مورفي»، وفي الاجتماع؛ كان «والتر ليفي» المتحدِّثَ الأمريكيَّ الرئيسَ، وهو من محُامي «ديفيد روكفلر»، والَّذي كان يعمل كمستشار لشركة «ستاندرد أويل».

كان جوهر كلمته أنْ وضْعَ «الذَّهب الأسود» في السُّوق العالميَّة قد تطوَّر بطريقةٍ تجعل زيادةَ أسعارِ النَّفط في المستقبل القريب أمراً لا مفرَّ منه، ولكنْ لم تتطرَّق المناقشات حول موضوع ارتفاع أسعار النَّفط في الاجتماع إلى كيفيَّة منعِ هذه الزِّيادة، ولكنْ؛ إلى كيفيَّة الاستعداد لها.

وهكذا؛تمَّ تكييف النِّظام النَّقديِّ العالميِّ مع حقائقَ جديدة، وتمَّت صياغةُ التوجُّهات الرَّئيسَة لقادة العالم في مجال النَّفط والأعمال المصرفيَّة على الشَّكل التَّالي:

الأوَّل: كان الإعداد للزِّيادة الحادَّة القادمة في عائدات النَّفط والتَّنسيب «الصَّحيح» لها.

والثَّاني: هو الاستعداد لاستلام عائدات النَّفط والتَّنسيب الصَّحيح لهذه العائدات على شكل قروضٍ في الاقتصاد العالميِّ.

بينما كانت الخطوة الثَّانية في ما يُسمَّى «أزمة الطَّاقة»؛ الَّتي اندلعت في خريف عام ١٩٧٣،حيث تمكَّنت «مجموعة روكفلر» من استفزازِ الأسعار بزيادة قدرها أربعة أضعاف «للذَّهب الأسود» في بضعة أشهر فقط!، ومن المهِمِّ الإشارةُ إلى أنَّ «هنري كيسنجر»؛ أحد أفراد عشيرة «روكفلر»؛ كان الشَّخصيَّة البارزة في مؤامرة النَّفط والعملة في واشنطن، ومن

المهِمِّ ذكره أيضاً؛ أنَّه في ذلك الوقت كانت فضيحةٌ عُرفت باسم: فضيحة «Watergate» تنتشرُ في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ضدَّ رئيس البلاد آنذاك «ريتشارد نيكسون».

لم يعُدْ لدى الرَّئيس الوقتُ الكافي للتَّعامل مع قضايا السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، فقد انتقل زمامُ الحكم في هذا المجال بالكامل إلى يد «كيسنجر»؛ الَّذي كان في ذلك الوقت وزير الخارجيَّة ومستشارَ الرَّئيس لشؤون الأمن القوميِّ.



هنري كيسنجر

لقد كان «هنري كيسنجر» قادراً على التحريض باتجاه حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، وبِدءُ حربٍ عُرفت باسم «حرب يوم القيامة»، وقد تسبَّبت هذه الحرب بإحداثِ صدمةٍ لأسعار النَّفط (الَّتي تمَّ التنبؤ بها)، أوبالأحرى؛ تمَّ التَّخطيط لها في «سالتسجوبادن» السُّويديَّة في ايار ١٩٧٣.

من النَّاحية الرسميَّة؛ كان سببُ الحظْر المفروض على النَّفط الَّذي فرضه مصدِّرو الذَّهب الأسود على الولايات المتَّحدة وبعض دول أوروبَّا الغربيَّة (في المقام الأوَّل هولندا) هو دعمهم

لإسرائيل. وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣؛ أعلنت دول «أوبك» في اجتماعها في «فيينا» أنَّها سترفع سعر الذَّهب الأسود من ٣,٠١ إلى ٥,١١ دولار لكلِّ برميل، وكان ذلك يعني زيادةً فوريَّة في الأسعار بنسبة ٧٠ ٪؛ وهي زيادة غير مسبوقةٍ في تاريخ سوق النَّفط بأكمله.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ أعلنت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والكويت والعراق وليبيا وأبوظبي وقطر والجزائر في اليوم التَّالي أنَّها ستخفض إنتاج النَّفط بنسبة ٥ ٪ في تشرين الأول مقارنةً بشهر أيلول، وأنَّ هذه الدُّول ستخفض الإنتاج بعد ذلك بنسبة ٥ ٪ كلَّ شهر، على أن ينتهي هذا التَّراجع فقط عندما تقوم إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربيَّة المحتلَّة.

في الحقيقة؛كانت الأوساط الأنجلوأمريكيَّة في الظلِّ هي المنظِّمة الحقيقيَّة لصدمة النَّفط، وبالنَّتيجة؛ كانت ردود فعل المجتمع الدُّوليِّ الغاضب تنصبُّ على الدُّول العربيَّة المنتجة للنَّفط.

كانت الخطوة الثَّالثة لِـ«كيسنجر» تتمثَّل في إجراءه مفاوضات بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٥ مع قادة دول «أوبك» حول مسألة الانتقال الكامل إلى ربط إمدادات النَّفط بالدُّولار؛ حيث كانت أوَّل دولة في هذه القائمة هي المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وأنا أذكر أنَّ تاريخ العلاقات الأمريكيَّة السُّعوديَّة بدأ خلال الحرب العالميَّة الثَّانية،وحتَّى مع ذلك؛ بدأت «واشنطن» في «مغازلة» شيوخ وملوك هذه الدَّولة الصَّحراويَّة، وقد كان الدَّافع وراءَ هذه «المغازلة» واضحاً؛ وهو الوصول إلى الثَّروة النَّفطيَّة لشبه الجزيرة العربيَّة.

نجح وزير الخارجيَّة «كيسنجر» في إقناع الملك السُّعوديِّ بأنَّ واشنطن ستتمكَّن من شُكر الرِّياض بسخاءٍ على موافقتها على استخدام «الأخضر» بنسبة ١٠٠٪ في تجارة «الذَّهب الأسود»، وتجلّى ذلك من خلال:

أوَّلاً: ستزوِّد واشنطن الرياض بالأسلحة، ممَّا سيتيح للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة أن تصبح دولةً مؤثِّرة في الشَّرق الأدنى والشَّرق الأوسط.

ثانياً: ستضمن واشنطن أنَّ «إسرائيل» لن تمنع السعوديِّين من بناء نفوذهم في المنطقة.

وهكذا؛ وبعد أن أصبحَ التَّحالف الأمريكيُّ - السُّعوديُّ مستقرّاً؛ بدأت زيارات «كيسنجر» إلى عواصم الدُّول المنتجة للنَّفط، ومن خلال «الوعود» و«التَّهديدات»؛ تمكَّن وزير الخارجيَّة الماكر من إقناع جميع قادةِ دول «أوبك» بالحاجة إلى التَّحوُّل إلى استخدام الدُّولار حصريَّاً.

ومع ذلك؛ حثَّ «كيسنجر» هؤلاء القادة ليس فقط على التحوِّل إلى العملة الخضراء؛ ولكن لإرسالِ الدُّولارات الَّتي يجنونها للبنوك الغربيَّة أيضاً، وخاصَّةً الأمريكيَّة منها، حيث أوضح بشكل غامض أنَّه سيتمُّ بالتَّالي تنظيمُ إعادةِ تدوير الدُّولارات النَّفطيَّة، حيث ستُقدِّم البنوك قروضاً لتلك البلدان الَّتي ليس لديها ما يكفي من العملة «الخضراء» لاستيراد «الذَّهب الأسود».

أليس هذا مُربحاً لمصدِّري النَّفط؟! وهكذا؛ بحلول منتصفِ سبعينات القرن العشرين؛ وُلِد البترودولار.

وكان عرَّابه، كما يتَّضح من القصَّة السَّابقة؛ هو «هنري كيسنجر»، وبعد ولادة النَّفط؛ عُقد مؤتمر دوليٌّ لصندوقِ النَّقد الدُّوليِّ في «كينغستون» (جامايكا)، والَّذي خَتم رسميَّاً شهادة الميلاد هذه، ووافق على تعديلات «روكفلر» لميثاق صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

عصر الرَّأسماليَّة الماليَّة

بعد المؤتمر الجامايكيِّ؛ بدأت أمريكا بفرض نظامٍ ماليٍّ عالميٍّ جديد على العالم؛ حيث تمَّ استبدال النِّظام الماليِّ العالميِّ لِـ«بريتون وودز» بما يُسمَّى «الجامايكيّ»، وفي هذا الإطار؛ احتلَّ الدُّولار مكان الذَّهب بالكامل، بينما بدأ بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ يبتلع الذَّهب باعتباره «بقايا البربريَّة»؛ مُعتمداً بذلك على أدواته المنتشرة في جميع أنحاء العالم تقريباً.

إلَّا أنَّ الولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة وبالتَّوازي مع «ابتلاع الذَّهب»؛ لم تكن تريد لسببٍ ما أنْ تنفصل عن «بقايا البربريَّة»، حيث إنَّه وخلال الأربعين سنة الماضية؛ ظلَّت احتياطيَّاتها دون تغيير (عند مستوى أكثر من ٨ آلاف طن)، بينما كانت «سلال» البنوك المركزيَّة في البلدان الأُخرى، خاصة تلك المصدِّرة للموارد الطبيعيَّة، تُراكم كميَّة كبيرةً من «الورقة الخضراء»؛ أي منتجات الاحتياطيِّ الفيدراليِّ؛ حيث «قام» الاحتياطيُّ الفيدراليُّ «بتصنيعه»، من الناحية المجازية، «من الجو»، حيث إنَّه ليس بالأمر السَّهل على البلدان الأُخرى الحصولُ على الورقة الخضراء، فأنت تحتاج أوَّلاً إلى استخراج الموارد الطَّبيعيَّة من الأرض (أو إنتاج بعض السِّلع الأُخرى)، ثمَّ تُسلِّمها إلى الميناء، لتنقل عن طريق البحر، وأخيراً؛ لتصل إلى العمِّ «سام»، بعد ذلك فقط؛ يمكنك الحصولُ على المنتجات المطلوبة من الاحتياطيِّ الفيدراليِّ.

في الواقع، وتحت عنوان «الورقة الخضراء»؛ تُصدر البنوك المركزيَّة للدُّول الأُخرى «أغلفة» النُّقود الوطنيَّة، وفي الوقت نفسه؛ يمكن اعتبار البضائع المصَّدرة مجرَّد «هديَّة» للعمِّ «سام» !.

بعد كلِّ شيء؛ من المستحيل عمليَّاً «الحصول على الورقة الخضراء» المستلمة: فإذا حاول البنك المركزيُّ (أو الحكومة) لبلد آخر بطريقة أو بأخرى استخدامَ «الورقة الخضراء» المتراكمة، على سبيل المثال، لشراء المعدَّات أو الأدوية أو الطعام؛ فإنَّ الأموال الوطنيَّة ستختفي من السُّوق المحليَّة، عند ذلك؛ سوف يتوقَّف تبادل البضائع، وسيبدأ الانقطاع التَّامُّ في البلاد، وإذا قرَّرت بعض الدُّول إصدارَ مغلَّفات النُّقود الوطنيَّة مقابل شيء آخر غير

«الورقة الخضراء» الَّتي أصدرها الاحتياطيُّ الفيدراليُّ؛ فسيُعلن العمُّ «سام» أنَّ هذه البلاد «غير ديمقراطيَّة»، ثم يرسل سفنَ أسطوله السَّادس إلى شواطئها.

من جهة أُخرى؛ يعتقد بعضُ الخبراء أنَّ معيارَ الذَّهب قد انهار لأنَّه لم يتبقَّ لدى الولايات المتَّحدة سوى القليل من الذَّهب في أواخر السِّتينات وأوائل السَّبعينات من القرن الماضي، لكنَّ الأمر ليس كذلك؛ فما زال لديها ما يكفي من الذَّهب.

بالإضافة إلى ذلك؛ كان من الممكن زيادةُ سعر الذَّهب (على سبيل المثال، مرَّتين كما اقترح الفرنسيُّون)، بحيث تكون احتياطيَّات المعادن الثَّمينة في خزائن وزارة الخزانة الأمريكيَّة كافيةً لتأمين العروض النَّقديَّة، إلَّا أنَّ السَّبب كان مُختلفاً: فالمعيار الذَّهبيُّ يمنع المرابين من «جني الأموال»، فعندما تمَّ القضاء على «الكابح الذَّهبي»؛ أصبح من الممكن تشغيلُ «ماكينة الصرَّاف» الرَّئيسَة (إصدار الأوراق النَّقديَّة من قِبَل البنوك الاحتياطيَّة الفيدراليَّة الَّتي تُشكِّل جزءاً من الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ) بكامل طاقتها، وبالتَّالي، ومع العديد من «صكوك المال» الصَّغيرة (إصدار النُّقود غير النَّقديَّة من قِبَل البنوك التِّجاريَّة لمدَّة أربعة عقود)؛ توقَّف المال عن أداء وظيفته الأولى والرَّئيسَة بصورة مرضية - وهو مقياس للقيمة، حيث بدأ يفقد الاتصالَ ليس فقط مع بعض السِّلع «النَّقديَّة» الفرديَّة (الذَّهب والفضَّة)، ولكن أيضاً مع العالم الماديِّ للبضائع.

لقد أعطى «فصل» النُّقود عن الذَّهب المرابينَ فرصةً كبيرة للانخراط في بناء عالم «افتراضيٍّ»، وفي نهاية القرن الماضي؛ ونتيجةً لإلغاءِ معيار الذَّهب؛ حدثت هناك «طفرة» نهائيَّة للرأسماليَّة (الصِّناعيَّة) التَّقليديَّة باتِّجاه التحوُّلِ إلى الرأسماليَّة «الماليَّة» أو «النَّقديَّة».

في ظلِّ الظُّروف الجديدة؛ كان على المقرِضين الحصولُ على «غطاء» أيديولوجيٍّ لأنشطتهم من أجل «ضخِّ» الاقتصاد بمنتجاتهم.

لقد أصبح المذهب النَّقديُّ أيديولوجيَّة، وبدأت أسسه تظهر في بداية القرن العشرين فيما يُسمَّى «مدرسة شيكاغو»، وقد تمَّت صياغة النُّقاط الرَّئيسَة للنَّقد في كتاب «القوَّة الشرائيَّة للنُّقود» (١٩١١) من قِبَل «إيروين فيشر»، وقام بتطويره لاحقاً «ميلتون فريدمان».

من النَّاحية العمليَّة (على سبيل المثال، بالنِّسبة لسياسة الدَّولة)؛ حلَّت النَّظريَّة النَّقديَّة محلَّ الـ«كينزيَّة»، وينبغي أن نتذكَّر أنَّه على مدارِ أكثر من أربعة عقود في الغرب؛ كانت

السِّياسة الاقتصاديَّة تعتمد على الوصفة الرَّئيسَة للمموِّل الإنجليزيِّ «ج. م. كينز»، أي على التَّدخُّل الحكوميِّ في الحياة الاقتصاديَّة، حيث يتمثَّل الشَّكل الأساسي للتَّدخُّل في الإنفاق على الموازنة، والَّتي تحاول الدولة من خلالها تعويضَ النَّقص في الطَّلب على السِّيولة (القدرة على السَّداد) في المجتمع.

بدأ أوَّل تطبيقٍ عمليٍّ لوصفات «كينز» من قِبَل الرَّئيس الأمريكيِّ «ف. روزفلت» في إطار ما يُسمَّى «الصفقة الجديدة»، ومن ثمَّ حدث تراجع في السِّياسة الاقتصاديَّة القائمة على أساس الـ«كينزيَّة»، وتمَّ الانتقال إلى النَّظريَّة النَّقديَّة في أواخر سبعينات القرن الماضي عندما، كما قلنا سابقاً، تولَّى «ر. ريغان» (ما يُسمَّى بِ «ريغانوميكس») السُّلطة في أمريكا، و«تاتشر» (ما يُسمَّى بِ «التَّاتشريَّة).

لا تبدو وصفات النَّقد وكأنَّها مقترحاتُ «ضخٍّ» مبتذلة للاقتصاد مع «منتجات» من «المطبعة»، أو توزيع مجَّانيٍّ لهذه «المنتجات» بين المشاركين في السُّوق، فقد تذكَّر الجميع تماماً مثل هذه «التَّجارب» للحكومات في القرن العشرين وعواقبها المدمِّرة على المجتمع، بشكل أساسيٍّ كانت على شكل تضخُّم مُفرط (أجريت هذه التَّجارب من قبل، لكنَّ بعض المتخصِّصين يتذكَّرونها). عرض أنصار التبادل النقدي إعطاء الأموال على أساس الدفع والاسترداد. وببساطة؛ أُوصي بأنْ تقدِّم البنوكُ المركزيَّة القروضَ للبنوك التِّجاريَّة بنسبة مئوية معيَّنة، وعلاوةً على ذلك؛ كان يجب على السُّلطات النَّقديَّة تنظيم عرض النُّقود في «الاقتصاد» بمساعدة أداةٍ مثل أسعار الفائدة على القروض، وبالتَّالي؛ فإنَّ التَّهديد الأساس الَّذي واجه علماءَ النَّقد «الاقتصاديون» هو التَّضخُّم والانكماش.

وفقًا لذلك، يجب أن تتغيَّر سياسة السُّلطات النَّقديَّة بشكل دوريٍّ؛ فعندما يتمُّ «تسارع» التَّضخُّم؛ يجب «تباطؤ» عرض النُّقود (وحتَّى خفض العرض النَّقديِّ)، وفي حالة الانكماش؛ من الضَّروريِّ البدء في «ضخِّ الاقتصاد» بالمال على شكل قروض.

إليكم كيف يُفسِّر A. Solomatin الفرقَ بين «المطبعة» الَّتي كانت تُستخدم على نطاق واسع في ظروف الحرب؛ و «المطبعة» الحديثة لمجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ:

«يُقال كثيراً إنَّ الاحتياطيَّ الفيدراليَّ الأمريكيَّ يطبع النُّقود، لكنَّ الأمر لم يكن كذلك؛ فقد طبع السِّياسيُّ الرُّوسيُّ «كيرنسكي» الأموالَ في زمن ثورة ١٩١٧، ووزَّعها على الجنود والبحَّارة الثوريِّين الذين اشتروا بها على الفور الخبز و«الفودكا» والنِّساء، ونتيجةً لذلك؛ حدث

التضخُّم وارتفعت أسعار المستهلك، إلّا أنّ الاحتياطيّ الفيدراليّ أكثر مكراً؛ فهو لم يخلق أموالاً من أيِّ شيء، ولكنَّه كان يخلق القروض!.

بكلِّ الأحوال؛ يتمُّ منح القروض إلى أكثر الناس جدارةً، وذلك وفقاً لجميع قوانين اللِّيبراليَّة والديمقراطيَّة؛ حيث تُقتَطع النُّقود علناً وبشكل منفتح وشفَّاف وصريح وصارم في إطار القانون، وما إلى ذلك، ولا يُطالِب مجلسُ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ بملكيَّة النُّقود المطبوعة حديثاً، كما أنَّه لا يتمُّ إنشاؤها من أجل لا شيء، وإنَّما من أجل الصَّالح العامِّ، وهي في الأصل لا تنتمي إلى أيِّ شخص، ويتمُّ إصدارها على أساسٍ قابلٍ للاسترداد وقابل للسَّداد، لكنَّ الفوائد الَّتي يحصل عليها من القروض في الشَّتات الماليِّ هي ربحه المشروع.

من خلال تنظيم مستوى الفائدة (معدلات إعادة التَّمويل)؛ فإنَّ السُّلطات النَّقديَّة، وفقاً لعقدي النَّقد، قادرة على ضمان التَّنمية المتوازنة لِـ «الاقتصاد».

لقد وضع أصحابُ النَّظريَّة النَّقديَّة أنفسَهم على أنَّهم «تُجَّار السُّوق» أومسوِّقون ثابتون يعتقدون أنَّ السُّوق فقط هو القادر على تكوين الأسعار المثلى لموارد السُّوق، لكنَّهم لا يرون أنَّهم يقترحون استخدام الآليَّة غير السُّوقيَّة لأهم سعر؛ سعر المال (سعر الفائدة).

على العموم؛ عرضَ المذهب النَّقديُّ وكذلك الـ«كينزيَّة» حلولاً للتَّعويض عن نقص الطَّلب على المسيل «قدرة السَّداد» في «الاقتصاد»،حيث إنَّ الاختلافات تتعلَّق فقط بآليَّات «ضخِّ» الاقتصاد بالمال، ففي حالة الـ«كينزيَّة»؛ يتمُّ الضَّخ من خلال ميزانيَّة الدَّولة؛ وفي حالة النَّقد؛ من خلال النِّظام المصرفيِّ، والخيار الثَّاني هو الأفضل بكثير بالنِّسبة لمقرضي الأموال؛ فهم يتَّخذون قراراتٍ بشأن ضخِّ الاقتصاد بأموال جديدة أو سحبها من التَّداول، بينما يتطلَّب الخيار الأوَّل قراراتٍ من البرلمانات والحكومات.

علاوةً على ذلك؛ فإنَّهم (**المرابون**) يحدِّدون بشكل مستقلٍّ أولويَّات واتِّجاهات توزيع حصص جديدة من المال.

في الواقع؛ عند اتِّباع سياسة تستند إلى «وصفات» النَّظريَّة النَّقديَّة؛ فإنَّ إدارة «الاقتصاد» تؤول تماماً إلى أيدي المصرفيِّين.

ومن الجدير ذكره؛ أنَّه في الوقت نفسه؛ بدأت الأساليب التَّقليديَّة لإدارة الاقتصاد تتراجع إلى المركز الثَّاني والثَّالث.

تأتي أساليب التحكُّم في وعي وسلوك الأشخاص الَّذين يتَّخذون القرارات الماليَّة على مستويات مختلفة، وذلك باستخدام أنواع مختلفة من تأثيرات المعلومات أولاً.

وبطبيعة الحال؛ فإنَّ وسائل التَّلاعب بالوعي والسُّلوك هي أيضاً في أيدي القلَّة الماليَّة؛ حيث تحدَّث المضاربُ الماليُّ الشَّهير «جورج سوروس» بدقَّة وبصراحة عن هذا بقوله:

«لقد ارتكب الكيميائيُّون خطأً كبيراً في محاولة تحويل المعادن البسيطة إلى ذهب باستخدام تعويذات، فالكيمياء لا تعمل مع العناصر الكيميائيَّة، لكنَّها تعمل في الأسواق الماليَّة، لأنَّ التَّعويذات يمكن أن تؤثِّر على قراراتِ الأشخاص الَّذين يُشكِّلون مجرى الأحداث».

التّاتشريّة والريغانوميكس؛ كبداية لنظام ماليٍّ عالميٍّ جديد

في الأول من نيسان عام ١٩٧٨؛ تمَّ التَّصديق على التَّعديلات الَّتي أُدخلت على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليّ، وأحدث ذلك القانون انقلاباً عالميّاً على حزَم المال «أكياس المال»، وبعد مرور عام؛ بدأ التَّنفيذ العمليُّ والفعليُّ لإنجازات «الثَّورة النَّقديَّة»، وفي أيار عام ١٩٧٩؛ فازت «م. تاتشر» في الانتخابات البريطانيَّة تحت شعار «خفض تضخُّم الاقتصاد البريطانيّ»، وقد أعلنت رئيسة الوزراء الجديدة عن ابتكارين رئيسَن في الاقتصاد:

١- تصفية عجز الموازنة العامَّة مع تخفيض إجماليِّ الميزانيَّة.

٢- رفع أسعار الفائدة في بنك إنجلترا على القروض مع تقليل المعروض من النُّقود.

وبهذه الطَّريقة؛ كانت الحكومة،وتحت شعار «مكافحة التَّضخُّم»؛ تهدف إلى «تقليص» المعروض النَّقديِّ «الزائد» في الاقتصاد، وكانت تلك «ثورة» تاتشر، والَّتي كانت تعني استبدال الـ«كينزيَّة» بالنَّظريَّة النَّقديَّة.

بالفعل؛ رفع وزير الخزانة السير «جيفري هاو» في حزيران ١٩٧٩ أسعار الفائدة الأساسيَّة من ١٢ إلى ١٧ ٪،وقد أحدث ذلك صدمةً ربَّما لم يشهدها الاقتصاد البريطانيُّ لم منذ أوائل الثَّلاثينات.

أدَّت ثورة «تاتشر» النَّقديَّة إلى إفلاس ضخم للمؤسَّسات، وزيادة حادَّة في البطالة، وانخفاض الأجور، ووقف تامٍّ للاستثمار في البنية التَّحتيَّة الاقتصاديَّة، ومأساة للنَّقابات العمَّاليَّة، وبعد ذلك بقليل؛ أي في عام ١٩٧٩ نفسه؛ أعلنت «تاتشر» عن الابتكار الثَّالث، وهو؛ إزالة بعض القيود الأخرى على صرف العملات الأجنبيَّة على معاملات رأس المال عبر الحدود.

في الواقع؛ بدأ رأس المال الَّذي نشأ في بريطانيا في الانتقال إلى بلدان أخرى، ممَّا زاد من تفاقم هذا الكابوس، وفي خريف عام ١٩٧٩؛ التقط رئيس مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ «بول ووكر» ثورة «تاتشر» النَّقديَّة، في الوقت الذي كان فيه الرئيس «جيمي كارتر» لا يزال في البيت الأبيض، وهكذا فعل رئيس مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الشَّيء نفسه مع أسعار الفائدة مثل بنك إنجلترا.

بحلول بداية عام ١٩٨٠؛ وصلت معدَّلات الفائدة إلى حدود ٢٠ ٪، و شرح «بول ووكر» هذا الارتفاع بشكل غير متَّسق ومربك، إلَّا أنَّ معنى هذه السِّياسة كان بسيطاً للغاية؛ إنقاذ الدُّولار من السُّقوط!.

كان ضعف الدُّولار في عام ١٩٧٩ واضحاً بشكل خاصٍّ على خلفيَّة الارتفاع السَّريع في أسعار الذَّهب، وأذكر أن الذَّهب في المؤتمر الجامايكيِّ في عام ١٩٧٦ كان سريع الانتقال من فئة المعدن النَّقديِّ إلى التَّبادل السِّلعيِّ العاديِّ.

عند وصوله إلى البيت الأبيض؛ وافق «ر. ريغان» على سياسة الاحتياطيِّ الفيدراليِّ،واستكملها بمقترحاتٍ لتخفيض الضَّرائب، وإنشاء دولة «اقتصاديَّة»؛ أي: تقليص التَّنظيم الحكوميِّ للاقتصاد.

كانت هذه السِّياسة تُسمَّى بِ «الريغانيَّة»، لكنَّ «التاتشريَّة» كانت جوهرها (النِّظام النَّقدي والتَّحرير الكامل للاقتصاد). من السَّهل تخيُّل الضَّرر الَّذي أحدثه المسار الاقتصاديُّ الجديد للحكومة على القطاع الحقيقيِّ للاقتصاد الأمريكيِّ، ومع ذلك؛ فإنَّ الدُّولار الأمريكيَّ لم يعانِ خلالَ «العلاج بالصَّدمة» الَّتي قام به «بول. ووكر»، بل على العكس من ذلك؛ فقد بدأ بالنُّموِّ، وذلك لسببٍ بسيط؛ هو أنَّ سياسة سعر الفائدة المرتفعة الَّتي اتَّبعها بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ أدَّت إلى زيادة عائدات سندات الخزانة الأمريكيَّة، وزاد تدفُّق رأس المال لشراء هذه الأوراق الماليَّة بشكل حادٍّ.

من الواضح أنَّ الدُّولار المبالغ في قيمته كان مضارباً في طبيعته، وهكذا دعمَ بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ أسعارَ الفائدة المتضخِّمة حتَّى تشرين الأول ١٩٨٢، وقد أدَّت سياسات «الأموال الباهظة الثَّمن» لمدَّة ثلاث سنوات إلى صدماتٍ خطيرة في الاقتصاد العالميِّ؛ لقد أصبح العالم في أزمة ديون.

لقد لاحظنا سابقاً أنَّ إعادة تدوير عائدات النَّقد الأجنبيِّ في البلدان المصدِّرة لـ «الذَّهب الأسود» قد أصبحت عنصراً مهمَّاً في نظام البترودولار العالميِّ الَّذي تطوَّر بحلول منتصف سبعينات القرن الماضي، حيث تمَّ وضع عشرات بل مئات المليارات من دولارات مصدِّريِّ النَّفط في حسابات البنوك الغربيَّة، وخاصَّةً الأمريكيَّة، والَّتي قامت بدورها في تقديم قروض بشكل مكثَّف إلى دول العالم الثَّالث على أساس البترودولار، من جهتها؛ أوضحت البنوك أنَّ اهتمامها الشَّديد بعملاء العالم النَّامي نابع من حقيقة أنَّ مثل هذه القروض تساعد في تخفيف آثار أزمة

الطَّاقة على البلدان المستوردة للنَّفط، ولكنْ كان هناك «بند صغير» في اتفاقيَّات القروض، والَّذي لم يلتفتْ إليه العملاء تقريباً، حيث كانت أسعار الفائدة على القروض «عائمة»، ومرتبطة بسعر «ليبور» (متوسط سعر الفائدة بين البنوك)، وهكذا وبعد بدء «العلاج بالصَّدمة» من قبل P. Walker لعدَّة أشهر؛ قفزت معدَّلات «ليبور» ثلاث مرَّات مقارنةً بمستوى بداية عام ١٩٧٨، وتبعاً لذلك؛ أصبحت تكلفة خدمة الدُّيون على قروض البنوك الأمريكيَّة والأوروبيَّة لمعظم بلدان «العالم الثَّالث» باهظة، وسقطت بلدانٌ مثل الأرجنتين والبرازيل ونيجيريا والكونغو وبولندا ويوغوسلافيا في فخِّ الدُّيون، وكان لدى المكسيك ديون كبيرة بشكل خاص، وقد يؤدّي تخلُّفها في السَّداد إلى سلسلة من ردود الفعل، ومن حالات الإفلاس في جميع أنحاء العالم،مع عواقب يصعب التنبُّؤ بها على الاقتصاد العالميِّ.

ثم بدأت سلسلة جديدة من الدراما الماليَّة العالميَّة؛ فقد دخل صندوق النَّقد الدُّوليِّ «نصف المنسيِّ» اللعبة في هذه المرحلة، فبعد تصفيةِ «بريتون وودز»؛ توقَّف الصُّندوق عن العمل، حيث تمَّ إنشاء هذه المؤسَّسة في البداية من أجل إصدار قروض للبلدان من أجل تثبيت أسعار صرف وحداتها النَّقديَّة، ومع تقنينِ أسعارِ الصَّرف العائمة؛ اختفت الحاجة إلى قروض صندوق النَّقد الدُّوليِّ هذه، وفي النِّهاية؛ وجدَ الصُّندوق «بسعادة» وظيفةً جديدة، وبدأ العمل «كمديرٍ خارجيٍّ» في البلدان المدينة، مثله مثل المدير المعيَّن في مؤسَّسة (شركة أو بنك) على وشكِ الإفلاس (أو ما بعده).

في الواقع؛ أصبحَ صندوق النَّقد الدُّوليِّ مساعداً للبنوك متعدِّدة الجنسيَّات في إزالة الدُّيون من البلدان المدينة وسحبها إلى ديون جديدة أكبر، من جهته؛ دعا «وليام إنجدل» الصندوق، بصفته الجديدة، «شرطيّ دين في خدمة بنوك نيويورك»، وكانت وظائف هذا الشُّرطيِّ تتمثَّل في أداء خطوتين متتاليتين:

الخطوة الأولى: «إصلاح» اقتصاد البلد المدين، ومن ثمَّ تنفيذ هذا «الإصلاح» بدقَّة وفقاً لشرائع النَّقد والنَّزعة الاقتصاديَّة، والَّتي تنصُّ على فتح السُّوق المحليِّ للسِّلع ورأس المال في البلاد بالكامل، وإلغاء جميع البرامج الاجتماعيَّة (وفي الوقت نفسه النَّقابات العماليَّة)، وفرض قيود على نموِّ الأجور مع إزالة القيود المفروضة على الأسعار والتَّعريفات، والحدِّ من تنظيم الدَّولة للاقتصاد، وإعطاء الأفضليَّة لقطاع التَّصدير، والانتقال إلى حكومة «رخيصة»، وما إلى ذلك، وقد سُمِّيت مجموعة الشُّروط «النَّبيلة «(مبادئ الإصلاح

الاقتصاديّ) في الصُّندوق بـ«إجماع واشنطن»، ويتمُّ استخدام هذا الأسلوب حتَّى يومنا هذا، وأحدُ آخرِ الأمثلة هو شروط القرض الَّتي وضعها الصُّندوق في أوكرانيا في ربيع عام ٢٠١٤، حتى إنَّ وسائل الإعلام الأوكرانيَّة (الموضوعة تحت رقابة صارمة)، كانت تُسمِّي هذه الشُّروط «أكل لحوم البشر».

الخطوة الثانية: «إعادة هيكلة» الدَّين الخارجيِّ للبلاد، وهذا يعني «بلغةٍ واضحة» زيادةً في الاستحقاق وتغييراً في أسعار الفائدة ومواد أخرى من اتفاقيَّات القروض، ولكن ما يثير الدَّهشة هو أنَّ «إعادة الهيكلة» تقريباً تؤدي إلى زيادة في إجماليِّ الدَّين، فقد تشمل «إعادة الهيكلة» أيضاً إعادة تمويل الدُّيون (بما في ذلك من خلال قروض صندوق النَّقد الدُّوليّ)، ممَّا يزيد من المبلغ الإجماليِّ للدَّين نتيجةً لتراكم «الفائدة المركَّبة».

ولتوضيح ما تؤدِّي إليه نتائج «إعادة هيكلة» الدُّيون؛ يمكنك استخدامُ بيانات البنك الدُّوليّ، ففي عام ١٩٨٠؛ بلغ إجماليُّ الدُّيون المستحقَّة على ١٠٩ دول مدينة ٤٣٠ مليار دولار، وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦؛ دفعت هذه البلدان ٦٥٨ مليار دولار للبنوك، بما في ذلك ٣٣٢ مليار دولار في سداد الدُّيون، و ٣٢٦ مليار دولار في خدمة الدُّيون (الفائدة)، هل تعتقد أنَّه بعد هذه المدفوعات الضَّخمة، والَّتي تجاوزت المبلغ الأوَّليَّ للدُّيون بأكثر من مرَّة ونصف، أَكسبت البلدان الحريَّة؟ لا .. لا شيء من هذا القبيل.

ووفقاً للبنك الدُّوليّ؛ بلغ إجماليُّ ديون هذه البلدان ٨٨٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦، أي أكثر من ضعفِ مستوى عام ١٩٨٠، وبالنِّسبة لجميع أنواع الدُّيون الخارجيَّة (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) «وفقاً لشركة التَّأمين السُّويسريَّة Swiss Re» فإنَّ البلدان النَّامية كانت مدينة بمبلغ ٨٣٩ مليار دولار في عام ١٩٨٢، وبمبلغ ١٣٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧.

لذلك، وفي ظلِّ ظروف الحرب النَّقديَّة (جاميكي)؛ بدأت البنوك العابرة للحدود الوطنيَّة في خلق مصائد ديون، وقد سقطت فيها جميعُ دولِ العالم تقريباً، حيث ساعد صندوق النَّقد الدُّوليِّ البنوكَ على جذب الضَّحايا إلى هذه الفخاخ، وأحبطَ أيَّ محاولات من جانب الضَّحايا للخروج منها !.

بعد إنشاء أزمة الدُّيون العالميَّة، واندفاع البنوكِ عبرَ الوطنيَّة وغيرها من اللُّصوص الماليِّين إلى «كيس» البلدان النَّامية تحت غطاءِ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ؛ أعلنَ رئيسُ مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ «بول ووكر» في النِّصف الثَّاني من عام ١٩٨٢ أنَّ المهمَّة قد أُنجزت، وتمَّ تنظيمُ انخفاضٍ حادٍّ في سعر الفائدة في الولايات المتَّحدة؛ حيث انخفض إلى ٤ ٪.

لكنَّ الأوليغارشيَّة الماليَّة لا تعرف الرَّاحة والتَّوقف؛ فقد بدأت العمليَّةَ التَّاليةَ بمشاركة اللُّصوص الماليِّين عبر الوطنيِّين، فعندما أصبحت الأموال رخيصة؛ بدأ المضاربون الماليِّون «المحليُّون والأجانب» في الحصول على قروض، ممَّا سمح بإلقاء تلك للأموال مجدَّداً في سوق الأسهم الأمريكيِّ.

كانت هناك لعبةٌ تستند إلى حقيقة أنَّ سوق الأوراق الماليَّة، وكذلك سوق العقارات الَّذي كان في ارتفاع، سوف يكون قادراً على توفير أرباح سريعة وعالية، حيث إنَّه وبمساعدة هذه الأرباح؛ سدَّد المضاربون القروضَ الَّتي تمَّ الحصول عليها سابقاً وحصلوا على قروضٍ جديدة، كلُّ شيء كان يكرِّر نفسَه تماماً كما كان الوضع في العشرينات من القرن الماضي.

نمت «الإنتروبيا» الاقتصاديَّة في الولايات المتَّحدة بشكل غير محسوس، لقد نمت الدُّيون، ولم تلاحظها أمريكا، لأنَّ أسعار الفائدة المنخفضة كانت «رخيصة»، ولم تنكر ذلك أمريكا نفسها: لا الدَّولة ولا الشَّركات ولا المواطنون؛ حيث كانت الأموال المفقودة والَّتي جاءت من الخارج، قد جذبتها عائدات سوق الأسهم الأمريكيَّة العالية وارتفاع الدولار، وهكذا، فعندما فاز «ر. ريغان» بالانتخابات الرئاسيَّة (عام ١٩٨٠)؛ بلغ إجماليُّ ديون الولايات المتَّحدة (العامة والخاصة) ٣,٩ تريليون دولار، و بحلول نهاية العقد؛ وصل الدَّين إلى أكثر من ٦ تريليونات، وربَّما قارب حدود ١٠ تريليون دولار !.

منذ عام ١٩١٤؛ كانت الولايات المتَّحدة مُقرضة دوليَّة صافية، ولكنْ بحلول منتصف الثَّمانينات؛ تحوَّلت بشكل غير متوقَّع إلى مدين صافٍ؛ حيث بلغ العجز في الميزانيَّة الفيدراليَّة في عام ١٩٨٣ رقماً قياسيَّاً قدره ٢٠٠ مليار دولار، وذلك للمرَّة الأولى في تاريخ الولايات المتَّحدة، وزادت مدفوعات الفائدة على الدَّين العامِّ من ٥٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠، إلى ١٤٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦، وفي الوقت نفسه؛ تمَّ إنفاق ٢٠ ٪ من الميزانيَّة الفيدراليَّة على خدمة ديون الدَّولة.

ولاستكمال الصُّورة، والتي يمكن أن يُطلق عليها «اقتصادُ ديونِ أمريكا»؛ نُقدِّم نتائج دراسة مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ؛ ففي عام ١٩٨٦، وفقاً للدِّراسات؛كان ٥٥ ٪ من جميع الأُسر الأمريكيَّة تحت مديونيَّة صافية.

من الجدير ذكره؛ أنَّ طفرة العشرينات في سوق الأسهم الأمريكيَّة، كانت قد انتهت كما تعلمون في يوم الخميس الأسود ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٩، وانتشرت موجةُ الصَّدمة النَّاجمة عن

انهيار بورصة «نيويورك» للأوراق الماليَّة في جميع أنحاء العالم الرأسماليِّ، و كان ذلك بداية للكساد العظيم، الَّذي استمرَّ حتَّى الحرب العالميَّة الثَّانية، ودمَّر معيار بورصة الذَّهب (ما يُسمَّى «النِّظام النَّقديِّ والماليِّ لجنوة»).



وبالطَّريقة نفسها؛ انتهت عربدةُ الدُّولار الرَّخيص في عصر «ريغانوميكس في ١٩ تشرين الأول ١٩٨٧، بعد أن استمرَّت لخمس سنوات، وحدث انهيارٌ في سوق الأسهم الأمريكيِّ؛ حيث انخفض مؤشِّر «داو جونز» الصِّناعيِّ بنسبة ٢٢,٦ ٪، وهو رقم قياسيٌّ خلال تاريخ وجود المؤشِّر بأكمله، وكان يوم الإثنين الأسود، وقد بدأت الدَّوائر تتباعد من مركز الأزمة إلى جميع أنحاء العالم، ممَّا أدَّى إلى انهيارٍ في أسواق الأوراق الماليَّة في كندا وهونج كونج وأستراليا والمملكة المتَّحدة ودول أُخرى.

الأزمة الماليَّة العالميَّة باعتبارها «الإفراط في الإنتاج» العالميِّ للأموال

بعد الإضاءةِ على مرحلة مثيرة للاهتمام وحافلة بالأحداث؛ لا بدَّ من العودة إلى عام ٢٠٠٧؛ حيث بدأت أزمة «الرَّهن العقاريِّ» المزعومة في الولايات المتَّحدة، ويمكن أيضاً أن تُسمَّى بأزمة الدُّيون.

يمكن القول؛ إنَّه كما وقعت بلدان «العالم الثَّالث» في «فخِّ الدُّيون» في أوائل الثَّمانينات من القرن الماضي؛ وقع الملايين من الأميركيِّين في «الفخِّ» نفسه، وذلك بعد أن فرض المصرفيُّون عليهم قروضاً «رخيصة»، ولكنْ بفوائد «عائمة»، وفي لحظة؛ بدأ أصحاب الاحتياطيِّ الفيدراليِّ برفع أسعار الفائدة، وهكذا؛ تحوَّلت أزمة «الرَّهن العقاريِّ» الأمريكيَّة بسرعة إلى أزمة ماليَّة عالميَّة.

برغم الاعتقاد أنَّ المرحلة الأولى انتهت في عام ٢٠٠٩، إلّا أنَّ العديد من مؤشرات النِّظام الماليِّ العالميِّ الحاليِّ لم تنجح أكثر ممَّا كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وقد تبدأ المرحلة الثَّانية في أي لحظة، وبشكل أكثر تدميراً.

في الواقع؛ لقد تطوَّرت الأحداث بعد انتقال العالم إلى نظام نقديٍّ وماليٍّ جامايكي جديد، وقد نستطيع من خلال الاستعراضِ السَّريع استخلاصَ استنتاجات بسيطة.

بادئ ذي بدء، من اللَّافت للنَّظر أنَّ هذا النِّظام يعتمد بالكامل على «التحكُّم اليدويِّ»، وأنَّ «المتحكِّم» هو في أيدي أصحاب الاحتياطيِّ الفيدراليِّ.

حتَّى أدنى علامات «آليَّات السُّوق» (الَّتي كانت موجودة في بريتون وودز) لم تعد مرئيَّة في النِّظام النَّقديِّ والماليِّ الحديث، وعلى مدار أربعين عاماً، دمَّرَ هذا النِّظام بشكل منتظم وثابت القطاعَ الحقيقيَّ لاقتصادِ معظم دول العالم (هذا واضح بشكل خاص في بلدان الغرب، الَّتي لا نسمِّيها اليوم «صناعيَّة»)، ولقد خلق هذا النِّظام ولا يزال يخلق تشوُّهات مختلفة في العلاقات النَّقديَّة والماليَّة للدُّول، والَّتي ما زالت تتحوَّل إلى أزمات الدُّيون والعملات المصرفيَّة والماليَّة.

البديهيَّة الاقتصاديَّة هي التَّأكيد على أنَّه لا يمكن لبلدٍ ما أن يمتلكَ عملةً قويَّة بدون اقتصادٍ قويٍّ، ولكنَّ واشنطن قرَّرت إلغاءَ هذه البديهيَّة؛ حيث كان الدُّولار هو العمود الفقريّ للنِّظام النَّقدي الجمايكيّ (البترودولار)، وبالتَّالي؛ يجب أن يكون عملة قويَّة.

بدون هذا؛ لم تستطع واشنطن بناء «باكس أمريكانا»، فلقد تمَّ تعويض تدهور الاقتصادِ الأمريكيِّ بشكل متزايد من خلال مراكمة واشنطن للقوَّة العسكريَّة، بالمناسبة؛ ستكون صورة «ريغانوميكس» غير مكتملة إذا لم نلاحظ أنَّ الثَّمانينات كانت فترة الزِّيادة الحادَّة في الميزانيَّة العسكريَّة الأمريكيَّة.

اليوم، تمثِّل الولايات المتَّحدة ٥٠ ٪ من الإنفاق العسكريِّ في جميع بلدان العالم، وقد كانت القوَّة العسكريَّة الأمريكيَّة،ولا تزال، تُستخدم لزعزعة استقرارِ العالم في أجزاء مختلفة منه، وفي هذه الحالة، وبغضِّ النَّظر عن مدى ضعف الاقتصاد الأمريكيِّ؛ فإنَّ الولايات المتَّحدة والدُّولار وسندات الخزانة تُعتَبر الملاذ الأخير، و«جزيرة الاستقرار».

بدون هذا لا يمكن للمرء فهم سياسة الهوَس الحاليَّة لواشنطن، والمتمثِّلة في إنشاء مراكز «للفوضى الخاضعة للسَّيطرة» في الشَّرق الأدنى والأوسط وأفغانستان وأوكرانيا ومناطق أخرى في العالم.

بين الحربين العالميَّتين الأولى والثَّانية؛ اندلعت أزمةٌ اقتصاديَّة طويلة في العالم الرّأسماليِّ، والَّتي نجمت عن ما يُسمَّى «الإفراط في الإنتاج» للسِّلع، وفي بداية القرن الحادي والعشرين؛ واجه العالم أزمةً ماليَّة ناجمة عن الإفراط في الإنتاج النَّقديِّ العالميِّ. في ثلاثينات القرن العشرين؛ كانت الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة تبحث عن وسيلةٍ لكسر الجمود،ثمَّ «الإفراط في الإنتاج» على مسارات الحرب، واليوم؛ تبحث الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة الحاليَّة عن طرقٍ للخروج من هذا «الإنتاج المفرط» على نفس المنوال، حيث إنَّ القمم العالميَّة المختلفة مثل G-7 و G-8 و G-20، الَّتي تتحدَّث عن «إصلاح النِّظام الماليِّ العالميِّ»؛ ما هي إلَّا لحرفِ الانتباه.

حياةُ صندوق النَّقد الدُّوليِّ بعد «بريتون وودز»

تُوفِّي «بريتون وودز»، واستمرَّ صندوق النَّقد الدُّوليّ في حياته، وقد قلنا مراراً وتكراراً إنَّ نظام «بريتون وودز» قد اسْتُبدِل في السَّبعينات من القرن الماضي بنظام العملة الجامايكيّ.

تحطُّم «بريتون وودز» تهديدٌ قاتل للصُّندوق

في الواقع، عند الحديث عن الفرق بينَ النِّظامين (نظام بريتون وودز والجمايكيّ) لا بدَّ من الإشارة إلى نقطتين أساسيَّتين:

أولاً: في النِّظام القديم؛ احتفظت النُّقود بعلاقتها بالذَّهب، وفي هذا النِّظام الجديد تمَّ قطعُ الاتِّصال تماماً، وبالنِّهاية؛ تحوَّلت الأموال من بضاعة إلى علامات (الورقيَّة أولاً، ثمَّ الإلكترونيَّة لاحقاً).

ثانياً: تمَّ تحديدُ أسعار صرفٍ ثابتة في النِّظام القديم، بينما أصبحت أسعارُ الصَّرف عائمةً في النِّظام الجديد، وبالمناسبة؛ لقد تمَّ إنشاء صندوق النَّقد الدُّوليّ من أجل الحفاظ على أسعار صرف ثابتة.

ومن الجدير ذكره؛ أنَّه يمكنك قراءةُ أيِّ كتاب تَعْلِيمِيّ في الاقتصاد لتعرف أنَّ سعر صرف الوحدة النَّقديَّة يعتمد بشكل مباشر على حالة ميزان مدفوعات الدَّولة، ومن الصَّعب الجدال في ذلك، فإذا بدأ ميزانُ مدفوعات الدَّولة بالارتفاع بفائض كبير؛ فإنَّ سعر صرف العملة في البلاد ينمو، وعلى العكس من ذلك؛ إذا انخفض ميزان المدفوعات (أي عجز في ميزان المدفوعات)، فإنَّ سعر العملة ينخفض.

بطبيعة الحال، وفي إطار نظام «بريتون وودز»؛ كان على الدَّولة نفسها أن تتحمَّل المسؤوليَّة الرَّئيسَة عن استقرارِ ميزان المدفوعاتِ وسعر صرف الوحدة النَّقديَّة، فعلى سبيل

المثال؛ إذا كان هناك تهديدٌ بوجود عجزٍ في ميزان المدفوعات؛ تقوم الدَّولة بتقليل وارداتها، وتحفِّز تصدير السِّلع والخدمات.

كما يمكن تعويض العجزِ التِّجاريِّ عن طريق تدفُّق رأس المال الأجنبيِّ على صورة استثمارات مباشرة ومحفظة وقروض خارجيَّة؛ لذا، فقد كان صندوق النَّقد الدُّوليِّ في نظام «بريتون وودز» هو «الملاذ الأخير»، فإذا كانت الدَّولة قد استنفدت قدراتها الدَّاخليَّة لموازنة ميزان المدفوعات، ولم يكن هناك مستثمرون ودائنون خارجيُّون؛ ينبغي لصندوق النَّقد الدُّوليِّ أن يدخل المشهد، وكان عليه أن يقدِّم قروضاً لدولةٍ لديها عجزٌ في ميزان المدفوعات، وذلك من أجل الحفاظ على سعرِ صرفِ وحدتها النَّقديَّة عند مستوىً مُعيَّن، وباختصار؛ كان الصُّندوق يعرف ما يجب فعله،ويدرك حاجة الآخرين له.

بالطَّبع؛ كانت هناك حالاتٌ لم تكفِ فيها حتَّى مساعدةُ الصُّندوق، وكان على كلٍّ دولة على حدة؛ تخفيض قيمة وحداتها النَّقديَّة بالاتِّفاق مع الصُّندوق، أي؛ خفض العملة وتعادل الذَّهب من أموالها بشكلٍ قانونيٍّ.

ولكن بعد ذلك؛ جاءت «السَّبعينات الموحلة»، عندما كان البحث جارٍ عن نموذج جديد للعلاقات النَّقديَّة في العالم، حيث نُوقِشت خياراتٌ مختلفة للنِّظام الماليِّ العالميِّ، بعضها كان ينصُّ على الحفاظ على دور صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ وحتَّى على تعزيزه، بينما لم يستطع الصُّندوق العثورَ على مكانٍ له في الخيارات الأُخرى.

أصرَّت فرنسا، على سبيل المثال، الحفاظَ على معيار الذَّهب، وذلك ردَّاً على اعتراضاتٍ من ممثِّلي وزارة الخزانة الأمريكيَّة الَّتي تتمحور حول أنَّ الذَّهب لا يكفي للحفاظ على قابليَّة تحويل الدُّولار إلى معدن، وعند ذلك؛ اقترح الاقتصاديُّون الفرنسيُّون رفعَ السِّعر الرَّسميِّ للذَّهب، وعلى سبيل المثال؛ تمَّ رفعُ سعر أونصة تروي من ٣٥ دولاراً إلى ٧٠ دولاراً، وهكذا؛ فقد سمح هذا الخيار بالحفاظ على بنية النِّظام النَّقديِّ لما بعد الحرب، وبقي دور الصُّندوق ومكانه كما هو، كما كان هناك خيار آخر؛ والَّذي تضمَّن استبدالَ الدُّولار الأمريكيِّ بأموالٍ تتجاوز الحدود الوطنيَّة، ليس ببعض المال التجريدي، ولكن بالفعل «بمشيئة الله».

وفي بداية عام ١٩٧٠؛ كان الحديث حولَ حقوق السَّحب الخاصَّة، أو «ورقة الذَّهب»؛ حيث اتَّخذ مجلس إدارة صندوق النَّقد الدُّولي قراراً بإصدار هذه الأموال غير النَّقديَّة خارج

الحدود الوطنيَّة لإقراض الدُّول الأعضاء في الصُّندوق في عام ١٩٧٩، إلَّا أنَّ حجم انبعاثات حقوق السَّحب الخاصَّة كان صغيراً جدَّاً، وقد بلغ حجم أوَّل شريحتين من حقوق السَّحب الخاصَّة في عام ١٩٧٠ ما قيمته ٢١,٤ مليار وحدة (في الوقت نفسه؛ تمَّ تحديد سعرٍ ثابت قدره: ١ من حقوق السَّحب الخاصَّة = ١,٣٤ دولار أمريكيٍّ)، وتمَّ توزيع الأموال فوق الوطنيَّة المصدرة على الدول الأعضاء في الصندوق بما يتناسب مع حصص رأس المال.

بالطَّبع؛ كان ذلك قطرةً في المحيط، لكنْ؛ إذا أردنا تنظيمَ انبعاث واسع النِّطاق لحقوق السَّحب الخاصَّة؛ فعندئذٍ بالطَّبع؛ يمكن التغلُّب بسرعة على أزمة السُّيولة الدُّوليَّة الَّتي نشأت في الستينات.

كان من الواضح ازديادُ دور صندوق النَّقد الدُّوليِّ في النِّظام الماليِّ العالميِّ بشكل كبير في هذه الحالة، وفي الواقع؛ كان ليتحوَّل إلى بنك مركزيٍّ عالميٍّ، ومع ذلك فقد تمَّ حظر هذا الخيار في مؤتمر العملة الجامايكيِّ؛ حيث تمَّ اتِّخاذ قراراتٍ حاسمة حول مستقبل النِّظام الماليِّ العالميِّ.

في المؤتمر المذكور؛ تمَّ اعتماد تعديلاتٍ على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليِّ، والتي ألغت أسعار الصَّرف الثَّابتة، وإذا كان الأمر كذلك؛ فقد نشأ سؤال كبير حول جدوى استمرارِ وجود الصُّندوق.

عقدٌ صعبٌ للصُّندوق

كما تعلمون؛ فقد اتُّخذ قرارُ إلغاءِ أسعار الصَّرف الثَّابتة في مؤتمر جامايكا عام ١٩٧٦، وقد مرَّ عامان آخران، حتَّى تمَّ التَّصديق على التَّعديلات الَّتي أُدخلت على ميثاق الصُّندوق، ودخل النِّظام الجمايكيُّ حيِّز الوجود الرَّسميّ.

كانت المفارقة في أنَّ ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليّ أصبح الوثيقة الَّتي تُحدِّد معالمَ نظام العملة الجديد، ولكن لم يتمَّ تحديد وظائفِ الصُّندوق في الإصدار الجديد من الميثاق بشكل واضح، في الواقع؛ تحوَّل الصُّندوق إلى «العجلة الخامسة في العربة»؛ إذا كنَّا نعني بِ «العربة»؛ النِّظام الجمايكيّ.

كان من الممكن لصندوقِ النَّقد الدُّوليّ منذ عام ١٩٧٨ أن يختفي، ولم يكن أيُّ شخص ليشعر باختفاء هذه المنظَّمة الماليَّة الدُّوليَّة، لكنَّ العمَّ «سام»، الَّذي كان له حصَّة مسيطرة في هذه المنظَّمة؛لم يرغب بفقدان مثل هذه الأداة المريحة للتَّأثير على العالم، وهكذا ومن أجل تبريرِ وجودِه والبقاء على قيد الحياة في الأوقات الصَّعبة؛ تناول الصُّندوق مسائلَ صغيرة و «حِيَل» بطريقةٍ ما، ونلاحظ إحدى هذه «الحيل»: بيع الذَّهب، الَّذي كان جزءاً من رأس مال الصُّندوق.

كما تعلمون؛ أعلن المؤتمر الجامايكيُّ رسميَّاً عن «شَيطنة» الذَّهب، أي إنَّه تمَّ تحويل الذَّهب من المعدن «النَّقدي» إلى سلعة تبادل عاديَّة.

لقد كانت صرخةُ للبنوك المركزيَّة في مختلف البلدان والمؤسَّسات الماليَّة المختلفة: «تخلَّصْ من الذَّهب!» والَّذي بسببه أُنشئ صندوق النَّقد الدُّوليّ.

في الواقع؛بلغ احتياطيُّ كميَّة الذَّهب في الصُّندوق ٣,٨ ألف طنٍّ في بداية السَّبعينات، وقد تقرَّر في المؤتمر الجامايكيِّ، أن يتخلَّص الصُّندوق من ثلثِ ذهبِه في أسرع وقت ممكن، وكان من المفترض أن يُعاد نصف الثُّلث إلى الدُّول الأعضاء، ويُباعَ النِّصف الآخر في المزادات، وهكذا؛ فقد أقام صندوقُ النَّقد الدُّوليّ أوَّل مزادٍ للذَّهب في عام ١٩٧٦ نفسه في جامايكا (بالمناسبة؛ قبل عامين من التَّصديق على التَّعديلات الَّتي أُدخلت على ميثاق

صندوقِ النَّقد الدُّوليّ ودخلت حيز التَّنفيذ) و تمَّ بيع ٧٨٠ ألف أوقيَّة من الذَّهب (٢٤,٣ طنّ) بسعر قدره ١٢٦ دولاراً «في المتوسّط» للأونصة، حيث أظهر الثَّلاثة الكبار من البنوك السُّويسريَّة، وأعضاء سوق لندن بقيادة «روتشيلدز»، وعمالقة البنوك الألمانيَّة (دويتشه بنك وبنك دريسدنر)، والشَّركات الأمريكيَّة القويَّة، وفي المقام الأوَّل «إنجلهارد» وآخرون؛ الاهتمامَ الأكبرَ بمزادات الصُّندوق الذهبيَّة.

عقد صندوق النَّقد الدُّوليّ ٤٥ مزاداً ذهبيَّاً حتَّى أيار ١٩٨٠، حيث تمَّ بيعُ ٧٧٨ طنٍّ من الذَّهب، وقد كانت تقلُّبات الأسعار ملحوظة؛ الأدنى: ١٠٩ دولار للأوقيَّة (أيلول ١٩٧٦)، والأعلى: ٧١٢ دولار (شباط ١٩٨٠)، وقد بلغ إجماليُّ الإيرادات ٥٧ مليار دولار.

في هذه الحالة؛ لعب الصُّندوق؛ أولاً وقبل كلِّ شيء لصالح العمِّ «سام»، حيث كان عليه أوَّلاً أن يوضِّح للعالم أجمع أنَّ الذَّهب لم يعد مالاً، ثانياً؛ كان عليه خفضُ أسعار المعادن في السُّوق العالميَّة، والحيلة هنا بسيطة للغاية؛ فبرغمِ التَّسيير الرسميّ للذَّهب؛ إلَّا أنَّه يظلُّ في الواقع منافساً للدُّولار، وهكذا؛ صدرت تعليماتٌ إلى الصُّندوق بالمشاركة الفعَّالة في الكفاح ضدَّ منافس العملة الَّتي جاءت من «مطبعة» الاحتياطيّ الفيدراليّ.

بعد بدء نفاذ التَّعديلات على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليّ؛ واصل الصُّندوق إصدارَ قروض للبلدان الأعضاء، لكنَّ أهداف المساعدة أصبحت غير واضحة، حيث بدأ الصُّندوق باستخدام الخطاب البائس قائلاً إنَّ قروضه تهدف إلى «تعزيز التَّنمية الاقتصاديَّة»، و «حلِّ مشكلات الدُّيون»، و «تحفيز التِّجارة الدُّوليَّة والاستثمار»، إلخ.

في العقود الثَّلاثة الأولى من وجود الصُّندوق؛ لم تكن أنشطته مُسيَّسةً على هذا النَّحو، كما هو الحال في النِّصف الثَّاني من حياته، فبعد انهيار نظام «بريتون وودز»؛ بدأ الصُّندوق بالتَّدخُّل بشكل أكثرَ نشاطاً ووقاحةً في الشُّؤون الدَّاخليَّة للدُّول؛ وخاصةً في الدُّول المتخلِّفة اقتصاديَّاً، حيث بدأ بتقديم القروض في مقابل ما يُسمَّى «بالإصلاحات»،وأصبح الصُّندوق بصراحة «كاسحة جليد» تمهِّد الطَّريق لِـ«السُّفن» الَّتي تليها، والَّتي تتباهى بأسماء أكبر الشَّركات والبنوك متعدِّدة الجنسيَّات على جانبيها، وفي النِّصف الثَّاني من الثّمانينات؛ حدَّدَ الصُّندوق أخيراً «مكانته البيئيَّة» في النِّظام الماليِّ العالميّ.

صندوق النَّقد الدُّوليِّ كشُرطيٍّ للدُّيون

في الواقع؛ كانت الأزمة الماليَّة الدُّوليَّة مفيدة للغاية (للمسؤولين والمساهمين الأساسيِّين في صندوق النَّقد الدُّوليِّ) في أوائل الثَّمانينات، وقد تحوَّل مركز هذه الأزمة إلى بلدان أمريكا اللَّاتينيَّة، الَّتي تلقَّت منذ عدَّة سنوات قروضاً غير مكلفة إلى حدٍّ ما من البنوك الغربيَّة الَّتي انتعشت «**سُمينت**» على البترودولار، حيث كانت المكسيك في عام ١٩٨٢ في البداية، ومن ثمَّ وقع عددٌ من الدُّول في فخِّ الدُّيون، وكانت غير قادرة على سدادها، كما تخلَّفت عن السَّداد، وهنا؛ تذكَّر المصرفيُّون العالميُّون الصُّندوق الَّذي يمكن أن يشارك في «استعادة النِّظام» في البلدان المدينة.

في هذا الصَّدد؛ كتب «ويليام إنجدل»؛ العالِم الغربيُّ المناهض للعولمة:«بمجرَّد قيام المصرفيِّين وحلفائهم في الإدارة الأمريكيَّة «مثل وزير الخزانة» بترهيب الرَّئيس «ريغان» بعواقب الموقف؛ يقوم البيت الأبيض بدعوة «بول ووكر» (في ذلك الوقت رئيس مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ) والبنوك وصندوق النَّقد الدُّوليِّ بتنفيذ برنامج صارم للقروض عن طريق الالتزام بمتابعة سياسة اقتصاديَّة معيَّنة لكلِّ بلد من البلدان المدينة».

كانت فكرةُ وضعِ صندوق النَّقد الدُّوليِّ لشروطه الصَّارمة على القروض؛ في صُلب عمليَّة التَّفاوض لسداد الدُّيون، وكانت فكرة أمريكيَّة في جوهرها، كما كانت نسخةً طبق الأصل تقريباً لما فعله محافظو بنوك نيويورك بألمانيا وببقيَّة أوروبَّا بعد عام ١٩١٩ وفقاً لخطَّة «تشارلز دوز» المشؤومة، وحاولوا القيام بذلك مرَّة أُخرى لاحقاً، وذلك وفقاً لخطَّة «يونغ».

كانت شروطُ إصدار صندوق النَّقد الدُّوليِّ لقرض، وموافقة الدَّولة على توقيع اتفاقيَّة مع صندوق النَّقد الدُّوليِّ؛جزءاً من برنامج وضعه الممثِّل الرَّسميُّ للولايات المتَّحدة في صندوق النَّقد الدُّوليِّ «إيروين فريدمان»، والَّذي تمَّت مكافأته لاحقاً، حيث عُيِّن في منصب رفيع في «سيتي كورب».

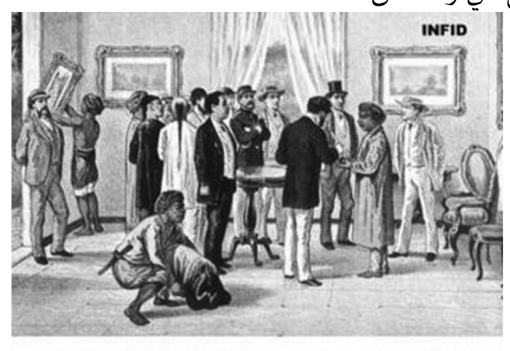
تمَّ إنشاء صندوق النَّقد الدُّوليِّ، كما ذكرنا سابقاً، في عام ١٩٤٤ في «بريتون وودز» لتحقيق الاستقرار في العلاقات التِّجاريَّة والنَّقديَّة بين البلدان الصناعيَّة، لكنَّه الآن؛ أتقنَ مهمَّةً جديدة تماماً؛ ليصبح شرطيَّاً للدُّيون في خدمة «بنوك نيويورك».

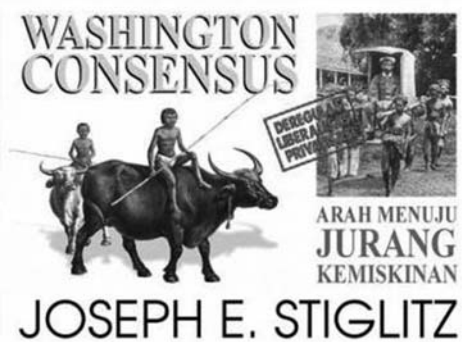
توافُقُ واشنطن؛ تفويض المؤسَّسة

كثيراً ما نسمع هذه العبارة: «توافُقُ واشنطن»، حيث تُعرِّفه بعض كتب الاقتصاد التَّعْلِيمِيّة كنوعٍ من سياسات الاقتصاد الكُلِّي، الَّتي أوصت بها إدارة صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ في نهاية القرن العشرين لاستخدامها في البلدان الَّتي تعاني من أزمة ماليَّة واقتصاديَّة.

في الواقع؛ يرتبطُ «توافق واشنطن» ارتباطاً وثيقاً بالصُّندوق، وهو شيء يشبه «العقيدة»، ويعكس جوهرَ اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة، ووفقاً لكتب الاقتصاد؛ فقد صاغ الاقتصاديُّ الأمريكيُّ «جون ويليامسون» توافقَ واشنطن عام ١٩٨٩، كمجموعةٍ من قواعد السِّياسة الاقتصاديَّة لأمريكا اللَّاتينيَّة، وأعتقد أنَّ استخدام اسم «وليامسون» كان فقط لحرف الانتباه، لأنَّه في الواقع، كان قد تمَّ تشكيل القواعد في أحشاء صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ.

بالمناسبة؛ إنَّ تسمية «توافق واشنطن» لم يكن بالصُّدفة: فمقرُّ كلٍّ من صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ يقع في واشنطن.





ومن الجدير ذكره؛ أنَّ توافق واشنطن قد تضمَّن توصيات متعدِّدة؛ منها:

١. الانضباط الأقصى للميزانيَّة (وهو ما يعني في الواقع انخفاضاً حادَّاً أو حتَّى الإيقاف التَّامَّ لتمويل الدَّولة للبرامج الاجتماعيَّة).
٢. تخفيض الضَّرائب.
٣. إلغاء القيود المفروضة على تدفُّقات رأس المال عبر الحدود وعلى معاملات الصَّرف الأجنبيِّ.
٤. إدخالُ سعرِ صرفٍ حرٍّ.
٥. تحرير التِّجارة الخارجيَّة (أولاً: التَّخفيض الأقصى للرُّسوم الجمركيَّة).
٦. إلغاء تنظيم الدَّولة للاقتصاد؛ ذلك لأنَّ «التَّحرير» وفقاً لوصفات «توافق واشنطن» كان ضروريَّاً أولاً وقبل كلِّ شيء للمساهمين الأساسيِّين في مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، لأنَّه خلق طلباً على منتجات «المطبعة» الفيدراليَّة، حيث كان لمالكي الاحتياطيِّ الفيدراليِّ مقارنةً بغيرهم من المقرضين والرأسماليِّين ميزتان رئيستان:

أ. الاعتماد على الدُّولار الأمريكيِّ كعملة عالميَّة.

ب. الاعتماد على القوَّة العسكريَّة للولايات المتَّحدة، والَّتي لا يمكن مقارنتها بالقوَّة العسكريَّة للدُّول الأُخرى.

بكلِّ الأحوال؛ فقد تجلَّى «التَّحرير» خلالَ العقدين التاليين في الجوانب الرَّئيسَة التَّالية:

أولاً: تحرير الأسواقِ الدُّوليَّة للسِّلع والخدمات من خلال إزالة «الفرامل» من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وإزالة الحواجز التَّعريفيَّة وغير التَّعريفيَّة أمام الحركة الدُّوليَّة للسِّلع والخدمات «تحرير التِّجارة الدُّوليَّة».

ثانياً: تحرير الحركة الدُّوليَّة لرأس المال من خلال إزالة قيودِ ومحظورات العملة الوطنيَّة وغيرها على استيراد وتصدير رأس المال (وكذلك على مداخل الاستثمار)؛ وتنطوي أيضاً على إدخال أنواعٍ جديدة من الكائنات في مجال عمليَّات الاستثمار، وعلى المشاركة في مجال العمليَّات الاستثماريَّة في المجتمع.

ثالثًا: تحديث الأسواق الماليَّة «التَّقليديَّة» بطريقة تزيد من إمكاناتِ تنفيذ أنواع مختلفة من المضاربة عليها، ومن أحد هذه التَّحوُّلات الرَّئيسَة؛ هو التَّغيير في طرق تقييم وتسعير الشركات الَّتي يتمُّ تداول أوراقِها الماليَّة في أسواق الأوراق الماليَّة.

رابعاً: إنشاء «أصولٍ» ماليَّة جديدة و «أدوات»، ممَّا أدَّى إلى ظهور «أرضيَّة» أُخرى في النِّظام الماليِّ العالميِّ (الهرميّ).

خامساً: إنشاءُ فئةٍ جديدةٍ من البضائع تُسمَّى «الأصول غير الملموسة» (خلق سِلع من الهواء) والَّتي بدأت في خلق السِّلع من الهواء وليس فقط المال.

سادساً: التَّرويج الفعليُّ للمعاملات غير القانونيَّة في أسواق السِّلع والأسواق الماليَّة «اقتصاد الظلِّ»، حيث إنَّ مفهوم «التَّحرير»، هو جوهر «توافق واشنطن»، وقريب جدَّاً من مفهوم آخر هو «العولمة»؛ وقد استُخدمَ مصطلح «العولمة» بشكل نشط منذ أواخر الثَّمانينات، ويمكن تفسيره على أنَّه تنفيذ «التَّحرير» على نطاقٍ عالميٍّ.

في أكثر من مرَّة؛ قال «زبيغنيو بريجنسكي»، وهو أحدُ إيديولوجيي العولمة:

بصراحة؛ إنَّ العولمة هي السِّياسة الواعية للولايات المتَّحدة لتعزيز المصالح الأمريكيَّة في العالم، كلُّ شيء صحيح، مع توضيحاتٍ طفيفةٍ فقط.

أوَّلاً بالطَّبع؛ الولايات المتَّحدة هي «محرِّك» العولمة، وذلك اعتماداً على إمكانات الدُّولار والقوَّة العسكريَّة، لكنَّها بالتَّحديد هي «المحرِّك»، بينما يتمُّ وضع سياسة العولمة ذاتها من قبل المقرضين العالميِّين.

ثانياً، لا تُنفَّذ هذه السِّياسة من أجل مصلحة الولايات المتَّحدة (بل والأكثر من ذلك؛ ليس من أجل الشَّعب الأمريكيِّ أيضاً)، ولكن في مصلحة جميع المقرضين من العالم.

والولايات المتَّحدة هي مُجرَّد «قاعدة»، يوجد على أراضيها «مطبعة» وقوات مسلَّحة يسيطر عليها مقرضون (أسماك القرش)!.

بصرف النَّظر عن ذلك؛ كان صندوق النَّقد الدُّوليِّ أحد «القاطرات» الرَّئيسَة لعمليَّات العولمة الماليَّة في العقود الأخيرة.

الأنشطة المدمِّرة للصُّندوق

إنَّ الأنشطة التَّدميريَّة للمؤسَّسة (صندوق النَّقد الدُّوليِّ) معروفة بدون شكٍّ، وقد تمَّت كتابة العشرات من الكتب والمقالات حول آثار أنشطةِ الإقراض والاستشارات الخاصَّة لصندوق النَّقد الدُّوليِّ في بلدان مختلفة.

وقد كتب «ويليام إنجدل»، الَّذي ذكرناه سابقاً، أنَّه في أيِّ بلد يظهر فيه الصُّندوق؛ يتَّخذ الخطوتين التَّاليتين على الأغلب:

تتمثَّل الخطوة الأولى في «الإصلاح الهيكليِّ» للاقتصاد وفقاً لمبادئ توافق واشنطن (خصخصة مُلكيَّة الدَّولة، تحرير الاقتصاد، تقليص البرامج الاجتماعيَّة، إلخ).

والخطوة الثَّانية؛ تتمثَّل في «إعادة هيكلة الدُّيون»، وهو نوع من التَّلاعب الَّذي ينصُّ على تعديل اتفاقيَّات وعقود القروض الموقَّعة سابقاً، وهكذا؛ لا تحصل الدَّولة على «بنس» واحد إضافيٍّ من المال، بينما تزداد ديونها، وأحياناً بشكل كبير.

دعونا نعطي الكلمة لِـ«ويليام إنجدل» نفسه، الَّذي حلَّل بالتَّفصيل أنشطةَ الصُّندوق في أمريكا اللَّاتينيَّة على الشكل التَّالي:

«كان برنامج الإصلاح الهيكليُّ لصندوق النَّقد الدُّوليِّ مجرَّد «الخطوة الأولى» لجعلِ «المرشَّح» يستوفي معايير «المرحلة الثَّانية»، أي؛ الاتِّفاق مع البنوك الدَّائنة على «إعادة هيكلة» الجدول الزَّمنيِّ لسداد الدُّيون الخارجيَّة أو الجزء الأساس منها.

وفي المرحلة الثَّانية؛ تحصل البنوك بموجب الاتفاقيَّة على حقوقٍ مستقبليَّةٍ هائلة للبلدان المدِينة، حيث تتمُّ إضافة الفائدة المتأخِّرة إلى إجماليِّ مبلغ القرض «رسملة الفائدة»؛ كما أطلق عليها المصرفيُّون.

وهكذا؛ فقد كانت النَّتيجة النِّهائيَّة لإعادة هيكلة الدُّيون الَّتي لا حصر لها منذ عام ١٩٨٢؛ زيادةً لا تُصدَّق في الدُّيون لصالح البنوك الدَّائنة، وبرغم أنَّ هذه البنوك لم تمنح بلدانَ أمريكا اللَّاتينيَّة «بنساً» واحداً جديداً من المال، ووفقاً لــ«سويس ري»؛ إحدى شركات التَّأمين السُّويسريَّة الرَّائدة؛ فقد ارتفع إجماليُّ القروض الأجنبيَّة لجميع البلدان النَّامية، بما في ذلك

القروض طويلة الأجل والقصيرة الأجل بشكلٍ مُطَّرد من ٨٣٩ مليار دولار في عام ١٩٨٢، إلى حوالي ١٣٠٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٧، ويُعزى كلُّ هذا النُّمو تقريباً إلى العبء الإضافيِّ المتمثِّل في «إعادة تمويل» الدُّيون القديمة غير المسدَّدة، والَّتي كان من المستحيل سدادُها،والَّتي تمَّت إضافتها إلى العبء الاقتصاديِّ، إذلم تكن تلك قروضاً جديدةً على الإطلاق.

وبموجب اللَّوائح المماثلة لصندوق النَّقد الدُّوليِّ؛ اضطُرَّت المكسيك إلى خفض الدَّعم عن الأدوية الأساسيَّة والغذاء والوقود والاحتياجات الأخرى لسكَّانها، وبسبب النَّقص في الأدوية الأساسيَّة المستوردة؛ ازداد معدَّل الوفيَّات، بما في ذلك وفيَّات الأطفال، ثمَّ تَلَى ذلك سلسلةٌ من عمليَّات تخفيض قيمة الـ«بيزو» المكسيكيِّ حسب أملاءات صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ من أجل «تحفيز الصَّادرات».

في بداية عام ١٩٨٢؛ تمَّ تخفيض قيمة العملة الأوَّل بنسبة ٣٠ ٪، بحيث أصبح كلُّ ١ دولار يعادل ١٢ بيزو، ولكن مع حلولِ عام ١٩٨٦؛كانت هناك حاجة إلى ٨٦٢ بيزو لشراء دولار واحد، وبحلول عام ١٩٨٩؛ ارتفع المبلغ إلى ٢٣٠٠ بيزو مقابلَ دولارٍ واحد.

في الوقت نفسه، نما الدَّين الخارجيُّ المكسيكيُّ من حوالي ٨٢ مليار دولار؛ إلى ما يقرب ١٠٠ مليار دولار، وذلك بحلول نهاية عام ١٩٨٥، وبناءً على طلب من بنوك نيويورك وحلفائها في واشنطن؛ استحوذت حكومة المكسيك على جميع ديون شركات القطاع الخاصِّ تقريباً.

بالنِّهاية؛ اتَّبعت المكسيك بثقةٍ خُطى ألمانيا في أوائل العشرينات، وقد أصبح صندوق النَّقد الدُّوليِّ هو «الشُّرطيُّ» الماليُّ العالميُّ، الَّذي يوفِّر سداد الدُّيون الفاشلة من خلال تطبيق أكثر التَّدابير قسوةً في التَّاريخ.

ومن الجدير ذكره؛ أنَّ الكتلة الحاسمة من الأصوات في صندوق النَّقد الدُّوليِّ تخضع لسيطرة صارمة من قبل المحور الأمريكيِّ البريطانيِّ، وبالتَّالي؛ أصبح صندوق النَّقد الدُّوليِّ المحرِّكَ العالميَّ للدِّكتاتوريَّة النَّقديَّة والاقتصاديَّة الأنجلوأمريكيَّة الحقيقيَّة، وهي دكتاتوريَّة تديرها مؤسَّسة فوق وطنيَّة تتمتَّع بالحصانة ضدَّ أيِّ نوع من السَّيطرة الدِّيمقراطيَّة والسِّياسيَّة.

في الواقع؛ لقد تكرَّرت نفس العمليَّة في الأرجنتين والبرازيل وبيرو وفنزويلا ومعظم دول إفريقيا السَّوداء، بما في ذلك زامبيا وزائير ومصر ومعظم دول آسيا.

و نظراً لأنَّ الصَّوت الحاسم في صندوق النَّقد الدُّوليِّ كان يخضع لسيطرة صارمة من قِبَل المحور الأنجلو أمريكي؛ أصبحت هذه المؤسَّسة حارساً عالميَّاً للمصالح النَّقديَّة والاقتصاديَّة الأنجلوأمريكية بطريقة غير مسبوقة.

ممَّا لا يثير الدَّهشة؛ أنَّ البلدان المتضرِّرة كانت ترتجف عندما يتمُّ إبلاغها بالزِّيارة القادمة لمفتِّشي صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

ويمكن تلخيص التَّحوُّلات الَّتي مرَّت بها المؤسَّسة (الصندوق) على مدى عقودٍ من حياتها الصَّعبة على الشَّكل التَّالي:

في إطار نظام «بريتون وودز»؛ بدأت المؤسَّسة كرجل نبيل وجيِّد، بينما بدأ الرَّجل (الصُّندوق) في النِّظام الجامايكيِّ يشبه السَّارق، حيث الكلُّ يحاول الابتعاد عنه.

من جهته؛ يشرح «جون بيركنز» مؤلِّف كتاب «اعترافات قاتل اقتصادي»، الآثار المؤسفة للتَّقارب بين دولةٍ ما والصُّندوق، وكان «بيركنز» قد عمل في وقت واحد في العديد من الشَّركات والمؤسَّسات الَّتي «ساعدت» الصُّندوق في أداء مهامه في مختلف دول العالم.

باختصار؛ كان قادة العديد من البلدان حذرين نوعاً ما من «التَّعاون» مع الصُّندوق، وكانت القروض، إلى جانب ظروفها الاستعماريَّة، تُفرَض في كثير من الأحيان على الدُّول «طواعيَّة»، حيث استخدموا الرَّشاوى والوعود والابتزاز، وإن لم يقتنع القادة بهذه «الحجج»؛ تتدخَّل «الخدمات الخاصَّة» والَّتي قد تستخدم القتل «الاغتيال»، وإذا لم تستطع الخدمات الخاصة التَّعامل مع المهام؛ فسيتم استخدام «الحجج» الخاصَّة لاستخدام القوَّة العسكريَّة.

لقد لعب الصُّندوق دوراً مهمَّاً في خلق طلبٍ على الدُّولار «منتجات الاحتياطيِّ الفيدراليِّ»، وكان العسكريُّون منخرطين في «تأمين» هذه العملة «المعروفة شعبيَّاً».

كريستينا لاغارد: «هل هي عقدة فرويد»
أم «تسريب مخطَّط للمعلومات؟»

في ١٢-١٣ تشرين الأوَّل عام ٢٠١٢؛ عُقِد الاجتماع السَّنوي العاديُّ لصندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ في طوكيو، وعادةً؛تُعتبر مثل هذه الاجتماعات حدثاً روتينيَّاً إلى حدٍّ ما، حيث لا يتمُّ عادةً إصدار بيانات قاسية، وتتميَّز مفردات المتحدِّثين بِ «صواب سياسيّ» خاص، ويتمُّ تشكيل جوٍّ من «التفاؤل الحذر»، لكنَّني أعترف أنَّني عادةً ما أراجع المعلومات حول مثل هذه الأحداث «باهتمام زائد».

في الواقع؛ كان هناك اتِّجاهات جديدة في «قمَّة طوكيو» لصندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ، ولكن كان عليَّ هذه المرَّة أن أعرف مواد اجتماع طوكيو بمزيد من التَّفاصيل، وذلك لسببين: السَّبب الأوَّل؛لأنَّني لم أشعر بِ «التَّفاؤل الزَّائف» من خلال كلمات المتحدِّثين السَّابقين، وثانياً؛ لأنَّه تمَّ تقييم احتمالاتِ الاقتصاد العالميّ للعام المقبل في الاجتماع على أنَّها «قاتمة للغاية»، وفي الوقت نفسه؛ برز عاملان سلبيَّان في خُطب المتحدِّثين:

الأوَّل؛ أزمة الدُّيون في دول الاتِّحاد الأوروبيّ، وهنا؛ لستَ بحاجة إلى أن تكون خبيراً اقتصاديَّاً محترفاً لتفهم أنَّ التَّشديد على «الانضباط الماليّ» في الاتِّحاد الأوروبيّ (من أجل خفض الدَّين العامّ) سيؤدِّي حتماً إلى وقفٍ تامٍّ للنُّموّ الاقتصاديّ وزيادة البطالة وغيرها من العواقب الاجتماعيَّة السَّلبيَّة في منطقة اليورو.

والثَّاني؛ هو احتمالُ تفاقم الوضع الاقتصاديّ في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بسبب إدخال الحكومة لتدابير ماليَّة خاصَّة ابتداءً من عام ٢٠١٣، والَّتي كانت تُسمَّى «الهاوية الماليَّة»، أو بالأصحّ؛ الجرف الماليّ، حيث تشمل هذه التَّدابير الخاصَّة تخفيضاتٍ للميزانيَّة في العديد من البرامج الحكوميَّة (من الدِّفاع إلى الصحَّة)، وفي الوقت نفسه؛ كان من المخطَّط زيادة العبء الضَّريبيّ على الشَّركات والمواطنين (أو بالأحرى؛ إلغاء هذه الإعفاءات الضَّريبيَّة الَّتي تمَّ إدخالها في ظروف الأزمة الماليَّة في عام ٢٠٠٨).

أعتقد أنَّ مثل هذه المعلومات من طوكيو لا يمكن إلَّا أن تنعكس سلباً على «توقُّعات» المشاركين في الأسواق الماليَّة والسِّلع، وكذلك على أصحاب المشاريع الَّذين يتَّخذون القرارات في مجال الاستثمارات.

السَّبب الثَّاني؛ لقد شعرتُ بالقلق الشَّديد إزاء العبارة التَّالية الَّتي قالتها مديرة صندوق النَّقد الدُّوليِّ «كريستين لاغارد»:

«في ظلِّ غياب النُّمو، فإنَّ مستقبل الاقتصاد العالميِّ في خطر، وربَّما تكون المشكلة الأكثر خطورةً هي الإرث الضَّخم للدُّيون العامَّة، الَّتي تبلغ حاليَّاً ١١٠٪ في المتوسِّط (نسبة إلى النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ) في الدُّول المتقدِّمة اقتصاديَّاً، وهو ما يتَّفق تماماً مع مستوى الحرب».

في هذه العبارة؛ جاءت الإشارة إلى «وقت الحرب» مزعجة؛ فالمستمعين، كما كانوا، يستلهمون فكرة أنَّ زمن السَّلام في تاريخ البشريَّة الحديث قد انتهى، أو أنَّه على وشك الانتهاء، وقد يُفسِّر شخصٌ ما هذه العبارة على النَّحو التَّالي:

«قد تبدأ غداً حربٌ كبيرة».

أو ربَّما يقول أحدهم بشكل مختلف: «غداً يجب أن تبدأ حرب كبيرة».

ويمكن أن تكون هناك ظلالٌ أُخرى من التَّفاسير الممكنة، حيث إنَّه بالنِّسبة للمسؤولين على مستوىً عالٍ مثل مدير صندوق النَّقد الدُّوليِّ؛ فإنَّ العبارات الَّتي تتجاوز «السُّلطة المهنيَّة» نادرة للغاية، ولكنَّنا هنا نرى تفاسير مختلفة ممكنة لهذا النَّوع من «العبثية»، ولكن، ماذا وراء كلام «كريستينا لاغارد»؟

الاحتمال الأوَّل: «عقدة فرويد»، فمدراء صندوق النَّقد الدُّوليِّ هم أيضاً أشخاص لديهم أفكارهم ومشاعرهم وضعفهم،وفي بعض الأحيان يمكن أن يعبِّروا قسريَّاً عمَّا يجب الاحتفاظ به «لأنفسهم»، أي لرغبتهم السريَّة، وقد كانت «مدام لاغارد» في جوٍّ متوتِّر للغاية في اجتماع طوكيو، وبالتَّالي؛ يمكن أن تفكِّر في الحرب، ربَّما ليست حرباً كبيرة، ولكن حرب ذات نطاق محلِّي أكبر.

اسمحوا لي أن أذكرِّكم بأنَّ جوَّ اجتماع عام ٢٠١٢ كان مشحوناً بالتَّوتر الَّذي نشأ لبعض الوقت بين اليابان والصِّين، وفي حالة غير مسبوقة؛ قلَّصت الصِّين بشدَّة من وجودها في

اجتماع طوكيو بسبب النِّزاع الإقليميِّ بين الصِّين واليابان حول الجزُر في بحر الصِّين الشَّرقيِّ (لم ترسل معظم البنوك الحكوميَّة الرَّائدة في الصِّين وفوداً إلى الاجتماع)، وذلك بعد أن أعلنت اليابان تأميمها لثلاث من جزر (سينكاكو دياويو) الخمس، ومارست الصِّين ضغطاً اقتصاديَّاً على اليابان،حيث جمَّدت الشَّركات الصِّينيَّة التَّعاون مع الشُّركاء اليابانيِّين،وانخفضت مبيعات السِّلع اليابانيَّة في الصِّين بشكل حادٍّ، ولم تعد السَّيارات اليابانيَّة مطلوبة في الصِّين، وأصبحت نتائج سنوات عديدة من العمل على إنشاء منطقة تجارة حرَّة بمشاركة الصِّين واليابان وكوريا الجنوبيَّة مُهدَّدة، وتُعدُّ مقاطعة البنوك الصِّينيَّة لقمَّة صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ في طوكيو هي المرَّة الأولى الَّتي تحدُث فيها اشتباكات سياسيَّة خطيرة محفوفة بالعواقب العسكريَّة في القمَّة.


كريستينا لاغارد

الاحتمال الثَّاني: حصلت السَّيدة «لاغارد» على تصريح من النُّخبة الماليَّة العالميَّة لإبلاغ جميع «المبادرين» بأنَّ العالم يدخل عصر الحرب العالميَّة، بمعنى آخر؛ نحن نتعامل مع «تسريبٍ مخطَّطٍ للمعلومات».

علاوةً على ذلك؛ بدا لي أنَّ مدير صندوق النَّقد الدُّوليِّ يُفاقم بوعي صورة حالة الاقتصاد العالميِّ، ممَّا يثير السَّلام في الحرب، لذلك قالت «كريستينا لاغارد» إنَّ الدَّين الوطنيَّ للبلدان المتقدِّمة بلغ ١١٠ ٪ من إجماليِّ النَّاتج المحليِّ.

من أين حصلت السيِّدة على هذه الأرقام؟ في نهاية عام ٢٠١١؛ كان هذا المؤشِّر في الولايات المتَّحدة يساوي ١٠٠٪، وفي بلدان الاتِّحاد الأوروبيِّ ٨٧,٢٪.، هذه بيانات مأخوذة من الخلاصة الإحصائيَّة الرسميَّة لصندوق النَّقد الدُّوليِّ.

وفقاً لبعض التَّقديرات؛ فإنَّ الدَّين الحكوميَّ للولايات المتَّحدة والاتِّحاد الأوروبيِّ مع نهاية عام ٢٠١٤ قد يصل إلى ١٠٤٪ و ٩٠٪ على التَّوالي، وهذا كثير بالطَّبع، ولكن لا يزال أقلَّ بشكل ملحوظ من ١١٠٪ الَّتي ظهرت في خطاب «لاغارد»، يبدو أنَّه «فارغ» إحصائيّ، لكنَّ وجود رغبة لشخص ما في «المبالغة» وفي تصعيد التَّوتُّر الدُّوليِّ كان أمراً واضحاً.

يبدو لي أنَّ الاحتمال الثَّاني أكثر ترجيحاً، لذلك فسوف أتناوله بمزيد من التَّفصيل:

إنَّ المصرفيِّين هم المبادرون الأساسيُّون والمستفيدون من الحروب، ويعلم الجميع أنَّ الحروب تعود بالفائدة الكبيرة على رأس المال.

في الواقع؛ يكتب العديد من الاقتصاديِّين والعلماء السِّياسيِّين والصحفيِّين عن ذلك، لكن لسوء الحظِّ؛ غالباً ما يقتربون من تحليل هذه المسألة بشكل ضيِّق، ويُرجِعون كلَّ شيء إلى أرباح الشَّركات الكبيرة الَّتي تبيع الأسلحة والمعدَّات العسكريَّة والذَّخيرة وما إلى ذلك، وإلى مصالح شركات المجمع الصِّناعيِّ العسكريِّ، إلَّا أنَّ ذلك مجرَّد «قمَّة جبل الجليد».

في بعض الأحيان يتذكَّرون **كتاب** «لينين»: «الإمبرياليَّة باعتبارها أعلى مرحلة من الرأسماليَّة»، حيث اعتبر زعيم البروليتاريا العالميَّة أنَّ الأسباب الاقتصاديَّة كانت وراء الحرب العالميَّة الأولى، وتحدَّث عن حقيقة أنَّ الرأسماليِّين شنُّوا الحرب من أجل تقسيم وإعادة توزيع الأسواق العالميَّة، ومصادر الموادِّ الخام. «هذا الدَّافع لشنِّ الحرب له صلة كذلك بوقتنا».

مثالٌ حيٌّ: النَّار المشتعلة لحرب إقليميَّة في الشَّرق الأدنى والشَّرق الأوسط حول احتياطيَّات ضخمة من «الذَّهب الأسود». ومع ذلك؛ هذه ليست الحقيقة الكاملة عن الحروب، حيث يتلقَّى المصرفيُّون دائماً «الأرباح» الرَّئيسَة من الحرب، وكلُّ شيء بسيط للغاية؛ ففي سياق التَّحضير للحروب وبعد اشتعالها؛ يزداد الطَّلب على القروض بشكل حادٍّ، ويصبح المال باهظَ الثَّمن، حيث إنَّ المتحاربين مستعدُّون للذَّهاب إلى أيِّ شروط مع المقرضين، فقط من أجل الحصول على المال لانتزاع النَّصر في الحرب.

في الحروب؛ تُقرض البنوك في كثير من الأحيان حكوماتِ كلا الطَّرفين المتحاربَين، وفي الوقت نفسه؛ تبذل البنوك قصارى جهدها حتَّى يتمَّ الحفاظ على «التَّوازن العسكريِّ» لأطول فترة ممكنة، بحيث يمكن توفير أكبر عدد ممكن من «الخدمات الماليَّة» للحكومات المتحاربة.

لقد كتبت بالتَّفصيل الكافي حول هذا الجانب من الحروب في كتابي «عن الاهتمام: بالقروض، الولاية القضائية، التهوُّر». لسوء الحظ؛ فإنَّ وسائل إعلامنا اليوم لا تشرح بوضوح الوضعَ في القطاع المصرفيِّ للاقتصاد العالميِّ، ويمكن وصف هذا الوضع بعبارة واحدة: الأزمة.

علاوةً على ذلك؛ فالحديث ليس عن خطر حدوث إخفاقات بنكيَّة هائلة؛ فالأزمات المصرفيَّة أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيء ناتجة عن توقُّف البنوك عن جني الأرباح من عمليَّات الائتمان.

نتيجةً للعمل المكثَّف الَّذي تقوم به «المطابع» (في المقام الأوَّل مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ والبنك المركزيِّ الأوروبيِّ)؛ تشكَّلَ «محيط» من المال في العالم، وأصبحت القروض رخيصةً للغاية، وتشهد على ذلك «بشكل واضح» أسعارُ الخصم للبنوك المركزيَّة الرَّائدة في العالم،والَّتي تقترب من الصِّفر.

فأسعار الخصم من البنك المركزي اليابانيِّ تقترب من الصِّفر بالفعل منذ أكثر من عشرة عقود، وهكذا؛ فقد استنفد النِّظام المصرفيُّ والائتمانيُّ الَّذي شيَّده مقرضو الأموال لعدَّة قرون، مواردَه بالكامل بحلول بداية القرن الحادي والعشرين.

تتركَّز ما تُسمَّى بِـ «الأعمال المصرفيَّة الفعَّالة» بأكملها اليوم في مجموعة صغيرة من البنوك العملاقة القريبة من مطبعة مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، إي في البنوك مثل بنك «غولدمان ساكس، وسيتي بنك، وجيه بي مورغان، وباركليز، ودويتشه بنك»، وما إلى ذلك، ويواصلون جنيَ المليارات من الأرباح في كلِّ عام،وذلك ليس في الأساس من خلال الفائدة على القروض، ولكن من دخل عمليَّات الاستثمار، أو ببساطة؛ من حصيلة شراء جميع أنواع الأصول في أنحاء مختلفة من العالم.

في الواقع؛ تحتاج البنوك إلى الأصول من أجل جني الأموال من الاستثمارات، حيث يتمُّ ضمانُ توفير الأصول عن طريق خصخصة ممتلكات الدَّولة الَّتي تنفذ باستمرار في أنحاء مختلفة من العالم، وهنا؛ لا بدَّ من الملاحظة أنَّ أحد الأهداف الرَّئيسَة لما يُسمَّى «العولمة» تتمثَّل بالتَّحديد في إخضاع جميع ثروات البشر الطبيعيَّة والبشريَّة (الأرض التَّحتيَّة والمنشآت

الصَّناعيَّة والنَّقل والبنية التَّحتيَّة الاقتصاديَّة الأُخرى، إلخ) للنُّخبة الماليَّة العالميَّة المسيطرة.

في الوقت الحالي؛ تعاني البنوك الاستثماريَّة القريبة من بنك الاحتياطيِّ الفيدراليِّ من مشاكل، لذلك يتمُّ تحفيز شهيَّة البنوك الاستثماريَّة من خلال تدابير مثل «التيسير الكمِّي»، الَّذي أعلنه مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ والبنك المركزيُّ الأوروبيُّ في أيلول ٢٠١٢ (زيادة في الانبعاثات النَّقديَّة من خلال شراء سندات الدَّين الحكوميِّ).

من ناحية أُخرى؛ لا يمكن أن تكون هذه الشهيَّة مُرضيةً تماماً؛ وذلك بسبب المعارضة الصَّريحة والضِّمنيَّة للعديد من البلدان الَّتي لا ترغب في مواصلة عمليَّة تفكيك القطاع العامِّ للاقتصاد.

وهكذا ومن أجل كتم أزمة الدُّيون الحاليَّة في الاتِّحاد الأوروبيِّ؛ حاولت النُّخبة الماليَّة العالميَّة تدمير البنية التَّحتيَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدَّولة في اليونان وإسبانيا والعديد من البلدان الأُخرى، ولكنَّها واجهت مقاومةً من الشُّعوب في مختلف أنحاء العالم.

في ضوء ما تقدَّم؛ يتَّضح سببُ اهتمام عالم المصرفيِّين بالحرب.

علاوةً على ذلك؛ إنَّها الحرب الكبيرة، حيث يريد المصرفيُّون الَّذين يعملون في سوق الائتمان إحياءَ الطَّلب على الأموال من الأطراف المتحاربة بمساعدة الحرب، كما يريد جزء من المصرفيَّين الَّذين تحوَّلوا من مقرضين إلى «مستثمرين»، من خلال استخدام أساليب القوَّة العسكريَّة؛ الوصولَ إلى الأصول الَّتي لا تزال مملوكة من قِبَل الدُّول القوميَّة.

بالعودة إلى الحقبة السُّوفييتيَّة؛ ذكرت الكتب التَعْلِيمِيّة عن الاقتصاد السِّياسيِّ للرَّأسماليَّة أنَّ الرَّأسماليَّة الحديثة هي رأسماليَّة احتكاريَّة للدَّولة،وهي نتيجة لدمج الدَّولة والاحتكارات.

أعتقد أنَّنا في ظروف القرن الحادي والعشرين؛ نتعامل بالفعل مع رأسماليَّة مختلفة، لكنَّني أُسمِّيها «الرأسماليَّة المصرفيَّة العسكريَّة» (WBC)، حيثُ تَعايشُ القوَّة العسكريَّة للدَّولة مع أكبر البنوك في العالم، واستمرار وجود وبقاء ذلك مرهونٌ بالحرب العالميَّة الدَّائمة.

قمَّة «سانت بطرسبرغ» لمجموعة العشرين:

«عندما لا يوجد اتِّفاق»

كما تعلمون؛ ترأَّست روسيا مجموعة العشرين G20 في عام ٢٠١٣، حيث جرت القمَّة في «سان بطرسبرغ» يومي ٥ و ٦ أيلول في عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٣؛ كان هناك أيضاً «بروفات» لهذا المنتدى؛ «مؤتمرات القمَّة الماليَّة لمجموعة العشرين» في موسكو (في شباط وتموز)، وكانت قضيَّة إعادة هيكلة صندوق النَّقد الدُّوليّ إحدى القضايا الرَّئيسَة لهذه «القمم الماليَّة» ولمنتدى «سان بطرسبرغ».

تُعقد قممُ مجموعة العشرين بصيغتها الحاليَّة كلَّ عام (منذ خريف عام ٢٠٠٨)، كما أنَّ جداول أعمال مؤتمرات قمَّة مجموعة العشرين مناسبة لمستوى التَّمثيل (الرؤساء ورؤساء الوزراء)، وهذه ليست مسألة، إنها مشكلة عالميَّة، ومن بين القضايا الَّتي تمَّت مناقشتها هي إعادة هيكلة بنية النِّظام الماليِّ العالميِّ، وزيادة استقرار النِّظام المصرفيِّ العالميِّ، والتَّغلُّب على أزمة الدُّيون (بشكل أساسيٍّ في أوروبَّا)، وكذلك زيادة كفاءة التَّنظيم الماليِّ، زيادة تحرير الأسواق الماليَّة والتِّجارة الدُّوليَّة،و الطَّاقة العالميّة، إلخ.

فالموضوع في جميع الاجتماعات هو ماليٌّ واقتصاديٌّ حصراً (في عام ٢٠٠٨؛ تقرَّر أن تُكون مجموعة العشرين آليَّة دائمة لمكافحة الأزمات العالميَّة وغيرها من التَّحدِّيات في المجال الماليِّ والاقتصاديِّ).

عُقدت اجتماعاتُ مجموعة العشرين على التَّوالي في المملكة المتَّحدة عام (٢٠٠٩)، كوريا الجنوبيَّة (٢٠١٠)، فرنسا (٢٠١١)، المكسيك (٢٠١٢)، وتمَّت مناقشة نفس المشاكل تقريباً كلَّ عام، إلَّا أنَّه تمَّ تعديل الصَّياغة فقط، ومن الجدير بالذكر أنَّه لم يتمَّ إحراز أيِّ تقدُّم حتَّى الآن.

في القمم عادة؛ يتمُّ الإدلاء ببيانات، وتوقيع «اتفاقيَّات إطاريَّة»، ونشر البيانات، وعقد مؤتمرات صحفيَّة، وإجراء المقابلات، حيث تخلق القمم وهماً بأنَّ قادة مجموعة العشرين يحاولون فعلاً عمل شيء لمنع الانهيار الماليِّ العالميِّ الوشيك.

مراجعةُ حصص صندوق النَّقد الدُّوليّ؛ القضيَّة الأكثر «حيويَّة» في مؤتمرات قمَّة مجموعة العشرين:

إنَّ مراجعة حصص الدُّول الأعضاء في صندوق النَّقد الدُّوليّ كانت القضيَّة «الحيَّة» الوحيدة الملموسة الَّتي نُوقشت في مجموعة العشرين منذ عام ٢٠٠٩، كما نُوقشت في منتدى «سان بطرسبرغ» في سياق مشكلة «إصلاح النِّظام الماليّ والنَّقدي الدُّوليّ»، والسُّؤال هو حقَّاً محدد للغاية، وفي الوقت نفسه؛ فإنَّ القضيَّة مؤلمة، لأنَّها تؤثِّر على مصالح تكتُّل الدُّول الأساسيَّة، وعلى كلِّ دولة على حدة، فالحصَّة في صندوق النَّقد الدُّوليّ هي مقدار مساهمة الدَّولة في إجماليّ رأس مال الصُّندوق، وفي الوقت نفسه؛حصَّتها في إجماليّ عدد الأصوات الَّتي تؤخذ في الاعتبار عندما يتَّخذ الصُّندوق قرارات مختلفة، حيث يُحدَّد حجم الحصَّة وكذلك الحجم المحتمل للقروض الَّتي يمكن لأيِّ بلد الحصول عليه، وبطبيعة الحال؛ تُحدِّد الحصَّة قدرة الدَّولة على التَّأثير حقَّاً في سياسات هذه المنظَّمة الماليَّة الدُّوليَّة.

بكلِّ الأحوال؛ فإنَّ الحصَّة الأكبر في الصُّندوق «حتَّى الآن» والَّتي تبلغ ١٧,٠٨٪ تخصُّ الولايات المتَّحدة، وهذا يتيح لها الفرصة لمنع القرارات الَّتي ترفضها، حيث يتمُّ اتِّخاذ القرارات في الصُّندوق بدعم ٨٥٪ من الأصوات على الأقلِّ.

علاوةً على ذلك؛ وفقاً لقيمة الحصص؛ فإنَّ حصصَ الدُّول على النَّحو التَّالي (٪): اليابان ٦,١٣؛ ألمانيا ٥,٩٩ بريطانيا العُظمى ٤,٩٥، فرنسا ٤,٩٥، المملكة العربيَّة السعوديَّة ٣,٢٢؛ الصِّين ٢,٩٤، وروسيا ٢,٧٤، وحصص الدُّول الخمسة عشر مجتمعةً «الأعضاء في الاتِّحاد الأوروبيّ» قدرها ٣٠,٣ ٪، كما أنَّ حصص جميع بلدان «المليار الذَّهبيّ» (٢٩ دولة أعضاء في منظَّمة التَّعاون الاقتصاديّ والتَّنمية) قدرها ٦٠,٣٥٪، أمَّا البلدان المتبقِّية الَّتي تمثِّل ٨٥ ٪ من إجماليّ عدد الدُّول الأعضاء؛ فلديها حصصٌ قدرها ٣٩,٦٥ ٪، ومن الواضح أنَّ ترتيب الحصص هذا يجعل الصُّندوق أداةً تعمل لصالح «المليار الذَّهبيّ».

من وقت لآخر، ومع مراعاة الوضع الاقتصاديّ والماليّ العالميّ المتغيِّر؛ يستعرض الصُّندوق الحصص، وقد يتعلق الأمر بتنقيح الحصص للمبلغ الإجماليّ ولرأس مال الصُّندوق وأسهم الدُّول (المساهمات في رأس المال)، ويتَّخذ مجلس محافظي الصُّندوق قرارَ مراجعة الحصص بدعم من ٨٥٪ على الأقلِّ من الأصوات، وبالتَّالي؛ فإنَّ هذه القضيَّة الَّتي تمثِّل أحد

أهمّ أنشطة صندوق النَّقد الدُّوليّ؛ تخضع لسيطرة الولايات المتَّحدة، لأنَّ حصَّتها تبلغ ١٧٪، حيث إنَّه وخلال وجود الصُّندوق؛ تم إجراء ١٤ مراجعة، وبمتوسِّط مراجعة واحدة في كلِّ خمس سنوات، وقد تمَّ اتِّخاذ القرار بشأن المراجعة الأخيرة في عام ٢٠١٠، حيث من المهمّ زيادة رأس مال الصُّندوق بنسبة ١٠٠٪ (أي مرتين)، في حين يتمّ تعديل حصص الدُّول وفقاً للصِّيغة التَّقليديَّة.

ماذا يعني ذلك في الممارسة العمليَّة؟

يجب أن يزيد إجماليُّ حجم الحصص من ٢٣٨,٤ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة إلى حوالي ٤٧٦,٨ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة (حقوق السَّحب الخاصَّة: وحدة نقديَّة افتراضيَّة فوق وطنية أصدرها الصُّندوق بمبالغ صغيرة منذ أواخر ستِّينات القرن الماضي)، وعند إعادةِ الحساب؛ يعني ذلك أنَّ رأس مال الصُّندوق سينمو إلى حوالي ٧٢٠ مليار دولار.

في الوقت نفسه؛ سيتمُّ إعادة توزيع أكثر من ٦٪ من الحصص من الدُّول ذات التَّمثيل المفرط لصالح الدُّول الَّتي ليس لديها تمثيل كافٍ، وهذه الأخيرة هي على وجه الحصر «دول» أو حالات محيط الرَّأسماليَّة العالميَّة (PMK)، أي كلُّ مَن هم خارج موطن «المليار الذَّهبيّ»، ومن بينها، ستنمو حصَّة الصِّين بشكل خاصٍّ (من ٢,٩٤٪ إلى ٦,٣٩٪)، والَّتي ينبغي أن تصبح ثالثَ أكبر دولة عضو في صندوق النَّقد الدُّوليّ،كما ستضمُّ قائمة المساهمين العشرة الأوائل؛ البرازيل والهند وروسيا.

كما يجب أن تنمو حصَّة روسيا على وجه الخصوص من ٢,٤٩ إلى ٢,٧١٪، حسنًا، هناك تقدُّم ملحوظ لصالح بلدان «محيط الرَّأسماليَّة العالميَّة» ولا سيما لصالح بلدان مجموعة «بريكس»، أي لصالح «البرازيل وروسيا والهند والصِّين» المدرجة في هذه المجموعة الَّتي يبلغ إجماليُّ حصصها ١٠,٧١٪، بينما ينبغي أن تزيد الحصص الإجماليَّة المنقَّحة إلى ١٤,١٨٪، وهكذا؛ فإنَّ المطلوب ليس مجرَّد مراجعة، ولكن مراجعة لمعادلة المراجعة، ونؤكد مرَّةً أُخرى أنَّ المراجعة الرَّابعة عشرة كانت تستند إلى الصَّيغة التَّقليديَّة لحساب حصص البلدان، ولكنْ ما هي هذه الصِّيغة؟

يتمُّ تحديد حصَّة أيِّ بلد على أساس مؤشِّرات مثل:

١ـ النَّاتج المحليّ الإجماليّ. ٢ـ «انفتاح» الاقتصاد.

٣ـ «التَّقلُّب الاقتصاديّ». ٤ـ الاحتياطيَّات الدُّوليَّة.

علاوةً على ذلك؛ فإنَّ المؤشِّرات «المرجَّحة»، وحساب حصصها هي على التَّوالي: ٥٠ ٪، ٣٠٪، ١٥٪ و٥٪، حيث إنَّ المؤشِّرات الثَّانية والثَّالثة («الانفتاح»، «التَّقلُّب الاقتصاديّ») هي «موحلة» للغاية، لكنَّ «وزنها» ٤٥٪، وقيمها في البلدان المتقدِّمة الَّتي تنتمي إلى «المليار الذَّهبيّ» في أقصى حد، بينما قيمها في الدُّول الأُخرى (المحيطة بالرَّأسماليَّة) في الحد الأدنى.

من جهة أُخرى؛ تتراكم الاحتياطيَّات الدُّوليَّة الرَّئيسَة اليوم خارجَ الدُّول الرأسماليَّة الغربيَّة الأساسيَّة بشكل كبير، حيث تجاوزت هذه الاحتياطات في الصِّين وروسيا والهند مجتمعةً الــ ٤ تريليونات دولار، ومع ذلك؛ فإنَّ هذا المؤشِّر ينعكس بشكل ضعيف على مواقف هذه البلدان في الصُّندوق، وقد أصبح عدم اتِّساق المواءمة الحاليَّة للقوى في الاقتصاد العالميّ مع مبدأ توزيع الحصص الرَّاسخ في الصُّندوق واضحاً للغاية، حيث إنَّ أكثر الدُّول النَّامية ديناميكيَّة هي مجموعة «بريكس» BRICS، الَّتي تضمُّ روسيا.

إنَّ الـ«بريكس» هو البادئ الرئيسُ لمراجعة صيغة حساب الحصص، إلَّا أنَّ بلدان أوروبا واليابان أقلُّ اهتماماً بهذا التَّعديل، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الحاليَّ المؤلم (أزمة الدُّيون) في أوروبا، حيث تسعى الدُّول الأوروبيَّة إلى الحصول على المال في جميع أنحاء العالم، كما في صندوق النَّقد الدُّوليّ، وذلك من أجل سدِّ «الثَّغرات» في ميزانيَّاتها، وبهدف إعادة تمويل الدُّيون العامَّة المتزايدة.

ومع ذلك؛ كان من الصَّعب للغاية بالنِّسبة لها أن تحصل على قروض جديدة من الصُّندوق، رغم أنَّ الصُّندوق قد أصدر خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ قروضاً بمبالغ غير متناسبة إلى الدُّول الأوروبيَّة (منطقة اليورو بشكل أساسيّ)، علما أنَّ الانزعاج يزداد بين العديد من الدُّول غير الأوروبيّة «الأعضاء في الصُّندوق» فيما يتعلَّق بمحاباة الصُّندوق للمنظَّمات الأوروبيَّة.

الهدف الغربيّ: زيادة موارد الصُّندوق دون مراجعة الحصص:

في الآونةِ الأخيرة (وبعد الانتهاء من الموجة الأولى من الأزمة الماليَّة)؛ تمَّ تحديد ابتكارٍ مثيرٍ للاهتمام في السِّياسة الماليَّة للصُّندوق، وهي؛ تشكيل قاعدةِ مواردٍ ليس عن طريق زيادة الحصص، ولكن عن طريق الأموال المقرَضة، حيث تُدعى الدُّول الَّتي لديها أكبر احتياطيَّات

من العملات الأجنبيَّة إلى إبرام اتِّفاقاتِ قروض مع الصُّندوق، وحتَّى في قمَّة مجموعة العشرين في لندن عام ٢٠٠٩؛ تمَّ تشجيع الدُّول على توجيه الموارد إلى دول أُخرى ليس على أساس اتِّفاقات الائتمان المباشرة، ولكن باستخدام المنظَّمات الماليَّة الدوليَّة كوسيط.

بادئ ذي بدء؛ كان هذا التفكير بالطَّبع يعني وسيطاً مثل صندوق النَّقد الدُّوليّ، وهكذا، وفي عام ٢٠٠٩؛ تمَّ توقيع اتفاقيَّة حول تقديم اليابان قرضاً للصُّندوق بقيمة ١٠٠ مليار دولار، وفي نفس العام؛ تمَّ توقيع اتفاقيَّات مماثلة حول الحصول على قروض من الصُّندوق مع كندا (١٠ مليارات دولار)، وبنك النَّرويج (٤,٦ مليار دولار).

علاوةً على ذلك، وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١؛ أبرم الصُّندوق اتِّفاقاتِ قروض ثنائيَّة مع ١٦ دولة عضو في الاتِّحاد الأوروبيّ (أو بنوكها المركزيَّة)، حيث تمَّ تقديم كلِّ هذه القروض في إطار الالتزام الَّذي تعهَّد به الاتِّحاد الأوروبيُّ في آذار ٢٠٠٩ بتقديم ٧٥ مليار يورو (في ذلك الوقت حوالي ١٠٠ مليار دولار)؛ لدعم تسهيلات قروض الصُّندوق.

في كانون الأوَّل عام ٢٠١١؛ وافقت دول الاتِّحاد الأوروبيِّ على تزويد الصُّندوق بموارد ماليَّة إضافيَّة على شكل قروض ثنائيَّة بمبلغ إجماليٍّ يصل إلى ٢٠٠ مليار يورو (للتَّعويض عن القروض الَّتي تحصل عليها دول منطقة اليورو من الصُّندوق)، ومن جهتها؛ تلمِّح إدارة الصُّندوق بشكل دوريٍّ إلى الدُّول الأُخرى بأنَّها تساعد أيضاً بنشاط أكبر في صياغة قاعدة موارد الصُّندوق على أساس اتفاقيَّات القروض الثنائيَّة، حيث يتمُّ تقديم مثل هذه التَّلميحات (وحتَّى العروض المفتوحة) على وجه الخصوص إلى الصِّين وروسيا ودول الـ«بريكس» الأُخرى، وحتى الآن؛ لم تنتهِ هذه التَّلميحات والاقتراحات بعد، حيث تدرك دول الـ«بريكس» أنَّ الغرب يرغب في الحفاظ على نظام الإدارة السَّابق للصُّندوق، والسَّيطرة الكاملة على الصُّندوق بمساعدة نظام الحصص الحاليِّ، ولكنْ في الوقت نفسه؛ يسعى الصُّندوق في الحصول أيضاً على الموارد الإضافيَّة اللَّازمة، ومن جهتها؛ تبدي دول «بريكس» استعادها لتزويدِ بمواردها، بشرطِ زيادةِ حصصها وقبولها في إدارة الصُّندوق.

موقفُ الولايات المتَّحدة:

للولايات المتَّحدة موقف خاصٌّ في مراجعة الحصص.

بكلِّ الأحوال؛ ينبغي تخفيض حصَّة الولايات المتَّحدة في المراجعة من ١٧,١ إلى ١٦,٤٪، وذلك تخفيض مهمٌّ وحسَّاس، لكنَّه ليس قاتلاً، فما زالت واشنطن تحتفظ بـ«حزمة الحظر».

بكلمات أخرى؛ يبدو أنَّها تدعم مراجعةَ الحصص، لكنْ فقط بالكلمات.

لقد مرَّ وقت طويل منذ الموافقة على المراجعة الرَّابعة عشرة لحصص الصُّندوق على جميع المستويات (وافق مجلس الإدارة على القرار في كانون الأوَّل عام ٢٠١٠) وتحتاج الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة الطَّويلة، وفقاً لقواعد الصُّندوق، إلى قيام كلِّ دولة بالتَّصديق على قرارات المراجعة المتَّخذة.

بالمناسبة؛ نفَّذت روسيا مثل هذا التَّصديق في تمُّوز من العام الماضي، وهي على استعدادٍ لتقديم مساهمة إضافيَّة بحوالي ١٠ مليارات يورو من احتياطيَّات النَّقد الأجنبيِّ للصُّندوق، لكنَّ الولايات المتَّحدة ليست في عجلةٍ من أمرها للقيام بذلك، وهي مع إعطاء الوعود فقط، وهناك شكوك جَدِّيَّة في أن يتمَّ حلُّ مسألة تصديق واشنطن «حلَّاً إيجابيَّاً»، وذلك أوَّلاً؛ لأنَّ الكثيرين في أمريكا لا يرغبون في زيادة رأس مال الصُّندوق، حيث يبلغ «سعر الإصدار» حوالي ٦٠ مليار دولار، وحجَّتهم كما يقولون؛ أنَّ الدَّولة تحتاج إلى تحقيقِ توفيرٍ صعب في الميزانيَّة، لكن، على الأرجح، هذه ليست حُجَّة، ولكنَّها مجرَّد ذريعةٍ مناسبةٍ لرفض التَّصديق.

ثانياً؛ لأنَّ الولايات المتَّحدة قد اقتربت من «الخطِّ الأحمر»، حيث ستخِّسر «حزمة الحظر»، لأنَّ حصَّة الولايات المتَّحدة في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ العالميِّ هي في انخفاض مستمر؛ فقد بلغت حصَّة الولايات المتَّحدة في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ العالميِّ في عام ٢٠١١ ما نسبته ٢١,٦٪ وفقاً لتقديرات البنك الدُّوليِّ، وإذا قمنا باستقراء الاتِّجاهات في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ الأمريكيِّ للعقد القادم؛ يتَّضح أنَّه في عام ٢٠٢١؛ستنخفض حصَّة الولايات المتَّحدة في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ العالميِّ إلى ١٤,٦٪ (تقديرات لنفس البنك)، وتلك الحصَّة لن تكون كافية لقيام واشنطن بحمل «حزمة الحظر» الخاصَّة بالصُّندوق، وحتَّى لو تمكَّنت من تعظيم استغلالِ مثل هذه المؤشِّرات «الموحلة»، مثل «شفافيَّة الاقتصاد» و «التَّقلُّب الاقتصاديّ». بالمناسبة؛ من بين منتقدي هيمنةِ الولايات المتَّحدة على الصُّندوق؛ هناك فئة من الاقتصاديِّين الَّذين يلفتون الانتباه إلى حقيقة أنَّ إحصاءات النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ الأمريكيِّ هي أيضاً «موحلة».

بكلِّ الأحوال؛ لم تقمْ أيُّ دولة في العالم بالكثير من الحِيَل للمبالغة في إحصاءاتِ ناتجها المحليِّ الإجماليِّ مثل الولايات المتَّحدة، حيث إنَّه في هيكل النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ

للولايات المتَّحدة؛ نجد ٢٠ ٪ فقط يعتمد على السِّلع والخدمات من القطاع الحقيقيّ للاقتصاد، والباقي هو «رغوة»، ممَّا يعكس تطوُّر تضخُّم القطاع الماليّ، وإرباح المضاربة، بما في ذلك تلك الَّتي تتلقَّاها الولايات المتَّحدة من خارج حدودها، وهذه الكيمياء على وجه التَّحديد؛هي وظيفة وزارة التِّجارة الأمريكيَّة، وبدون هذه «الكيمياء»؛ لن يكون للولايات المتَّحدة «حصَّة حظرٍ أو ممانعةٍ» في الصُّندوق.

سفينةُ صندوق النَّقد الدُّوليّ: من الأفضل أن تغرقَ بدلاً من الاستسلام:

العديد من النَّاس في واشنطن لا يريدون حتَّى أن يسمعوا عن الانتقال إلى صيغةٍ جديدة لحساب الحصص (بناءً على مؤشّر النَّاتج المحليّ فقط). بعد كلِّ شيء، إنَّهم يعرفون كيفيَّة حساب كلِّ شيء مُقدَّماً. بالفعل، ينبغي أن تحصلَ دول الـ«بريكس» (في حالة بدء نفاذ المراجعة الرابعة عشرة للحصص) على حصَّة مجتمعة تبلغ ١٤,٢٪، وفي هذه الحالة؛ يكفيهم العثور على واحد أو اثنين من الحلفاء لمنع أيِّ قرار من الصُّندوق،وربَّما «قريباً» لن تكون هناك حاجة للحلفاء، حيث إنّه وفقاً لتقديرات البنك الدُّولي؛ في حال تمَّ الحفاظ على اتِّجاهات النُّموِّ الاقتصاديِّ من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١١؛ فإنَّ حصص بعض البلدان في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ العالميِّ في عام ٢٠٢١ ستكون مساويةً (٪): الصِّين ٢٦,٥٢، روسيا ٧,٣٨، البرازيل ٧,٢٧، الهند ٤,٥٥، ويتَّضح أنَّ إجماليَّ حصَّة هذه المجموعة الرُّباعيَّة سيكون مساوياً لحوالي ٤٦٪ في بداية العقد المقبل.

في الواقع؛ فإنَّ ما يقرب من نصف جميع الأصوات في الصُّندوق قد تنتمي إلى أربع دولٍ من خارج «المليار الذَّهبيّ»، وبالتَّأكيد؛ لا يحتاج الغرب إلى مثل هذه المنظَّمة !، لذلك؛ يعتقد بعض المحلِّلين أنَّه إذا كانت دول التَّكتُّل هذه ستدفع دولَ «المليار الذَّهبيّ» بشكل خاص، إلى مراجعة الحصص؛ يمكن للغرب ببساطة إرسال سفينة تُسمَّى صندوق النَّقد الدُّوليّ إلى القاع؛ حتَّى لا تذهب إلى العدو، أي إلى بلدان التَّكتُّل، وعندها ينتقل الغرب إلى سفينة أُخرى، أي إنَّه سيخلق نوعاً من الصَّناديق الدُّوليَّة أو الوطنيَّة الجديدة في صورة صندوق النَّقد الدُّوليّ.

في الحقيقة؛ لا يفكِّر الأوروبيُّون في هذا الاتِّجاه فحسب؛ بل يتصرَّفون أيضاً، فقد أنشؤوا صندوق الاستقرار الماليّ الأوروبيّ (EFFS) في عام ٢٠١٠ لمحاربة بداية أزمة الدُّيون في

الاتِّحاد الأوروبيّ، وذلك يذكِّرنا إلى حدٍّ ما بصندوق النَّقد الدُّوليّ، لكنَّ الأخير يعمل في إطار «أوروبَّا المتَّحدة».

بكلِّ الأحوال؛ فقد تمَّ إلغاء EFSF في عام ٢٠١٣، حيث تمَّ إنشاء مؤسَّسة دائمة تحت اسم «الآليَّة الأوروبيَّة لتحقيق الاستقرار» (ECM)، ومن المفترض أن تصلَ قيمة الموارد الماليَّة لِـ ECM في البداية إلى ٧٥٠ مليار يورو، وذلك أكثر من رأس مال صندوق النَّقد الدُّوليّ، ومع الأخذ بعين الاعتبار المراجعة ١٤ من الحصص؛ تمَّ أيضاً مناقشة احتمالات رفع قاعدة موارد ECM إلى ١ وحتى ٢ تريليون يورو.

بالعودة إلى قمَّة «سانت بطرسبرغ» في الفترة من ٥ إلى ٦ أيلول ٢٠١٣، حيث نوقِشت مراجعةُ حصص الصُّندوق الخامسة عشرة، على أساس صيغة جديدة، بينما لم تدخل القرارات المتعلِّقة بالتَّنقيح الرَّابع عشر حيِّز النفاذ بعد، وذلك غريب جدَّاً، وهناك مخاوفُ من أن تبقى مسألة الحصص في مؤتمرات قمَّة مجموعة العشرين «حيَّة»، وسوف تتحوَّل إلى ثرثرة لا نهاية لها.

من الواضح أنَّ الغرب لن يتخلَّى عن مواقفه، وبدلاً من ذلك؛ سوف يرسل سفينةَ صندوقِ النَّقد الدُّوليِّ إلى القاع؛ السَّفينة الَّتي أبحرت منذ عام ١٩٤٥ تحت قيادته، في بحار ومحيطات التَّمويل العالميّ.

بالمناسبة؛ قبل القمَّة، قال رئيس الإدارة الرئاسيَّة «سيرجي إيفانوف» إنَّ إجماليَّ تكاليف الميزانيَّة لإعداد وعقد القمَّة في «سان بطرسبرج» يجب أن يكون ٦ مليارات روبل. (ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار).

ربَّما لم يكن من المفترض أن ننفقَ الكثير من المال على مثل هذا الحدث الباهظ «اليائس»، ربما سيكون من المفيد مواصلة المفاوضات مع دول الـ«بريكس» حول إنشاء بنك تنمية (وقد عبَّر الرَّئيس «بوتن» عن فكرة إنشاء مثل هذه المؤسَّسة خلال زيارته لجنوب إفريقيا).

وماذا لو تمَّ إنفاق الأموال المخصَّصة لقمَّة مجموعة العشرين على شكل مساهمة في بنك التَّنمية؟ أو ربّما لا يجب أن تصطاد الرَّافعات من الخارج على الإطلاق، ولكن؛هل من الأفضل رعاية القواقع الَّتي نحتفظ بها في أيدينا؟ أقصد صندوق «يوراسيك» لمكافحة

الأزمات؛ الَّذي تمَّ إنشاؤه مؤخَّراً بمشاركة روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأرمينيا.

ربَّما لا ينبغي أن تستمرَّ روسيا في دعم سلسلة من المسلسلات الَّتي يُطلق عليها اسم «قمَّة العشرين»، هذه القمم تذكِّرني شخصيَّاً بأسطورة «كريلوف» حول كيفيَّة «سحبِ البجعة والسرطان الرمح».

قمَّة «سان بطرسبرج»، والصَّناديق الدُّوليَّة والأحداث في سورية:

في ٢٩ آب عام ٢٠١٣؛ ظهر منشور مثير على شبكة «الإنترنت» تحت عنوان «لماذا تفاقم الوضع في سورية»، كتبه العالم الجيوسياسيِّ العالميِّ «نيكولاي ستاريكوف»:

http://nstarikov.livejournal.com

و«ستاريكوف»؛ شخصيَّة عامَّة معروفة في مجال التَّحليل السِّياسيِّ، حيث حاول ربطَ قمَّة «سانت بطرسبرغ» القادمة لمجموعة العشرين بالأحداث الجارية في جميع أنحاء سوريا، حيث ذكر بعضَ الأسباب الَّتي أدَّت إلى تفجُّر الوضع في سورية: «قرَّرت روسيا والصَّين إنشاء اتِّحاد نقديٍّ وصندوق ماليٍّ واحد، وبدلاً من التَّحدُّث مع «أوباما»؛ خطَّطت روسيا والصِّين في القمَّة للإعلان عن إنشاء «اتِّحاد نقديٍّ» جديد على شكل صندوق سياديٍّ، والَّذي يجب أن يكون «النُّواة» الرَّئيسَة لإمكانيَّة إصدار سنداتِ دين وإمكانيَّة إقراض نسبة مئويَّة منخفضة من مشاريع الأعمال في روسيا والصين؛ سواء لرجال الأعمال أو للأجانب، وفي مثل هذه الخطوة؛ يتمُّ تسديد ضربة إلى الأنجلوسكسونيَّة، كما يقولون؛ضربة تحتَ الحزام، وفي الوقت نفسه؛ فإنَّ مكان البيان سوف يجذب انتباهَ جميع وسائل الإعلام العالميَّة، ومن المستحيل إخفاء ذلك.

أصبحت المعلوماتُ عن نوايا روسيا والصِّين معروفة في واشنطن ولندن، لذلك فهُم بحاجة ماسَّة إلى بطاقة رابحة، وعلى وجه السُّرعة، وفي وقت عصيب؛ يحتاجون إلى خلق مشكلة خطيرة للرُّوس والصِّينيِّين من أجل المقايضة عليها على التَّخلِّي عن إعلان إنشاء «اتِّحاد نقديَّ».

وفقاً لـ«ستاريكوف»؛ ذهب الغربُ، بقيادة واشنطن، إلى توتير الوضع في سوريا من أجل «المقايضة»؛ وقف العدوان العسكريِّ مقابلَ تراجع روسيا والصَّين عن إنشاء اتِّحاد نقديٍّ

وصندوقٍ نقديٍّ،...يستطرد «ستاريكوف»: بالتَّأكيد سيصل «الشُّركاء» في المفاوضات إلى اتِّفاق مقايضة، وبعد ذلك، ستبدأ الولايات المتَّحدة في العودة إلى سوريا، أي إنَّها ستبدأ في زيادة إمدادات الأسلحة والمال إلى «المتمرِّدين»، وستعود روسيا والصِّين من جديد للإعلان عن «اتِّحاد العملة»، فكلُّ شيء سيكون كما هو الحال دائماً، بعد الاتِّفاق، سيحاول كلُّ طرف خداع «شريكه التَّفاوضيِّ»، هذه هي السِّياسة... .

من الصَّعب تأكيد ودحض نسخة مماثلة من تطوُّر الأحداث في جميع أنحاء سوريا، ومع ذلك؛ فمن المعروف أنَّ «ستاريكوف» تميَّز دائماً بمعرفته الخاصَّة، ولكنْ على أيِّ حال؛ فقد فهم النُّقاط التَّالية بشكل صحيح:

أ) خيبة أمل جميع دول مجموعة العشرين تقريباً في إمكانيَّة إصلاح صندوق النَّقد الدُّوليّ.

ب) رغبة مجموعات معيَّنة من البلدان المدرجة في «العشرين» في إنشاء صناديق بديلة لصندوق النَّقد الدُّوليّ على أساس مشترك.

ج) اتِّجاه التَّقارب بين روسيا والصِّين في المجال النَّقديِّ والماليّ.

قد لا يعيشُ صندوق النَّقد الدُّوليّ للاحتفال بالـ«يوبيل الذَّهبيّ»:

في ١٠-١١ نيسان ٢٠١٤؛ عُقد في «واشنطن» اجتماع دوريٌّ لوزراء الماليَّة ومحافظي البنوك المركزيَّة لدول مجموعة العشرين (العشرين الماليَّة)،وكما كان الحال في الاجتماعات السَّابقة لمجموعة العشرين؛ كان إصلاح صندوق النَّقد الدُّوليّ هو المفتاح الأساسيّ.

بكلِّ الأحوال؛ فإنَّ حياة صندوق النَّقد الدُّوليّ كانت طويلةً وصعبة، ونتذكَّر أنَّه في عام ٢٠١٤ يكون قد انقضى ٧٠ عاماً منذ مؤتمر «بريتون وودز»، حيث تمَّ تحديد المعالم الرَّئيسَة للنِّظام النَّقديِّ والماليِّ العالميِّ بعد الحرب.

بالمناسبة؛ كان في هذا المؤتمر(بريتون وودز) القرارُ الَّذي اتُّخذ لإنشاء صندوق النَّقد الدُّوليّ، حيث بدأ الصُّندوق عمليَّاته رسميَّاً في الأوَّل من آذار عام ١٩٤٧، ولكنَّ تاريخ الميلاد الرسميّ للصُّندوق كان ٢٧ كانون الأوَّل ١٩٤٥؛ وذلك عندما دخل هذا الاتِّفاق حيِّز التَّنفيذ بعد التَّصديق عليه من ٢٩ دولة، ولكن يمكن أيضاً اعتبار ٢٢ تمُّوز ١٩٤٤ هو تاريخ ميلاد صندوق النَّقد الدُّوليّ، وذلك عندما تمَّت الموافقة على مشروع ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليّ في مؤتمر «بريتون وودز».

بطبيعة الحال؛ فإنَّ الصُّندوق هو أحد العناصر الرَّئيسَة للنِّظام النَّقديِّ لما بعد الحرب (والَّذي يُطلق عليه أيضاً نظام «بريتون وودز»)، وأهمُّ عناصر هذا النِّظام: أسعار الصَّرف الثَّابتة للوحدات النَّقديَّة في الدُّول المشاركة، وربط جميع العملات بالذَّهب (تكافؤ الذَّهب)، التَّبادل الحرُّ للدُّولار مقابل الذَّهب الَّذي توفِّره وزارة الخزانة الأمريكيَّة للسُّلطات النَّقديَّة في الدُّول الأُخرى.

تمَّ تحديد الوظيفة الرَّئيسَة للصُّندوق عن طريق إقراض الدُّول الأعضاء في حالة اختلالِ ميزان المدفوعات وتهديدِ انحراف سعر صرفِ العملة في الوحدة النَّقديَّة عن القيمة الثَّابتة (وكذلك تعادل الذَّهب)، وتمَّ تصميم هذا النِّظام لتوفير ظروف نقديَّة وماليَّة مستقرَّة لتنمية التَّجارة الدُّوليَّة وغيرها من أشكال التَّعاون الاقتصاديَّ الدُّوليِّ، كما منح الصُّندوق القرضَ الأوَّل إلى فرنسا في ربيع عام ١٩٤٧.



مبنى صندوق النقد الدولي في واشنطن

من المعروف أنَّ صندوق النَّقد الدُّوليَّ قد مرَّ بأزمة خطيرة في السَّبعينات، وذلك عندما انهار نظام «بريتون وودز» النَّقديِّ، فكما تعلمون؛ بدأ كلُّ شيء في ١٥ آب عام ١٩٧١؛ حيث أعلن الرَّئيس الأمريكيُّ «ر. نيكسون» أنَّ وزارة الخزانة الأمريكيَّة أوقفت صرف الدُّولار مقابل الذَّهب، إلَّا أنَّ التَّفكيك النِّهائيَّ لهذا النِّظام قد حدث في عام ١٩٧٦؛ عندما انعقد المؤتمر الجامايكيُّ الدُّوليُّ، وتمَّ إجراء تعديلات على ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليَّ.

من الآن فصاعداً؛ تمَّ إضفاءُ الشَّرعيَّة على أسعار الصَّرف العائمة، وتمَّ إلغاء ربط الدُّولار والعملات الأخرى بالذَّهب، صحيح أنَّه لم يكن واضحاً ما الَّذي سيفعله الصُّندوق في ظلِّ الظُّروف الجديدة، ولكنْ لم يعد من الضَّروريِّ الحفاظ على ميزان المدفوعات بمساعدةِ قروض الصُّندوق، بل كانت هناك حتَّى مقترحاتٌ لإغلاق الصُّندوق.

في الثَّمانينات؛ وجدَ صندوق النَّقد الدُّوليِّ «مكانته البيئيَّة»، لقد أصبح الأداة الرَّئيسَة لتنفيذ ما يُسمَّى «توافق واشنطن»، وهو مجموعة من مبادئ العولمة الماليَّة والتَّحرُّر الاقتصاديِّ، وهكذا؛ بدأ الصُّندوق في تقديم القروض في مقابل التَّنازلات السَّياسيَّة والاجتماعيَّة من الدُّول الَّتي تتلقَّى القروض (خصخصة ممتلكات الدَّولة، تحرير تدفُّقات رأس المال، رفض التَّدخُّل الحكوميِّ في الاقتصاد، الخ).

حاليَّاً؛ يتواجد صندوق النَّقد الدُّوليِّ في ١٨٨ دولة، ويعمل ٢٥٠٠ شخص من ١٣٣ دولةً في بنيته، وكما قلنا؛ فإنَّ الصُّندوق بحاجة إلى الإصلاح، لكنَّني أودُّ أن أُذكِّركم أنَّه و لعدَّة عقود؛ كانت «المصلحة المسيطرة» في الصُّندوق تخصُّ الولايات المتَّحدة، باعتبار أنَّه يتمُّ تحديد عددَ أصواتِ كلِّ دولة مشاركة من خلال حصَّتها في رأس المال.

ولمنع بعض القرارات في اجتماعات الصُّندوق؛ فذلك يتطلَّب ١٥٪ من الأصوات، لكنْ للولايات المتَّحدة من الأصوات ما يتجاوز دائماً هذه العتبة بشكل ملحوظ، حيث إنَّه ومن أجل «المضيِّ قُدماً» في القرارات الَّتي تحتاجها؛ جذبت الولايات المتَّحدة بسهولة بريطانيا العُظمى وفرنسا؛ اللَّتين احتلَّتا المركزين الثَّاني والثَّالث بعد الحرب من حيثُ الأسهم في رأس مال الصُّندوق.

من جهة أُخرى؛ تمَّ تعديل حصص الدُّول في رأس المال والأصوات بشكلٍ دوريٍّ، مع الأخذ في الاعتبار التَّغييرات في مواقف الدُّول في الاقتصاد العالميِّ، واتُّخذت في بعض

الأحيان قراراتٌ لزيادة رأس مال الصُّندوق حتَّى يتمكَّن من التَّعامل مع أداء وظائفه، ومع ذلك؛ فإنَّ مثل هذه التَّعديلات لم تمنع الولايات المتَّحدة من الاحتفاظ «بحصَّة مسيطرة» لتستمرَّ في استخدام الصُّندوق كأداة لسياستها العالميَّة.

في الواقع؛كانت الأزمة الماليَّة العالميَّة في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩؛ اختباراً لقدرة الصُّندوق على حلِّ المشكلات المعقَّدة المتعلِّقة بالحفاظ على استقرار النِّظام النَّقديِّ الدُّوليِّ، ولكنْ وبعبارة ملطَّفة؛ لم يكن الصُّندوق على قدم المسؤوليَّة لأسباب؛ منها:

أوَّلاً: كشفت الأزمةُ عن نقصٍ في رأس المال في الصُّندوق.

ثانياً: لأنَّ الدُّول المحيطة بالرأسماليَّة العالميَّة كانت مستبعدةً أثناء الأزمة، وكان ذلك يرجع إلى حدٍّ كبير إلى حقيقة أنَّ هذه الدُّول لم يكن لديها ما يكفي من الأصوات لاتِّخاذ القرارات الَّتي تحتاجها.

منذ ذلك الوقت؛ بدأت أكبر الدُّول الَّتي صنَّفت نفسها على أنَّها «محرومة» في استخدام آليَّة اجتماعات «العشرين الكبار» بنشاط من أجل الدَّفع باتِّجاه عمليَّة إصلاح صندوق النَّقد الدُّوليِّ؛ حيث أصبحت دول «بريكس»؛ المحرِّك الأساس لهذه العمليَّة في إطار منتديات قمَّة العشرين (G20).

لعبَ اجتماع مجموعة العشرين في «سيول» عام ٢٠١٠ دوراً مميَّزاً؛ حيث تمَّ التَّوصُّل هناك إلى اتِّفاق على التَّنقيح التَّالي «الرَّابع عشر» لحصص الدُّول في رأس مال الصُّندوق، وكنتيجة لهذا الاستعراض؛ كان ينبغي إعادةُ توزيع أكثر من ٦٪ من الحصص من الدُّول المتقدِّمة إلى البلدان النَّامية، وبالمناسبة؛ إذا دخلت المراجعةُ الرَّابعة عشرة حيِّز التَّنفيذ؛ حينها ستصبح الصِّين ثالث أكبرِ دولةٍ عضو في صندوق النَّقد الدُّوليِّ، كما ستصبح البرازيل والهند والصِّين وروسيا من بين أكبر عشرة مساهمين في الصُّندوق.

في الواقع؛ تمنع الولايات المتَّحدة إصلاح الصُّندوق، حيث مرَّت أربع سنوات على اتِّخاذ القرار في «سيول»، وما زالت قراراته على الورق .... ما الأمر؟ في الحقيقة؛ يتمُّ حجب هذه القرارات من قِبل «المساهم» الرئيس في الصُّندوق « الولايات المتَّحدة»، و حتَّى الآن؛ لم تصادق الولايات المتَّحدة الَّتي تمتلك حصَّة حقوقِ السَّحب الخاصَّة بنسبة ١٧,٦٩٪ و١٦,٧٥٪ من الأصوات؛ على مراجعة الحصص هذه، ذلك لأنَّ هذه الحصَّة توفِّر لها حقَّ النَّقض

(الفيتو) على القرارات الرَّئيسَة للصُّندوق، تلك القرارات الَّتي يتطلَّب تبنِّيها أغلبية ٨٥٪ من الأصوات، ولكن؛ لماذا لم تصدِّق واشنطن بعد على قرار الصُّندوق لعام ٢٠١٠؟ لأنَّ الولايات المتَّحدة تخشى أن يصبح الصُّندوق غير خاضع لرقابة واشنطن.

بعد كلِّ شيء؛ فالتَّعديل الخامس عشر ليس بعيد المنال، ويجب أن يتمَّ حسابه على أساس صيغة جديدة، وعلى الأرجح؛ سيؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل مكان الدُّول (المحيطة بالرأسماليَّة)في الاقتصاد، وفي هذه الحالة؛ يتعيَّن على الولايات المتَّحدة، إذا تمَّ التَّصديق، أن تساهم بنحو ٦٠ مليار دولار لتجديد رأس مال الصُّندوق.

ولكن ومن الملفت ومن الواضح للجميع أنَّه ليس لدى الصُّندوق أموالٌ،حتَّى إنَّ وزير الماليَّة «أ. سيلوانوف» أعلن ذلك علانية، إذ يقول التَّقرير عن أعمال قمَّة «العشرين الماليَّة» في «سيدني»، والمنشور على الموقع الإلكترونيّ لوزارة الماليَّة الرُّوسيَّة: «... في الوقت الحاليّ؛كاد صندوق النَّقد الدُّوليّ يستنفد موارده الخاصَّة، ويتمُّ تمويل برامج الصُّندوق الحاليَّة فعليَّاً من خلال اتفاقيَّات الاقتراض»،وهذا يعني أنَّ الصُّندوق لا يقدِّم قروضاً على حساب رأس ماله، ولكنْ عن طريق إقراض الموارد الَّتي يديرها للحصول عليها من الدُّول الأعضاء بشكل منفرد.

ولكنْ يمكن توفير هذه الموارد للصُّندوق بشروط محدَّدة للغاية (على سبيل المثال؛ لإصدار قروض لبلد معيَّن لأغراض محدَّدة)، ويعني ذلك أنَّ الفائدة على القروض للمستفيدين النهائيِّين ستكون أعلى بكثير من تلك الَّتي يفرضها الصُّندوق عند الإقراض على حساب حقوق الملكيَّة.

من الجدير ذكره أنَّه وخلال اجتماع «سيدني»؛ تمَّت مناقشة مسائل تتعلَّق بإمكانيَّة مساعدة الصُّندوق لأوكرانيا، ووفقاً لمعظم المشاركين في اجتماع «G20 الماليّ؛ كانت النَّتيجة.. لا شيء،حيث بدت المفاوضات مفلسة تقريباً، كما خصَّص الاجتماع الكثيرَ من الوقت لإقناع الولايات المتَّحدة بالتَّصديق على قرارات ٢٠١٠ ولكن بدون جدوى، وقد أشار بيان الاجتماع إلى أن: «تظل مسألة التَّصديق على إصلاح عام ٢٠١٠ هي أولويَّتنا القصوى، ونحثُّ الولايات المتَّحدة على القيام بذلك قبل اجتماعنا المقبل في نيسان»، للأسف؛ لم تَسمعْ واشنطن نداءات «سيدني»، لأنَّ صندوق النَّقد الدُّوليّ محكوم عليه، أو أنَّه خرج عن

الطَّريق بسبب تصرُّفاته (أو بالأحرى؛ التَّقاعس عن العمل)، وهكذا؛ فإنَّ الولايات المتَّحدة تشوِّه سمعتَها قبل كلِّ شيء.

من الواضح تراجعُ سمعة الصُّندوق بسرعة كبيرة، مع حقيقة أنَّ الصِّين قدَّمت في السَّنوات الأخيرة قروضاً كبيرة للعديد من دول العالم الثَّالث؛ مقارنةً مع القروض المقدَّمة من صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ للإنشاء والتَّعمير، وفي الوقت نفسه؛ لا تفرض بكِّين «على عكس الصُّندوق» على الدُّول الَّتي تتلقَّى القروض شروطاً سياسيَّة واجتماعيَّة (كما هو الحال مع توافق واشنطن).

وفقاً لشركة «راند»؛ فقد بلغ إجماليُّ مساعدات الصِّين الموعودة لشركائها الأجانب ما قيمته ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وبعد عقدٍ من الزَّمن؛ وصل هذا الرَّقم إلى ١٩٠ مليار دولار، وفي ١٠ سنوات فقط؛ بلغت قيمة المساعدة الموعودة حوالي ٨٠٠ مليار دولار؛ قدم منها أكثر من ٧٠ مليار دولار،ويرجع الاختلاف إلى أنَّ إعداد المشروعات الَّتي يشارك فيها الصِّينيُّون يستغرق في المتوسِّط ستَّ سنوات، ومن بين المناطق المتلقِّية؛ أمريكا اللَّاتينيَّة الَّتي تحتلُّ المرتبة الأولى، تليها إفريقيا والشَّرق الأوسط وجنوب آسيا وأوروبَّا الشرقيَّة، بينما تُعتبر باكستان أكبر متلقٍّ للمساعدات الصِّينيَّة (٨٩ مليار دولار).

من اللَّافت أنَّ هذه الأموال المخصَّصة تهدف إلى استخراج الموارد الطَّبيعيَّة (٤٢٪) ومعالجتها، تليها مشاريع البنية التَّحتيَّة (٤٠٪)، والمساعدة الإنسانيَّة (١٨٪)، كما أنَّ كلَّ هذه المساعدات تُوزَّع على شكل قروض بامتياز، وقروض بدون فوائد، ومنح مباشرة غير قابلة للسَّداد؛ حيث يتمُّ تقديم الفئة الأولى من قِبَل البنوك المملوكة للدَّولة، بينما تهتمُّ المؤسَّسات الصَّينيَّة الخاصَّة بالفئات الأخرى، وغالباً ما يكون مُتلقُّو المساعدات الصِّينيَّة غير قادرين على اقتراض الأموال من السُّوق المفتوحة.

علاوةً على ذلك؛ فإنَّ متوسِّط سعر قروض الامتياز يبلغ ٢,٣٪ فقط سنويَّاً، وهو أقلُّ بكثير من معدَّل قروض تثبيت صندوق النَّقد الدُّوليّ، وهكذا؛ فإنَّه إذا لم يتمَّ تنفيذ قرارات مجموعة العشرين بخصوص الصُّندوق خلال أربع سنوات؛ فإنَّ ذلك سوف يمثِّل ضربةً خطيرة لسمعة هذه المنظَّمات الدُّوليَّة، ومع ذلك؛ فهذه ليست هي المرَّة الأولى الَّتي تمنع فيها الولايات المتَّحدة إصلاحَ الصُّندوق، ومن الأمثلة الحيَّة على ذلك: القرار المتعلِّق بالتَّعديل

الثَّالث عشر للحصص، والَّذي اعتمده الصُّندوق في عام ٢٠٠١؛ فقد سحبت الولايات المتَّحدة تصديقها عليه حتَّى عام ٢٠٠٩، إلى أن وافق الكونغرس على القرار في خِضمِّ الأزمة الماليَّة، بكل الأحوال؛ فإنَّ معظم الدُّول في أوروبَّا الغربيَّة، رغم أنَّها صادقت على تعديل عام ٢٠١٠؛ هي سعيدة سرَّاً بتقاعس واشنطن، لأنَّ دخول التَّعديل الرَّابع عشر حيز التَّنفيذ سيُقلِّل من حصَّتها في إجماليِّ عدد الأصوات.

يعتقد الكثير من أعضاء «الكونجرس» الأمريكيّ أنَّ عليهم القيام بأشياء أكثر أهميَّةً من العودة إلى مسألة إصلاح صندوق النَّقد الدُّوليّ، لكنَّ صبرَ العديد من الدول، وبالأخصِّ الصِّين؛ قد نفد بالفعل؛ كونها قد قدَّمت أموالها بشكلٍ متكرِّر إلى الصُّندوق على أساس اتِّفاقات القروض، ومع ذلك؛ لا توجد خيارات كثيرة لكسر الجمود الحاليّ.

من جهةٍ أُخرى؛ يعتقد بعض السِّياسيِّين أنَّ نوعاً من «الثَّورة» قد تحدث في الصُّندوق: يجب اتِّخاذ قرار بإصلاح صندوق النَّقد الدُّوليّ دون مشاركة الولايات المتَّحدة، لكنَّ هذا لا يُسمح به رسميَّاً حسب ميثاق الصُّندوق (بالشَّكل الَّذي كان عليه بعد مؤتمر «جامايكا» عام ١٩٧٦)، وإنَّ مثل هذه «الثَّورة» لن تعني في الواقع إصلاحاً لصندوق النَّقد الدُّوليّ، بل إنشاء مؤسَّسة جديدة على أساس ميثاقٍ جديد وبدون مشاركة الولايات المتَّحدة، وسيكون من الضَّروريِّ بعد ذلك نقلُ مقرِّ الصُّندوق الجديد إلى دولة أُخرى، ولكن وبضغط من واشنطن؛ من المرجَّح أن يتخلَّى حلفاء واشنطن عن عضويَّة المنظَّمة الجديدة، وبالتَّالي؛ لن يبقى من المنظَّمة القديمة إلَّا اللَّافتة «صندوق النَّقد الدُّوليّ»، وقد يتمُّ العملُ على خيار آخر تمَّ تطويره بالفعل بشكل جيِّد، ولديه كلُّ فرص النَّجاح، نحن نتحدَّث عن (EP) مجموعة من احتياطيَّات النَّقد الأجنبيِّ وبنك التَّنمية في بلدان الـ«بريكس».

تمَّ اتِّخاذ القرار الأساسيِّ لإنشاء هذه المنظَّمات في اجتماع لبلدان الـ «بريكس» عشيَّة قمَّة مجموعة العشرين في «سان بطرسبرغ» في أيلول عام ٢٠١٣، بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليار دولار لكلٍّ من بنك الاحتياطيِّ النَّقديِّ وبنك التَّنمية لدول «بريكس» (كلٌّ على حدة)،كما تمَّ التَّخطيط لبدء عملهما في عام ٢٠١٥، وبعد أن تتمَّ معالجة مشاكل مثل جداول التَّجديد والأسهم (حصص كلِّ دولة على حدة، وموقع المقرِّ الرئيسِ لكلتا المنظَّمتين) يمكن أن تصبح المنظَّمات الدُّوليَّة المشار إليها في دول البريكس «نقاط جذب»؛ تجذب الدُّول الأُخرى.

من يدري؟ .. ربَّما في الوقت المناسب؛ يمكن أن تحلَّ مؤسَّساتٌ ماليَّة عالميَّة محلَّ صندوق النَّقد الدُّوليّ والبنك الدُّوليّ!، وكما ترون؛ فإنَّ كلا الخيارين ممكنان لكسر الجمود الحاليّ لصندوق النَّقد الدُّوليّ.

المشاركون في قمَّة مجموعة العشرين الماليَّة:

وفقاً لنتائج اجتماع قمَّة العشرين « الماليَّة» في واشنطن؛ فقد تمَّ نشر بيان في ١٠-١١ نيسان، كُرِّس جزء منه لمسألة إصلاح صندوق النَّقد الدُّوليّ، حيث تقول الوثيقة:

«نشعر بخيبة أمل عميقة من عدم إحراز تقدُّم في إصلاح حصص صندوق النَّقد الدُّوليّ، والَّذي تقرَّر في عام ٢٠١٠ ... ونعيد التَّأكيد على أهميَّة صندوق النَّقد الدُّوليّ كمؤسَّسة قائمة على حصص الدُّول الأعضاء ... ويظلُّ تنفيذ إصلاح الحصص من أولويَّاتنا، ونطالب الجانب الأمريكيّ بالتَّصديق على هذا الإصلاح في أقرب وقت ممكن ... وإذا لم يتمَّ التَّصديق على إصلاح الحصص بحلول نهاية العام؛ فنحن نحثُّ صندوق النَّقد الدُّوليّ على تطوير خياراتٍ لمزيد من الخطوات، وسنعمل مع (IMFC) اللَّجنة الدُّوليَّة لتمويل النَّقد، وهيكل صندوق النَّقد الدُّوليّ لمناقشة هذه الخيارات».

كما أنَّه وعلى هامش قرارات القمَّة الماليَّة في واشنطن؛ صرَّح وزير الماليَّة الرُّوسيُّ «أ. سيلوانوف»:

«لقد تقرَّر أنَّه إذا كان لا يمكن التَّصديق على تعديلات ميثاق صندوق النَّقد الدُّوليّ في هذا العام؛ فسيتمُّ اقتراح آليَّات بديلة أُخرى في نهاية هذا العام، تأخذ في الحسبان زيادة حصَّة الأسواق النَّاشئة في الاقتصاد العالميّ»، و أشار «سيلوانوف « إلى أنَّ صندوق النَّقد الدُّوليّ يعمل اليوم على مبادئ استخدام الأموال المقترضة، والَّتي لا تأخذ في الاعتبار بشكل كامل وجهات نظر الدُّول الَّتي زادت حصَّتها في الاقتصاد العالميّ، وخلُص إلى القول:

«سيتمُّ اقتراح تدابير أخرى لمراعاة مصالح البلدان في سياسة الصُّندوق».

من الواضح أنَّ إصلاح الصُّندوق قد يتبع سيناريو «الثَّورة الصَّامتة».

الجدول ٨,١ قروض صندوق النقد الدولي إلى أوكرانيا، التسديد وخدمة دين صندوق النقد الدولي (SDR)[١]

السنة	إجمالي القروض	سداد القروض الاساسية	نسبة السداد
١٩٩٤	٢٤٩,٣٢٥,٠٠٠	٠	٣٨,٨٦٨
١٩٩٥	٧٨٧,٩٧٥,٠٠٠	٠	٢٧,٢٥٥١,٩٣١
١٩٩٦	٥٣٦,٠٠٠,٠٠٠	٠	٥١,٢٨٩,٨١٣
١٩٩٧	٢٠٧,٢٦٢,٠٠٠	٠	٧٤,٠٦٢,٧٩٩
١٩٩٨	٢٨١,٨١٥,٥٠٠	٧٧,٣٣١,٢٥٠	٨٤,٧٩٥,٦٧٠
١٩٩٩	٤٦٦,٦٠٠,٠٠٠	٤٠٧,٠٣١,٢٤٩	٨٠,٧٣٤,٥١٤
٢٠٠٠	١٩٠,٠٧٠,٠٠٠	٦٤٣,٤٩١,٢٧٠	٩٢,٤٩٩,٤٧٨
٢٠٠١	٢٩٠,٧٨٠,٠٠٠	٣٦١,٢٣١,٤٨٤	٦٨,١٦٤,٦٤١
٢٠٠٢	٠	١٤٠,٧٤٨,٣٩٢	٤٢,٧١٩,٤٩٩
٢٠٠٣	٠	١٤٤,٥١٦,٦٦٥	٣١,٠٧٥,٥٤٤
٢٠٠٤	٠	٢٠١,٨٠٠,٠٠٢	٣٠,٠٥٧,٣١٤
٢٠٠٥	٠	٢٠٢,٨٢٥,٤١٩	٣٤,١٠٨,٤٩٧
٢٠٠٦	٠	٢٧٨,٩٧٤,٩٩٨	٣٥,٩٧٩,١٢٥
٢٠٠٧	٠	٢٧٨,٩٧٥,٠٠٠	٢٥,٢٧٨,٣٦٥
٢٠٠٨	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٥,٦١٨,٣٣٤	٨,٦٠٨,١٦٠
٢٠٠٩	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٢٨٣,٣٣٧	٨٧,٣٧٤,٣٧٦
٢٠١٠	٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	١٥٧,٦٧١,٢١١

(١) SDR (حقوق السحب الخاصة) - وحدة نقدية خاصة «غير نقدية» صادرة عن صندوق النقد الدولي. يتم ترشيح ومنح قروض صندوق النقد الدولي وفقاً لهذه الوحدة، حيث أن هذه الوحدة تعادل (من بداية من شهر شباط ٢٠١٤) ١,٥٤١٤ دولار أمريكي المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

٢٠١١	٠	٠	٢٣٠,٠٤٢,٤٥٨
٢٠١٢	٠	٢,٢٣٤,٣٧٥,٠٠٠	١٠٨,٠٤١,٧٩٧
٢٠١٣	٠	٣,٦٥٦,٢٥٠,٠٠٠	١١٠,٦٥١,٣٢٤

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

عموماً، تلقت أوكرانيا أموالاً من صندوق النقد الدولي في غضون ٢٠ عاما فقط من تعاملها معه، بما يعادل ١٢,٢٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، حيث أنه واعتبارًا من ١ آذار ٢٠١٤، كان معدل حقوق السحب الخاصة على النحو التالي: ١ وحدة حقوق سحب خاصة = ١,٥٤١٤ دولار أمريكي، وهكذا تلقت أوكرانيا لمدة عقدين ١٨,٩ مليار دولار (بسعر عام ٢٠١٤).

عموماً، بعد عشرين عام من «التعاون» بين أوكرانيا والصندوق، لم تحول أوكرانيا أي أموال من قروض صندوق النقد الدولي خلال ٩ سنوات، أي في الفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ و٢٠١١-٢٠١٣. بينما تم تحويل أموال قروض الصندوق على مدى ثلاث سنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (٩,٢٥ مليار وحدة سحب خاصة)، وذلك عندما كان كلاًّ من تيموشونكو وأتش. أزاروف رئيساً للوزراء.

في الواقع تم توفير الأموال لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وعلى مدى السنوات الثلاث التالية (٢٠١١-٢٠١٣)، أعادت أوكرانيا ٥,٨٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، والتي شكلت ما نسبته ٦٣,٧٪ من الأموال المستلمة. كما بلغ الدين المستحق على قروض مواجهة الأزمات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ حتى ٣١ كانون الاول٢٠١٣ ما يساوي ٣,٣٦مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

ومع مراعاة الفائدة، تم تحديد إجمالي ديون أوكرانيا للصندوق في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ عند ٤,٧٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. أو من حيث سعر الصرف اليوم (٢٠١٤)- ٧,٢٩ مليار دولار. وهكذا يتبين أنه وعلى مدى عقدين من «التعاون» مع الصندوق، دفعت أوكرانيا مبلغًا يعادل ١,٤٨٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على شكل فوائد على القروش. - ٢,٢٩ مليار دولار بسعر صرف اليوم.

وبالتالي، فإن مقدار الفائدة المدفوعة على مبالغ القروض المستلمة على مدى عقدين بلغ ١٢,١٪. وذلك أكثر بكثير من الأرقام التي تظهر عادة في تصريحات مسؤولي الصندوق والمسؤولين الأوكرانيين.

وأكثر بكثير من الفائدة على القروض من الدرجة الأولى او تلك التي تفرضها البنوك الخاصة العادية. يعمل الصندوق في العلاقات مع أوكرانيا كمقرض أموال كلاسيكي! ربما تشمل إحصاءات الفائدة غرامات التأخير؟ ربما هناك تراكم من الفائدة المركبة؟ من الضروري أن نفهم أنه وبشكل عام، هناك شك كبير في الاعتقاد بأن قروض الصندوق مربحة للغاية (حتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار ظروفها الاجتماعية والسياسية الصارمة) مقارنة بالمصادر المحتملة الأخرى للديون الخارجية

عبء الديون في أوكرانيا:

إن حالة الديون في أوكرانيا مربكة للغاية. حيث لديها ديون حكومية وغير حكومية وديون خارجية وداخلية، وديون مقومة بالعملة الوطنية (الهريفنيا)، وأخرى مقيمة بالعملة الأجنبية (الدولار، اليورو، حقوق السحب الخاصة، روبل، إلخ).

وأخيرا، بالإضافة إلى الديون الناشئة عن القروض والائتمانات، هناك أيضا ديون ناجمة عن عدم دفع أوكرانيا مقابل عقود الاستيراد. ـ عندما نبدأ في فهم كل هذه «الفوضى» الإحصائية، يتبين أنه قد تم التقليل من شأن عدد من الديون. على سبيل المثال، تستشهد العديد من وسائل الإعلام بأن أجمالي الدين الحكومي لأوكرانيا حتى ٣١ كانون الاول ٢٠١٣، بما يعادل ٦٠,٠٥ مليار دولار، منها (٣٢,١٥ مليار دولار) ديون داخلية للدولة و(٢٧,٩ مليار دولار) ديوان خارجية.

لكن ذلك تقدير أقل من الواقع، لأنه لا يعكس التزامات الدولة الناشئة عن ضمان القروض والاقتراضات من قبل مختلف المؤسسات في أوكرانيا.حيث أنه إذا قمناالاخذ بالاعتبار ضمانات القروض، فسيبلغ إجمالي الدين الحكومي ٧٣,٠٨ مليار دولار.

عموماً، كان إجمالي الدين العام (بما في ذلك ضمانات الدولة) في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ على النحو التالي:

الجدول ٨,٢ إجمالي الدين الخارجي لأوكرانيا حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (مليار دولار)

انواع المؤسسات الدائنة	القروض الحكومية	ضمانات حكومية للقروض الخارجية	اجمالي القروض الحكومية
مؤسسات دولية مالية	٧,٧١	٢,٠٣	٩,٧٤
كيانات حكومية خارجية	٠,٩١	٠,٢٥	١,١٦
بنوك تجارجية خارجية	–	٣,٤٥	٣,٤٥
اخرى	١٩,٢٨	٣,٩٠	٢٣,١٨
الاجمالي	٢٧,٩٠	٩,٦٣	٣٧,٥٣

المصدر: بيانات وزارة المالية في أوكرانيا.

الجدول ٨,٣ حصة المؤسسات المالية الدولية الفردية والمصارف التجارية الأجنبية من إجمالي الدين العام لأوكرانيا في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ - نسبة مئوية

الدائنيين	القروض الحكومية	ضمانات حكومية للقروض الخارجية	إجمالي القروض الحكومية
صندوق النقد الدولي	٧,٤٥	٢,٢٦	٩,٧١
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٤,٢٠	٠,٣٣	٤,٥٣
البنك الأوربي للإنشاء والتعمير	٠,٨٢	٠,١٣	٠,٩٥
بنك الاستثمار الأوربي	٠,٦٩	–	٠,٦٩
بنوك تجارية أجنبية[١]	–	٤,٧٢	٤,٧٢
الإجمالي	١٣,١٦	٧,٤٤	٢٠,٦٠

المصدر: بيانات من وزارة المالية في أوكرانيا.

---

(١) حيث بلغت حصة البنوك الروسية VTB وسبير بنك وغاز بروم في إجمالي الدين العام لأوكرانيا ١,٨٨٪.

بطبيعة الحال، وكما يبين الجدول ٨، أن نسبة ديون أوكرانيا، للمؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية الأجنبية، تمثل ما مجموعه ٥/١ فقط من إجمالي الدين العام لأوكرانيا. بينما تتشكل الفئات الرئيسية لحاملي الدين العام لأوكرانيا من الكيانات القانونية - «الديون العامة الأخرى».

اعتبارًا من ٣١ كانون الاول ٢٠١٣، شكلت الديون للكيانات القانونية في أوكرانيا ٤٧ ٪ من إجمالي الدين العام للدولة. وبالنسبة لحاملي «ديون الدولة الأخرى» - ٢٦,٤٪. على الأرجح، تضع وزارة المالية في أوكرانيا الدين الحكومي الآخر على أنه دين بموجب عقود الاستيراد. وبالتالي، يمكننا أن نفترض أنالشركات والمؤسسات الروسية هي أكبر حاملي ديون الدولة. في الواقع، لا تزال روسيا اليوم أكبر شريك تجاري لأوكرانيا. وفقًا لبيان إدارة غازبروم في كانون الثاني ٢٠١٤، بلغ دين أوكرانيا مقابل إمدادات الغاز الاحتكارية للشركى المذكورة في عام ٢٠١٣ ٢,٧ مليار دولار.

في الآونة الأخيرة، قال وزير الوقود وصناعة الفحم في أوكرانيا يو.برودان إن دين أوكرانيا لشركة غازبروم روسيا بلغ ٢ مليار دولار، أي ما يقرب من ٣,٧ ٪ من إجمالي دين الدولة. حسنًا، ربما في النصف الثاني من الشتاء، يمكن لأوكرانيا جزئيًا تسديد ديونها لشركة غازبروم من خلال قرض بقيمة ٣ مليارات دولار حصلت عليه أوكرانيا قبل العام الجديد.

صندوق النَّقد الدُّوليِّ وأوكرانيا

ذكرت وسائل الإعلام أنَّ مفاوضاتٍ بين صندوق النَّقد الدُّوليِّ وأوكرانيا يجب أن تبدأ بشأن آخرِ قرضٍ جديد للصُّندوق، حيث طلبت أوكرانيا الَّتي تحتاج إلى دفع ٦ مليارات دولار للمقرضين الدُّوليِّين هذا العام من صندوق النَّقد الدُّوليِّ المساعدةَ الماليَّة بمبلغ لا يقلُّ عن ١٥ مليار دولار، وقد أوضح وزير الماليَّة الأوكرانيُّ « ألكسندر شلاباك» أنَّ أوكرانيا قد تتلقَّى مساعدة من الصُّندوق في وقت مبكِّر من نيسان من هذا العام.

تاريخ العلاقة بين صندوق النَّقد الدُّوليِّ وأوكرانيا:

في الواقع؛ عادةً ما تعكس التَّصريحات الرَّغبة، إلَّا أنَّ أيّاً من المفاوضات لم تبدأ بعد، و الأمر يتعلَّق فقط بفريق خبراء صندوق النَّقد الدُّوليِّ، الَّذي كان من المفترض أن يصل إلى «كييف» في أوائل آذار لدراسة الوضع الماليِّ للبلاد، بكلِّ الأحوال؛لا يمكننا بعد التَّحدُّث عن أيِّ شروط محددَّة لمنح قرض.

في الواقع؛ يوجد عدد لا يُحصى من هذه المجموعات والخبراء في أوكرانيا، وقد انتهت زياراتهم بتوقيع وثائق القرض،لذلك؛ قرَّر مجلس إدارة صندوق النَّقد الدُّوليِّ في ٢٨ تمُّوز عام ٢٠١٠ إطلاقَ برنامج تعاون جديد مع أوكرانيا، والَّذي بموجبه يتمُّ تقديم قرض بقيمة ١٥,١٥ مليار دولار لأوكرانيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، إلَّا أنَّ زيارات الخبراء الَّتي لا تنتهي والمشاورات والمفاوضات لم تؤدِ إلى توقيع اتِّفاق القرض.

أصبحت أوكرانيا عضواً في صندوق النَّقد الدُّوليِّ في عام ١٩٩٢ وفقاً لقانون أوكرانيا «بشأن انضمام أوكرانيا إلى صندوق النَّقد الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ للإنشاء والتَّعمير،والمؤسَّسة الماليَّة الدُّوليَّة،والرَّابطة الدُّوليَّة للتَّنمية،والوكالة الدُّوليَّة لضمان الاستثمار»، والَّذي تمَّ اعتماده في ٣ تمُّوز ١٩٩٢.

حاليَّاً؛ تبلغ حصَّة أوكرانيا في الصُّندوق ١,٣٧ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة («حقوق السحب الخاصة»؛ وحدة غير نقديَّة خاصَّة صادرة عن صندوق النَّقد الدُّوليِّ)، ومنذ عام ١٩٩٤؛ تكثَّف تعاونُ أوكرانيا مع صندوق النَّقد الدُّوليِّ في إطار برامج مثل «مرفق التَّمويل

الموسَّع» (EFF)؛ حيث تستخدم أموال تلك البرامج بشكل أساسي لتمويل عجز المدفوعات والأرصدة التِّجاريَّة في البلاد، وكذلك في تكوين احتياطيَّات النَّقد الأجنبيِّ « تعتبر من المجالات المهمَّة لاستخدام قروض الصُّندوق وقروضه أيضاً»، وقد نفَّذت أوكرانيا؛ بالاستعانة بقروض صندوق النَّقد الدُّوليِّ؛ إصلاحا نقديَّاً، وأدخلت قابليَّة تحويل العملة الوطنيَّة «الهريفنيا» في العمليَّات الجارية.

أوكرانيا وخطط العام ٢٠١٤:

ينبغي على أوكرانيا أن تعيدَ لصندوق النَّقد الدُّوليِّ في عام ٢٠١٤ ما قيمته ٢,٤٢ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة (٣,٧ مليار دولار)، و ٩٧٧ مليون من حقوق السَّحب الخاصة (حوالي ١,٥ مليار دولار) في عام ٢٠١٥، كما يجب تخفيض ديون أوكرانيا للصُّندوق بحلول شهر أيلول إلى مستوى حصَّتها في صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

جاء في التَّقرير النِّهائيِّ لصندوق النَّقد الدُّوليِّ لعام ٢٠١٣:

«كان دَينُ أوكرانيا للصُّندوق في نهاية عام ٢٠١٣ يساوي ٣٤٥ ٪ من حصَّتها في الصُّندوق (١,٣٧ مليار من حقوق السحب الخاصة)، ووفقاً لشروط القرض؛ستنخفض ديون أوكرانيا المستَحقَّة للصُّندوق إلى أقلِّ من ٢٠٠ ٪ من الحصَّة بحلول شباط ٢٠١٤، وإلى أقلِّ من ١٠٠ ٪ بحلول أيلول عام ٢٠١٤»، ويتابع التّقرير:

«من الواضح أنَّ الصُّندوق يسعى جاهداً للعودة إلى هذا المستوى بنسبة ١٠٠٪، لأنَّه يتمتَّع بالفعل بحمايةٍ ملموسة معزَّزة على شكل حصَّة ضدَّ التخلُّف عن سداد الدُّيون السياديَّة لأوكرانيا، وبالتَّالي يجب على صندوق النَّقد الدُّوليِّ تقييم الوضع الماليِّ والاقتصاديِّ في أوكرانيا، وفهم ما هي الالتزامات العامَّة للدَّولة ولقطاعات الاقتصاد الأُخرى لسدادِ ديون وخدمة الدُّيون في العام المقبل وعلى المدى الطَّويل».

لديَّ انطباعٌ بأنَّ مجموعة الخبراء المذكورة أعلاه تأتي إلى «كييف» ليس لتقييم إمكانيَّات تزويد أوكرانيا بقرض جديد، ولكن لتقييم احتمالِ تسريع حصول الصُّندوق على الأموال المستَحقَّة له من هذا المدين في عام ٢٠١٤.

وهكذا؛فإنَّ الدَّولة على بُعدِ خطوةٍ واحدة من الفشل؛ فموضوع الدُّيون في أوكرانيا أمرٌ بالغ الأهميَّة، ومهما كان المعيار المعتمد لتقييم الاقتصاد الأوكرانيِّ «ديون داخليَّة

وخارجيَّة»؛ إلَّا أنَّ الدُّيون المحليَّة؛ كما هو الحال في أيِّ بلد متخلِّف اقتصاديًّاً؛ هي دائماً ديونٌ «من الدَّرجة الثَّانية»، أي إنَّه من المعتاد سدادها وفقاً للمبدأ المتَّبع عندما تتبقَّى أموال من سداد الدُّيون الخارجيَّة، إلَّا أنَّه لا أحد يعرف في أوكرانيا ما هي؛ على سبيل المثال؛ مبالغُ التزاماتِ القطاع الاقتصاديِّ الخاصِّ والَّتي لم يتمَّ تصفيتها، وبالأخصِّ تلك المتعلِّقة بأجور العمَّال.

بكلِّ الأحوال؛ إنَّ وضعَ الدُّيون الداخليَّة أفضل بكثيرٍ من الدُّيون الخارجيَّة لأوكرانيا،فخلال العام الماضي؛ وفقاً لتقديرات وزارة الماليَّة؛ زاد حجم الدَّين الخارجيِّ وحده بنسبة ٢٠,٢٪، ووفقاً لأحدث البيانات الحكوميَّة في ٣١ كانون الأوَّل عام ٢٠١٣؛ بلغت جميع أنواع الدُّيون الخارجيَّة ١٤٠ مليار دولار، وهذا كثير بأيِّ معايير، فالمبلغ المشار إليه يعادل ٨٠ ٪ من النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ للبلاد، وبالنِّسبة للدُّول المتخلِّفة اقتصاديًّاً (ومنها أوكرانيا)؛ يُعتبر هذا مستوىً حرجاً للغاية، كما أنَّ هناك حوالي ٦٥ مليار دولار تُصنَّف على أنَّها ديونٌ خارجيَّة قصيرة الأجل.

من المنطقيِّ مقارنةُ هذه الدُّيون باحتياطيِّ الذَّهب والعملة في أوكرانيا، والَّذي انخفضَ في شباط ٢٠١٤ إلى ١٥ مليار دولار، وهكذا؛فإنّ الدُّيون قصيرة الأجل أكبر من الاحتياطيِّ بأربعة أضعاف، وهذا مؤشِّر مُقلق للغاية !.

وقد كانت ظاهرة انخفاض قيمة العملة الوطنيَّة بالنِّسبة للعملات الأجنبيَّة مثيرةً للقلق بشكل خاصٍّ، حيث أدَّت الفوضى تحت تأثير الأحداث الأخيرة إلى هروب رؤوس الأموال من البلاد، ومن المتوقَّع الإفلاس الجماعيُّ للبنوك والشَّركات الأوكرانيَّة غير القادرة على سداد ديونها الخارجيَّة؛ حيث يبدأ «مبدأ الدومينو» بالعمل: يتمُّ تخفيض الضَّرائب على الخزينة بشكل حادٍّ في ظلِّ عدم قدرة الدَّولة على سداد ديونها ودفع الفائدة، وهكذا؛ سيظلُّ الصُّندوق يعاني من صداع.

أزمة صندوق النَّقد الدُّوليِّ والنَّهب في أوكرانيا

بعد ميدان شُباط؛ كانت أوكرانيا على وشك الانهيار الاقتصاديِّ الكامل، وبينما تنظر «الحكومة المؤقَّتة» بقيادة «أ. ياتسينيوك» بأملٍ إلى الغرب، وتتوقَّع مساعدة ماليَّة منه، حيث أصبح صندوق النَّقد الدُّوليِّ الأملَ الأخير «للحكومة المؤقتة» في أوكرانيا حتَّى الآن؛ إلَّا أنَّ نجاحات «الحكومة المؤقَّتة» ما تزال أقلَّ من متواضعة.

في الواقع؛ وعَدت واشنطن كييف بـ ١ مليار دولار، كما وعدها الاتِّحاد الأوروبيُّ بـ ٦٠٠ مليون دولار، ولكنَّ ذلك يكفي فقط لدفع ثمن استيراد الغاز الرُّوسيِّ لشهر أو شهرين، وعلى ما يبدو إنَّ السيِّد «ياتسينيوك» يفهم أن المليارات من الدُّولارات الَّتي تُسمع في المفاوضات مع مسؤولي الاتِّحاد الأوروبيِّ، هي مجرَّد «عمليَّة احتيال لفظيَّة»، لذلك؛ فقد وضع كلَّ آماله على مثل هذا المقرض ذي السُّمعة الطَّيبة « صندوق النَّقد الدُّوليِّ».

في النِّهاية؛ ناشدت «الحكومة المؤقَّتة» الصُّندوق من أجل الحصول على قرض بقيمة ١٥ مليار دولار، وهنا؛ اسمحوا لي أن أذكرِّكم بأنَّ أوكرانيا «المستقلَّة» أصبحت عضواً في الصُّندوق في عام ١٩٩٢،وتلقَّت قروضاً بشكل متكرِّر منه، وفيما يلي بيانات الصُّندوق نفسه:

١. خلال ٢٠ عاماً فقط من اتِّصال أوكرانيا بصندوق النَّقد الدُّوليِّ (١٩٩٤-٢٠١٣)؛ تلقَّت منه أموالاً بمبلغ قدره ١٢,٢٦ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة.
٢. اعتباراً من ١ آذار عام ٢٠١٤؛ كان معدَّل حقوق السَّحب الخاصَّة كما يلي: ١ حقوق السَّحب الخاصَّة = ١,٥٤١٤ دولار أمريكيِّ، وهكذا؛ فقد تلقَّت أوكرانيا لمدَّة عقدين بالمعدَّل الحاليِّ «١٨,٩ مليار دولار»، وبلغ الدَّين المستَحقُّ على قروض مكافحة الأزمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ما قيمته ٣,٣٦ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة.
٣. وبأخذ الفائدة بعين الاعتبار؛ تمَّ تحديد إجماليِّ دين أوكرانيا للصُّندوق اعتباراً من ٣١ كانون الأول عام ٢٠١٣ ما قيمته ٤,٧٣ مليار من حقوق السَّحب الخاصَّة، أو ٧,٢٩ مليار دولار من حيث سعر الصَّرف اليوم، وتوضح الأرقامُ الحالةَ الكارثيَّة للاقتصاد الأوكرانيِّ.

لماذا جاء خبراء صندوق النقد الدولي إلى كييف؟

قبل أن يتكلم ياتسينيوك عن قرض صندوق النقد الدولي، استجاب الصندوق على الفور ووصلت مجموعة من المتخصصين من الصندوق إلى كييف لدراسة الوضع على الفور. قبل ذلك، بالمناسبة، لمدة أربع سنوات تقريبًا كانت هناك عملية مفاوضات بطيئة بين أوكرانيا والصندوق، والتي لم تنتهي بتقديم قرض آخر. ولكن كيف نفسر السرعة غير المتوقعة للصندوق؟ نعم، لأن الصندوق قلق بشأن ماله: هل تستطيع كييف سداد ديون بمليارات الدولارات؟ حيث أن الاضطرابات لم تخمد بعد، وبالنظر إلى أن إجمالي الديون الخارجية لأوكرانيا (سبق أن نقلنا هذه الأرقام) ١٤٠ مليار دولار، بما في ذلك ما يقرب من ٣٠ مليار دولار. يمثل الدين الخارجي المباشر للدولة. بالإضافة إلى ذلك، جزء من الديون المحلية للدولة مقومة بالعملة الأجنبية.

الإضافة إلى ذلك، هناك ضمانات الدولة للقروض الخارجية غير الحكومية. وكل ذلك متزامن مع (وفقا لمسؤولين في وزارة المالية في أوكرانيا)انخفاض الإيرادات الضريبية للخزانة في شباط ٢٠١٤ بمقدار النصف. وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي لأوكرانيا إلى ١٢ مليار دولار؛في نهاية عام ٢٠١٢ كان الاحتياطي ضعف ذلك).

عموماً، كان هناك أكثر من عدد كافٍ من المتقدمين للحصول على «فطيرة» مالية تلتهم بسرعة في أوكرانيا. وبالنسبة إلى «الفتات» التي تركت بعد «المأدبة» تحت اسم «الإصلاحات الاقتصادية»، هناك العديد من المتقدمين الآخرين، إلى جانب الصندوق. هذه بنوك غربية ذات مستوى عالمي، بنوك روسية رائدة مثل (VTB)، وغازبروم وسبيربنك ومؤسسات مالية دولية بعلامات قوية «بنك موسكو للتنمية والاستثمار» و«بنك الاستثمار الأوروبي». لذا يمكن فهم تأثير مسؤولي الصندوق، على الرغم من أنهم يحاولون إخفاءه.

«توافقُ واشنطن» في أوكرانيا = «أكل لحوم البشر المالي»

تلقَّى مسؤولو صندوق النَّقد أمراً من المساهم الرئيسِ في الولايات المتَّحدة «باستعادة النِّظام» في أوكرانيا، ومصطلح «استعادة النِّظام» يعني التَّنفيذ الكامل لمبادئ ما يُسمَّى «توافق واشنطن» في أوكرانيا، وهي مجموعة بسيطة من القواعد الَّتي تحدِّدها واشنطن باعتبارها المساهم الرئيسَ في الصُّندوق للبلدان الَّتي تريد أن تراها مُستعمَرة لها.

يشمل ذلك الخصخصة الكاملة لكلِّ شيء، والانفتاح الكامل للاقتصاد الوطنيِّ على تَصدير السِّلع والخدمات، وإلغاء ميزانيَّة الدَّولة وغيرها من أشكال الدَّعم للمنتجين الوطنيِّين، وإلغاء تنظيم الدَّولة للأسعار والتَّعريفات، و«التَّحسين الماليِّ»، ويعني هذا «التَّحسين»؛ من بين أمور أخرى: الوقف الكامل لتمويل البرامج الاجتماعيَّة، وتخفيض رواتب موظَّفي الدَّولة، إلخ.، وأخيراً؛ يتطلَّب المساهم الرئيسُ في الصُّندوق «السَّيطرة على العمليَّات الدَّيموغرافيَّة» في الدَّولة الَّتي تتقدَّم بطلب للحصول على قروض الصُّندوق؛ حيث تُمنح القروض بشكل عام في مقابل حياة الإنسان، كما يعمل «توافق واشنطن» في أوكرانيا (كما هو الحال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) كأداة «أكل لحوم البشر الماليَّة».

في الواقع؛ تمَّ ذكر المزيد من التَّفاصيل حول أشكال وأساليب هذا «العمل» في كتاب «اعتراف القاتل الاقتصاديِّ» لـ «جون بيركنز»، الَّذي كان يعمل بالفعل في منظَّمات وشركات ساعدت الصُّندوق في «استعادة النِّظام» في بلدان مختلفة من العالم.

من جهتها؛ أعدَّت حكومة أوكرانيا، حتَّى قبل وصول بعثة الصُّندوق إلى كييف، «خطَّتها المضادَّة» لإجراء إصلاحات اجتماعيَّة واقتصاديَّة في أوكرانيا، وقد تمَّ تصميم الخطَّة وفقَ روحِ «توافق واشنطن»، حيث تألَّفت الخطَّة من ٨٥ نقطة، وباختصار؛ كانت الخطَّةُ خطَّةَ «مجاعة» كاملة في أوكرانيا.

بكلِّ الأحوال؛ يجب أن يوافق الصُّندوق على هذه الوثيقة، الَّتي تُعَدُّ «الشَّرط المسبق» للمفاوضات الائتمانيَّة، ولا تزال هناك بعض الشُّروط الَّتي تفضِّل واشنطن عدم التَّعبير عنها في التَّوافق أو في أيِّ مستندات عامَّة أُخرى، فعلى سبيل المثال؛ فرضت واشنطن اتفاقيَّة

سريَّة على ألمانيا بعد الحرب العالميَّة الثَّانية في عام ١٩٤٩ تحتوي على مثل هذه الشُّروط الَّتي حوَّلت هذه الدَّولة إلى مُستعمرة أمريكيَّة؛ حيث اشترطت على ألمانيا توفيرَ أراضيها للقواعد العسكريَّة الأمريكيَّة، وكذلك احتوت شرطاً آخر في الاتِّفاق ينصُّ على أنَّه: يجب على ألمانيا تخزين احتياطيَّاتها من الذَّهب في الولايات المتَّحدة.

ذكرت العديد من وسائل الإعلام أنَّه في ليلة ٧ آذار؛ تمَّ نقلُ شحنة من الذَّهب بالطَّائرة عبر مطار «بوريسبول» بالقرب من «كييف»، ووفقاً لبعض التَّقديرات؛ تمَّ نقل ٢,٩ طنٍّ (سعر السُّوق ١٢٦ مليون دولار)، إلَّا أنَّه من السَّابق لأوانه تقديم أيِّ استنتاجاتٍ بشأن هذه المؤامرة، ربَّما يكون ذلك نهباً صريحاً لثروات أوكرانيا، وربِّما نوعاً من الصَّفقة التِّجاريَّة أو تغطية لديون بعض المقرضين المغامرين، ولكن لا يمكن للمرء أن يستبعدَ خيار نقل احتياطيِّ الذَّهب من «مستعمرة أوكرانيا إلى الأراضي الأمريكيَّة»، أي إلى قبو بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، حيث تمَّ بالفعل جمعُ الذَّهب من عشرات الدول في العالم.

الصُّندوق الدُّوليِّ على وشك الانهيار؟

هل سيكون هناك قرض؟ هذا سؤال كبير، دعونا نرى كيف يعيش الصندوق؛ لقد أُنشئ الصُّندوق في مؤتمر «بريتون وودز» في عام ١٩٤٤، وتمَّ تصوره على أنَّه «شركة مساهمة»؛ بحيث يكون لكلِّ دولة عضو فيه حصَّتها الخاصَّة في رأس المال (الحصص)، كما تُحدِّد الحصَّةُ عدد الأصوات لكلِّ دولة مساهمة، ولكنَّ الولايات المتَّحدة قد تلقَّت بعد الحرب «حصَّة مسيطرة» في الصُّندوق، لذلك؛ يمكنها منع أيِّ قرار غير مناسب لها.

ثانياً، كونها مدعومة من قبل حلفائها (أوَّلاً وقبل كلِّ شيء، بريطانيا العظمى)؛ يمكن لواشنطن أن «تدفع» بأيِّ قرار تحتاجه، فهي الكلُّ في الكلِّ، وبذلك أصبح الصُّندوق أداة فعَّالة للغاية لسياسات العمِّ «سام» في العالم.

ومع ذلك؛ ينصُّ ميثاق الصُّندوق على مراجعة دوريَّة لحصص البلدان، مع مراعاة التغيُّرات في وضعهم الاقتصاديِّ والماليِّ في العالم (التَّغيرات في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ، واحتياطيِّ الذَّهب والعملات الأجنبيَّة، وما إلى ذلك).

وبرغم انخفاض حصَّة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ إلى ٢٠٪ (في نهاية الحرب كانت ٥٠٪ تقريباً)، فلن تجري واشنطن تعديلات على الحصص بسهولة؛

لأنَّها تحتفظ بحصَّة مانعة بنسبة ١٥ ٪، وقد تحدَّثنا بالفعل عن كيفيَّة مقاومة الولايات المتَّحدة لتعديلات الحصص.

والآن؛ مثال جديد: توقَّعت الدُّول المشاركة في مجموعة العشرين أن يصادقَ «الكونجرس الأمريكيُّ» على مراجعة الحصص في خريف عام ٢٠١٣، إلى جانب اعتماد ميزانيَّة البلاد، لكنَّ هذا لم يحدث بسبب الخلافات مع الإدارة حول الإنفاق الحكوميِّ الفيدراليِّ،وفي تشرين الثَّاني عام ٢٠١٤؛ وافق مجلس الشُّيوخ على مشروع قانونٍ بشأن تمويل ميزانيَّة الحكومة الفيدراليَّة حتى ٣٠ أيلول من نفس العام، ولكنْ تمَّ تجاهلُ مسألة إصلاح حصص صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

أعتقد أنَّ منطق واشنطن هو: لماذا يجب علينا التَّصديق على التَّعديلات إذا فقدنا السَّيطرة على الصُّندوق غداً؟

في شباط من نفس العام؛ تمَّ عقد اجتماع «العشرين الماليَّة» في أستراليا (سيدني)، ربَّما كانت أزمة صندوق النَّقد الدُّوليِّ من بين القضايا الرَّئيسَة الَّتي نوقشت.

في الواقع؛ لقد أصبحت هذه المؤسَّسة الماليَّة الدوليَّة عاجزةً بسبب نقص رأس المال، ونقص رأس المال هذا؛ ناتجٌ عن عرقلة واشنطن، وقد صرَّح وزير الماليَّة الرُّوسيُّ «أ. سيلوانوف» للصَّحفيين يوم ٢٤ شباط عقب اجتماع وزاريٍّ لـ « قمَّة العشرين »: «الآن؛ استنفدَ صندوق النَّقد الدُّوليِّ موارده الخاصَّة، ويحتاج إلى إصلاح».

ووفقاً للوزير؛ لا يمكن أن يستمرَّ هذا الوضع إلى أجل غير مُسمَّى، «لأنَّه لا يتوافق مع المبدأ الأساسيِّ للصُّندوق؛ وهو أنَّ صندوق النَّقد الدُّوليِّ مؤسَّسة ماليَّة تقوم على الحصص» .. وتزعم وسائل الإعلام أنَّ «سيلوانوف» قال على هامش الاجتماع: إنَّه إذا استمرَّت الولايات المتَّحدة في عرقلة إصلاح الصُّندوق؛ فسيتعيَّن على الدُّول الأعضاء في هذه المنظَّمة اتِّخاذ القرارات دون مراعاة أصوات «المساهم» الأمريكيِّ (هذه «القصَّة» ليست على موقع وزارة الماليَّة)، ويمكن العثور على بيانات وتلميحات مماثلة في بيانات وزراء الدُّول الأُخرى، وخاصَّةً دول الـ «بريكس»، وهكذا نشأت أزمة في أنشطة الصُّندوق، وقد يليها انهياره الكامل، لذلك ليس من المستغرب أن تناقش دول «بريكس» مسألة إنشاء صندوق نقديٍّ بديل، مع العلم أنَّ قمَّة «سان بطرسبرج» لمجموعة العشرين الَّتي عقدت في أيلول ٢٠١٣؛ ناقشت مسألة خلق صندوق نقديٍّ بديل.

الوحي الجديد: «كريستينا لاغارد»:

في الاجتماع الَّذي عقد في «سيدني»؛ نوقشت أيضاً مسألة تقديم مساعدة ماليَّة لأوكرانيا، وكان ذلك قبل اللَّحظة الَّتي تمَّ فيها تشكيل حكومة «مستقلَّة» بقيادة «أ. ياتسينيوك»، وبالنَّظر إلى الوضع في ذلك الوقت؛ لم تعترض روسيا على مثل هذه المساعدة، ولكنْ من المثير للاهتمام؛ تلك التَّصريحات الَّتي أدلى بها رئيس صندوق النَّقد الدُّوليّ «كريستينا لاغارد»، أقتبس من النَّص المأخوذ من الموقع الإلكترونيّ لوزارة الماليَّة:

«أعربت عن رغبتها في مساعدة أوكرانيا إذا تقدَّمت «كييف» بطلب للحصول على الدَّعم بعد المساءلة وإجراء الانتخابات»، ووفقاً لتقارير «بلومبرج»؛ فقد حظي موقفها بدعم ممثِّلين عن المملكة المتَّحدة والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ودول الاتِّحاد الأوروبيّ، وفي ذلك الوقت؛ كان الرئيس «يانوكوفيتش» لا يزال في «كييف» وكان (حتَّى الغرب) يعتبره الرَّئيس الشَّرعيَّ لأوكرانيا.

على ما يبدو؛ تنتمي هذه السَّيدة إلى الفئة «الخاصَّة»، الَّتي تدرك خطط الأوليغارشيَّة الماليَّة العالميَّة فيما يتعلَّق بأوكرانيا، وهنا كشفٌ آخر مثير للاهتمام عن هذه السَّيدة:

«صندوق النَّقد الدُّوليّ مستعدٌّ للمشاركة ليس فقط من النَّاحية الإنسانيَّة، ولكن أيضاً من النَّاحية الاقتصاديَّة»، صرَّحت «ك.لاجارد» للصَّحفيَّين بعد الحدث: «نعلم جميعاً أنَّ هناك إصلاحات اقتصاديَّة يجب إطلاقها على الأقلِّ حتَّى يُنفِّذ المجتمع الدُّولي وعودَه».

لكنَّني شخصيَّاً؛ تأثَّرت بالكلمات التَّالية للسَّيدة لاغارد:

«صندوق النَّقد الدُّولي مستعدٌّ للمشاركة ليس فقط من وجهة نظر إنسانيَّة، ولكن أيضاً من وجهة نظر اقتصاديَّة».

والسُّؤال هو: كيف يمكن للصُّندوق مع ذلك أن يساعد أوكرانيا «من النَّاحية الاقتصاديَّة»؟.

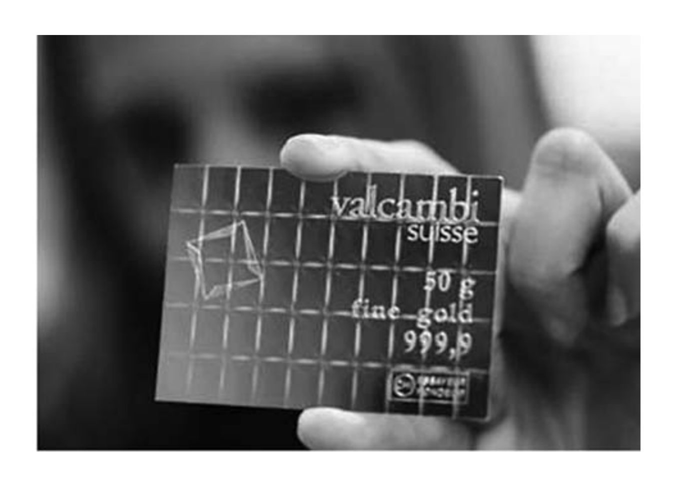
يقول «أنطون سيلوانوف»: «لقد استنفد صندوق النَّقد الدُّوليّ موارده الخاصَّة تقريباً»، نجد الجواب على هذا على موقع وزارة الماليَّة في روسيا، ويستطرد: «في الوقت الحاليّ؛ استنفد صندوق النَّقد الدُّوليّ موارده الخاصَّة عمليَّاً، والبرامج الحاليَّة للصُّندوق» مموَّلة بالفعل عن طريق اتِّفاقات الاقتراض «،وهذا يُترجم إلى لغة مفهومة، ويعني أنَّ الصُّندوق في هذا المخطَّط يعمل فقط كوسيط؛حيث يتلقَّى أموالاً بفائدة من بلد معيَّن، ثمَّ يقدِّمها إلى بلد آخر.

من الواضح أنَّ الفائدة على مثل هذه القروض لبلد آخر ستكون مختلفة تماماً عن الفائدة الَّتي يحدِّدها الصُّندوق في حالة الإقراض على حساب حقوق الملكيَّة الخاصَّة به.

بالمناسبة؛ لاحظنا أعلاه أنَّ «أوكرانيا» تلقَّت سابقاً قروض الصُّندوق بتكلفة ١٢٪ سنويَّاً، يبدو أنَّ الصُّندوق لم يمنح «أوكرانيا» أمواله الخاصَّة، ولكن الأموال المقترضة، لذا؛ لم تُطعم أوكرانيا الصُّندوقَ فحسب؛ بل أطعمت بعض الدَّائنين المجهولين الَّذين فضَّلوا البقاء في الظِّل، لذلك، نرى أنه نتيجة للمفاوضات؛ كان التَّوافق مع الصُّندوق على:

١. المساعدة الإنسانيَّة الَّتي أشارت إليها السَّيدة «لاجارد».
٢. برنامج «الإصلاحات» الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة الَّتي ستقود الدَّولة إلى «المجاعة».
٣. قرض بعدَّة مليارات، وهنا يكمن السُّؤال، فمنذ اليوم؛ لن تكون فقط أوكرانيا، ولكن أيضاً الصُّندوق في حالة أزمة، حيث تقلَّص عدد المقرضين الَّذين يرغبون في إبرام «اتِّفاقات قروض» مع الصُّندوق، وإذا كان مثل هذا «المحسن» موجوداً؛ فسوف يتعيَّن على أوكرانيا، باعتبارها المتلقِّي النِّهائيِّ، أن تدفع فائدةً فادحة؛ ليس ١٢ ٪» كما كان الوضع في السَّنوات الماضية المزدهرة نسبيَّاً»، ولكن أكثر بكثير، ومع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المتزايدة؛ فإنَّ هذه القروض ستتحوَّل إلى وسيلةِ خنقٍ لأوكرانيا.

تذكِّرني العلاقات الحاليَّة للصُّندوق وأوكرانيا بصورةِ رجل غارق يُمسك برجل غارق آخر، فنتائج مثل هذه العلاقة واضحة.



صراعُ الدُّولار والذَّهب

شبح «بريتون وودز» الثَّاني

من الواضح أنَّ أحداثاً عديدة في عالم الذَّهب تحدث في بلدان مختلفة، وفي مجالاتٍ ومستوياتٍ مختلفة من الماليَّة الدُّوليَّة (الدُّوليَّة، الدَّولة، الشَّركات،المستوى المحلَّي)، وقد تُشكِّل واحدة من الدَّلائل على حدوث تحوُّلات تكتونيَّة قويَّة في النِّظام الماليَّ العالميَّ.

من جهتها؛ تلفت وسائل الإعلام العالميَّة الانتباهَ إلى حقيقة ازدياد الاهتمام عالميَّاً بـ«المعدن الأصفر» ككائن للاستثمار، كلُّ ذلك صحيح تماماً، ولكن؛ خلف الصُّورة الملوَّنة للأحداث حول الذَّهب؛ هناك اتِّجاه أكثر أهميَّة للتَّغييرات؛ حيث يستعيد الذَّهب مكانته تدريجيَّاً كمعدن نقديٍّ، ومن الممكن أن يتحوَّل الذَّهب من سلعة التَّبادل العاديَّة غدًا إلى معادل عالميٍّ ووسيلة للتَّبادل والسَّداد، وهذا سوف يعني ثورةً جذريَّةً في الاقتصاد العالميِّ والسِّياسة.

العودة الحذرة للذَّهب إلى عالم المال

من الواضح أنَّ هناك علامات على عودة الذَّهب من عالم السَّلع إلى عالم المال، برغم أنَّ العائد خجولاً جدَّاً حتَّى الآن، وبالكاد يُمكن تمييزه على خلفيَّة الأحداث العالميَّة في عالم النُّقود الورقيَّة وفي عالم الدُّولار الأمريكيِّ غير الآمن.

على المستوى الجزئي؛ يمكن اعتبار إنشاء أنظمة نقديَّة تُسمَّى «الذَّهب الإلكترونيّ» واحدة من أولى الأحداث في عالم الذَّهب، حيث بدأت أنظمة الذَّهب الإلكترونيِّ الأولى في الظُّهور في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

في الواقع؛ لقد كُتب ما يكفي عن «الذَّهب الإلكترونيّ»، ولذا فإنَّني سأقتصر على سردٍ «مختصرٍ» لبعض أهمِّ عناصر هذا النِّظام:

١. أساس المال المسمَّى «الذَّهب الإلكترونيّ»، معدن ماديّ حقيقيّ يتمُّ إيداعه في مؤسَّسة خاصَّة (لديها التَّراخيص والشَّهادات اللَّازمة).

٢. لا تتمُّ التَّسويات بين المشاركين في النِّظام بالذَّهب الماديِّ؛ بل بمساعدةِ الوثائق الإلكترونيَّة.

٣. دائرة المستخدمين من هذا النَّوع من المال محدودة للغاية، برغم أنَّه يمكن استخدام «الذَّهب الإلكترونيِّ» ليس فقط للمدفوعات المحليَّة، ولكن أيضاً للمدفوعات الدُّوليَّة.

بكلِّ الأحوال؛ فإنَّ بعض روَّاد الأعمال عموماً لا ينتظرون أيَّ قرارات بشأن إضفاء الشَّرعيَّة على أموال الذَّهب «من أعلى» ولا يكلِّفون أنفسَهم عناء المشاريع المعقَّدة تقنيَّاً بأموال الذَّهب المحلِّي، لأنَّهم ببساطة ينتقلون إلى التَّسويات الذَّهبيَّة بطريقة صريحة، على شكل عملات معدنيَّة وسبائك وأشكال أُخرى مقبولة، وهناك عدد غير قليل من الأمثلة المثيرة للاهتمام لهذه الحالة، على سبيل المثال؛ ذكرت صحفية «كومسومولسكايا برافدا»: أنَّ الملياردير الأمريكيّ «دونالد ترامب» (الرَّئيس الحاليّ) قرَّر أن يأخذ رسوماً من المستأجرين في عقاراته ليس بالدُّولار، بل بالذَّهب.

صحيحٌ أنَّ التَّسويات الذَّهبيَّة تمثِّل شريحة «رماديَّة» من علاقات السُّوق؛ خاصة في البلدان الَّتي يتمُّ فيها فرض ضرائب على عمليَّات الذَّهب والمعادن الثَّمينة الأُخرى،لذلك؛ فإنَّ الكفاح

من أجل الإلغاء الكامل لهذه الضّرائب قد بدأ منذ فترة طويلة، لكن حتّى الآن؛ لا توجد ضريبة القيمة المضافة (VAT) عند استخدام الذّهب في أوروبّا الغربيّة في أيّ مكان تقريباً.

من جهة أُخرى؛ تُقدّم بعض الشّركات الخاصّة «منتجاتها الذّهبيّة» بعد أن استوعبت حاجة الشّركات والمواطنين للذّهب كوسيلة للتّسديد والمدفوعات، وبرغم حقيقة أنّ الذّهب غالباً ما يُطلق عليه «مال الملاذ الأخير»؛ إلّا أنّ العديد من المستثمرين المحتملين يشكُون من تكلفته العالية.

إنّ تكلفة الأونصة في الوقت الحالي؛حوالي ١٧٠٠ دولار، وبالتّالي فهي لا تشكّل أداةَ صرف قابلة للتّطبيق في حالة تجارة التّجزئة العاديّة، ومن عيوب العملة الذّهبيّة الّتي تبلغ أوقية واحدة (٣١,١ جم)، أو حتى ١٠/١ أونصة؛ أنّ الفضّة تبدو أكثر ملاءمةً من الذّهب الباهظ لشراء عدّة أرغفة من الخبز أو الأدوية أو الملابس في حالات الطوارئ.

في هذا الصّدد؛ توصّلت شركة «فالكامبي» Valcambi السّويسريّة إلى فكرة إنشاء «بطاقة ذهبيّة» تُسمّى (Combibar Gold Card)، يصل وزنها إلى ٥٠غ، وهي مصنوعة من ذهب ٩٩٩ قيراط، ويمكن تقسيمه بسهولة إلى شرائح تزن ١ غرام، والّتي يمكن استخدامها لمدفوعات صغيرة نسبيّاً، ويكلّف كل غرام نفس سعر أونصة الفضّة، أي حوالي ٣٤ دولاراً، كونه وسيلة مريحة للدّفع في تجارة التّجزئة.

وكما هو موضّح في المواد التّرويجيّة للشّركة السّويسريّة؛ فإنّ «combit money» هو حلٌّ بسيط لأولئك الّذين يتوقّعون «الأوقات العصيبة»، وسوف تتناسب البطاقة تماماً مع محفظتهم، لذا سيكون لديهم دائماً «أموال حقيقيّة» أينما كانوا.

خطط لشرعنة النقود الذهبية على مستوى الدول

إنَّ المستقبل القريب يحمل خططاً لإضفاء الشَّرعيَّة على العملة الذَّهبيَّة على مستوى الدَّولة،وإنَّ تفهُّم الشَّخصيَّات الحكوميَّة والسَّياسيَّة في مختلف البلدان هي مسألة وقت لا أكثر؛ حيث إنَّ سنوات النِّظام الماليِّ العالميِّ المبنيَّة على هيمنة الدُّولار قد أصبحت معدودة، وكذلك ارتباط أيِّ نظام نقديٍّ وطنيٍّ بشكل مباشر أو غير مباشر بالعملة الأمريكيَّة، لذلك فالجميع يستعدُّ للتغيُّرات المستقبليَّة، بما في ذلك استكشاف خيارات مختلفة لتنظيم تداول الأموال المحلِّية القائمة على الذَّهب.

خلالَ السَّنوات القليلة الماضية؛ سمعنا كثيراً عن مشاريع لإنشاء الدِّينار الذَّهبيِّ (في عدد من الدول الإسلاميَّة)، والإيوان الذَّهبيِّ في (الصَّين)، والفرنك الذَّهبيِّ في (سويسرا)، وقد تمَّ تسجيل رغبةِ بعض الدُّول في إعادة الذَّهب إلى التَّداول النَّقديِّ المحلِّيِّ، وذلك في دول مثل السُّويد والنَّرويج وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبيَّة وإيران وتايوان وزيمبابوي، فضلاً عن عدد من دول أمريكا اللَّاتينيَّة، بينما كانت سويسرا ؛ هي الأقرب إلى تنفيذ خططٍ لإدخال الأموال الذَّهبيَّة في التَّداول المحليِّ، وبالمناسبة؛ كانت سويسرا آخر بلد في العالم يكسر الصِّلة بين النُّقود الورقيَّة والمعادن.

حدث ذلك في عام ٢٠٠٠، عندما تمَّ إلغاء المحتوى الذَّهبيِّ للفرنك السُّويسريِّ في البلاد، ولم يعد يختلف بأيِّ شكل من الأشكال عن العملات الورقيَّة الأُخرى ؛ الدُّولار الأمريكيِّ، الجنيه البريطانيِّ، المارك الألمانيِّ، الينِّ اليابانيِّ، إلخ.

بالطَّبع؛ إنَّ الخطط السُّويسريَّة ليست جذريَّة للغاية كما تشير بعض وسائل الإعلام ؛ فنحن نتحدَّث عن خطط لإدخال الفرنك الذَّهبيِّ كعملة «موازية».

وهكذا ؛ سيتمُّ التَّعامل مع الفرنكات الورقيَّة في سويسرا وليختنشتاين (المتواجدة معها في الاتِّحاد النَّقديِّ والجمركيِّ)، وفي الوقت نفسه؛ سوف يتمُّ تشكيل نسبةٍ معيَّنة من الصَّرف (سعر) بين الفرنك الذَّهبي والورقيِّ.

ووفقاً لمؤلِّفي المشروع؛ سيكلِّف الفرنك الذَّهبيُّ في البداية ٥ فرنك سويسريّ أو ٥,٣ دولار أمريكي، ويعتقد مؤلِّفو المشروع أنَّ التَّقلُّبات في سعر صرف الفرنك الذَّهبيِّ والورقيِّ

ستكون أصغر بكثير من التَّقلُّبات الحاليَّة في سعر الفرنك السُّويسريِّ مقابل الدُّولار الأمريكيِّ أو اليورو.

كما أنَّه من المفترض أن يتمَّ تفويض مسألة الفرنك الذَّهبيِّ إلى البنوك الخاصَّة، وذلك تحت رقابةٍ صارمةٍ من قِبَل الدَّولة والبنك المركزيِّ في البلاد، وسيكون للمؤسَّسات الماليَّة الحقُّ في إصدار عملات معدنيَّة تحمل شعارها الرَّسميَّ من جانب، وشعار الفرنك السُّويسريِّ الذَّهبيِّ من جانب آخر، ولا ينبغي الخلطُ بين الفرنك الذَّهبيِّ والقطع النَّقديَّة والعملات الاستثماريَّة.

كما أنَّه لا ينبغي أن يُستخدم في الاستثمار، ولكن كوسيلة للتَّداول، وغنيٌّ عن القول؛ إنَّ تداول الفرنك الذَّهبيِّ لن يخضع لضريبة القيمة المضافة والضَّرائب الأُخرى.

في الواقع؛ إنَّ الفرنك الذَّهبيَّ ليس نقوداً كلاسيكيَّة، لكنَّه لم يعد منتجاً استثماريَّاً بسيطاً، ومن جهة أُخرى؛ فإنَّ «أولريش شلوير» عضو المجلس الوطنيِّ السُّويسريِّ (مجلس النُّواب بالبرلمان) من حزب الشَّعب السُّويسريِّ هو صاحب المبادرة البرلمانيَّة لإدخال الفرنك الذَّهبي كجزء من حملة «العملة الصَّحيحة».

يقول «أولريش شلوير» في المقترحات المقدَّمة إلى المجلس الوطنيِّ:

«إن سعر الذَّهب اليوم؛ والبالغ حوالي ٤٥ ألف فرنك للكيلوغرام الواحد؛ سيسمح للمواطنين السُّويسريِّين بحماية أنفسهم بشكل أكثر فاعليَّةً من انخفاض قيمة العملات».

ويستطرد: «إنَّ كلفة الفرنك الذَّهبيِّ الَّذي يحتوي ٠,١ غرام من الذهب؛ يمكن أن تكون ٤,٥ فرنك، بينما ستكلِّف العملة المعدنيَّة الَّتي تحتوي على غرام واحد من الذَّهب حوالي ٤٥ فرنك».. أريد أن يتمتَّع الأشخاص في سويسرا بحريَّة اختيار عملة مختلفة تماماً، فالنِّظام النَّقديُّ اليومَ مدعوم بالتزامات الدُّيون، وهذا كلُّ شيء، حيث يقول «توماس جاكوب» المدافع الرئيسُ عن مفهوم الفرنك الذَّهبيِّ: «إنَّه لا يعتمد على أيِّ شيء، وأريد أن يفهم النَّاس هذا».

من جهة أُخرى، وإلى جانب الاستعدادات لإدخال الفرنك الذَّهبيِّ؛ يضغط حزب الشَّعب السُّويسريُّ من خلال البرلمان من أجل فرض حظر على تصدير الذَّهب، وينظِّم حملةً في البلاد تحت شعار «حفظ الذَّهب السُّويسريِّ»، وتهدف هذه المبادرة إلى حظر بيع احتياطيَّات الذَّهب في هذا البلد للخارج، حيث إنَّ السياسيِّين يطالبون ببقاء الاحتياطيَّات السُّويسريَّة في

البلاد، كما يحاول الكثيرُ من السِّياسيِّين في سويسرا معرفةَ كيفيَّة فقدان البلاد «قبل عدَّة سنوات» جزءاً كبيراً من احتياطيَّاتها من الذَّهب.

في الواقع؛ بعد إلغاء المحتوى الذَّهبيّ للفرنك؛ بدأ البنك المركزيُّ ببيع مخزونه من المعدن الأصفر، وذلك بحجَّة أنَّه أصبح أصلاً لا قيمة له، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥؛ تمَّ بيع ١،٣٠٠ طنٍّ من الذَّهب بأسعار الإغراق، وبلغت الخسائر النَّاتجة عن انخفاض أسعارها؛ وفقاً لما يقوله النُّقَّاد؛ ما مجموعه ٦٠ مليار دولار، وقد أظهرت الدِّراسات الأعمق أنَّ الذَّهب لم يغادر البلاد، ولكن انتهى به الأمر إلى خزائن البنوك السُّويسريَّة الخاصَّة، لكن في حالة إدخال عملة ذهبيَّة؛ فسوف تنشأ بالفعل مشاكل تسرُّبِ المعادنِ الثَّمينة إلى الخارج؛ هذا إنْ لم يستطع مؤلِّفو مشروع الفرنك الذَّهبيّ تقديمَ حلول فعَّالة.

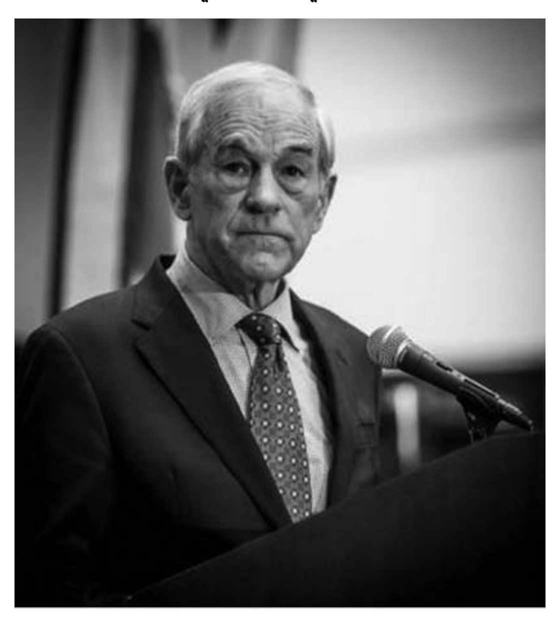
ومن المثير؛ أنَّ كلَّ الحلول المقترحة تدور حول بناء جدارٍ جمركيٍّ واقتصاديٍّ قويٍّ بما فيه الكفاية حول الاتِّحاد السُّويسريّ، إلَّا أنَّ ذلك يتعارض مع مبادئ التَّكامل الأوروبيّ، لذلك فإنَ إطلاق الفرنك الذَّهبي يتطلَّب تعديلاتٍ على الدُّستور السُّويسريّ، وإنْ تمَّ رفض التَّعديلات ؛سيتمُّ التَّخطيط للتَّصويت الشَّعبيّ (الاستفتاء).

بالمناسبة ؛لم يتمَّ الحديث عن الفرنك السُّويسريّ الذَّهبيّ فقط، وإنَّما هناك موضوع شائع في وسائل الإعلام ؛ وهو الإيوان، وبرغم أنّه ليس هناك بعد؛ إلّا أنَّ كلَّ الدَّلائل تشير إلى استعداد الصِّين لإطلاق عملتها الذَّهبيَّة.

الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة:

١٣ ولاية تُصوِّت لصالح النُّقود الذَّهبيَّة

لا يوجد في الولايات المتَّحدة على المستوى الفيدرالي مشاريع حقيقيَّة لتقديم أموال ذهبيَّة حتَّى الآن، كما أنَّه لا يوجد سوى عددٍ قليل من المناقشات العاطفيَّة للعودة إلى المعيار الذَّهبي الَّذي كان موجوداً في الولايات المتَّحدة قبل وصول «فرانكلين روزفلت» إلى السُّلطة، حيث إنَّ مثل هذه الدَّعوات السِّياسيَّة قد وُجِّهت أكثر من مرَّة، على سبيل المثال، من قبل «رون بول» النَّاقد المعروف لمجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ.



رون بول

يجري الحديث هنا عن «كبح ذهبيٍّ» لأصحاب «المطبعة»، أي؛ للحدِّ من إصدار الدُّولارات من خلال نسبة مئويَّة معيَّنة من احتياطيِّ الذَّهب الرسميِّ في الولايات المتَّحدة (احتياطيِّ اليوم هو ٨,١٣٣,٥ طنٍّ من المعدن)، ولكنْ؛ هل يعني ذلك التَّبادل الحرّ للأوراق النَّقديَّة على المعادن (كما كان قبل ١٩٣٣)؟ «بول رون» لا يُحدِّد.

في الواقع؛ لقد حقَّقَت الحركةُ المؤيِّدةُ لإدخالِ الأموالِ الذَّهبيَّةِ بالفعلِ بعضَ النَّجاحاتِ على مستوى الولاياتِ ولا سيما ولايةَ يوتا الأمريكيَّةِ الَّتي تقودُ الحملةَ، غالباً ما تُسمَّى هذه الحركةُ بـِ «استعراضِ السِّيادةِ النَّقديَّةِ» للولاياتِ الَّتي تشكِّلُ جُزءاً من الولاياتِ المتَّحدةِ.

وهكذا؛ تمَّ اعتمادُ قانونِ الأموالِ المضمونةِ، وبدأ العملُ فيهِ عامَ ٢٠١١، ووفقاً للقانونِ؛ فإنَّ العملاتِ الاستثماريَّةَ الذَّهبيَّةَ والفضِّيَّةَ الأمريكيَّةَ الَّتي تمَّ سكُّهَا، والَّتي تُسمَّى «النَّسرَ الذَّهبيَّ الأمريكيَّ» (يتراوحُ وزنُها بينَ ١,٠ و ١ أوقيَّةً، وفئاتٌ أُخرَى من ٥ إلى ٥٠ دولاراً) و«النَّسرَ الفضِّيَّ الأمريكيَّ» (يزنُ من ١ أونصةً وفئاتٌ من ١ بالدِّولارِ)، يُمكنُ قبولها الآنَ لدفعِ قيمةِ أيِّ سلعٍ أو خدماتٍ بالقيمةِ الحقيقيَّةِ للمعادنِ الثَّمينةِ الموجودةِ فيها..

وفي الوقتِ الَّذي دخلَ فيهِ القانونُ حيِّزَ التَّنفيذِ؛ بلغَت قيمةُ حوالي ١،٥ ألف دولارٍ للأونصةِ من الذَّهبِ، و ٣٨ دولاراً للأونصةِ من الفضَّةِ، ومن جهةٍ أُخرى؛ فقد نصَّ القانونُ الَّذي تمَّ تبنِّيهِ في ولايةِ يوتا على حقيقةِ أنَّه من الآنَ فصاعداً «سيتمُّ الاعترافُ بهذه العملاتِ المعدنيَّةِ باعتبارها عملاتٍ قانونيَّةً، حيثُ لا يمكنُ أن تخضعَ للضَّرائبِ المفروضةِ والمعمولِ بها في الولايةِ»، وسيتمُّ على وجهِ الخصوصِ، إعفاءُ المعاملاتِ النَّقديَّةِ من ضريبةِ الدَّولةِ على ضريبةِ الأرباحِ الرَّأسماليَّةِ وَضريبةِ المبيعات..

كما تمَّ إنشاءُ مستودعِ الدَّولةِ للذَّهبِ والفضَّةِ بعدَ اعتمادِ القانونِ في ولاية يوتا، حيثُ صُمِّمَ لإنقاذِ النَّاسِ من الاستخدامِ المباشرِ للعملاتِ المعدنيَّةِ، (من الواضحِ أنَّ هذا يخلقُ إزعاجاً كبيراً، ويمكنُ للمواطنينَ أن يحتفظوا بعملاتِهِم الذَّهبيَّةِ والفضِّيَّةِ في هذهِ المستودعاتِ، بعدَ أن حصلوا على بطاقةِ حسمٍ، كما يمكنهم استخدامُها بنفسِ الطَّريقةِ الَّتي يتمُّ بها إيداعُ الأموالِ العاديَّةِ..

يعتمدُ سعرُ العملةِ الذَّهبيَّةِ والفضِّيَّةِ على سعرِ المعادنِ بالدُّولارِ الأمريكيِّ، وهو ثابتٌ يوميَّاً في لندن (تحديدُ لندن)، ما يخلقُ سعرَ صَرفٍ لبطاقةِ الحسمِ، وقد اقتربَتْ ولايتي ميسوري وكارولينا الجنوبيَّةُ في عامِ ٢٠١٢ أيضاً من اعتمادِ نفسِ القوانينِ، من حيثُ إنشاءُ مستودعٍ لعملاتٍ ذهبيَّةٍ وفضِّيَّةٍ في ميسوري ــ على سبيلِ المثالِ، يُطلَقُ على مشروعِ القانونِ المقترحِ بولاية ميسوري لعامِ ٢٠١٢ قانونُ الأموالِ المضمونةِ ــ.

حُمَّى الذَّهبِ (كإشارةٍ إلى «المرحلة الأخيرة»)

بعدَ انهيارِ معيارِ ربطِ الدُّولارِ بالذَّهبِ؛ كانت البنوكُ المركزيَّةُ في البلدانِ الرَّائدةِ في «المليارِ الذَّهبيِّ» تشاركُ في عمليَّاتٍ سرِّيَّةٍ مختلفةٍ معَ «المعدنِ الأصفرِ»، ونتيجةً لذلكَ؛ تمَّ سحبُ الذَّهبِ تدريجيَّاً وبشكلٍ منهجيٍّ من قبوِ البنوكِ المركزيَّةِ،

ومنَ المتوقَّعِ أن يتمَّ إفراغٌ كاملٌ للمخازنِ الذَّهبيَّةِ في المستقبلِ القريبِ جدَّاً، وسيكون ذلكَ «نقطةَ تحوُّلٍ»، وَحدثاً بارزاً في التَّمويلِ العالميِّ والسِّياسةِ العالميَّةِ..

إنَّ إحدى علاماتِ المحاولاتِ المتشنِّجةِ لِلأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ العالميَّةِ لِتأجيلِ لحظةِ التحول «نقطةِ التَّحوُّلِ الكُبرى» هي زيارةُ الملكةِ البريطانيَّةِ إليزابيث الثَّانية والدُّوق فيليب من إدنبره " في الثَّالثَ عشرَ من شهرِ كانون الأول ٢٠١٢ إلى أقبيةِ بنكِ إنجلترا الذَّهبيَّةِ، تلكَ الزِّيارةُ الَّتي تمَّ التَّرويجُ لها على نطاقٍ واسعٍ في وسائلِ الإعلامِ العالميَّة، في الواقع، إذا صدَّقْنَا المعلوماتِ الموجودةَ في المصادرِ المفتوحةِ؛ فإنَّ أقبيةَ بنكِ إنجلترا تحتوي ٢٠٪ من احتياطيِّ الذَّهبِ الرَّسميِّ في العالم فقط..

بطبيعةِ الحالِ؛ لَمْ تحسب الملكةُ عددَ السَّبائكِ، ولَمْ تتحقَّقْ من وجودِ علاماتِ «معدنٍ أصفرَ» في هذه السَّبائكِ، كانت صورتُهَا الرَّائعةُ وخلفَها السَّبائكُ فقط، وكانَ من المفترضِ أن تقنعَ الجميعَ أنَّ كُلَّ شيءٍ في «المملكةِ الذَّهبيَّةِ» على ما يُرامُ، ومع ذلك؛ لَمْ يكنْ لحملةِ العلاقاتِ العامَّةِ ذلكَ التأثيرُ المطلوبُ، حيثُ وصلَتْ عصبيَّةُ المشاركينَ في سوقِ الذَّهبِ إلى الحدِّ الأقصى، وبدأ كُلُّ شيءٍ يتحوَّلُ إلى «حُمَّى الذَّهبِ».

كانَ في تاريخِ البشريَّةِ العديدُ من حالاتِ «حُمَّى الذَّهبِ»، فعلى المستوى المحليِّ ـ على سبيلِ المثالِ: في القرنِ التَّاسعَ عشرَ كانت «الحمَّى» في سيبيريا (الثَّلاثينات)، وفي كاليفورنيا (أواخرَ الأربعينات)، والحمَّى الأستراليَّةُ (الخمسينات)، وفي جنوبِ إفريقيا (نهايةَ القرنِ)، ولكنَّها اليومَ ظاهرةٌ عالميَّةٌ، وقد تمَّ استخراجُ الذَّهبِ من أحشاءِ الأرضِ بعدَ تلكَ الحالاتِ سابقاً، والآنَ يتمُّ التَّخلُّصُ من بقايا الذَّهبِ من قبوِ البنوكِ المركزيَّةِ، ويَستثمرُ

العديدُ من المليارديريينَ المشهورينَ في الذَّهب، ومنهم على سبيلِ المثالِ؛ المضَارِبُ الشَّهيرُ: جورج سوروس، الَّذي هرعَ خلفَهُ إلى أسواقِ المعادنِ الصَّفراءِ مُستثمرونَ آخَرونَ..

ومن المثيرِ ما قالَهُ جوزيف ستادلر، المديرُ الأوَّلُ في بنكِ UBS: إنَّ الأثرياءَ يشترونَ ببطءٍ ما يصلُ إلى طنٍّ من الذَّهبِ، وهنا يجبُ أن يُؤخَذَ في الاعتبارِ أنَّ سوروس هو عميلٌ لِروتشيلد، ويفعل ما يسمحُ بِهِ أسيادُهُ أو يطلبونَهُ، فإذا ذهبَ سوروس إلى الذَّهبِ، فإنَّ «دراما ذهبيَّةً خطيرةً» ستحدثُ قريباً.

أذكرُ إعلانَ سوروس بصوتٍ عالٍ في ربيعِ عامِ ٢٠١١: «أعتبرُ الذَّهبَ أكبرَ فقاعةِ مضاربةٍ في العالمِ»، وباعَ ما يملكُهُ من ذهبٍ، ثمَّ تصرَّفَ سوروس لِصالحِ روتشيلدز، الَّذينَ اشتروا بنشاطٍ «المعدنَ الأصفرَ» حسبَ حاجتهم من أجلِ وقفِ ارتفاعِ أسعارِ الذَّهبِ، ولاحقاً؛ علَّقَ بعض المحللين على سلوكِ سوروس، الَّذي تغيَّرَ لصالحِ معيارِ الذَّهبِ في عامِ ٢٠١٢، أنَّ المضَارِبَ «تأخَّرَ عن قسمةِ الفطيرةِ الذَّهبيَّةِ»..

حسناً، يمكننا أن نتَّفقَ على أنَّ «الفطيرةَ الذَّهبيَّةَ» قد تمَّ أكلُها بالفعلِ، حيثُ سُمحَ لِسوروس التقاطُ الفتاتِ المتبقِّي فقط، وهكذا؛ بدأ بعضُ الصَّحفيِّينَ والسِّياسيِّينَ والخبراءِ، حتَّى قبلَ بدءِ «نقطةِ التَّحوُّلِ الكُبرى»، بالدَّهشةِ والاستياءِ من انعدامِ الضَّميرِ وعدمِ وجودِ أيِّ مبادئ أخلاقيَّةٍ بينَ المصرفيِّينَ العالميِّينَ، الَّذينَ "ضخُّوا" سِرّاً لعدَّةِ عقودٍ المعادنَ الثَّمينةَ من الأقبيةِ المملوكةِ للدُّولِ إلى خزائنَ خاصَّةٍ، ولكن في الواقعِ؛ لم يُظهِر المصرفيُّونَ العالميُّونَ (روتشيلدز) أيَّ شيءٍ جديدٍ على العالَمِ..

حيثُ أظهرَ تاريخُ الذَّهبِ الرَّسميُّ مرَّةً أُخرى «مبادئهم» الشِّيطانيَّةَ، والَّتي سمحَت لهم بأن يصبحوا أهمَّ من الملوكِ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ.

بكلِّ الأحوالِ، قد نَصِلُ إلى نقطةِ التَّحوُّلِ الكبيرةِ في السَّنواتِ القليلةِ القادمةِ، وسوفَ يكونُ لذلكَ بعضُ العواقبِ الواضحةِ: من الصَّعبِ أن نقولَ ما هي ردَّةُ فعلِ الجمهورِ على حقيقةِ الاحتيالِ «المكتشفةِ»، والَّتي قامَتْ بها السُّلطاتُ النَّقديَّةُ في دول المليارِ الذَّهبيَّةِ، من الواضحِ أنَّ الثِّقةَ في البنوكِ المركزيَّةِ (وما يتَّصلِ بها من سنداتِ الخزانةِ) ستضيعُ بلا رجعةٍ، وسيتمُّ تقويضُ سُلطةِ كلٍّ من السُّلطتين التَّشريعيَّةِ والتَّنفيذيَّةِ للدَّولةِ (بسبب حقيقةِ أنَّها لم توفِّرْ أيَّ سيطرةٍ على أنشطةِ البنوكِ المركزيَّةِ)..

وعلى الأرجحِ؛ فإنَّ الاحتيالَ الّذي تمَّ كشفُهُ "على نطاقٍ واسعٍ " سوفَ يتسبَّبُ في فوضى خطيرةٍ في الحياةِ الماليَّةِ والاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ والسِّياسيَّةِ للمجتمعِ، أتركُ تحليلَ التطوُّرِ المحتمَلِ للأحداثِ في الحياةِ الاجتماعيَّةِ والسِّياسيَّةِ بعدَ «نقطةِ تحوُّلٍ كبيرةٍ» لعلماءِ الاجتماعِ وعلماءِ السِّياسةِ، ولكنْ في مجالِ التَّمويلِ: ستكونُ بعضُ العواقبِ واضحةً، ومنها؛ زيادةٌ حادَّةٌ في أسعارِ «المعدنِ الأصفرِ»، بعدَ كُلِّ شيءٍ، ومع توقُّفِ إمداداتِ الذَّهبِ من أقبيةِ البنوكِ المركزيَّةِ، فإنَّ التَّوازنَ المصطنعَ في سوقِ المعادنِ النَّفيسةِ سوف ينقلبُ..

كلُّ شيءٍ بسيطٌ للغايةِ: كانَتْ هناكَ منافسةٌ غيرُ مرئيَّةٍ بينَ سعرِ "المعدنِ الأصفرِ" والعملةِ الأمريكيَّةِ خلالَ الفترةِ بأكملِهَا بعدَ انهيارِ نظامِ بريتون وودز: كُلَّما ارتفعَ سعرُ الذَّهبِ؛ انخفضَتِ العملةُ الأمريكيَّةُ، وكُلَّما انخفضَ سعرُ المعدنِ؛ زادَ مركزُ المعدنِ «الأخضرِ» في النِّظامِ الماليِّ العالميِّ، وهكذا؛ فَمِنَ المحتملِ أنْ ينخفضَ الدُّولارُ كثيراً، وبدلاً من ذلكَ، ستحاولُ السُّلطاتُ النَّقديَّةُ الأمريكيَّةُ إنشاءَ دولارٍ «جديدٍ» (على سبيلِ المثالِ، ليسَ «أخضرَ»، ولكن «ورديّ») أو حتَّى عملةٍ جديدةٍ، ولكنَّ ذلكَ مَشروطٌ ببقاءِ الولاياتِ المتَّحدةِ على الخريطةِ السِّياسيَّةِ لِلعَالَمِ، وإنْ لَمْ يتمَّ تفكُّكُها إلى مجموعةٍ من دولِ الدولةِ «المستقلَّةِ»، نظراً لأنَّ عمليَّةَ احتيالِ الذَّهبِ المفتوحةَ ستخلقُ عدمَ ثقةٍ عامٍّ بالسُّلطاتِ النَّقديَّةِ، كما أنَّهُ لا يمكنُ استبعادُ انهيارِ عملاتِ الاحتياطِ الأُخرَى؛ اليورو والجنيه البريطانيّ والينِّ اليابانيِّ.

من الواضحِ، في ظُروفِ فوضى النُّقودِ الورقيَّةِ الَّتي نشأت؛ سيتمُّ إجبارُ النَّاسِ على العودةِ إلى أموالِ السِّلَعِ، يقولُ الاقتصاديُّونَ إنَّ هذه الأموالَ يمكنُ أن تستندَ إلى سلعٍ يحتاجُهَا المجتمع، مثلَ النَّفطِ، والكهرباءِ، والمعادنِ غيرِ الحديديَّةِ والمعادنِ الحديديَّةِ المختلفةِ، والقمحِ، والإسمنتِ، إلخ، أعتقدُ أنَّهُ عندما تبدأُ «نقطة التحول الكبرى»، لن يكونَ لدى البشريَّةِ ببساطةٍ وقتٌ لتصميمِ أنظمةٍ نقديَّةٍ، وسنعودُ مرَّةً أُخرى إلى ذهبية.

الذَّهب الخاصُّ في الأقبية الخاصَّة: الظَّلام الكامل.

في الواقع؛ يمكن وضع الذَّهب النَّقديِّ الخاصِّ ليس فقط في صناديق خاصَّة من نوع «SPDR Gold»، ولكن أيضاً على شكل ودائع معدنيَّة في البنوك التَّجاريَّة، أو يمكن تخزينه ببساطة في أقبية البنوك الخاصَّة « بنك اتش اس بي سي» التَّابع لـ«روتشيلد» Rothschild HSBC».

من جهتها؛ ذكرت وسائل الإعلام العالميَّة؛ كصحيفة «وول ستريت جورنال» أنَّه نظراً للطَّلب المتزايد على خدمات تخزين المعادن الصَّفراء؛ بدأت أكبرُ البنوك في بناء مرافق تخزين إضافيَّة أو توسيع المنشآت القائمة، لذلك فقد أعاد بنك «جيه بي مورجان» في عام ٢٠١٠ فتحَ مخزن (المخزن الذي أُنشئ في التِّسعينات) الذَّهب تحت الأرض في «نيويورك»، وفي «مانهاتن» أيضاً، وبالإضافة إلى قبو JPMorgan؛ تعمل مستودعات البنوك الأوروبيَّة HSBC وبنك «نوفا سكوتيا»، كما أصبح التَّخزين غير المصرفيِّ للمعادن الثَّمينة ذا أهميَّة متزايدة، ومن الملاحظ أنَّ البنوك السُّويسريَّة تُقدِّم خدمات الذَّهب بنشاط؛ مثل بنك UBS، وبنك Credit Suisse.

في السَّابق؛ كانت خدماتُ وضع المعدن تتمُّ في حسابات الودائع، لكنَّها الآن تقبل بشكل أساسيٍّ الذَّهب للتَّخزين، حيث حفَّزت البنوك السُّويسريَّة مثل هذا التَّغيير، مع الرَّغبة في الابتعاد عن إدراج الذَّهب الَّذي تتلقَّاه في ميزانيَّاتها العموميَّة، بحيث إذا تمَّ وضع الذَّهب في حسابات الودائع؛ فيجب على البنك تقديم مساهمات في صناديق الاحتياطيِّ، ممَّا يقلِّل من ربحيَّة العمليَّات المصرفيَّة، ومع ذلك؛ نعتقد أنَّ الدَّافع الرئيسَ للبنوك في هذا «التَّحوُّل»؛ هو الرَّغبة في حماية أنفسها وعملائها من التَّدخُّل المحتمل من قبل الجهات الوصائيَّة.

كان هناك في السَّنوات الأخيرة فضائح كثيرة تحيط بالبنوك السُّويسريَّة، وتتعلَّق بحقيقة أنَّها تحتفظ بودائعَ مختلفِ «الطُّغاة» والأفراد المشكوك فيهم سياسيَّاً، حيث تزيل خدمة تخزين الذَّهب التقليديَّة العديد من المشاكل الَّتي قد تنشأ أثناء عمليَّات التَّفتيش البنكيَّة، وبالمناسبة؛ تمتلك سويسرا مستودعاً «خزينة كبيرة» من المجوهرات في «أولتن»، وتُدار تلك

الخزينة من قبل SIX Securities Service، وهي شركة تابعة لمجموعة SIX، وهذا المستودع يُسمَّى أحياناً بـِ «Swiss Fort Knox»، وبحسب البعض؛ فإنه الأكبر في قارَّة أوروبَّا، حيث يُخزَّن هناك حوالي ٨٠٠ طنٍّ من المعادن الثَّمينة.

يستخدم أصحاب الذَّهب، في بعض البلدان، الخدمات الائتمانيَّة للبنوك الَّتي تستخدم «أسماء صوريَّة»، ويقومون بعمليَّات مختلفة باستخدام الذَّهب نيابة عنهم، بالمقابل؛ فإنَّ المستفيدين الحقيقيِّين محميُّون بالسريَّة المصرفيَّة، ومنطقيَّاً؛ يُمكن القول إنَّ المستفيدين الحقيقيِّين هم في المقام الأوَّل؛ أولئك الَّذين نظَّموا عمليَّات نهبٍ للبنوك المركزيَّة.

أين ذهب الذَّهب من قبْوِ البنوك المركزيَّة؟.

من الصَّعب اليومَ إثباتُ سرقة «المعدن الأصفر» من أقبية البنوك المركزيَّة، لكنَّ ذلك لا يزال ممكناً، وبكلِّ الأحوال؛ لابد من الإجابة عن السُّؤال: أين ذهب ذلك الذَّهب؟ هل أصبح في خزائن الأشخاص الاعتباريِّين (القانونيِّين أو على المستوى الشَّخصيِّ)؟ في الحقيقة إنَّ الأمر أكثرُ صعوبة.

يمكنك بالطَّبع افتراض أنَّه «تشتّت» بشكل متساوٍ بين جميع المستهلكين الأساسيِّين لمؤسَّسات صناعة المجوهرات والمستثمرين ومنظِّمي القطاع الخاصِّ، وما إلى ذلك، ومع ذلك؛فإنَّه من الصَّعب أو حتَّى من المستحيل تصديق مثل هذا الافتراض.

بعد كلِّ شيء، وكقاعدة عامَّة؛ تمَّ بيع الذَّهب ليس في «ذروة» أسعار المعادن، ولكن على العكس؛ ففي بعض الأحيان عندما وصلت الأسعار إلى «القاع»، حيث هناك شكوكٌ قويَّة في أنَّ «خصخصة» احتياطيَّات الذَّهب قد حدثت في مصلحة بعض الأفراد الَّذين حصلوا على المعادن بشروط مواتية للغاية، ولسوء الحظ أنَّه حتَّى مؤسَّسة GATA الَّتي ذكرناها سابقاً؛لم تتمكَّن من تقديم أيِّ دليل يسمح لنا بتأكيد هذا الافتراض بثقة.

في الواقع إنَّ روايتي للأحداث المتعلِّقة ببيع الذَّهب في سويسرا قد تفسِّر ذلك بشكل مختلف، حيث إنَّ سويسرا في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥؛ لم تبِعْ احتياطيَّ الذَّهب الوطنيِّ بأسعار إغراق «بسذاجة»، لكنَّها سحبت ببراعة «المعدن الأصفر» الَّذي لا يُقدَّر بثمن من البنك المركزيِّ إلى هياكلها التِّجاريَّة الخاصَّة! وكان سببُ هذا الاستنتاج شرعيَّاً؛ في ظلِّ الظُّروف الجديدة؛ حدث تغيير دستوريٌّ، وتمَّ فصل الفرنك عن الذَّهب، فتشكَّل قدر لا بأس به من «الفائض» في خزائن البنك المركزيِّ، وهذا هو السَّبب الَّذي أدَّى إلى استبداله بالمال، والَّذي، بالمناسبة، لم يتمَّ نهبه من قبل المسؤولين، ولكن تمَّ توزيعه على الشَّعب (ممثِّلي هيئات الحكم الذَّاتي الإقليميَّة والاتحاديَّة).

في رأيي؛ كان المشترون لهذا الذَّهب هم السُّويسريِّين أنفسهم، والفرق الوحيد هو أنَّهم لم يكونوا في هياكل الدَّولة، ولكن في البنوك والصَّناديق الخاصَّة، وهكذا؛ فإنَّ فرضيَّتي

تشرحُ تماماً التّصريحات العلنيَّة الصّاخبة الصّادرة عن السُّلطات السُّويسريَّة، والَّتي كانت تقتل سعر الذَّهب في السُّوق؛ لأنَّها أتاحت «خصخصة» احتياطيّ الذَّهب بأسعارٍ منخفضة بشكل مصطنع!.

حالما تمَّ الانتهاءُ من برنامج إعادة خصخصة ١٣٠٠ طنٍّ من الذَّهب في عام ٢٠٠٥؛ ارتفعت أسعار الذَّهب العالميَّة، واليوم؛ فإنَّ العديد من وسائل الإعلام العالميَّة تهتمُّ حقّاً بحقيقة أنَّ بنك الشَّعب الصّينيّ يتّبع سياسةً لزيادة احتياطيَّاته من الذَّهب بشكل مُطَّرد، علماً أنَّ تقاريره الرسميَّة عن هذا التَّراكم لا تعكس ذلك بشكل كامل.

من المنطقيّ أنْ نفترض أنَّه يمكن للبنوك الكبيرة غير التَّابعة للدَّولة اتّباع سياسة مماثلة: زيادة احتياطيَّاتها من الذَّهب عن طريق خصخصة المعادن الرَّخيصة المتواجدة في خزائن البنوك المركزيَّة، وإخفاء هذه العمليَّة بعناية، حيث إنَّ البيانات المتعلّقة باحتياطيَّات الذَّهب الَّتي لم تُصنَّف على أنَّها احتياطيَّات رسميَّة «أي في الميزانية العموميَّة للكيانات الخاصَّة أو في حوزة أفراد عاديّين»؛ فهي مجزَّأة وغير موثوقة، ولا يمكن حتَّى استدعاء الأرقام الدَّقيقة من قِبَل خبراء مجلس الذَّهب العالميّ، كما أنَّه لا يوجد سوى تقديرات تقريبيَّة، وهي كما يلي: إنَّ كميَّة الذَّهب الموجودة في أيدي الأفراد على شكل مجوهرات وفي أشكال أُخرى غير نقديَّة تصل إلى أكثر من ٣٠ ألف طنٍّ، وذلك يعادل تقريباً نفس كميَّة الاحتياطيَّات الذهبيَّة النَّقديَّة «العملات المعدنيَّة والسَّبائك القياسيَّة».

من جهة أُخرى؛ يعتقد بعض الخبراء أنَّ الاحتياطيَّات غير الرسميَّة للذَّهب النَّقديّ اليومَ تجاوزت بالفعل الاحتياطيَّات الرسميَّة للذَّهب، خاصةً مع مراعاة أنَّ البيانات الرسميَّة عن احتياطيَّات البنوك المركزيَّة قد تخفي أقبية فارغة.

والسُّؤال الَّذي يطرح نفسه: ما مدى إمكانيَّة توحيد الاحتياطيَّات غير الرسميَّة للذَّهب النَّقديّ؟ أم أنَّها مشتَّتةٌ بين الملايين والملايين من أصحاب القطاع الخاصّ في مختلف بلدان العالم؟ في الواقع؛ يجد خبراء من مجلس الذَّهب العالميّ صعوبةً في الإجابة على هذا السُّؤال، وإذا حكمنا على ذلك من خلال المصادر المفتوحة؛ فإنَّ أكبر احتياطيٍّ غير رسميٍّ هو: الاحتياطيُّ الذَّهبيُّ للصُّندوق الخاصّ «SPDR Gold Shares ETF».

وتجدر الإشارة إلى أنَّه قد تمَّ أدراج أسهم SPDR Gold في بورصة «نيويورك» للأوراق الماليَّة في عام ٢٠٠٤،وكانت هذه الأسهم من بين الأسرع نموَّاً في العالم، وهي مدرجة حاليَّاً في بورصة «سنغافورة» و«طوكيو» للأوراق الماليَّة، حيث إنَّ احتياطيَّ الذَّهب للصُّندوق المحدَّد يساوي ١٢٦٠ طن.

من جهة أُخرى؛ فإنَّ بنك HSBC هو حاكم هذا الصُّندوق الذَّهبيِّ، وهو بنك تسيطر عليه عشيرة «روتشيلد»، ويتمُّ تخزين الذَّهب في قبو بنك لندن المركزيِّ، ومع ذلك؛ يمكن أيضاً وضعه في خزائن بنوك HSBC الأُخرى، كما توجد صناديقُ ذهبٍ صغيرة خاصَّة.

بكلِّ الأحوال؛ فإنَّ إجماليَّ الاحتياطيَّات لجميع هذه الأموال يقدَّر بـِ ٢١٠٠ إلى ٢٢٠٠ طنٍّ، وكلُّ ذلك يمثِّل حوالي ٧ ٪ من جميع الاحتياطيَّات غير الرسميَّة من الذَّهب النَّقدي في العالم.

المال الدُّوليُّ: صراع الذَّهب مقابل الدُّولار.

في السَّنوات الأخيرة؛ تمَّ تسجيل عددٍ من الحالات عندما حاولت بعض الدُّول جعل الذَّهب وسيلة رسميَّة للمدفوعات الدُّوليَّة، حيث كان الدَّينار الذَّهبي لمعمَّر القذَّافي من تلك الحالات، وقد كان الزَّعيم اللِّيبيُّ البادئ الأوَّل برفض المدفوعات الدُّوليَّة بالدُّولار واليورو.

علاوةً على ذلك؛ فقد دعا القذَّافي العالمَ العربيَّ والإفريقيَّ إلى التحوُّل إلى نظام المدفوعات النَّقديَّة بعملة واحدة تُسمَّى الدِّينار الذَّهبي، وعلى هذه القاعدة الماليَّة؛اقترح العقيد القذَّافي إنشاءَ دولةٍ عربيَّة إفريقيَّة واحدة يبلغ عدد سكَّانها ٢٠٠ مليون نسمة.

لقد تمَّ دعم أفكار إنشاء عملة ذهبيَّة واحدة وتوحيد الدُّول الأفريقيَّة في هيكل فدرالي واحد قوي «في السَّنوات السَّابقة للرَّبيع العربيِّ»، من قبل عدد من الدُّول العربيَّة ومن جميع الدُّول الأفريقيَّة تقريباً، بينما كانت جنوب إفريقيا وقيادة جامعة الدُّول العربيَّة تعارضان الفكرة.

تسبَّبت هذه المبادرات الليبيَّة في ردِّ فعلٍ رافض وعنيف من بعض الدُّول الأوروبيَّة، ومع ذلك، ولأن دعوات زعيم الثَّورة الليبيَّة لم تؤدِّ إلى أيَّة نتائج؛ فقد اتَّخذ القذَّافي المزيد والمزيد من الخطوات الجديدة نحو إنشاء إفريقيا المتَّحدة وإجراءات لإدخال الدِّينار الذَّهبيِّ، ومن هنا؛ يمكن فهم أسبابِ التدخُّل العسكريِّ الغربيِّ في ليبيا، حيث إنَّ السَّبب الحقيقيَّ للتَّدخل في ليبيا ولاغتيال القذَّافي؛ هي حقيقة أنَّ معمَّر القذَّافي قرَّر تكرارَ محاولة الجنرال «ديغول» مغادرة منطقة النُّقود الورقيَّة والعودة إلى الذَّهب، لا سيما الدَّينار الذَّهبيَّ، أي إنَّه هدَّد قوةَ مالكي «المطبعة»، المساهمين الأساسيِّين في شركة خاصَّة تُسمَّى «الاحتياطيَّ الفيدراليَّ الأمريكيَّ»، أمَّا الأسباب الَّتي روَّجها الغرب لتبرير التَّدخُّل؛ ومنها «مسؤوليَّة الحماية «حماية حقوق الإنسان» والاستيلاء على النَّفط اللِّيبيِّ؛ فهي أسباب مُضلِّله وزائفة.

بكلِّ الأحوال؛ تنتقل بعض الدُّول إلى استخدام الذَّهب للمدفوعات الدُّوليَّة بشكل واضح، ونتحدَّث في بعض الأحيان عن استخدام الذَّهب في التَّهريب أو في التَّجارة «الرَّماديَّة»،

ومثال ذلك؛ دولة نيبال، والَّتي تأتي كلُّ وارداتها من الهند المجاورة، حيث يتمُّ استخدام الذَّهب لدفع قيمة البضائع، ويشتري المستوردون النيباليُّون جزءاً من «المعدن الأصفر» من البنوك المحليَّة (حوالي ١٥ كجم يوميَّاً)، ويتمُّ الحصول على نفس الكميَّة تقريباً عبر قنوات غير قانونيَّة من الصِّين المجاورة، حيث تكلفته أقلُّ من التَّكلفة في الهند (٤,٨٠ مليون روبيَّة هنديَّة لكل كيلوغرام مقارنةً مع ٥,٠٥ مليون روبيَّة)، وفي هذه الحالة؛ فإنَّ الدَّافع الأساس لاستخدام «المعدن الأصفر» كوسيلة للتَّسوية هو الرَّغبة في كسب الفرق في أسعار الذَّهب، ولكن أيضاً؛ هناك أسباب أُخرى مرتبطة بالحصار الاقتصاديِّ والماليِّ ضدَّ كلِّ دولة على حدة، وإيران هي المثال الأكثر وضوحاً؛ حيث فرضَ عليها الغرب عقوبات اقتصاديَّة، بما في ذلك حظر البنوك من إقامة حساب مدفوعات لأجل عمليَّات الاستيراد والتَّصدير الإيرانيَّة.

نتيجةً لذلك؛ تحوَّلت تركيا المجاورة إلى دفع الذَّهب مقابل الغاز الطَّبيعي المستورد من إيران، وقد أكد نائب رئيس وزراء تركيَّا السَّابق علي باباجان هذه الحقيقة في ردٍّ كتابيٍّ على طلب من البرلمانيِّين، وذلك حسب صحفية «وول ستريت جورنال».

إنَّ انتقال البلدين إلى التَّسويات الذَّهبيَّة مقابل إمدادات الغاز هو نتيجة للعقوبات الأمريكيَّة، الَّتي تهدِّد باتخاذ تدابير صارمة ضدَّ أيِّ دولة تستخدم الدُّولار في التِّجارة مع طهران،وقد سمح ذلك لأنقرة «التحول إلى قضبان الذَّهب» بتجنب «العقاب» من واشنطن، حيث إنَّ هذه التِّجارة لا تنتهك نظامَ العقوبات الدُّوليَّة المفروضة على إيران، ففي الأشهر التِّسعة الأولى من عام ٢٠١٢؛ وصلت قيمة الذَّهب المتدفِّق من تركيَّا إلى رقم قياسي ١٠,٧ مليار دولار، حيث كانت حصَّة إيران من هذا التَّدفُّق ما قيمته ٦,٤ مليار دولار.

حربٌ سرِّيَّةٌ حولَ الذَّهبِ

للوهلةِ الأولى؛ تبدو الأحداثُ الفرديَّةُ في عالم الذَّهبِ عشوائيَّةً وغيرَ مرتبطةٍ ببعضِهَا البعض، وقد يُقالُ إنَّ هذه الأحداثَ تعكسُ "قوانينَ موضوعيَّةً" معيَّنةً لتطوُّرِ الاقتصادِ العالميِّ والتَّمويلِ الدُّوليِّ، ولكن في الواقعِ؛ الكلُّ يتحدَّثُ عن الصِّراعِ «خلفَ الكواليسِ» بينَ مجموعات المصالحِ المختلفةِ لِلأوليغارشيِّةِ الماليِّةِ العالميَّةِ..

بشكلٍ عامٍّ؛ يمكنُ تصنيفُ هذه المجموعاتِ على أساسِ معسكرينِ كبيرينِ:

١. معسكرُ المدافعينَ عن الوضعِ الرَّاهنِ في العالمِ الماليِّ، أي نظامُ النُّقودِ الورقيَّةِ الَّذي أساسُهُ دولارٌ غيرُ مضمونٍ.

٢. معسكرٌ لأنصارِ العودةِ إلى النُّقودِ الذَّهبيَّةِ.

أمَّا المعسكرُ الأوَّلُ؛فيشملُ (المساهمينَ الأساسيينَ) في «المطبعةِ» التَّابعةِ للاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، وكذلكَ تلكَ البنوكَ الَّتي ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالاحتياطيِّ الفيدراليِّ (بنوكَ جميعِ المساهمينَ في مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ) والمستفيدينَ المفضَّلينَ من "منتجاتِهَا الورقيَّةِ"، وبالنِّسبةِ لممثِّلي هذا المعسكرِ؛ يعدُّ الذَّهبُ مُنافساً خطيراً للدُّولارِ الأخضرِ، لذلكَ فإنَّ الأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ الَّتي تنتمي إلى هذا الجناحِ ستفعلُ كُلَّ ما هو ممكنٌ لإطالةِ عمرِ "المطبعةِ"، حتَّى لو كانَ ذلكَ سيتطلَّبُ حرباً، يمثِّلُ هذا المعسكرَ، أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، عشيرةُ روكفلر وعدَّةُ عشائرَ أقلُّ شهرةً، والَّتي بالإضافةِ إلى سيطرتِهَا على «مطبعةِ» مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ؛ تُسيطرُ أيضًا على السُّوقِ العالميَّةِ لـِ «الذَّهبِ الأسودِ»، وعلى المجمَّعِ الصِّناعيِّ العسكريِّ الأمريكيِّ..

وأمَّا المعسكرُ الثَّاني، معسكرُ أنصارِ الذَّهبِ الَّذي ينمو بشكلٍ سريعٍ وواسعٍ، ويضمُّ جزءاً من الأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ العالميِّةِ، الَّتي لا ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بـِ «المطبعةِ» الفيدراليَّةِ، ولديها احتياطيَّاتٌ كبيرةٌ من الذَّهبِ المتراكمِ، وتتحكَّمُ في الإنتاجِ والسُّوقِ العالميَّةِ لـِ «المعدنِ الأصفرِ»، ويستعدُّ هذا المعسكرُ لِتصفيةِ «المطبعةِ» الحاليَّةِ واستبدالِها بمعيارٍ ذهبيٍّ، يرتبطُ هذا الجزءُ من الأوليغارشيَّةِ العالميَّةِ في المقامِ الأوَّلِ بعشيرةِ روتشيلد وعشائرَ أصغرَ

أُخرَى تنجذبُ إلى أوروبَّا، وهنا؛ يجبُ الأخذُ في الاعتبارِ أنَّ النِّظامَ الحاليَّ للدُّولارِ قد أضعفَ نفسَهُ لدرجةِ أنَّ الأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ "الذَّهبيَّةِ" العالميَّةِ تجنِّدُ مؤيِّديهَا بسهولةٍ في مختلفِ قطاعاتِ المجتمعِ، حيثُ تمتلكُ قاعدةً اجتماعيَّةً واسعةً في جميعِ أنحاءِ العَالَمِ..

في الواقعِ؛ يكفي أن نستشهدَ على سبيلِ المثالِ بحركةِ «احتلُّوا وول ستريت»، والَّتي لا تستهدفُ بنوكَ وول ستريت فقط، بلْ أيضاً الاحتياطيَّ الفيدراليَّ، الَّذي هوَ الدَّعامةُ الأساسيَّةُ للإمبراطوريَّةِ المصرفيَّةِ لِروكفلر..

بكلِّ الأحوالِ، لقد كانَتْ عائلةُ روتشيلد، ولا تزالُ، وراءَ العديدِ من المبادراتِ لإضفاءِ الشَّرعيَّةِ على الذَّهبِ، باعتبارهِ " العملةَ النَّقديَّةَ "، ولكنْ من النَّاحيةِ العمليَّةِ؛ كانَتْ عشيرةُ روكفلر تردُّ على أيِّ "ضربةٍ ذهبيَّةٍ" مِنْ روتشيلد، كما أنَّهَا (تُواصلُ الردَّ) بهجماتٍ مُضادَّةٍ، فالصِّراعِ بينَ روتشيلد و روكفلر على «الجبهةِ الذَّهبيَّةِ» مستمرٌّ، ولكنْ معَ نجاحٍ متفاوتٍ..

بالمناسبة، يمكنُ إلقاءُ نظرةٍ فاحصةٍ على أسبابِ إيقافِ حملةِ الفرنكِ الذَّهبيِّ في سويسرا، والَّتي ذكرنَاها أعلاهُ،(تمَّ إطلاقُ الحملةِ منذُ أكثرَ من عامينِ، لكنَّهَا لَمْ تُتوَّجْ بعدُ بالنَّجاحِ)، ليسَ لدينا أيُّ معلوماتٍ لماذا، وَوفقاً لِلخُطَطِ الأوَّليَّةِ؛ كانَ من المفترضِ أن يتمَّ تداولُ أموالِ الذَّهبِ الموازيةِ في عامِ ٢٠١٢، ولكنَّ ذلكَ لم يحدث..

وقد توقَّفَتْ وسائلُ الإعلامِ السُّويسريَّةُ والعالميَّةُ عن نشرِ أيِّ موادٍّ حولَ موضوعِ «الفرنكِ الذَّهبيِّ»، ويمكنُ، على سبيل المثال، افتراضُ وجودِ صفقةٍ بينَ عشيرةِ روتشيلد وعشيرة روكفلر وراءَ الكواليسِ، حيثُ تمَّ التَّوصُّلُ إلى نوعٍ من "التَّسويةِ"؛ على سبيلِ المثالِ: توقفُ السُّلطاتُ الأمريكيَّةُ من "تصادمِهَا" معَ البنوكِ السُّويسريَّةِ (هناكَ مزاعمُ بأنَّ هذه البنوكَ تختبئُ وراءَ إخفاءِ الأموالِ من مختلفِ «الطُّغاةِ» وما إلى ذلك)، كما تجمِّدُ سويسرا بدورِهَا مشروعَ إدخالِ الأموالِ الذَّهبيَّةِ «الموازيةِ».

بالعودةِ إلى مبادراتِ «الذَّهب» في ثلاثَ عشرةَ ولايةَ أمريكيَّةً: بعدَ النَّجاحِ في إدخالِ النُّقودِ الذَّهبيَّةِ في ولايةِ يوتا؛ بدأت مبادراتٌ مماثلةٌ "بالتَّوقُّفِ في اثنتي عشرةَ ولايةً أُخرى، أنا مُتأكِّدٌ من أنَّ عشيرةَ روكفلر رأت في هذهِ المشروعاتِ تهديدًا لمستقبلِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، وضغطَتْ على جميعِ "المكابحِ" الاقتصاديَّةِ والسِّياسيَّةِ، وليس من قبيلِ الصُّدفةِ من وجهةِ نظرِنَا، وجودُ العديدِ من القيودِ على عمليَّاتِ بيعِ وشراءِ الذَّهبِ، والَّتي يتمُّ إدخالُها إمَّا في بلدٍ ما أو في آخر.

عادةً ما تكونُ هذهِ القيودُ مدفوعةً بحقيقةِ أنَّهُ من الضَّروريّ مكافحةُ «غسلِ» الأموالِ القذرةِ (الذَّهبُ هو وسيلةٌ مثاليَّةٌ «لغسيلِ الأموالِ»)، وتمويلِ الإرهابِ، والفسادِ، الخ..

وفي صيفِ عامِ ٢٠١١، ؛ مُنعَت البنوكُ في النِّمسا «الهادئةِ» وَ«المتحضِّرةِ» من بيعِ المعادنِ الثّمينةِ الَّتي تزيدُ قيمتُها على ١٥٠٠٠ دولارٍ في «يدٍ واحدةٍ»، (في ذلكَ الوقتِ تعادلُ ١١ أوقيَّةً من الذَّهبِ)، حيثُ ادَّعَت السُّلطاتُ النِّمساويَّةُ إنَّها ساعدَتْ بذلكَ الولاياتِ المتَّحدةَ في مكافحةِ الإرهابِ الدُّوليّ والجريمةِ المنظَّمةِ العابرةِ للحدودِ..

وفي أيلول ٢٠١١؛ حَذَتْ فرنسا حذوَ النِّمسا، حيثُ فرضَتْ قيوداً على شراءِ الذَّهبِ مِنْ قِبَلِ الأفرادِ في البنوكِ، بينما كانَ الوضعُ في بعضِ الولاياتِ المتَّحدةِ أكثرَ حِدَّةً؛ حيثُ أَدخلَت العديدُ من المدنِ الأمريكيَّةِ مثلَ هيوستن، تكساس، متطلَّباتِ تحديدِ الهويَّةِ الَّتي تتطلَّبُ تقديمَ المستنداتِ عندَ شراءِ وبيعِ المعادنِ النَّفيسةِ..

في الواقعِ، تتمُّ مراقبةُ عمليَّاتِ الذَّهبِ ليسَ من قِبَلِ البنوكِ نفسها فقط، ولكن أيضاً بواسطةِ الأجهزةِ السِّرِّيَّةِ التَّابعةِ لوزارةِ الماليَّةِ ومكتبِ التَّحقيقاتِ الفيدراليّ ووزارةِ الأمنِ الدَّاخليّ، أعتقدُ أنَّ عشيرةَ روكفلر تُروِّجُ لحملةِ تضخيمِ تهديدِ الإرهابِ الدُّوليّ، أولاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، تُروِّجُ لها وبمساعدتها، يتمُّ الحدُّ من استخدامِ الذَّهبِ كمعدنٍ نقديٍّ.

الحربُ كحجَّةٍ في النِّزاعِ بينَ الدُّولارِ والذَّهبِ

في الختامِ؛ يمكنُنا تلخيصُ فكرةَ أنَّهُ من أجلِ تقييمِ احتمالاتِ انتقالِ النِّظامِ الماليِّ الدُّوليِّ من معيارِ الدُّولارِ الحاليِّ إلى معيارِ الذَّهبِ؛ يجبُ على المرءِ أن يأخذَ في الاعتبارِ ميزانَ القُوى العسكريَّةِ في العالَمِ، وإمكانيَّاتِ وحدودَ استخدامِ عشيرةِ روكفلر للقوَّةِ العسكريَّةِ للدِّفاعِ عن مواقعِهَا في العالَمِ.

يكفي أن نتذكَّرَ الأحداثَ حولَ العراقِ وليبيا، عندَما تحوَّلَ قادةُ هذه الدُّوَلِ من الأقوالِ إلى الأفعالِ، أي تخلَّوا عن استخدامِ الدُّولارِ الأمريكيِّ في التَّسوياتِ النَّقديَّةِ المتعلِّقَةِ بإمداداتِ النَّفطِ والسِّلعِ الأُخرى، لذلكَ شَنَّتِ الولاياتُ المتَّحدةُ على الفورِ عملًا عسكريَّاً ضِدَّ «الدِّيكتاتوريِّينَ»، عِلماً أنَّ محاولةَ إصدارِ الدِّينارِ الذَّهبيِّ من قِبَلِ الزَّعيمِ اللِّيبيِّ القذَّافي كانَتْ مدعومةً، وَ «دُفعت» بعنايةٍ من قِبَلِ عشيرةِ روتشيلد..

يتَّضحُ هذا من خِلالِ بعضِ الحقائقِ الَّتي لم تُعْرَفْ كثيراً، على سبيلِ المثالِ: كانَ الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ السَّابقُ لصندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ دومينيك شتراوس «صنيعة» روتشيلد، وفي عامِ ٢٠١١؛ أيَّدَ فكرةَ إدخالِ الدِّينارِ الذَّهبيِّ في ليبيا، وردَّتْ عشيرةُ روكفلر: أوَّلاً، على شتراوس (تمَّ اعتقالُهُ بتهمٍ بعيدةِ المنالِ)، ومن ثمَّ على الزَّعيمِ اللِّيبيِّ وليبيا كَكُلٍّ..

تُجسِّدُ قصَّةُ شتراوس أعمقَ التَّناقضاتِ في دوائرِ الأوليغارشيَّةِ العالميَّةِ حولَ الخياراتِ الممكنةِ لِمزيدٍ منَ التَّطويرِ للنِّظامِ الماليِّ الدُّوليِّ، فمنذُ خريفِ عامِ ٢٠٠٩؛ بدأَ شتراوس يعبِّرُ بوضوحٍ عن مصالحِ هذا الجزءِ من الأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ العالميَّةِ الَّتي أرادت القضاءَ على وضعِ الدُّولارِ كعملةٍ عالميَّةٍ.

وعلى وجهِ الخصوصِ؛ انتقدَ مديرُ صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ في ذلكَ الوقتِ ما يُسمَّى «توافقَ واشنطن» ــ مجموعةٌ من المبادئ الَّتي تضمنُ السَّيطرةَ العالميَّةَ للدِّولارِ الأمريكيِّ ــ.

من الواضحِ أنَّ العدوانَ العسكريَّ والتَّدخُّلَ ضدَّ الدُّولِ ذاتِ السِّيادةِ، ما هو إلَّا ردَّةُ فعلِ الولاياتِ المتَّحدةِ على التَّهديداتِ الَّتي تَستهدفُ مصالحَ روكفلر، وهدفُها يتضمَّنُ قمعَ أيِّ سابقةٍ للتَّخلِّي عن «منتجاتِ مطبعةِ» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، (فرضُ السَّيطرةِ على احتياطيَّاتِ «الذَّهبِ الأسودِ» هو هدفٌ من الدَّرجةِ الثَّانيةِ)..

لكنَّ العالَمَ اليومَ يتعرَّضُ للضَّغطِ من الدُّولارِ، الَّذي تفرضُهُ أمريكا بالقوَّةِ على جميعِ البلدانِ بمساعدةِ وكالةِ الاستخباراتِ المركزيَّةِ والبنتاغون وحلفِ النَّاتو، حيثُ تتَّهمُ واشنطن جميعَ الَّذين لا يوافقونَ على قبولِ «مشاريعِ القوانينِ الفارغةِ» على شكلِ أوراقٍ خضراءَ بأنَّهُم «مراكزُ للإرهابِ»، وتقومُ باعتداءاتٍ عسكريَّةٍ وحصارٍ اقتصاديٍّ ضدَّهُم..

من جهتِهَا؛ تستخدمُ عشيرةُ روتشيلد بمهارةٍ المشاعرَ المتناميةَ المناهضةَ للولاياتِ المتَّحدةِ في العالمِ كلَّ يومٍ للمضيِّ قُدُماً في مشروعِ أموالِ الذَّهبِ.

البنكُ المركزيُّ الصِّينيُّ وبالونُ الاختبارِ: إحياءُ بريتون وودز (التَّناسخ)

نشرت مجلَّةُ الضَّمانِ الصِّينيَّةُ بتاريخِ الخامسِ من آب عامَ ٢٠١٣ مقالاً غريباً للغايةِ، لَفَتَ بدورِهِ انتباهَ الإعلامِ العَالميِّ، نحنُ نتحدَّثُ عن مقالٍ يحتوي على بياناتٍ للممثِّلِ الرَّسميِّ لِبنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ (NBK) ياو يودونغ، وهوَ عضوٌ في لجنةِ السِّياسةِ النَّقديَّةِ لِبنكِ الشَّعبِ الوطنيِّ، وقد كانَت الأحكامُ الواردةُ في المقالِ جريئةً للغايةِ على خلفيَّةِ التَّصريحاتِ الحذرةِ السَّابقةِ وَالغموضِ إلى حدٍّ ما من جانبِ قادةِ البنكِ المركزيِّ الصِّينيِّ..

في الواقعِ؛ كانت هناك فكرتانِ أو ثلاثُ أفكارٍ رئيسةٍ أعربَ عنها ذلكَ المسؤولُ الكبيرُ، وهيَ بالفعلِ تستحقُّ الاهتمامَ، حيثُ تشيرُ الفكرةُ الأُولى إلى تعزيزِ دورِ صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ وإمكاناتِهِ في تزويدِ الاقتصادِ العالميِّ بالسُّيولةِ اللَّازمةِ.

لكنَّ الأمرَ لا يتعلَّقُ بتحويلِ الصُّندوقِ إلى نموذجٍ أوَّليٍّ لبنكٍ مركزيٍّ عالميٍّ يُصدرُ عملتَهُ فوقَ الوطنيَّةِ، مثلَ العملةِ الَّتي أصدرَها صندوقُ النَّقدِ بكمِّيَّاتٍ صغيرةٍ منذُ أربعةِ عقودٍ، وتسمَّى «حقوقَ السَّحبِ الخاصَّةِ»، بالمناسبة: في ربيعِ عامِ ٢٠٠٩، وفي ذروةِ الأزمةِ العالميَّةِ؛ اقترحَتِ الصِّينُ إصلاحَ النِّظامِ النَّقديِّ العالميِّ من خلالِ تحويلِ المدفوعاتِ الدُّوليَّةِ إلى استخدامِ عملةٍ فوق وطنيَّةٍ، يتمُّ إنشاؤها على أساسِ حقوقِ السَّحبِ الخاصَّةِ، لكنَّ مقالَ يودونغ لَمْ يُشِرْ إلى العودةِ إلى زمنِ بريتون وودز «مؤتمرٌ دوليٌّ عُقِدَ في عامِ ١٩٤٤، وحدَّدَ معالمَ النِّظامِ النَّقديِّ العالميِّ لما بعدَ الحربِ».

كما تعلمون، فقد تقرَّرَ في ذلكَ المؤتمرِ إنشاءُ صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ والعودةِ إلى المعيارِ الذَّهبيِّ الَّذي كانَ موجودًا قبلَ الحربِ العالميَّةِ الأولى، لكنَّهُ لَمْ يَعُدْ معياراً "كلاسِّيكيَّاً مُكتمِلاً، بل معيارَ ذَهبٍ مبتورٍ، حيثُ تمَّ ربطُ وحدةٍ نقديَّةٍ وطنيَّةٍ واحدةٍ «الدُّولارُ الأمريكيُّ» بالذَّهبِ فقط، وَلِهذا السَّببِ؛ فإنَّ النِّظامَ الماليَّ لِبريتون وودز يُسمَّى نظامَ الدُّولارِ الذَّهبيِّ..

كانَتِ الحجَّةُ الرَّئيسةُ المؤيِّدةُ لمساواةِ الدُّولارِ بالذَّهبِ، تَكمنُ في حقيقةِ أنَّ الولاياتِ المتَّحدةَ تمكَّنَت من تجميعِ كمِّيَّةٍ كبيرةٍ من الذَّهبِ النَّقديِّ، ووعدَتْ بتوفيرِ التَّبادلِ الحرِّ للدُّولارِ مقابلَ الذَّهبِ للسُّلطاتِ النَّقديَّةِ في الدُّولِ الأُخرَى.

إلَّا أنَّ المسؤولَ في البنكِ المركزيِّ الصِّينيِّ لم يعرض العودةَ إلى معيارِ الدُّولارِ الذَّهبيِّ، الَّذي أنهى حياةً طويلةً في عام ١٩٧١، عندما رفضَتِ الولاياتُ المتَّحدةُ من جانبٍ واحدٍ تبادلَ الدُّولارِ مقابلَ الذَّهبِ، وبعدَ ذلكَ واجهَتْ واشنطن العالَمَ بأسرِهِ بحقيقةِ أنَّ التَّسوياتِ الدُّوليَّةَ ستنفَّذُ على وجهِ الحصرِ تقريباً بمساعدةِ ورقةٍ غيرِ مضمونةٍ، وصادرةٍ عن مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ..

ومن مقترحاتِ ياو يودونغ الأكثرِ إثارةً للاهتمام: في رأيه، يجبُ على العالَمِ العودةُ إلى معيارِ الذَّهبِ، ولكنْ لا ينبغي ربطُ الذَّهبِ بالدُّولارِ الأمريكيِّ فقط، ولكنْ بالوحداتِ النَّقديَّةِ في تلكَ الدُّولِ الَّتي تُرَاكِمُ حتَّى الآنَ أكبرَ كمِّيَّةٍ من الذَّهبِ النَّقديِّ في أقبيةِ وخزائنِ البنوكِ المركزيَّةِ..

رسميَّاً؛ لا تزالُ الولاياتُ المتَّحدةُ تحتلُّ المركزَ الأوَّلَ في الاحتياطيَّاتِ الرَّسميَّةِ من "المعدنِ الأصفرِ"، والَّتي تبلغُ حوالي ثمانية آلافِ طنٍّ، لكن الجميعُ يدركُ اليومَ، أنَّ «الإحصاءاتِ الذَّهبيَّةَ» للولايات المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ تتَّسمُ بالذَّكاءِ الشَّديدِ، وهناكَ الكثيرُ من الشُّكوكِ القويَّةِ حولَ وجودِ ثمانيةِ آلافِ طنٍّ من الذَّهبِ النَّقديِّ في قبوِ فورت نوكس الشَّهيرِ..

على الأرجحِ؛ يقعُ كلُّ المخزونِ خارجَ حدودِها، ويتمُّ توزيعُهُ على ضفَّتي وول ستريت ومدينةِ لندن على شكلِ قروضٍ ذهبيَّةٍ و عقودِ تأجيرٍ ذهبيَّةٍ، وإذا كانَ هناكَ شيءٌ ما يكمنُ في هذه الطَّوابقِ السُّفليَّةِ، فذلكَ الشَّيءُ مزيَّفٌ، أي ما يُسمَّى "الذَّهبُ التنغستن"

ومعَ ذلكَ، يعتقدُ العديدُ من الخبراءِ (ويودونغ أيضاً) أنَّ «الإحصاءاتِ الذَّهبيَّةَ» ماكرةٌ، ليسَ فقط في الولاياتِ المتَّحدةِ، ولكن أيضاً في العديدِ من الدُّولِ الأُخرى، حيثُ من المحتملِ أن تبالغَ الدُّولُ الغربيَّةُ المتقدِّمةُ في تقديرِ احتياطيِّ «المعدنِ الأصفرِ»، الَّذي تمَّ نهبُهُ بالفعلِ من قِبَلِ المصرفيِّينَ باستخدامِ نفسِ خططِ الائتمانِ والتَّأجيرِ، ولكنَّ بعضَ البلدانِ "مثلَ الصِّينِ" غالباً ما تكونُ متواضعةً بشكلٍ واضحٍ، ولا تعلنُ عن عمليَّةِ التَّراكمِ السَّريعِ لاحتياطيَّاتِهَا الذَّهبيَّةِ الكبيرةِ.

لقد كتبتُ بالفعلِ أنَّ أرقامَ الاحتياطيَّاتِ الرَّسميَّةِ للذَّهبِ في بنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ لم تتغيرّ منذُ عدَّةِ سنواتٍ (أقلُّ بقليلٍ من ١٠٠٠ طنٍّ)، ورغمَ أنَّ الصِّينَ تحتلُّ المرتبةَ الأُولى في العالمِ في إنتاجِ «المعدنِ الأصفرِ» (حوالي ٤٠٠ طنٍّ في السَّنةِ)، وتوجِّهُ جميعَ المنتجاتِ إلى احتياطيَّاتِ الدَّولةِ..

بالإضافةِ إلى ذلكَ؛ تستوردُ الصِّينُ كلَّ عامٍ مئاتِ الأطنانِ من «المعدنِ الأصفرِ» عبرَ هونغ كونغ، وتُظهِرُ الحساباتُ البسيطةُ المستندةُ إلى إحصاءاتٍ رسميَّةٍ حولَ تعدينِ الذَّهبِ وارداتِه، أنَّ الصِّينَ يجبُ أن تمتلكَ اليومَ ما لا يقلُّ عن خمسةِ آلافِ طنٍّ من المعادنِ النَّفيسةِ في احتياطيِّ الدَّولةِ..

ومع ذلك، يعتقدُ بعضُ الخبراءِ أنَّه يمكنُ للصِّينِ اليومَ امتلاكَ ما لا يقلُّ عن عشرةِ آلافِ طنٍّ من الذَّهبِ، وهذا بالتَّأكيدِ سيكونُ أكثرَ ممَّا تمتلكُه الولاياتُ المتَّحدةُ..

في السَّنواتِ الأخيرةِ، كانَ هناكَ العديدُ من المنشوراتِ حولَ موضوعِ "الإيوانِ الذَّهبيِّ"، ولكن، بالمناسبةِ، لم تتحدَّث السُّلطاتُ الصِّينيَّةُ مطلقاً عن خططِها لإطلاقِ الإيوانِ الذَّهبيِّ في أيِّ مكانٍ، بالأحرى، هذه هي رغبةُ عشيرةِ روتشيلد (عندما نقولُ «عشيرة روتشيلد»؛ فنحنُ لا نعني أحفادَ عائلةِ روتشيلدز الأسطوريَّةِ فقط، ولكن أيضاً كلَّ ممثِّلي النُّخبةِ الماليَّةِ العالميَّةِ الَّذينَ يشاركونَ في تجارةِ الذَّهبِ).

من المعروفِ أنَّ عشيرة روتشيلد بدأت في إنشاءِ المعيارِ الذَّهبيِّ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، أوَّلاً في إنجلترا، ثمَّ فرضتهُ على العالمِ بأسرهِ (بما في ذلك روسيا، الَّتي تحوَّلت في عامِ ١٨٩٧، بفضلِ جهودِ وزيرِ الماليَّة إس يو ويت، إلى الرُّوبلِ الذَّهبيِّ)، وهناكَ سببٌ للاعتقادِ بأنَّ عشيرةَ روتشيلد الحديثةَ ترغبُ مرَّةً أُخرى في لعبِ لعبةٍ مربحةٍ للجانبينِ (في الواقع؛ لعبةٌ مربحةٌ للغايةِ) تسمَّى المعيارَ الذَّهبيَّ، علاوةً على ذلك، فإنَّ روتشيلدز مستعدُّونَ في أيِّ وقتٍ لإلقاءِ «مطبعةِ» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في القمامةِ و«سرج العجلِ الذَّهبيِّ»، وبالتَّالي التَّخلُّصُ من المساهمينَ الأساسيِّينَ في بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ «عشيرة روكفلر»، وهكذا، يجبُ أن يكونَ شخصٌ ما أوَّلَ مَن يقرِّرُ ربطَ العملةِ الوطنيَّةِ بالذَّهبِ، وبعدَ ذلكَ ستكونُ العمليَّةُ أكثرَ متعةً، وقد حدَّدَت روتشيلد الصِّينَ كمرشَّحٍ رقم ١، كما ابتكرت للصِّينِ «معاملة الأمَّةِ الأكثرِ تفضيلاً» لمساعدتِها في جمعِ احتياطيَّاتِ الذَّهبِ الأوَّليَّةِ، وألمحَت إلى الدَّورِ الخاصِّ للصِّينِ والإيوانِ في العالمِ..

في النِّهايةِ، تحتاجُ القيادةُ الصِّينيَّةُ إلى احتياطيٍّ من الذَّهبِ (كاحتياطيٍّ استراتيجيٍّ)، لكن لا تحتاجُ إلى الإيوانِ الذَّهبيِّ، حيثُ يكتسبُ «الإيوانُ» وبدونِ ضمانِ الذَّهبِ مكانةً قويَّةً في التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ معَ العديدِ من البلدانِ، بما في ذلكَ اليابان وروسيا والبرازيل، حيثُ

أبرمَت الصِّينُ اتِّفاقيَّاتٍ تضمنُ استخدامَ العملاتِ الوطنيَّةِ في التِّجارةِ المتبادلةِ بينَ الصِّينِ ودولٍ أُخرى، وأبرمَت اتِّفاقاتٍ بشأنِ «تبادلِ العملاتِ» (تبادلُ العملاتِ الوطنيَّةِ) لضمانِ التَّسوياتِ المتبادلةِ دونَ استخدامِ الدُّولارِ الأمريكيِّ واليورو، وتمَّ إبرامُ مثلَ هذا الاتِّفاقِ مع بنكِ الكويتِ الوطنيِّ، وتجري حاليَّاً مبادلةٌ للعملاتِ بينَ بنكِ الكويتِ الوطنيِّ والبنوكِ المركزيَّةِ في فرنسا وسويسرا، كما تزوِّدُ إيران نفطَها للصِّينِ وتقبلُ العملةَ الصِّينيَّةَ لهذا الغرضِ، ثمَّ تستخدمُه لشراءِ البضائعِ من الصِّين..

وبالتَّالي، فإنَّ استبدالَ الدُّولارِ بالإيوانِ (وكذلكَ العملاتِ الوطنيَّةِ الأُخرى)، يسمحُ للدُّولِ «المارقةِ» بالتَّحايلِ بنجاحٍ على العقوباتِ الَّتي تفرضُها واشنطن، وفقاً لمصادرَ مختلفةٍ، قد لا تتجاوزُ حصَّةُ «الإيوان» ١ ٪ في التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ، وقد يبدو أنَّ ذلكَ قليلٌ، لكن علينا أن نضعَ في الاعتبارِ أنَّ هذه الحصَّةَ تنمو باستمرارٍ..

بالإضافةِ إلى ذلك، نحنُ نتحدَّثُ عن جميعِ الحساباتِ، وفيها يقعُ نصيبُ الأسدِ للعمليَّاتِ المرتبطةِ بالمضاربةِ في الأسواقِ الماليَّةِ، ولكن بالطَّبعِ، الأكثرُ موضوعيَّةً هو مؤشِّرُ حصَّةِ الإيوانِ في خدمةِ التِّجارةِ الدُّوليَّةِ، حيثُ ارتفعَت تلك الحصَّةُ ولمدَّةِ خمسِ سنواتٍ تقريباً، من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، من ٠ إلى ١٢٪، وهذا تقريباً يتوافقُ بالفعلِ مع الموقفِ الحاليِّ للصِّينِ في الاقتصادِ العالميِّ الحقيقيِّ..

وبالعودةِ إلى مقالِ مجلَّةِ الضَّمانِ الصِّينيَّةِ الَّذي قد تسبَّبَ في ضجَّةٍ معيَّنةٍ في العالمِ الماليِّ، هل هي إشارةٌ إلى تغييرٍ محتملٍ في السِّياساتِ النَّقديَّةِ والماليَّةِ للصِّينِ وتقديمها لخططِ عشيرةِ روتشيلد؟ أم أنَّ هذا مثالٌ على حقيقةِ أنَّ رأسَ سلطةِ الدَّولةِ الحزبيَّةِ في الصِّين يضعفُ، ويمكنُ للمسؤولينَ الأفرادِ أن ينحرفوا بجرأةٍ عن «خطِّ الحزبِ» في بياناتهم؟

بروفاتُ بريتون وودز الثَّاني

أصبحَت عبارةُ «بريتون وودز ٢» شائعةً للغايةِ بينَ الصَّحفيِّينَ والسِّياسيِّينَ والمموِّلينَ، لكنَّ هذه العبارةَ مازالت غامضةً، إلَّا أنَّها تعبِّرُ عن ردَّةِ الفعلِ العاطفيِّ للنَّاسِ تجاهَ النِّظامِ الماليِّ والنَّقديِّ العالميِّ الحاليِّ، الَّذي، في رأيهم، قد استنفذَ طاقتَهُ بالكاملِ ويحتاجُ إلى تغييرٍ، وقد يفهمُ الجميعُ بريتون وودز الثَّاني بطريقتِهم الخاصَّةِ.

الحنينُ إلى بريتون وودز

يحنُّ البعضُ إلى المعيارِ الذَّهبيِّ، علاوةً على ذلك؛ هناكَ أيضاً العديدُ من الخياراتِ البديلةِ عن المعيارِ الذَّهبيِّ التَّقليديِّ للقرنِ التَّاسعَ عشرَ، كما يودُّ آخرون العودةَ أيضاً إلى فكرةِ جون كينز المتمثِّلةِ في إنشاءِ وتقديمِ عملةٍ تتجاوزُ الحدودَ الوطنيَّةَ مثلَ عملةِ «المصرفيِّ»، أو إلى استخدامِ «حقوقِ السَّحبِ الخاصَّةِ»، والَّتي أصدرَها صندوقُ النَّقدِ الدُّوليِّ في عامِ ١٩٧٠ بكمِّيَّةٍ صغيرةٍ..

هناكَ أيضاً مزيجٌ من هذا الخيارِ وخيارِ الذَّهبِ القياسيِّ: عملةٌ فوقَ وطنيَّةٍ مدعومةٌ بالذَّهبِ، ومعَ ذلكَ لا يزال آخرونَ يعتقدون أنَّ بريتون وودز ٢، سَيكون مختلفاً اختلافًا جوهريَّاً عن المشاريعِ الأمريكيَّةِ والبريطانيَّةِ الَّتي نُوقِشت في عامِ ١٩٤٤، على سبيلِ المثالِ: يتمُّ التَّعبيرُ عن آراءٍ مفادُها أنَّ النِّظامَ النَّقديَّ العالميَّ الموحَّدَ أظهرَ عدمَ قابليَّتِهِ للحياةِ وأنَّ العالَمَ يجبُ أن يتكوَّنَ من عدَّةِ مناطقِ عملةٍ إقليميَّةٍ، وليسَ على «بريتون وودز ــ ب» سوى إصلاحِ بعضِ مبادئِ التَّعايشِ بينَ مناطقِ العملةِ هذهِ، مرَّةً أُخرى، يمكنُ «تقاطعُ» هذا الخيارِ مع الخيارِ الأوَّلِ: لأنَّهُ يُظهرُ العملةَ الإقليميَّةَ مدعومةً بالذَّهبِ، حيثُ قدَّمَ مجتمعُ الخبراءِ مفهومَ «نيو بريتون وودز» أو «بريتون وودز الثَّاني» في نهايةِ القرنِ الماضي..

في عامِ ١٩٩٤ وبمناسبةِ الذِّكرى المئويَّةِ للمؤتمرِ؛ تمَّ إنشاءُ لجنةٍ لتجديدِ بريتون وودز، وقد جمعَت خبراءَ عالميِّينَ، بما في ذلكَ قادةً في مجالِ الأعمالِ التِّجاريَّةِ والماليَّةِ والأوساطِ العلميَّةِ وممثِّلي المنظَّماتِ غيرِ الرِّبحيَّةِ، وترأَّسَ اللَّجنةَ مارك أوزان..

ربَّما كانَت المرَّةَ الأولى الَّتي يتمُّ فيها التَّعبيرُ رسميَّاً عن فكرةِ «بريتون وودز ٢» من قِبَلِ السِّناتور الإيطاليِّ أوسكار بيترليني، وبناءً على مبادرته؛ عُقِدَت مناقشةٌ في البرلمانِ الإيطاليِّ في عامِ ٢٠٠٥ تحتَ اسمِ «بريتون وودز ــ ب».

في خضمِّ الأزمةِ الماليَّةِ عامَ ٢٠٠٩؛ قدَّمَ بيترليني رسميَّاً اقتراحاً لإعادةِ تنظيمِ النِّظامِ النَّقديِّ الدُّوليِّ: «نيو بريتون وودز» في مجلسِ الشُّيوخِ الإيطاليِّ، وقد تمَّت الموافقةُ على الوثيقةِ من قِبَلِ عددٍ كبيرٍ من نوابِ مجلسِ الشُّيوخِ..

رغمَ أنَّ الوثيقةَ لم تذكرْ أيَّ شيءٍ عن العودةِ إلى الذَّهبِ؛ إلَّا أنَّها لفتَت الانتباهَ إلى الحاجةِ للسَّيطرةِ على مسألةِ المالِ، وَربْطِها بالأصولِ والسِّلعِ الحقيقيَّةِ وليس بالأصولِ الماليَّةِ..

تمَّ التَّركيزُ أيضاً على حقيقةِ أنَّ العالمَ يحتاجُ إلى نظامٍ ماليٍّ بأسعارِ صرفٍ ثابتةٍ، وإلى حظرٍ على حركةِ رأسِ المالِ المضاربةِ عبرَ الحدودِ، كما أنَّه وخلالَ اجتماعاتِ مجموعةِ العشرينَ الَّتي عُقِدَتْ في واشنطن في تشرين الثَّاني عامَ ٢٠٠٨ ولندن في نيسان عام ٢٠٠٩؛ قد تمَّتْ مناقشةُ أسبابِ وطُرقِ الخروجِ من الأزمةِ الماليَّةِ العالميَّةِ، وتمَّ أيضاً تكرارُ عبارةِ «بريتون وودز ٢» مراراً وتكراراً، كما استخدمَ نيكولا ساركوزي ومسؤولونَ فرنسيِّونَ آخرونَ، ووزيرُ الاقتصادِ الإيطاليُّ تريمونتي، وحتَّى الرَّئيسُ الألمانيُّ كولر مصطلحَ «بريتون وودز الثَّاني»، بينما تحدَّثت المستشارةُ ميركل عن مصطلحِ «القمَّةِ الماليَّةِ العالميَّةِ».

من الواضحِ أنَّهم وضعُوا في اعتبارِهم الاستقرارَ طويلَ الأجلِ والوزنَ التَّنظيميَّ لنظامِ بريتون وودز، وفي ذروةِ الأزمةِ الماليَّةِ؛ تمَّ الاستماعُ إلى مقترحاتٍ تتضمَّنُ إصلاحاتٍ جذريَّةً للغايةِ، تتعلَّقُ بإعادةِ هيكلةِ النِّظامِ النَّقديِّ والماليِّ العالميِّ في منتدياتِ مجموعةِ العشرين، ومجموعةِ الثَّماني، ومجموعةِ السَّبعِ وما شابَهَ، لقد تحدَّثُوا حتَّى عن الحاجةِ لعقدِ مؤتمرٍ عالميٍّ بعنوانِ «نيو بريتون وودز»، كما أنَّ موقعَ الأممِ المتَّحدةِ قد اقترحَ إبرامَ عددٍ من الاتِّفاقيَّاتِ الدُّوليَّةِ الرَّئيسةِ، أهمُّها:

١. الميثاقُ الاقتصاديُّ العالميُّ القائمُ على اقتراحِ المستشارةِ الألمانيَّةِ أ. ميركل.
٢. ميثاقُ الطَّاقةِ العالميُّ الَّذي اقترحَه المصدِّرونَ لمواردِ الطَّاقةِ.
٣. التَّعديلاتُ الأساسيَّةُ على ميثاقِ الأممِ المتَّحدةِ، بما في ذلكَ إنشاءُ مجلسِ الأمنِ الماليِّ.

ولكن بمجرَّدِ مرورِ «الصَّاعقةِ» الأزمةِ الماليَّةِ العالميَّةِ؛ نسيَ القادةُ السِّياسيُّونَ على الفورِ مشاريعَ نيو بريتون وودز، وانخرطُوا في الشُّؤونِ الجاريةِ، وفي نهايةِ القرنِ الماضي كانَ هناكَ وهمٌ بأنَّ العالمَ يمكنُ أن يصبحَ أحاديَّاً، وسيخضعُ لسيطرةِ واشنطن..

تحتَ علمِ العولمةِ؛ كانَ بناءُ «باكس أمريكانا» يحدثُ بالفعلِ، ومعَ ذلكَ، فمنَ الواضحِ اليومَ أنَّ واشنطن تفقدُ نفوذَها في العالمِ، وعلى هذا الأساسِ؛ يقولُ بعضُ الخبراءِ أنَّه لن يكونَ هناكَ تكرارٌ لبريتون وودز، ففي عامِ ١٩٤٤ سيطرَت أمريكا على العالَمِ، أمَّا اليومَ فَلا وجودَ لمثلِ هذهِ الهيمنةِ، وهناكَ ميلٌ نحوَ تشكيلِ عالمٍ متعدِّدِ الأقطابِ ـ يمكننا أن نتَّفقَ معَ هذا ـ.

جورج سوروس وَبريتون وودز الجديد

يمكنُ الحديثُ عن بريتون وودز الجديدِ كإنعاشٍ لمشروعِ جون كينيز الَّذي لم يكنْ مدعوماً قبلَ ٧٠ عاماً من قِبَلِ المشاركينَ في المؤتمرِ، ولكنْ في هذهِ المرَّةِ يبرزُ المضارِبُ الماليُّ المليارديرُ جورج سوروس كَحَامِلٍ لهذه النُّسخةِ من بريتون وودز، وسوروس كانَ قد أعلنَ في ذروةِ الأزمةِ الماليَّةِ العالميَّةِ في تشرين الثَّاني في عامِ ٢٠٠٩ عن التَّحضيرِ لمؤتمرِ بريتون وودز الجديدِ في مقالٍ له..

بالنَّتيجةِ، عقدَ سوروس هذا المؤتمرَ في نيسان عام ٢٠١١، وتمَّ اختيارُ فندقِ ماونت واشنطن كَمكانٍ لهُ، حيثُ تمَّ عقدُ نفسِ المؤتمرِ في عامِ ١٩٤٤، إلَّا أنَّ التَّفاصيلَ حولَ هذا الحدثَ ليسَت كثيرةً.

بكلِّ الأحوالِ؛ أنفقَ الملياردير سوروس حوالي ٥٠ مليون دولار لجمعِ ما يصلُ إلى مئتينِ من الأكاديميِّينَ ورجالِ الأعمالِ والقادةِ الحكوميِّينَ في نيو هامبشاير تحتَ رعايةِ معهدِهِ للتَّفكيرِ الاقتصاديِّ الجديدِ (INET)، كما حضرَ الاجتماعَ عددٌ من المشاهيرِ مثلَ الرَّئيسِ السَّابقِ لمجلسِ محافظي بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ بول ووكر، ورئيسِ الوزراءِ البريطانيِّ السَّابقِ جوردون براون، والحائزِ على جائزةِ نوبل ونائبِ رئيسِ البنكِ الدُّوليِّ السَّابقِ جوزيف ستيجليتز، والخبيرِ الاقتصاديِّ المشهورِ ومديرِ معهدِ الأرضِ جيفري ساكس..

كانَ حدثُ سوروس في بريتون وودز سرِّيّاً مثلَ اجتماعاتِ نادي بيلدربيرج، ولم يكن الحالُ كما كانَ في عامِ ١٩٤٤، عندما كانت الصُّحفُ ووكالاتُ التِّلغراف تغطِّي اجتماعاتِ المؤتمرِ لمدَّةِ ثلاثةِ أسابيعَ يوميّاً، حيثُ أعدَّ موظَّفو المؤتمرِ بياناتٍ صحفيَّةً يوميَّةً، ومن المعروفِ أنَّ الحدثَ أقيمَ تحتَ رايةِ الكينزيَّةِ، كما تحدَّثوا عن الدَّورِ الخاصِّ للصِّينِ كقُطبٍ للاقتصادِ العالميِّ والسِّياسةِ، وإلى الحاجةِ إلى التحوُّلِ إلى أموالٍ تتجاوزُ الحدودَ الوطنيَّةَ، وإلى إنشاءِ مركزٍ عالميٍّ للإصدارِ (البنكُ المركزيُّ العالميُّ)، وكذلكَ إلى إعادةِ هيكلةِ النِّظامِ الماليِّ العالميِّ في «سياقٍ ثقافيٍّ واسعٍ».

جورج سوروس النَّاطقُ بِلسانِ عشيرةِ روتشيلد

من المعروفِ جيِّداً أنَّ جورج سوروس هو من محامِي روتشيلد، والنَّاطقُ بلسانِهم، كما أنَّهُ ومن خلالِ البياناتِ العامَّةِ وتصرُّفاتِ هذا المضَاربِ الماليِّ المعروفةِ والفاضحةِ يمكنِ للمرءِ الحصولُ على فكرةٍ عن «مالكيهِ»، إنَّهم عشيرةُ روتشيلد، وَهم عالميُّونَ مُطلقونَ؛ فهم عموماً لا يتمسَّكونَ بأيِّ دولةٍ.

على عكسِ روكفيلر الَّذين يحتاجونَ إلى أمريكا، لأنَّ هناكَ «مطبعةً» في الولاياتِ المتَّحدةِ، بالإضافةِ إلى مجمَّعٍ صناعيٍّ عسكريٍّ، مخصَّص لحراسةِ «المطبعة» ذاتها..

إذا تحدَّثنا عن فهمِ سوروس لأموالِ العالمِ؛ فهوَ على الأرجحِ مزيجٌ منَ المالِ والذَّهبِ فوقَ الحدودِ الوطنيَّةِ، ومعَ ذلكَ، إذا كنتَ تراقبُ بعنايةٍ جميعَ مناقشاتِهِ حولَ المالِ؛ فهوَ لا يصرُّ على الإدخالِ الفوريِّ للأموالِ العالميَّةِ الَّتي تتجاوزُ الحدودَ الوطنيَّةَ، ــ يمكنكَ أن تبدأَ بالنُّقودِ الإقليميَّةِ ــ، وفي المرحلةِ النِّهائيَّةِ؛ أدخلَ العملةَ العالميَّةَ الَّتي تتجاوزُ الحدودَ الوطنيَّةَ، في أيِّ حالٍ؛ ينبغي توفيرُ الأموالِ الدُّوليَّةِ بالذَّهبِ.

منَ الجديرِ ذكرُهُ، أنَّ سوروس صرَّحَ مراراً بأنَّهُ يعتبرُ الصِّينَ نموذجاً لنظامٍ ماليٍّ عالميٍّ جديدٍ لتحلَّ محلَّ الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ، كما وصفَ سوروس الولاياتِ المتَّحدةَ بأنَّها عبءٌ على الاقتصادِ العالميِّ بسببِ انخفاضِ سعرِ الدُّولارِ، مشيراً إلى الحاجةِ إلى عملةٍ عالميَّةٍ جديدةٍ على شكلِ حقوقِ السَّحبِ الخاصَّةِ من صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ، وأحياناً يخطئُ البعضُ في الاعتقادِ بأنَّ سوروس مُؤيِّدٌ بشكلٍ ثابتٍ لأفكارِ الاقتصاديِّ الإنجليزيِّ جون كينيز، لكنَّ ذلكَ مفهومٌ خاطئٌ ينشأُ من حقيقةِ أنَّ سوروس ينتقدُ السُّوقَ، مُعتقداً أنَّهُ لا يمكنُ أن يكونَ «ذاتيَّ التَّنظيمِ»، كما يعتقدُ البعضُ أنَّهُ إذا عارضَ السُّوقَ؛ فهو كينزي، ويقفُ معَ تنظيمِ الدَّولةِ للاقتصادِ، لا، سوروس يُعارضُ الدَّولةَ وتنظيمَ الدَّولةِ للاقتصادِ، لكنَّهُ مؤيِّدٌ للتَّنظيمِ الاقتصاديِّ بمساعدةِ الشَّركاتِ والبنوكِ الكُبرَى، ويمكنُ أن تُستكملَ هذه اللَّوائحُ من قِبَلِ هيئاتٍ تتجاوزُ الحدودَ الوطنيَّةَ، أي هيئاتٍ لا يتمُّ انتخابُ قادتها وموظَّفيها رسميَّاً من قِبَلِ شعوبِ كلِّ دولةٍ على حدة، وبالتَّالي وبشكلٍ غيرِ رسميٍّ؛ يتمُّ التَّحكُّم فيها من قِبَلِ نفسِ

الشَّركاتِ والبنوكِ، ومن أمثلةِ هذهِ الهيئاتِ مؤسَّساتُ الاتِّحادِ الأوروبيِّ المختلفةُ، والَّتي كانَ لِسوروس دورٌ في إنشائها..

يحبُّ سوروس البنكَ المركزيَّ الأوروبيَّ والمفوضيَّةَ الأوروبيَّةَ، وغيرَها من هيئاتِ التَّكاملِ الأوروبيِّ، ليسَ لأنَّها توفِّرُ نوعاً من الكفاءةِ الاقتصاديَّةِ وتحسِّنُ حياةَ النَّاسِ، لا، إنَّه يحبُّهم لأنَّهم يُسرِّعونَ موتَ الدُّولِ القوميَّةِ فقط، ويحضرونَ المكانَ للاحتكاراتِ والبنوكِ...



جورج سوروس

في الوقتِ نفسِهِ، يعلنُ سوروس بلا خجلٍ، أنَّهُ لا يحبُّ أمريكا... لا، ليسَ لأنَّها تشنُّ حروباً مدمِّرةً في جميعِ أنحاءِ العالم، وليسَ لأنَّها تحتوي على استقطابٍ اجتماعيٍّ قويٍّ، أو بسببِ وجودِ أكثرِ من مليوني شخصٍ في سجونِهَا، وقد حُكِمَ على ٤ أو ٥ ملايين أمريكيٍّ

بالسِّجنِ، لكنَّهم يُطلقونَ سراحَهم لأنَّه لا يوجدُ ما يكفي من السُّجونِ، وليسَ لأنَّ هناكَ مراقبةً شاملةً لجميعِ المكالماتِ الهاتفيَّةِ. إنَّهُ لا يحبُّها لأنَّ هناكَ الكثيرَ من سماتِ الدَّولةِ المحفوظةِ فيها، ولهذا السَّببِ كانَ سوروس أحدَ الرُّعاةِ الأساسيِّينَ لأوباما خلالَ الحملةِ الانتخابيَّةِ الرِّئاسيَّةِ، وهذا ما يُفسِّر بعضَ القراراتِ والإجراءاتِ «غيرِ المنطقيَّةِ» (للوهلةِ الأُولى) الَّتي يقومُ بها المالكُ السَّابقُ للبيتِ الأبيضِ (أوباما)، والَّتي أثارَت غضبَ الوطنيِّينَ الأمريكيِّينَ الحقيقيِّينَ،إذاً، سوروس: مُؤيِّدٌ للرَّأسماليَّةِ الاحتكاريَّةِ، أو بالأحرى الرَّأسماليَّة الماليَّة.

الشَّخصُ الَّذي كتبَ عنهُ الاشتراكيُّ النِّمساويُّ رودولف تيلفردج منذُ قرنٍ مضى، يتفهَّمُ الإفلاسَ وديكتاتوريَّةَ البنوكِ على أنَّها رأسماليَّةٌ ماليَّةٌ: (لقد كتبتُ بالفعلِ عن هذا النَّموذجِ من المجتمعِ أكثرَ من مرَّةٍ، وَلاحظتُ فقط أنَّهُ يشبهُ إلى حدٍّ بعيدٍ نموذجَ معسكرِ اعتقالٍ واحدٍ، أو «اشتراكيَّة المعسكرِ»)..

عندَ الحديثِ عن سوروس، يمكنُ للمرءِ أن يتذكَّرَ شخصاً آخرَ من روتشيلدز، إنَّه المديرُ التَّنفيذيُّ السَّابقُ لصندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ دومينيك شتراوس، وكأنَّهُ هو، مثل سوروس، لا يحبُّ أمريكا والدُّولارَ، ويعملُ على تقليصِ دورِ العملةِ «الخضراء»..

من المعروفِ، على وجهِ الخصوصِ، أنَّهُ قبلَ فترةٍ وجيزةٍ من بدءِ القتالِ في ليبيا عامَ ٢٠١١؛ التقى «شتراوس» معَ الزَّعيمِ اللِّيبيِّ القذَّافيِّ، وعبَّرَ عن دعمِهِ لمشروعِ عملةِ الدِّينارِ الإقليميِّ، الأمرُ الَّذي تسبَّبَ بطبيعةِ الحالِ في استياءِ أصحابِ مطبعةِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، وتسبَّبَ في استقالةِ شتراوس الفاضحةِ، وبعدَ ذلكَ بقليلٍ: عدوانُ النَّاتو على ليبيا.

النِّظامُ الماليُّ العالميُّ الجديدُ «في سياقٍ ثقافيٍّ واسعٍ»

روتشيلد لا يحبُّونَ المالَ الوطنيَّ، فهو من وجهةِ نظرِهم مفارقةٌ تاريخيَّةٌ في القرنِ العشرين؛ تُعيقُ تشكيلَ حكومةٍ عالميَّةٍ، لذلكَ يجبُ التَّخلُّصُ من الأموالِ الوطنيَّةِ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ، وتدميرُ الدَّولةِ الوطنيَّةِ، ولذلكَ من الضَّروريِّ تحطيمُ كلِّ الأسسِ الثَّقافيَّةِ والأخلاقيَّةِ للمجتمعِ، كلَّما أمكنَ ذلكَ، مرَّةً أُخرى، هذا الاستنتاجُ يأتي من ملاحظاتِ سوروس، وهناكَ أدلَّةٌ كافيةٌ على أنَّ هذا المليارديرَ يسهمُ في التَّدهورِ الثَّقافيِّ للبشريَّةِ..

إنَّهُ يدعمُ حقوقَ «الأقلِّيَّاتِ المضطهدةِ" في الإجهاضِ، الإلحادَ، تقنينَ المخدِّراتِ، التَّربيةَ الجنسيَّةَ، القتلَ الرَّحيمَ، النَّسويَّةَ، زواجَ المثليِّينَ جِنسيَّاً، إلخ، كما يدعو للعولمةِ بكلِّ مظاهرِها، وإلى الهجرةِ الجماعيَّةِ، و«تحديدِ النَّسلِ»، حيثُ يروِّجُ الملياردير لهذهِ «المثلِ العُليا» والأهدافِ في جميعِ أنحاءِ العالَمِ، وذلكَ من خلالِ فروعِ معهدِ المجتمعِ المفتوحِ التَّابعِ له، والَّذي يعملُ في ستِّينَ دولةً (تبلغُ التَّكلفةُ الإجماليَّةُ لأنشطةِ المعهدِ حوالي ٦٠٠ مليون دولار سنويَّاً)..

ويتمُّ دعمُ هذا العملِ الدِّعائيِّ بروحِ الموندياليِ من قِبَلِ العديدِ من المحاربينَ القُدامى الآخرين في السِّياسةِ والتَّمويلِ والإعلامِ، ومن بينِهم رئيسُ البنكِ الأوروبيِّ للإنشاءِ والتَّعميرِ جاك أتالي..

من المدهشِ التَّشابهُ المذهلُ بينَ أفكارِ سوروس وأتالي، حيثُ إنَّ كلَّاً منهما «من العالميِّينَ الَّذينَ يؤمنونَ بالحكومةِ العالميَّةِ»، وكلاهما يعتمدُ على الدَّورِ التَّنظيميِّ للبنوكِ، ويهاجمُ كلاهُما بحماسٍ فلولَ الثَّقافةِ والتَّديُّنِ، وكلاهما يتحدَّثُ عن الحاجةِ إلى وجودِ بنكٍ مركزيٍّ عالميٍّ، وقواتٍ مسلَّحةٍ عالميَّةٍ، وما إلى ذلك، لحدٍّ يشعرُ به المرءُ أنَّ لديهما مالِكاً مشتركاً وزبوناً مشتركاً، لا أعرفُ ما إذا كانَتِ المحادثاتُ في فندقِ ماونت واشنطن في نيسان ٢٠١١ قد تجاوزَت جدولَ الأعمالِ المعتادَ للمنتدياتِ الماليَّةِ العالميَّةِ (مثلَ «العشرين الماليَّة»)، ولكنْ ليسَ هناكَ شكٌّ في أنَّ سوروس «واسعَ الأفقِ» يهدفُ باستمرارٍ إلى تدميرِ أُسسِ المجتمعِ التَّقليديِّ، والَّذي بدونِهِ من المستحيلِ بناءُ نظامٍ ماليٍّ عالميٍّ جديدٍ.

كتبَ سوروس في مقالةٍ، نُشِرَت قبلَ سنةٍ ونصفٍ من مؤتمرِ نيو بريتون وودز: «يجبُ أن تمتدَّ إعادةُ تنظيمِ النِّظامِ العالميِّ إلى ما هو أبعدُ من النِّظامِ الماليِّ».

يعبِّرُ الملياردير «ذو التَّفكيرِ الواسعِ» عن النَّظرةِ العالميَّةِ «لمالكيهِ»، الَّذينَ يعتبرونَ التَّمويلَ وأسعارَ الصَّرفِ و«تثبيتَ الذَّهبِ» والأوراقَ الماليَّةَ والقروضَ والمشتقَّاتِ الماليَّةَ والبورصاتِ وغيرَها من سماتِ النِّظامِ الماليِّ العالميِّ أنَّها ليسَت إلَّا أموالٌ في سبيلِ تحقيقِ الهدفِ النِّهائيِّ: السَّيطرةُ العالميَّةُ.

كيفَ يمكنُ أن توجدَ روسيا في النِّظامِ الماليِّ العالميِّ الحديثِ؟

- تحتاجُ روسيا إلى الابتعادِ عن الدُّولارِ.

- أربعةُ تهديداتٍ للدُّولارِ الأمريكيِّ بالنِّسبةِ لروسيا

يدركُ الجميعُ اليومَ أنَّ روسيا بحاجةٍ إلى الابتعادِ عن استخدامِ الدُّولارِ محليَّاً ومعَ العالَمِ الخارجيِّ على حدٍّ سواءٍ، حيثُ ترتبطُ بعضُ الجوانبِ السَّلبيَّةُ لاعتمادِنا على الدُّولارِ بإمكانيَّةِ فرضِ عقوباتٍ اقتصاديَّةٍ على روسيا، كما ترتبطُ النِّقاطُ الأُخرى «ببساطةٍ» بضعفِ الاقتصادِ المحلِّيِّ، وهوَ أمرٌ لا مفرَّ منهُ نتيجةً «للدَّوْلَرَةِ»، وهنا: اسمحُوا لي أن أذكِّركُم بالتَّهديداتِ الَّتي يحملُها الدُّولارُ لروسيا كَكُلٍ ولكُلٍّ من مواطنيها بشكلٍ فرديٍّ.

١. جزءٌ كبيرٌ منَ الاحتياطياتِ الدُّوليَّةِ (الذَّهبُ والعملاتُ الأجنبيَّةُ) للاتِّحادِ الرُّوسيِّ بالدُّولارِ (سنداتُ الخزينةِ الأمريكيَّةِ، الودائعُ المصرفيَّةُ في البنوكِ الأجنبيَّةِ)، يمكن «تجميدُها» في أيِّ وقتٍ، وذلكَ حسبَ توجيهاتِ واشنطن، وهناكَ سوابقُ كافيةٌ: «تجميدُ» الاحتياطيَّاتِ الدُّوليَّةِ لإيران وليبيا والعراق، ومعَ ذلكَ، وحتَّى بدونِ فرضِ عقوباتٍ اقتصاديَّة، فإنَّ حقيقةَ تراكمُ كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من الدُّولاراتِ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ في الاحتياطيَّاتِ الدُّوليَّةِ يُضعفُ الاقتصادَ الرُّوسي، ويعزِّزُ موقفَ الولاياتِ المتَّحدةِ (إقراضٌ خالٍ من الفوائدِ للدَّولةِ الأمريكيَّة).

٢. إنَّ استخدامَ الدُّولارِ داخلَ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ كوسيلةٍ للتَّبادلِ وللدَّفعِ «للدَّوْلَرَةِ»، يُضعفُ الرُّوبلَ كعملةٍ وطنيَّةٍ، ويقلِّلُ من فعاليَّةِ السِّياسةِ النَّقديَّةِ للبنكِ المركزيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، ولكنْ، رغمَ حظرِ العديدِ من المعاملاتِ الرَّسميَّةِ بالدُّولارِ بينَ الكياناتِ التِّجاريَّةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ حاليَّاً؛ إلَّا أنَّ الدُّولارَ النَّقديَّ لا يزالُ يُستخدمُ في القطاعِ «الرَّماديِّ» من الاقتصادِ على نطاقٍ واسعٍ كوسيلةٍ للتَّداولِ والدَّفعِ، و«تكاليفُ» هذا الموقفِ أكثرُ من

كافيةٍ: خسائرُ الميزانيَّةِ النَّاتجةِ عن التَّهرُّبِ الضَّريبيِّ، وإمكانيَّةُ تمويلِ العمليَّاتِ الَّتي تُقوِّضُ أمنَ الدَّولةِ، إلخ.

٣. استخدامُ الدُّولارِ من قِبَلِ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ كوسيلةٍ للتَّراكمِ (الأموالُ في الحساباتِ المصرفيَّةِ، العملةُ تحتَ «الفراش») محفوفٌ بالخسائرِ لهؤلاءِ النَّاسِ نتيجةً للعقوباتِ واسعةِ النِّطاقِ من قِبَلِ الغربِ، بالإضافةِ إلى الخسائرِ الاقتصاديَّةِ المحتملةِ، لا تزالُ هناكَ مخاطرُ سياسيَّةٌ خطيرةٌ على دولتِنَا: المواطنونَ الَّذينَ لديهم حساباتٌ بالدُّولارِ في البنوكِ الأجنبيَّةِ يعتمدونَ بشدَّةٍ على الغربِ، كما أتَّضحَ من حالةِ أوكرانيا، غالباً ما يتحوَّلُ هؤلاءِ المواطنونَ إلى «طابورٍ خامسٍ»، ويتصرَّفونَ وفقاً لتعليماتِ الغربِ.

٤. إنَّ استخدامَ الدُّولارِ كوسيلةٍ دوليَّةٍ للدَّفعِ يهدِّدُ بفكِّ الارتباطِ بينَ التِّجارةِ الخارجيَّةِ والمعاملاتِ الاقتصاديَّةِ الأجنبيَّةِ الأُخرى للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، وإذا أمرَتْ واشنطن بُنوكَهَا بحظرِ المعاملاتِ بالدُّولارِ لنظراءِ روسيا التِّجاريِّينَ؛ فإنَّ واشنطن لا تحتاجُ حتَّى إلى عقوباتٍ جماعيَّةٍ، لأنَّ جميعَ المعاملاتِ بالدُّولارِ تمرُّ بالضَّرورةِ عبرَ النِّظامِ المصرفيِّ الأمريكيِّ..

لقد كتبَ الاقتصاديُّونَ والسِّياسيُّونَ والصَّحفيُّونَ، وتحدَّثُوا عنِ التَّهديداتِ المذكورةِ أعلاهُ، لِسنواتٍ عديدةٍ.

اليومَ فقط، وصلَت علاقاتُنَا مع واشنطن إلى أقصى حدٍّ من التَّفاقمِ خلالَ عقدينِ من وجودِ الاتحِّادِ الرُّوسيِّ، حيثُ شعرَ بهذهِ التَّهديداتِ جميعُ مواطني البلادِ، من ربَّاتِ البيوتِ إلى كبارِ المسؤولينَ في الدَّولةِ، ولكنْ كيفَ يمكنُ لروسيا الابتعادُ عن استخدامِ الدُّولارِ محلِّيَّاً، وفي عمليَّاتِهَا على السَّاحةِ الدُّوليَّةِ؟ يجبُ البحثُ عن إجابةٍ لهذا السُّؤالِ من خلالِ تجربتِنَا الخاصَّةِ، والتَّجاربِ الأجنبيَّةِ في مكافحةِ الاقتصادِ «للدَّوْلَرَةِ»، وفي مواجهةِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ للغربِ.

تعودُ تجربتُنَا الخاصَّةُ إلى الحقبةِ السُّوفيتيَّةِ من تاريخِنا (لا سيما النِّصفَ الثَّاني من عشريناتِ القرنِ العشرين، عندما تمَّ تقليصُ خطَّةِ الإصلاحِ الوطنيِّ، وتمَّ إنشاءُ نظامٍ نقديٍّ جديدٍ بشكلٍ أساسيٍّ)، ومن التَّجربةِ الأجنبيَّةِ، تستحقُّ إيران عنايةً خاصَّةً، بعد أن اتَّبعت الولاياتُ المتَّحدةُ ضدَّهَا سياسةَ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ لمدَّةٍ خمسةٍ وثلاثينَ عاماً (منذُ ١٩٧٩).

الدُّولارُ الأمريكيُّ مقابلَ دستورِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ:

إذا تحدَّثنا عن الجانبِ الدَّاخليِّ؛ ستكونُ إجابتي قصيرةً: يجبُ حظرُ استخدامِ الدُّولارِ (وفي الوقتِ نفسِهِ أيِّ عملةٍ أجنبيَّةٍ) داخلَ البلدِ بأيِّ صفةٍ، ويجبُ ألَّا تكونَ هناكَ عملةٌ أجنبيَّةٌ نقديَّةٌ أو غيرُ نقديَّةٍ داخلَ البلدِ ؛ لا كوسيلةٍ للتَّداولِ، ولا كوسيلةٍ للادِّخارِ، وبالمناسبة: إنَّ هذا الحظرَ يأتي مباشرةً من متطلَّباتِ دستورِنا: «الوحدةُ النَّقديَّةُ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ هي الرُّوبل، ويتمُّ تنفيذُ انبعاثِ الأموالِ بشكلٍ حصريٍّ من قِبَلِ البنكِ المركزيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، ولا يُسمحُ بإدخالِ وإصدارِ أموالٍ أُخرى في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ» (المادَّةُ ٧٥).

كلُّ ما نحتاجُ إليهِ لاستئصالِ الدُّولارِ محليَّاً هوَ الامتثالُ لدستورِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، ومن أجلِ ضمانِ التَّنفيذِ الفعَّالِ لمتطلَّباتِ الدُّستورِ؛ من الممكنِ إضافةُ موادَّ إلى القانونِ الجنائيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، وفي هذا الصَّددِ، تذكَّرْ أنَّهُ كانَ في القانونِ الجنائيِّ لجمهوريَّةِ روسيا الاتِّحاديَّةِ الاشتراكيِّةِ السوفيتيَّةِ في عامِ ١٩٦٠، المادَّةُ ٨٨ الَّتي تنصُّ على عقوبات لانتهاكِ قواعدِ العمليات المتعلِّقة بالصرف الأجنبي، وعلى عقوباتٍ جنائيَّةٍ لتعاملِ المواطنينَ معَ العملاتِ الأجنبيَّةِ.

بالمناسبةِ، قام النَّائبُ ميخائيل ديغتاريف في مجلسِ الدُّوما من الحزبِ الدِّيمقراطيِّ اللِّيبراليِّ في ١٣ نوفمبر من عام ٢٠١٢ بإعدادِ وتقديمِ مشروعِ قانونٍ لحظرِ تداولِ وتخزينِ الدُّولارِ الأمريكيِّ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، حيث أنَّهُ وفي حالِ وافقَ النُّوابُ على ذلكَ خلالَ عامٍ؛ فإنَّ للمواطنينَ الرُّوسِ الحقَّ في بيعِ الدولاراتِ من حساباتِهم، وكذلكَ تحريرُ أنفسِهم من المسائلةِ، وفي حالةِ رفضِ العملاءِ بيعَ عملاتِهم الخاصَّةِ، يكونُ على البنوكِ بيعُ الدُّولاراتِ من حساباتِ المواطنينَ بمعدَّلٍ متوسِّطٍ قيمتُه للعامِ السَّابقِ، وفي نهايةِ الفترةِ المحددَّةِ، يصبحُ بالإمكانِ إنفاذُ القانونِ واكتسابُ الحقِّ لِسحبِ العملةِ غيرِ المحقَّقةِ من المواطنينَ وتحويلِها إلى خزانةِ الدَّولة، ولم ينصّ القانونُ على المسؤوليَّةِ الجنائيِّةِ عن تخزينِ الدُّولارِ، ولا عن آلياتِ البحثِ لسحبِ النَّقدِ بالعملةِ الأمريكيَّةِ..

إلَّا أنَّ مبادرةَ ديغتاريف الَّتي أشارَت إلى الحاجةِ إلى حظرِ الدُّولارِ الأمريكيِّ، قد أثارَت جزئيَّاً القلقَ بشأنِ المدَّخراتِ النَّقديَّةِ للرُّوسِ، إلَّا أنَّ ذلكَ أدَّى إلى انخفاضِ قيمةِ الرُّوبلِ وزيادةِ شراءِ الدُّولارِ الأمريكيِّ للحمايةِ من التَّضخُّمِ، وهكذا فقد تمَّ صبُّ الزَّيتِ على النَّارِ

عندما أعلنَ بنكُ روسيا استعدادَهُ لتعويمِ الرُّوبلِ «تعويماً حرّاً»، وقد سجَّلَت إحصاءاتُ بنكِ روسيا ميلاً غيرَ سارٍّ للأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ بسببِ الانتقالِ إلى العملةِ الخضراءِ في الأشهرِ الأخيرةِ من عامِ ٢٠١٣، بالطَّبعِ، كانَ مشروعُ القرارِ بعيداً عن الكمالِ، ولكن ماذا عن العملاتِ الأجنبيَّةِ الأُخرَى؟ إنَّ استخدامَ أيِّ عملةٍ أجنبيَّةٍ داخلَ البلادِ يضعفُ الرُّوبلَ ويخلقُ مخاطرَ إضافيَّةً، وقد تمَّ توضيحُ مسؤوليَّةِ المواطنينَ للحفاظِ على العملةِ، ولكن بشكلٍ سيِّىء حيثُ لم يتمَّ تحديدُ آليَّاتِ البحثِ والاستيلاءِ على العملةِ من قِبَلِ وكالاتِ إنفاذِ القانونِ..

لسوءِ الحظِّ؛ وصفَ معظمُ النُّوابِ مشروعَ قانونِ ديغتاريف بأنَّهُ «شعبويٌّ»، ورفضُوا تأييدَه، وذلكَ بدلاً من وضعِ اللَّمساتِ الأخيرةِ عليهِ وتعزيزِه، وفي كانون الثَّاني ٢٠١٤ تمَّ استدعاءُ مشروعِ القرارِ من قِبَلِ نفسِ النَّائبِ مجدَّداً، لديَّ شعورٌ بأنَّ مبادرةَ ديغتاريف صُمِّمَت أساساً للتَّأثيرِ السِّياسيِّ، ولجذبِ انتباهِ الجمهورِ لمشكلةِ دَوْلَرَةِ الاقتصادِ الرُّوسيِّ.

التَّخلِّي عن الدُّولارِ كوسيلةٍ لإنقاذِ البنوكِ الرُّوسيَّةِ وعملائِها:

في الأشهرِ الَّتي انقضَت منذُ تقديمِ مشروعِ القانونِ؛ تغيَّرَ الوضعُ في روسيا وحولَها كثيراً، وذلك على خلفيَّةِ النَّشوةِ الَّتي نشأَت بعدَ انضمامِ شبهِ جزيرةِ القرمِ إلى روسيا، كما أنَّ هناكَ بعضُ الإجراءاتِ الاقتصاديَّةِ غيرِ السَّارَّةِ، والَّتي تتغذَّى على مخاوفِ سكَّانِ روسيا من أنَّ الوضعَ الاقتصاديَّ في البلادِ قد يزدادُ سوءاً، بسببِ الأحداثِ في أوكرانيا، ويعني ذلكَ زيادةَ الدَّوْلَرةِ بشكلٍ حادٍّ..

ووفقاً لبنكِ روسيا في شهرِ آذار ٢٠١٤؛ قامَ السُّكَّانُ بشراءٍ أو سحبٍ من العملةِ النَّقديَّةِ في الحساباتِ البنكيَّةِ ما يعادل ١٤,٣ مليار دولار، بما في ذلكَ ٨,٨ مليار دولارٍ أمريكيٍّ، وفي شهرِ شُباط (فبراير)، كما أبلغَ بنكُ روسيا، وصلَ إجماليُّ مبالغِ العملةِ المسحوبةِ والمشتراةِ إلى ٩,٦ مليارِ دولار، وهو ما يعادلُ الحدَّ الأقصى السَّابقَ، الَّذي سُجِّلَ بالفعلِ في تشرين الثاني ٢٠٠٨، وخوفاً من الطَّلبِ المتزايدِ على العملاتِ الأجنبيَّةِ؛ قامت البنوكُ الرُّوسيَّةُ في آذار ٢٠١٤ بشراءِ عملاتٍ أجنبيَّةٍ بقيمةِ ٣٣,٣ مليارِ دولار، وهذهِ الأرقامُ لا يمكنُ إلَّا أن تزعجَ، ولكنْ هناكَ أرقامٌ أكثرُ إزعاجاً.

في بدايةِ العقدِ الماضي، وفقاً للخبراءِ، كانَت حصَّةُ العملاتِ الأجنبيَّةِ في التَّداولِ النَّقديِّ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ ثابتةً تقريباً، في الواقعِ، لم يَعُد الرُّوبلُ هو السَّيِّدَ في بلدِهِ، ولكنْ

بحلولِ نهايةِ العقدِ الماضي، بدايةَ العقدِ التَّالي، انخفضَت هذه الحصَّةُ إلى توقُّفِ الحديثِ عن دَوْلَرَةِ الاقتصادِ، ولكنْ معَ الحفاظِ على الاتِّجاهاتِ الَّتي تمَّ تحديدُها خلالَ الأشهرِ القليلةِ الماضيةِ؛ بدأت حصَّةُ العملةِ الأجنبيَّةِ في النُّموِّ مرَّةً أُخرى، وقد تصلُ هذا العامَ إلى نصفِ إجماليِّ المعروضِ النَّقديِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، أعتقدُ أنَّهُ يجبُ ـ بادئَ ذي بدء ـ إعادةُ مشروعِ القرارِ الَّذي أعدَّهُ النَّائبُ ديغاريف معَ مراعاةِ التَّعديلاتِ والملاحظاتِ العديدةِ الَّتي تمَّ تقديمُها في كلٍّ من مجلسِ الدُّوما وفي وسائلِ الإعلامِ..

في الأشهرِ الأخيرةِ؛ شعرَت البنوكُ الرُّوسيَّةُ نفسَها، للعديدِ من الأسبابِ، بمخاطرَ جسيمةٍ فيما يتعلَّقُ بحساباتِ العملةِ الأجنبيَّةِ، وخاصَّةً الدولارَ الأمريكيَّ، خُذْ على سبيلِ المثالِ القانونَ الأمريكيَّ فاتكا «FATKA»، أيْ قانونُ فرضِ الضَّرائبِ على الحساباتِ الأجنبيَّةِ، حيثُ يتطلَّبُ هذا الإجراءُ الأمريكيُّ من البنوكِ في جميعِ البلدانِ الإبلاغَ عن عملائِها، الَّذينَ يصنَّفونَ على أنَّهم «دافعو الضَّرائبِ الأمريكيُّون»..

وإذا تهرَّبَ أحدُ البنوكِ غيرُ الأمريكيَّةِ من هذا «الواجبِ المشرِّفِ» لسببٍ ما؛ فقد تعاقبُ واشنطن هذا البنكَ بطريقةِ العقابِ العالميَّةِ؛ فإمَّا أن يُسحَبَ مبلغُ العقوبةِ من حسابٍ مصرفيٍّ غيرِ أمريكيٍّ تمَّ فتحُهُ في النِّظامِ المصرفيِّ الأمريكيِّ، أو أن يتمَّ «خصمٌ» تلقائيَّاً بنسبةِ ٣٠٪ من المعاملاتِ بالدُّولارِ، الَّتي تمرُّ عبرَ نفسِ النِّظامِ المصرفيِّ الأمريكيِّ لصالحِ الميزانيَّةِ الأمريكيَّةِ، وهكذا؛ فإنَّ قانونَ فاتكا «Fatka» هوَ «سيفُ ديموقليس» على أيِّ بنكٍ غيرِ أمريكيٍّ، وعلى البنكِ الرُّوسيِّ (في ظروفِ اليومِ) خاصَّةً.

يمكنُكَ، بالطَّبعِ التَّوصُّلُ إلى خططٍ بارعةٍ للحدِّ من المخاطرِ المرتبطةِ بمتطلَّباتِ قانونِ فاتكا، ولكنْ لا تستبعدُ البنوكُ الرُّوسيَّةُ اليومَ خيارَ العملِ في السُّوقِ المحلِّيَّةِ حصريَّاً وبالرُّوبلِ، حتَّى لو كانَ هناكَ أشخاصٌ في هذه السُّوقِ المحلِّيَّةِ يندرجونَ تحتَ تعريفِ «دافعي الضَّرائبِ الأمريكيِّينَ»، فإنَّ بنوكَنَا لن تتخلَّى عنهُم..

بعدَ العقوباتِ المعروفةِ من قِبَلِ الولاياتِ المتَّحدةِ على مصرفِ «روسيا»؛ صرَّحَ البنكُ أنَّهُ من الآنَ فَصاعدًا سيعملُ بشكلٍ حصريٍّ داخلَ البلادِ وبشكلٍ حصريٍّ بالرُّوبلِ، بالطَّبعِ، تمَّ إجبارُه على ذلك، ولكن يمكنُ لأيِّ بنكٍ محلِّيٍّ أن يسقطَ في نفْسِ الوضعِ مثلَ بنكِ «روسيا».

بكلِّ الأحوالِ، لا ينبغي، في الوضعِ الحاليِّ إطلاقُ مبادرةِ صياغةِ قوانين لحظرِ العملاتِ الأجنبيَّةِ من خلالِ نوَّابِ مجلسِ الدُّوما، بل من المصرفيِّينَ أنفسِهم، أو من جمعيَّةِ البنوكِ

الرُّوسيَّةِ، ولا بُدَّ لجمعيَّةِ البنوكِ الرُّوسيَّةِ من دراسةِ التَّجاربِ المحلِّيَّةِ والأجنبيَّةِ في هذا المجالِ، كتجربةِ الأرجنتين على سبيلِ المثالِ، حيثُ أدخلَت الحكومةُ في عام ٢٠١١ نظامَ سعرِ الصَّرفِ «كامبياريو cambiario» الرَّماديِّ، الَّذي ينصُّ على تصاريحَ خاصَّةٍ لشراءِ الدُّولاراتِ لكلٍّ من الكياناتِ القانونيَّةِ والأفرادِ، وكانَ هذا ضروريَّاً لبناءِ الثِّقةِ في البيزو، وزيادةِ الاحتياطيَّاتِ، والحدِّ من التَّهرُّبِ الضَّريبيِّ، والحدِّ من التَّضخُّمِ..

ولكنْ إذا توقَّفَت البنوكُ الرُّوسيَّةُ عن التَّعاملِ بالعملةِ الأجنبيَّةِ؛ فإنَّ السؤالَ الَّذي يطرحُ نفسَهُ هو: كيفَ يمكنُ لشركاتِنا ممارسةُ نشاطٍ اقتصاديٍّ أجنبيٍّ؟ وهنا تثارُ أسئلةٌ بدونِ شكٍّ متعلِّقةٌ بالتَّسوياتِ الدُّوليَّةِ، ولكن المزيد عن ذلك في المرة القادمة.

هل يمكنُ لروسيا التِّجارةُ باستخدامِ الرُّوبل؟

لقد أثارَ الاقتصاديُّونَ والسِّياسيُّونَ الرُّوسُ موضوعَ انتقالِ روسيا في تسوياتِها الدُّوليَّةِ من الدُّولارِ والعملاتِ الرَّئيسةِ الأُخرى إلى الرُّوبلِ، حتَّى أنَّ وزيرَ الماليَّةِ السُّوفيتي (فيما بعدُ رئيسُ الوزراءِ) فالنتين بافلوف، قد عبَّرَ عن هذه الفكرةِ في عامِ ١٩٨٩، وذلكَ عندما بدأ الاتِّحادُ السُّوفيتيُّ «يختنقُ» بسببِ عدمِ وجودِ عملةٍ قابلةٍ للتَّحويلِ بحُرِّيَّةٍ، إلَّا أنَّ التَّطبيقَ الفعليَّ للفكرةِ لم يتمَّ، فقد انهارَ الاتِّحادُ السُّوفيتيُّ..

بدأت حملةُ «الرُّوبل» التَّاليةُ في عامِ ٢٠٠٦، وَوصلت إلى ذروتَها في صيفِ عامِ ٢٠٠٨ عندما تمَّ الإعلانُ عن افتتاحِ بورصةِ السِّلعِ والموادِّ الخامِ الدُّوليَّةِ في سان بطرسبرغ، وأُعلنَ رسميَّاً أنَّها ستقومُ بتداولِ الرُّوبلِ في النَّفطِ والمنتجاتِ النَّفطيَّةِ، وبعدَ ذلك، ومع تشغيلِ خطِّ أنابيبِ الغازِ نورد ستريم «Nord Stream»، كانَ هناكَ أيضاً تداولٌ للرُّوبلِ في العقودِ المستقبليِّةِ للغازِ الطَّبيعيِّ...

لقد مرَّت ستُّ سنواتٍ منذُ ذلك الوقتِ، حيثُ مازالت البورصةُ تعملُ بطريقةٍ ما، ويتمُّ حسابُ معاملاتِ الرُّوبلِ بمبالغَ رمزيَّةٍ بحتةٍ، بينما تُواصِلُ روسيا استخدامَ الدُّولارِ الأمريكيِّ في المقامِ الأوَّلِ في تجارتِها الخارجيَّةِ، واليورو في المرتبةِ الثَّانيةِ، ويبقى الرُّوبلُ في الفِنَاءِ الخلفيِّ..

أخيراً، أُثيرَ موضوعُ الرُّوبلِ كعملةٍ للتَّسوياتِ الدُّوليَّةِ بشكلٍ دوريٍّ، ويُثارُ الموضوعُ كذلكَ خلالَ اجتماعاتِ رؤساءِ روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وعددٍ من الدُّولِ المجاورةِ الأُخرى عندَ مناقشةِ إنشاءِ EEC والاتِّحادِ الجمركيِّ (CU)، بكلِّ الأحوالِ وخلالَ الفترةِ من عامِ ٢٠٠٦ إلى عامِ ٢٠١٢ كانَ ما يقربُ من نصفِ إجماليِّ حجمِ التَّبادلِ التِّجاريِّ للدُّولِ أعلاهُ يتمُّ باستخدامِ الرُّوبلِ.

وفي المقارنةِ، هناكَ سِلسلةٌ كاملةٌ من «لكنْ»... «buts»:

أوَّلاً: تواصلُ البلدانُ الأُخرى؛ الأعضاءُ في المجموعةِ الاقتصاديِّةِ الأوروبيَّةِ ووحدةُ التَّنسيقِ الأوروبيَّةُ التَّعاملَ معَ بعضِها البعضِ باستخدامِ الدُّولارِ بشكلٍ رئيسٍ بنسبةٍ تتراوحُ (من ٦٠ إلى ٨٠٪).

ثانياً: في روسيا، يسودُ الرُّوبلُ في حسابِ المدفوعاتِ للوارداتِ (في الفترةِ من عامِ ٢٠٠٦ إلى عامِ ٢٠١٢) بنسبةِ ٧٢ ٪ من الوارداتِ الرُّوسيَّةِ من بلدانِ المجموعةِ الاقتصاديَّةِ الأوروبيَّةِ، ولكنْ عندَ دفعِ ثمنِ الصَّادراتِ الرُّوسيَّةِ؛ فإنَّ حصَّةَ الرُّوبل أقلُّ بكثيرٍ (٤٦ ٪)، والحقيقةُ هي أنَّ إمداداتِ الطَّاقةِ السَّائدةَ من روسيا إلى البلدانِ المجاورة، بل إنَّ مُصدِّرِي الموادِّ الهيدروكربونيَّةِ لدينا لا يزالونَ يلعبونَ معَ جيرانِهم وفقاً لقواعدِ السُّوقِ العالميَّةِ، أي «الطَّلبُ» على الدُّولاراتِ مقابلَ النَّفطِ والمنتجاتِ النَّفطيَّةِ والغازِ الطَّبيعيِّ، وفي الحالاتِ القُصوَى، يُستخدَمُ اليورو.

في عامِ ٢٠٠٨؛ تمَّ التَّوصُّلُ بصعوبةٍ كبيرةٍ إلى اتِّفاقٍ بينَ روسيا وبيلاروسيا، ينصُّ على أنَّ بيلاروسيا ستدفعُ بالرُّوبلِ الرُّوسيِّ مقابلَ إمداداتِنَا من النَّفطِ والغازِ، إلَّا أنَّه لم يتمَّ تنفيذُ هذا التَّرتيبِ بعدُ، وهذا يُظهِرُ بوضوحٍ «أنانيَّةَ الموزِّدينَ الرُّوسِ للعملةِ».

ثالثاً: يتمُّ التَّعبيرُ عن أسعارِ العقودِ (حتَّى لو كانَ الرُّوبلُ هو عملةَ الدَّفعِ) بالدُّولارِ، حتَّى في تلكَ الحالاتِ عندما يتعلَّقُ الأمرُ بتوريدِ البضائعِ غيرِ المدرجةِ في مجموعةِ الطَّاقةِ، وإذا ظهرَ الرُّوبلُ رسميَّاً في قسمِ «السِّعرِ» في العقدِ؛ فلا تزالُ الصِّيغُ الَّتي تعدِّلُ السِّعرَ وتعكسُ التَّغيُّراتِ في سعرِ الصَّرفِ مُستخدمةً.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّه، كما يقولُ الخبراءُ، لمْ تُلاحَظْ أيُّ «ديناميَّاتٍ إيجابيَّةٍ» في استخدامِ الرُّوبلِ في فضاءِ ما بعدَ الاتِّحادِ السُّوفيتيِّ في السَّنواتِ الأخيرةِ.

وكمسألةِ عزاءٍ لأولئكَ الَّذينَ يحلمونَ باستخدامِ الرُّوبلِ في التَّسوياتِ الأجنبيَّةِ بنسبةِ ١٠٠ ٪، سوفَ أبلغُكم أنَّه لا توجدُ دولةٌ في العالمِ تستخدمُ العملةَ الوطنيَّةَ بأكثرَ من ٥٠ ٪ في تجارتِها الخارجيَّةِ، والأمثلةُ كثيرةٌ: التَّسوياتُ الأجنبيَّةُ للدَّنِمارك بالعملةِ الوطنيَّةِ تصلُ إلى ٤٦ ٪ من عقودِ التَّصديرِ، أستراليا: ٢٨ ٪ (بياناتُ ديمتري كوندراتوف، باحثٌ في معهدِ أوروبَّا التَّابعِ للأكاديميَّةِ الرُّوسيَّةِ للعلومِ)، وفي غضونِ عامينِ؛ ضاعفَت الصِّينُ حصَّةَ الإيوانِ في حساباتِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ إلى ثلاثةِ أمثالِها لِتَصلَ إلى ١٥٪.

ومعَ ذلكَ، هناكَ استثناءٌ واحدٌ، إنَّها الولاياتُ المتَّحدةُ، حيثُ تقتربُ حصَّةُ العملةِ الوطنيَّةِ (الدُّولار) في التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ من ١٠٠٪، ولكنْ من غيرِ المنطقيِّ بالنِّسبةِ لنا التَّركيزُ على العمِّ سام، الَّذي كانَ، طوالَ القرنِ الماضي على الأقلِّ، يسعى بمكرٍ من أجلِ هيمنةِ الدُّولارِ على العالمِ مُستخدماً لذلك قُوَّتَهُ الوحشيَّةَ.

دعْنا نَعُدْ إلى اليومِ الذي بدأت فيه الحملةُ التَّاليةُ لإطلاقِ الرُّوبلِ في «المدارِ الدُّوليِّ»، وبدأت هذهِ الحملةُ بسببِ الأحداثِ في أوكرانيا وحولَ أوكرانيا، ولِتهديدِ الغربِ لِروسيا بالعقوباتِ الاقتصاديَّةِ، لذلك أُثيرَت مسألةُ إمكانيَّةِ زيادةِ دورِ الرُّوبلِ والابتعادِ عن الدُّولارِ في تسوياتِ حساباتِ التَّصديرِ، بعدَ ذلك: أكَّدَ جهازٌ مسؤولٌ، أنَّهُ لا يوجدُ مجالٌ للتَّحويلِ القسريِّ حتَّى للشَّركاتِ المملوكةِ للدَّولةِ باتِّجاهِ التَّسوياتِ بالرُّوبلِ، وتمَّ توجيهُ تعليماتٍ لممثِّلي الشَّركاتِ والبنوكِ الكُبرى، وكذلكَ إلى الوزاراتِ ذاتِ الصِّلةِ والبنكِ المركزيِّ للنَّظرِ في هذهِ المسألةِ، حيثُ عبَّرَ قادةُ الشَّركاتِ المصدِّرةَ الكُبرى عن استعدادِهم من النَّاحيةِ النَّظريَّةِ للعملِ في هذا الاتِّجاهِ، لكنَّهم لم يكونوا متأكِّدينَ من استعدادِ نظرائِهم لمثلِ هذا الابتكارِ.

وليسَ من الواضحِ ما إذا كانَ على الشَّركاتِ أن تسمحَ بتنفيذِ جزءٍ من التَّصديرِ بالدُّولارِ واليورو (حتَّى يتمَّ سدادُ الدَّيْنِ بالعملاتِ الأجنبيَّةِ بالكاملِ)، أو تهيئةُ الظُّروفِ لشراءِ العملةِ في السُّوقِ الروسيَّةِ أو مباشرةً من بنكِ روسيا.

يعتقدُ أوليغ فيوجين، رئيسُ مجلسِ إدارةِ بنكِ إم دي إم، أنَّهُ لا يمكنُ حَلُّ المشكلةِ ببساطةٍ وبشكلٍ متسرِّعٍ، ولكنْ يمكنُ أن يحدثَ الانتقالُ إلى التَّسوياتِ بالرُّوبلِ، فقط بطريقةٍ تطوُّريَّةٍ، ومن الضَّروريِّ تقويةُ الاقتصادِ الرُّوسيِّ وقدرتِهِ التَّنافسيَّةِ، وكذلك سوقِ العملاتِ، وإجراءُ تعديلاتٍ على تشريعاتِ العملةِ.

كما يقولُ مسؤولٌ سابقٌ في الكتلةِ الماليَّةِ والاقتصاديِّةِ للحكومةِ: «إذا تمَّ اتِّخاذُ قرارٍ سياسيٍّ، فسيتمُّ تنفيذهُ، ولكن بشكلٍ رسميٍّ، بينما يمكنُ إعادةُ كتابةِ الأسعارِ في العقودِ بالرُّوبلِ، وسيكونُ هناكَ الكثيرُ من المراجعِ، حيث إنَّ السِّعرَ يخضعُ للتَّعديلِ معَ الأخذِ في الاعتبارِ سعرَ الصَّرفِ، أو يتحرَّكُ وهَلُمَّ جرّاً، سيتمُّ تنفيذُ الأمرِ، لكنْ لنْ يتغيَّرَ شيءٌ».

بكلِّ الأحوالِ، يقدِّمُ الخبراءُ عدداً من التَّوصياتِ العمليَّةِ حولَ تسريعِ عمليَّةِ الانتقالِ إلى استخدامِ الرُّوبلِ، وواحدةٌ من الوسائلِ تسمَّى برامجَ تحفيزِ الصَّادراتِ الحكوميَّةِ ـ القروضُ أو الضَّماناتُ بالرُّوبلِ ـ وهذا ضروريٌّ لاستخدامِ الرُّوبلِ ليسَ في صادراتِنا من الموادِّ الخامِ فقط، ولكن أيضاً في صادراتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ، على أن يتمَّ تقديمُ قروضٍ بالرُّوبلِ للمشترينَ الأجانبِ للمنتجاتِ الصِّناعيَّةِ الرُّوسيَّةِ..

قد لا ينتبهُ بعضُ المؤلِّفينَ للمخاطرِ التِّجاريَّةِ والماليَّةِ لانتقالِ روسيا إلى التَّسوياتِ التِّجاريَّةِ بالرُّوبل، ولكنْ للمخاطرِ العسكريَّةِ والسِّياسيَّةِ، إنَّهم يتذكَّرونَ أحداثَ العقدِ الماضي

في العراقِ، عندما أغضبَ صدَّامُ حسين واشنطن بتصريحِهِ بأنَّهُ يرفضُ بيعَ النَّفطِ مقابلَ الدُّولارِ، وأنَّه يتحوَّل إلى اليورو، لقد كانَت محاولةً من قِبَلِ الزَّعيمِ العربيِّ للتَّجاوزِ على «قدسِ الأقداسِ» ـ نظامِ البترودولار ـ كما الزَّعيمُ اللِّيبيُّ الَّذي أدلى ببيانٍ أكثرَ «برودةً» حولَ رفضِهِ ليسَ الدولار فقط، ولكن أيضاً اليورو لصالحِ «الدِّينارِ الذَّهبيِّ»، ودفعَ كِلَا الزَّعيمينِ حياتَهم لمحاولتهما الخروجَ من أسْرِ البترودولار.

الرُّوبلُ الوطنيُّ: دروسٌ من الماضي:

بعدَ مراجعةٍ سريعةٍ لمختلفِ الآراءِ، سأعبِّرُ عن رأيي الشَّخصيّ: أنا أعتبرُ أنَّهُ من غيرِ المناسبِ التَّحوُّلُ إلى الحساباتِ الدُّوليَّةِ بالرُّوبلِ..

لقد مررنا بالفعل بهذا في تاريخِنا، بالعودةِ إلى القرنِ التَّاسِعَ عشرَ، أثناءَ إصلاحاتِ ألكساندر الثَّاني، حيثُ بدأ الرُّوبل في اكتسابِ ميِّزاتِ العملةِ القابلةِ للتَّحويلِ والتَّجوُّلِ عبرَ الحدودِ جيئةً وذهاباً، ومع أنَّه لا توجدُ إحصائيَّاتٌ دقيقةٌ، ولكنْ كانَ هناكَ جزءٌ كبيرٌ جدَّاً من الرُّوبلِ المتداوَلِ في الخارجِ، وأصبحَ الرُّوبلُ العملةَ الَّتي لَعِبَت دوراً مهمَّاً في بورصاتِ برلين وباريس وفيينَّا.

في الواقعِ، ومن وجهةِ نظرٍ حديثةٍ: كانَ الرُّوبلُ عملةً «متقلِّبةً للغاية»، فقد قامَ المضاربونَ برفعِها وخفضِها باستمرارٍ، وليسَ هناكَ ما يُثيرُ الدَّهشةَ في هذا، لأنَّ عملاتِ البلدانِ الَّتي تسودُ فيها الموادُّ الخامُ في الصَّادراتِ «متقلِّبةٌ» بشكلٍ خاصٍّ..

لم يقتصرْ هذا التَّقلُّبُ على تشويشِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ للإمبراطوريَّةِ الرُّوسيَّةِ، بل إنَّه أثَّرَ سلباً أيضاً على الاقتصادِ المحلِّيِّ، بعدَ كُلِّ شيءٍ، كانَ لدى روسيا روبلٌ واحدٌ للاستخدامِ الدَّاخليِّ والخارجيِّ، إلَّا أنَّ روسيا قد استنفدَت مثلَ هذا الرُّوبلِ «المتقلِّبِ»، وبدأَت في التَّفكيرِ في كيفيَّةِ تعزيزِ الرُّوبلِ.

في عامِ ١٨٩٧، ونتيجةً للإصلاحِ النَّقديِّ؛ وُلِدَ الرُّوبلُ الذَّهبيُّ، ثمَّ انقلبَ الوضعُ في روسيا بِلا هَوادةٍ إلى الكارثةِ الَّتي حدثَت بعدَ عشرينَ عاماً في تشرينَ الأوَّلِ عامَ ١٩١٧، لكنَّني سوفُ أخبرُكم بتاريخِ الرُّوبلِ الذَّهبيِّ في المرَّةِ القادمةِ.

بالنِّسبةِ لمؤيِّدي الانتقالِ إلى استخدامِ الرُّوبلِ في المدفوعاتِ الدُّوليَّةِ، أقترحُ التَّفكيرَ في حقيقةٍ بسيطةٍ، حيثُ إنَّه لمْ يكن اتِّحادُ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفيتيَّةِ في أوائلِ

الخمسيناتِ من القرنِ العشرين مماثلاً لقوَّة روسيا الاتِّحاديَّةِ، إلَّا أنَّ حصَّةَ الاتِّحادِ السُّوفيتيِّ في التِّجارةِ العالميَّةِ كانت أعلى من حصَّةِ روسيا اليومَ.

لقد عرضَ بعضُ المستشارينَ ـ وكذلكَ فعلَت الدُّولُ المجاورةُ كإيران على سبيل المثال ـ على ستالين التَّحوُّلَ إلى الرُّوبلِ السُّوفييتيِّ في التِّجارةِ المتبادلةِ، ومعَ ذلكَ، رفضَ ستالين بعنايةٍ مثلَ هذهِ المقترحاتِ، إنَّ موقفي السَّلبيَّ تجاهَ الانتقالِ إلى استخدامِ الرُّوبل في المدفوعاتِ الخارجيَّةِ ليسَ بالأمرِ الجديدِ.

إنَّ العديد من الاقتصاديين يُدركونَ جيِّداً التَّهديداتِ المرتبطةَ بذلك، وإليكم ما يقولُه، على سبيلِ المثالِ، ميخائيل ديلاجين في صفحاتِ كومسومولسكايا برافدا حولَ «مبادرةِ الرُّوبل» الَّتي اتَّخذتها سُلطاتُنا: «من أجلِ شراءِ النَّفطِ بالرُّوبلِ؛ سيشترينا شركاؤنا في البورصةِ، سيكونونَ قادرينَ على تجميعِهِ، وإذا لزمَ الأمرُ، تنظيمُ هجماتِ المضاربةِ علينا، سيبدأ الرُّوبلُ في الدَّورانِ خارجَ روسيا، حيثُ تصبحُ مراقبةُ تداولِهِ العالميِّ أصعبَ بكثيرٍ من دورانِهِ المحلِّيِّ».

صحيحٌ أنَّ ديلاجين، يعتقدُ أنَّه يمكنُ إيقافُ هذهِ المخاطرِ بمساعدةِ إحياءِ تنظيمِ العملةِ الَّذي تمَّ تدميرُه في العقدِ الماضي، بالطَّبعِ، يمكنُكَ تجربةُ مثلِ هذا المخطَّط، ولكنْ بعدَ مرورِ بعضِ الوقتِ؛ سيكونُ على السُّلطاتِ حلُّ المعضلةِ: إمَّا إلغاءُ تنظيمِ العملةِ مرَّةً أُخرى، أو تحويلُ تنظيمِ العملةِ إلى «جدارِ عملاتٍ»..

في أيَّامِ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ؛ كانَ هناكَ خيارٌ آخرُ، كانَ يُطلقُ عليه «احتكارُ عملةِ الدَّولةِ»، بالطَّبعِ، لديَّ مقترحاتي الخاصَّةُ حولَ كيفيَّةِ تنظيمِ التَّسوياتِ الحسابيَّةِ الدُّوليَّةِ في مواجهةِ العقوباتِ المتزايدةِ منَ الغربِ، وهيَ تستندُ إلى تجربةِ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ وتجربةٍ أجنبيَّةٍ حديثةٍ، ولكنَّ المزيدَ عن ذلكَ في الفصولِ التَّاليةِ.

التِّجارةُ الدُّوليَّةُ السِّلعيَّة (حالة الاتحاد السوفيتي)[١]:

لِسببٍ ما؛ ننسى أنَّهُ في المراحلِ المبكِّرةِ من تاريخِ البشريَّةِ، تمَّ التَّداولُ دونَ استخدامِ الأموالِ، حيثُ حدّدتْ معاملات التَّبادلِ المباشرِ..

في كتابِه «رأسُ المالِ» يُطلقُ ماركس على ذلك «الشَّكلُ العشوائيُّ من التَّبادلِ»، ومعَ ذلكَ، فإنَّ كلمةَ «عشوائيٍّ» مُربكةٌ إلى حدٍّ ما، لأنَّ ذلكَ (لمْ يكن الوحيدَ) للتَّبادلِ، بينما

(١) انظر الفصل السادس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية: تجربة التعايش مع العالم المالي الدولي).

كانت أهميَّتُهُ كبيرةً بالفعلِ في التَّقسيمِ الرَّئيسِ الأوَّلِ للعملِ؛ بينَ الثَّروةِ الحيوانيَّةِ وإنتاجِ المحاصيلِ.

منذُ أيَّامِ الدِّراسةِ، قمنا بتكوينِ موقفٍ سلبيٍّ متشكِّكٍ تجاهَ مثلِ هذا التَّبادلِ «العشوائيِّ»، حيثُ قالَ الأساتذةُ إنَّهُ لا يمكنُ أن يوجدَ «التَّبادلُ» إلَّا عندَ مستوىً منخفضٍ من تطوُّرِ القُوى المنتجةِ، وعندَ وضعٍ اجتماعيٍّ ضعيفٍ للغايةِ فيما يتعلَّقُ بتقسيمِ العملِ..

جزئيَّاً؛ كانُوا على حقٍّ بالطَّبعِ، ولكن عندما تغوصُ في التَّاريخِ الاقتصاديِّ لمختلفِ البلدانِ؛ تكتشف أنَّ طُرُقَ التِّجارةِ غيرِ النَّقديَّةِ؛ كانَت دائماً، وفي كلِّ مكانٍ، بشكلٍ عامٍّ، مازالت هناكَ شكوكٌ في هذا الجانبِ من الحياةِ الاقتصاديَّةِ للمجتمعِ، نظراً لأنَّه من المهمِّ جدَّاً للمالكينَ الحاليِّينَ لِـ «ماكيناتِ الصرَّافِ الآليِّ» ضمانُ الطَّلبِ على منتجاتِ «آلاتِهم» والحصولُ على ما يُسمَّى «علاوةُ الأسهمِ»..

أي إنَّ عمليَّةَ التَّبادلِ هي خسارةٌ لـ«علاوةِ الأسهمِ» المحتملةِ من «مالكي الأموالِ»، لذلكَ يجبُ دراسةُ التَّاريخِ الاقتصاديِّ بعنايةٍ.

في بعضِ الأحيانِ يتمُّ وصفُ الحلقاتِ الفرديَّةِ للتَّاريخِ الاقتصاديِّ الجديدِ والحديثُ في الكتبِ المدرسية بطريقةٍ أو بأُخرى بطريقةِ الخداعِ اللُّغويِّ، على سبيلِ المثال، في منتصفِ ثلاثيناتِ القرنِ الماضي انهارَ معيارُ الذَّهبِ، والَّذي كانَ قد استُعيدَ بصعوبةٍ كبيرةٍ من قِبَلِ الدُّوَلِ الرَّائدةِ في أوروبَّا (في المقامِ الأوَّلِ إنجلترا وفرنسا) في العشرينات، بينما ذكرت الكتب المدرسية ذلكَ بشكلٍ مختصرٍ وجافٍّ: تمَّ تقليصُ التِّجارةِ الدُّوليَّةِ من منتصفِ الثلاثيناتِ إلى منتصفِ الأربعيناتِ جزئيَّاً، و بقيت العمليَّاتُ التِّجاريَّةُ تستخدمُ الذَّهبَ بشكلٍ مباشرٍ أو تتمثَّلُ بالمقايضةِ..

قبلَ الحربِ؛ كانَ الذَّهبُ يُستخدمُ بشكلٍ ضئيلٍ للغايةِ (كانت رائحةُ الحربِ تُشمُّ في الهواءِ، وكان الذَّهبُ مخبَّئاً لليومِ الأسودِ)، بينما كانت التِّجارةُ المضادَّةُ سائدةً.

الشَّكلانِ الرَّئيسانِ للتِّجارةِ المضادَّةِ

معاملاتُ المقايضةِ والتَّعويضِ

المقايضةُ: هيَ تبادلٌ للبضائعِ دونَ استخدامٍ للمالِ، بدلاً من ذلك؛ يمكنكَ استخدامُ عملةِ أيٍّ من الدُّولِ المشاركةِ في المعاملةِ، أو عملةِ أيِّ بلدٍ ثالثٍ، أو حتَّى تكاليف العمالةِ من الوقتِ لإنتاج وحدة من المنتج، وكقاعدةٍ عامَّةٍ تنصُّ معاملاتُ المقايضةِ على الموافقةِ الأوَّليَّةِ لقوائمِ البضائعِ وكمِّيَّتِها (الحجم)، حيث توفِّرُ معاملاتُ المقايضةِ تسليماً متَّفقاً عليه تقريباً للبضائعِ.

هنا يمكنُ أن يظهرَ المالُ ليسَ فقط كمقياسٍ للقيمةِ، ولكن أيضاً كوسيلةٍ للتَّداولِ، ويمكن أن يكونَ ذلكَ بالمالِ الوطنيِّ المحليِّ، وليسَ بعملةٍ أجنبيَّةٍ نادرةٍ، على سبيلِ المثالِ: يقومُ مصدِّرُ البلدِ «أ» بتسليمِ البضائعِ إلى البلدِ «ب» بالنِّسبةِ للبضائعِ المسلَّمةِ؛ تُضافُ العائداتُ إلى الحسابِ المصرفيِّ بالعملةِ الوطنيِّةِ للبلدِ «ب»، ويقومُ المصدِّرُ بشراءِ البضائعِ في البلدِ «ب» منَ العائداتِ باستخدامِ الأوراقِ النَّقديَّةِ الوطنيَّةِ للبلدِ «ب» بقيمةِ ١٠٠٪ من العائداتِ (التَّعويضُ الكاملُ) أو بجزءٍ متَّفقٍ عليهِ من العائداتِ (تعويضٌ جزئيٌّ).

هناكَ عدَّةُ أنواعٍ من معاملاتِ التَّعويضِ، على سبيلِ المثالِ: معاملاتُ السِّلعِ والاستثمارِ، والثَّاني يعني أنَّ المصدِّرَ من البلدِ «أ» يسلِّمُ السِّلعَ الاستثماريَّةَ (الآلاتِ والمعدَّاتِ) إلى البلدِ «ب»، وينشئُ مؤسَّسةً تنتجُ السِّلعَ هناكَ، ثمَّ يتمُّ تسليمُ البضائعِ المنتجةِ في ذلكَ المشروعِ منه لسدادِ ديونِ البلدِ «ب»، علاوةً على ذلك؛ يتمُّ إرجاعُ السِّلعِ المنتجةِ اختيارياً إلى البلدِ «أ»، ويمكن أيضاً إرسالُ البضائعِ إلى أسواقِ البلدانِ الثالثة، وعلى عكسِ المقايضةِ؛ قد تتسبَّبُ معاملاتُ التَّعويضِ في وجودِ فجوةٍ زمنيَّةٍ كبيرةٍ بما فيهِ الكفايةُ بينَ عمليَّاتِ التَّصديرِ والاستيرادِ (العودةِ).

بالطَّبعِ، يجبُ أن نعترفَ بأنَّ التَّداولَ المضادَّ لم يكنْ مُفيداً للطَّرفينِ دائماً، حيثُ كان في بعضِ الأحيانِ بمثابةِ غطاءٍ للسَّرقةِ الصَّريحةِ لبلدٍ ما مِن قِبَلِ بلدٍ آخَر، على سبيل المثال: أبرمَت ألمانيا النَّازيَّةُ اتِّفاقاتِ التِّجارةِ المضادَّةِ المفترسةِ مع حكوماتِ البلدانِ المحتلَّةِ، حيثُ

قامَت ألمانيا في بعضِ الحالاتِ بنهبِ بلدانٍ أُخرى عن طريقِ تسجيلِ الوارداتِ بمساعدةِ عقودِ الاستيرادِ التَّقليديَّةِ (النَّقديَّة)، من خلالِ تثبيتِ أسعارٍ رمزيَّةٍ فيها.

ليسَ من الضَّروريِّ أن نتصوَّرَ أنَّ التِّجارةَ المقابلةَ بعدَ الحربِ العالميَّةِ الثَّانيةِ قد أصبحَت في غياهبِ النِّسيانِ، يمكنُكَ أن تتذكَّرَ أنَّ الاتِّحادَ السُّوفييتيَّ في عصرِ الاشتراكيَّةِ المتأخِّرةِ (السَّبعينات والثَّمانينات من القرنِ الماضي) قد استخدمَ بنشاطٍ معاملاتِ تعويضِ الاستثمارِ، مثل مصانعِ الأمونيا الَّتي بُنيَت في الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ من قِبَلِ رجُلِ الأعمالِ الأمريكيِّ أرماند هامر (شركة أوكسيدنتال بتروليوم)، حيثُ تمَّ تأمينُ المعدَّاتِ، وتركيبُها والبدءُ بالإنتاجِ، بينما دفعَ الاتِّحادُ السُّوفييتيُّ مقابلَ ذلكَ بالأمونيا، «المطرقة» الَّتي ذهبت إمداداتُها إلى الولاياتِ المتَّحدةِ ودولٍ أُخرى.

من الواضحِ أنَّ شركةَ أوكسيدنتال بتروليوم باعَت المنتجَ المصنَّعَ في السُّوقِ العالميَّةِ بعملاتٍ أجنبيَّةٍ (بما في ذلكَ بالدُّولارِ)، لكن بالنِّسبةِ لاتِّحادِ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيِّةِ السُّوفيتيَّةِ، كانت تلكَ الصَّفقةُ مع شركةٍ أمريكيَّةٍ ذاتِ طبيعةٍ غيرِ نقديَّةٍ.

تُظهِر موادُّ الأممِ المتَّحدةِ أنَّ الغالبيَّة العُظمى من البلدانِ تشاركُ في التِّجارةِ المضادَّةِ، وتقدَّرُ حصَّتها في إجماليِّ التِّجارةِ العالميَّةِ ما بينَ ٢٥ و ٤٠ ٪ (في بدايةِ هذا القرنِ).

في الواقعِ، لا توجدُ تقديراتٌ دقيقةٌ، لأنَّ جزءاً كبيراً من المقايضةِ يقعُ على عاتقِ قطاعِ «الظِّلِّ» في الاقتصادِ، حيثُ بدأت حصصُ المقايضةِ تنمو بسرعةٍ في السَّنواتِ الأخيرةِ، كما يقولُ الخبراءُ بأنَّ تطوُّرَ الإنترنت يسهِّلُ ذلكَ، حيث إنَّ توفيرَ النَّقدِ وخفضَ تكاليفِ التِّجارةِ من خلالِ بناءِ علاقةٍ مباشرةٍ بينَ الشَّركةِ المصنِّعةِ والمشتري، وتجاوزَ السِّلسلةِ المعتادةِ من الوسطاءِ؛ من الدوافعِ الاقتصاديَّةِ للمقايضةِ.

في بعضِ الأحيانِ؛ يتمُّ استخدامُ المقايضةِ من قِبَلِ الاحتكاراتِ الغربيَّةِ للاستيلاءِ على أسواقٍ جديدةٍ في البلدانِ النَّاميةِ، وبعدَ احتلالِ السُّوقِ؛ قد ينتقلُ الاحتكارُ من المقايضةِ إلى التِّجارةِ التِّجاريَّةِ التَّقليديَّةِ..

من الواضحِ ازديادُ شعبيَّةِ المقايضةِ؛ حيثُ يرغبُ المشاركونَ فيها في تجنُّبِ دفعِ الضَّرائبِ، كما أنَّ تأثيرَ المدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ على الاقتصادِ كبيرٌ لدرجةِ أنَّ منظَّمةَ التِّجارةِ العالميَّةِ قد بدأت بالفعلِ في تنظيمِ معاملاتِ المقايضةِ..

وفي أوروبَّا الغربيَّةِ، يبدو أنَّ علاقاتِ الأموالِ بالسِّلعِ الأساسيَّةِ حقَّقت تطوُّراً خاصَّاً، ولم تختفِ التِّجارةُ المقابلةُ، حيثُ إنَّ نظامَ المقايضةِ «Eurobarter» معروفٌ بشكلٍ خاصٍّ، ويبلغُ عددُ أعضاءِ هذا النِّظامِ أكثرَ من ١٧٠٠٠ شركةٍ صغيرةٍ ومتوسِّطةِ الحجمِ في أوروبَّا الغربيَّةِ والشَّرقيَّةِ وحتَّى في تركيَّا..

يدفعُ المشاركونَ في نظامِ المقايضةِ رسومَ العضويَّةِ الفصليَّةِ للوصولِ إلى قاعدةِ البياناتِ الخاصَّةِ بعروضِ المقايضةِ في مختلفِ أنحاءِ أوروبَّا، ويوجد في كُلِّ دولةٍ مركزُ مقايضةٍ وطنيٌّ ينظِّمُ أنشطةَ شركاءِ المقايضةِ، وتتمثَّلُ أهمُّ أهدافِ هذا النِّظامِ في دعمِ ممثِّلي الشَّركاتِ الصَّغيرةِ والمتوسِّطةِ الَّذينَ يعانونَ من وقتٍ لآخرَ من نقصِ رأسِ المالِ العامل.

وفي الاقتصادِ الأمريكيِّ؛ تنمو حصَّةُ المقايضةِ في العمليَّاتِ التِّجاريَّةِ للشَّركاتِ الأمريكيَّةِ باستمرارٍ، وتشكِّلُ اليومَ ١٠٪ من إجماليِّ التِّجارةِ في البلادِ، هذا يوفِّرُ مبالغَ ضخمةً من المالِ..

كما تمَّ اعتمادُ برامجَ خاصَّةٍ لتطويرِ التِّجارةِ المكافئةِ وإنشاءِ منظَّماتٍ حكوميَّةٍ خاصَّةٍ في عددٍ من الدُّولِ مثلَ (الصِّين، ماليزيا، سنغافورة، إلخ)، وفي سنغافورة، على وجهِ الخصوصِ، يتمُّ تقديمُ مزايا ضريبيَّةٍ كبيرةٍ للشَّركاتِ المتداولةِ على أساسِ المقايضةِ والتَّعويضِ، وتُستخدمُ مخطَّطاتُ التَّعويضِ لجذبِ الاستثماراتِ الأجنبيَّةِ (البرازيل، مصر، الصِّين، المكسيك، كندا، إلخ)، وعلى سبيلِ المثالِ: يتمُّ جذبُ الجزءِ الأكبرِ من الاستثمارِ الأجنبيِّ في الصِّينِ على أساسِ اتِّفاقاتِ التَّعويضِ، وفي عددٍ من الحالاتِ؛ يتمُّ توقيعُ اتِّفاقيَّاتٍ حكوميَّةٍ دوليَّةٍ بشأنِ التِّجارةِ المكافئة، أو في عمليَّاتِ التَّسليمِ المترابطةِ، وقد تمَّ توقيعُ مثلِ هذا الاتِّفاقِ بينَ المكسيك وكندا، وهو يحدِّدُ الإجراءَ الخاصَّ بإمداداتِ النَّفطِ في مقابلِ نقلِ التِّكنولوجيا لمعالجتِهِ..

تشيرُ وثائقُ مؤتمرِ الأممِ المتَّحدةِ للتِّجارةِ والتَّنميةِ (الأونكتاد) إلى أنَّ البلدانَ النَّاميةَ تعتبرُ التِّجارةَ المكافئةَ آليَّةً لدعمِ التَّعاونِ الإقليميِّ والتَّنميةِ الاقتصاديَّةِ على أساسٍ ثنائيٍّ ومتعدِّدِ الأطرافِ، وهنا يجبُ أن أقولَ إنَّ تنميةَ تجارةِ المقايضةِ اليومَ لا يتمُّ تحفيزُها من خلالِ عواملَ مثلَ تطويرِ شبكةِ الإنترنت ونظمِ المعلوماتِ أو عمليَّاتِ التَّكاملُ على المستوى الإقليميِّ فقط، وإنَّما أيضاً بسببِ سياسةِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ الَّتي فرضَها الغربُ على

العديدِ من دولِ العالمِ، وإيران من الأمثلةِ الواضحةِ على ذلكِ، الَّتي تخضعُ منذُ أكثرَ من ٤٠ عاماً للعقوباتِ من قبل الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ.

واستجابةً لذلكَ؛ بدأت إيران بتطويرِ تجارةِ المقايضةِ معَ شركائِها التِّجاريِّينَ الأساسيِّينَ (على وجهِ الخصوصِ مع الصِّين)، ونحنُ اليومَ على وشكِ الانتهاءِ من إعدادِ صفقةِ مقايضةٍ كبيرةٍ جدَّاً بين روسيا وإيران..

اليوم، عندما يهدِّدُ الغربُ روسيا بعقوباتٍ هائلةٍ بسببِ الأحداثِ في أوكرانيا؛ تزدادُ أهمِّيَّة الصَّفقةِ مع إيران، وبالنِّسبةِ إلى روسيا، وفي ظلِّ ظروفِ العقوباتِ المتصاعدةِ؛ قد تصبحُ المعاملاتُ المضادَّةُ شكلاً هامَّاً من أشكالِ التَّعاونِ التِّجاريِّ والاستثماريِّ بينَ روسيا وإيران، فضلاً عن البلدانِ الأُخرى..

بطبيعةِ الحالِ، ليست التِّجارةُ المكافئةُ هي الطَّريقةُ الوحيدةُ للتَّواصلِ الاقتصاديِّ بين روسيا والبلدان الأُخرى في ظلِّ العقوباتِ النَّقديَّةِ والماليَّةِ والمصرفيَّةِ الَّتي فرضَها الغربُ، وإنَّما توجدُ طُرُقٌ أُخرى؛ نتركها للمرَّةِ القادمة.

ضرورةُ احتكارِ الدَّولةِ للعملة

نصفُ التَّدابيرِ ليست جيِّدةً، دعونا نتذكَّرْ تجربتَنا الخاصَّةَ، وأودُّ أن أؤكِّدَ على الفورِ أنَّ التَّدابيرَ النِّصفيَّةَ (مثل التَّعديلاتِ على قانونِ تنظيمِ العملةِ ومراقبةِ العملةِ) لن تساعدَ هنا، ويجبُ أن ننطلقَ من حقيقةِ أنَّ روسيا كانت (وستظلُّ كذلك) في عالمٍ معقَّدٍ، حيثُ لديها دائماً أعداءٌ أكثر من الأصدقاءِ، وكما قالَ الإمبراطور ألكساندر الثَّالث: «لدى روسيا حليفانِ موثوقانِ في العالمِ؛ الجيشُ والبحريَّةُ»، وقد قامَ البلاشفةُ بطريقتِهم الخاصَّةِ بإعادةِ تفسيرِ هذه الفكرةِ، معبِّرينَ عنها بصيغةٍ عدميَّةٍ: «من هو من؟».

أنا أتحدَّثُ عن هذا للتَّأكيدِ على أنَّ هذه لحظةٌ رائعةٌ للبدءِ في بناءِ اقتصادٍ قويٍّ ومستقلٍّ حقَّاً، وليسَ إعادةَ ترميمِ الكوخِ الوهميِّ الَّذي يُبتلعُ في الرِّمالِ الهشَّةِ للتَّحرُّرِ النَّقديِّ، وإذا تحدَّثنا عن تنظيمِ نشاطِنا الاقتصاديِّ الخارجيِّ؛ فإنَّ احتكارَ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ واحتكارَ عملةِ الدَّولةِ يجبُ أن يُصبحا حجرَ الزَّاويةِ في تأسيسِ اقتصادِنا.

لقد اجتازَت تجربةُ تنظيمِ احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ (GMVT) واحتكارَ عملاتِ الدَّولةِ (GMV) اختبارَ الزَّمنِ، وبتعبيرٍ أدقَّ، تمَّ إجراءُ تجاربِ الحصارِ الاقتصاديِّ والعقوباتِ والحروبِ بشكلٍ مستمرٍّ تقريباً ضدَّ بلدنا (أوَّلاً: ضدَّ الإمبراطوريَّةِ الرُّوسيَّةِ، ثمَّ ضدَّ روسيا السُّوفيتيَّةِ والاتِّحاد السُّوفييتيِّ) منذُ بدايةِ القرنِ الماضي، لقد كتبتُ بالفعلِ عن احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ أكثرَ من مرَّةٍ..

لن أكرِّرَ نفسي، ولكن سأشيرُ فقط إلى أنَّهُ في القرنِ الماضي؛ كان لدى الغربِ مطلبانِ رئيسانِ (الإنذارُ النِّهائيُّ) لبلدنا (أوَّلهما لروسيا الاتِّحاديَّةِ الاشتراكيَّةِ السُّوفييتيَّةِ، ومن ثمَّ لاتِّحادِ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفييتيَّة) وهما: الاعترافُ بديونِ روسيا «القديمة» (١٦ مليار روبل ذهب)، وفقاً للحدِّ الأدنى من التَّقديراتِ، وإلغاءُ احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ..

بفضلِ المزايا الهائلةِ المتمثِّلةِ في احتكارِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ؛ تمكَّنَ الاتِّحادُ السُّوفييتيُّ من إدارةِ واستخدامِ مواردهِ في الأسواقِ الأجنبيَّةِ، من خلالِ استغلالِ التَّناقضاتِ

والاحتكاراتِ بين البلدانِ الرَّأسماليَّة الفرديَّةِ، ومن التَّغلُّبِ على الحصارِ الَّذي فرضهُ الغربُ ضدَّهُ بشكلٍ دوريٍّ، وعلى الحظرِ وغيرِه من المحاولاتِ لإعاقةِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، ويعودُ فضلُ ذلكَ لاحتكارِ الدَّولةِ للعملةِ، حيثُ تركَّزت في أيدي الدَّولةِ جميعُ العملاتِ والقيمِ المكافئةِ لها (الذَّهبُ في المقامِ الأوَّلِ)، ونفَّذت الدَّولةُ جميعَ التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ وضمنت الاستخدامَ الأكثرَ كفاءةً لاحتياطيَّاتِ النَّقدِ الأجنبيِّ.

باختصارٍ، إنَّ «احتكارَ العملةِ» هو نوعٌ من «الجدارِ» الَّذي يحمي النِّظامَ النَّقديَّ في البلادِ من النِّظامِ النَّقديِّ العالميِّ (IMFS) أوَّلاً، والَّذي يُعدُّ مصدراً للعناصرِ الرَّأسماليَّةِ (الأزماتِ الماليَّة، وتقلُّبات العملة، وإفلاسُ البنوكِ والشَّركاتِ). وثانياً: يمكن للغربِ استخدامُ قنواتِ النِّظامِ النَّقديِّ المذكورِ للقيامِ بأنشطةٍ تخريبيَّةٍ ضدَّ بلدنا (ليسَ فرضُ عقوباتٍ اقتصاديَّةٍ فقط، ولكن أيضاً أنواعٌ مختلفةٌ من العمليَّاتِ الخاصَّةِ غيرِ الرَّسميَّةِ).

بالعودةِ إلى زمنِ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، حيث جاءت نقطةُ التَّحوُّلِ في النِّصفِ الثَّاني من العشرينات، عندما بدأتِ الاستعداداتُ العمليَّةُ للتَّصنيعِ، وتمَّت أخيراً تصفيةُ سوقِ الصَّرفِ الأجنبيِّ في أواخرِ عشريناتِ القرنِ الماضي، عندما تمَّ فرضُ حظرٍ على التَّداولِ الحرِّ للعملةِ في البلادِ، وحتَّى على تخزينها، وقد انعكسَ التَّنظيمُ الأكثرُ اكتمالاً لاحتكارِ العملةِ في مرسومِ اللَّجنةِ التَّنفيذيَّةِ المركزيَّةِ لعمومِ روسيا ومجلسِ مفوَّضي الشَّعبِ في اتِّحادِ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّةِ الصَّادرِ في ٧ كانون الثَّاني عامَ ١٩٣٧، «حولَ المعاملاتِ مع قِيَمِ العملاتِ والمدفوعاتِ بالعملةِ الأجنبيَّةِ»، كانت هذه الوثيقةُ أساساً للَّوائحِ المتعلِّقةِ بمجالِ المدفوعاتِ والمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ بالعملةِ الأجنبيَّةِ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، والَّتي تمَّ اعتمادُها على مدارِ الخمسينَ عاماً التَّاليةِ..

قامَ قانونُ احتكارِ العملةِ بوظيفةٍ بنَّاءةٍ ومهمَّةٍ، وكفلَ الاستخدامَ الأكثرَ كفاءةً لمواردِ العملةِ في البلادِ من أجلِ الوفاءِ بخططِ تنميةِ الاقتصادِ الوطنيِّ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، وتجلَّى هذا الدَّورُ الإبداعيُّ لـ GVM خلالَ سنواتِ التَّصنيعِ، عندما تمكَّنت الدَّولةُ الاشتراكيَّةُ، بمواردِ صرفٍ أجنبيٍّ محدودةٍ إلى حدٍّ ما (عدَّةَ ملياراتِ روبل ذهبيٍّ في شكلِ العملاتِ الأجنبيَّةِ المختلفةِ والذَّهبِ) من ضمانِ شراءِ عددٍ كبيرٍ من الآلاتِ والمعدَّاتِ، للفترةِ بينَ الأعوامِ ١٩٢٩ و ١٩٤٠، حيثُ تمَّ إنشاءُ حوالي ٩٠٠٠ شركةٍ في الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ..

مثلُ هذه المعجزةِ من التَّصنيعِ الاشتراكيِّ لا يمكن تصوُّرها دونَ احتكارِ الدَّولةِ للنَّقدِ الأجنبيِّ والتِّجارةِ الخارجيَّةِ، حيثُ نفَّذت التَّسوياتُ مع الشَّركاتِ المشاركةِ في التِّجارةِ الخارجيَّةِ من خلالِ وساطةِ جمعيَّاتِ الاستيرادِ والتَّصديرِ لعمومِ الاتِّحادِ على أساسِ الأسعارِ المحلِّيَّةِ.

كانَت خطَّةُ الصَّرفِ الأجنبيِّ جزءاً لا يتجزَّأ من الخطَّةِ الاقتصاديَّةِ الوطنيِّةِ الموحَّدةِ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، حيثُ أنشأ بنكُ الدَّولةِ في اتِّحادِ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفييتيَّةِ سعرَ صرفٍ رسميٍّ للرُّوبلِ مقابلَ العملاتِ الأجنبيَّةِ لجميعِ أنواعِ العمليَّاتِ على أساسِ المحتوى الذَّهبيِّ للعملاتِ، كما تمَّ احتسابُ محتوى الذَّهبِ من الرُّوبلِ على أساسِ تعادلِ القوَّةِ الشِّرائيَّةِ للرُّوبلِ مقابلَ العملاتِ الأُخرى.

بعدَ الانهيارِ النِّهائيِّ لمعيارِ الذَّهبِ في النِّظامِ النَّقديِّ الدُّوليِّ؛ تمَّ ربطُ سعرِ صرفِ الرُّوبلِ بِـ «وُسلَّةٍ» من ستِّ عملاتٍ رئيسةٍ (وهو السَّببُ في أنَّ سعرَ صرفِ الدُّولارِ مقابلَ الرُّوبلِ بدأ منذُ عامِ ١٩٧٢ في «التَّعويم» اعتماداً على التَّغيُّرِ في قيمةِ هذه السَّلَّةِ)، ومن ثمَّ بدأ انهيارُ نظامِ احتكارِ العملةِ في أواخرِ الثَّمانينات من القرنِ الماضي نتيجةً لتفكيكِ احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ.

بنك التجارة الخارجية مؤسسة احتكار العملات الاجنبية:

كان النظام المصرفي السوفيتي يعتمد دائمًا على بنوك رئيسية منها، بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. -و بنك التجارة الخارجية (Vneshtorgbank)، الذي كان يشارك في الإقراض للتجارة الخارجية الدولية والتسويات، وكذلك العمليات بالعملة الأجنبية والذهب والمعادن الثمينة الأخرى. تأسس بنك Vneshtorgbankفي ١٨ أب ١٩٢٢ تحت اسم "البنك التجاري الروسي". تم تحويله في ٧ نيسان ١٩٢٤ إلى بنك التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيةVneshtorgbank.

في عام ١٩٨٧، أثناء إصلاح القطاع المصرفي، تم تحويله إلى بنك الشؤون الاقتصادية الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السُّوفييتية (VEB).

عموماً، وبالعودة الى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية نرى أن سلطات البنك Vneshtorgbank قد توسعت إلى حد ما في عام ١٩٣٧، عندما حصلت على الحق

الحصري في إجراء المدفوعات بالعملة الأجنبية في معاملات التجارة الخارجية. وفي عام ١٩٦١، تم تحويل Vneshtorgbank من بنك الدولة الى بنك يقوم بجميع العمليات مع البنوك الأجنبية من تصدير واستيراد السلع، الى التسويات على المدفوعات غير التجارية، وكذلك الإقراض لمؤسسات التجارة الخارجية السُّوفييتيَّة. كما احتفظ بنك اتحاد الجمهوريات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة بالحقِّ الحصريّ في إجراء المعاملات على العملات الاجنبيَّة على أراضي الدَّولة، وقد كان لبنك التِّجارة الخارجيَّة حوالي ١٢٠٠ مراسل في أكثر من ٩٠ دولة حول العالم (في بداية السبعينيَّات).

عموماً، كان الدافع الآخر لتوسيع مجال نشاط البنك هو دورة الألعاب الأولمبية عامَ ١٩٨٠، عندما قدم لأول مرة خدمة ممارسة التسويات المباشرة مع بطاقات الائتمان والشيكات السياحية والشيكات الأوروبية. كان Vneshtorgbank من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السُّوفييتيَّة شركة مساهمة تعمل على أساس الميثاق. - من بين المساهمين في أوقات مختلفة: بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السُّوفيتيَّة، وزارة المالية لاتِّحاد الجمهوريات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة، وزارة التِّجارة الخارجيَّة لاتِّحاد الجمهوريات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة، لجنة الدَّولة لمجلس وزراء اتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة للعلاقات الاقتصاديَّة الخارجيَّة...إلخ)، وكان ينظر إلى Vneshtorgbank كوحدة هيكليَّة لبنك الدَّولة لاتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السُّوفييتيَّة، كما كان رئيس Vneshtorgbank في الوقت نفسه نائباً لرئيس بنك الدولة.

الائتمان النَّقدي المتقدِّم ـ مخفر الدولة:

كان للاتِّحاد السُّوفييتي شبكة من البنوك المشتركة التي تخدم العمليَّات الاقتصاديَّة الخارجيَّة للبلاد. حيث بدأت الهياكل المصرفيَّة في الظهور في أسواق رأس المال الأجنبي، التي كانت أسهمها ملكًا لـ Vneshtorgbank «بنك التِّجارة الخارجي السُّوفييتي»، وبنك الدولة لاتِّحاد الجمهوريَّات الاشتراكيَّة السوفييتيَّة، وكذلك لعدد من جمعيات التِّجارة الخارجيَّة السُّوفيتيَّة، وقد تم تسجيل تلك البنوك في بلدان أخرى (أوروبا الغربية على الاخص) وكان لديها حصانة معيَّنة ضد مختلف العقوبات المعادية للسُّوفييت من قبل الغرب.

لقد عملت تلك البنوك في المراكز الماليَّة الرائدة في العالم - زيورخ ولندن وباريس وسنغافورة... إلخ. ومن المثير للدهشة فعالية العديد منها على الرغم من أصلهم السُّوفييتي الواضح، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت تتناقس مع البنوك الغربيَّة. ومن بين البنوك الرئيسة الأجنبيَّة المشتركة نجد: بنك موسكو الشَّعبي (استقر في لندن وسنغافورة)، يورو بنك (في باريس)، بنك دوناو (في فيينا)، أوست ويست هاندلسبنك (في برلين وفرانكفورت)، البنك التِّجاري الروسي (في زيوريخ وقبرص)، وجيراسكو (في زيوريخ)، وبنك الشرق والغرب المتَّحد (في لوكسمبورج).

بدأ تراجع Sovzagranbanks خلال عهد غورباتشوف «مرحلة البيريسترويكا» واستمر التراجع خلال فترة الإصلاحات الاقتصاديَّة الليبراليَّة في عهد الرئيس يلستن، هذه صفحة مثيرة للاهتمام ومحزنة للغاية في تاريخ البنوك الروسيَّة، والتي انتهت قبل نحو عقد ونصف. وقد تبيَّن أن «أغسطس الأسود» لعام ١٩٩٨ كان مميتًا بالنِّسبة لـ «Sovzagranbanks» حيث تخلف بنك التجارة الخارجية «Vnesheconombank» (المساهم فيه) عن التزاماته.

وهكذا وبعد الإصلاحات أصبحت الشبكة بالكامل «Sovzagranbankov» تعمل تحت ستار مجموعة VTB-Europe، وهكذا تحولت مؤسسات هذه المجموعة إلى بنوك تجاريَّة عادية ؛ وفقدت منذ فترة طويلة جميع الوظائف التي كانت لديها في الاتحاد السُّوفييتي والتي ارتبطت بتنفيذ احتكار عملة الدولة.

الاستنتاجاتُ والمقترحاتُ

بالنَّظرِ إلى التَّجربةِ المحلِّيَّةِ للتَّنميةِ الاقتصاديَّةِ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ في ظروفِ حربٍ اقتصاديَّةٍ غربيةٍ دائمةٍ ضدَّ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، فإنَّ الخطواتِ التَّاليةَ ضروريَّةٌ لاستعادةِ وتعزيزِ استقلالِهِ في مجالِ العلاقاتِ النَّقديَّةِ والاقتصاديَّةِ الدُّوليَّةِ:

١. فرضُ حظرٍ على حرِّيَّةِ تداولِ العملاتِ الأجنبيَّةِ على أراضي الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، وكذلك على حركتِها الحرَّةِ عبرَ حدودِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ (نقداً وغيرَه).

٢. فرضُ حظرٍ على العمليَّاتِ بالعملةِ الأجنبيَّةِ لجميعِ بنوكِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، باستثناءِ البنوكِ المرخَّصِ لها.

٣. إنشاءُ بنكٍ متخصِّصٍ ومرخَّصٍ من دولةِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، والَّذي يمكنُ أن يؤدِّي جميعَ الوظائفِ في مجالِ احتكارِ العملةِ الدولة، حيثُ تتمثَّلُ المهمَّةُ الرَّئيسةُ لمثلِ هذا البنكِ (الاسمُ التَّقليديُّ هو «بنكُ العملةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ») في أداءِ التَّسوياتِ والمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ لصالحِ مؤسَّساتِ ومؤسَّسات الاتِّحاد الرُّوسيِّ.

٤. تحويلُ احتياطيَّاتِ العملاتِ الأجنبيَّةِ لبنكِ روسيا إلى الميزانيَّةِ العموميَّةِ لبنكِ العملةِ للاتِّحاد الرُّوسيِّ، وإجراءُ تعديلاتٍ على القانونِ الاتِّحاديِّ «بشأنِ البنكِ المركزيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ»، تنصُّ على: إعادةِ هيكلةٍ جذريَّةٍ لآليَّةِ انبعاثاتِ البنكِ المركزيِّ (الابتعادُ عن إصدارِ الرُّوبلِ لاحتياطيَّاتِ النَّقدِ الأجنبيِّ المتراكمةِ والتَّحوُّل إلى إصدارِ قروضٍ للاقتصادِ المحلِّيِّ).

٥. إعادةُ هيكلةِ النِّظامِ المصرفيِّ بأكملِهِ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، بحيثُ تتمثَّلُ المهمَّةُ الرَّئيسةُ للبنوكِ الرُّوسيَّةِ في إقراضِ الرُّوبلِ للشَّركاتِ والمؤسَّساتِ في القطاعِ الحقيقيِّ للاقتصادِ، الأمرُ الَّذي سيتطلَّبُ بدورِه سلسلةً طويلةً من التَّدابيرِ العاجلةِ لإعادةِ هيكلةِ مبادئِ العملِ في القطاعينِ؛ المصرفيِّ والحقيقيِّ للاقتصادِ.

٦. تحديدُ إجراءاتِ التَّسويةِ الخاصَّةِ بالتَّصديرِ والاستيرادِ والعمليَّاتِ الأُخرى لبنكٍ مرخَّصٍ لهُ لدى الشَّركاتِ والمؤسَّساتِ الرُّوسيَّةِ بالعملةِ الوطنيَّةِ، أي بالرُّوبل..

٧. إنشاءُ هيئةٍ خاصَّةٍ (دائرة) داخلَ الحكومةِ لإعدادِ خططِ عملاتِ الدَّولةِ، وتقديمُ هذه الخططِ للموافقةِ عليها من الحكومةِ، ومراقبةُ تنفيذِ الخطط.

٨. التَّرميمُ المرحليُّ لاحتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ، وإنشاءُ مؤسَّساتٍ حكوميَّةٍ متخصِّصةٍ، تتمتَّعُ بسلطةِ إجراءِ عمليَّاتِ التَّصديرِ والاستيرادِ والتَّفاعلِ الوثيقِ معَ بنكِ العملةِ المصرَّحِ بهِ أعلاهُ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ.

٩. تحديدُ إجراءاتِ التَّفاعلِ والتَّسويةِ بينَ جميعِ المؤسَّساتِ والمؤسَّساتِ الرُّوسيَّةِ مع منظَّماتِ الاستيرادِ والتَّصديرِ المتخصِّصةِ.

١٠. إنشاءُ العديدِ من البنوكِ المشتركةِ المسجَّلةِ في الدُّولِ الأجنبيَّةِ للقيامِ بعمليَّاتٍ نيابةً عن بنكِ العملةِ التَّابعِ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ ولصالحهِ، وتحديدُ حالةِ هذه البنوكِ كـ«شركاتٍ تابعةٍ» لبنكِ العملةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ.

تتمُّ صياغةُ الخطواتِ المقترحةِ بشكلٍ تخطيطيٍّ للغايةِ، لكنَّ منطقَها واضحٌ، وهوَ استعادةُ احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ وعمليَّاتِ الصَّرفِ الأجنبيِّ، وإعادةُ الهيكلةِ الجذريَّةِ لبنكِ روسيا، وتحويلُه من مؤسَّسةِ «إدارةِ العملاتِ الأجنبيَّةِ» إلى بنكٍ مركزيٍّ وطنيٍّ، وإجراءُ تحوُّلاتٍ جذريَّةٍ في جميعِ أنحاءِ القطاعِ المصرفيِّ في البلادِ، وما إلى ذلك.

ليس لدينا خيارٌ، أكرِّرُ مرَّةً أُخرى: التَّدابيرُ النِّصفيَّةُ لا يمكنُ أن تخلقَ حمايةً موثوقةً لمواجهةِ العدوانِ الاقتصاديِّ الغربيِّ ضدَّ روسيا.

المقاصَّةُ الدُّوليَّةُ:

ردُّنا على الدِّيكتاتوريَّةِ النَّقديَّةِ والماليَّةِ الأمريكيَّةِ

المقاصَّةُ: هي نظامٌ للمدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ «المتبادلةِ» للسِّلعِ والأوراقِ الماليَّةِ والخدماتِ المقدَّمةِ، على أساسِ النَّظرِ في المطالباتِ والدُّيونِ الماليَّةِ المتبادلةِ (الالتزامات).

وهناكَ أنواعٌ مختلفةٌ من المقاصَّةِ: سلعيَّة، مصرفيَّة، صرفٌ، عملةٌ، والمقاصَّةُ المصرفيَّةُ هي نظامٌ للمدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ بينَ البنوكِ، يتمُّ تنفيذُها من خلالِ غرفِ المقاصَّةِ، وبناءً على الإزاحةِ المتبادلةِ للمدفوعاتِ المتساويةِ لبعضها البعض، وقد تتمُّ المقاصَّةُ المصرفيَّةُ في كلِّ بلدٍ تقريباً مع بنيةٍ تحتيَّةٍ مصرفيَّةٍ متطوِّرةٍ، نحنُ مهتمُّونَ بالمقاصَّةِ الَّتي توفِّرُ التَّسوياتِ في مجالِ التِّجارةِ الدُّوليَّةِ، والَّتي يُطلقُ عليها مقاصَّةُ العملاتِ، وهو نظامٌ للتَّسويةِ بين المشاركينَ في التِّجارةِ الخارجيَّةِ على أساسِ الاتِّفاقاتِ بينَ الدُّولِ، أي أنَّه يصبحُ إلزاميَّاً لجميعِ المصدِّرينَ والمستوردينَ من البلدانِ المشاركةِ في اتِّفاقيَّة المقاصَّةِ.

إنَّ إزاحاتِ المطالباتِ المضادَّةِ والالتزاماتِ تؤدِّي إلى توازنِ المقاصَّةِ، وأحدُ العناصرِ المهمَّةِ في مقاصَّةِ العملاتِ هو أنَّ بنوكَ المقاصَّةِ، الَّتي تعملُ في مجالِ المحاسبةِ وتعويضِ المتطلَّباتِ والالتزاماتِ المذكورةِ؛ يمكن أن تقرضَ المشاركينَ في عمليَّاتِ المقاصَّةِ، حيث تنصُّ الاتِّفاقيَّاتُ الدُّوليَّةُ على شروطِ تشكيلِ الرَّصيدِ، وطُرُقِ سدادِه، إذْ يعتمدُ حدُّ الدَّيْنِ على رصيدِ حسابِ المقاصَّةِ، وعلى حجمِ الصَّفقةِ، وعادةً ما يكونُ ثابتاً بنسبةٍ تتراوحُ بينَ ٥ و ١٠٪ من حجمِه، وكذلكَ على التَّقلُّباتِ الموسميَّةِ في عمليَّاتِ تسليمِ السِّلعِ.

تحدِّدُ الاتِّفاقيَّاتُ نوعَ العملةِ المستخدمةِ في السَّدادِ، وتواريخَ الاستحقاقِ، وإمكانيَّاتِ وطرقَ إقراضِ الدُّيونِ النَّاشئةِ (الرَّصيد)، ويعتبرُ قرضُ المقاصَّةِ، من حيثُ المبدأ، متبادلاً، ولكنْ من النَّاحيةِ العمليَّةِ؛ فإنَّ الإقراضَ الأحاديَّ الجانبِ من الدُّولِ الَّتي لديها ميزانُ مدفوعاتٍ نشطٌ للبلدانِ ذاتِ الرَّصيدِ السَّلبيِّ للتَّسوياتِ الدُّوليَّةِ هوَ السَّائدُ، وقد تشملُ المقاصَّةُ التَّحويلَ المجانيَّ للأرصدةِ إلى أموالٍ من قِبَلِ الدَّولةِ الدَّائنةِ (المقاصَّةُ القابلةُ للتَّحويلِ)، ولكنَّ هذه الطَّريقةَ نادراً ما تُستخدم.

قد يكونُ هناكَ خيارٌ ينصُّ على سدادِ الرَّصيدِ ليسَ فقط بالمالِ، ولكن أيضاً في توريدِ السِّلعِ.

في الواقعِ، حدثَت طَفرةٌ في مقاصَّةِ العملاتِ في الفترةِ الممتدَّةِ من ثلاثينات إلى خمسينات القرنِ العشرين، وكانَ الدَّافعُ وراءَ تطوُّرِ عمليَّةِ المقاصَّةِ هو الأزمةُ الاقتصاديَّةُ الَّتي بدأت في عام ١٩٢٩، ومع تطوُّرِ الأزمةِ؛ بدأ نظامُ المعيارِ الذَّهبيِّ بالانهيار، وقد تمَّت استعادتُه بصعوبةٍ كبيرةٍ بعدَ الحربِ العالميَّةِ الأُولى، حيثُ أصبحَت العملاتُ الَّتي تُدفَعُ مقابلَ الوارداتِ الحيويَّةِ شحيحةً، وتمَّ فرضُ قيودٍ على العملةِ الصَّعبةِ..

كانَ ظهورُ المقاصَّةِ بمثابةِ ردَّةِ الفعلِ على هذا الوضعِ الصَّعبِ، وقد سمحَت بتوفيرِ العملةِ، وتمَّ بناءُ العلاقاتِ بينَ المشاركينَ في معاملاتِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ ومصارفِ المقاصَّةِ على أساسِ العملةِ الوطنيَّةِ.

أُبرمَت اتفاقيَّةُ المقاصَّةِ الأولى في عامِ ١٩٣١ بينَ سويسرا والمجر، كما تمَّ توقيعُ ٧٤ اتفاقيَّةَ مقاصَّةٍ في عامِ ١٩٣٧، وقد كانت تغطِّي ١٢٪ من حجمِ التِّجارةِ الدُّوليَّةِ، كما شغلَت المقاصَّةُ جزءاً كبيراً من التِّجارةِ الدُّوليَّةِ خلالَ الحربِ العالميَّةِ الثَّانيةِ..

بعدَ الحربِ العالميَّةِ الثَّانيةِ، وبسببِ أزمةِ ميزانِ المدفوعاتِ، و«الجوعِ للدُّولارِ»، وزيادةِ التَّضخُّمِ، والقيودِ المفروضةِ على العملةِ، واستنزافِ احتياطيِّ الذَّهبِ والعملاتِ الأجنبيَّةِ في معظمِ بلدانِ أوروبَّا الغربيَّةِ؛ ارتفعَ عددُ اتفاقيَّاتِ المقاصَّةِ الثُّنائيَّةِ من ٢٠٠ في عامِ ١٩٤٧ إلى ٤٠٠ في عامِ ١٩٥٠، وشكَّلَت ثُلثَي التِّجارةِ بينَ الدُّولِ الأوروبيَّةِ.

على العمومِ، في نظامِ الاقتصادِ الرَّأسماليِّ العالميِّ في منتصفِ الخمسينياتِ، وبمساعدةِ مقاصَّةِ العملاتِ؛ تمَّ تخديمُ ٥٠٪ من جميعِ التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ، وفي خمسيناتِ القرنِ العشرين؛ بدأت العديدُ من الدُّولِ في التَّحرُّكِ نحوَ إنشاءِ عمليَّاتِ مقاصَّةٍ متعدِّدةِ الأطرافِ، ومنها دولُ أوروبَّا الغربيَّةِ الَّتي أنشأت الاتِّحادَ الأوروبيَّ للمدفوعاتِ (ENP)، الَّذي يتكوَّنُ من ١٧ دولةً، والَّذي تمَّ إنشاؤُه في حزيران عامَ ١٩٥٠، واستمرَّ حتَّى كانون الأوَّل عامَ ١٩٥٨ حيثُ أُنشِئ ما يُسمَّى «سياسةَ الجوارِ الأوروبيَّةِ»، بمبادرةٍ ودعمٍ من الولاياتِ المتَّحدةِ، وبالمناسبةِ: في إطارِ سياسةِ الجوارِ الأوروبيَّةِ، ظهرَت عملةٌ فوقُ وطنيَّةٍ، كانت وحدةُ عملةٍ دوليَّةٍ تُسمَّى إبونيت «epunit»، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ وحدةَ الدَّفعِ الأوروبيَّةَ هذه؛ كانت تحتوي على محتوىً ذهبيٍّ مكافئٍ لمحتوى الدُّولارِ الأمريكيِّ ومساوٍ لـِ (٠,٨٨٨٦٧١ غرام من المعدنِ النَّقيِّ)،تمَّ إنشاءُ سياسةِ الجوارِ الأوروبيَّةِ كمنظمةٍ إقليميَّةٍ لدولِ أوروبَّا الغربيَّةِ، ومن ثمَّ أُسِّسَ الاتِّحادُ النَّقديُّ الأوروبيُّ لاحقاً.

مقاصَّةُ العملاتِ في التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ

في السَّنواتِ الأُولى بعدَ الحربِ؛ أنشأ الاتِّحادُ السُّوفييتيُّ حساباتِ تسويةٍ معَ العديدِ من الدُّولِ المجاورةِ على أساسِ المقاصَّةِ الثُّنائيَّةِ، وقد ساهمَ وجودُ اقتصادٍ مخطَّطٍ له، واحتكارُ الدَّولةِ لمجالِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ، وعمليَّاتُ الصَّرفِ الأجنبيِّ في الاتِّحاد السُّوفييتيِّ؛ في تنظيمِ عمليَّاتِ المقاصَّةِ، وبالمناسبةِ: إنَّ «اتِّفاقيَّاتِ المقاصَّةِ» هذه «دفعَت» جيرانَنا إلى «فهمِ» أنَّ شرطَ التَّعاونِ التِّجاريِّ والاقتصاديِّ النَّاجحَ؛ هو تنظيمٌ اقتصاديٌّ مُخطَّطٌ له من خلالِ احتكارِ الدَّولةِ النَّشاطَ الاقتصاديَّ الخارجيَّ..

بطبيعةِ الحالِ، كانَ هناك نوعٌ من رصيدِ المقاصَّةِ دائماً، لكنَّ سدادَهُ لم يتمَّ بشكلٍ أساسيٍّ من خلالِ الذَّهبِ أو العملةِ، بل من خلالِ عمليَّاتِ تسليمِ السِّلعِ، وقد كانت المقاصَّةُ في الواقعِ جزءاً لا يتجزَّأُ من الاتفاقيَّاتِ التِّجاريَّةِ الثُّنائيَّةِ بينَ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ والدُّولِ الَّتي كانت تُسمَّى في تلك السَّنواتِ «بلدانَ الدِّيمقراطيَّةِ» (الدُّولُ الاشتراكيَّةُ في أوروبَّا الشَّرقيَّةِ)...

أوَّلاً، تمَّ إبرامُ هذهِ الاتِّفاقاتِ لمدَّةِ عامٍ واحدٍ، ثمَّ تمَّ إبرامُها لمدَّةِ ٣-٥ سنوات..

وفي الأعوامِ ١٩٤٩-١٩٥١؛ ظهرَ عددٌ كبيرٌ من المقاصَّةِ الثُّلاثيَّةِ بمشاركةِ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، وكانَ أحدُ التَّعديلاتِ على هذا المقاصَّةِ هو تحويلُ الرَّصيدِ من الحسابِ من مقاصَّةٍ ثنائيَّةٍ إلى حسابِ مقاصَّةٍ ثنائيَّةٍ أُخرى، (وبطبيعةِ الحالِ، على أساسِ الاتِّفاقِ الثُّلاثيِّ للاتِّحادِ السُّوفييتيِّ معَ بلدينِ آخرَين)، ثمَّ بدأت الاتِّفاقيَّاتُ الَّتي ظهرت في البدايةِ لتنظيمِ تسوياتِ المقاصَّةِ الثُّلاثيَّةِ، حيثُ أبرمَ الاتِّحادُ السُّوفييتيُّ مثلَ هذه الاتِّفاقيَّاتِ مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وفنلندا.

وأخيراً، في عامِ ١٩٥٧، وخلالَ الدَّورةِ الثَّامنةِ CMEA في وارسو؛ تمَّ توقيعُ اتِّفاقيَّةٍ حولَ تنظيمِ المقاصَّةِ المتعدِّدةِ للعملاتِ، وتمَّت بعدها إحالةُ التَّسوياتِ إلى غرفةِ المقاصَّةِ، حيثُ قامت البنوكُ المصرَّحُ لها من الدُّولِ المشاركةِ بفتحِ حساباتِ المقاصَّةِ الخاصَّةِ بها، كما تمَّ استخدامُ روبل المقاصَّة، والَّذي كانَ بمثابةِ عملةِ التَّسويةِ، والعملةِ الإقليميَّةِ..

في بدايةِ عامِ ١٩٦٤؛ تمَّ استبدالُ روبل المقاصَّةِ بالرُّوبلِ القابلِ للتَّحويلِ، وهو وحدةٌ نقديَّةٌ فوقَ وطنيَّةٍ للتَّسوياتِ الدُّوليَّةِ في البلدانِ الأعضاءِ في CMEA، حيث كانَ روبل

المقاصَّةِ والرُّوبل القابلُ للتَّحويلِ نقوداً غيرَ نقديَّةٍ، ولم يتمَّ استخدامُها لخدمةِ التَّسوياتِ الدَّاخليَّةِ في الدُّولِ المشاركةِ، كما لم يتمَّ تطبيقُ روبل المقاصَّةِ في التَّسوياتِ معَ بلدانٍ ثالثةٍ.

في الواقعِ، تمَّ تبادلُ روبل المقاصَّةِ (وكذلك القابلِ للتَّحويل) للعملاتِ الوطنيَّةِ بسعرِ الصَّرفِ الرَّسميِّ، وسُجِّلت حركةُ روبل المقاصَّةِ على شكلِ إدخالاتٍ في الحساباتِ لدى البنوكِ المعتمدةِ، كما تمَّ تحديدُ مقدارِ الإدخالاتِ في الحساباتِ في روبل المقاصَّةِ من خلالِ عمليَّاتِ التَّسليمِ المتبادلةِ للبضائعِ والخدماتِ للبلدانِ المشاركةِ في الاتِّفاقيَّةِ.

يجبُ القولُ إنَّ اتِّحادَ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفييتيَّةِ استخدمَ حساباتِ المقاصَّةِ لضمانِ التِّجارةِ أيضاً معَ الدُّولِ الَّتي لم تكنْ أعضاء في CMEA أو حتَّى مع تلكَ الَّتي لم تكن جزءاً من المعسكرِ الاشتراكيِّ، وتمَّ استخدامُ عملاتِ المقاصَّةِ الأُخرى، على سبيل المثال، كانَ هناكَ مقاصَّةٌ ثنائيَّةٌ مع الهندِ وباكستان وحتَّى معَ الصَّين..

ينبغي أن يؤخذَ في الاعتبارِ أنَّ تسوياتِ المقاصَّةِ في عقودِ ما بعدَ الحربِ كانَ وسيلةً مهمَّة لتوفيرِ العملاتِ الاحتياطيَّةِ من قِبَلِ الدُّولِ الاشتراكيَّةِ والنَّاميةِ، ولا سيما الدُّولارَ الأمريكيَّ، وذلك جعلَ من الصَّعبِ على الولاياتِ المتَّحدةِ تنفيذُ عقوباتٍ اقتصاديَّةٍ ضدَّ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ وشركائِه، بعدَ كلِّ شيء؛ كان التَّعاونُ يتمُّ دونَ الدَّفعِ بالدُّولارِ، والَّذي يمرُّ دائماً عبرَ النِّظامِ المصرفيِّ الأمريكيِّ، والَّذي يمكن لواشنطن حجبُه، بالإضافةِ إلى ذلك؛ أدَّت عمليَّات تسويةِ المقاصَّةِ هذه وغيرها من مخطَّطاتِ توفيرِ العملةِ إلى خفضِ الطَّلبِ من جانبِ المشاركينَ في المعاملاتِ على الدُّولارِ الأمريكيِّ بشكلٍ كبيرٍ، وقد أضرَّ ذلكَ بمصالحِ أصحابِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ بشكلٍ كبيرٍ، حيث كانوا قد «طبعُوا» هذه الدُّولاراتِ ذاتها وحصلوا على أرباحٍ كبيرةٍ من كلِّ «ورقة خضراء». المؤلف.

في سبعيناتِ القرنِ العشرين؛ تخلَّت الولاياتُ المتَّحدةُ من جانبٍ واحدٍ عن التزاماتِها بتبادلِ الدُّولارِ مقابلَ الذَّهبِ، وفي الواقعِ، قامَت بتفكيكِ نظامِ بريتون وودز بعدَ الحربِ، وبالتَّالي؛ تمَّت إزالةُ «الفراملِ الذَّهبيَّةِ» من «مطبعةِ» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، ولكنَّ ذلكَ لم يكنْ كافياً، إذْ كانَ من الضَّروريِّ أيضاً خلقُ طلبٍ على «الورقةِ الخضراءِ» ــ منتجاتُ «المطبعةِ» ــ، بينما أعاقَت اتِّفاقاتُ المقاصَّةِ الثُّنائيَّةِ والمتعدِّدةِ الأطرافِ توسُّعَ الدُّولارِ الأمريكيِّ، وهكذا وبعدَ انتصارِ الولاياتِ المتَّحدةِ في الحربِ الباردةِ؛ بدأت العولمةُ النَّشطةُ والتَّحريرُ الاقتصاديُّ في جميعِ أنحاءِ العالم..

في تسعيناتِ القرنِ الماضي، وفي ظلِّ هجومِ الولاياتِ المتَّحدةِ وصندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ؛ بدأ تفكيكُ اتِّفاقاتِ المقاصَّةِ الدُّوليَّةِ، وبدأت الدُّولُ، بشكلٍ «إجباريٍّ طوعيٍّ» في التَّحوُّلِ المباشرِ باتِّجاهِ الدُّولارِ الأمريكيِّ في التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ، حيثُ تبيَّنَ أنَّ المقاصَّةَ لا تتوافقُ معَ مصالحِ مالكي الاحتياطيِّ الفيدراليِّ وأهدافِ الدَّوْلَرَةِ العالميَّة.

واليوم؛ تحاولُ روسيا استعادةَ وضعِها الاقتصاديِّ في العالمِ والرَّدِّ على العقوباتِ من خلالِ العودةِ إلى اتفاقيَّاتِ المقاصَّةِ، حيثُ إنَّ أحدَ الاتِّجاهاتِ المهمَّةِ هو إنشاءُ اتِّحادٍ تكامليٍّ مع دولِ الجوارِ القريبِ..

بالمناسبة، في عامِ ١٩٩٤؛ أبرمَت روسيا مع العديدِ من بلدانِ الجوارِ القريبِ اتِّفاقاً حولَ إنشاءِ اتِّحادِ مدفوعاتِ رابطةِ الدُّولِ المستقلَّةِ، وفي الواقعِ؛ كانَ الأمرُ يتعلَّقُ بإنشاءِ مقاصَّةٍ متعدِّدةِ الأطرافِ، ولسوءِ الحظِّ؛ اتَّضحَ أنَّ الاتِّفاقيَّةَ «ميِّتةٌ»!، ولا يتذكَّرُها اليومَ سوى المتخصِّصينَ، ربَّما لم تكنْ هناكَ ظروفٌ سياسيَّةٌ واقتصاديَّةٌ كافيةٌ لإنشاءِ اتِّحادِ المدفوعاتِ، أمَّا اليوم، وفي سياقِ تشديدِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ ضدَّ روسيا، أصبحَ التَّكاملُ مع الدُّولِ المجاورةِ مُلحّاً للغاية..

إنَّ أحدَ العواملِ الَّتي تعرقلُ تطوُّرَ العلاقاتِ التِّجاريَّةِ والاقتصاديَّةِ بينَ بلدانِ رابطةِ الدُّولِ المستقلَّةِ هو الخللُ في التِّجارةِ المتبادلةِ، وكذلكَ ارتفاعُ نسبةِ الدُّولارِ واليورو في التَّسوياتِ المتبادلةِ، حيثُ يتمُّ اتِّخاذُ الخطواتِ الواضحةِ لتصحيحِ هذا الوضعِ الشَّاذِّ، بادئ ذي بدء، فإنَّ الحاجةَ إلى إبرامِ اتِّفاقيَّاتٍ تجاريَّةٍ بينَ البلدانِ ذاتِ أحجامٍ تقريبيَّةٍ من الصَّادراتِ والوارداتِ واضحةٌ، علاوةً على ذلكَ، يفضَّلُ ألَّا تكونَ لمدَّةٍ عامٍ، ولكن لفترةٍ أطول..

لكنَّ تنفيذَ مثلِ هذا الإجراءِ لا يمكنُ تحقيقُه إلَّا إذا تمَّ تشغيلُ الاقتصادِ على أساسٍ مخطَّطٍ لهُ، وذلكَ في ظلِّ احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ، أو ـ على الأقلِّ ـ من خلالِ تنظيمٍ صارمٍ للتجارةِ الخارجيَّةِ، ربَّما حانَ الوقتُ لاستعادةِ وزارةِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ، الَّتي دُمِّرَت في خضمِّ «الإصلاحاتِ الدِّيمقراطيَّةِ».

من الممكنِ، بل والضَّروريِّ العودةُ إلى الممارسةِ الرَّاسخةِ المتمثِّلةِ في مقاصَّةِ العملةِ، بادئ ذي بدء، على الأقلِّ المقاصَّةُ الثُّنائيَّةُ الَّتي يُنصَحُ بعدمِ ربطِها بالدُّولارِ أو اليورو، بل بالعملاتِ الوطنيَّةِ للدُّولِ المشاركةِ في اتِّفاقيَّاتِ المقاصَّةِ، وعلى المدى الطَّويل؛ سيكونُ من الممكن التَّحوُّلُ إلى نظامِ التَّسوياتِ المتعدِّدةِ الأطرافِ باستخدامِ عملةٍ إقليميَّةٍ فوقِ وطنيَّةٍ مثلَ «الرُّوبلِ القابلِ للتَّحويلِ».

الرُّوبل الذَّهبيُّ ودروسُ الماضي

حاجةُ روتشيلد إلى عملةٍ ذهبيَّةٍ:

في ٣٠ آذار عام ٢٠١٤ ظهرَ رمزٌ ذهبيٌّ (أو بالأحرى، روبلٌ روسيٌّ) أمامَ مبنى البنكِ التِّجاريِّ الرُّوسيِّ، كانَ ذلكَ نوعاً من العلاقاتِ العامَّةِ للبنكِ (وربَّما لقيادةِ البلادِ)، في إطارِ الرَّدِّ على المحاولاتِ الغربيَّةِ لإملاءِ شروطٍ بلُغةِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ على روسيا، وعلى وجهِ التَّحديدِ، كان ردَّاً على منعِ بنكِ روسيا من استخدامِ البطاقاتِ الذَّكيَّةِ لشركاتِ فيزا وماستركارد الغربيَّةِ، وقد استكملَ ذلكَ أيضاً بيانٌ صادرٌ عن إدارةِ بنكِ «روسيا» بأنَّ هذه المؤسَّسةَ الائتمانيَّةَ تتحوَّلُ إلى عمليَّاتٍ حصريَّةٍ بالعملةِ الوطنيَّةِ، أي بالرُّوبل.

منذُ نهايةِ شهرِ آذار؛ أصبحَ موضوعُ إنشاءِ نظامِ دفعٍ وطنيٍّ، والتَّحوُّلِ إلى استخدامِ العملةِ الوطنيَّةِ في العمليَّاتِ الدَّاخليَّةِ والخارجيَّةِ للبنوكِ والشَّركاتِ الرُّوسيَّةِ إحدى القضايا الرَّئيسةِ في وسائلِ الإعلامِ لدينا، الموضوعُ واسعٌ جدَّاً، و سوف أتناولُ مشكلةَ احتمالِ استخدامِ الرُّوبل في التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ فقط.

في الحقيقةِ، كانَ الحديثُ عن الرَّمزِ الذَّهبيِّ للرُّوبلِ خلْطاً للمفاهيمِ، وبعدَ ذلك، ومن خلالِ بعضِ الصَّحفيِّينَ؛ بدأ الحديثُ عن الرُّوبل الذَّهبيِّ، وكانت هناكَ عناوينُ جذَّابةٌ مثلَ: «فلاديمير بوتين يقومُ بالضَّربةِ القاضيةِ..... الرُّوبل الذَّهبيُّ»، في الواقعِ؛ لمْ يوجِّه الرَّئيسُ هذه الضَّربةَ، وحسب علمِنا لمْ يخطِّطْ حتَّى لذلك، والحمدُ لله أنَّهُ لم يفعلْ ولم يخطِّطْ، ولكنَّ فلاديمير بوتين عبَّرَ سابقاً بحذرٍ عن فكرةِ أنَّهُ يجبُ ألَّا نبيعَ طاقتَنا والموادَّ الخامَ فقط بالدُّولارِ والعملاتِ الأجنبيَّةِ الأُخرى، ولكن أيضاً بالرُّوبل.

إنَّ مُنتقدي فكرةِ التَّحوُّلِ إلى استخدامِ الروبل في التِّجارةِ الخارجيَّةِ لروسيا يلفتونَ الانتباهَ بحقٍّ إلى حقيقةِ أنَّ العملاتِ الوطنيَّةَ للبلدانِ المصدِّرةِ للموادِّ الخامِ والطَّاقةِ (وروسيا واحدةٌ منها) غيرُ مستقرَّةٍ للغاية.

كما أنَّ تجربةَ استخدامِ العملةِ الذَّهبيَّةِ في بلادنا تُظهرُ أنَّ الألعابَ ذاتَ «العجلِ الذَّهبيِّ» تنتهي بشكلٍ يُرثى له، وحتَّى بشكلٍ مأساويٍّ، إنَّه لَمِنَ النَّادرِ جدَّاً، ولسوءِ الحظِّ، أن

نجدَ في كتاباتِنا تحليلاً جادًّاً لِعواقبِ إدخالِ الرُّوبل الذَّهبيِّ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ من قِبَلِ وزيرِ الماليَّةِ آنذاك إس يو ويت، واسمحوا لي أن أُذكِّرَ، بأنَّهُ في النِّصفِ الثَّاني من القرنِ التَّاسعَ عشرَ؛ سارَ الرُّوبل الرُّوسيُّ في البورصاتِ الأوروبيَّةِ، وكانَ «لعبةً» مفضَّلةً للمضاربينَ بالعملاتِ في برلين وباريس وعواصمَ ماليَّةٍ أوروبيَّةٍ أُخرى.

ورغمَ أنَّ روسيا كانت دولةَ تعدينٍ للذَّهبِ، ومع ذلك، فإنَّهُ لإنشاءِ الاحتياطيَّاتِ اللَّازمةِ، كان من الضَّروريِّ حفرُ وغسلُ المعدنِ الثَّمينِ لعدَّةِ عقودٍ، ويمكنُ أن تكونَ صادراتُ الحبوبِ من المصادرِ الأُخرى لتجديدِ احتياطيَّاتِ الذَّهبِ، حيثُ صرخَ وزيرُ الاقتصادِ في ذلكَ الحينِ فيشنيغرادسكي قائلاً: «لن نأكلَ، لكنَّنا سنخرجُ»، وفي الواقعِ، بدأت الصَّرخةُ تتحقَّقُ، ومن أجلِ «مستقبلٍ ذهبيٍّ مُشرقٍ» عانَت روسيا من سوءِ التَّغذيةِ، وفي بعضِ الأحيانِ كانت تتضرَّعُ جوعاً، ولكن من الواضحِ أنَّ هذا لم يكنْ كافياً لجعلِ الرُّوبلِ عملةً مستقرَّةً، إلَّا أنَّ المصدرَ الثَّالثَ والأكثرَ أهمِّيَّةً لتجديدِ الخزانةِ الذَّهبيَّةِ للإمبراطوريَّةِ الرُّوسيَّةِ كانَ: القروضَ الذَّهبيَّةَ، ومن الَّذي يستطيعُ توفيرَ الذَّهبِ على أساسِ الرُّسومِ والرسوم؟ أنَّهم عشيرةُ روتشيلدز؛ الَّذين تجمَّعَت في أيديهم بعدَ حروبِ نابليون احتياطيَّاتٌ كبيرةٌ من «المعدنِ الأصفرِ».

العملةُ الذَّهبيَّةُ خنقٌ للاقتصادِ الوطنيِّ:

تمَّ جرُّ روسيا بالقوَّةِ إلى النَّادي الذَّهبيِّ في نهايةِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، وبالنِّسبةِ لروسيا؛ فقد تبيَّنَ أنَّ معيارَ الذَّهبِ يمثِّلُ عبئاً ثقيلاً بشكلٍ خاصٍّ، ولأنَّ تغطيةَ الرُّوبل بالذَّهبِ كانَت تقتربُ من ١٠٠ ٪ (أعلى من مثيلتِها في الدُّولِ الأوروبيَّةِ الأُخرى)؛ كانَت روسيا تخنقُ باستمرارٍ من قلَّةِ المالِ، وكانَ في عنقِها «حبلٌ ذهبيٌّ»، ومن أجلِ إضعافِها قليلاً على الأقلِّ؛ تمَّ تنفيذُ سياسةٍ لجذبِ رؤوسِ الأموالِ الأجنبيَّةِ (في الواقعِ، لجذبِ عملاتِ دولِ المعيارِ الذَّهبيِّ)، حيثُ كانَت الصِّناعةُ والقطاعُ المصرفيُّ تحتَ سيطرةِ الأجانبِ.

في الواقعِ، احتلَّت روسيا المركزَ الرَّابعَ أو الخامسَ قبلَ الحربِ العالميَّةِ الأُولى، من حيثُ حجمُ الإنتاجِ لأنواعٍ كثيرةٍ من المنتجاتِ الصِّناعيَّةِ والزِّراعيَّةِ، ولكنْ فيما يتعلَّقُ بالدُّيونِ الخارجيَّةِ؛ فقد احتلَّت مكانَ الصَّدارةِ في العالمِ، وكانَتِ الدَّولةُ تفقدُ بسرعةٍ سيادتَها، وتحوَّلَت إلى مستعمرةٍ للغربِ.

تُظهِرُ التَّجاربُ المحلِّيَّةُ والعالميَّةُ أنَّ الذَّهبَ وسيلةٌ غيرُ مهمَّةٍ للغايةِ للحفاظِ على استقرارِ التَّداولِ النَّقديِّ، خِلافاً للأسطورةِ الَّتي تقولُ إنَّ «المعدنَ الأصفرَ» هو المكافئُ المثاليُّ للقيمةِ، على يدِ «د. ريكاردو، وماركس»، وغيرِهم من خبراءِ الاقتصادِ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، بالإضافةِ إلى ذلكَ، فإنَّ النُّموَّ في احتياطيِّ الذَّهبِ يتخلفُ دائماً عن النُّموِّ الاقتصاديِّ (أو على الأقلِّ عن فرصِ النُّموِّ)، لذلكَ، فالذَّهبُ كالمالِ؛ يصبحُ بسرعةٍ بمثابةِ الفراملِ بالنِّسبةِ الاقتصادِ والتَّنميةِ.

ولكنَّ المعيارَ الذَّهبيَّ مطلوبٌ فقط لأولئكَ الَّذينَ لديهم الكثيرُ منَ «المعدنِ الأصفرِ»، والَّذينَ هم على استعدادٍ لتقديمِه، حيثُ أصبحَ أسيادُ الذَّهبِ أكثرَ ثراءً.

نشهدُ الآنَ، وبعدَ مرورِ أربعةِ عقودٍ منذُ انهيارِ نظامِ عملةِ بريتون وودز، خُطَطاً جديدةً لـ«الخنقِ الذَّهبيِّ» للبشريَّةِ وروسيا، حيثُ تمَّ خلالَ تلك السَّنواتِ تخفيضُ سعرِ الذَّهبِ بشكلٍ مصطنعٍ؛ ليتمَّ شراؤه من قِبَلِ حفنةٍ قليلةٍ جدَّاً من المصرفيِّينَ العالميِّينَ (يُطلَقُ عليهم تقليَّدياً «مجموعةُ روتشيلد»)، ويبدو أنَّ الوقتَ قد حانَ لاستخدامِ الذَّهبِ المخزَّنِ في أقبيةِ فورت نوكس، كما يبدو أنَّ المصرفيِّينَ العالميِّينَ مستعدُّونَ لِلَعبِ لعبة «الروليت الذَّهبيِّ» مرَّةً أُخرى معَ بقيَّةِ العالَمِ.

على نحوٍ متزايدٍ؛ تُسمعُ نداءاتٌ في دولٍ مختلفةٍ بأنَّ الوقتَ قد حانَ لإنهاءِ الفوضى الَّتي تحدثُ في عالمِ التَّمويلِ، ويتمُّ الحديثُ عن الحاجةِ إلى بريتون وودز جديدٍ مع عملةٍ ذهبيَّةٍ وأسعارِ صرفٍ ثابتةٍ، أي إلى إجراءِ تناسخٍ لمعيارِ الذَّهبِ على نطاقٍ عالميٍّ، في الوقتِ نفسِه، يتمُّ إطلاقُ «بالوناتِ الذَّهبِ التَّجريبيَّةِ» في كلِّ دولةٍ على حدة، أي إنَّه يُقترَحُ إدخالُ أموالٍ ذهبيَّةٍ في كلِّ دولةٍ على حدة، حتَّى دونَ انتظارِ بريتون وودز جديدةٍ، ويتمُّ تداولُ موضوعِ «الإيوانِ الذَّهبيِّ» في أوساطِ وسائلِ الإعلامِ منذُ عدَّةِ سنواتٍ.

أصبحت فكرةُ «الرُّوبل الذَّهبيِّ» شائعةً، لكنَّها في الحقيقةِ وسيلةٌ للانتحارِ الاقتصاديِّ، حيثُ يتعيَّنُ على الدَّولةِ الَّتي قرَّرَت جعلَ «المعدنِ الأصفرِ» يتراكمُ؛ أن تعملَ وفقاً لمبدأ «نعاني من الجوعِ، ولكن نُصدِّر»، يمكنُنا أن نتخيَّلَ مقدارَ المعاناةِ بسببِ «نقصِ الغذاءِ» كي نثبتَ للعالمِ بأسرهِ أنَّه يمكنُنا الحصولُ على أكثرِ العملاتِ «صعوبةً»، ومن جهةٍ أُخرى؛ فإنَّهُ بعدَ إدخالِ العملةِ الذَّهبيَّةِ؛ سوفَ تتحوَّلُ العملةُ ذاتُها إلى فراملَ وأداةَ خنقٍ، وسيكونُ من

الممكنِ تخفيفُ الخناقِ فقط بمساعدةِ قروضِ الذَّهب، ولكنَّ القروضَ تؤدِّي إلى حلٍّ وتخفيفٍ مؤقَّتٍ، ومن ثمَّ يمكن للموتِ أن يتبعَ ذلك.

بكلِّ الأحوالِ؛ إنَّ تبادلَ الذَّهبِ للذَّهبِ لم يأتِ، فقد بدأَ نوعٌ مختلفٌ تماماً من النِّظامِ النَّقديِّ في التَّبلورِ داخلَ البلادِ، معتمِداً على الأوراقِ النَّقديَّةِ وسنداتِ الخزينةِ، حيثُ تمَّ استكمالُ النُّقودِ الورقيَّةِ بأموالٍ غيرِ نقديَّةٍ خدمَت قطاعَ الإنتاجِ، وفي مجالِ التَّسوياتِ الخارجية، وكانَ احتكارُ عملةِ الدَّولةِ يعملُ، ولمْ يُستخدم الرُّوبل في العمليَّاتِ الخارجيَّةِ.

في النِّهايةِ، إنَّ تراكمَ واستخدامَ المعادنِ الثَّمينةِ كَموردٍ استراتيجيٍّ: هو شيءٌ، وإدخالُ عملةٍ ذهبيَّةٍ وربطُ العملةِ الوطنيَّةِ باحتياطيِّ «المعدنِ الأصفرِ» هو شيءٌ آخر، وإذا كانَ للأوَّلِ ما يبرِّرُه، حيث إنَّهُ ضروريٌّ لضمانِ الاستقلالِ الاقتصاديِّ للبلد؛ فإنَّ الثَّاني يمكن أن يؤدِّي إلى استعبادٍ ماليٍّ وكارثةٍ، وهذا يتَّضحُ من خلالِ التَّجربةِ العالميَّةِ والمحليَّةِ.

الخاتمة

إنَّ عالَمَ القرنِ الحادي والعشرين على وشكِ أن يشهدَ حدوثَ تغيِّيراتٍ كبيرةٍ، قد تؤثِّرُ حتماً على جميعِ جوانبِ الحياةِ البشريَّةِ، بما في ذلكَ على عالمِ الاقتصادِ والمالِ والتَّمويلِ، حيثُ إنَّ البشريَّةَ تعاني اليومَ من الأزماتِ الماليَّةِ، ومن «تقلُّبِ» أسعارِ الصَّرفِ، و«المخاطرِ النَّقديَّةِ» المختلفةِ، وبالتَّالي؛ ليسَ من الصُّعوبةِ الاقتناعُ بضرورةِ العودةِ إلى المعيارِ الذَّهبيِّ.

يشيرُ العديدُ من السِّياسيِّينَ والصَّحفيِّينَ والاقتصاديِّينَ باستمرارٍ إلى مقالاتٍ مفادُها أنَّ الذَّهبَ هوَ الاستقرارُ والموثوقيَّةُ والثِّقةُ في المستقبلِ، وكما لاحظْنا بالفعلِ لأكثرِ من مرَّةٍ، أنَّ هناكَ علاماتٍ كثيرةً على أنَّهُ من غيرِ المستبعدِ إعادةُ تنشيطِ معيارِ الذَّهبِ، الَّذي قد لا يحدثُ اليومَ أو غدًا بطبيعةِ الحالِ.

لا بدَّ من التَّذكُّرِ أنَّه مع معيارِ تبادلِ الذَّهبِ؛ يتمُّ ضمانُ ربطِ عالمِ المالِ معَ الذَّهبِ من خلالِ إمكانيَّةِ تبادلِ الوحداتِ النَّقديَّةِ لعملاتِ بعضِ البلدانِ، والَّتي بدورِها يتمُّ استبدالُها بحرِّيَّةٍ مقابلَ «المعدنِ الأصفرِ».

ومن الجديرِ ذِكرُهُ؛ أنَّهُ في الفترةِ ما بينَ الحربينِ العالميَّتينِ الأولى والثَّانية، كانت هذه العملاتُ («الشِّعاراتُ») هي الدُّولارَ الأمريكيَّ والجنيه الإسترلينيَّ والفرنكَ الفرنسيَّ، في الواقع، حيثُ تنافسَت فيما بينَها من أجلِ التَّفوُّقِ في عالمِ التَّمويلِ، كما تمَّ أيضاً بتْرُ «تدقيقُ وتعديلُ» المعيارِ الذَّهبيِّ في ذلكَ الوقتِ بسببِ استبدالِ الجنيهِ البريطانيِّ والفرنكِ الفرنسيِّ مقابلَ قضبانِ الذَّهبِ بتكلفةٍ مرتفعةٍ إلى حدٍّ ما (ومن هنا كان اسمُ المعيارِ السَّائدِ آنذاكَ وهو سبائكُ الذَّهبِ).

أدَّت الأزمةُ الكبيرةُ الَّتي اندلعَت في عامِ ١٩٢٩، والحربُ العالميَّةُ الثَّانيةُ؛ إلى القضاءِ التَّامِّ على مثلِ هذا النِّظامِ المقطوعِ للمعاييرِ الذَّهبيَّةِ، إلى أن استعادَ مؤتمر بريتون وودز معيارَ تبادلِ الذَّهبِ، وقد تمَّ ربطُه بالدُّولارِ الأمريكيِّ.

لقد كانَ الذَّهبُ نوعاً من «الوهمِ البصريِّ» الَّذي خلقَ وهمَ الحفاظِ على معيارِ المعدنِ، ولكنّ بالكادِ يمكن توقُّعُ حدوثِ إنعاشٍ حرفيٍّ حتَّى لمعاييرِ الذَّهبِ «المقطوعةِ»، حيثُ لا تملكُ أميركا اليومَ ما كانَت تملكُهُ من الذَّهبِ في الأربعينات.

ومعَ ذلك، لا يوجدُ أيضاً تأثيرٌ سياسيٌّ سابقٌ وسلطةٌ أخلاقيَّةٌ، ولكن لا يمكنُ استبعادُ خيارِ العودةِ إلى معيارِ تبادلِ الذَّهبِ على أساسِ عدَّةِ عملاتٍ ذهبيَّةٍ (معيارُ الذَّهبِ متعدِّدِ التَّبادلِ)، والجزءُ الأصعبُ بالنِّسبةِ لمؤيّدي المعيارِ الذَّهبيِّ (روتشيلدز) هو دفعُ الدُّولِ إلى الخطوةِ الأُولى.

في القرنِ التَّاسعَ عشرَ؛ تبيَّنَ أنَّ بروسيا (ألمانيا) كانَت حلقةً ضعيفةً شعرَ بها ممثِّلو عشيرةِ روتشيلد، بعدَ اعتمادِ «الحديديِّ أو الذَّهبيِّ كما يقولون» المستشارِ بسمارك الملاك الذَّهبيّ في عامِ ١٨٧٣، وبدء عمليَّةِ توزيعِ المعيارِ الذَّهبيِّ في العالمِ.

واليوم، يعتبرُ أسيادُ الذَّهبِ الحقيقيُّونَ الصِّينَ بمثابةِ «منصَّةِ إطلاقٍ» للمعيارِ الذَّهبيِّ، ويدفعونَها بكلِّ طريقةٍ لإدخالِ الإيوانِ الذَّهبيِّ، كما الغشَّاشينَ ذوي الخبرةِ، حتَّى أنَّهم يلعبونَ جنباً إلى جنبٍ مع بكِّين، ويقدِّمونَ المساعدةَ لها في تراكمِ الذَّهبِ في المرحلةِ الأولى من لعبةٍ ذهبيَّةٍ متعدِّدةِ الاتِّجاهاتِ، وهناكَ بعضُ الدَّلائلِ على أنَّ روتشيلد يرونَ روسيا كحلقةٍ ضعيفةٍ على قدمِ المساواةِ، ولكنَّ محاولاتِ بعضِ «المتحمِّسينَ» المحلِّيِّينَ لاستعادةِ الرُّوبلِ الذَّهبيِّ ضعيفةٌ للغايةِ، وغيرُ متَّسقةٍ، وانتهَت بالفشلِ.

ومعَ ذلك، فإنَّ أفكارَ إعادةِ روسيا إلى العملةِ الذَّهبيَّةِ ستعيدُ إنعاشها بشكلٍ دوريٍّ، لذلكَ يجبُ أن نكونَ يقظينَ، بالنَّظرِ إلى السِّيناريوهاتِ المحتملةِ للهيكلِ الماليِّ المستقبليِّ للعالمِ؛ ويجب على المرءِ أن ينطلقَ من حقيقةِ أنَّ عمليَّةَ العولمةِ الاقتصاديَّةِ والماليَّةِ الَّتي بدأت على وجهِ التَّحديدِ في سبعيناتِ القرنِ الماضي، عندما تمَّ القضاءُ على بريتون وودز، وقد أصبحَ الاقتصادُ العالميُّ اليومَ مُشبعاً بالمنتجاتِ «الخضراءِ» من «مطبعةِ» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، ولم يعد العالمُ قادراً على قبولِ المزيدِ من المنتجاتِ الخضراءِ، حيث تقتربُ العولمةُ من الاكتمالِ.

لقد فهمَ ستالين ذلكَ جيِّداً، وخلالَ فترةِ «الخلودِ»؛كانَ نَشِطًا جدَّاً في جمعِ «المعدنِ الأصفرِ»، حيثُ نظَّمَ «إدارةَ عملةٍ» قويَّةً في (تعدينِ الذَّهبِ) في الشَّرقِ الأقصَى، ولحسنِ

الحظِّ فإنَّ بلدنا غنيٌّ برواسبِ «المعدنِ الأصفرِ»، وبالفعلِ فقد بلغ احتياطيُّ الذَّهبِ لدينا عشيَّةَ الحربِ العالميَّةِ الثَّانيةِ ما لا يقلُّ عن ألفي طنٍّ، وبعدَ وفاةِ ستالين في عامِ ١٩٥٣ كان لدينا احتياطيٌّ قديمٌ يتجاوزُ ألفي طنٍّ من المعادنِ الثَّمينةِ.

إنَّ هوايةَ الاقتصاديِّينَ المفضَّلةَ (وخاصَّةً الاقتصاديِّينَ النَّظريِّينَ) هي المقارنةُ بينَ بريتون وودز والأنظمةِ النَّقديَّةِ والماليَّةِ الجامايكيَّةِ، إنَّهم يحاولونَ الإجابةَ عن السُّؤالِ الَّذي هو الأفضلُ والأسوأ، فالاحتلالُ رائعٌ، ولكنَّهُ غيرُ مثمرٍ، وهذا هو الاختيارُ بينَ «السَّيِّئ والسَّيِّئ للغايةِ»، بينَ «الفجلِ» وَ«الفجلِ».

علاوةً على ذلك، فإنَّ أيَّ «سيِّىء» يتحوَّل حتماً إلى «سيِّىء تماماً» مع مرورِ الوقتِ، لأنَّهُ قد تمَّ إنشاءُ نظامِ بريتون وودز والنِّظامُ الجمايكيُّ مبدئيَّاً لصالحِ «الماليَّةِ الدُّوليَّةِ»، ولم تتمَّ مراعاةُ مصالحِ الشُّعوبِ، حيثُ لا يمكنُ تحقيقُ مصالحِ الأوليغارشيَّةِ الماليَّة إلَّا على حسابِ شعوبِ البلدانِ المختلِّفةِ، بادئَ ذي بدء: شعوبُ بلدانِ محيطِ الرَّأسماليَّةِ العالميَّةِ، وثانياً: شعوبُ بلدانِ «المليارِ الذَّهبيِّ».

لقد فهمَ ستالين خططَ مهندسي النِّظامِ النَّقديِّ لبريتون وودز تماما، ورفضَ الانضمامَ إليه، وبدأ في إنشاءِ نظامِ عملتهِ المستقلِّةِ، حيثُ كانت البدايةُ مع نظامِ العملةِ الوطنيَّةِ (السُّوفييتيِّ) الَّذي كانَ يقومُ على احتكارِ الدَّولةِ للتِّجارةِ الخارجيَّةِ، واحتكارِ عملةِ الدَّولةِ..

توضحُ تجربةُ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ أنَّنا يجبُ أن ننأى بأنفسِنا عن النِّظامِ الماليِّ والنَّقديِّ للغربِ، وبغضِّ النَّظرِ عن الاسمِ الَّذي يحمله (معيارُ بورصةِ الذَّهب، معيارُ الدُّولارِ الذَّهبيِّ، معيارُ الدُّولارِ النَّفطيِّ)، حيثُ يطلقُ في المؤتمراتِ الدُّوليَّةِ وفي الوثائقِ القانونيَّةِ الدُّوليَّةِ على هذه النُّظمِ النَّقديَّةِ والماليَّةِ أسماءٌ برَّاقةٌ مثل: أدواتُ التِّجارةِ الدُّوليَّة، والتَّنميةُ الاقتصاديَّةُ، والتَّعاونُ الدُّوليُّ، والتَّقدُّمُ الاجتماعيُّ، وما إلى ذلك، إلَّا أنَّنا نفهم تماماً معنى هذه الكلماتِ.

أذكرُ أنَّه بمجرَّد أن كانت روسيا بالفعل في أحضانِ الدُّوليَّةِ الماليَّةِ؛ فهي ستسقطُ أخيراً في الفخِّ، كما في عامِ ١٨٩٧، عندما اعتمدَ «أس وايت» المعيارَ الذَّهبيَّ بفضلِ جهودِ الماسونيِّينَ، ومعَ ذلكَ، بعدَ عقدينِ بالضَّبطِ؛ تمكَّنَت روسيا من الخروجِ من هذا الفخِّ، وبعدَ ذلك، ولأكثرِ من سبعينَ عاماً؛ حافظَتْ على مسافةٍ آمنةٍ من النِّظامِ النَّقديِّ العالميِّ للماليَّةِ الدُّوليَّةِ، وأنشأت نظاماً خاصَّاً لعملتِها الوطنيَّة.

في النِّهايةِ؛ يجبُ أن ندرسَ تجربتَنا الخاصَّةَ، وأن نستلهمَها.

فهرس المحتوى